جامعة بيروت العربية

كلية الآداب

قسم التاريخ

التيارات السياسية في البقاع
1943 –1970

Political Tendencies In The Bekaa
1943-1970

رسالة أعدت لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر

إعداد

الطالبة: نضال سليمان الإيمام

إشراف

أ.د. حسان حلاق **أ.د. محمد علي القوزي**

بيروت 2008

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى عميدة وأساتذة كلية الآداب، قسم التاريخ في جامعة بيروت العربية، وأخص بالشكر:

الأستاذ الدكتور حسان حلاق

الأستاذ الدكتور محمد علي القوزي

اللذان أشرفا على إختيار وتصويب مسار هذه الدراسة، عبر إرشاداتهما وتوجيهاتهما القيمة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة برئاسة الدكتور محمد المجذوب وعضوية الأستاذ الدكتور أنيس الأبيض، ولكل من ساعدني وأمدني بالوثائق والمعلومات، كآل حيمور في القرعون والأردن، والمرحوم زين الدين عراجي الذي لم يبخل عليّ بتسجيل مقابلة مطولة قبيل وفاته (رحمه الله)، كذلك معالي الأستاذ عبد الرحيم مراد، والأستاذ عمر فاضل، والآنسة فاطمة عميص، والأستاذ خالد شرانق، والأستاذ وجدي برباري الذي أمدني بمجموعة من الكتب الهامة. وأخيرا لا بد أن أشكر سعادة النائب إبراهيم بيان الذي زودني بقرصين مدمجين يضمان تسجيلات لمحاضر جلسات المجلس النيابي اللبناني بالإضافة لملف خاص بكل الحكومات المتعاقبة.

وإلى كل من ساهم بشكل أو بآخر في إنجاز هذا العمل.

المقدمة

إن دراسة التيارات السياسية في البقاع 1943-1970 تعتبر من الدراسات المعقدة نسبيا نظرا لما حفلت به تلك الحقبة من أحداث دولية وإقليمية هامة أرخت بظلالها على الواقع السياسي في المنطقة العربية بكاملها، ولبنان منها على وجه الخصوص، إذ أن تدخل القوى الأجنبية وتأثيرها في اتجاهات الفرقاء والطوائف اللبنانية خلق أزمات وانقسامات خطيرة لازمت تاريخ لبنان منذ أن أعلن الجنرال غورو فصله رسميا عن سوريا عام 1920 وحتى اليوم.

وفي مجال البحث في التيارات السياسية في لبنان لا غنى لأي باحث من الرجوع إلى مؤلفات الدكتور حسـان حلاق الذي تناول بدقة متناهية مختلف جوانب تشـكل هذه الاتجاهات دوليا وعربيا ومحليا وخاصة في بحثه النموذجي" **التيارات السياسية في لبنان (1943-1952)**" الصادر عام 1988، وفي كتابه:" **مؤتمر السـاحل والأقضـية الأربعة1936**"، وكتاب:" **تاريخ لبنان المعاصـر1913-1952**"، ويعتبر د. حلاق أن عام 1919 كان عاماً مفصـلا في تاريخ الأزمة اللبنانية التي أصـبحت القضـية المركزية بالنسـبة للبنانيين وللعرب وللقوى الأجنبية. ففي الوقت الذي كانت تبحث فيه القضـية اللبنانية في أوروبا وفي المحافل الدولية، قرر المؤتمر السـوري العام1919-1920 إعلان الإستقلال التام للبلاد السـورية وإعلان فيصـل ملكا عليها، بينما كانت ردود فعل دول الحلفاء في مؤتمر سـان ريمو، بإعلان انتدابها وتقسيمها للبلاد السورية فيما بينها[1].

ومن أبرز الذين كتبوا عن تلك الفترة كان يوسف الحكيم الذي شغل رئاسة محكمة التمييز العليا من عام 1904 وحتى عام 1948. ودخل الوزارة السـورية في بدء عهد الملك فيصـل، وزيرا للزراعة ثم التجارة ثم الأشـغال العامة، كما تولى ثلاث مرات وزارة العدل في عهد الإنتداب. وقدم ذكرياته للطبع في عام 1964، وهي في أربعة أجزاء تحدث فيها عن العهود التي خبرها(العثماني والفيصـلي والانتدابي والاسـتقلالي). يروي المؤلف كيف جرى تقسـيم سـوريا فور دخول الجيش العربي والقوات البريطانية دمشق، في أول تشرين الأول1918، عندما أصدر الجنرال اللنبي بلاغا يقضي بتقسيم سوريا إلى مناطق ثلاث: شرقية وغربية وجنوبية، وكان هذا التقسيم متفقا مع ما سبق أن اتفق عليه بين الدولتين الحليفتين بريطانيا وفرنسا، المعروف باتفاق سايكس بيكو(1916). وقد تأكد هذا التقسيم في مؤتمر سان ريمو San Remo 24 نيسان 1920[2].

وإذا كان يوسف الحكيم قد أرخ للأحداث في تلك الفترة من موقع المشارك في السلطة، فإن الشيخ طراف حيمور تناول نفس الأحداث إنما من وجهة نظر الثوار البقاعيين المؤيدين لحكومة فيصـل. وقد بيّن- في مؤلف له لم ينشر كما في ديوان شعر أسماه " **كشكول الوطن**"- تفاصيل تلك الأحداث التي

---

(1): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية1994.

(2): يوسف الحكيم، **سورية والإنتداب الفرنسي**، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت، 1991، ص7.

عصفت بالمنطقة العربية عامة والبقاع على وجه الخصوص، وكيف تشكلت عصابات الثوار: كعصابة طراف حيمور وعصابة ملحم قاسم وعصابة أحمد بك مريود، بهدف دعم القوات العربية ومساندتها ضد الفرنسيين. ويتطرق الشيخ طراف حيمور لملابسات تسريح الجيش العربي واسترجاع الأسلحة التي كان قد تم توزيعها على العصابات في مجدل عنجر، ويلقي بكامل اللائمة على وزير الحربية يوسف العظمة. وكمشارك في معركة ميسلون يعتقد أنه لولا الخيانة ولو بقي وزير الحربية مع الجيش والذخيرة في مجدل عنجر لما تمكن غورو من دخول سوريا بثلاثة آلاف جندي من السنغال والمغاربة وخرق مسالك وادي الحرير ووادي القرن واحتلال دمشق. ويصل إلى الحديث عن معاناته من عنف الفرنسيين بعد المصادمة القاسية في ميسلون والأسباب القاهرة التي دفعته لترك وطنه عام 1920 عندما غادر الملك فيصل بلاد الشام إلى شرق الأردن وهاجر معه الكثير من الثوار يذكر منهم: الأمير محمود الفاعور وأحمد بك مريود والأمير عادل ارسلان وفؤاد بك سليم... ومحمد أفندي حمود مع إخوانه نجيب وأمين وكمال(من قرية مجدل بلهيص في البقاع) ومعهم الكثير من الثوار من جميع نواحي سوريا. ويذكر بالمقابل أسماء كثير من القادة ويتهمهم بالخيانة وبأنهم باعوا دينهم بدنياهم ويستشهد بقول الشاعر:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا

لا بارك الله في الدنيا بلا دين

ولا ينسى الشيخ طراف حيمور مواقف البطريرك الماروني واستعانته بفرنسا ضد أبناء وطنه ويخاطبه في كثير من أبياته الشعرية، ومما قاله:

" البطريرك لو وصل المريخ اخصامه ليوث عوابسها

سجل لحاله تاريخ متل البدلة اللي لابسها

سجل لحاله تاريخ ودخل بجمعية زوريخ

لا بد الشجر ما يشيخ من الأخضر ليابسها

أما ساطع الحصري في كتابه: "**يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث**"، والصادر عام 1948 فيتحدث من موقع المطلع على الأحداث كونه كان وزيرا للمعارف في حكومة فيصل آنذاك. يذكر" أن وزير الحربية يوسف العظمة كان يرى من اليوم الأول لإعلان إدارة عربية في دمشق تشمل سوريا بجميع مناطقها، يجب أن يرافقه تعبئة عسكرية وسياسية تصمم على القتال في سبيل الحرية والاستقلال... وكان يقدّر بخبرة العسكري الذي يعرف نفسه ويعرفه خصمه... أن فرنسا قد حشدت لسوريا جيشا كأنها لا تزال تخوض معارك كبرى"(1).

---

(1): ساطع الحصري، **يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث**، دار الكشاف، بيروت، 1948، ص23.

أما جورج انطونيوس في كتابه "**يقظة العرب**"، فيتحدث عن السياسة التي انتهجتها فرنسا والرامية إلى إضعاف سوريا وتقوية لبنان، حيث يعيش معظم المسيحيين الموارنة – أصدقاء فرنسا القدامى – بالإضافة إلى طوائف مسيحية أخرى (الكاثوليك) والذين يتوجهون بالولاء لبابا الفاتيكان ويعتبرون فرنسا حاميتهم الطبيعية. أما سوريا فأغلبية سكانها مسلمون ودمشق هي معقل الحركة العربية.

وعمدت فرنسا إلى توسيع دولة لبنان الكبير، فكانت الدولة الجديدة ضعفي السنجق القديم من حيث المساحة وعدد السكان وكان الدافع الحقيقي لفرنسا: تغذية النزعات الانفصالية وتحويل سوريا العربية إلى دولة داخلية يحول بينها وبين البحر حاجز في شكل سلسلة تتألف من عدة دويلات: لبنان الكبير وحكومة اللاذقية وسنجق الاسكندرونة، وكل من هذه الدويلات الثلاث يديرها حاكم فرنسي مطلق السلطة، وتعمل الواحدة منها مستقلة عن الأخرى لتكون أدوات تنفذ إرادة فرنسا، وخطة لتعميق التفرقة وتحقيق الانفصال، بحيث تنمو النعرة الإقليمية المتعارضة مع النظرة القومية فتبدد الجهود التي تبذلها الحركة العربية في سبيل الوحدة[1].

رفض البقاعيون إلحاقهم قسرا بدولة لبنان الكبير وعبروا عن ذلك بكافة الوسائل السياسية والعسكرية، واستمروا يطالبون بالوحدة مع أمهم سوريا التي تربطهم بها علاقات تاريخية، اجتماعية واقتصادية. ورفضوا المشاركة في الإحصاءات السكانية، ورفضوا الإجابة عن الأسئلة الموجهة بشأن الدستور عام 1926، أو قبولهم بتولي مناصب حكومية لئلا يفسر قبولهم بها أنه اعتراف بهذا الكيان وهذه الصيغة، وشارك البقاعيون كما باقي سكان الأقضية الأربعة في الثورة السورية الكبرى1925-1927، وسجل سلطان باشا الأطرش قائد أحداث تلك الثورة، وقدم لها العماد أول مصطفى طلاس، دمشق 2007، فيقول:" امتدت ثورة جبل العرب غربا نحو الجولان، ومنه اجتازت حدود لبنان الشرقية نحو السفوح الغربية لجبل الشيخ أو(ما يسمى منطقة العرقوب) ثم نحو وادي التيم (حاصبيا وراشيا) ولم تكن تلك الحدود التي اصطنعها الانتداب الفرنسي، تشكل عائقا أمام امتداد هذه الثورة نحو لبنان وخاصة المناطق الملحقة به، كالأقضية الأربعة(البقاع، بعلبك، راشيا وحاصبيا) وكان الهدف هو تكذيب الفرنسيين الذين يدعون السيطرة على البلاد[2].

ويتحدث نقولا زيادة في كتاب:" **ابعاد التاريخ اللبناني**" الصادر عام 1972، عن التطورات التي مرت بالمنطقة بين الحربين العالميتين ومنها ثلاث مسائل طرأت على الواقع السياسي العربي: أولى هذه المسائل: أن فكرة القومية العربية توسعت وتعمقت بحيث صار دعاتها يعتبرون أن الأمة العربية هي مجموعة الشعوب التي تقطن بين الخليج العربي وجبال زغروس شرقا، والمحيط الاطلسي غربا.

(2): جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، دار العلم للملايين، بيروت، 1966، ط2.

(3): أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش، 1925–1927، ص160.

المســالة الثانية: التي طرأت على مجموعة المحاولات لإقامة أســس الولاء والتعرف إلى الشــخصــية هي قيام فكرة قومية جديدة، وهي القومية الســـورية التي كان مســـرحها الجغرافي: العراق وســـوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن.

أما المسـالة الثالثة التي طرأت على هذه الإتجاهات السـياسـية، فهي دخول عنصـر العلمانية إلى فكر القوميين أمثال الحزب القومي السوري وبعده حزب البعث واعتبار علمانية الدولة أصلا في عقائدهما[1].

وفي كتاب" **التبشير والإستعمار في البلاد العربية**"، تأليف الدكتور مصطفى خالدي والدكتور عمر فروخ، يذكر المؤلفان ناحية خطيرة من الحياة الحزبية في بلادنا:" أن الذين يذهبون مذهب القومية في الحياة السـياسـية من العرب يسـقطون الدين من حسـابهم كثيرا أو قليلا. إن بعض القوميين لا يرون في الدين مقوما من مقومات الحياة السـياسـية، بينما بعضـهم الآخر يخاصـمون الدين مخاصـمة شـديدة. والمقصود بالدين هنا الإسلام..."[2].

أما انطون ســـعاده في كتاب:" **اعداء العرب اعداء لبنان، مجموعة رســـائل ومقالات"**، طبع عام 1979، وكتاب :" **نشـــوء الامم**" نشــر عام 1994، فيتناول عقيدة الحزب التي ترفض فكرة القومية العربية، ودعا إلى الإيمان بالعقيدة القومية الســورية التي تعني أن ســوريا للســوريين وأن ســوريا أمة تامة. ويهاجم ســـعادة اولئك الذين يحاولون خلق قومية جديدة في الوطن الســـوري هي " القومية اللبنانية" ويقول:" إن الدولة اللبنانية لم يعلنها مجلس تأسيسي منتخب من الشعب وإنما اعلنها قائد جيش أجنبي محتل، بالتواطؤ مع بعض المؤســســات الدينية، والإقطاعية والنفعيين". ويقول أيضــا :" يدعي أصــحاب هذه النظرية (القومية اللبنانية) أن لبنان كان دائما قطرا منفصــلا ومســتقلا وأن لا دخل له في ســوريا، وأن أصــله فينيقي... فأحيل هؤلاء القوميين الدينيين على كتاب دينهم، على إنجيلهم، فالإنجيل يســمي فينيقية التي دخلها المسيح... فينيقية سوريا، وليس فينيقية لبنان"[3].

وفي الحديث عن الحزب السوري كان لا بد من الإطلاع على وثائقه تحت عنوان" **صدر عن مكتب الزعيم رسـائل، مقالات، مراسـيم، وقرارات بخط سـعادة أو توقيعه**" نشــر عام 2004 في بيروت. وكذلك مذكرات أحمد شـومان:" **أيام مضــت** " تقديم جبران عريجي، صــدر عام2001. وكذلك أنور فهد:" **أيام من الذاكرة سـيرة ذاتية"**، صـدرعام 2000. وكتاب " **من يوميات جورج عبد المسـيح**"، صــدر عن لجنة النشــر في الحزب القومي عام 1986. ويروي إبراهيم يموت في كتاب:" **الحصــاد المر،**

---

(1): نقولا زيادة، **ابعاد التاريخ اللبناني**، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، 1972.

(2): مصطفى الخالدي وعمر فروخ، **التبشير والإستعمار في البلاد العربية**، ص178.

(3): كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، بيروت، ط3، 1972، ص227.

قصة تفتت قيادة حزب وتماسك عقيدة" الصادر عام 1993. ويتحدث عادل الصلح في كتابه:" **حزب الإستقلال الجمهوري**" تقديم منح الصلح عن حزب الإستقلال كونه من المؤسسين لهذا الحزب.

أما عبد الله حنا في كتابه:" **الحركة العمالية في ســوريا ولبنان 1900-1945**"، فيتحدث عن ظهور الحزب الشيوعي السوري اللبناني الذي انطلق في طروحاته في التركيز على قضايا الفئات الشعبية من عمال وفلاحين. وكذلك عزيز صــليبا في كتابين له الأول بعنوان:" **تاريخ الحركة النقابية في البقاع**" والثاني بعنوان" **البقاع في التاريخ والمنطقة**" الصــادر عام 2004. ويتحدث قدري قلعجي في كتاب بعنوان:" **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**"، عن نظرته إلى هذا الحزب والسلبيات في طروحاته.

ومن المنشــورات الصــادرة عن الجامعة اللبنانية كان كتاب بعنوان:" **دولة لبنان الكبير1920-1996**" يتحدث عن الاحزاب اللبنانية ومنها " عصــبة العمل القومي" التي تاســســت عام 1933 ورسمت لنفســها هدفين هما من حيث الطبع يتمم أحدهما الآخر وتحقيق كل هدف شــرط لتحقيق الآخر :

أ – سيادة العرب واستقلالهم المطلقين.

ب- الوحدة العربية الشاملة.

وأقامت العصبة عدة مراكز لها في لبنان وسوريا، ووسعت انتشارها ليشمل مختلف المناطق اللبنانية وخاصة في البقاع حيث كانت العصبة واسعة الإنتشار. وخطار بو سعيد له كتاب هام عنوانه:" **عصبة العمل القومي**"، وكان لا بد من الإطلاع على : بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل (لبنان) بتاريخ 1933/8/24.

ومن الكتب التي تحدثت عن نشــوء الأحزاب في لبنان كان كتاب:" **الحركات الحزبية في بعلبك**" لحســن عباس نصــر الله، صــدر عام 1994، وكتاب " **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**" الجزء الأول 1936-1940، و" **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**" الجزء الثاني 1941-1946 والجزئين صادرين عن دار العمل في العام 1979 وعام 1981. بالإضــافة لكتاب لجان شــرف، تقديم جورج ســعادة بعنوان:"**حزب الكتائب اللبنانية**" الجزء الثالث 1946-1952 والصادر عام 1987.

" **أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشــرين**" للمؤلف جورج أديب كرم، صدر عام 2003، وكتاب" **عفلق والبعث نصف قرن من النضال**"، للمؤلف جوزف الياس، صدر عام 1991.

وفي كتاب صــقر أبو فخر بعنوان:" **ســوريا وحطام المراكب المبعثرة، حوار مع نبيل الشــويري**"، صـــدر عام 2005 ويتحث عن مراحل عمل حزب البعث في ســـوريا ولبنان قبل الوحدة مع مصـــر وبعدها.

ومن الكتب الهامة التي تتحدث عن الأحزاب كتاب باســـل الكبيســـي، بعنوان:" **حركة القوميين العرب**"، نشـر بعد استشـهاده في باريس من قبل الإتحاد العام للكتاب والصـحفيين الفلسـطينيين عام 1974، وقدم له علي علوش.

أما محمد جمال باروت فله كتاب بعنوان :" **حركة القوميين العرب(النشـأة، التصـور، المصـائر)**"، وله كتاب بالإشــتراك مع عدة مؤلفين بعنوان:" **الأحزاب والحركات القومية العربية، الجزءالثاني**"، وهو بإشراف الرئيس علي ناصر محمد، وكذلك تناول هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، في كتاب:" **حركة القوميين العرب نشــأتها وتطورها عبر وثائقها 1951-1968**"، الجزء الأول صـــدر في بيروت عام 2001، الظروف التي رافقت بروز حركة القوميين العرب وتشكلها ثم التحامها بالناصرية وتعاظم شأنها في فترة المد القومي لتعود وتنكمش مع هزيمة 1967 وتنقلب على مبادئها وتتوجه نحو الماركسـية، وعن ذلك يتحدث أحد مؤسسي هذه الحركة الأستاذ عمر فاضـل (رئيس النادي الثقافي العربي)، في مقابلة شخصية معه بتاريخ 2004/12/29 في منـــزله في الحمرا - بيروت، فيقول:" لم تتأثر الحركة بضغط السـلطة الخارجي فقد كانت صـلبة جدا في هذا المجال، ولكن كان هناك قصـور ذهني حركي في بنيتها الفكرية. فلأحداث في تلك الفترة كانت متسـارعة بحيث لم تترك لنا فرصـة لنفكر ونديرـ جلسـات حوار وبحث حول الوحدة والإنفصـــال، فثورة 1958 في لبنان وأحداث العراق في 14 تموز من نفس العام فتحت مشـكلة كبيرة بين القوميين العرب ممثلين بالبعث والشـيوعيين. فرأســي السـلطة في بغداد: عبد السلام عارف(قومي)اصطدم مع عبد الكريم قايم(شيوعي). ثم في الأردن قيام حكومة سليمان النابلسي وانقلاب الملك على الناصرية".

ويصـف سـامي الصـلح في كتابه:" **لبنان العبث السـياسـي والمصـير المجهول**" الأوضـاع في لبنان بإعلانه قبل وفاته بقليل:" نحن في مرحلة حرجة، والإفلاس بدأ يخيم بشكل أو بآخر على البلاد، والجيل الصــاعد يعاني قلقا مخيفا، فيهاجر، والحكام يحكمون بعقلية القرون الوسـطى، فهل أصـبح لبنان تحت رحمة الذين يعملون للقضاء على مستقبل أبنائه؟".

وبهذا التساؤل الكبير لخص سامي الصلح بعض الحقائق المهمة في سجل التاريخ اللبناني، وبدأ بـــ:" فإن العهد الإسـتقلالي قد اسـتجاب لأصـحاب المصـالح الخاصـة وأثرياء الحرب الجشـعين والغى هذه الضريبة، (ضريبة أرباح الحرب الإستثنائية... والتي فرضـها سامي الصلح عندما كان رئيس حكومة قبل

الإستقلال)... كما لو أن هذا الإستقلال إنما جاء لمصلحة الطبقة الرأسمالية الجشعة وأثرياء الحرب ممن يرون في الشعب مجرد مواطنين من الدرجة الثانية"(1).

ويتطرق سامي الصلح إلى مفاسد عهد بشارة الخوري فيقول:" وأذكر أنه في أوائل أيار 1946 توجهت كعادتي إلى القصر فوجدت أكثر المديرين، بدل أن يكونوا في أعمالهم، ينتظرون باب الفرج ليسمح لهم بمقابلة رئيس الجمهورية، فساءني الأمر وقلت لهم: ماذا تفعلون هنا؟. وكان من المفروض أن تبقى الوزارة في الحكم لتنال فخر جهادها، في يوم الجلاء المحدد يوم 1946/12/31. وما إن أطل يوم 5/22، حتى استقالت الوزارة بفضل مناورات السلطان وضغطه، وكان السبب: ماذا تفعلون هنا؟"(2).

أما بشارة الخوري، فكان منذ عام 1937 قد أعلن تأييده للإنفتاح على العرب، والتعاون مع المسلمين في لبنان وكان الحزب الدستوري من خلال معارضته للحكم بعد عام 1963 قد أوجد لنفسه علاقات مع السياسيين المسلمين المناوئين للإنتداب. هذا ما ورد في كتاب:" لبنان الإستقلال، الميثاق والصيغة" صدر عام 1977 لمسعود ضاهر، ويضيف أن هذا الإنفتاح الدستوري على الحركة العربية تم بمباركة السياسة البريطانية، التي كانت قد وضعت خططها بالنسبة للشرق الأوسط، ومن بينها إزالة النفوذ الفرنسي في الشرق، وبلوغ الدول العربية الإستقلال وجمعهم في رابطة إقليمية واحدة. وقد لعب الجنرال سبيرز ممثل الحكومة البريطانية في لبنان، دورا هاما في إنجاح اللوائح الدستورية في الإنتخابات النيابية اللبنانية(3).

ويحدد رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري مواطن الضعف في السياسة الداخلية في أكثرها إلى :" نزعة الحكومة إلى التملص من كل مسؤولية وإلقاء جميع التبعات على عاتق رئيس الجمهورية، حتى وإن لم يعرف الرئيس بها، ناهيك بتهرب بعض الوزراء من الإنسجام مع مقام الرئاسة"(4).

ويضرب مثلا على ذلك: ما جرى في الذكرى الأولى لوفاة عبد الحميد كرامي، وفي حضور رئيس الوزراء ووزير العدل آنذاك رشيد كرامي، فقد تجاوز بعض الخطباء حدود اللياقة تجاه الرئاسة، ونادى بعضهم بالوحدة مع سوريا، دون أية ردة فعل من المسؤولين(حسب قول الرئيس بشارة الخوري)، وفي مذكراته:" **حقائق لبنانية**" 3 أجزاء، وفي الجزء الثالث يتطرق الرئيس بشارة الخوري إلى ما وصفه:" أخطر إجتماعا سياسي" يقصد به إجتماع 29 تشرين الأول في مجلس الوزراء حيث تم شرح مذكرة الدول

---

(1): سامي الصلح، **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول**، دار النهار، بيروت، 2000، ص99.

(2): " السلطان هو لقب أطلق على أخ الرئيس بشارة الخوري، سليم الخوري، نظرا لتعاظم نفوذه وتجاوزاته الواسعة في ادارات الدولة وخاصة في الإنتخابات النيابية.

(3): مسعود ضاهر، **لبنان الإستقلال- الميثاق والصيغة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1977، ص140-141.

(1): بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، ط2، بيروت1983، الجزء الثالث، ص434.

الأربع الهادف لتنظيم الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط دون تردد أو تأخير، وقد وجه هذا البلاغ في آن واحد إلى إسرائيل. وقد كان رأي الحكومة اللبنانية التريث دون أن يحمل الإمتناع عن الجواب في هذه الفترة على محمل الرفض أو القبول. علما أن مصر كانت قد رفضت هذا المشروع، فيما حكومة الأردن كانت مستعدة لقبول الإشتراك بالدفاع المقترح حسب ما أكده رئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهدى للرئيس بشارة الخوري.

ويروي منير تقي الدين في كتابه:"**الجلاء وثائق خطيرة تنشر لأول مرة**" صدرت الطبعة الثانية منه عام 1997 عن دار النهار للنشر، ما تخلل مفاوضات الجلاء من تعبئة في الشوارع ومن تطورات دولية أهمها توقيع لبنان وسوريا على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. ويتوقف عند نشأة الجيش اللبناني، منذ تكونه كقوات خاصة، في ظل الإنتداب، حتى تسلم الحكومة اللبنانية زمامه في أول آب 1945. وضع كتابه وهو مديرا عاما لوزارة الدفاع الوطني. وهو يرسم لوحة تامة للمرحلة بما كان لها من محطات لا في لبنان وحده، بل في سوريا أيضا وفي القاهرة – عاصمة مصر ومقر الجامعة العربية الوليدة – وفي الجزائر ثم في باريس وفي لندن وغيرها من العواصم[(1)].

وعن نكبة فلسطين عام1948 يتحدث محمد حسنين هيكل في كتابه:" **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين 1948–1998 قراءة في يوميات الحرب**"، وقد صدرت الطبعة الخامسة منه عام 1999. ويعتبر هذا الكتاب تصوير دقيق للعمل العربي في حرب فلسطين في تلك الظروف. ولقد عاش المؤلف تجربة هذه الحرب كصحفي مشارك من قبل جريدة" الأهرام" من أول يوم إلى اليوم الأخير. ويقول :" رأيت حيفا تسقط، ورأيت يافا تحاصر، وتركت حي "القطمون" في آخر سيارة غادرت القدس إلى عمان".

ومن المصادر الهامة لهذه الرسالة كتاب:" **سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة**" الجزء الأول وقد صدرت الطبعة الأولى عام 1988 في القاهرة. وفي هذا الكتاب يوثق محمد حسنين هيكل لتأميم قناة السويس إثر سحب العرض الأمريكي بالمساعدة في بناء السد العالي في يوليو1956، وقيام بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، بتوقيع" إتفاقية " سيفر" التي جمعت الثلاثة معا في عملية مشتركة لغزو مصر، انتهت المعركة بانحسار دور القوى الإستعمارية القديمة فرنسا وبريطانيا ودخول الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي إلى حلبة الصراع في الشرق الأوسط. وخرج الشعب المصري بقيادة جمال عبد الناصر، من المعركة وقد ازدادت ثقته بنفسه، وأدى انتصار مصر في حرب السويس إلى صعود نجم الناصرية في العالم العربي. ومن ثم قيام الوحدة بين سوريا ومصر في شباط (فبراير) 1958.

---

(2): منير تقي الدين، **الجلاء**، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت،1977، ص9.

ويعبر كتابه :" **بين الصحافة والسياسة قصة (ووثائق) معركة غريبة في الحرب الخفية!**" والذي صدرت الطبعة السابعة منه عام 1988 بمثابة سيرة ذاتية بالإضافة لتناوله وقائع جزء من التاريخ الحافل الذي عايشه كوزير اعلام ومن أقرب الناس للرئيس جمال عبد الناصر. ويتحدث حسين الشافعي عضو مجلس قيادة ثورة يوليو 1952 في مصر ونائب رئيس الجمهورية الأسبق، عن نفس المرحلة التاريخية الهامة والتي تمتد لأكثر من خمسة وثلاثين عاما. وذلك في الحوار الإعلامي مع أحمد منصور عبر قناة الجزيرة، حيث تم توثيقها في كتاب:" **حسين الشافعي.. شاهد على العصر، ثورة يوليو**" صدر عام 2004، وقدم له حسين الشافعي.

وتأتي "**مذكرات خالد العظم (1895-1965)**" في ثلاثة أجزاء لتلقي الضوء على تلك الفترة الهامة من تاريخ سوريا والعالم العربي، عايشها خالد العظم عبر وزارة العدلية والشؤون الخارجية عام1939، ورئاسة الحكومة عام 1941 ثم وزيرا للداخلية، ثم للمالية عام1943، وأخيرا ترؤسه لأربع حكومات حتى عام 1963.

أما كمال جنبلاط فيسلط الضوء على سياسة شمعون الداخلية، وامعانه في التنكر لصيغة الميثاق الوطني، عبر اقصاء الشخصيات الإسلامية البارزة، واستبدالها بأخرى ضعيفة التمثيل الشعبي، وذلك في كتابه:" **حقيقة الثورة اللبنانية**". وفيه يفند تفرد شمعون بالسلطة وانحيازه الكامل لسياسة الأحلاف الغربية في زمن صعود القومية العربية مما دفع لقيام الثورة الشعبية ضده عام 1958.

وعن ثورة 1958 وامتدادها لتشمل معظم المناطق اللبنانية وخاصة البقاع يتذكر الأستاذ زين العابدين عراجي قائد هذه الثورة في البقاع، في مقابلة شخصية امتدت لأكثر من عشر ساعات في جلستين، الأولى بتاريخ28 /2004/12والثانية في 2005/1/3 في منزله في شتورا قبيل وفاته بشهرين (رحمه الله). ويذكر الأستاذ عراجي أن شمعون حاول رشوته بحقيبة مليئة بالأموال حملها إليه صديق مشترك من دير القمر اسمه أنطون خوري، ليتراجع عن عصيانه المسلح ويقتصر الإحتجاج على الخطابات غير أنه رفض قائلا:" لو ما بقي حدا غيري أنا في لبنان ما رح خلي يجدد".

أما كتاب السياسي والدبلوماسي اللبناني يوسف سالم بعنوان:"**50 سنة مع الناس**" صادر عن دار النهار، الطبعة الثانية عام 1998في بيروت، تقديم تقي الدين الصلح. ويوسف سالم شغل منصب السفير اللبناني في مصر في مطلع عهد الإستقلال، وقد شارك في لجنة الدستور اللبناني في زمن الإنتداب، وكان أحد اعضاء وفد الجلاء، دليلا على كفاءته ونزعته الدستورية والإستقلالية. وقد كان نائبا في البرلمان اللبناني منذ ما قبل العهد الإستقلالي يسعى إلى التحرر والإنعتاق من الإنتداب. يروي يوسف سالم حقائق تاريخية هامة كانت تحرك الأحداث طوال فترة الرئيس بشارة الخوري وما بعدها،

ويذكر أن شمعون قبل استقالة الشيخ بشارة الخوري بأسبوع قام برحلة "صيد" إلى سوريا واجتمع برئيس دولتها أديب الشيشكلي، ووجد فيه عونا له على فريق من اللبنانيين يتأثر بسياسة سوريا. فاستعان به، واذا بكميل شمعون بين ليلة وضحاها، يجتذب إلى صفه جميع نواب بيروت وعددا لا يستهان به من نواب الشمال، بفضل الضغط السياسي من جانب سوريا، وتدخل السفير البريطاني في بيروت[1].

ويتطرق يوسف سالم لفترة حكم شمعون ومحاولته التجديد لنفسه لولاية رئاسية ثانية رغم أنه كان من أشد المعارضين للتجديد للرئيس بشارة الخوري. وعندما قامت الثورة ضد شمعون، استعان بالدرك حين فرغت يده من مساعدة الجيش، فقد بدا واضحا أن الفتنة صارت طائفية تهدد لبنان وكيانه واستقلاله، وأن الجنرال فؤاد شهاب قائد الجيش لا يستطيع، أو لا يريد قمعها بالقوة مخافة أن يقتل لبنانيون برصاص لبناني[2].

وعن نفس الفترة التاريخية يتحدث السفير اللبناني السابق صلاح عبّوشي في مذكراته:" **تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة**"، وكان يشغل وظيفة مدير مكتب رئيس الوزراء، ويعرض المؤلف خفايا تلك الفترة الخطيرة التي عايش خلالها عشرة من رؤساء الحكومات اللبنانية، في ظل أزمات خانقة. وقدمت لهذا الكتاب الدكتورة زاهية وهبي قدورة وصدر عن دار العلم للملايين، الطبعة الأولى عام 1989 في بيروت.

أما باسم الجسر في كتابه:" **فؤاد شهاب**"، منشورات مؤسسة فؤاد شهاب، عام 1998. وفي أطروحته:" **ميثاق 1943 لماذا كان؟ وهل سقط؟**" الطبعة الثانية، تقديم فريد الخازن، عام 1997، دار النهار. يقدم المؤلف عرضا مفصلا للوقائع والتطورات التي رافقت ولادة ميثاق 1943 خلال سنوات الإنتداب، ومن ثم يلقي الضوء على معاني الميثاق وطرق تطبيقه في السياسة الدلخلية والخارجية منذ الإستقلال حتى اندلاع الحرب في منتصف السبعينات، وعن انقسام اللبنانيين حول سياسة كميل شمعون يتساءل المؤلف: من نقض الميثاق قبل الآخر؟ هل هم المسلمون، بتأييدهم الوحدة العربية واعلان ولائهم لزعيم غير لبناني (عبد الناصر) مدللين بذلك على أن قبولهم بالميثاق الوطني عاط 1943 لم يكن صادقا وأنهم لم" يتلبننوا"؟. أم هم المسيحيون، بتأييدهم لسياسة كميل شمعون، الذين آثروا الغرب على دولة عربية (مصر)، واختاروا سياسة الأحلاف العسكرية بدلا من التضامن العربي، مدللين بذلك على أن قبولهم بالميثاق الوطني، لم يكن مخلصا وانهم لم "يتعربوا"؟[3].

---

(1): يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1998، ص355.

(2): يوسف سالم، المصدر نفسه، ص395.

(1): باسم الجسر: **ميثاق 1943 لماذا كان؟ وهل سقط؟**، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص265.

ومع مجيء الرئيس فؤاد شـهاب إلى الحكم عام 1958 تم تصـحيح السـياسـة الخارجية اللبنانية التي كانت قد انحازت إلى الغرب ضـد الدول العربية التي كانت الجمهورية العربية المتحدة ورئيسـها جمال عبد الناصـر، يقود معركة ضـد الإسـتعمار الغربي ومشـاريعه الدفاعية، وضـد إسـرائيل. وكان منطلق هذا التصـحيح، والتزام الحكومات اللبنانية طيلة عهد الرئيس شـهاب بسياسة التعاون الصادق مع الجمهورية العربية المتحدة وجمال عبد الناصـر، اجتماع عقد بين الرئيس فؤاد شـهاب وجمال عبد الناصـر في خيمة من الصفيح على الحدود اللبنانية – السورية[1].

أما مراجع هذا البحث فهي عديدة ومتنوعة بين لبنانية وعربية، ومن أهمها مؤلفات الدكتور حسـان حلاق، وقد تناولت مختلف جوانب التيارات السياسية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر كما ذكرت في مقدمة الرسالة. ومن المراجع الهامة أيضا كانت مؤلفات السفير عادل اسماعيل: وله مجموعة من المؤلفات منها كتاب بعنوان:" **أزمة الفكر اللبناني في كتابة تاريخ لبنان وفي توثيقه**"، تقديم نصـري سـلهب، صـدر عام 1998، بالإضـافة إلى كتاب بعنوان: " **انقلاب على الماضـي، هل آن الأوان لأن يطلع اللبنانيون على الحقيقة في تاريخ بلادهم**"، صـدر عام 2003. وكتاب بعنوان: " **الفتن الطائفية وحروبها في لبنان اسبابها وأسرارها**"، صدر عام 2007، وجميع هذه المؤلفات صدرت عن دار النشر للسياسة والتاريخ في بيروت.

يقول عادل اسماعيل أن أسباب الفتن الطائفية التي عصفت بلبنان منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشـر لا تزال مع الأسـف، قائمة حتى اليوم وهي بمثابة قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي وقت، حتى بعد الإسـتقلال الذي أصـبح فيه لبنان لأول مرة في تاريخه الحديث والمعاصـر دولة ذات سـيادة كاملة، واستقلال ناجز، فقد عرف ايضا في تلك الحقبة أزمات سياسية وطائفية كانت أبعد اثرا من سابقاتها[2].

وفي كتاب بعنوان:" **لبنان في تاريخه وتراثه**"، إشـراف عادل اسماعيل، إصـدار مركز الحريري الثقافي، سلسلة دراسات لبنانية، طبعة أولى عام 1993 وهي في جزءين ساهم فيها عدة مؤلفين منهم: الدكتور عصام خليفة، والدكتور عبد المجيد نعنعي، الدكتور مسعود ضاهر، الدكتور باسم الجسر، والدكتور نواف كبارة، والذي تحدث عن فترة حكم الرئيس فؤاد شهاب بدءا من موقفه من السلطة السياسية إلى خطة الرئيس شـهاب في اصـلاح الإدارة وإنشـاء البنى الأسـاسـية للتنمية، وما هو مفهوم فؤاد شـهاب لمهمة الدولة ورسالتها وأخيرا سقوط الشهابية[3].

(2): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، منشورات مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت، 1998، ص27.

(1): عادل اسماعيل، **الفتن الطائفية وحروبها في لبنان اسبابها واسرارها**، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، 2007، ص323-326.

(2): مركز الحريري الثقافي: **لبنان في تاريخه وتراثه**، دراسات لبنانية سلسلة باشراف عادل اسماعيل، بيروت،1993، طبعة أولى، الجزء الثاني، ص1010-1011.

وعن المكتب الثاني خلال فترة حكم الرئيس شـــهاب وما بعدها وبروز دوره بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة التي قام بها الحزب القومي السوري عام 1961-1962 وضع نقولا ناصيف كتابا بعنوان:" **المكتب الثاني حاكم في الظل**"، صـــدرت الطبعة الثالثة منه عام 2006. ومن المراجع الهامة كتاب بعنوان:" **تفكك أوصـــال الدولة في لبنان 1967-1976**"، للدكتور فريد الخازن الذي يقول فيه:" من بين الأزمات الرئيسية التي أثرت في السياسة اللبنانية منذ الإستقلال حتى أواسط السبعينات، وإن بدرجات متفاوتة وبطرق مختلفة، الأزمات التالية:

1- العلاقات اللبنانية – السورية في النصف الثاني من الأربعينات، بعد الإستقلال خصوصا حيال القطيعة الإقتصادية بين البلدين.

2- الحرب العربية – الإسرائيلية في العام1948 وإقامة دولة إسرائيل.

3- صعود الناصرية ودورها في السياسة القومية العربية في الخمسينات.

4- حرب السويس في العام 1956 وتداعياتها الإقليمية والدولية.

5- إنشاء الجمهورية العربية المتحدة في العام 1958.

6- الحرب الباردة العربية في النصـــف الأول من الســـتينات التي كان أطرافها الرئيســـيون عبد الناصر ونظاما البعث في سوريا والعراق.

7- الحرب العربية – الإســرائيلســة في العام1967وإطلاق الكفاح المسـلح على يد المنظمات الفلسطينية.

8- المواجهات العسكرية بين الفدائيين الفلسطينيين..."(1).

ويصـــل فريد الخازن إلى القول: أن بعض هذه الأحداث تم احتواؤه بنجاح ولم ينعكس ســـلبا على الإستقرار في لبنان، ولكن بعضها الآخر كان له شأن آخر. فأزمة القطيعة الإقتصادية بين لبنان وسوريا في العام 1950تولى حلها قادة الإستقلال باللجوء إلى الإطار التوافقي للميثاق الوطني المعقود في العام 1943. أما الأزمات التي عمقت الخلافات الســياســية بين الأنظمة العربية فكانت وطأتها على لبنان ذات وقع مختلف تماما(2).

وللدكتور فواز الطرابلسي عدة مؤلفات أهمها:" **صـلات بلا وصـل ميشـال شـيحا والإيديولوجيا اللبنانية**"، صـدر عام 1999، وأيضـا كتاب بعنوان :" **يا قمر مشـغرة، المحسـوبية – الإقتصـاد – التوازن الطائفي**"، صـــدر عام 2004، وكتاب :" **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**"، صدر عام 2008، كلها صادرة عن دار رياض الريس للكتب والنشر. ويعالج كتاب يا قمر

(1): فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة1967-1976**، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت، ص144.

(2): فريد الخازن، المرجع السابق، ص144.

مشـــغرة، بلدة مشـــغرة وجوارها والســـكان، ويعطي لمحة عن تاريخ البلدة في إطار منطقة البقاع والكيان اللبناني من خلال نشـــوء وانحلال الملكية العقارية وكذا من علاقات المحســـوبية، كل ذلك عبر رواية نمط حياة ســـليمان طرابلســـي وعائلته. ويتحدث عن النائب الياس طعمة ســـكاف الذي كان يتأرجح بين تأييد الإنتداب ومعارضـته. وقد وقف في صـف جماعة الإنتداب خلال المنافسـة على الرئاسـة بين اميل أده وبشارة الخوري عام1937. وهو صاحب الصوت الأوحد الشهير الذي رجح كفة إده على الخوري في تلك الإنتخابات. ويقول الخوري في مذكراته أن سلطات الإنتداب استمالت السكاف إلى صف إده في اللحظة الأخيرة بعد أن وعدته بتسجيل املاك عمّيق باسمه"(1).

وفي كتاب "صـلات بلا وصـل" يقول د. فواز الطرابلسـي:" لقد خربت صـراعات المنطقة ومصـالح الدول العظمى وصعود القومية العربية رؤية ميشـال شيحا المتوسطية الإستشـراقية. فقضت على أي دور جدّي يمكن للبنان أن يلعبه بما هو صـــلة وصـــل بين الدول العربية أو بينها وبين الغرب، حســـبما توقع شيحا وتمنى وفقا لمبدأه الأسّ في العلاقات الخارجية. ولم يُفرض على لبنان أن يختار بين الغرب والعرب- " وعرب المتوسط" خاصة أي (مصر وسوريا)- وإنما فرض عليه أيضا الإختيار بين عرب الغرب وعرب التحرر الوطني والإستقلال والحياد. بين هذه الإستقطابات، أخذت تتمزق" صـلة الوصـل الكونية" اللبنانية، تتمنى صلات ولا يتحقق وصل"(2).

أيضـا من المؤلفين البقاعيين كان الدكتور شوكت اشتي وله كتاب بعنوان:" **التشكيلات الناصرية في لبنان، طبيعة النشأة مسارات التجربة(مرحلة ما قبل الطائف)**"، وفيه يقول:" إن التشكيلات والقوى والتنظيمات الســياســية التي حملت اللواء الناصــري، لم تلبِّ، من حيث المبدأ، الطموحات التي ارتبطت بالفكرة وقائدها، ولم تكن قادرة على سد الفراغ الناتج عن غياب الرمز- المنقذ، فبقيت الفكرة الناصرية حاضرة من دون أن تستطيع قواها التنظيمية مواكبتها، أو الإرتقاء إلى المستوى الذي أرساه قائدها"(3).

وكان كتاب الدكتور سيد عبد العال بعنوان:" **الإنقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954**"، نشـرته مكتبة مدبولي عام2007، وقدم له الدكتور عاصـم الدسـوقي. يتناول هذا الكتاب بالبحث فترة هامة في تاريخ سـوريا،" فبعد ثلاث سـنوات من إعلان اسـتقلال سـوريا واعلان الجمهورية البرلمانية عام 1946، وقعت ثلاث انقلابات عســكرية متتالية اكتســبت شــهرة فائقة في المنطقة العربية، ففي تلك الفترة لا ينبغي أن ننسى حرب 1948 واعلان دولة إسرائيل وتأثير ذلك على الوضع السياسي القائم،

---

(3): فواز طرابلسي، **يا قمر مشغرة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2004، ص72-73.

(1): فواز الطرابلسي، **صلات بلا وصل ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1999، ص294.

(2): شوكت اشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان طبيعة النشأة ومسارات التجربة(مرحلة ما قبل الطائف)**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003، ص8.

وأيضا طموح العراق في إقامة" الهلال الخصيب" أي توحيد بلاد سوريا الكبرى مع العراق، وطموح ملك الأردن في تحقيق وحدة سوريا الكبرى فقط، وأيضا خشية المملكة العربية السعودية والمملكة المصرية من هذا الدور الهاشمي في الوحدة، وكذلك سيطرة مناخ الحرب الباردة على سياسات المنطقة العربية وأنظمتها"(1).

وفي كتاب للوزير السوري في حكومة ما بعد الإنفصال (1963- 1966) للدكتور غسان محمد رشاد الحجار، بعنوان:" **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966**"، يلقي المؤلف الضوء على فترة الإنقلابات العسكرية ويتوقف عند إعلان الجمهورية العربية المتحدة في 22شباط 1958، وينتقل إلى عهد الإنفصال 28 ايلول 1961- 8 آذار 1963، ويصل ليتحدث عن حركة 8آذار 1963 أي عن التيار الوحدوي الذي تولى السلطة ذلك العام. وعن ميثاق الوحدة الثلاثية 17 نيسان 1963، وزيارة وفد سياسي عراقي لسوريا يقول:"كان تخطيط القوى الوحدوية يستهدف إنهاء الإنفصال واعادة الوحدة، وأصبح التوجه نحو وحدة ثلاثية تضم سوريا والعراق ومصر كنواة لوحدة عربية شاملة تفتح ذراعيها لأي قطر عربي يرغب بالإنضمام إليها"(2).

ويعتبر هذا الكتاب خلاصة تجربة عاشها المؤلف بصفته مشاركا في الحكم وشاهدا مباشرا على الأحداث، التي رأى نفسه غير منسجم معها وبخاصة بعد التطورات التي حدثت في ايلول 1965، فاعتذر عن عدم المشاركة في الحكومة واستقال من جميع مناصبه الرسمية وقرر التفرغ للبحث العلمي.

أما صلاح نصر في كتابه::" **عبد الناصر وتجربة الوحدة**" صدر عام 1976 في القاهرة. وهو يشكل مجموعة من الأراء والأفكار في شكل مذكرات يدلي بها صلاح نصر كمشارك في أحداث تلك الفترة مضمنا كتابه خطابات الرئيس جمال عبد الناصر عقب الإنفصال مع سوريا مباشرة وهو يتحدث للشعب العربي عبر الإذاعة فيقول:" ... لن أقول هذا بأي حال من الأحوال .. لن أقولها بإرادتي ولن أقولها رغم إرادتي لأني آمنت بالأهداف التي اعلنها الشعب.. آمنت بالأهداف التي أعلنتها الأمة العربية... آمنت بالأهداف التي صممت سوريا على رفعها وعلى تحقيقها.. وقالت لي تعاون فتعاونت... وقالت لي فلنتحد فاتحدت.. وقالت لي فلنسر في الطريق فسرت في الطريق.. وكنت أعرف أيها الأخوة في عام 58 أن الوحدة بمفعولها الدستوري ليست بالأمر السهل ولكنها أمر صعب... وقلت هذا لمن طالبوني بالوحدة عام 1958..."(3).

---

(3): سيد عبد العال، **الإنقلابات العسكرية في سوريا1949-1954**، مكتبة مدبولي، 2007، ص9-10.

(1): غسان محمد حداد، **اوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر1946-1966**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص156.

(2): نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في 29 ايلول(سبتمبر) 1961 من اذاعة القاهرة، من كتاب عبد الناصر وتجربة الوجدة لصلاح نصر، الوطن العربي، القاهرة، 1976، ص 278.

وعن محاضر محادثات الوحدة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ووفدي سوريا والعراق، من 14 آذار (مارس) إلى 17 منه في القاهرة، وضع رياض طه كتابا بعنوان:" **محاضر محادثات الوحدة محاولات في تحليلها**"، وكانت فصوله تنتشر، يوما فيوم في " الكفاح" و" الأحد" تبعا لنشر حلقات المحاضر في " الأهرام" في حزيران 1963.

ومن المجلات والصحف اللبنانية والعربية التي أغنت هذا البحث تمت الإستعانة بأعداد من :"صوت البقاع، زحلة الفتاة(زحلة)، الصحافي التائه(البقاع)، وألف باء(دمشق)"،كذلك مجلة المنابر، ودراسات سياسية تصدر عن معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية في بيروت، ومجلة الدراسات الفلسطينية. بالإضافة إلى جريدة النهار والسفير والأهرام.

هذا بالإضافة إلى عدة محاضرات وندوات في النادي الثقافي العربي في بيروت، وكذلك محاضرات ندوة ناصر الفكرية الأولى والرابعة.

أما بالنسبة لتسجيل مواقف نواب البقاع في المجلس النيابي خلال عهد الإنتداب وعهد الإستقلال وما بعده كان لا بد لي من الإطلاع على محاضر جلسات المجلس النيابي اللبناني، وقد تسنى لي ذلك بفضل سعادة النائب إبراهيم بيان الذي زودني بقرصين مدمجين يحتويان بالإضافة إلى محاضر المجلس النيابي، ملف خاص بكل الحكومات المتعاقبة حسب الأدوار التشريعية:

القرص الأول: محاضر مجلس النواب اللبناني 1926-1998.

القرص الثاني: محاضر مجلس النواب اللبناني 1922-2000. تم تنفيذها بمركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية.

وقد تم التركيز على محاضر جلسات المجلس النيابي: 1943- 1945- 1946- 1948- 1949- 1955.

وهذه المحاضر تكشف حقيقة المواقف والمشكلات التي كانت تثار داخل المجلس النيابي وتبرز دور النائب البقاعي من القضايا المطروحة. ففي 22 أيار(مايو) 1945 عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة ناقش فيها التطورات المستجدة على صعيد العلاقات الفرنسية – اللبنانية. ومما قاله هنري فرعون(وزير خارجية لبنان) بأنه على أثر دخول المدرعة الفرنسية سلمه الجنرال (بيدَ نيه)، كما سلم زميله الوزير السوري مذكرة تشترط على سوريا ولبنان إعطاء فرنسا مركزا ممتازا، وكان هذا كافيا لعدم دخول لبنان في مفاوضات الجلاء مع فرنسا، كما أعرب الرئيس رياض الصلح والنائب أديب الفرزلي عن شجبهما للممارسات الفرنسية ومما قاله الفرزلي:" أن فرنسا لم تعلم اللبنانين سوى الفتن الداخلية، وهي انشأت مدرسة الفتن والويل، وأن على فرنسا أن تعلم أن اللبنانيين لا يقتتلون من أجل الدين"، ثم أضاف:"

ثقوا أيضا أننا لا نؤمن برسالتكم الدينية البتة وأنتم الذين تزعمون أنكم أتيتم لحماية الدين في الشرق لم تتمكنوا من حمايته في الغرب..."(1).

وفي مكتبة الأسد بدمشق تمكنت من الإطلاع على محاضر جلسات جامعة الدول العربية، وفيها توثيق لقرارات مجلس جامعة الدول العربية. وما يهمني منها كان ما يخص فترة الدراسة من سنوات ما بين1948-1970. وكذلك مجلة " شؤون عربية" العدد 44 إصدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (فصلية) وفيها وثائق محاضر مناقشة وإقرار " بروتوكول الإسكندرية"، وأيضا وثائق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، ميثاق 7 نيسان(ابريل)1963.

كما حصلت على الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والإنتدابي الفرنسي1915-1946، الخاصة بحسن الحكيم رئيس مجلس الوزاء السوري.

ومن مكتبة الأسد حصلت على وثائق مشاريع الوحدة العربية1913-1970، وهي من إعداد يوسف خوري، صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية، في بيروت عام 1988.

ومناقشات حول الثورة الفلسطينية، وثائق اختارها ناجي علوش، صدرت عن دار الطليعة في بيروت عام 1970.

ومن مكتبة يافث – الجامعة الأمريكية في بيروت، حصلت على وثائق بريطانية تهم الدراسة وتغطي الفترة الممتدة ما بين 1918-1926. وقد قمت بتعريبها. وهي عبارة عن برقيات صادرة عن جهات مختلفة، وأهمها تلك الوثيقة رقم 68(E4273/12/89) والمرسلة من القنصل سلتو(SATOW) إلى السيد اوستن شامبرلان(Austen Chamberlain) بتاريخ 5 تموز(يوليو) 1926، وفيها يتحدث عن توفيق هولو حيدر وزين مرعي جعفر ودورهما في الوضع المضطرب في منطقة بعلبك.

ويخبره أن النائب إبراهيم حيدر قد عزل من البرلمان بأمر من المفوض السامي وتم استبداله بأحمد الحسيني. ويضيف أن كتيبة عسكرية (كولينيالية) فوجئت بكمين في بلدة الفالوج جوار راشيا، وكانت خسائرها فادحة.

وفي الوثيقة رقم 213(E 1569/146/89) مرسلة من القنصل مايرز(Mayers) إلى السيد اوستن شامبرلان(Austen Chamberlain) من بيروت بتاريخ 21 شباط (فبراير)1926: وفيها يشير إلى غضب البطريرك الماروني وتخوف المسيحيين في لبنان من عبارة وردت على لسان المندوب السامي دي جوفينيل ذكرها في العاشر من الشهر الجاري اثناء زيارته إلى دمشق وفيها يشير إلى أمل المندوب السامي في مستقبل سلمي وناجح لاتحاد دولتي سوريا ولبنان (United States Of Syria And Lebanon).

(1): محضر جلسة مجلس النواب الثانية عشرة في 22 أيار 1945.

وهذا الإعلان من قبل دي جوفينيل سيجعل مسيحي لبنان يشنون عليه هجوما لدى عودته إلى بيروت وبدأ الكثير منهم يقول بأن الجنرال غورو عندما أعلن دولة لبنان الكبير 1920 كان مدفوعا بشرف فرنسا الذي أصبح على المحك. وذلك أن فرنسا تراجعت عن كلمتها مما يدفعهم لإعادة النظر في وفائهم التقليدي للسلطة المنتدبة.

لقد حاولت في هذه الدراسة أن أتوخى الدقة والموضوعية في توضيح الإتجاهات السياسية في البقاع منذ عام 1918 إلى العام 1970. لذلك حرصت على تنويع مصادر البحث والوثائق بحيث تشمل المصادر اللبنانية والعربية والأجنبية، ومقارنة وجهات النظر ودراستها وتحليلها.

وقد انتهى البحث، في فصوله الخمسة، إلى تظهير التيارات السياسية في البقاع، والإنقسامات الطائفية التي رافقت إعلان دولة لبنان الكبير بين مؤيد ورافض لسياسة الضم والالحاق التي اعتمدتها فرنسا في سبيل تثبيت اقدامها في هذه المنطقة.

وقد كان عنوان **الفصل الأول**: الإتجاهات الوحدوية في البقاع ما بين الحربين العالميتين1918-1942، في 23تموز (يوليو)1928 عقد في دمشق مؤتمر ضم وفودا من بيروت وطرابلس وجبل عامل وصيدا وصور ووادي التيم والبقاع وبعلبك. وقد ترأس المؤتمر عبد الحميد كرامي وأصدر المؤتمر بيانا أكد فيه الطلب إلى " الجمعية التأسيسية السورية" المنعقدة في التاريخ نفسه في دمشق، بالسعي لتحقيق وحدة البلاد السورية العامة بضم: جبل الدروز والبلاد المسماة ببلاد العلويين، والبلاد التي ضمت إلى لبنان القديم من سوريا، وذلك بوضع مادة خاصة، في صلب الدستور، تنص على أن سوريا المؤلفة من البلاد المذكورة هي" دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ وذات سيادة"[(1)].

وفي 10 آذار (مارس)1936، تداعت القوى الوحدوية من مختلف الطوائف الإسلامية والمسيحية إلى عقد " مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة" في منزل سليم علي سلام، رئيس المؤتمر وتم وضع مشروع مذكرة لرفعها إلى المفوض السامي تتضمن المطالبة بالوحدة السورية، جاء في مطلعه:" نحن أبناء الأقضية والمدن المنسلخة عن أمنا سوريا..."[(2)].

وبحكم الهيمنة المارونية وأولوية النصاب الماروني في الدولة اتسم تاريخ لبنان بهذا الصراع على الدولة بين موقف مسيحي – ماروني – يرى في الدولة ممثلة ويدافع عنها، وموقف إسلامي يسعى للخروج على الدولة ومعارضتها. بل أن عدم الخروج على الدولة وصف دائما من قبل الشارع الإسلامي بأنه" تنازل من ممثليه عن الحقوق الطائفية ومساومة عليها".

(1): هدى رزق، **لبنان بين الوحدة والانفصال هزائم الإنتفاضات 1919-1927**، بيسان، بيروت، 1998، ص106.

(2): حسان حلاق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة1936**، بيروت، الدار الجامعية، 1983 ص27-28.

ولم يكتســـب الكيان اللبناني ولاءً شـــاملا إلا من جانب واحد هو الجانب الذي ثبت معه موقفه الفئوي الخاص، وأعطي دور الشـريك المحلي للسـيطرة الإسـتعمارية بداية ودور الوسـيط للنفوذ الإمبريالي لاحقا. في حين ظل الفريق الآخر ينزع إلى طلب الإنفصـال عن الكيان الجديد وعن الدولة واسـتئناف تطوره التاريخي الطبيعي في علاقاته بمحيطه العربي[1].

والفصل الثاني بعنوان: البقاع في ظل الإستقلال: فترة الرئيس بشارة الخوري 1943-1952، مع مرور الوقت أدرك بعض المسـلمين أنه من الصـعب بلوغ الإسـتقلال إذا لم يلتق معهم المسـيحيون في نضالهم ضد الإنتداب. ومن الجهة المسيحية ثمة أصوات عديدة بدأت ترتفع ابتداء من الثلاثينيات داعية إلى الإتفاق مع المسلمين على قاسم مشترك.

أما في سوريا أخذ الوطنيون يدركون أن مطالبتهم بالإستقلال أخذت تصطدم بمطالبتهم بـــ" الأقضية الأربعة: البقاع – بعلبك – راشـيا وحاصـبيا" التي الحقت بلبنان، وأن لا بد من تقديم الإسـتقلال على كل شيء. فكان أن نصـحوا الوحدويين والقوميين العرب في لبنان، بتبني فكرة أولوية الإسـتقلال وإيجاد صيغة وطنية مشتركة مع اللبنانيين الوحدويين. وقد جاء في مقال نشرته صحيفة " القبس" الناطقة باسم الحركة الوطنية في سـوريا:" نحن في سـوريا مستعدون لإعطاء لبنان مزيدا من الأراضـي إذا أجمع اللبنانيون على المطالبة بالإستقلال"، كما ورد في الصفحة 109و110 من هذا البحث[2].

ومع الإســـتقلال، ظل البقاع منطقة فريدة من حيث كونه يجمع غالبية الطوائف اللبنانية المتباعدة ســياســيا، وتختلف فيها الفروقات الإقتصــادية، إنها محافظة واحدة غير موحدة فقســم منها قريب من سوريا، وقسـم وجهه نحو الجبل، أما حدوده الطبيعية فهو شـعور بالغربة لم تستطع قوانين الإنتخابات أن توحده[3].

وقد كان لرياض الصـلح وعبد الحميد كرامي وبشـارة الخوري الدور البارز في تهيئة الجو الملائم لإقامة واستقرار الأوضـاع الجديدة، وكان لرياض الصـلح الفضـل في إيجاد الصـيغة التي اتفق عليها جميع الفرقاء والتي أوجدت ما يســـمى:" الميثاق الوطني" أي هذا التوافق والإتفاق بأن يعدل هذا الفريق عن المطالبة بالوحدة السورية ويقبل بكيان لبنان وباستقلاله عن الشرق، أي عن (الداخل العربي)، وأن يعدل الفريق الآخر عن طلب الحماية الأجنبية، ويقبل بالإستقلال الناجز وبالسيادة التامة بدون (معاهدة أو حماية)، و(بوجه لبنان العربي)[4].

---

(3): سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان والجذور والتطور التاريخي**، دار ابن خلدون، بيروت، ص264.

(1): باسم الجسر، **ميثاق1943**، ص257.

(2): مقال لراجي الراعي بعنوان، **زحلة والبقاع** نشر في العدد 942، زحلة الفتاة، تاريخ 24 نيسان 1943.

(3): كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة**، ص111.

الفصل الثالث بعنوان: توهج الإتجاهات الوحدوية في البقاع في عهد الرئيس كميل شمعون1952-1958. لقد كانت سياسة كميل شمعون هي السبب الأساسي للخلاف السياسي الذي تحول إلى انشطار وطني. فلقد اختار سياسة منحازة للغرب في الوقت الذي كانت فيه الأجيال العربية واللبنانية الطالعة والرافضة لهزيمة فلسطين 1948، تعتبر الغرب، وعن حق، حليفا لإسرائيل ومستعمرا للقسم الأكبر من العالم العربي، وبالتالي خصما إن لم نقل عدوا[1].

وتقول نجلا عطية في أطروحتها:" موقف السنة في الدولة اللبنانية: أن المسلمين في عهد الرئيس كميل شمعون تأثروا بعوامل ثلاثة:

1- الثورات العربية التي ايقضت الجماهير العربية وحركة الأحزاب العقائدية.
2- وعي المسلمين لواقعهم الإقتصادي والإجتماعي المتخلف عن واقع المسيحيين.
3- غياب زعامة إسلامية قادرة على السيطرة على مسرح السياسة". وابتداء من عام 1955، شعر المسلمون في لبنان بأن ثمة ما يدعمهم في المحيط العربي ألا وهو ظهور الثروة النفطية من جهة وصعود المد الناصري من جهة أخرى[2].

وعادت الإتجاهات الوحدوية في البقاع للتوهج من جديد مع إعلان الجمهورية العربية المتحدة عام1958، وبعد أن تصدت سياسة عبد الناصر لأبرز مفاصل القضية القومية في طرح مسألة الوحدة العربية وتحرير فلسطين. ورأت جماهير الشارع الإسلامي والوطني في ذلك، عنصر استقواء على سياسة لبنان الرسمي في وجهيها الخارجي والدخلي[3].

الفصل الرابع بعنوان: العهد الشهابي وموقفه من الناصرية 1958-1964.

بدأ الرئيس شهاب بتصحيح السياسة الخارجية اللبنانية التي كانت قد انحازت إلى الغرب ضد الدول العربية التي كانت الجمهورية العربية المتحدة، أو بالأحرى، جمال عبد الناصر، الذي يقود معركتها ضد الإستعمار الغربي ومشاريعه الدفاعية، وضد اسرائيل. وكان منطلق هذا التصحيح التزام الحكومات اللبنانية – طيلة عهد الرئيس شهاب – بسياسة التعاون الصادق مع الجمهورية العربية المتحدة وجمال عبد الناصر[4].

(4): باسم الجسر، المصدر سابق، ص258.

(1): باسم الجسر، مصدر سابق، ص261.

(2): سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان**، ص 326.

(3): فؤاد مطر، **حوار مع محمد حسنين هيكل**، ص152.

كان الرئيس شــهاب وقبل أن ينتخب رئيســا للجمهورية، يعتقد أن المشــكلة الحقيقية الكامنة وراء المشـاكل السياسية والطائفية، إنما هي مشكلة اجتماعية اقتصادية بالدرجة الأولى وكان قد شعر بذلك إبان خدمته في جيش الشرق، في الثلاثينات في منطقة راشيا والبقاع.

كان تطبيق الميثاق الوطني في نظره يمر بالعدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصـــادية ولا يقتصـــر على التوازن الطائفي والسياسي الذي اعتمده الرئيس بشارة الخوري.

وفي نظر الرئيس شــهاب كانت غاية الإنماء الإقتصــادي والإجتماعي، إنصــاف المناطق والطبقات المحرومة، ذات الأكثرية الإسلامية، وكان شهاب يقول:" إن إشعار المسلمين بوجود دولة ترعى شؤونهم هو الذي ينمي ولاءهم للبنان، وليس من العدل تطبيق القوانين المطبقة في نظام ديموقراطي حديث، كما هو في الغرب، على مواطنين لا مـاء عنـدهم ولا كهرباء ولا طرقـات ولا مـدارس ولا ضـــمـانات إجتماعية[1].

والفصــل الخامس كان بعنوان: تطور الرؤى الســياســية في البقاع بين اشــكالية التيارات الناصــرية والشهابية والفلسطينية في عهد الرئيس شارل حلو 1964-1970.

يمكن اعتبار شـارل حلو نقطة تحول في تاريخ المشروع الشـهابي، ذلك أن شـارل حلو، بدل أن يعتبر نفسه ملتزما بمشاريع فؤاد شـهاب الإصـلاحية، سعى لإقامة توازن بين الكتلة الشـهابية والتجمع اليميني المعارض. وأحدثت هزيمة جمال عبد الناصـر في عام 1967، وانتصـار المعارضـة اليمينية في جبل لبنان ثغرة كبيرة في نهج الشهابية[2].

وجاءت المقاومة الفلسـطينية إلى لبنان، بعد ضـربها في الأردن في نهاية السـتينات، لتسـاعد الشـارع الإسلامي على الخروج من المعادلة الشـهابية – الناصرية، من جهة، ولتدفع الشـارع المسيحي، من جهة أخرى، إلى ردة فعل متطرفة في معارضـــة الشـــهابية، والأمر العجيب أن الأحزاب والقوى الإســـلامية التقدمية الفلسـطينية، والحلف الثلاثي الماروني، وفي الوقت الذي يحارب فيه بعضـها البعض الآخر، وقفا معا لمناصبة العداء للشهابية والمكتب الثاني[3].

لقد ضـربت هزيمة 1967، حتى الجذور، مفاصـل السـياسـة التي جهد عبد الناصـر في بنائها طيلة السـتينات، ومن هذه المفاصـل، المؤسـسـة الشـهابية، ولم تزل تتفاقم المعاناة إلى أن كان العام 1969 حيث انهارت الضوابط الشهابية للوضع المحلي، جزئيا، تحت ضغط المقاومة الفلسطينية[4].

---

(1): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، ص271-272.

(2): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص250.

(3): باسم الجسر، المصدر السابق، ص123.

(4): فيصل جلول، **نقد السلاح الفلسطيني**، ص39.

وبرحيل جمال عبد الناصر خسر لبنان خير نصير له في مواجهة مشكلاته، ولم يجد الناصريون في البقاع حلا لغياب المرجعية أو أي مسلك لتجاوز " الفراغ الحاصل قوميا وقطريا".

جغرافية البقاع اللبناني

يمتد قضاء البقاع بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية، يحده من الشمال قضاء بعلبك ومن الجنوب قضاء حاصبيا ومن الشرق قضاء راشيا. يجري خلاله نهر الليطاني الذي ينبع من نبع العليّق ونبع بردى قرب قرية السعيدة تجاه بعلبك، ترفده بعض الجداول والأنهر ثم يفتح منفذا صخريا عند سحمر ويحمر في آخر البقاع فيكوّن جسرا طبيعيا بديعا ويتابع ليصب في البحر الأبيض المتوسط(1).

تختتم مشغرة سلسلة من القرى المسيحية على الضفة الغربية للنهر في مقابل سلسلة من القرى الإسلامية السنية على الضفة الشرقية تنتهي ببلدة القرعون، وتلعب مشغرة دور المركز المحلي المتعدد الوظائف لعدد من "المزارع" والقرى الشيعية المجاورة لها وهي عين التينة وميدون وسحمر ويحمر وقليا وزلاية ولبّايا ولوسيا.

ويلتقي الطريقان المحاذيان لضفتي نهر الليطاني في بلدة شتورا على طريق بيروت دمشق(2).

وللبقاع تاريخ ضارب في القدم، نرى آثار الأمم السابقة ماثلة في" بعلبك" و"كامد اللوز" و"المنارة" وفي أكثر قرى ومدن البقاع، بل إن كثيرا من الآثار لا تزال مخبأة في باطن الأرض، ومنذ وقت قريب اكتشف في بلدة "لالا" – البقاع الغربي سجادة أثرية من الفسيفساء لها دلالتها التاريخية تعود إلى قرون قبل الميلاد.

ويذكر محمد علي مكي أن"...مجموعة من القبائل العربية القديمة كالايطوريين الذين اتخذوا مدينة عنجر(خلقيس) عاصمة لهم وبسطوا حكمهم مدة طويلة على جنوبي لبنان والبقاع وعكار وطرابلس

---

(1): عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ زحلة**، زحلة، منشورات زحلة الفتاة، ط2، 1977، ص60-61.

(2): فواز طرابلسي، **يا قمر مشغرة**، ص15-16.

وبعض المناطق الجبلية، وظلوا أسـياداً في لبنان حتى انتزع الحكم منهم القائد الروماني بومبيوس حين فتح لبنان..."[1].

ومع الفتح الإسـلامي لبلاد الشـام بقيادة خالد بن الوليد، دخل أبو عبيدة بن الجراح البقاع سـنة 635، وذلك لأن البقاع يشـكل الطريق الطبيعية لمرور الجيوش من الشـمال في سـوريا إلى الجنوب في فلسـطين، خصـوصـا عندما وردت الأخبار إلى القيادة العربية أن هرقل يهيء جيشـا كبيرا لاسـتعادة البلاد[2].

أما الأمويون فكان اهتمامهم في البدء ببعلبك فاستوطنها كثير من العرب ومنها قبيلة اوزاع التي خرج منها فيما بعد الإمام الأوزاعي، وأصـبحت بعلبك مدينة علم وحارسـة للبقاع والمناطق الداخلية من البلاد.

ومن الأبنية المهمة التي أنشـأها الأمويون في لبنان: بناؤهم لمدينة عنجر، ولا زال ماثلا فيها بقايا القصـر الأموي إلى اليوم. ويبدو أنهم اتخذوا عنجر مصـيفا لهم، ومن بعد ذلك أصـبحت مركزا سـياسـيا هاما.

ولقد كان لانتشـار القبائل العربية في البقاع ووادي التيم والجنوب وبيروت والغرب التأثير الكبير في انتقال النزاع القيسي اليمني من المناطق الداخلية في بلاد الشام إلى لبنان.

وقد ظهر هذا النـزاع بوضـوح في عهد الخليفة العباسـي هارون الرشـيد(786-809) في حوران ودمشق ومناطق متعددة من بلاد الشام.

وفي الدور الأول من الحكم العباسـي، ظهر بعض اللبنانيين ونبغوا في بعض علوم العصـر، كالإمام الأوزاعي وقسطا بن لوقا البعلبكي الأصل والذي اشتهر بترجماته وتوفي سنة 912.

ومع الغزو الصـليـبي، لم تسـقط جميع المناطق اللبنانية تحت السـيطرة الصـليبية. فالبقاع مع بعلبك والشـوف والمتن والأقسـام العليا من الغرب، ومنطقة وادي التيم ظلت تحت حكم أمرائها الوطنين المرتبطين فعلا بدمشق.

وبعد مرور حوالي ثلاثة أرباع القرن على الوجود الصليـبي في لبنان، كان البقاع بكامله بيد صلاح الدين وتابع لدمشق ومركزه بعلبك، ويتبعه حصن المنيطرة في جبل لبنان.

---

(3): محمد علي مكي، **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني(635-م1516)**، بيروت، دار النهار للنشـر، ط2، 1979، ص13. ومحمد جميل بيهم، **عروبة لبنان**، بيروت، دار الريحاني للطباعة والنشر، 1969، ص10

(4): محمد علي مكي، المرجع السابق، ص 22-23.

أما المماليك فقد بدأت تظهر سيطرتهم أولا في البقاع وذلك منذ قيام دولتهم في مصر. فقد كانت بعلبك والمناطق البقاعية وبلاد الغرب التنوخية تتبع عمليا من يحكم دمشق. وقد استقرت هذه المناطق في أيدي المماليك، وذلك إثر معركة عين جالوت سنة1260، وسقوط بلاد الشام عموما في أيدي المماليك.

أما في المناطق اللبنانية في الجنوب والشمال والساحل بكامله، فقد بقيت بأيدي الصليبيين مدة طويلة، بعد دخول المماليك إلى البقاع، أي حتى سنة 1291 حين أنهى المماليك الوجود الصليبي في الشرق.

قسم المماليك المقاطعات اللبنانية المختلفة على ثلاث نيابات، هي: نيابة دمشق ونيابة طرابلس ونيابة صفد. فكان البقاع وأواسط جبل لبنان تتبع دمشق، وكان الشمال حتى جبيل يتبع طرابلس، وكان الجنوب يتبع صفد، وكان يطلق في بعض الأحيان على هذه النيابات لقب الممالك بالنسبة إلى رتبة النائب الحاكم، وقد أطلق في بعض الأحيان على بعلبك لقب المملكة البعلبكية، كما أطلق على الجنوب لقب المملكة الشقيفية.

وكانت النيابة مقسمة إلى ولايات، فنيابة دمشق يتبعها من لبنان ولاية بعلبك بقسميها الشمالي المعروف بالبقاع البعلبكي، والجنوبي المعروف بالبقاع العزيزي وولاية بيروت وولاية صيدا.

في أواخر القرن الخامس عشر، برز في البقاع الأمير ناصر الدين بن محمد بن الحنش وأصبح مقدما على مختلف المناطق البقاعية، وعرف بشيخ العرب. وقد وقعت بين الأمير ناصر الدين ونائب الشام قانصوه المحمدي عدة معارك سنة 1497 اضطر الأمير على أثرها إلى الهرب، ثم عاد بعد ذلك إلى مقاطعته البقاعية مستغلا تغيير النائب في دمشق، فبدأ بالتوسع نحو الجنوب، إذ هاجم سنة 1504 أمير الجنوب عبد الساتر ابن بشارة في قرية شيحين بخمسة آلاف مقاتل. ويبدو أن هذه المعركة كانت لها نتائج هامة بالنسبة إلى الفريقين، فبالرغم من مقتل 200 شخص من جماعة ابن الحنش، تمكن الأمير المذكور من السيطرة على الجنوب وأصبح معروفا بعد ذلك بلقب أمير صيدا والبقاعين وشيخ العرب. ومن ناحية ثانية انقرضت عائلة بشارة من حكمها الإقطاعي في الجنوب، بعد أن ظلت مسيطرة في المنطقة أكثر من قرن من الزمن وأعطت اسمها للمنطقة الواقعة جنوبي نهر الليطاني (بلاد بشارة) وما تزال معروفة بهذا الاسم إلى وقتنا الحاضر[1].

(1): محمد علي مكي، **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني (635-1516)**، ص54- 273 .

ومع الحكم العثماني للمنطقة العربية بقيت التقسيمات الإدارية معتمدة لفترة طويلة من الزمن. وفي سنة 1889م كان لواء الشام يشمل أقضية بعلبك ويتبعها 76 قرية، والبقاع ويتبعه 60 قرية و15 مزرعة وناحية، وأما قضاء وادي العجم فيشمل 82 قرية و23 مزرعة، وقضاء دوما أو جبل قلمون وفيه 74 قرية و19 مزرعة، وقضاء النبك وفيه 30 قرية و3 مزارع، أما قضاء حاصبيا فكان يتبعه 18 قرية، وقضاء راشيا ويتبعه 17 قرية.

وفي سنة 1900 كانت التشكيلات الإدارية في لواء الشام على النحو التالي:

القضاء	المركز	عدد النواحي	عدد القرى
قضاء الشام	دمشق	–	50
قضاء بعلبك	بعلبك	2	61
قضاء البقاع	المعلقة	–	51قرية و15 مزرعة
قضاء النبك	النبك	2	28
قضاء دوما	دوما	1	60
قضاء وادي العجم	قطنا	1	24
قضاء حاصبيا	حاصبيا	–	18
قضاء راشيا	راشيا	–	20
قضاء الزبداني	الزبداني	–	28

وتنازعت ولاية سورية مع متصرفية جبل لبنان على ملكية بعض الأراضي الواقعة في قضاء البقاع الذي يتبع لواء الشام، واستغرق النزاع أكثر من سنة وشكلت لجان مشتركة ضمت ممثلين عن ولاية سورية ومتصرفية جبل لبنان للنظر في النزاع وحسمه، وخلاصة الخلاف هو ادعاء متصرفية جبل لبنان باعتداء ولاية سورية على حدودها وضم بعض الأراضي التابعة للمتصرفية، فلذلك طالبت بتعديل خط الحدود الفاصل بين الولاية والمتصرفية وتمكنت الدولة من حل النزاع سلميا. ومن أسباب النزاع على ملكية البقاع خصب أراضيه وحاجة المتصرفية إلى محصولاته.

وقبيل الحرب العالمية الأولى أثارت بلدية زحلة النزاع من جديد، ولكن على نطاق أوسع إذ طالبت في مذكرة رفعتها مع بلديات المتصرفية الأخرى إلى قناصل الدول الحامية، ناشدتهم فيها مساعدتها على ضم البقاع إلى متصرفية جبل لبنان.

ومما يجدر ذكره أن قضاء البقاع كان تابعا للواء الشام قبل إعلان قانون جبل لبنان الأساسي في سنة 1864حيث ورد ذكره في سالنامة الدولة العثمانية في سنة 1850 مندرجا تحت لواء الشام.

وحافظ لواء الشـام على تقسـيماته الإدارية السـابقة حتى خروج العثمانين من بلاد الشـام في سـنة 1918[1].

ولقد تأثر البقاع مثل غيره من مناطق ولاية سـورية بغزو الحداثة الأوروبية الذي بدأ مع الاختراقات التي نتجت عن الإمتيازات الأجنبية وما أفرزته من تدخلات سـافرة في المجالات الطائفية والعمومية والسياسية والاقتصادية، مما سمح بتغلغل القوانين الوضعية الغربية وتراجع أحكام الشريعة الإسلامية.

فالتحديث لم يكن في حقيقة الأمر تجديدا لنظام قديم، أو تطويرا له وعصـرنته، بل كان عملية زرع نظام قانوني حديث يعمل بآليات ومفاهيم ونظم مختلفة لا تجد جذورها في واقع المجتمع الإسلامي، ومن هنا فهي لا تعيش إلا على حساب البنى التقليدية السائدة. فقد كان للقوانين الوضعية دورا أساسيا هو إبعاد الشـريعة الإسـلامية عن كل مجالات الحياة العثمانية وأنشـطتها بهدف اسـتكمال إرسـاء تقاليد علمانية[2].

وفي لمحة عامة لتاريخ لبنان السياسـي يتبين أنه ومنذ عصـور ما قبل الميلاد عاشـت بلاد الشـام وبقية دول المنطقة في ظل الوحدة السـياسـية سـواء تحت سـيطرة الحكم المصـري أو الآشـوري أو الفارسـي أو اليوناني أو الروماني وفيما بعد العربي والعثماني.

وعلى سـبيل المثال فإن المدن الفينيقية لم تشـهد الوحدة السـياسـية والاقتصـادية فيما بينها إلا بعد السيطرة الخارجية، فقد كانت على مر الزمن مدنا متناحرة متنافسـة، شـكلت ما يعرف سـياسـيا باسـم المدينة— الدولة.

ومنذ أن دخلت الجيوش العربية إلى بلاد الشـام في القرن السـابع الميلادي، تماسـكت شـعوب المنطقة ومناطقها في وحدة سـياسـية وجغرافية واقتصـادية لم تشـهدها من قبل في أي عصـر من العصـور، نظرا للتجانس السـائد وللأصـول التي تعيدهم إلى جنس واحد[3]، وأيضـا للتسـامح الديني والسـياسـي مع شعوب المنطقة. ولقد استمر هذا الواقع الوحدوي في العهود الأموية والعباسية والفاطمية والمملوكية، ولما احتل العثمانيون المناطق العربية بين 1516-1517، تبين أن هذه السـيطرة العثمانية كانت امتدادا

---

(1): عبد العزيز عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سـورية 1864-1914**، دار المعارف بمصـر، رسـالة ماجسـتير (جامعة عين شمس)، د.ت، ص73-75.

(1): قيس العزاوي، **الدولة العثمانية– قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط2، 2003، ص106-110.

(2): على سبيل المثال فإن الفينيقين من أصل سامي وقد عرفوا أيضا باسم الكنعانيين وهي الشعبة التي قطنت فلسطين، بينما واصل الفنيقيون زحفهم باتجاه ما عرف فيما بعد باسم لبنان، وقد نزحوا من شبه الجزيرة العربية في أواسط القرن الألف الرابع قبل الميلاد.

وحدويا سياسيا واقتصاديا وجغرافيا لشعوب المنطقة. وقد استمر هذا الواقع الوحدوي رغم الاستثناءات المصطنعة كنظام جبل لبنان 1861 وإلى نهاية الحرب العالمية الأولى 1918[1].

انتهت الحرب العالمية الأولى، بالنسبة لهذه المنطقة بزوال الإمبراطورية العثمانية، وانتقال السيادة في الأجزاء العربية منها إلى بريطانيا وفرنسا. ومن الغريب أن زوال الإمبراطورية العثمانية كان نقطة تحول انتقلت منها تركيا لتحقيق ذاتها، أي أن القومية التركية استمرت تنمو، بعد أن زالت من طريقها الدولة العثمانية والخصومة مع القومية العربية والجامعة الإسلامية. أما بالنسبة إلى الولايات العربية فقد نقلها زوال الإمبراطورية من سيد إلى سيد، وكان عليها بعد أن حلم رجال القومية العربية باستقلال البلاد وتوحيدها، أن تعود إلى الجهاد في سبيل الاستقلال، يضاف إلى ذلك الجهاد في سبيل الحفاظ على فلسطين لأهلها.

هذا الجهاد شغل الكثيرين عن فكرة القومية العربية التي كانت تعدو كونها بذورا، وظلت أملا وحلما عند العدد الكبير من أهل القلم والسياسة والحكم، واستمر البعض ينفخ روحها في نفوس الشباب[2].

لقد كانت بلاد الشام إحدى المناطق الرئيسية التي انطلقت منها فكرة القومية العربية، وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد ازداد انتشار الفكرة بعد ثورة 1908-1909 في الدولة العثمانية، وكرست بعض الفئات من منطقة جبل لبنان جهودها الدؤوبة في الداخل والخارج لإقناع سواها من الفئات والطوائف اللبنانية لاسيما الإسلامية، بالفكرة القومية. وبالفعل، فقد بدأت الفكرة القومية تنتشر بين المسيحيين وبعض المسلمين، ونادت بأن يكون الولاء للعروبة وليس للدين. وكان الهدف الأول للتحركات القومية في بلاد الشام هو في انفصال المسلمين بالذات عن الدولة العثمانية.

والحقيقة أنه منذ أن انتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918وتم القضاء على الدولة العثمانية، حتى تنكر رواد القومية العربية لها لأن مهمتها انتهت بانتصار الحلفاء. وكان هذا الإسفين الذي دكه الموارنة وسواهم لأنصار فكرة القومية العربية، بمثابة بداية من بدايات حركة " المارونيسم" (Maronisme Le) السياسية والطائفية.

وذكر الأب بطرس ضو في هذا الصدد: " العرب ليسوا أفضل من الأتراك، وأن العروبة هي الإسلام، وأن العثمانيين لم يضعوا الشرائع العربية – الإسلامية، وتصنيف مسلم وذمي ومؤمن وكافر، إنما وجدوها قائمة فطبقوها". وفي رأيه أن العرب هم الأصل والأتراك فرع المدرسة العربية. ويضيف قائلا: " من

---

(3): أنظر: حسان حلاق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936**، ص11-12.

(1): أنظر: نقولا زيادة، **أبعاد التاريخ اللبناني الحديث**، بيروت، معهد البحوث والدراسات العربية، 1972، ص140.

المقابلة بين مختلف العهود التي اختبرها الموارنة طوال 1300 سنة، يتضح أن عهد الوطن القومي الماروني المستقل عن الدولة الإسلامية، عربية كانت أم غير عربية هو العهد الذهبي الأمثل"[1].

فمنذ مطلع القرن السابع عشر تطلعت الدول الأوروبية إلى بلاد الشام، ولا سيما لبنان وذلك منذ بدء انهيار سلطنة آل عثمان، وكان كل منها يطمع بأن يكون هذا البلد من نصيبه عند توزيع تركة " الرجل المريض". وعلى هذا القصد أرسلت إليه الإرساليات التبشيرية وكانت مدارسها بمثابة طلائع للجيوش.

فأخذ كل منها مذ وطأ هذه البلاد يمارس سياسة" فرق تسد" من خلال السعي لاكتساب طائفة من طوائف لبنان وسائر بلاد الشام، تكون ركيزة لمخطط دولته السياسي. فكان من عواقب ذلك بروز الطائفية مكان الحزبية المحلية: (القيسية – اليمنية) و (اليزبكية – الجنبلاطية). وساعدهم في ذلك أن الدولة صاحبة البلاد لم تلبث أن انخرطت في سلك الداعين للتفرقة بين العرب، مذ استفحل أمر القوميات في العالم خصوصا أن هؤلاء أخذوا يتحسسون القومية العربية أسوة بسواهم من العناصر العثمانية التي كانت تثور عليها في شرق أوروبا، فتفتح بذلك الأبواب أمام التدخل الأجنبي. وكان عمالها في سوريا ولاسيما في ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان يباركون هذا الانقسام، وأهم دليل على ذلك سياسة جمال باشا – قائد الجيش الرابع العثماني _ الانتقامية: من افتعال المجاعة التي أودت بالكثيرين من أهل لبنان جوعا، وأذلتهم وشردت فريقا منهم، ثم نصب المشانق التي علق عليها أحرار العرب وعددا من الذين سبق لهم أن تآمروا على لبنان. فضلاً عن أنه ساق الكثيرين إلى المنافي، ولما كانت المصيبة تجمع، فإن الظلم بأنواعه جمع الكلمة التي فرقها الأجانب على صعيد واحد، وهو النقمة وحب الخلاص من العثمانيين. ثم كان حافزا لبعض شبابهم للانضمام إلى الثورة العربية بقيادة الشريف الحسين، والبعض الآخر للتجنيد في جيوش الحلفاء[2].

---

(2): أنظر :حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان 1943-1952**، بيروت الطبعة الثانية، الدار الجامعية، 1988، ص41-42.

(2): محمد جميل بيهم، **لبنان بين مشرق ومغرب**، 1920-1969، ص87-89.

فصل تمهيدي

الاتجاهات الوحدوية في البقاع ما بين الحربين العالميتين 1918 -1942

أولاً – إعلان التأييد والمشـاركة في الثورة العربية بقيادة الأمير فيصـل بن الحسـين وتأسـيس الحكومة العربية السورية 1918.

ثانياً – رفض البقاعيون الانضمام لدولة لبنان الكبير 1920.

ثالثاً – امتداد الثورة السورية إلى البقاع والمناطق اللبنانية 1925.

رابعاً – مشاركة البقاعيين في مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936.

خامساً – نشوء وتطور الأحزاب والتيارات السياسية في البقاع:

- نشوء الأحزاب العقائدية (أ) الحزب القومي السوري 1932.

(ب) الحزب الشيوعي السوري اللبناني 1930.

(ج) عصبة العمل القومي 1933.

- تشكل الكتل السياسية: (أ) حزب الكتلة الوطنية (السوري).

(ب) الكتلة الدستورية (بشارة الخوري) مطلع 1928.

(ج) الكتلة الوطنية (اللبنانية).

- الأحزاب العقائدية الطائفية: (أ) منظمة الكتائب 1936.

(ب) منظمة النجادة 1936.

- حزب الاستقلال الجمهوري (الوفاق الوطني).

أولاً: إعلان التأييد والمشـاركة في الثورة العربية بقيادة الأمير فيصـل بن الحسـين وتأسيس الحكومة العربية السورية 1918.

أعلن الشـريف حسـين، أمير مكة المكرمة الذي نودي به ملكا على الحجاز، الجهاد على ألعثمانيين (1916) بعد اتفاقه مع مكماهون، وبعد إعدام أحمد جمال باشا للشـهداء السوريين، فخاض مجاهدو العرب المعارك إلى جانب الجيوش الحليفة ولاســيما بريطانيا، وبعد الانتصـــارات التي أحرزوها، دخلوا دمشق أيلول 1918، حيث تأسست أول حكومة مؤقتة برعاية الأمير فيصل بن الشريف حسين تحت راية جلالة الحسين، فتجددت الآمال بقيام دولة عربية تضم سورية ولبنان والعراق وشبه الجزيرة العربية، واتخذت السياسـة البريطانية من هذه الآمال وسيلة دعاية لنبذ السـوريين الانتداب الفرنسـي، وقد فطن جميع العقلاء الذين وقفوا على مضـمون اتفاق سـايكس بيكو(1)، من تقسيم سـورية إلى مناطق ثلاث، وحصـــر الإشـــراف عليها بين فرنســا وبريطانيا العظمى، إلى مغزى تلك الدعاية مقدرين عدم إمكان الوصـــول إلى الوحدة العربية في الوقت الراهن، لأســـباب عديدة داخلية وخارجية، فقرر الأمير فيصـــل حصر الجهود في سبيل وحدة سورية بمناطقها الثلاث: الشرقية والغربية والجنوبية(2).

في هذه الأثناء كانت الحكومة الإنكليزية تحارب في السياسة على ثلاث جبهات:

- جبهة فرنسية تولى فيها مارك سايكس المخابرات مع جورج بيكو.
- جبهة عربية عهدت فيها المخابرات مع أمير مكة إلى هنري مكماهون.
- جبهة يهودية أمسك بزمامها اللورد بلفور في المخابرة مع اللورد اليهودي روتشيلد(3).

فلقد كانت بريطانيا بحاجة إلى فرنســا في الحرب ضـــد المانيا، وبالتالي اضـــطرت لمراعاة مصـــالحها ومطامعها في ســـورية، وفي الوقت نفســه كانت بحاجة إلى مســـاعدة العرب لها ضـــد الدولة العثمانية، وهؤلاء بدورهم عندهم طموح لإنشـاء مملكة عربية تشـمل كل البلاد العربية، بما في ذلك سـورية الكبرى، ولا يمكنها تجاهل رغباتها. فأســفر الأمر عن اتفاق ســايكس – بيكو مع فرنســـا، واتفاق الحســـين – ماكمهون مع العرب، ووعد بلفور مع اليهود. ونظرا لحاجتها الماســـة لمســـاعدة اليهود الذين يحلمون بتحقيق "حلمهم المنشود باسترجاع مملكة داوود في فلسطين"، فقد اضطرت لاسترضائهم، وهكذا صار دورها التوفيق بين الرغبات المتناقضـــة لحلفائها، حين بدأ جلاء الترك عن ســـورية عام 1918 أعلن

---

(1)- Joffre alphons **,Le mandat français sur la syrie et le Grant liban**, lyon 1924,p32

(2): أنظر: يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، بيروت، دار النهار، 1980، ص69-70.

(3): أنظر: مارون رعد، **محطات أساسية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر**، 1997، ص 226.

الجنرال اللنبي قائد القوات الحليفة في الشرق الأوسط تقسيم سورية إلى ثلاث مناطق: شرقية وغربية وجنوبية. وعين الفريق رضا باشا الركابي من وجهاء دمشق البارزين ومن كبار قادة الجيش العثماني السابقين، حاكما عسكريا للمنطقة الشرقية. وكان ذلك في مطلع تشرين أول 1918

- **إعلان الحكومة العربية في دمشق 1918**

وفي الرابع من تشرين الأول1918، دخل الأمير فيصل دمشق دخول الظافرين، فاستقبله الشعب على اختلاف طبقاته، وفي طليعته الحاكم العسكري الركابي وأركان حكومته، استقبال الملك العتيد. ونشر في اليوم التالي بلاغا إلى الشعب يعلن فيه تأسيس حكومة عربية باسم جلالة مولانا أمير المؤمنين الشريف الحسين، وثبت الركابي وأركان الحكومة والموظفين في مناصبهم[(1)].

وكان رضا باشا الركابي – وفي اليوم التالي لتعيينه الحاكم العسكري بأمر القائد العام للجيوش الحليفة – قد أصدر قراره بتأليف مجلس الشورى من أفاضل رجال العلم والأدب والقانون والوجاهة. وعهد برئاسته إلى الوجيه الكبير عبد القادر المؤيد العظم وبنيابة الرئاسة إلى الشيخ عبد المحسن الاسطواني، العالم الدمشقي البارز، وكان من أعضاء المجلس العلامة فارس الخوري (دمشق) وصنوه قسطاكي حمصي(حلب) وأسعد حيدر (بعلبك) ونسيب الأطرش (جبل الدروز) وجورج رزق الله (بيروت) وأمين حشيمة (البقاع)[(2)].

- **الحكومة المؤقتة في زحلة 1918**

بعد خروج آخر جندي تركي من زحلة، سارع الزحليون إلى تشكيل حكومة من أعيان البلدة بغية الحفاظ على الأمن ومنع التعديات ريثما تتكشف الحالة ويعرف كيف يكون المصير.وكان من اللافت أن يترأسها الأرثوذكسي الياس [(3)] بحمدوني الذي يعتبر من أكثر الناس تحمساً للأمير فيصل، وقد كان بحمدوني صلة الوصل بين حكومة الأمير فيصل وبين الزحليين، وكان فيصل قد اختار ارثوذكسياً لتأمين التوازن السياسي في زحلة لأن اختيار كاثوليكي كان سيؤدي إلى خلق صراع سياسي على السلطة في زحلة.

غير أن تشكيل الحكومة على هذا الشكل لا يعني بالضرورة أن كل الزحليين مؤيدين لفيصل، فالموارنة كانوا يؤيدون فرنسا، وكانوا بانتظار دخول الجيش الفرنسي إلى زحلة لتوضيح اتجاهاتهم السياسية، ولدى دخول الجيش الفرنسي في 14 تشرين الثاني (نوفمبر)1918، استقبلته زحلة بإطلاق

---

(1): كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص204.

(2): أنظر: يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص22–23

أيضاً: محمد جميل بيهم ، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور** ، ص 36 .

(3): انطوان ساروفيم، **الانتخابات النيابية في زحلة والبقاع منذ المتصرفية حتى الاستقلال**، دار كتابيا، زحلة 1992، ص 46.

الرصاص ابتهاجاً وفرحاً وكان على رأس المستقبلين نائب مطران زحلة اثناسيوس الحاج الذي أدى موقفه المؤيد لفرنسا إلى حسم مواقف الزعماء الزحليين المترددين بين فرنسا والأمير فيصل[1].

أما في البقاع، وخلال فترة الثورة العربية (1916-1918) فلقد انضم شيعة مشغرة والمزارع، كما سنّة الضفة الشرقية لنهر الليطاني، مع عدد لا يستهان به من المسيحيين إلى الثورة بقيادة الأمير فيصل بن الحسين في دمشق. وقد ترأس الحركة في البقاع الغربي أحد أبناء مشغرة حسن عبود، ابن أستاذ المدرسة القرآنية في البلدة، لكن القيادة كانت متمركزة في القرعون.

وعندما أعلن الشريف فيصل حكومته في دمشق، أعلنت البلدات والقرى المسلمة في البقاع ولاءها لدمشق. فوضع مدير مشغرة عارف الخطيب نفسه في تصرّف السلطة الجديدة، ورفع العلم العربي فوق سرايا مشغرة، بينما نزل جنود الجيش العربي في جامع الحارة التحتا. ومال مسيحيو مشغرة إلى تأييد الثورة. وقد تضافرت عوامل عدة على تحقيق ذلك:

أولا: كان الروم الكاثوليك يستوحون مواقفهم من مواقف زعمائهم وأبناء طائفتهم في زحلة، ومعروف أن أكثرية كاثوليك زحلة أيدت الانضمام إلى سورية خلال الاستفتاء الذي أجرته لجنة كنغ – كراين.

ثانيا: كان لآل طرابلسي مصلحة، بما هم ملاكو أرض، في مسايرة مشاعر "شركائهم" الفلاحين والمزارعين الشيعة في القرى والمزارع والذين التحقوا جماعيا بالثورة العربية.

ثالثا: كان آل طرابلسي الحلفاء السياسيين للزعيم الوائلي كامل الأسعد، ممثل الأمير فيصل في جبل عامل.

رابعا: كان الدبّاغون والتجار في مشغرة، وجلهم من المسيحيين، يرتبطون بأكثر من رابطة وثيقة بدمشق التي كانت سوقا هاما لتصريف منتجاتهم وسلعهم.

خامسا: كان الأرثوذكس والبروتستانتيون أكثر تقبلا للأفكار السورية والعروبية، وأكثر تأثرا بالسياسات الأنكلو – سكسونية المؤيدة للثورة، أو هكذا بدا لهم على الأقل.

وقد تجلى تلاقي هذه المواقف بمناسبة زيارة لجنة كنغ –كراين إلى زحلة حيث دعي إلى تجمع شعبي في الثاني عشر من تموز 1919 في باحة كنيسة سيدة النيّاح للروم الكاثوليك، فالتقى أهالي مشغرة من جميع الطوائف وهم يعتمرون الكوفية والعقال التقليديين، وراحوا ينشدون نشيد الثورة العربية. وخطب فيهم حسن عبود فهاجم فرنسا والصهيونية وطالب بضم البقاع إلى سورية وتحقيق الوحدة العربية[2].

---

(1): أحمد عبده العجمي، **البقاع بين لبنان وسوريا 1918-1936**، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2005، ص 77 .

(1): فواز الطرابلسي، **يا قمر مشغرة**، بيروت، رياض الريس للكتاب والنشر، 2004، ص41-42.

تشكلت في البقاع وسائر أنحاء سورية مجموعات من الثوار أو (عصابات) لمساندة الجيش العربي النظامي في منع التعديات على الوطن كعصابة ملحم قاسم في بعلبك، وعصابة أحمد بك مريود، وعصابة الشيخ طراف حيمور (في البقاع)[1].

وفي ما يلي أسماء الثوار بقيادة طراف حيمور 1918-1919:

- أبناء طراف: نصر، منصور، خليل، وأخوه جميل (القرعون).
- محمود عواد، سعيد أحمد دحروج، محمد سعيد العقدي، سعيد أحمد بدران، علي آغا دحروج، سعيد أحمد خرفان، يوسف الباشا، حسن حمدان، محمود شوشر، محي الدين العكرة، توفيق عطا حيمور، محمد أسعد غيث، فؤاد سليم (القرعون).
- محمد حمود، طه جبارة، أحمد عثمان جبارة (مجدل بلهيص).
- محمد حسني البقاعي، حسن عطية، علي عطية (غزة).

ويروي الشيخ طراف حيمور عدة حوادث تثبت أهمية دورهم الفعّال في مؤازرة الثورة العربية وعملهم على إحباط المؤامرات التي كانت تحاك من قبل الفرنسيين وعملائهم على مساحة الوطن.

"... عندما هاجم المرحوم فيصل الشام ووصل إلى الأزرق في صحراء الأردن كان الطرشان مع سلطان باشا الأطرش وحمد بك البربور لاقوه إلى الأزرق وساعدوه حتى دخل مدينة دمشق،...والمرحوم كان قدر لهم هذا المعروف لأهل مقرن القبلي وكانوا أهم المقدمين عنده، وكان أهل مقرن الشمالي لم يساعدوه في هذه القضية... فطرق عليهم الحسد وشكلوا وفدا برئاسة إبراهيم أبو فخرو أرسلوه إلى غورو في بيروت وبمعيته سبعة عشر فارس، ومر بطريقه على قرية الصويره — وحل ضيفا على طراف حيمور وأحمد بك مريود وسألناه: إلى أين أنت ذاهب يا شيخ إبراهيم أبو فخرو؟، فقال: إني متوجه إلى لبنان لعند أقاربي. في ثاني يوم سافر ولا نعلم مقاصده، وبعد ذهابه لبيروت حضر تلغراف من الشام إلى القائد محي الدين بك البغدادي، وفيه أن إبراهيم أبو فخرو توجه إلى بيروت لعند غورو فراقبوه عند رجوعه والقوا القبض عليه واجروا التحقيق، أين كان؟. فالقائد المذكور بقي ينتظره ونحن وزعنا الخيل على جميع الطرق وبعد مضي خمسة أيام رجع المذكور ومعه من الفرسان المار ذكرهم، فأرسل خبر وبوقتها كان ضابط الرشاش " منيب بك طرابلسي" الذي توفي في شرق الأردن (معان).. بلغه عن أمر محي الدين بك طلب من مجدل عنجر فتمنع المذكور عن الحضور وسأل القائد الطلب وضربهم بالميترليوز في باب وادي الحرير.

---

(2): **السلطة الخامسة**، نشرة تصدر عن منتدى العروبة اللبناني، القرعون- البقاع الغربي، العدد الثامن 1993، ص17.

وبعد ذلك أرسلت الحكومة معتمدا لراشيا لأجل استلام قضاء راشيا فتعرضنا لهم والقينا عليهم القبض... وكل هذه الأعمال كان ينسبها الفرنسيون إلى طراف حيمور وأحمد بك مريود وإلى أولاد حمود من مجدل بلهيص في البقاع. وبعد مدة انتدب نفسه حسيب عبد الملك وتكفل للدولة الفرنسية، وقال: أنا أحضر لكم طراف حيمور حيا أو ميتا فوعدوه بكل ما يطلب وعند ذلك حضر إلى سهل القرعون قرية طراف حيمور، ومعه ستة عشر فارسا ... وعندما قطع جسر القرعون كلف أحد المزارعين أن يصل إلى البلد ويخبرني...ولما أتاني الخبر أخذت معي أخي جميل حيمور واثنين من أولادي وهم نصر وخليل حيمور والمرحوم إبراهيم أفندي حمود من قرية مجدل بلهيص، ولما وصلنا وجدنا القيود بانتظارنا ولما قابلناهم عرفنا من بينهم الشيخ أمين المزبودي...وعرفنا أنها خدعة وبوقتها أعاننا الله عليهم وأخذناهم مأسورين مع سلاحهم وخيلهم وسقناهم سائرين لقيادة مجدل عنجر... وفي ذلك الحين صار سوقهم للمعلقة فصار تسليمهم للقائد الموجود فيها وهو أمين بك المقدم من طرابلس الشام...".

ويتبين مما تقدم أن الثوار كانوا متربصين بالفرنسيين وأعوانهم من اللبنانيين المعادين للحكومة العربية ويعملون على ملاحقتهم وتسليمهم للقيادة المشكلة في قرية مجدل عنجر، ومنها يتم تسليمهم إلى القائد الموجود في المعلقة وهو أمين بك، المقدم في ذلك الوقت[1].

ثانياً: البقاعيون يرفضون الانضمام لدولة لبنان الكبير 1920.

كانت فرنسا مصممة على تحقيق فكرة لبنان الكبير، أقصى أماني اللبنانيين الذين يشكون بحق من ضيق مساحة جبلهم وحرمانهم من السهول القابلة للزراعة، وقد وعد بذلك كليمنصو، رئيس الوزارة

(1): طراف حيمور، **مخطوط لم ينشر عن أحداث البلاد العربية 1914 – 1920**، من محفوظات آل حيمور في القرعون / البقاع .

الفرنسية، البطريرك الماروني الحويك، حين قابله على رأس وفد من الأساقفة والعلمانيين غادروا لبنان في شهر آب 1919م لهذه الغاية على باخرة حربية فرنسية(1).

أما مشكلة الأقضية الأربعة (بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا) التابعة لولاية سورية ظلت مثار أخذ ورد بالطرق الخبّية بين السلطة الفرنسية في بيروت والحكومة العربية في دمشق، وانتظار لحل القضية السورية حلا نهائيا بين الحليفتين (فرنسا وبريطانيا)، أو لظهور نتيجة الاستفتاء الذي اقترحه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فلما ظهرت هذه النتيجة خلافا لما كان يأمله الفرنسيون، لم يستطيعوا صبرا، فأعلن مفوضهم السامي في بيروت في أيلول سنة 1920 لبنان الكبير بحدوده (الراهنة في نظره والموسعة على حساب سورية في الحقيقة) شاملة جبل لبنان، المستقل بموجب نظامه الخاص، ومدينة بيروت بأقضيتها الثلاثة، صيدا وصور ومرجعيون، ولواء طرابس (عدا قسمه الشمالي المأهول بأكثرية علوية) والأقضية السورية الأربعة (بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا).

وفي الوقت الذي كان فيه الأمير فيصل يسعى مع الحلفاء لاستقلال البلاد السورية، كانت بعض القوى اللبنانية تسعى بدورها لاستقلال لبنان، ولكن تحت الحماية الفرنسية، وفي 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1919 قدم البطريرك الحويك مذكرة إلى مؤتمر الصلح الذي تحدث فيها باسم مجلس إدارة جبل لبنان مطالباً الاعتراف باستقلال تحت الانتداب الفرنسي، وهو الاستقلال الذي نادى به مجلس الإدارة في 20 أيار (مايو) 1919، كما طالب البطريرك بإرجاع البقاع إلى لبنان. وأخيراً التمس البطريرك " أن يعهد بهذا الانتداب إلى حكومة الجمهورية الفرنساوية التي تتعطف بناءً على البند 22 من عهد جمعية الأمم بإيلاء لبنان معونتها وإرشادها ". وقد ذيل البطريرك مذكرته بالأسباب والحيثيات التي دعته لاتخاذ مثل هذا الموقف، ومنها الفروق القائمة بين لبنان والبلاد العربية من حيث التاريخ والعناصر والمستوى الاجتماعي مبرراً ذلك " أن لبنان لا يطلب الاستقلال فقط وإنما يريد الاستقلال التام عن كل دولة عربية في سوريا"(2).

ولاقت رغبة البطريرك الماروني لدى كليمنصو كل ترحيب وموافقة، وفي نفس الوقت كانت فرنسا تقوم في لبنان بممارسات وتعديات كثيرة على لبنان وحقوق اللبنانيين، فتعزل من تشاء وتحاكم من تشاء دون الرجوع إلى مجلس إدارة جبل لبنان، فأبدى المجلس استياءه من تصرفات الجنرال غورو، وأصدر قراراً في 29 تشرين الثاني(نوفمبر) 1919استنكر فيه هذه التعديات، واحتج القرار على الصلاحيات

---

(1): أنظر يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص111-112.

أيضاً : محمد جميل بيهم ، **مواكب العروبة وقوافلها خلال العصور**، ج2، ص 42 .

- Georges Karam , **Recharches sur L'opinion libanaise (1919 – 1920)** , paris 1979 , p 101 .
- Najib Dahdah , **Evaluation Historique du Liban** , Beyrouth 1964 , p 154

(2): حسان حلاق ، **تاريخ لبنان المعاصر 1913 – 1952** ، ص 83 .

الواسعة المعطاة للموظفين الفرنسيين وعلى تدخل الإداريين في أمور العدلية وفي أمور الموظفين اللبنانيين، وجاء القرار:" نرجو أن يحصـــل مزيد من التدقيق في جعل المســـاعدة معاونة حقيقية تزيد في حقوق ووظائف اللبنانيين القوة والترتيب والترقي، لا تسلطاً يغل الأيدي ويضعف شأن الحكومة الوطنية"(1).

في منتصف حزيران (يونيو) 1919 تنادى عدد كبير من سكان الساحل (بيروت، طرابلس، صيدا، صور، مرجعيون) والأقضية الأربعة (حاصبيا راشيا، بعلبك، البقاع) لعقد اجتماع في بيروت في منـــزل عارف العثماني، وقرر المجتمعون انتخاب مندوبين رسميين عنهم للمشـاركة في المؤتمر السـوري العام المزمع عقده في دمشق .

وفي 2 تموز (يوليو)1919 عقد اجتماع قي منـــزل سليم الطبارة- مستشار جميل الألشي المعتمد العربي في بيروت – وبالاقتراع السري انتخب عشرة مندوبين من بيروت، وأربعة عشر عضواً من مختلف المناطق والطوائف اللبنانية أعضاء في المؤتمر السوري العام. وكان المسيحيون الوحدويين دور بارز، وكانت خطبهم في المؤتمر تطالب بالوحدة العربية والاستقلال الوطني مما أعطى المؤتمر جواً من الأمل(2).

وتمثل البقاع في المؤتمر السـوري العام بكل من السـادة: سـعيد حيدر ومحمد حيدر (بعلبك)، تامر حمادة (الهرمل) ، فايز الشهابي (حاصبيا) ، ومراد غلمية (راشيا) (3).

- **معركة ميسلون 24 تموز (يوليو) 1920.**

بلغت الأزمة ذروتها بين الجانب السـوري والجانب الفرنسـي في الأيام الأولى من تموز سـنة1920 واسـتعد الحكم العربي في دمشـق أن يبعث بوفد إلى أوروبا لعرض القضـية السـورية على مؤتمر الصـلح. وجاء جواب الجنرال غورو من بيروت برفض هذه الخطوة قبل أن تجيب الحكومة العربية على شـــروط الإنذار الذي وجهه لها، وحرصت القيادة الفرنسية على إعلانه في 14 تموز لمناسبة احتفال فرنسا بعيد ثورتها. وكان الإنذار بشروط خمسة:

1 – وضع سكة حديد رياق – حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي.

2 – قبول الانتداب الفرنسي على سورية.

3 – إلغاء التجنيد الإجباري وتسريح الجيش الذي كان أنشأه المؤتمر السوري بعد 8 آذار.

---

(1): حسـان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصـر 1913 – 1952**، ص 85 . أيضـاً محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، ج2، ص 37 .

(2): حسان حلاق، المرجع السابق، ص 86.

(3): حسـن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضـية السـورية في العهدين العربي الفيصـلي والإنتداب الفرنسـي 1915 – 1946**، دار صادر، بيروت 1974، ص 85 .

4 – قبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري- وهي مؤسسة مصرفية فرنسية لسورية ولبنان أنشأتها السلطة الفرنسية دون استشارة الحكم العربي بدمشق، وطبعت أوراقا نقدية فرضتها بقوة السلاح على السوق.

5 – معاقبة (المجرمين ...!!) الذين استرسلوا في معاداة فرنسا _ وهم ثوّار وسياسيون من شتى الفئات والهيئات السياسية والوطنية.

وحددت مدة الإنذار بأربعة أيام تنتهي يوم 18 تموز. وطلبت الحكومة بتمديد المدة فوافق على تمديدها حتى نهاية يوم20 تموز، عندها اجتمعت الحكومة برئاسة الملك ووافقت على قبول الإنذار بحذافيره.

وما حدث في الأيام الأربعة التالية أن القيادة الفرنسية أعطت أوامر بالزحف على دمشق، متجاهلة قبول تمدد الإنذار، وزاعمة أنه وصل بعد الساعة المحددة، وزحف الجيش الفرنسي باتجاه دمشق ودخل وادي الحرير، نحو ميسلون دون أن يجد أية مقاومة تذكر لأن الحكومة كانت قد سرحت الجيش فور قبولها الإنذار الفرنسي.

وعبثا حاول الجانب السوري المفاوضة لإجلاء الجيش الفرنسي عن المواقع التي احتلها – مجدل عنجر ووادي الحرير إذ كانت أخبار نقمة الشعب وتظاهراته العدائية، وانتشار الجماهير المسلحة في الشوارع، قد بلغت سمع القيادة الفرنسية، التي عزمت هذه المرة على دخول دمشق عنوة لمعاقبة (المجرمين) أعداء فرنسا..!![1].

كان التناقض والتنابذ والمساومة تجري على الصعيد الدولي سراً وعلنا، وتنعقد في مؤامرات أو مؤتمرات لتصفية (التركة العثمانية) وتقسيمها بين المحاربين الحلفاء، كان التناقض في الجهة العربية الداخلية يتخذ أشكال المقاومة الشعبية العنيفة للفرنسيين فيما كان الزعيم السياسي، يحاول أن ينقذ ما بين يديه من سلطة بالمساومة عليها ومن أجلها معتمدا على ما تبقى لديه من حسن ظن بنية الخصم الذي يجابهه. فكان الملك الشاب(فيصل) المفاوض الدمث القابل بإنقاص مظاهر الحكم بالثمن الغالي تدفعه البلاد دون جدوى.ومثل الطرف الفرنسي،عسكري عتيق مليء رأسه بأخيلة الأمجاد العسكرية له ولدولته: الجنرال غورو قائد الحملة الفرنسية على سوريا. فكان المفاوض الشرس المتعالي، يفاوض ليفرض رأيه، ويناور ليركز هجومه. فهو حدد مدة الإنذار بأربعة أيام، ومددها حتى 20 تموز، لكن ما حدث في الأيام الأربعة التالية، أن القيادة الفرنسية أعطت أوامرها بالزحف على دمشق، متجاهلة قبول الإنذار، زاعمة أنه وصل بعد الساعة المحددة.

(1): أنظر: ساطع الحصري، **يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث**، ص19-21. وأيضا يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص175-180. وأيضا علي سلطان، **تاريخ سورية 1918-1920**، حكم فيصل بن الحسين، ص 363.

وضع غورو بنودا إضافية لتنفيذ شروط الإنذار وكان رد فيصل ضعيفاً مترددا ويذكر ساطع الحصري (وزير المعارف) آنذاك:" أن وزير الحربية يوسف العظمة كان يرى من اليوم الأول... أن إعلان إدارة عربية في دمشق تشمل سوريا بجميع مناطقها يجب أن يرافقه تعبئة عسكرية وسياسية تصمم على القتال في سبيل الحرية والاستقلال... وكان يقدر بخبرة الرجل العسكري الذي يعرف نفسه ويعرف خصمه... أن فرنسا قد حشدت لسوريا جيشا كأنها لا تزال تخوض معارك حرب كبرى. وبرغم ذلك كان يقول للمفاوض السوري في الأيام الحاسمة من تموز (أطيلوا المفاوضات واكسبوا بعض الوقت...) وكان من يسمع هذه الكلمات ممن يجهل الموقف العسكري يظن أن وزير الحربية يعد مقاومة..."(1).

ويروي الشيخ طراف حيمور تلك الأحداث بمرارة المجاهد الغيور الذي ضحى بنفسه وأهله من أجل قضيته فيما كان الكثير من المندسين لغايات دنيوية دنيئة باعوا دينهم ودنياهم وخانوا الأمانة:" أنني منذ عام 1920 تركت وطني المحبوب لأسباب قاهرة وعنف شديد من قبل الدولة الفرنسية بعد المصادمة العنيفة وبعد مغادرة جلالة الملك فيصل للشام....والذين كانوا يسهرون عند جلالة المرحوم فيصل للساعة الثانية ليلا وكان المرحوم مخلص لهم ويطلعهم على أسراره الداخلية والخارجية وباعتقاده أنهم مخلصون له وللوطن فما كان منهم بعد انصرافهم من جلسة جلالته وتزودهم فيما قاله وما هو مصمم عليه ومسعاه الخيري لإنجاح الأمة، فيذهبون مسرعين لدار المعتمد الفرنسي (كوس) ويخبروه بما دار بينهم وبين جلالة المرحوم حرفيا..... أرسل بوقتها جلالة المرحوم لمجدل عنجر قوة مع العتاد والمدافع الضخمة والجيش المنظم وكان عدد المدافع لا يقل عن مئة مدفع.... وقد وضعت في جبال السلطان يعقوب في البقاع و بأرض نبي الله (شيت) عليه السلام في جبال بعلبك وكان الجيش ينوب عن العشرين ألف مسلح من الجند المنتظم وكانت هذه القوة تقمع كل فتنة تقوم في جهات البقاع وسوريا وتصدها صدا متينا لموقعها الجغرافي هذا عدا عن العصابات التي كانت عونا على منع التعديات على الوطن كعصابة ملحم قاسم وعصابة المجاهد الكبير أحمد بك مريود وعصابة الشيخ طراف حيمور .....وبوقتها صدر الأمر في إعطاء كل عصابة ستون صندوقا من الجُبخَانة من التي موجودة في مجدل عنجر وكان الشعب هايج ومستعد أن يحارب ويكافح ويدافع عن الوطن المحبوب... وبوقتها حضر يوسف العظمة...إلى مجدل عنجر ووجد الجبخانة حاضرة لرؤساء العصابات لأجل أن يستلم كل منهم ستون صندوقا.... وبوقتها حضر إلى مجدل عنجر الياس بك البحمدوني من زحلة وإبراهيم بك أبو خاطر ويوسف بك نمور – واختلى بهم قدر ساعة من الزمن. وبعد ذهابهم إلى زحلة قال يوسف العظمة ردوا كل شيء مكانه حيث تم الصلح واسترجع الذخيرة التي أمر للعصابات بها ووضعها في مقرها وأمر بتسريح الجيش كل يذهب إلى أهله. وفي اليوم الثاني، جر غورو العسكر وسار في سهل البقاع لا مدافع ولا منازع فقصد

(1): ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص 19-23.

الشـــام وأول ما اســتولى على الذخيرة والمدافع.... واحتلت مجدل عنجر ....واقســم بالله ...[أنه لولا تســريح الجيش].... لما تمكنت فرنســا من الدخول لوادي الحرير ووادي القرن بثلاثة آلاف عســكري سنغالي....

....والله والله لو بقي...[الجيش في مجدل عنجر لما تمكن غورو من دخول ســـوريا بثلاثة آلاف جندي من الســـنغال والمغاربة الذين لا يعرفوا أن يدوروا في البلاد وما في إمكانهم خرق وادي الحرير ووادي القرن وأخذ دمشــق والذي يراه الحاضــر لا يراه الغائب وإنشــاء الله يظهر الحق ويزهق الباطل في هذا التاريخ الذي يشـــبه الغربال يعرب الحنطة عن الزوان ويـــــبين من هم الأحرار ومن هم الخوان... وواجب كل مؤمن أن ينصــح أخوه الحذر ثم الحذر، اجتنبوا الخائنين ولو نمتم على حجر واســتميلوا إلى الكرام وابعدوا عن اللئام كما قال الشاعر:

لُذ بالكرام بني الكرام كراما   ودع اللئام بني اللئام لئاما
تلد الكرام بني الكرام كراما   وتلد اللئام بني اللئام لئاما " (1)

أما في دمشـق ليلة 23 تموز فقد كان فيصـل والوزراء موزعين بين الغرف، يستعرضـون ما حدث وما يمكن أن يحدث، وكان يوسـف العظمة ممتقع الوجه. وكلمه رشـيد رضـا، ولامه على ادعائه بقدرة الجيش العربي على مقاومة الفرنســيين، بينما تبين العكس باعتراف العظمة نفســه، فأجابه العظمة بأنه مذنب ويتحمل تبعة عمله، وقال:"كدت أنتحر البارحة من الغم فلا تزد علي". وكذلك قال لداغر وهو دامع العين:"كان الفوز مكفولا لنا، فأضعته بيدي، وإني أعرف ما يجب علي وسأقوم بواجبي، ولست آسفا على نفسي، بل أسفي على الأمة التي ستظل سنوات كثيرة أو قليلة، هدفا لكل أنواع المصائب والمحن، وأني مطمئن إلى مستقبل الأمة لما رأيته وخبرته بنفسي، من قوة الحياة الكامنة فيها....".

وأنه من الصـعب أن يطلق اسـم معركة على ما حدث في ميسـلون، نظرا للفرق الكبير بين القوتين، فإن يوســف العظمة الذي كان يعلم بالنتيجة مســبقا، أراد أن لا يدخل الفرنســيون دمشــق إلا بقتال مشرف للعرب، ومن الصدف أن يكون العظمة وزير الدفاع، وهو الضابط الوحيد بين قتلى ميسلون، إذ لم يرد اسم ضابط قتيل آخر، نتيجة المعركة في كل المصادر التي تحدثت عنها(2).

(1): طراف حيمور: **مخطوط عن احداث البلاد العربية 1914-1920**، (غير منشور) من محفوظات آل حيمور في البقاع.

(1): أنظر: علي سلطان، **تاريخ سورية 1918-1920**، حكم فيصل بن الحسين، ص376-383.

أيضاً حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913 - 1952**، ص 99 .

أيضاً جوروج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ص 423.

وكانت المقاطعات اللبنانية في الجبل والساحل قد خضعت للاحتلال الفرنسي قبل معركة ميسلون، ومن هذه المناطق انطلقت الجحافل باتجاه سورية، إذ تقدم الجيش الفرنسي من شتورا وزحلة نحو مجدل عنجر، ثم دخل وادي الحرير في اتجاه دمشق، وكان من الطبيعي أن يعمد غورو – بعد انتهاء العمليات العسكرية وانتهاء الحكم الفيصلي في سورية– إلى ترتيب الوضع اللبناني على القواعد الملائمة لمصلحة فرنسا من جهة ومصلحة حلفائها من جهة أخرى.

- **إعلان دولة لبنان الكبير 1920**

وتحقيقا لكل المواقف والتعهدات السابقة أصدر الجنرال غورو في 31آب سنة 1920 القرار رقم 318 حيث وردت في حيثياته أن لبنان الكبير يشتمل على الأراضي التالية(1):

1 – لبنان الحالي.

2 – أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا.

3 – أقسام من الأراضي التابعة لولاية بيروت وبالشكل التالي:

أ – سنجق صيدا ما عدا القسم التابع منه لفلسطين بموجب معاهدات دولية.

ب – سنجق بيروت.

ج – القسم الذي يضم قضاء عكار في جزئه الواقع جنوبي النهر الكبير من سنجق طرابلس، قضاء طرابلس (مع مديريتي الضنية والمنية) ومع القسم الواقع جنوبي الحدود الشمالية للبنان الكبير من قضاء حصن الأكراد.

وفي اليوم التالي أي في الأول من أيلول سنة 1920، دعا الجنرال غورو قناصل الدول والوجهاء المحليين الموالين لفرنسا ورموز إسلامية قليلة وممثلي الطوائف ولاسيما بطريرك الموارنة الياس الحويك، ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، وقاضي قضاة الشرع الشيخ محمد الكستي إلى احتفال يقام في قصر الصنوبر في بيروت، ودعاه باليوم التاريخي" الذي حصل فيه اللبنانيون على حريتهم وتخلصوا من جور المستعمرين" القى الجنرال غورو خطابا أعلن فيه ولادة لبنان الكبير... وقال: " أمام كل هذه الشواهد على تمنياتكم، على نضالكم، على نصركم، وأنا أشارككم سعادتكم وعزكم، أعلن شرعية لبنان الكبير، وإني باسم الجمهورية الفرنسية أحييه بعظمته وبثروته ممتدا من النهر الكبير حتى تخوم فلسطين وحتى قمم السلسلة الشرقية". وبعد أن مدح الفينيقين والإغريق والرومان، بدون أي إلماح إلى العرب الذين تبعوهم،

---

(2): كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 209.

أيضا فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، ص 594.

هدد اللبنانيين بأسلوب غير مباشر بقوله: فلا تعرضوا أنفسكم للنقد في الساعة التي ألقيت علي عواتقكم أن تبثوا في بلادكم بمساعدة فرنسا روح الوطنية والاحترام والنظام، وإن فرنسا حاربت الجيش العربي من أجل اللبنانيين " فمنذ خمسة أسابيع أطلق جنود فرنسا العنان لآمالكم فبددوا بقتال صبيحة واحدة في ميسلون فلول السلطة التي حاولت أن تستعبدكم، فلا تنسوا أن دم فرنسا الكريم أهرق من أجلكم".

واسترسل الجنرال غورو في خلق الكيانات والدول الطائفية في البلاد السورية، وتراءى له أن خير وسيلة لشل الحركة الوحدوية هو تقسيم البلاد على أسس عنصرية وطائفية. فأصدر في الأول من أيلول سنة 1920 قرار بفصل حلب عن دمشق وجعلهما دولتين مستقلتين، وفي 30 منه أقام دولة اللاذقية، ثم أقام في آذار سنة 1921 حكومة في جبل الدروز، ثم أضاف إلى حلب لواء الإسكندرون ومنحه استقلالا ذاتيا(1).

وهكذا فإن غورو المندوب السامي الفرنسي، قام بإلحاق الأقضية الأربعة حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع ، بلبنان وأعلن من قصر الصنوبر في بيروت ، قيام دولة لبنان الكبير(2).

وفي 10 كانون الأول (ديسمبر) 1920 توج الكابتن دي فريكان ترابو ، حاكم دولة لبنان الكبير، القرارات الإدارية التي عززت دور زحلة بإصدار القرار رقم 206 الذي قضى بدمج المعلقة بمدينة زحلة " اعتباراً بأن زحلة والمعلقة ، من سنجق البقاع ، لا تشكلان في الواقع سوى تجمع بشري واحد بالنسبة للموقع الطبوغرافي لهاتين المحلتين ، ولوحدة هويتهما في المصالح والمشاعر ، وللأهمية في إلغاء الفصل بين هاتين المدينتين الذي يشكل ضرراً لتطويرهما المشترك ، وفي إخضاعهما لنظام بلدي واحد ، انسجاما مع الأماني التي عبر عنها السكان المعنيون ، ونزولاً عند اقتراح حضرة متصرف سنجق البقاع ، يقرر الكابتن ترابو :

1- إعتباراً من أول كانون الثاني 1921، تدمج مدينتا زحلة و المعلقة في مدينة واحدة تسمى " زحلة – المعلقة ".
2- تصبح المدينتان قومسيوناً بلدياً واحدا يتشكل بناء على رغبة وقرار المجلسين البلديين الحاليين، ويتولى إدارة مدينة زحلة – المعلقة.
3- تبقى مدينة زحلة – المعلقة خاضعة مؤقتاً لنظام قانون البلديات العثماني.

(1): أنظر: عدنان ضاهر ورياض غنام، **مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني**، ص 91 -94.
(2): كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 209.

4- يكلف مدير المنظمة الداخلية، متصرف سنجق البقاع، ورئيسا بلديتي زحلة والمعلقة، كل بما يعنيه بتنفيذ هذا القرار[1].

وبعد سقوط دمشق إثر معركة ميسلون وإنهاء حكم فيصل في سورية، يمكن تسجيل الملاحظات الهامة التالية:

1 – حدث من خلال حكم فيصل " تحوّل من مفهوم الدولة العربية الواحدة في المشرق العربي إلى دولة سورية" فكيف حدث هذا التحول من العربي إلى السوري؟" عند فيصل، وعند القوميين العرب، تحت تأثير الظروف السياسية الدولية، الإنكليزية والفرنسية، تلك السياسة التي ما زالت آثارها باقية حتى الآن تظهر في الحدود الوهمية الفاصلة بين الدول العربية.

2– لعب فيصل الدور الأكبر في هذا التحول، فلقد ظل طيلة عهده في سورية، يتبع خطة واحدة، وهي أنه كان يقتنع بما يسمع ويرى من الساسة الإنكليز والفرنسيين، ثم يحاول بدوره أن يقنع الوطنيين بذلك الذي اقتنع به هو، ذلك أنه لم يكن مستقلا في سياسته وتفكيره، ولم يستقر على هدف ثابت يطالب به، فكان سرعان ما يتحول بالأهداف – القومية العليا نحو الأهداف الجزئية الصغرى، لأن الحصول على شيء ما ولو كان صغيرا في رأيه، خير من ضياع كل شيء، ونتيجة لهذا التحول كان يبحث عن إيجاد دولة سورية الموحدة، بدلا من الدولة العربية الواحدة، لأنه وجد تحقيق الأخيرة صعبا. ثم تحول من الوحدة السورية، إلى سورية المجزأة لنفس السبب. وكان تحوله هذا رد فعل للسياسة الإنكليزية أو الفرنسية، ولم يكن تجاوبا مع الفكر القومي العربي السائد في سورية آنذاك بل بذل جهدا كبيرا حتى حوله إلى هدف سوري بدلا من عربي.

3 –كانت الدولة العربية في سورية التي يرأسها فيصل، أول محاولة لخلق دولة عربية مستقلة في آسيا، بعد خروجها من حكم الدولة العثمانية، وهو الحكم الذي دام اربعمائة سنة.

4 –كانت الأسباب الدولية التي خلقت هذه الدولة هي نفسها الأسباب التي مزقت البلاد العربية الآسيوية، وخلقت منها دولا منفصلة بعضها عن بعض، بعد أن بقيت موحدة مدة أربعماية سنة على الأقل، تحت الحكم العثماني ولهذا فقد كانت هذه الفترة، أخطر فترة مرت على البلاد العربية الآسيوية حتى الآن.

(1): **محفوظات بلدية زحلة**، سجل الأوامر ابتداء من أول أيلول (سبتمبر) إلى 18 تشرين أول (أكتوبر) 1921، نمرو (34) 13 كانون الأول (ديسمبر) 1920.

5 – كانت هذه الدولة قبلة أنظار القوميين العرب، الذين ناضلوا ضد الأتراك لاستقلال البلاد العربية ووحدتها، بالرغم من أنها لم تحقق أمانيهم الواسعة إلا أنها كانت محط آمالهم في إقامة دولة عربية واسعة موحدة، تعيد إلى العرب مجدهم بعد غياب طويل عن المسرح السياسي(1).

وجدير بالذكر أن مساحة متصرفية جبل لبنان، بكامل أقضيتها السبعة كانت لا تزيد على حوالي 4500كلم^2 معظمها من الأراضي الصخرية الوعرة المسالك، وتفتقر جميعها إلى السكن المديني بالمعنى المتعارف عليه، وتفتقر كذلك إلى السهول الساحلية والداخلية الواسعة والخصبة، المروية منها أو القابلة للاستصلاح الزراعي. يضاف إلى ذلك أن الأنهار الجارية بين جبالها ليست غزيرة المياه وجميعها قصيرة المدى. بالمقابل، اتسعت رقعة دولة لبنان الكبير لتصبح سنة 1920 أكثر من 10500كلم^2. أي أن زيادة طرأت على متصرفية جبل لبنان فزادت مساحة دولة لبنان الكبير إلى حوالي 130% قياسا إلى لبنان الصغير أو المتصرفية، وضمت الدولة الجديدة مدنا كبيرة كبيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلبك، وسهولا واسعة وخصبة كسهلي البقاع وعكار وسهل البقيعة الصغير إلى جانب سهول صيدا وصور، ونهرا كبيرا هو نهر الليطاني، إلى جانب مجرى نهر العاصي الذي ينبع من الأراضي اللبنانية ثم يدخل الأراضي السورية.

ومن المعروف تاريخيا أن متصرفية جبل لبنان كانت تضم أغلبية كبيرة من المسيحيين تصل إلى قرابة 80% من مجموع سكان المتصرفية الذي قدّر بحوالي 414800 نسمة قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة. وكان عدد الموارنة بين الطوائف المسيحية قد وصل إلى 242308 نسمة أي قرابة ثلثي الطوائف المسيحية التي تسكن المتصرفية، يقابله عدد الدروز الذي وصل إلى 47290 نسمة أي قرابة الثلثين أيضا للطوائف الإسلامية فيها. لذا كان واضحا أن الموارنة والدروز شكلا معا 289598 نسمة، وهي نسبة تقل بأعداد ضئيلة عن ثلثي السكان من جميع الطوائف في المتصرفية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد تقلصت بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى وما رافقها من مجاعة في جبل لبنان، وتشريد وأوبئة وغيرها.

ويمكن القول أن عدد السكان المقيمين في جبل لبنان قد ارتفع من 259060 مقيما إلى579778 مقيما في دولة لبنان الكبير حسب الإحصاء الأولي 1921. وهي زيادة تعادل تقريبا نسبة الزيادة في مساحة الأراضي بين المتصرفية ودولة لبنان الكبير وتقارب 130%، لكن الفارق بين الزيادتين أنهما حملتا تبدلا نوعيا في مجال السكن الطائفي في لبنان. فقد ارتفع عدد المسلمين من

---

(1): أنظر: علي سلطان، **تاريخ سورية 1918-1920**، حكم فيصل بن الحسين، ص8-10

85232 نســمة في المتصــرفية إلى 265336 نســمة في دولة لبنان الكبير، وبزيادة كبيرة من حوالي 20% من سكان المتصرفية إلى 45% من سكان دولة لبنان الكبير[1].

ثالثاً: امتداد الثورة السورية إلى البقاع والمناطق اللبنانية 1925.

بقي مطلب وحدة لبنان وسورية (بالإضافة إلى باقي المناطق السورية التي فصلتها معاهدة "سايكس- بيكو" عن سوريا الطبيعية أو بلاد الشام وهي: فلسطين وشرق الأردن) مطلبا إسلاميا في الغالب، بل على العموم، كما كان مطلب فئة لا يستهان بها من المسيحيين العروبيين. وقد استمرت المطالبة بإعادة وحدة البلدين منذ إنشاء الكيان اللبناني سنة 1920 وحتى استقلال الجمهورية اللبنانية عام 1943.

واتخذ السعي لتحقيق هذا المطلب، خصوصا في المناطق التي ضمت إلى جبل لبنان وشكلت معه" دولة لبنان الكبير" سنة 1920 شكل المقاومة المسلحة للانتداب الفرنسي، في حاصبيا وراشيا (وادي التيم) وجبل عامل، وفي البقاع وعكار. وكانت المقاومة المسلحة في هذه المناطق، وخصوصا المتاخمة منها لسوريا، تتأثر، إلى حد كبير، بالمناخ السائد في البلد الجار، وبالشكل الذي اتخذته أية حركة تمرد أو ثورة ضد الاحتلال هناك[2].

- **الثورة في الأقضية الأربعة :**

امتدت ثورة جبل العرب (أو جبل الدروز)، غربا نحو الجولان، ومنه اجتازت حدود لبنان الشرقية نحو السفوح الغربية لجبل الشيخ أو (ما يسمى منطقة العرقوب) ثم نحو وادي التيم (حاصبيا وراشيا) ولم تكن تلك الحدود، التي اصطنعها الانتداب الفرنسي، عائقا أمام امتداد هذه الثورة نحو لبنان[3].

وكانت نفوس أهل وادي التيم مهيأة للثورة ضد الاحتلال الفرنسي، بسبب سلخه عن سورية وضمه إلى لبنان، لذا لاقى ثوار جبل العرب في بلاد التيم، ترحابا وتأهيلا، وخصــوصــا في القرى الدرزية منها، ودخلت قوة من رجال الثورة بقيادة " حمزة الدرويش" حاصبيا (في 9 تشرين الثاني سنة 1925) دون قتال، وكانت مفرزة من الجيش الفرنسي متمركزة في حاصبيا، فاستجارت بالشيخ حسين قيس، قاضي المذهب الدرزي، في "خلوة البياضـــة" ثم خرجت تحت حمايته إلى مرجعيون والنبطية. وقد رحب أهالي حاصبيا بالقادمين وانضم نفر غير قليل من شباب البلدة إلى الثوار، وكذلك فعل العديد من شباب قرى العرقوب (شبعا وكفرحمام والهبارية وكفرشوبا)[4]. وقد أذاع زيد الأطرش (قائد الحملة) بيانا يطمئن فيه

(1): أنظر: مركز الحريري الثقافي: **لبنان في تاريخه وتراثه**، ص641-642. أيضاً: فيليب حتي، مصدر سابق، ص 597 و598.
(2): كمال الصليبي ، مصدر سابق ، ص 210 .
(3): **أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش 1925-1927**، قدم لها العماد أول مصطفى طلاس، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى 2007، ص 160.
(1): N. Bouron ,les druzes **,Histoire des druzes et de la montagne Haourannaise** ,Paris 1930 ,p238.

مسيحي حاصبيا وراشيا، ومما جاء فيه: " بلغنا، من الوطنيين الأعزاء، أن بعضكم داخلهم خشية من الحملة الوطنية في جوارهم، فاخذوا ينـــزحون توهما منهم أن الثورة الوطنية قد تسبب لهم بأذى، فساءنا هذا الخبر وآلمنا جد الألم، أولا: لأنهم أخوان لنا، لا عداوة بيننا وبين أي كان من الطوائف الأخرى" وينهي بيانه هذا بقوله: " أننا نرجو أن نثبت لكم، عن قريب، أن المبدأ الرئيسي الذي تستند إليه حركتنا القومية هو ما صدرنا به هذا الكلام: الدين لله، والوطن للجميع".

عقد الثوار اجتماعا في حاصبيا في (16تشرين الثاني سنة 1925) وقرروا" عدم التعرض للبنان، وان ينحصر نشاطهم في المناطق التي سلخت من دمشق وضمت إلى لبنان الكبير". وبعد قرار القادة بنسف جسر الليطاني، وتعيين" فؤاد بك سليم" للقيام بهذه المهمة، زحف فؤاد سليم، على رأس ثلة من الثوار، من بينهم: شكيب وهاب وحسين مرشد بك وإبراهيم حمود وحمد صعب وصبري فريد ونزيه المؤيد العظم وأحمد الزرعاوي وسعيد اليماني وغيرهم، حتى وصل إلى مقربة من الجسر، وكانت حاميته مؤلفة من نحو مايتي جندي، إلا أنها كانت مختبئة ومتمركزة فوق هضبة تعلو الجسر مقدار عشرة أمتار على مسافة مترين فقام الثوار بحفر الحفر لحشو المواد المتفجرة، وكانت هذه المواد كناية عن قنبلتين من قنابل الطائرات التي لم تنفجر. وقد أعد رجال الثورة "النسفية" التي أخذت تشتعل ببطء لكي تنفجر فتهدم الجسر وتباغت حاميته من الجند الذين ذهلوا للمفاجأة وبدأ بإطلاق النار في كل اتجاه على غير هدى، بينما كان الثوار يعودون أدراجهم، بهدوء وطمأنينة إلى مواقعهم في مرجعيون دون أن يلحق بهم أي أذى[1].

وبعد أن وصل الثوار إلى وادي التيم، باشر قواد الحملة بتشكيل حكومة للسهر على تأمين مصالح العباد، وتوطيد دعائم الأمن. فرشح لتسلم كرسي رئاسة الحكومة الأمير حسني الشهابي وللمحاكمة العسكرية سامي بك شمس. وبينما كانت قيادة الحركة تهتم بأمر الوصول إلى هذه الغاية إذ وردهم نبأ بأن الفرنسيين بدأوا بإحداث القلائل وتشويش الآراء، وتوسيع دائرة المناوشات في راشيا فوطدوا العزم على استئصال شأفتها ووضع حد لدسائس المستعمرين. ويبدو أن آراء الجميع اتفقت على تشكيل الحكومة التي أطلق عليها اسم (المجلس الوطني) برئاسة نسيب غبريل، وعضوية سامي شمس ونجيب الأميوني، على أن تتشكل إدارة محلية برئاسة فضل الله الأطرش للاهتمام بالناحية الأمنية.

وبعد احتلال كوكبا ومرجعيون واصل الثوار زحفهم إلى راشيا بعد أن بلغتهم أنباء تعديات الفرنسيين وأعوانهم على الدروز هناك، فاحتلوها، وهاجموا قلعتها، فسيطروا على معظم أقسامها، لكنهم آثروا

(2): أنظر: ياسين سويد، **الجمهورية اللبنانية الأولى (1926-1943)**، بيروت، دار نوبليس،2004، الجزء العاشر، ص151-159.

الانسحاب إلى المرتفعات خوفا من التطويق والوقوع بين فكي كماشة القوات الفرنسية الزاحفة إليهم من اتجاهين: من دمشق ولبنان.

وعن نتائج معركة راشيا يتحدث قائد الثورة السورية سلطان باشا الأطرش فيقول:" وفي مساء 24 تشـــرين الثاني عام 1925، تمكنت هذه القوة (القوة الفرنســـية) من دخول بلدة راشـــيا مع القوات الأخرى التي جاءت لنجدة الحامية الفرنسـية في قلعتها، ولقدكان بوسـع قيادة حملتنا أن تأمر بالقضـاء على جيوب المقاومة في داخل القلعة، وأن تحشـــد جميع قواتها في خط دفاعي شمال البلدة، لتمنع النجدات الفرنســـية من الوصـــول إليها، بل أكدت لنا في بعض تقاريرها أنها فكرت بتحويل خطتها الدفاعية إلى خطة هجومية تجتاح بموجبها ســـهل البقاع، وتحقق هدفها الكبير بقطع طريق دمشـــق – بيروت ، وسد منافذ هذا السهل، المؤدية إلى وادي التيم جنوبا ، في وجه القوات الفرنسية، ريثما ينقضي فصـل الشـتاء الذي كان على الأبواب. غير أن القيادة الفرنسـية كانت ، على ما يبدو ، تحسـب لجميع هذه الاحتمالات حســـاباً دقيقاً، إذ أنها في الوقت الذي كانت تعد فيه العدة لإرســـال النجدات إلى راشـيا راحت تعمل على تسـيير نجدة كبيرة أخرى بقيادة الكولونيل"كليمان غرانكو"يصـد بها إلى وادي التيم الجنوبي، عن طريق النبطية- مرجعيون، فيحتل حاصبيا ثم يواصل زحفه نحو الشمال ليحكم الطوق مع النجدات القادمة من الشـــمال، على حملتنا في بلدة راشـــيا. فذلك ما جعلها تتخذ قرارها الحكيم بالانسـحاب من القلعة المحتلة والتراجع إلى القرى الجبلية المجاورة قبل أن تقع بين فكي الكماشـة ويصبح أمر انفكاكها من الحصار المضروب عليها عسير المنال"[1].

وهكذا تراجع الثوار عن راشـــيا، واتجه أكثرهم إلى حاصـــبيا حيث أجمعت الآراء على وجوب الخروج منها والعودة إلى مجدل شمس للتمركز فيها من جديد، في حين تقدمت طلائع الجيش الفرنســـي، الذي تحرك باتجاه وادي التيم بقيادة " غرانكو" وخيمت بجوار لبايا، شمال غرب حاصبيا، حيث تصدى لها الثوار بقيادة الشـيخ علي شـجاع وفارس سـري الدين، وظلوا يناوشـونها حتى طلوع النهار فسـقط منهم بضعة شهداء[2].

في مطلع عام 1926، حدثت عدة معارك واشـتباكات في منطقة البقاع وراشـيا وكان من أهمها على التوالي:

(1): سلطان باشا الأطرش، **أحداث الثورة السورية الكبرى**، ص 166.

(1): سلطان باشا الأطرش، **أحداث الثورة السورية الكبرى**، ص 167.

▪ **معركة حمّارة (1)**.

أخذت القيادة الفرنسـية تعتمد، في بعض الأحيان، على قوات من الدرك اللبناني في ملاحقة الثوار واستطلاع حركاتهم في المنطقة . ومع أن الثوار كانوا يتحاشـون الاشـتباك مع تلك القوات المحلية تنفيذاً لتعليمات القيادة. ورغم ذلك فإن الفرنسـيين كانوا يدفعون بهؤلاء المتفرنسـين، إلى قطع الطرق على الثوار، ونصب الكمائن لهم، وإلقاء القبض على (المكاريه) ومصـادرتهم وزجهم في السـجون، مما حفز فريقا من الثوار لمهاجمة قوة كبيرة من الدرك في قرية حمارة. فدارت معركة اسـتمرت نحو سـاعة من الزمن بين الثوار وقوة الدرك تم خلالها محاصـرة الدرك مما دفعهم لوقف إطلاق النار والاستسـلام دون قيد أو شرط، فغنم الثوار سلاحهم وخيلهم، وساقوهم إلى مركز القيادة أسرى، حيث أطلق سراحهم بعد فترة قصيرة(2).

▪ **معركة مجدل عنجر**.

وفي شـهر كانون الثاني(يناير) عام 1926 عقد اجتماع كبير في قرية سـلطان يعقوب (المحاذية لحمارة إلى الغرب منها) بحضـور نسـيب الداوود وعدد كبير من أعيان ووجوه القرى التالية: مجدل عنجر، سـلطان يعقوب، البيرة، الرفيد، المحيدثة، بكا، مجدل بلهيص، يحمر، خربة روحا، كفردينس ، ينطا، حلوة، كفرقوق، عيحا، بكيفا، عين عطا، ميمس، حمّارة، الكفر ... كما حضـره مائة من أفراد حملة الإقليم وقد تقرر ما يلي:

- تشكيل لجنة مؤلفة من: نسيب الداوود، مرعي حاطوم، مجيد جمال، وحمد قرقوط لشراء الأسلحة بالأموال التي تبرعت بها هذه القرى المذكورة في الإجتماع.
- احتلال بلدة مجل عنجر والتمركز فيها للسيطرة على طريق بيروت – دمشق.

لم يلبث نفر منهم أن تولى مهمة قطع هذه الطريق الهام، فسـدوها بالحجارة الكبيرة، ودمروا خطوط الهاتف القائمة على جانبها، وقبل أن يفرغوا من ذلك، اشـتبكوا مع دورية فرنسـية هرعت إلى المكان وحاولت عبثاً إصلاح خطوط الهاتف وإزالة الحجارة، فقتل من عناصرها بضعة جنود، واستشهد المجاهد توفيق حاطوم، وعاد رفاقه ليدفنوه. وبعد ذلك التقوا بقية إخوانهم الذين كانوا بانتظارهم لمهاجمة مجدل عنجر، حيث باشـروا باحتلال مخفر الدرك، وقاموا بأسـر كل أفراده ما عدا إثنان منهم تمكنا من الفرار والوصـول إلى أقرب مركز للقوات الفرنسـية في البقاع، حيث أحاطوا قيادتهم علماً بذلك، فوجهت قوة

(2): قرية في البقاع الغربي جنوب نقطة المصنع على طريق بيروت –دمشق. وتبدل إلى (المنارة) . وحمارة هي تحريف لكلمة خمارة الذي كان يطلق على هذه القرية زمن الرومان لكثرة كروم العنب فيها ولا زالت بقايا القصر الروماني ماثلة فيها إلى اليوم.
(3): سلطان باشا الأطرش، **المصدر السابق**، ص 172

عسكرية كبيرة معزّزة بالآليات المدرعة لتطويق الثوار في مجدل عنجر والقضاء عليهم في الليلة نفسها، غير أن ضابط درزياً من ضباط القوة الفرنسية هو أسد جمال، بعث من يخبر الثوار بوجوب الانسحاب من مواقعهم قبل أن يحيق بهم الخطر.

ومع ذلك فقد سقط للثوار ستة شهداء وعشرة جرحى خلال اشتباكهم بالقوة المداهمة والتي كانت تحاول أن تفرض عليهم طوقاً[1].

- **معركة كفرمشكي.**

تقرر الاستيلاء على هذه القرية، بعد أن تمادت العناصر المعادية للثوار فيها بأعمالها الاستفزازية ونصبها الكمائن لدوريات الثوار الاستطلاعية، فانقسم الثوار إلى ثلاث مجموعات لمهاجمتها:

- مجموعة حمد صعب من الجنوب وتتألف من ثلاثين مجاهداً.
- مجموعة أحمد سليمان هاني من الشمال وتتألف من خمس وعشرين مجاهداً.
- مجموعة شكيب وهاب من الغرب، وتتألف من نحو خمسين مجاهداً.

دامت المعركة بضع ساعات، استولى الثوار بعدها على القرية ومخفرها الحصين وكبدوهم أربعة عشر قتيلاً[2].

- **معركة البيرة والرفيد**

توجهت قوات فرنسية كبيرة لملاحقة الثوار الذين انتشروا في قرى البيرة والرفيد والمحيدثة، فنشبت معركة رهيبة استمرت يوماً كاملاً، استشهد منهم أربعة وجرح عدد كبير مما دفعهم للانسحاب باتجاه الشرق ونزلوا في خربة روحا وكفردينس، فلاحقتهم القوات الفرنسية بقيادة الكولونيل " أفور " وحاولت تطويقهم، ولكنهم صمدوا وضلوا يسدون عليها المسالك الوعرة المؤدية إلى القريتين إلى أن حضر لنجدتهم المجاهد نسيب الداوود، على رأس مجموعة من أهالي القرى المجاورة، وهب لنجدتهم أيضاً محمد شرف على رأس مجموعة من فرسان الجبل، ودفعوا قوات العدو للتقهقر والتراجع باتجاه راشيا بعد أن خسرت نحو مائتي قتيل وجريح، في حين استشهد للثوار عشرين شهيداً، وجرح نحو عشرة منهم جروحاً بليغة[3].

(1): سلطان باشا الأطرش، **أحداث الثورة السورية الكبرى**، ص 172 و 173 .

(2): سلطان باشا الأطرش، المصدر نفسه، ص 173 .

(1): سلطان باشا الأطرش، **أحداث الثورة السورية الكبرى**، ص 174 .

- **معركة ينطا**.

قررت القيادة الفرنسـية للجيش الكبير الذي كان يقوده في راشـيا "كلمان غرانكور " الزحف باتجاه الشمال في أواخر شباط عام 1926، لتطويق قرية ينطا، التي آوى إليها شكيب وهاب ورفاقه في ذلك الفصـل البارد، ومن الديماس زحف الكولونيل " فرن " وقواته ليسـاهم في عملية تطويق الثوار، فدارت رحى معركة أبدى فيها الثوار مع أهالي المنطقة مع آل داوود وآل العريان، بسالة في مقاومة تلك القوات.

وقد أبدى القادة الفرنسـيون مهارة وجرأة عظيمة في تنفيذ خطتهم الحربية المرسـومة ومحاولاتهم المتكررة لإحكام الطوق على الثوار، في تلك القرية الجبلية المعزولة. غير أنهم تكبدوا خسـائر فادحة بالأرواح والعتاد دون أن تتمكن من بلوغ أهدافها في ذلك اليوم. ولما خيم الظلام، اضـطرت إلى التراجع قليلاً، مبتعدة عن أماكن الثلوج المتراكمة، مما هيأ للثوار فرصـة الانسـحاب ليلاً من القرية وإخلائها تماماً من السـكان، فخرجوا برواحلهم ومواشـيهم، واتجهوا عبر مسـالك جبلية ضـيقة إلى إقليم البلان، وبلغت خسائر الثوار ثلاثين شهيدا وجريحاً[1].

- **معركة الفالوج**.

فيما كان شـكيب وهاب ورفاقه يخوضـون المعارك الانفة الذكر، كان فريق آخر من الثوار بقيادة الشيخ خطار أبو هرموش ومحمود كيوان يرابطون في بعض القرى إلى الشمال الشرقي من راشيا، فمرت كوكبة من المتطوعين اللبنانيين لمساعدة الفرنسيين الذاهبة إلى الشمال، فتبعها الثوار حتى مخفر الفالوج، حيث وجدوا قافلة عسـكرية تنقل الميرة والعتاد الحربي إلى قلعة راشـيا، يرافقها نحو ثلاثمائة من الخيالة والمشـاة السنغاليين. وقد توقفت هناك بسبب الثلوج. وما إن وصلت طلائع الثوار إلى المكان حتى أخذ الجنود أهبتهم للقتال، فتمركز بعض الضـباط والجنود في بناء المخفر، وانتشـر الآخرون وراء الصـخور القائمة هناك، وما لبثت المعركة أن نشبت بسرعة وضـراوة، إثر هجوم قام به الثوار، استشـهد منهم فيه نحو عشرين مجاهداً دفعة واحدة، وسقط عدد كبير من الجرحى. مما يدل على يقظة أولئك الجنود وحسن تدريبهم على القتال، غير أن المعركة استمرت دائرة على أشـدها أكثر من سـاعتين، أجهز الثوار خلالها على نحو مائة وثمانين ضـابطاً وجندياً، ورفعوا السـيف عن بقية الجنود الذين اسـتسـلموا، وغنم الثوار الأسلحة والذخيرة والخيول بعد سيطرتهم على الموقع[2].

وقد خاضوا هناك معركة الفالوج المنتصرة بقيادة شكيب وهاب حيث ابيدت فرقة فرنسية كاملة.

---

(2): سلطان باشا الأطرش، المصدر نفسه، ص 174 – 175 .

(1): سلطان باشا الأطرش، **أحداث الثورة السورية الكبرى**، ص 175 .

وظهرت إحدى العصـــابات الدرزية في وادي القرن في محاولة لقطع طريق بيروت – دمشـــق التي تمر فيه، لكن الفرنسيين سيروا قوات ضخمة من الدرك المحلي ومن جنودهم للحفاظ على هذا الممر الحيوي، وبعد ذلك امتدت الثورة إلى جرود بعلبك والهرمل وجبال أكروم[1].

ولقد تجلى التعاون بين الموارنة والفرنسيين بتشكيل عصابات في زحلة وجزين، واشتراكهم في معارك ضد الثوار، وتشجيع الشبان على تشكيل عصابات، مثل عصابة مخايل أبو طقة ومخايل بوعينين في زحلة، وعصـــابة غطاس وبطرس كرم في زغرتا وغيرها من العصـــابات التي اشـــتركت في معارك راشـــيا وكوكبا[2].

ويروي الجنرال"شارل ديغول" عن هذه الأحداث، إذ ذكر أن الثوار احتلوا مرجعيون في 13 تشرين الثاني عام 1925، لكنهم طردوا منها، فيما بعد، وانسحبوا إلى حاصبيا.

ثم يتحدث عن حصـــار راشـــيا (الذي جرى بين 20-25 تشـــرين الثاني نوفمبر) حيث دافعت حاميتها عنها "دفاع الأبطال" في وجه الثوار الذين كانوا قد انكفأوا من مرجعيون فهاجموها، وقد استطاع هؤلاء اختراق أسوار القلعة خلال هجمات متعددة، ولكن الحامية استطاعت صدهم بعد معارك حامية وقتال جرى وجها لوجه" حيث قتل النقيب غرانجيه وعدد كبير من خيالته". إلا أن النقيب "كروس مايرفييل Cros-Mayerevelle "استطاع أن يقاوم ببسـالة، ومن بقي معه، إلى أن فكت الحصـــار عنه، في 25 منه، قوات" لوبيز ولواينيه". وبعد ذلك، تســـلم العقيد "ماركيه" قيادة القوات، وانتقل إلى حاصبيا حيث يحتشد الثوار.

وما أن وصل " ماكيه" إلى ضواحي حاصبيا حتى نصب مدفعيته ورشاشاته على هضبة "كوكبا: المشرفة على حاصبيا، وهاجمت القوات الفرنسية حاصبيا في 3و4 كانون الأول ديسمبر عام 1925، إذ قامت هذه القوات بحركة التفاف مزدوجة على البلدة، المشاة من الشمال، والخيالة من الجنوب، وما لبثت حاصبيا أن سقطت، فدخلتها القوات الفرنسية وانسحب الثوار منها باتجاه الطرف الغربي لجبل الشيخ. إلا أن الثوار عادوا فاحتشدوا، من جديد، شمال جبل الشيخ، نحو مثلث السلطان يعقوب- ينطا- حلوة، مهددين طريق بيروت دمشـــق، وعندها قرر الجنرال " غاملان" تنظيف المنطقة منهم، فأسند هذه المهمة إلى "كليمان غرانكور" و" لوفور"، فتقدم رتل"كليمان غرانكور" من راشيا، حيث كان يحتشد، وتقدم رتل" لوفور" من " جب جنين"، والتقى الرتلان في "كامد اللوز". ثم تقدم الرتلان من جديد، واحد من الشـــمال وآخر من الجنوب، حيث التقيا، مع رتل ثالث (هو رتل فرني)، ومع

---

(2): أنظر: حسن البعيني، **سلطان باشا الأطرش**، توزيع معرض الشوف الدائم للكتاب، 2001، ط2، ص151-175.

(3): هدى رزق، **لبنان بين الوحدة والإنفصال 1919-1927**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، 1998، ص103-104.

الشراكسة الذين أتوا من دمشق، عند ينطا وحلوة. وهكذا استطاعت القوات الفرنسية طرد الثوار من كامل القسم الشمالي لجبل الشيخ[1].

انضـــوى رجال كامد اللوز في البقاع الغربي في الحركات الثورية المســـلحة التي قاومت الاحتلال الفرنسي، وكان لها نصيبها من الشهداء في أرض المعركة، خصوصاً في العام 1926، حيث استشهد في معركة المعصرة كل من: علي أحمد أيوب وأحمد محمد حسين ساطي (العطاس) وعبد الغني وأكد، ووقع في الأسر علي حسين واكد. وشارك رجالها في معركة عزة – الفالوج التي كان يقودها محمد كيوان أحد قادة الثورة التي ترأسها شكيب وهاب ونسيب العريان، ونصبوا الكمائن في أماكن مختلفة من البقاع الغربي لجيوش الانتداب الفرنسي، ما أغضب قائد الحملة الفرنسية آنذاك الجنرال ميمية، وجعله يقصف البلدة بالطائرات وتهجير أهلها إلى القرى المجاورة، وإلى تغريمها بالسلاح.

حتى ذلك التاريخ، كان المجلس المنتخب يدعى بالمجلس التمثيلي، أما في أيار عام 1926،فقد أصبح يسمى بموجب الدستور مجلساً نيابياً[2]. وجرت دورة عام 1929 على هذا الأساس، واستمر التنافس بين المرشـــحين في دائرتي زحلة وبعلبك حتى دورة 1937 التي تمكن فيها نســـيب الداوود من دخول الندوة النيابية ممثلاً منطقة البقاع الغربي عن المقعد الدرزي المستحدث[3].

وطوال فترة الثورة السورية تنامى عمل العصابات الوطنية بسبب الدعم المعنوي والتنسيق مع الزعماء الوطنيين فعرفت منطقة راشيا والبقاع الغربي وحدها أربع عصابات هي عصابة نسيب العريان، وعصابة جميل شمس، وعصـــابة أبو مازن، وعصـــابة علي منصـــور. وقد دلت المعلومات أن الدروز الذين هاجموا راشيا كانوا أربعة آلاف رجل، قتل منهم تحت أسوار القلعة أربعماية وأكثر[4].

وقد تبنى المجلس النيابي اللبناني وجهة نظر الأكثرية المسيحية والمتعاونين مع فرنسـا" فقرر في جلسة أول كانون أول 1925 القرار التاريخي الهام بأكثرية مطلقة تبلغ العشـــرين نائبا وبمخالفة كل من المخلصين وهم أرسلان والداعوق وبيهم وتلحوق، القرار التالي:

".....ولما كانت قوة الجندرمة المحلية، على قلة عددها، قد قامت بواجبها أثناء مهاجمة الحدود، ولما كان لبنان بانفصاله سياسيا عن جارته سورية وجبل الدروز يرغب في البقاء في عزلته وحياده التامين،

---

(1): ياسين سويد، **الجمهورية اللبنانية الأولى (1926–1943)**، ص438–439.

(2): بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ص 165.

(3): حسين أحمد ساطي، **تاريخ كامد اللوز 1900–1975**، رسالة دبلوم دراسات عليا، الجامعة اللبنانية ، قسم التاريخ،1999، ص 131.

(1):عدنان ضاهر ورياض غنام، **مجلس النواب في ذاكرة الإستقلال اللبناني**، ص 98.

ويعتبر تصدي الخوارج لمهاجمة أطرافه تعديا على استقلاله، وافتراء محضاً على حريته ومصالحه، فإن هذا المجلس يقرر ما يلي:

1 – إن هذا المجلس يعتبر هجوم الثوار على حاصبيا ومرجعيون وراشيا تعديا على استقلال لبنان وحرية سكانه.

2 – يرفع هذا المجلس شكره بالنيابة عن البلاد إلى الدولة المنتدبة الكريمة لما قامت به حتى الساعة من التضحيات بالأرواح والأموال للذود عن حياض لبنان، والعمل على سلامة سكانه وضمان استقلاله.

3 – يقدر مفاداة الجندرمة اللبنانية حق قدرها، ويثني على ثباتها وشجاعتها.

4 – يؤكد هذا المجلس للدولة المنتدبة بقاء البلاد على ولائها لها ومحبتها التقليدية غير المتزعزعة.

5 – يطلب هذا المجلس من دولة الحاكم إبلاغ الدولة المنتدبة هذا القرار بالصورة الرسمية"(1).

كان احتلال الثوار السوريين – اللبنانين لحاصبيا وراشيا قصير الأمد: فقد استرجعت قوة الانتداب راشيا في 1926/11/23 وحاصبيا في1926/12/5. ومنذ ذلك الحين أخذت الثورة تتراجع عن راشيا، وأثارت فرنسا، مجزرة بين الطوائف، لاسيما بين الدروز والمسيحيين، فالمسيحيين (العصابات المسيحية المسلحة) استطاعوا أن يقاوموا حتى وصول القوات الفرنسية التي تمكنت من طرد الدروز من حاصبيا ومرجعيون(2).

▪ الثورة في بعلبك والهرمل 1925 – 1927

أسهمت منطقتا الهرمل وبعلبك في الثورة على الانتداب الفرنسي إلى جانب ثورة سلطان باشا الأطرش، وجرت فيها معارك حامية بين الثوار والفرنسيين.

دخلت حملة فرنسية منطقة الهرمل من الشمال، وكانت مؤلفة من وحدات من القناصة اللبنانية، ومن قوات المغاربة، وكانت هذه الوحدات من المشاة المجهزة بالأسلحة الرشاشة، ومن الفرسان، مع المدفعية، وقد تمركزت في قرية "سهلة الماء" الواقعة عند الحدود اللبنانية – السورية، وأرسل قائد الحملة دورية إلى الجبال المشرفة على القرية للبحث عن الثوار، وما أن تسلق أفرادها الجبل حتى بادر الثوار بإطلاق النار فأصابوا عددا منهم. واستمر الاشتباك بين الثوار ومواقع الحملة فترة من الوقت اضطرت خلالها، مدفعية الحملة تغيير مواقعها لإصابتها بنار محكمة من الثوار، بينما تقهقر سلاح الفرسان تحت وطأة نيران

(2): حسن البعيني، **سلطان باشا الأطرش**، ص181-182.

(3): هدى رزق، **لبنان بين الوحدة والإنفصال 1919-1927**، ص 87.

المجاهدين التي كانت تطال جنود العدو، بدقة وفعالية، مما أدى إلى تشتت قوات الحملة وإسكات نيران مدفعيتها[1].

وكان هدف الثوار من هذه المعارك، انتقال الثورة من حرب العصابات من جبل العرب إلى الأقضية التي سلخت قهرا عن سورية وألحقت بلبنان الكبير، وأيضا كان لهم هدف آخر هو تكذيب الفرنسيين" الذين كانوا يدّعون السيطرة على البلاد".

وكان زيد الأطرش شقيق سلطان باشا الأطرش القائد العام للثورة، يخوض، ضد الفرنسيين معارك في إقليم البلان[2] فأرسل إلى أحمد عثمان الدمراني يطلب منه القيام بحركة بغية إشغال الفرنسيين وتخفيف الضغط العسكري عنه. وكان مع الدمراني نحو ستين مسلحا على رأسهم سعيد عكاش فسار بهم إلى "مزرعة البيضا" حيث وافاهم 60 مسلحا من قرية بريتال البقاعية، بقيادة فياض اسماعيل الملقب"بأبي شعلان" (ابن عم ملحم قاسم) وانتقل الجميع إلى مزرعة "عين شباط" حيث انضم إليهم توفيق هولو حيدر وحسن حمية وآل دندش وكان هؤلاء نحو 150 مسلحا.

وصفت لسان الحال الصادرة في 21 أيار سنة 1926، عملية احتلال بعلبك كما يلي:" انضمت عصابة سعيد عكاشة إلى عصابة توفيق هولو حيدر فقطعت أسلاك التلغراف والتلفون. وفي التاسعة والنصف ليلا سمع دوي الرصاص حتى جهات بعلبك الأربع تتخلله طلقات المدافع الرشاشة، والقنابل اليدوية، فدب الذعر في النفوس وكان عدد الثوار يقرب من المائتين...".

وكانت في بعلبك حامية فرنسية متمركزة في القلعة والمحطة، فوزع الثوار قواتهم على أربع فرق لمواجهة مواقع الحامية، فاستطاعوا احتلال القلعة، ثم احتلوا المدينة، خلال نصف ساعة، وحرروا السجناء، بينما هرب الجنود الفرنسيين، وقتل منهم عدد كبير وغنم الثوار عتادهم.

وفي 11 حزيران سنة 1926، هاجمت قوة فرنسية كبيرة الثوار في اللبوة، فكمن لها توفيق هولو والثوار وضربوا عساكر فرنسا ضربة قوية بعد محاصرتهم وقتلوا منهم وجرحوا المئات، ولقد دامت المعركة سبع ساعات انهزم على أثرها الفرنسيون بعيدا عن القرية. وفي اليوم التالي جاءتهم الإمدادات ودخلوا إلى اللبوة فلم يجدوا أحدا فأحرقوا اللبوة انتقاما وثأرا لكرامتهم.

وفي 9 أيلول 1926 كان توفيق هولو مع عشرة أنفار من الثوار في "الجباب" شرقي بعلبك، فداهمتهم قوة كبيرة من الجيش الفرنسي تزيد على الأربعة آلاف جندي، فرسم توفيق هولو خطة للوقيعة

(1): أنظر: ياسين سويد، **الجمهورية اللبنانية الأولى (1926-1943)**، ص 167.

(2): إقليم البلان: هو المنطقة الممتدة جنوبي غربي دمشق، مؤلفة من قضاء وادي العجم وقاعدته قطنا ومن قضاء القنيطرة بما يتبعه من سفوح حرمون الشرقية.

بها... وكان متحصنا بين الصخور العالية، ولما وقعت العساكر الفرنسية في الفخ بين مضيق جبلين صب الثوار– وبإشارة من توفيق هولو – نيران رشاشاتهم عليها فقتلوا وجرحوا عدة مئات منها. وكانت هذه المعركة أشبه بالمعجزة، لما تخللها من العنف والحظ مع التخطيط، مما دفع الجنود المغاربة العرب (ضمن القوة الفرنسية) أن يتوقفوا عن إطلاق النار، عندما شاهدوا بأم أعينهم بسالة الثوار، وصار بعضهم يهتف: "لا اله إلا الله توفيق هولو حبيب الله..."(1).

أما الموارنة فقد ساعدوا الانتداب الفرنسي بكل ما أوتو من قوة على الصعيد السياسي، على الرغم من كل مطالبة إسلامية سواء على المستوى العسكري أم على المستوى الشعبي. فمن جهة أسهموا في تكوين الدرك(الجندرمة) عام 1926، ومن جهة ثانية اشتركوا في محاربة الثوار ما بين 1925-1927، إذ شكلوا عصابات تحت لواء الانتداب وبرعاية الجيش الفرنسي.

ازدادت وطأة الانتداب الفرنسي على البقاع الغربي بعد هزيمة الثورة السورية الكبرى في السنوات 1925-1927 وتم تشريد الثوار. ومن أهم أسباب تراجع الثورة كان عدم تأييدها من العائلات الإقطاعية الكبرى، والمنحى الطائفي الذي سيطر عليها، والأموال الفرنسية التي دفعت، وسيطرة الفقر على السكان وانعدام المساعدات الخارجية(2).

وكان من الطبيعي أن يبتعد سلطان باشا الأطرش عن الجبل بعد فشل الثورة، وظل أسير منفاه طيلة عشر سنوات يقاسي فيها عذاب الفقر والحرمان، وكان يسمع المجاهدين يروون قصص كفاحهم، ويتذكرون فصول معاركهم المنتصرة والمنهزمة، ويرددون قصيدة قالها زيد الأطرش وهو يقوم معه بترحيل العيال إلى الأزرق عام 1926:

يا ديرتي مالك علينا لوم　　لا تعتبي لومك على من خان
حنا روينا سيوفنا من القوم　　ما نرخصك مثل الردي بأثمان
لا بد ما تمضى ليالي الشوم　　ويعتز جيش قايده سلطان
وإن ما خذينا حقنا المهضوم　　يا ديرتي ما احنا الك سكان(3)

(1): أنظر: فيصل جلول، **مقالة في إطار مقاومة الفرنسيين في البقاع**، المسيرة، بيروت، دار المسيرة، العدد الثالث والرابع عشر، 1981، ص34.

(2): عدنان ضاهر و رياض غنام، **مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني**، ص99.

(1): حسن البعيني، **سلطان باشا الأطرش**، ص240.

رابعاً: مشاركة البقاعيين في مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936.

شـهدت المرحلة التاريخية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى سيطرة الاستعمار الفرنسـي على سـورية ولبنان تحت ستار الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم.

وقد مارس الفرنسيون سياسة مزدوجة في المنطقة التي خضعت لانتدابهم. كانت هذه السياسة تبدو متناقضة في الظاهر لكنها شديدة الانسجام في المضمون والأهداف. ففي حين عمدوا إلى ضم بيروت وطرابلس والأقضية الأربعة إلى متصرفية جبل لبنان القديمة، سارعت إدارة الانتداب إلى تمزيق المقاطعات السـورية إلى دويلات طائفية في جبل الدروز ودمشـق وحلب وبلاد العلويين ممهدة بذلك الطريق أمام تركيا لابتلاع لواء الإسكندرون.

في لبنان، كانت السياسة المعتمدة تقوم على الضم والإلحاق. وفي سورية قامت سياسة الفرنسيين على التجزئة والتفتيت الطائفي. الهدف واحد في الحالتين: إغراق الوحدويين اللبنانيين بأغلبية طائفية معادية للوحدة، وتمزيق الحركة الوحدوية السـورية وإضـعافها كي تقلع نهائيا عن المطالبة بالوحدة وتعلن ولاءها للانتداب المرفوض(1).

عقد "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة"(2) في منـزل سليم علي سلام في 10آذار (مارس)1936. ولما افتتح المؤتمر انتخب سـليم علي سـلام رئيسـا له ومما قاله: " تعلمون أيها السـادة أننا في ظروف خطيرة، ففي دمشق العزيزة التي بذلت أغلى ما تبذله الشعوب لتحقيق حريتها واستقلالها سيتألف وفد لمفاوضـة الحكومة الفرنسـية في مصـير البلاد السـورية، ولما كنتم من مفكري هذه الأمة ومن مجاهديها المخلصـين، فقد دعوناكم لعقد مؤتمر نقرر فيه موقفنا نحن أبناء الأقضـية والمدن المنسـلخة عن أمنا سوريا..."، ثم أوضح سلام بأنه تم وضع مشروع مذكرة لرفعها إلى المفوض السامي تتضمن المطالبة بالوحدة السورية(3).

ويعتبر هذا المؤتمر اللقاء الأخير الذي ضم وجهاء المسلمين ضمن سلسلة اللقاءات التي عقدت في هذا الإطار للمطالبة بضم لبنان وسورية في صيغة اللامركزية.

---

(2): مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال– الميثاق والصيغة**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1977، ص201.

(3): يقصد بالمناطق الساحلية هنا ولاية بيروت كما كانت عليه في العهد العثماني وهي تضم المدن الساحلية: بيروت، طرابلس، صيدا، صور، مرجعيون. أما الأقضية الأربعة فهي: حاصبيا، راشيا، بعلبك، والمعلقة(البقاع) كانت تابعة لولاية الشام.

(1):حسان حلاق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة1936**، ص27–28. وكذلك ملحق رقم (4) وثائق مركز دراسات الوحدة العربية، ص55–56

لكن ما لبث أن ظهر التباين في هذا الاجتماع عبر مطالبة وجهاء آل الصـلح بتسـوية تاريخية مع المسيحيين تسمح بالتأسيس لوفاق وطني كركيزة للمطالبة باستقلال لبنان(1).

أعقب مؤتمر الساحل مؤتمران آخران نظمهما أنصار الكتلة الوطنية السورية، عقد الأول في صيدا وضم ممثلين عن صور وطرابلس ومرجعيون وبنت جبيل، والثاني في بلدة لالا البقاعية(2).

بتاريخ 26 تموز1936، اجتمعت جماعة من وجهاء ومفكري البقاع وراشيا في قرية "لالا" البقاع، بدار السيد علي أحمد طربين وعقدت مؤتمرا أطلقت عليه " مؤتمر البقاع وراشيا" للمشاركة والمذاكرة في شؤون البقاع الاجتماعية والسياسية.

وبعد اكتمال عدد المدعوين افتتحت الجلسة برئاسة أكبر الحاضرين سنا السيد محمد حسين حيمور، وأسندت أمانة السر إلى المحامي عوض فاضل، ثم بوشر بانتخاب لجنة تنفيذية تأخذ على عاتقها تنفيذ مقررات المؤتمر، وذلك بالاقتراع العلني ففاز بثقة الجميع السادة: محمد حسين حيمور، محمد الخطيب، محمد سليم عراجي، محمد سليمان، المحامي عوض فاضل، علي أحمد طربين، علي محمد صفية، حسن القادري، محمد أمين حيمور، والأستاذ عوض فاضل لأمانة السر، وقد تقرر ما يلي:

1 – إعلان السخط العام على السياسة الحالية المتبعة في البقاع وراشيا، التي لا تلتئم مع القاعدة العامة "الغرم بالغنم" ولإهمال الحكومة اللبنانية لمصالح هذه المناطق من الوجهة العلمية، والصحية، والعمرانية، والاقتصادية، وإرهاق الشعب بالضرائب، وعدم الإلتفات لمصالحه العامة.

2 – رفع احتجاج على مذكرة النواب السنيين المعترف بها ضمنا، بحدود لبنان حاليا، تلك المذكرة المضرة بمصالح البلاد الحيوية والسياسية.

3 _ طلب الوحدة السورية لدى المراجع الوطنية والفرنسية، باعتبار أن البقاع وراشيا وبقية الأقضية الأربعة وحدة لا تتجزأ عن أمها سوريا والتي سلخت عنها قهرا، بقرار المفوض السامي الفرنسي دون رغبة سكانها، وأن الالتحاق بسوريا أمنية كل فرد من أفراد البقاع وراشيا وتوابعها.

4 – رفع احتجاج لوزارة الخارجية الفرنسية على التصريح الموجه لرئاسة الجمهورية اللبنانية المتضمن وحده بالمحافظة على حدود لبنان الحالية، لأن هذا التصريح وتنفيذه يضر ضررا فاحشا ماديا وسياسيا بمنطقة البقاع وراشيا.

---

(2): هدى رزق، **لبنان بين الوحدة والانفصال 1919-1927**، ص154.

(3): عدنان ضاهر و رياض غنام، **مجلس النواب في ذاكرة الإستقلال اللبناني**، ص143.

5 – تفويض اللجنة التنفيذية للاتصـــال برجالات الوطنية والتكلم باسمها، والإبراق باســم المنطقة لكافة المراجع المختصـة وتوحيد المســاعي مع وطنيي طرابلس وصـيدا وجبل عامل، في سـبيل تحقيق الوحدة، وإنالة البلاد مطالبها، التي لا تحيد عنها، وتأييد مساعي الوفد السوري بذلك[1].

وكان قد ترافق انعقاد مؤتمر السـاحل، مع إرسـال عرائض وبرقيات من مناطق مختلفة في جبل عامل، إلى اللجنة الدائمة للانتداب في جنيف، وإلى المفوض السـامي الفرنسـي، وكلها تطالب بتحقيق الوحدة السورية.

كما طلبت حاصبيا ومنطقتها – عبر مذكرة رفعت من أهاليها إلى السلطة اللبنانية– بتحقيق أمانيها بالعودة إلى أحضان الدولة الأم، والاحتجاج على عدم إعارة المنطقة الاهتمام اللازم.

---

(1): ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص 406.

خامساً: نشوء وتطور الأحزاب والتيارات السياسية في البقاع 1928 – 1936

– نشوء الإحزاب العقائدية: – (أ) الحزب القومي السوري 1932.
– (ب) الحزب الشيوعي السوري اللبناني1930.
– (ج) عصبة العمل القومي 1933.

– تشكل الكتل السياسية: – (أ) حزب الكتلة الوطنية(السوري) 1928
– (ب) الكتلة الدستورية (بشارة الخوري) مطلع 1928.
– (ج) الكتلة الوطنية (اللبنانية)1935

– الأحزاب العقائدية الطائفية: – (أ) منظمة الكتائب1936.
– (ب) منظمة النجادة 1936 .

– حزب الاستقلال الجمهوري (الوفاق الوطني)1931
– الماسونية في البقاع 1909.

نشوء الأحزاب العقائدية:

ظلت الطروحات السياسية لمختلف الكتل والتشكيلات الحزبية التي ظهرت في لبنان إبان مرحلة الإنتداب الفرنسي تفتقر إلى إيديولوجية فكرية ونظرية ترتكز إليها في طموحاتها السياسية. فقد كانت برامج العمل السياسية في معظمها وليدة الظروف الطارئة، وأحيانا كثيرة كانت تظهر بشكل ردة فعل تفرضها طبيعة الحدث القائم. إلا أن الساحة اللبنانية كانت قد شهدت ولادة حزبين يختلفان تمام الاختلاف عن مفاهيم وطبيعة عمل الكتل والأحزاب الأخرى، وهذان الحزبان هما الحزب القومي السوري والحزب الشيوعي السوري اللبناني[1]:

(أ) – الحزب القومي السوري:

أسسه أنطون سعادة في 1932/11/16 في الجامعة الأمريكية في بيروت، وأعلن عن تأسيسه في 1935/6/1 في خطبة ألقاها في الاجتماع الحزبي الثاني، وأوضح فيها عقيدة الحزب التي ترفض فكرة القومية العربية، ودعا إلى الإيمان بالعقيدة القومية السورية التي تعني أن سورية للسوريين، والسوريين أمة تامة. وسوريا الطبيعية هي ذلك الهلال الخصيب الذي يمتد من جبال طوروس في الشمال إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، ومن البحر السوري (البحر البيض المتوسط) في الغرب إلى الصحراء في الشرق حتى الالتقاء بنهر دجلة[2].

ويتضح من مجموع المبادئ الواردة أن الحزب ارتكز إلى محورين:

- الأول فكري: ويقوم على اعتبار الأمة السورية هي أمة قائمة بذاتها.

- الثاني سياسي: ويعتمد مبدأ العلمانية، التي تنظر إلى الشعب السوري، ومن ضمنها الشعب اللبناني، على أنه يشكل دائرة اجتماعية واحدة لا وجود فيها للاعتبارات الطائفية والمذهبية. ولقد أوجدت هذه الطروحات صدى لها في أوساط المثقفين في سوريا ولبنان، وبشكل خاص عند الأقليات الدينية التي رأت في الدعوة القومية للحزب ما يضمن لها حقوقها على موازاة الطوائف الأخرى التي تشكل الأكثرية. لهذا السبب كان انتشار الحزب واسعا في صفوف الأرثوذكس والدروز والعلويين بينما كان محدودا عند السنَّة والموارنة[3].

- وقد استمر هذا الحزب ناشطا وفعالا وذا تأثير كبير في الحياة السياسية في لبنان طوال عهد الانتداب، وحتى مطلع عهد الاستقلال، حين أتهم زعيمه" أنطون سعادة " بالقيام بثورة مسلحة لقلب نظام الحكم في لبنان.

---

(1): **دولة لبنان الكبير 1920–1996**، قسم الدراسات التاريخية، منشورات الجامعة اللبنانية 1999، ص266.

(2): خطار بو سعيد، **عصبة العمل القومي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص39.

(3): **دولة لبنان الكبير 1920–1996**، ص267.

ومن أهم مبادئ الحزب:

1 – فصل الدين عن الدولة.

2 – منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء.

3 – إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب.

4 – إلغاء الإقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج، وإنصاف العمال، وصيانة مصلحة الأمة والدولة.

5 – إعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الوطن والأمة.(المادة الثالثة من دستور الحزب).

وفي حين اعتبر الحزب سوريا "أمة" واحدة مستقلة، ضمن "أمم" العالم العربي، وليست جزءا من " الأمة العربية" كما يقول القوميون العرب، وإنما هي تشكل مع الأمم العربية "جبهة عربية" واحدة.(1) ويهاجم سعادة أولئك الذين يحاولون خلق قومية جديدة في الوطن السوري هي " القومية اللبنانية" فيقول:" إن الدولة اللبنانية لم يعلنها مجلس تأسيسي منتخب من الشعب وإنما أعلنها قائد جيش أجنبي محتل، بالتواطؤ مع بعض المؤسسات الدينية، والإقطاعيين والنفعيين". ويقول أيضا:" يدعي أصحاب هذه النظرية (القومية اللبنانية) أن لبنان كان دائما قطرا منفصلا ومستقلا، وأن لا دخل له في سوريا، وأن أصله فينيقي... فأحيل هؤلاء القوميين الدينيين على كتاب دينهم، على إنجيلهم، فالإنجيل يسمي فينيقية التي دخلها المسيح.... فينيقية سوريا، وليس فينيقية لبنان"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتكاك والتراشق بين الحزب القومي السوري وبين منظمة " الكتائب اللبنانية" – الرافضة التسليم بنظرية الأمة السورية – لم يفتر قط، بل كان يقوى كلما تقدم بهما الزمن وزاد أنصارهما.

وبعد الاستقلال برزت العداوة بينهما بروزا ظاهرا تراءى في الانتخابات النيابية، والأعياد المحلية، وفي حفلات الخطابة. وفي أواخر حزيران وقع الاحتكاك العلني الأول بين أفراد الحزبين في بيروت، فقبضت الحكومة على نفر من هؤلاء ونفر من هؤلاء، إلا أن المقبوض عليهم من أفراد الحزب القومي السوري كانوا أكثر عددا، ثم اتسعت حركة الاعتقال بين القومين بتهمة تدبير انقلاب سياسي بقوة السلاح... مما دفع بأفراد الحزب القومي السوري لمهاجمة المخافر اللبنانية في ضواحي بيروت وفي أماكن متفرقة من جبل لبنان والبقاع. فردت الحكومة اللبنانية بأن جردت عليهم قطعة من الجيش وقبضت على عدد غفير منهم وأحبطت حركتهم.

---

(1): كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 227

أيضاً: ياسين سويد، **الجمهورية اللبنانية الأولى (1926–1943)**، ص 179–184.

وفي صباح اليوم التالي صدرت جريدة العمل، لسان حال منظمة الكتائب اللبنانية، وفي صدر صفحتها الأولى مقال افتتاحي عنوانه: "كونوا متيقضين" وكان في هذا المقال مقطع يقول:" ولكم أشرنا إلى أن في الكلية الأمريكية في بيروت بؤرة ملأى بالدس على لبنان وعلى كيانه. إن أكثر الضالين من اللبنانيين ضلوا بين أحضانها، وكل المهوشين علينا من جيراننا تلقنوا بغض لبنان وأساليب السعي ضده في أكنافها، وهل كانت حركة أنطون سعادة تمكنت لو لم تجد لها أرضا خصبة في تلاميذ الجامعة الأمريكية[1].

وفي البقاع عام 1936تم توحيد مناطق البقاع جميعها في منفذية واحدة مركزها زحلة، وتم تعيين السيد فوزي البردويل منفذا عاما من قبل الزعيم أنطون سعادة[2].

(ب) – الحزب الشيوعي السوري اللبناني1930:

تأسس هذا الحزب في عام 1921 باسم حزب العمّال. وعرف باسم حزب الشعب. وفي عام 1925 اتحدت معه شبيبة سبارتكس الأرمنية وأصبح يعرف بالحزب الشيوعي اللبناني السوري. وكان أقوى الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، وأكثر الأحزاب تنظيما: وأبرز مؤسسيه: يوسف إبراهيم يزبك وفؤاد الشمالي وفؤاد طعمة وبطرس حشمة ونمر وهبه وشفيق مظهر (لبنان)، وخالد بكداش (سوريا)[3].

ويبدو أن ظهور حزب علني ماركسي إلى جانب الحزب الماركسي السري كان ضرورة ماسة في تلك الظروف. وعلى هذا الأساس قام " حزب الشعب" سنة 1924 وهو حزب ماركسي علني أسهم الشيوعيون في محاولة إنشائه حزبا علنيا على أسس طبقية.

لم يحصر حزب الشعب نشاطه في إطار مطالب العمال الطبقية فحسب، بل تعداه إلى النضال الوطني المعادي للاستعمار. فقد أيدت في أواخر تموز 1925 اللجنة المركزية لحزب الشعب الثورة السورية ووجهت إلى الشعب دعوة لمؤازرة الثوار والانضمام إليهم كما طلبت من الجنود التمرد على سلطات الانتداب والالتحاق بالثورة.

صدرت هذه النشرات باللغات العربية والفرنسية والأرمنية وكان لها أثر واضح بدليل قيام سلطات الانتداب باعتقال قادة الحزب ونفيهم إلى جزيرة أرواد، ومن ثم رفض الترخيص لحزب الشعب بالعمل[4].

---

(1): مصطفى الخالدي وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، د.م، د.ن، 1953، ص90-91.

(2): الملحق(5)، وثائق الحزب السوري القومي الاجتماعي.

(3): خطار بو سعيد، **عصبة العمل القومي**، ص39.

(4): عبد الله حنا، **الحركة العمالية في سوريا ولبنان 1900-1945**، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر، د.ت، ص335-337.

وفي بداية الثلاثينيات، ظهرت نواة جديدة للعمل الحزبي العقائدي العلماني في الأفق اللبناني. وما لبثت أن شكلت تيارا فكريا وسياسيا متميزا عن سائر التيارات الأخرى، وقد تمثل هذا التيار بظهور الحزب الشيوعي السوري اللبناني الذي انطلق في طروحاته في التركيز على قضايا الفئات الشعبية من عمال وفلاحين. واعتبر أن تنظيم هذه الفئات وقياداتها من شأنه التغيير النوعي في بنية المجتمع السوري في تلك المرحلة.

وقد حدد الحزب طروحاته السياسية في البرنامج الذي وضعه في 7 تموز 1930. وجاءت أهم بنوده على الشكل التالي:

- الاستقلال التام والوحدة السورية.
- إلغاء التجزئة المفروضة على البلاد السورية.
- رفض الدساتير المعلنة في البلاد السورية رفضا تاما.
- إخراج جيوش الاحتلال من سوريا ولبنان.
- إلغاء الانتداب الفرنسي.
- إلغاء الضرائب المفروضة على الشعب.
- إلغاء امتيازات الموظفين الأجانب ومصادرة ممتلكاتهم.
- عدم تقديم التسهيلات للبعثات الدينية الأجنبية وإقفال مدارسها.
- حل مجلس النواب اللبناني.

يتضح من برنامج الحزب ومواقعه الإعلامية، أن نزعة علمانية قوية كانت تحكم سلوكه السياسي في سوريا ولبنان. وهذا ما وفّر له انتشارا سريعا في أوساط الأقليات. ومن جهة ثانية فإن انحياز الحزب إلى جانب الفئات الشعبية في الدفاع عن مصالحها، جعله بالفعل حزب الأكثرية(1).

في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية في بيروت ومناطق لبنانية أخرى تعيش الاحتفالات بأول أيار 1925، وتظهر إلى الوجود نقابات جديدة مثل" نقابة النجارين" و" ونقابة الحلاقين"، وكانت الحركة العمالية في المدن الداخلية تشق طريقها مطالبة بتحقيق بعض حقوقها، دون أن تكون في هذه الفترة على اتصال وثيق مع " الأممية النقابية الحمراء"كما هو الحال في الساحل.

وأرسل المكتب الدائم للأممية النقابية الحمراء في صيف 1926 إلى اللجنة التنظيمية لنقابات سورية البرقية التالية:" إن المكتب الدائم للأممية النقابية الحمراء يبعث بتحيته الأخوية إلى البروليتاريا السورية التي تدافع عن حقوقها الطبقية. نظرا لانتعاش الرجعية وبسبب غياب المنظمات النقابية في سورية فإن، حملة تضامن كل العمال والمستبعدين لها أهمية كبيرة. وأننا مقتنعون بأن النضال الطبقي للبروليتاريا السورية

(1): **دولة لبنان الكبير 1920-1926**، ص268.

لتحسين ظروف معيشتها وللحصول على حق الاجتماع والحرية السياسية، ستصل إلى نتيجة مرضية حتما"[1].

في مطلع الثلاثينيات، دخلت الأحزاب العقائدية الحديثة إلى البقاع وخاصة مشغرة.

فقد تأسس الحزب القومي في مشغرة على يد مدرّس في المدرسة الإنجيلية، أخذ يستقطب التلامذة و الأساتذة في تلك المدرسة التي تحولت إلى أحد مراكز الدعوة لذلك الحزب. وما من شك أن عقيدة الحزب المشبعة بالعداء للإقطاع والمعارضة للانتداب أسهمت في استقطاب سريع لأعضاء حزبية إبراهيم – ناصيف، والحشد أصحاب الدباغات والفئة التجارية الصاعدة والمزارعين.

ومن جهة ثانية، انتشر الحزب في "المزارع" وخصوصا في سحمر حيث كان قسم كبير من جمهوره من " شركاء"آل طرابلسي. ومن أوائل السوريين القوميين في مشغرة وليام أبو خليل وهو تاجر جلود كاثوليكي درس في الجامعة الأمريكية في بيروت، والبروتستانتي الياس حبوش وهو صاحب دباغة جلود، ومعلم المدرسة عبد الله محسنة من أسرة فخر الدين وهو ابن مهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية حصل دراسته في دمشق والثلاثة من الحزبية المناوئة لآل طرابلسي.

في المقابل نشأ الحزب الشيوعي وكان على صلة وثيقة بالحركة العمالية ونسب أعضاءه من حزبية آل طرابلسي وفي عام 1934 أسس سليم الدبس (وهو معلم دباغة) جمعية تعاضدية لعمال الدباغة، هي "النادي الثقافي الرياضي" الذي تحول بعد عام إلى " الرابطة التعاضدية للعمال" والتي أسست لنفسها صندوق تعاضد للمشاركة في مصاريف المرض أو المصروفين من العمل. وشكلت تلك الجمعية النواة التأسيسية لنقابة عمال الدباغة في مشغرة وهي واحدة من أولى النقابات العمالية في لبنان. ولعب حسن عواضة دورا أساسيا في إدخال الحزب الشيوعي إلى البلدة... فهو طالع الصحافة الشيوعية في زحلة وتأثر بدور الإتحاد السوفياتي في النضال ضد الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية. على أن الأثر الأكبر عليه كان من خلال احتكاكه بأفراد من وحدة تابعة ل" الفرقة الأجنبية" في الجيش الفرنسي تعسكر إلى جوار منزلهم. وكان قسم كبير من عناصرها من الأسبانيين الجمهوريين من لاجئي الحرب الأهلية. أخذ هؤلاء يزودون المدرس المشغري الشاب بأدبيات يسارية وشيوعية.

(1): عبد الله حنا، **الحركة العمالية في سوريا ولبنان 1900-1945**، ص238-234.

وهكذا حصل مطلع الأربعينات عندما زار مشغرة طنوس دياب، عضو اللجنة المركزية وأنشأ فرعا للحزب في البلدة. ومن طرائف تلك الفترة أن الاجتماعات الشيوعية كانت تعقد في كنيسة البروتستانت لأن القّيم عليها، نعمة عبود، أحد أوائل البروتستانت في البلدة كان من أوائل الشيوعيين[1].

أما في القرعون فقد أسس موسى سمعان حجار أول خلية للحزب الشيوعي اللبناني (1924/11/24)، واستمر في قيادة الحزب حتى عام 1947 عندما أعلن الحظر على الحزب وكافة الأحزاب اليسارية.

وكذلك عساف مسعود أبو مراد الذي انضم إلى الرعيل الأول من الحزب السوري القومي، وأقصي أبو مراد من لبنان بعد مشاركته في أحداث تموز 1949 عقب اغتيال الزعيم سعادة[2].

(ج): **عصبة العمل القومي 1933**.

لم يكن شعار التفاهم مع الانتداب الذي اعتمدته بعض التشكيلات السياسية ليرضي تطلعات الشباب المثقف في سوريا ولبنان، لاسيما أولئك الأشخاص الذين تخرجوا من الجامعات الأوروبية، وتأثروا بأفكار جديدة عكستها المفاهيم التحررية الأوروبية للبرجوازية الصغيرة في أعقاب الثورة الصناعية والتقدم في مجال التقنية الحديثة.

وفي آب 1933 أطلقت "عصبة العمل القومي" برنامجها السياسي الاجتماعي الاقتصادي من قرية " قرنايل" في جبل لبنان، الذي رسم أهداف العصبة العليا. فرسمت لنفسها هدفين هما من حيث الطبع متمم أحدهما الآخر وتحقيق كل واحد شرط لتحقيق الآخر:

أ – سيادة العرب واستقلالهم المطلقين.

ب – الوحدة العربية الشاملة.

وأقامت العصبة عدة مراكز في لبنان وسوريا، ووسعت انتشارها ليشمل مختلف المناطق اللبنانية[3].

ومما تناوله المؤتمرون أهداف الاستعمار بالنسبة لبلاد العرب ورأوا أن هذه الأهداف ذات وجهين:" وجه يتعلق بالبلاد ذاتها ولا يخرج هدفهم منه عن أهداف الاستعمار العامة وربما عناهم استعمار العرب الفكري بقدر ما يعنيهم استعمارهم المادي. ووجه يتعلق باتخاذها قاعدة لاستعمار الشرق في آسيا وأفريقيا ودوام السيطرة عليه وعلى بحوره وبرازخه ومواقع المنعة والعزة فيه".

---

(1): فواز طرابلسي، **يا قمر مشغرة**، ص114-117.

(2): جورج حجار، **السلطة الخامسة**، ص3.

(3): **دولة لبنان الكبير 1920-1996**، ص269.

" ثم بحثوا أساليب المستعمرين في البلاد العربية وطرائقهم في تثبيت قدم الاستعمار فيها فظهر لهم باستقراء الحوادث كيف أنهم استعانوا عليها بالتجزئة المادية والمعنوية، فوزعوا قوة المقاومة إلى جهات عديدة، وخلقوا بذلك سياسات إقليمية أشغلت كل حي بأمر وألهته عن أمور، فهان عليهم تطبيق خططهم حين ضعف الخصم وهانت قواه مادة ومعنى، واستحال عليه أن ينهض اقتصاديا، كما استحال عليه أن ينهض اجتماعيا وسياسيا".

"... واستعانوا لتعزيز ذلك ببعثات التبشير الدينية منها والعلمية والاجتماعية تعمل على إظهار التفوق الأوروبي والدعوة له وبث روعته الخادعة في نفوس الشعب...". " ولقد كانت مغريات المادة والمنصب واسطتهم لتحقيق هذه الوسيلة وإلى زيادة قائمة هذه الطبقة، يلوحون بها إلى ضعاف النفوس صغار الأحلام فيتهافتون عليها كالشرر على اللهب ما تكاد تلمسه حتى تحترق فيكسب المستعمر رماده ويخسر الوطن قوته وفي ذلك للمستعمرين نفع مزدوج.

وغني عن البيان ذكر آخر الوسائل وملجأ المستعمر النهائي وهو الجيش وهو الطائرات والزاحفات يعزز بها كل ما فات وكل ما هو آت..."(1).

وحدد المؤتمر الخطوط الكبرى لسياسة العصبة في الجزء السوري منها:

أولا: " ترسم العصبة لنفسها خطة سياسية دفاع اجتماعي اقتصادي وسياسي ويجب أن تعين السياسة سلوك رجال العصبة حيال المستعمرين".

ثانيا: لا تتآلف هذه السياسة مع الزلفى والقربى من المستعمرين الذين يجب أن يشعروا في كل ظاهرة اجتماعية أن الاستعمار يحفر بينهم وبين العرب هوة سحيقة وأن العرب شاعرون بإهانتهم حريصون على كرامتهم، وأن المستعمرين ورجال الحكومات التي يقيمونها سواسية".

ثالثا: لا يجوز لمن يدين بهذه السياسة أن يتقلد وظيفة حكومية.

رابعا:" لما كانت قوة البلاد الاقتصادية بلغت درجة العدم وكان من أولى الوجائب حفظ ما بقي من الثروة العامة وإبقاؤها في البلاد، وجب على كل من يدين بسياسية العصبة أن يستغني عن الحاجات الإفرنجية وأن يستهلك المصنوعات العربية على وجه الحصر وأن يقصر التعامل الاقتصادي التجاري والصناعي والمالي على المؤسسات العربية دون غيرها".

وكانت العصبة على قناعة بأن المحتل لن يخرج من الأراضي العربية إلا بالمقاومة الشعبية، فأسست تنظيما شبه عسكري هو" حرس العروبة" الذي كان ميليشيا مكونة من أعضائها ومناصريها، ومن مهامه تنظيم الإحتفالات التي كانت تقيمها العصبة.

---

(1): **بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل (لبنان) بتاريخ1933/8/24**، المطبعة المصرية، 1933، ص1-27.

كما أنشأت مدارس ليلية للأميين في العديد من القرى، وفي المدن. وكان فريق من أعضائها، شبان وشابات، يقوم بتعليم وتوجيه الأميين في هذه المدارس.

كما اتخذت العصبة لها علما يحمل نسرا يحلق في الفضاء حاملا على جناحيه الوطن العربي رمزا للوحدة العربية. وألوان العلم هي: الأبيض والأسود والأخضر والأحمر. وهذه الألوان أخذت من قصيدة للشاعر العربي خير الدين الزركلي الذي يعبر فيها عن مجد الأمة العربية، ومنها هذه الأبيات:

بيض صنائعنا **سود مواقعنا**

خضر مرابعنا **حمر مواضينا.**

أما حدود الوطن العربي، فقد حددتها العصبة في بيان مركزي أصدرته في 2نيسان (أبريل) 1936، وهي: سلسلة جبال طوروس والبحر الأبيض المتوسط شمالا، والمحيط الهندي وجبال الحبشة والسودان والصحراء الكبرى جنوبا، والمحيط الأطلسي وشواطئ البحر المتوسط غربا وجبال إيران وخليج البصرة شرقا.

يتضح مما أشارت إليه العصبة في وسائل عملها أنها أعطت أهمية للتنظيم كوسيلة أساسية لتأطير وتفعيل دور الجماهير من جهة أولى، كما أعطت أهمية لطبيعة التنظيم الذي أقرت إنشاؤه من جهة ثانية[1].

- **تشكل الكتل السياسية:**

(أ)- حزب الكتلة الوطنية (السوري) 1928:

تشكل هذا الحزب عام 1928، ولم يأخذ طابعا تنظيميا إلا في أوائل الثلاثينات، خاصة عام1932 عندما أقر المؤتمر العام توضيح المبادئ العامة التي تسير عليها، وأوجدت تشكيلاتها التي تضم المكتب الدائم ومجلس الكتلة والمؤتمر العام واللجان الفرعية.

احتلت الكتلة مركز الصدارة في العمل السياسي في فترة ما بعد الثورة السورية الكبرى (1925-1927)، وقد ضمت عناصر من مختلف المناطق السورية واللبنانية، وكانت أكبر تجمع سياسي لعب دورا بارزا في حياة البلدين في مرحلة الانتداب الفرنسي، وظل إلى ما بعد مرحلة الإستقلال الوطني في الأربعينات[2].

وانتهجت الكتلة الوطنية خطأ سياسيا قائما على مبدأ " التفاهم النـزيه" مع سلطات الانتداب والمهادنة لها. ثم تخلت عن الوحدة ووقفت ضد أي مشروع وحدوي. وعندما سمحت سلطات الانتداب

---

(1): خطار بو سعيد، **عصبة العمل القومي**، ص108-131.

(2): **دولة لبنان الكبير 1920-1996**، ص270.

بإجراء انتخابات لتأليف المجلس التأسيسي لسوريا، أتى هاشم الأتاسي لرئاسة المجلس المذكور، وإبراهيم هنانو رئيسا للجنة إنشاء الدستور، وذلك في العام 1928. وفي العام ذاته أعلنت فرنسا عن قيام النظام الجمهوري في سوريا، فأيدته الكتلة الوطنية بقوة، قاطعة الطريق على أية محاولة لإقامة مملكة في سوريا من جانب الهاشميين(1).

وقد ضمت قيادة الكتلة عناصر هامة من قيادات المناطق التي ضمت إلى" جبل لبنان" أبرزهم: عبد الحميد كرامي، رياض الصلح، عبد الرحمن بيهم، شكيب وأمين أرسلان، سعيد حيدر...وغيرهم.

ويتضح من تركيبة الكتلة الوطنية، أنها لم تكن حزبا سياسيا يعمل بوحي من أيديولوجية محددة بل أنها كانت تضم فئات اجتماعية غير متجانسة من حيث انتماءاتها الاجتماعية. لكن ظروف الاحتلال والتجزئة فرضت عليها أن تتكتل في إطار تجمع وطني عام، توحد فيه امكاناتها بهدف تحقيق جملة من المطالب المشتركة التي تشكل جامعا مشتركا بينها جميعا. ومن ضمنها الحد من تسلط الاحتلال الفرنسي وتنشيط التجارة الداخلية وإنماء الصناعة الوطنية(2).

(ب) – الكتلة الدستورية (بشارة الخوري) مطلع 1928

شكلت الكتلة الدستورية تجمعا نيابيا اقتصر تأليفه على عدد من النواب الذين تلاقت مواقفهم مع الشيخ بشارة الخوري في معارضة الإجراءات التي طبقتها فرنسا بشأن تعليق الدستور اللبناني ومن أجل ذلك كان البرنامج العام الذي طرحته الكتلة يرتكز على المطالبة بإعادة الحياة الدستورية ومن ثم تطور هذا البرنامج ليطرح تبديل الانتداب بمعاهدة، وصولا إلى المطالبة بتحقيق الاستقلال في مطلع الأربعينات، وقد وضعت الكتلة شعار الانفتاح على المسلمين داخل لبنان، وعلى سوريا والبلاد العربية في إطار محافظتها على نزعتها الاستقلالية على الصعيد السياسي.

ويقول يوسف سالم:" هب فريق كبير يتقدمه الشيخ بشارة يطالب بإعادة الحياة الدستورية ومن طلائعها سليم تقلا وفريد الخازن وجبران تويني وكميل شمعون والدكتور الياس الخوري وغيرهم كثيرون.

وأطلق الشيخ بشارة الخوري على هذه الجماعة اسم الكتلة الدستورية(3).

(ج) – الكتلة الوطنية(اللبنانية)1935.

---

(1): خطار بو سعيد، **عصبة العمل القومي**، ص29.

(2): **دولة لبنان الكبير 1920–1996**، ص271.

(3): يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، بيروت، دار النهار للنشر، 1998، ط2، ص89.

وأيضا: سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان**، ص281.

وأيضا: **دولة لبنان الكبير 1920–1996**، ص271.

تأسست منذ 1935، ولم يطلق هذا الاسم على فريق النواب المؤيد لإميل إده مرشح الفرنسيين لرئاسة الجمهورية إلا عام 1942. كان إميل إده متعصبا في لبنانيته الإقليمية وشديد الارتباط بالسياسة الفرنسية. تولى زعامة الحزب بعد إميل ابنه ريمون إده في 27 ايلول1949[1].

- **الأحزاب العقائدية الطائفية :**

(أ) – منظمة الكتائب 1936:

تأسس حزب الكتائب اللبنانية في بيروت، ونال ترخيصا من الحكومة اللبنانية في 5 تشرين الثاني 1936، باسم اللجنة التأسيسية المؤلفة من بيار الجميل وجورج نقاش وحميد فرنجية وشارل حلو، وشفيق ناصيب...وتكشف أسماء اللجنة التأسيسية أن منظمة الكتائب، كما كانت تعرف في حينه ولدت طائفية، " من أجل المسيحية في لبنان" مع أن المبادئ التي أعلنتها لم تكن طائفية[2].

منذ انطلاقة المنظمة اعتمدت الصبغة العسكرية، وشرعت بالتدريبات، والتسلح، مستلهمة طريقة حزب الجنرال فرانكو(الفالانج) ومعناها" الكتائب" وطالبت باستقلال لبنان في حدوده الحالية[3].

وكانت منظمة الكتائب(Les Phalanges)قد بدأت منذ منتصف تشرين الثاني (نوفمبر)1936 بتدريباتها العسكرية على ملعب فرن الشباك. بل أكثر من ذلك فقد ظهر التحالف الفرنسي – الكتائبي واضحا عندما طلب مسؤولو الكتائب من قيادة الجيش الفرنسي أن تخصص لهم ضابطا فرنسيا لتدريب فرقهم على التمارين العسكرية[4].

(ب) منظمة النجادة 1936.

ولد حزب النجادة 1936 من رحم " جمعية الكشاف المسلم" التي ظهرت في لبنان منذ العهد العثماني 1912.

نشأت " منظمة النجادة" في بيروت لمواجهة حزب الكتائب المسيحي ورفعت شعار تحرير لبنان من الانتداب الفرنسي. ومثلما انتسب أعضاء الكشاف المسلم في بيروت إلى " النجادة" جاراهم البعلبكيون وتحولوا إلى النجادة، وكانت بعلبك قد عرفت "الفرقة العدنانية" سنة 1938، برئاسة علي توفيق الرفاعي، وتألف لجنة بعلبك لحزب النجادة من: عبد الله الرفاعي وعبد الله السكري، وعلي توفيق

---

(1): سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان**، ص282.

(2): **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية** ، الجزء الأول 1936 – 1940 ، دار العمل للنشر ، بيروت 1979 ، ص 11 .

(3): حسن عباس نصرالله، **الحركات الحزبية في بعلبك**، بيروت، مؤسسة الوفاء، 1994، ص109.

(4): حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان**، ص83. ايضاً كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 228 .

الرفاعي، وشفيق مرتضى، وأحمد محمود حيدر ومحمد عباس ياغي... واتخذوا مقرا للحزب في منزل صبحي حيدر(1).

ويذكر الدكتور حسان حلاق أن من ايجابيات حادثة اعتقال المسؤولين اللبنانيين عشية الإستقلال أنها استطاعت أن توحد اللبنانيين للمرة الأولى ولو بشكل مؤقت. فقد اجتمع في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) محي الدين النصولي، الرئيس الأعلى لمنظمة النجادة وبيار الجميل، الرئيس الأعلى لمنظمة الكتائب، واتفقا على توحيد الجهود بقيادة بيار الجميل، على أن يعاونه مندوبان من النجادة(2).

- **حزب الإستقلال الجمهوري (الوفاق الوطني)(3)**.

كان حزب" الاستقلال الجمهوري" يضم عددا كبيرا من أبناء الطبقة البرجوازية الرافضين الطائفية السياسية والمعارضين للانتداب منذ نشأة الحزب عام 1935 وحتى عام 1939. وكان يدعو إلى الديموقراطية والوطنية والعلمانية والتقدمية.

إن هذا الحزب الذي سوف يشترك بعض أعضائه في تأسيس حزب" النداء القومي" فيما بعد، كان أول من نادى بانتماء الكيان اللبناني" للجسم" العربي وقال بأن هذا الانتماء يجب أن يسبقه تحرر لبنان من السيطرة الأجنبية.

ويؤكد محمد علي حمادة(4) في مقاله: " أن المبادئ التي ارتكز عليها هذا الحزب هي الإسس التي اتفق عليها الزعماء السياسيون عام 1943، ليضعوا الميثاق الوطني. وأن الفضل في بلورة فكرة الميثاق يعود إلى هذا الحزب"(5).

- **الماسونية في البقاع 1909**.

الماسونية اسم حديث لجمعية قديمة هي " القوة الخفية " وهي مأخوذة من لفظة فرنسية " Maçon"، وعرفها المستشرق الهولندي (دوزي) بقوله: " الماسونية جمهور كبير من مذاهب مختلفة، يعملون لغاية واحدة ، لا يعلمها إلاّ القليلون منهم ، هي إعادة الهيكل ، إذ هو رمز دولة إسرائيل".

---

(1): حسن عباس نصرالله، **الحركات الحزبية في بعلبك**، ص 110-111.وأيضا: ياسين سويد، **الجمهورية اللبنانية الأولى (1926-1943)**، ص199.

(2): حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان**، ص113.

(3): عادل الصلح، **حزب الإستقلال الجمهوري يتبعه سطور من الرسالة**، دار النهار، ط2، تقديم منح الصلح، بيروت، 1998 .

(4): عضو الكتلة الإسلامية عام 1943.

(5): باسم الجسر، **ميثاق1943**، بيروت، دار النهار للنشر، 1997، ط2، ص74.

وقال شاهين مكاريوس الذي نال درجة (33): " بدأت الماسونية مع النبي سليمان، أسسها يوم شاد هيكله عام 1012 ق.م. ... وبعضهم ردها إلى كهنة مصريين، وآخرون إلى كهنة يهود "[1].

الماسوني ترفض الأديان السماوية ما عدا اليهودية: نشأت لتحارب المسيحية ، ولما ظهر الإسلام تصدت له .

وأعلن هرتزل في مؤتمر الصهيونية الذي انعقد سنة 1903 أهداف التحرك الماسوني ومعتقداته بالمبادئ التالية:

1- إبادة البشرية والأجناس غير اليهودية.
2- الإكثار من الجمعيات التي تتفق مع الماسونية بالهدف، وإن اختلفت الأسماء. فولدت أندية الليونز، والروتاري ، وشهود يهوة وسواها ...
3- حصر الأديان بالمعابد ، تمهيداً لإزالتها حتى من المعابد .
4- يجب سحق عدونا الأزلي – الدين – مع إزالة رجاله.
5- لا بأس أن يدخل الماسون بين المتدينين، ويؤسسوا الجمعيات الدينية ليلعبوا على السذج.
6- القضاء على القوميات والعقائد المخالفة للصهيونية[2].

ويروي الدكتور فواز طرابلسي، كيف سلك سليمان طرابلسي (الوجيه البقاعي المعروف) طريقه إلى الماسونية عبر مسارين :

المسار الأول تم عن طريق زحلة والبقاع، حيث بدأ النشاط الماسوني باكراً. ففي عام 1909 تأسس في زحلة المحفل الاسكتلندي (رقم 1047) وبعد أقل من سنة، تأسس المحفل العثماني باسم " محفل الحرية والاعتدال(رقم 3) " . ومعروف أن بعض المتصرفين العثمانيين شجعوا هذه الموجة الماسونية الأولى من أجل الوقوف في وجه نفوذ الكنيسة المارونية. وبعد إعلان لبنان الكبير، وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، لقيت الماسونية التشجيع من قبل كبار موظفي الانتداب ، وخصوصاً مطلع الوجود الفرنسي في لبنان الكبير بلغ ذلك التشجيع دروته خلال عامي 1924 – 1925 ، في عهد الجنرال سراي الذي كان هو نفسه ماسونياً .

وعرف عن موسى نمور إلتزامه الماسونية وقد ساعدته علاقته المميزة مع ساراي على الارتقاء السياسي السريع، إذ جرى تعيينه رئيساً للمجلس التمثيلي. ويتذكر اثنين من أحفاد سليمان طرابلسي أن جدهما كان مسؤولاً عن محفل حرمون مثلما يتذكران انعقاد اجتماعات ماسونية في دارة جدهم بحضور موسى نمور. هذا عن المسار الأول. أما عن المسار الثاني فلا يجوز إهمال طريق مشغرة –

(1): حسن عباس نصر الله، **الحركات الحزبية في بعلبك**، ص 71 – 73 .
(2): حسن عباس نصر الله، المرجع نفسه، ص 74 و 75 .

حاصبيا، في المقلب الثاني من سهل البقاع حيث تأصلت الماسونية ، وكانت حاصبيا مقراً لمحفل حرمون. وقد لمع اسم أحد أبنائها شاهين مكاريوس في المحافل الماسونية في أنحاء مختلفة من الشرق الأوسط(1).

إن الوثائق الماسونية في أرشيف د. فواز طرابلسي هي كناية عن ست رسائل وبطاقتي دعوة واردة جميعها إلى سليمان طرابلسي من جورج رزق الله وصادرة عن بيروت وزحلة و حمّارا (المنارة) وهي قرية رزق الله في البقاع الغربي. وجورج رزق الله كان يضيف إلى توقيعه التلقيب التالي: " الأستاذ الأعظم الفخري للشرق الأكبر المصري والأستاذ الأعظم للمحفل الإقليمي 33 ".

تفيد الرسالة الأولى أن رزق الله يدعو سليمان طرابلسي إلى حفل افتتاح المحفل الماسوني اللبناني برعاية " المعلم الأكبر للمحفل المصري، سعادة محمد رفعت بك " وذلك بمشاركة " إخوتنا الوزراء السوريين الحاليين ". ويتلقى طرابلسي بطاقة أخرى تدعوه لحضور " جناز ماسوني احتفالي " من أجل راحة نفس ملك مصر المتوفى، أحمد فؤاد، الذي يصفه رزق الله بأنه (أخونا والعميد الكبير) لمحافلنا الكبرى "(2).

لاقت الماسونية رواجاً لدى الزعامات الإسلامية و المسيحية في بلاد العرب والمسلمين. وقد ضمت دائرة المعارف الماسونية الصادرة عام 1961. أسماء مسؤولين كبار وقادة بارزين إلى هذا التنظيم السري، بل نقف مذهولين أمام مئات الأسماء بعضهم انضم لتحقيق غايات شريفة مثل: تحقيق استقلال بلاده، أو تحقيق العدالة الاجتماعية أو توحيد العالم وبعضهم طلباً للمناصب أو حفاظاً على إمارة... ولما تكشفت أسرار الماسونية للمبصرين، وتأكدوا من التناقض بين المبادئ المعلنة، والمبادئ السرية الهدامة، أقلعوا عنها. إن كثرة الأسماء توحي بأن رموز العالمين: العربي والإسلامي هي من صنع الماسونية. على المستويين السياسي والفكري. وهذا يشرح التخلف الذي حل ببلادنا. ويغفر سيطرة الاستعمار الغربي مدعوما بالصهيونية(3).

---

(1): فواز طرابلسي، **يا قمر مشغرة**، ص 103 و 104 .

(2): فواز طرابلسي، المرجع نفسه، ص 100 و 101 .

(3): حسن عباس نصر الله ، **الحركات الحزبية في بعلبك**، ص 81 .

الفصل الأول

البقاع في ظل الاستقلال: فترة الرئيس بشارة الخوري 1943- 1952

أولاً: دور البقاعيين في معركة الاستقلال وانتصار الإرادة الوطنية 1943.

ثانياً:الانتخابات العامة في ظل احتدام الصراع الفرنسي-البريطاني 15 آب 1943.

ثالثاً: دور البقاعيين في الميثاق الوطني و توحيد اتجاهات اللبنانيين السياسية عام 1943.

رابعاً: دور القوى السياسية البقاعية بعد جلاء القوات الأجنبية عن لبنان عام 1946.

خامساً: نكبة فلسطين و مشاركة اللبنانيين والبقاعيين في جيش الإنقاذ عام 1948.

سادساً: الانقلابات العسكرية السورية و أثرها على البقاع 1949- 1950.

سابعاً: قيام ثورة مصر عام 1952 وإثرها على الواقع السياسي في البقاع.

أولاً: دور البقاعيين في معركة الاستقلال وانتصار الإرادة الوطنية عام 1943.

شكل العام 1936 نقطة انعطاف في تاريخ لبنان بأكثر من معنى. أدت عدة أحداث و أزمات إلى إحياء الجدل حول الاتصال والانفصال. ولكن مع تصاعد التوتر الطائفي السياسي، أفضت التطورات الاجتماعية والإقليمية إلى اصطفاف جديد للقوى، وإلى تبلور تيار متعدد الانتماءات الطائفية يطمح إلى الاستقلال عن فرنسا.

ونشط الصلح، خلال عامي 1931-1932 مع المطران مبارك، مطران بيروت الماروني، في الإضراب ضد "شركة الجر والتنوير". وانتقل الصلح، الذي شاطر آل الأسعد زعامة الجنوب، للسكن في بيروت طامحاً في زعامة مسلمي العاصمة على حساب زعيمهم التقليدي سليم على سلام. وفي العام 1935، لعب الصلح دور الوساطة بين البطريرك عريضة والحركة الوطنية السورية. ثم ما لبث أن أسس مع ابني عمه كاظم وتقي الدين، "حزب الاستقلال الجمهوري" الذي ترأسه عزيز الهاشم، الوجيه الماروني من العاقورة من جرود جبيل، حزباً يمثل شرائح الطبقات الوسطى المهنية، ويناضل من أجل استقلال سورية و لبنان ووحدتها الاقتصادية. وكانت تلك المرة الأولى التي يجري فيها التمييز بين المصالح الاقتصادية لسكان الساحل والأقضية الأربعة وبين مطلب الوحدة مع سوريا[(1)]. واخذ المسيحيون يتساءلون: كيف يمكن ممارسة السيادة الوطنية مع الإبقاء على حماية الانتداب الفرنسي؟ وبدأت الأوساط البرجوازية والتجارية المسيحية تتحسس بالأضرار المادية التي تلحق بمصالحها من جراء الامتيازات والاحتكارات الاقتصادية التي أعطاها الانتداب للرساميل الفرنسية والأوروبية العاملة في لبنان.

وفي الأسبوع الأول من شهر آذار عام 1936، انعقد "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة" لإعادة تأكيد مطالب "الاتصال" مع سورية، إلا أنه عانى من إنشقاق التيار المعتدل الذي يمثله رياض الصلح وابنا عمه كاظم وتقي الدين. ومع أن رياض الصلح كان معارضاً قوياً للانتداب على سورية ولبنان، فقد اخذ يبتعد عن الاتحاديين المسلمين منذ "مؤتمر الساحل" المنعقد عام 1928 مفتتحاً حواراً مع القوى المسيحية، داعياً إلى تحالف عابر للطوائف ضد الانتداب.

أما بالنسبة للمسلمين، وبنوع خاص السنّة، فإن فترة ما بين 1926-1936 شهدت استمرار سلبيتهم بالنسبة للانتداب وللكيان اللبناني. إلا أن هذه السلبية لم تخل من التلطيف والاعتدال نظراً لتطور العلاقات بين الانتداب والحركة الوطنية في سوريا، التي كان مسلمو لبنان يستلهمون منها مواقفهم[(2)].

---

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2008، ص 164-166.

(2): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية 1997، ص 57.

ولقد أسهمت في ذلك المعاهدة الفرنسية-السورية، الموقعة في 9 أيلول (سبتمبر) 1936، والتي أسقط الوفد السوري الرسمي فيها مطالبته بضم لبنان في مقابل موافقة فرنسا على دمج منطقتي الحكم الذاتي الدرزية والعلوية في الجمهورية السورية (فيما كان لواء الاسكندرون قد منح لتركيا). وعلى الرغم من ذلك، أصرّ الرئيس السوري هاشم الأتاسي ورئيس وزرائه جميل مردم في بيان لهما عقب توقيع المعاهدة على الإتحاد الفيدرالي بين البلدين[1].

وساهمت الظروف الدولية والإقليمية وعوامل داخلية لبنانية سياسية واقتصادية واجتماعية في إقامة وضع توافقي جديد نشأ مع ولادة الاستقلال اللبناني سنة 1943 عرف بالميثاق الوطني. وعلى الرغم من أن العلاقة السببية بين الأحداث الداخلية و الخارجية ليست سهلة التحديد، وكذلك التأثير المباشر للعوامل والظروف على تطور تلك الأحداث، إلا أن تبيانها ومحاولة الربط بينهما هما السبيل الوحيد لإدراك حقيقة ما حدث عام 1943 وبعده. ففي عام 1943، كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت تميل بشكل واضح إلى مصلحة الحلفاء، بعد اندحار القوات الألمانية في ستالينغراد والعلمين، ودخول الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب الدول الحليفة[2].

وفي هذه المرحلة الدقيقة، قام الحلفاء بهجوم عسكري على لبنان وسوريا انتهى بدخولهم البلدين وبمغادرة الجنرال دانتز لهما. وقد حل الجنرال كاترو مكان دانتز، وأعلن بوصفه ممثلاً لديغول الذي كان يقيم في القاهرة آنذاك، استقلال سوريا رسمياً في 1941/9/27، ثم أعلن استقلال[3] لبنان في 1941/11/26. وفي شهر آب (أغسطس) من[4] العام نفسه قام الجنرال ديغول بزيارة استطلاعية للبنان وسوريا. ويقول سامي الصلح: "ثم أعرب لي ديغول عن أسفه لتعاون بعض الزعماء اللبنانيين والسوريين مع الإنكليز، وخشي أن تكون فلسطين في النتيجة ثمناً لهذا التعاون الطائش، ذلك أن ديغول كان مطلعاً على ما يجري في الخفاء حول هذه القضية منذ معاهدة سايكس-بيكو"[5].

عرف الإنكليز كيف يستغلون بيان كاترو(Catroux) الاستقلالي إلى أقصى حد، ونجحوا بضرب الفرنسيين ببعضهم بين أحرار وموالين لحكومة فيشي. كما نجحوا في عزل التيارات الموالية للفرنسيين وانتدابهم إلى أقصى حد، وألبوا عليهم تياراً جماهيرياً مارونياً فاسقطوا من أيديهم ورقة الابتزاز الطائفي التي برعوا في استخدامها. ونجحوا ايضاً في تبني بيان كاترو عبر إذاعته من وسائل إعلامهم وتوزيعه من

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 169.
(2): عادل أسماعيل، **لبنان في تاريخه وتراثه**، ص 674.
(3): مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال الميثاق والصيغة**، ص 123.
(4): فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، ص 603.
(5): سامي الصلح، **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول**، ص 72 و73.

طائراتهم، فبدأ الإنكليز وكأنهم فعلاً دعاة الاســـتقلال الكامل لســـوريا ولبنان لإعادة الحلول مكان الفرنسيين في استعباد هذين الشعبين(1).

ومن المؤكد أن بريطانيا كانت لا تستخدم نفوذها في لبنان وسوريا بأسلوب مباشر فحسب، وإنما كانت تستخدمه أيضاً بواسطة بعض القوى والدول العربية الموالية للسياسة البريطانية. وقد كشفت الوثائق البريطانية عن هذا الاتجاه من خلال مراسلات الوزير البريطاني المفوض في لبنان وسوريا الجنرال سبيرز وبين وزارة خارجيته التي كانت تسيّر وتؤيد استخدام القوى العربية.وعندما أصر الفرنسيون على رفض وجود بشـــارة الخوري على راس الدولة اللبنانية. وكذلك أصـــر إميل أده وحزبه وأكثر الاكليروس المســيحي. فارتأى ســبيرز، وكانت مناورة بارعة منه لم يطلع عليها أحد، أن يكون مرشــحه لرئاســة الجمهورية كميل شمعون. وسأل الشيخ بشارة أن ينسحب له، فوافق الشيخ على مضض...

وذهب من قال للفرنســيين أن كميل شمعون الموالي المتحمس للســياســة البريطانية، هو في الحقيقة مرشح سبيرز منذ البداية، وأن ترشيح الشيخ بشارة لم يكن إلا تمويهاً عليها وتضليلاً لهم، فجن جنونهم، وأكدوا أنهم لن يقبلوا بمرشح سبيرز. والغريب في الأمر أن مناورة سبيرز انطلت على كميل شمعون نفسه فنام ليلة واحدة، وهو يحسب أن الرئاسة قد أصبحت ملك يديه، ولم يدرك أن سبيرز على رغم كونه إنكليزي المولد والنشأة والتربية قد تعلم، ولا شك، كثيراً من المناورات والألاعيب، من أصدقائه الأقربين في لبنان(2).

ومن جهة ثانية لا بد منالإشارة إلى أن رياض الصلح وبعض القوى السياسية الإسلامية لم تكن تؤيد وصول بشارة الخورى للرئاسة الأولى، مما دعا سوريا إلى التوسط لإقناع تلك القوى لتأييد بشارة الخوري، وقد حرص الرئيس السوري شكري الفوتلي ورئيس وزرائه سعد الله الجابري-نسيب رياض الصلح- ووزير خارجيته جميل مردم بيك على إرســـال وفد خاص مؤلف من لطفي الحفار، وعفيف الصـــلح و سواهما إلى بيروت، وسبب الحرص السوري على التوسط في هذا الموضوع صادر من وعود بشارة الخوري في القاهرة للوفدين السوري والمصري بأنه سيعمل على تعزيز التعاون العربي إلى أقصى حد(3).

انتخب المجلس النيابي في جلســـة تاريخية عقد في 21 أيلول1943 بشـــارة الخوري رئيســـاً للجمهورية(4). وعلى الفور بدا الرئيس الجديد القيام باستشارات نيابية و سياسية لاختيار الشخصية السنية المؤهلة لتشكيل الوزارة الاستقلالية الأولى فأجمعت كلمة الأكثرية على اختيار رياض الصلح نظراً لقوة شخصيتة المحببة، ولمؤهلاته الكبيرة.

---

(1): مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص 126 و 127.

(2): يوسف سالم، مرجع سابق، ص 147 و 148.

(3): حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان**، ص 94 و 103.

(4): فيليب حتي، مصدر سابق، ص 604.

لعل أخطر خطوة أقدمت عليها حكومة الاستقلال الأولى هي تعديل الدستور، فاعتبر عملها هذا ثورة حقيقية على الصعيد الوطني، فوضعت مشروع مرسوم يقضي بتعديل الدستور، وحذف كل المواد والنصـــوص التي ورد فيها ذكر الانتداب والتي تنتقص[1] من الســـيادة الكاملة للدولة اللبنانية وأرســـل المشروع للمجلس النيابي لإقراره. مما أثار غضب المفوض السامي الذي أرسل أكثر من مذكرة رسمية إلى الحكومة اللبنانية محتجاً فيها على الإقدام على تعديل الدســـتور من طرف واحد، ومعتبراً أن ذلك يتعارض مع صك الانتداب، إلا أن جواب الصلح كان رفضاً قاطعاً للاعتراضات الفرنسية، فما كان من المفوض الســـامي جان هيللو إلا أن أخذ يخاطب الحكومة اللبنانية بلهجة التهديد والوعيد، وانتقل على الفور إلى الجزائر التي كانت مقر حكومة "فرنســـا الحرة" للاجتماع بالجنرال ديغول، والتشـــاور معه في الأوضاع اللبنانية التي أخذت منحاً خطيراً معادياً لفرنسا[2].

وفي جلســة المجلس النيابي المنعقدة بتاريخ 8 تشـرين الثاني (نوفمبر) 1943 صـوت المجلس النيابي على المشـروع بكامله، فأقر التعديل الدسـتوري بالإجماع بأصـوات بلغ عددها 48 صـوت من اصـل مجموع أعضاء المجلس النيابي البالغ 55 نائباً...

وفي أثناء الجلســـة بادر النائب جورج عقل ومن بعده إميل إدة إلى طلب إحالة المشـــروع إلى لجنة خاصـة للدرس، وقال جورج عقل "إن بلاغاً صـدر من لجنة التحرير الفرنسـية كان له صـداه في أوسـاط الحكومة وقد كانت الردة من ناحية الحكومة وهي حكومة اسـتقلالية قوية عنيفة فرأيناها ترد على القرار بسرعة فائقة". فقاطعه رئيس الوزراء رياض الصلح: " هل أعجبتك هذه السرعة الفائقة" فأجاب عقل: "... يجب أن يستقبل مشروع تعديل الدستور بتروي وإن يبقى الغضب و الحماقة خارج المجلس".

الرئيس: "أرجوك يا حضرة النائب أن تسحب كلامك، هذا لا يجوز أن يصدر عن نائب".

وفي هذه الأثناء قال عبد الحميد كرامي: " أحجمت عن الكلام ســـابقاً وآثرت الســـكوت عندما تقدمت الحكومة ببيان مسـتفيض أخاذ ونالت عليه الثقة الاجتماعية ووعدت بتعديل الدسـتور، ولو لم تتقدم اليوم بهذا التعديل لحجبت ثقتي عنها، وأريد أن أقول بصـراحة أننا لم نتنكر للبنان في الماضـي إلا لأنه لم يجهر بالفكرة الاستقلالية، أما الآن وقد أصبحنا إيجابيين وبعد أن صرحت الحكومة بأن لبنان هو عربي بدمه و لسـانه وقلبه فلا فرق عندي إذا بين بيروت والشـام و بغداد ومصـر. نحن لا نريد أن يتأخر اســـتقلال لبنان مرة ثانية بل نريد أن نخلص من هذه القيود فأرجو أن تختم باب المناقشـــة نطرح هذا المشروع على التصويت"[3].

---

(1): زاهية قدورة، **تاريخ العربي الحديث**، دار النهضة العربية، ط2 بيروت، 1971، ص 313

(2): مارون رعد، مرجع سابق، ص 291.

(1): محضر جلسة مجلس النواب اللبناني السادسة المنعقدة بتاريخ 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943.

وتكلم نائب البقاع هنري بيك فرعون، فقال: "أيها الســـادة إننا اجتمعنا الآن لإعادة النظر في الدستور وليس لنا من هدف إلا خدمة هذه البلاد والمحافظة على كرامتنا ولا أريد في هذه الجلسة الخطيرة إلا أن أقول كلمة مختصرة جداً. إننا في هذا الظرف نعمل مخلصين متجردين شاعرين في أعماق نفوسنا إننا نحترم لبنان وإننا نريد أن نظل محافظين على صـــداقتنا الغالية دون أن نعرض مصـــلحة وطننا لأي صعوبة من الوجهة الدولية... ولهذه الأسباب سأوافق على تعديل الدستور..."[1].

كانت أولى إجراءات هيللو القمعية أن غزت قوات الأمن العام الفرنسي يوم الأربعاء في العاشر من تشرين الثاني جميع مكاتب الصحف البيروتية، وصودرت جميع الصحف قبل أن تنشر قانون التعديل الدستوري بعد أن نشر في الجريدة الرسمية، وعند الساعة الثالثة من فجر يوم الخميس بدأت العســاكر الفرنســية باعتقال رجال الحكم في لبنان[2]، فهاجمت قوة قوامها خمســون جندياً فرنســياً مدججين بالسلاح قصر الرئاسة، ودخلت غرفة بشارة الخوري بوحشية بالغة و اعتقلته ثم توجهت به باتجاه عاليه ومنه نحو البقاع فقلعة راشــيا[3]. وكذلك ابنه خليل، وتوجهت قوة أخرى قوامها مئتا رجل من القوات البحرية والسـنغالية رجال الأمن العام إلى منـــزل رئيس الوزراء رياض الصـلح في رأس النبع، فاعتقلته واقتادته باتجاه راشيا وكذلك تم اعتقال عادل عسيران وكميل شمعون وسليم تقلا وعبد الحميد كرامي[4].

عيّن هيللو إميل إده، الذي امتنع عن التصويت على التعديلات الدستورية في مجلس النواب، رئيساً للدولة ورئيساً للوزراء. لكن إده عجز عن تأليف وزارة بعد أن قاطعه معظم أفراد الطبقة السياسية. وما إن انتشرت أنباء الاعتقالات حتى انطلقت ردود فعل شعبية عنيفة. أعلن إضراب وطني عام شامل عمّ المناطق اللبنانية كلها[5]، أما الرسميون الذين كانوا لا يزالون طليقين فقد شــكلوا حكومة مؤقتة برئاســة حبيب أبي شهلا، رئيس مجلس النواب، ومجيد ارسلان وزير الدفاع، وأطلقوا النداء للمقاومة الوطنية. وفي بيروت شـــكل حزبا الكتائب والنجادة قيادة موحدة لخوض المعركة المشـــتركة واجتاح المتظاهرون مبنى البرلمان مطالبين بإطلاق ســـراح القادة المعتقلين. مما دفع بهيللو لفرض منع التجول وأرســـل القوات الفرنســية والســنغالية لقمع التظاهرات، وهو ما أوقع 18 قتيلاً و66 جريحاً[6]. وغصــت الشــوارع والأماكن والســـاحات العامة بالجماهير التي بدأت تزداد ازدحاماً بنزول الكثيرين من أبناء الجبل إلى بيروت، وكذلك أبناء الشمال والجنوب والبقاع الذين توجهوا نحو العاصمة، التي فتحت ذراعيها للجميع

(2): محضر جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943.

(3): فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، ص 604.

(4): كمال صليبي، مرجع سابق، ص 237.

(5): عدنان ضاهر و رياض غنام، مرجع سابق، ص 214-220.

(6): منير تقي الدين، **الجلاء وثائق خطيرة تنشر لأول مرة**، دار بيروت، بيروت، الطبعة الثانية، 1997، ص 9.

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث** ، ص 178 و 179.

فاليوم يوم فداء وما لبثت أن بدأت أعمال العنف تتصاعد تعبيراً عن كره المستعمرين أياً كانت ألوانهم وأشكالهم وجنسياتهم. فرشقت مركبات الترامواي بالحجارة وأحرقت سيارات الفرنسيين دون سواها[1].

وحاولت سلطات الانتداب إقناع المناطق المسيحية بفتح المؤسسات والمدارس والأسواق التجارية، فجوبهت بمعارضة عنيفة ودموية حتى من أقرب المقربين إلى فرنسا، وأدى الأمر إلى اعتقال بعض المسيحيين وزجهم في السجن إرهاباً أمثال الشيخ بيار الجميل وبعض رفاقه فزاد هذا العمل التقارب بين المسيحيين والمسلمين.

بدأ المسؤولون يشعرون ساعة بعد ساعة بخطورة نوايا الفرنسيين تجاههم، فقرروا مغادرة بيروت إلى مكان آمن، فانتقلت الحكومة يرافقها الرئيس صبري حمادة، ومدير المجلس النيابي الشيخ تقي الدين واختاروا مقراً مؤقتاً للحكومة في بلدة بشامون (منطقة عالية)، وتطوع عدد من الشبان المتحمسين لحماية الشرعية بقيادة النائب السابق نعيم مغبغب، و الشيخ منير تقي الدين (سفير سابق، ومدير عام سابق لوزارة الدفاع)[2].

أما فيما يختص بموقف الدول العربية من أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، فقد استطاعت التحرك لدعم موقف لبنان إما بإيحاءات بريطانية أو منطلقات عربية. فقد قامت التظاهرات الصاخبة في سوريا والعراق ومصر وفلسطين، كما قام تحسين قدري – القائم بالأعمال العراقي في بيروت- بإرسال مذكرة إلى جان هيللو أكد فيها أن ما قام بع يعتبر عملاً شاذاً، وان العراق حكومة وشعباً يحتج بشدة على العمل الذي قامت به فرنسا في لبنان. أما الملك فاروق-ملك مصر- فقد أرسل رسالة إلى رئيس الجمهورية تسلمتها الحكومة المؤقتة في بشامون أيد فيها قضية لبنان. كما قدم مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري مذكرة للجنرال ديغول قال فيها "... فإذا لم تعد الحالة في لبنان إلى وضعها المنطقي، فإن مصر تعيد النظر في موقفها من فرنسا على ضوء الحوادث الجارية"[3].

وفي يوم 19 تشرين الثاني (نوفمبر)، وجه سبيرز باسم حكومته إنذاراً إلى "فرنسا الحرة" مطالباً بإطلاق سراح الخوري ورفاقه و إلا سوف تضطر القوات البريطانية إلى تحريرهم بذاتها. "وقد تبين فيما بعد، من خلال مذكرات تشرشل، أن بريطانيا كانت تتجه في حال رفض ديغول الإفراج عن المعتقلين إلى إلغاء اعترافهم باللجنة الوطنية الفرنسية ووقف تسليح القوى العسكرية الفرنسية الموجودة في أفريقيا. بمعنى آخر قطع كل العلاقات مع فرنسا الحرة"[4].

---

(2): عدنان ضاهر، ورياض غنام، مرجع سابق، ص224.

(3): مارون رعد، مرجع سابق، ص 293.

(4): حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان**، ص 118 و 119.

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 109.

وفي يوم 22 تشـــرين الثاني (نوفمبر)، قبل ســاعات على انتهاء الإنذار، أمر كاترو بإطلاق ســراح الخوري والصلح ورفاقهما، وأزاح هيللو من الخدمة، وأعلن انتهاء الانتداب الفرنسي على لبنان(1).

لقد تشبثت اللجنة الوطنية الفرنسـية بعناد اسـتعماري للبقاء في سـوريا ولبنان. لكن حرابها لم تكن كافية كي تترجم رغبتها السياسية بتدابير عملية. وكان يتحكم بقرارها السياسي شعور الفرنسيين العام أن الإنكليز يسـعون لوراثتهم في المسـتعمرات. لذا يرفضـون الإقرار بالهزيمة العلنية أمام الإنذار البريطاني. لكن قوى القمع الإنكليزي كانت قادرة على فرض تلك الهزيمة. فاضـطر الفرنسـيون إلى التراجع وأطلقوا سـراح المعتقلين جميعهم وعادت الأوضـاع الدسـتورية إلى ما كانت عليه قبل 11 تشـرين الثاني (نوفمبر) 1943 بعد أن زال شـــبح الانتداب الفرنســـي عن ســـوريا ولبنان وبدأت نهايته الحتمية تســـير نحو الجلاء(2).

وفي جلســة المجلس النيابي اللبناني المنعقدة بتاريخ 1 كانون الأول (ديســمبر) 1943، تقدم نائب البقاع هنري فرعون باقتراح هذا نصه: "إن مجلس النواب على اثر الحوادث المؤلمة التي هزت لبنان وأثارت الأمة وكادت تذهب بأقدس أمانيها القومية، يشجب بشدة. موقف أحد أعضائه إميل إده، وهو موقف يقابله المجلس والشـعب اللبناني بالسـخط والاسـتنكار الشـديدين، ويطلب من الحكومة أن تتقدم إلى المجلس بأسرع ما يمكن باقتراح العقوبة التي يجب أن تنزل به".

وطرح الرئيس الاقتراح على التصـــويت، فكانت النتيجة: الأكثرية توافق. وخالف الســـادة: جورج عقل، أسعد البستاني، أحمد الحسيني، أمين السعد، عبد الغني الخطيب، دركالوسيان(3).

ثانياً: الانتخابات العامة في البقاع في ظل احتدام الصراع الفرنسي–البريطاني 15 آب 1943.

أصـدر المندوب الفرنسـي "جان هيللو" (J.Helleu) قراراً بإقالة أيوب ثابت من رئاسـة الجمهورية وتعيين النـائب بترو طراد بـدلاً منه ذلـك في 21 تموز (يوليو) 1943، وكـان طراد من طـائفـة الروم الأرذوذوكس، وكان تعيينه أيضاً بشكل مؤقت وذلك للإشراف على الانتخابات النيابية.

---

(2): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 179. أيضاً: كمال صليبي، مرجع سابق، ص 238. أيضاً: سامي الصلح، مصدر سابق 109، أيضاً: مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص 187.

(3): مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص 187.

(4): محضر جلسة مجلس النواب اللبناني الرابعة المنعقدة بتاريخ 1 كانون الأول (ديسمبر) عام 1943.

وقد بدا واضحاً الصراع البريطاني–الفرنسي من خلال الاستعدادات المكثفة للمرشحين للانتخابات النيابية، فبدأت الكتلة الوطنية تنشط في مختلف المناطق مدعومة من فرنسا، بينما بدأت بريطانيا تدعم الكتلة الدستورية التي رأسها الشيخ بشارة الخوري، كما اتخذت الانتخابات طابعاً آخر هو طابع الصراع بين دعاة العزلة ودعاة الاتحاد العربي، بالإضافة إلى أن الانتخابات اتخذت مظهراً سياسياً وليس طائفياً على أساس أن الكتلتين المتصارعتين كانتا تضمان من مختلف الطوائف الدينية[1].

وفسرت عبارة الاستقلال تبعاً للمناطق اللبنانية والطوائف التي تسكنها. ففي جبل لبنان كانت كلمة الاستقلال تقرن دوماً ببقاء لبنان وحيداً على الساحة العربية دون أية ضمانات تحمية من خطر الابتلاع العروبي–الإسلامي. وأدخل في روع المسيحيين في الجبل، بفضل الدعاية الكثيفة للتيار المسيحي وبفضل الدعاية النشيطة لأركان المفوضية الفرنسية أنه لا بد من بقاء الضمانة الأجنبية، وتحديداً بقاء الانتداب على أن يبدل بمعاهدة على غرار معاهدة 1936.

أما في المناطق الريفية (كمنطقة البقاع) فقد جعل دعاة الاستقلال من هذه الانتخابات مناسبة تاريخية للتباكي على الشعارات الوحدوية والنضال العربي المشترك، خاصة مع سوريا، والذي يتقرر على ضوئه زوال الانتداب وعساكره و ضرائبه وزوال السخرة والقمع والريجي وغيرها من الرموز التي كانت تعني سحق الفلاحين ومنا فستهم على لقمة العيش لقد بات شعار الاستقلال في الأرياف اللبنانية شعار التخلص من النهب الفرنسي والظلم الذي ألحقوه باللبنانيين دون إدراك فعلي، أن أبطال الاستقلال الجدد كانوا منفذي ذلك النهب وأنهم الورثة الوحيدون له بعد إعلان الاستقلال الميمون[2].

كان الشيخ بشارة الخوري، منذ عام 1937 قد أعلن عن تأييده للانفتاح على العرب والتعاون مع المسلمين في لبنان. وكان الحزب الدستوري، من خلال معارضته للحكم بعد عام 1936 قد أوجد لنفسه علاقات مع السياسيين المسلمين المناوئين للانتداب، إلا أن تبني بشارة الخوري لموقف الانتماء العربي، لم يبرز علناً إلا في عام 1940.

وفي حزيران 1942، ذهب الشيخ بشارة الخوري إلى القاهرة حيث اجتمع بمصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر، وجميل مردم بك، ممثل الحركة الوطنية في سوريا واتفق معهما على الأسلوب والطريقة التي يفترض على لبنان أن يتبعهم لينضم إلى الأسرة العربية.

هذا الانفتاح الدستوري على الحركة العربية تم بمباركة السياسة البريطانية، التي كانت قد بدأت بوضع خططها بالنسبة للشرق الأوسط، ومن بين هذه الخطط إزالة النفوذ الفرنسي من الشرق، بلوغ الدول العربية لاستقلال، وجمعهم في رابطة إقليمية واحدة. وقد لعب الجنرال سبيرز، ممثل الحكومة البريطانية في

(1): حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان**، ص 96.

(2): مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة**، ص140 و141.

لبنان، -وثمة من يقول أنه أعطى لنفسه دوراً يتعدى مهمته- دوراً هاماً في إنجاح اللوائح الدستورية في الانتخابات النيابية اللبنانية(1).

وكان الجنرال ديغول لا يؤيد الانتخابات العامة في ظروف الحرب، وكان يعتبر قيام برلمان عملاً سابقاً لأوانه، أي أنه يؤثر الإبقاء على الوضع الراهن. أما الجنرال سبيرز فكان يشدد على ضرورة إيجاد البرلمان في أسرع وقت ممكن، ذلك أن بريطانيا كانت عازمة على إزاحة فرنسا من لبنان وسوريا بأي ثمن للحلول مكانها، والبدء في سعيها لإنشاء جامعة للدول العربية تمكنها من بسط نفوذها بشكل أو بآخر على الساحة العربية.

ويقول سامي الصلح: "ما إن أحس السياسيون أن الانتخابات على الأبواب حتى بدأوا بالتحرك بعد شلل طويل. وضاعف إميل إده، من جهة، وبشارة الخوري، من جهة أخرى نشاطهما إذ راح كل منهما يجند رفاقه. وانتقل مركز الثقل إلى القاهرة، حيث كانت تتوالى الاجتماعات والمؤتمرات للبحث في قضية لبنان وسوريا بنوع خاص. وكان يشترك فيها الجنرال كاترو والنحاس باشا، رئيس الحكومة المصرية، وممثلو بريطانيا العظمى(2).

وأخيراً اتفق المعنيون على وجوب إجراء انتخابات في لبنان وسوريا ويقول بشارة الخوري: "قبل ذلك، أي قبل النحاس باشا (1942) ما اهتمت مصر قط بشؤون العرب، فكان للنحاس باشا ورجاله (حزب الوفد) الفضل الأول في توجيهها نحو سياسة عربية، وغايتهم إعطاء مصر المبادرة الأولى في هذا السبيل"(3).

- **إصدار المرسومين 49 و50 في 17 حزيران (يونيو) 1943.**

كان أيوب ثابت أداة طيعة بيد الفرنسيين، وفي الوقت عينه مقرباً من البطريركية المارونية، ومعروفاً بتعصبه الطائفي وبعدائه للعروبة والمسلمين، وبصداقته المتينة مع إميل إده. وحاول جاهداً لإعادة الانقسام الطائفي، وإثارة حفيظة الطوائف الإسلامية، بهدف إفشال تحالف المعارضة وضرب وحدتها، ومحاولة تصليب التيار الماروني الرافض لعروبة لبنان وإعادة الموارنة إلى أحضان الانتداب فأصدر متجاوزاً حدود صلاحياته في 17 حزيران مرسومين حملا الرقمين 49 و50 (4)، قضى الأول بزيادة عدد النواب إلى 54 بمعدل نائباً عن كل 2300 نسمة، مؤكداً تمثيل المغتربين الذين اختاروا الجنسية اللبنانية بعد أن

---

(1): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، ص 96 و 97.

وحسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، ص 221.

وأيضاً: يوسف سالم، مصدر سابق، ص 138 و 139.

(2): سامي الصلح، **لبنان العبث السياسي والتاريخ المجهول**، ص 83.

(3): بشارة الخوري، **حقائق لبنانية، ج1**، ص 84.

(1): مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة**، ص 137.

أضاف أعدادهم إلى اللبنانيين المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية[1]. دون أن يراعي توازن القوى الفعلية على الساحة اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى زيادة مفتعلة لعدد المقاعد النيابية المسيحية. وقضى الثاني بتوزيع المقاعد النيابية على المناطق والطوائف، فأعطى المسيحيون 32 مقعداً بينما أعطى المسلمون 22 مقعداً.

ولم تتأخر ردة الفعل الإسلامية، فقد عقد اجتماع في 19 حزيران في منزل المفتي محمد توفيق خالد، ضم أعيان المسلمين وانتهى إلى مقررات تليت بحضور المفوض السامي هللو وأبرزها الطلب إلى الفرنسيين إلغاء هذين المرسومين، أو إجراء إحصاء عام بإشراف لجنة محايدة، و إلا إجراء الانتخابات على أساس القانون القديم 22 المسيحيين و 20 للمسلمين. وهددوا بامتناع المسلمين عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تتحقق هذه المطالب[2].

وتدخل البطريرك عريضة رافضاً "كل سعي لتعديل قرارات حكومة أيوب ثابت العادلة بشأن الإحصاء وتوزيع المقاعد النابية، كذلك كان المطران مبارك يعقد اجتماعات للأساقفة للمناداة بالعودة إلى لبنان الصغير، وأبلغوا الجنرال سبيرز في 14 تموز أنهم على استعداد لكي يروا الأقضية الأربعة ذات الأغلبية الإسلامية تعاد إلى سوريا، شرط أن تبقى منطقة جبل لبنان ومدينة بيروت والبقاع الذي يمر به الليطاني، وهذا يعطي بالمقارنة دولة مارونية متجانسة قد تصلح كملجأ لجميع الأقليات المضطهدة في الشرق[3].

وفي 21 حزيران (يونيو) 1943 عقد "مؤتمر الطوائف الإسلامية" في نادي اتحاد الشبيبة الإسلامية لبحث قضية المرسومين، برئاسة المفتي محمد خالد وكان بين المشاركين: عبد الحميد كرامي، رياض الصلح، صائب سلام، عبد الله اليافي، محمد جميل بيهم، مجيد ارسلان، بهيج تقي الدين، محسن سليم، الشيخ سليم الظاهر، حسني أبو ظهر، والعديد من الشخصيات والقيادات الإسلامية.

وبعد الانتهاء من إلقاء الكلمات تلا أمينا سر المؤتمر صائب سلام وحسني أبو ظهر مقررات مؤتمر الطوائف الإسلامية بعد أن صوّت عليها جميع الحاضرين وهي:

1- مطالبة الحكومة اللبنانية بإلغاء المرسومين الصادرين بتاريخ 17 حزيران 1943، رقم 49 و50 اللذين يتعلقان بزيادة عدد النواب وتوزيع المقاعد على الطوائف والمناطق.

2- إجراء إحصاء عام شامل بإشراف لجنة محايدة موثوق بها.

(2): كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 235

(3): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، ص 201.

(4):عدنان ضاهر ورياض غنام، مرجع سابق، ص 171-174.

3- إجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد الذي نطلبه، و إلا فعلى أساس القانون القديم الذي يجعل أعضاء المجلس 42 نائبا منتخباً.

4- يمتنع المسـلمون عموماً في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشـتراك في الانتخابات إلى أن تحقق هذه المطالب.

5- تأليف لجنة للعمل سـريعاً على كل ما من شـأنه تحقيق هذه المطالب، وحفظ حقوق الطوائف المحمدية في التمثيل الشعبي العام العادل.

وتم توجيه مذكرة من المؤتمر لرئيس الدولة أيوب ثابت في 22 حزيران (يونيو) 1943، موقع عليها من قبل رئيس المؤتمر رئيس اللجنة التنفيذية مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد ومن أميني السر حسني أبو ظهر وصائب سلام، تضمنت ضرورة تنفيذ المقررات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي وضـرورة "إيجاد حكومة حيادية بعيدة عن الحزبية، ذلك أن الحكومة القائمة قد فقدت ثقة جميع المواطنين اللبنانيين تقريباً"(1).

وكذلك وجهت مذكرة لسـفير فرنسـا الحرة ولممثلي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية والحكومة السعودية ومصر والعراق وسائر ممثلي الدول الحليفة(2).

وأمام هذا الاحتجاج الصارخ، أقيل أيوب ثابت من منصبه، في 21 تموز (يوليو) 1943، وعيّن مكانه الوجيه الأرثوذكسي بترو طراد، وللحال تقرر، أن يزداد عدد المقاعد في المجلس إلى خمسة وخمسين مقعداً، ثلاثون للمسيحيين وخمسة وعشرون للمسلمين والدروز. فبقيت هذه النسبة، البالغة ستة إلى خمسة، معمولاً بها إلى اليوم (1972)(3).

ومن ثم وجه "هللو" نداء إلى اللبنانيين أشـار فيه إلى ضـرورة وحدتهم "وأن الحل الذي اعتمدته يتطلب أن تضـحي الفئتان الطائفتان اللتان تتجابهان، ويا للأسـف مقعداً واحداً..." وأكد أن الحل المتخذ إنما "هو حل ذو صفة مؤقتة... وعلاوة على ذلك أنه من الواجب أن يجري إحصاء عام لأهالي لبنان، في مدة لا تتجاوز سنتين ويمكن حينئذ وفقا لنتيجة الإحصاء إجراء انتخابات إضافية لإدخال التعديل اللازم على تأليف مجلس النواب"(4).

وفي الوقت نفسه أذاع أدوارد سبيرز الوزير البريطاني المفوض رسالة على اللبنانيين أوضح فيها حرص المسلمين على وحدة لبنان والعيش مع المسيحيين..." ورأى سبيرز أن عدم قبول المسيحيين باقتراح هللو

---

(1): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، ص 202 -203.

(2): حسان حلاق، المرجع نفسه، ص 203.

(3): كمال صليبي، مرجع سابق ، ص 236.

أيضاً: سامي الصلح، **تاريخ العبث السياسي والمصير المجهول**، ص 90.

(1):حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، ص 211.

سيعرضهم لفقدان عطف الدول الديمقراطية عليهم، وأن المسيحيين ليسوا هم وحدهم الذين لهم آمال ومطالب، بل للمسلمين أيضاً أمالاً ومطالب، وبالرغم من ذلك فإنهم قد ضحوا من أجل وحدة لبنان، ويحلو لي وأنا المسيحي أن أحيي الطريقة التي ضحت بها الطائفة الإسلامية بوجهة نظرها لصالح لبنان الوطن المشترك والبلد الذي يحبه الجميع على السواء..."[1].

- **الانتخابات النيابية في البقاع 1943.**

حدد موعد الانتخابات النيابية في 29 آب (أغسطس) 1943. وفي 6 أيلول (سبتمبر) ولأول مرة منذ عام 1922، تجري انتخابات على أساس الموالاة والمعارضة للانتداب الفرنسي. لوائح تشكل في كل المنطق اللبنانية، يتجمع أعضاؤها تحت ستر مواقف وطنية. ولكن الأجواء التي تعود عليها لبنان وعززها الوجود الفرنسي ظلت سيدة الموقف: الضغوطات –الرشوة – العنف. أما العلامة الفارقة لهذه الدورة فهي أن فرنسا لم تكن العازف المنفرد الذي طالما شنف آذان المرشحين. "فعلى الرغم من أن الدولة الفرنسية، قد مارست كل الوسائل لتأمين النجاح لمرشحيها" " على حد اعتقاد الرئيس شمعون، فإن غالبية المرشحين لم يحالفهم الحظ بسبب وجود قوى دولية وإقليمية شاطرت فرنسا التدخل في الانتخابات[2].

هذه الأجواء اللبنانية السائدة في لبنان تركت بدورها انعكاساً في البقاع. فساهمت في إعداد التربة الصالحة لجهات سياسية زحلية وبقاعية تنافرت اتجاهاتها السياسية مع الدولة المنتدبة ولم تكن هذه الجهات السياسية ينقصها سوى الجو العام المناسب لتبرز وجودها[3].

وظل البقاع منطقة فريدة من حيث كونه يجمع غالبية الطوائف اللبنانية المتباعدة سياسياً، تختلف فيها الفروقات الاقتصادية، إنها محافظة واحدة غير موحدة، فقسم منها قريب من سوريا، وقسم وجهه نحو الجبل، أما حدوده الطبيعية فهو شعور بالغربة لم تستطع قوانين الانتخابات أن توحده[4].

- **دور الأحزاب في انتخابات 1943.**

وعند البحث عن دور الأحزاب في منطقة زحلة أو سائر مناطق البقاع، نكاد لا نقع على دور مؤثر لها في تلك الفترة على الرغم من تواجد البعض منها مثل حزب الكتائب في زحلة، حزب الاستقلال

---

(2):حسان حلاق، المرجع نفسه، ص 212.

(3): باسم الجسر، **الصراعات اللبنانية والوفاق**، دار النهار، بيروت 1981، ص 227.

(4): أنطوان سارفيم، **الانتخابات النيابية في زحلة والبقاع منذ المتصرفية حتى الاستقلال**، الجزء الأول، دار كتابياً، زحلة 1992، ص 146.

(1): مقال لراجي الراعي بعنوان **زحلة والبقاع** نشر في العدد 942 زحلة الفتاة تاريخ 24 نيسان 1943.

الجمهوري في زحلة أيضــاً، الحزب القومي الســوري في البقاع الغربي، إلا أن هذه الأحزاب لم تكن فعاله ولم تســـتقطب أفراداً أو جماعات، وكانت تفتقر إلى بنية تنظيمية قوية. فكانت كثيرة العدد قليلة الأتباع(1).

- **تأليف اللوائح الانتخابية.**

تحت عنوان من الفبركة تصــف جريدة النهار إجراء الانتخابات الســائدة في الدوائر الرسمية. وذكرت ما حرفيته "بينما كان حضرة رئيس الحكومة يذيع بيانه المشهور عن الحياد التام ويكلف أميني السر أمر تعميم هذا النداء والتثبت من هذا الحياد كانت فبركة الانتخابات –الفبركة المعلومة– تعود إلى العمل ويعود دولابها إلى اللف والدوران. فقد اجتمع في مكتب الفبركة فلول المرشحين واستمرت الجلســة من الســاعة الثامنة صــباحاً إلى الواحدة بعد الظهر... ولعل الطبخة الحكومية في بيروت شملت في عنايتها البقاع، كيف لا والمقاعد النيابية في البقاع تشكل ثقلاً عددياً كبيراً في لعبة المعارضة والموالاة ونحن نشهد أفول عهد الانتداب"(2).

أ- المرحلة الأولى

في هذه المرحلة تم توقيع اتفاقاً ثلاثياً بين موسى نمور والفرد سكاف وصبري حماده يقتضي بموجبه استمرار التحالف الذي مضــى عليه فترة ممتدة إلى عام 1925 وشمل كل الدورات الانتخابية. فقد تفاهم المرشحون الثلاثة بموجب وثيقة: خوض الانتخابات النيابية في قائمة واحدة.

ويتبين في هذا الموقف أن ضغوطاً سياسية تمارس على الحلفاء لتفكيك اللائحة، وخاصة على صبري حمادة بالذات، الذي كانت تمارس عليه ضــغوطاً ســياســية مصــدرها الرئيس بشــارة الخوري بالذات، والسفير البريطاني سبيرز والسفير المصري في لبنان والهدف واحد: استبدال سكاف بهنري فرعون(3).

في صباح 22 أيار (مايو) 1943، أعلن موسى نمور لائحته وهي تضم: موسى نمور، نجيب نكد، صبري حمادة، جودت حيدر، عبد القادر القادري، الفرد سكاف ونسيب الداوود. وتعهد الجميع على السير بالمعركة حتى النهاية.

---

(2): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 149.

(3): **النهار**، العدد 2721 تاريخ 7 آب 1943.

(1): أنطوان ساروفيم، **الانتخابات النيابية في زحلة والبقاع منذ المتصرفية حتى الاستقلال**، ص 155.

ب- المرحلة الثانية:

مساء 22 أيار (مايو) 1943 أعلن صبري حماده أنه أنسحب من لائحة نمور، حيث أعلن بدوره لائحة جديدة ضمت: نسيب الداوود، اديب الفرزلي، ابراهيم حيدر، صبري حماده، يوسف الهراوي وهنري فرعون.

هذه اللائحة التي سرعان ما رد عليها موسى نمور وفي الليلة ذاتها بلائحة مضادة.

وقد دافع صبري حماده عن موقفه، معتبراً أن المرحلة كانت مرحلة استقلال، واللوائح قد تشكلت على أساس النظرة الجديدة للبنان(1). وشكل موسى نمور لائحته الجديدة وهي تضم: عبد القادر القادري، الفرد سكاف، موسى نمور، مجيد جمال، فضل الله حمادة، جودت حيدر ونجيب نكد.

وفي 9 أيلول جرت الانتخابات النيابية في البقاع وفازت لائحةحمادة- فرعون.

ولم تنته الانتخابات النيابية عند إعلان النتائج. فقد طعنت "كتلة البقاع" بنتائجها وتم الرد عليها من قبل الرابحين. ويقول جوزيف أبو خاطر: "كان هنري فرعون مرشحنا في هذه الدورة ولعلها الدورة الوحيدة في عهد الانتداب الفرنسي التي اتخذت طابعاً سياسياً واضحاً. تصارع فيها الناخبون ضمن اتجاهات سياسية محددة. كتلة أيدت الانتداب الفرنسي، وكتلة أيدت الاستقلال. نحن من ضمن خطنا السياسي ساندنا كتلة فرعون لتلاقيها مع مبادئنا السياسية"(2).

وأخيراً تبين أن اعتراض كتلة البقاع كان فاشلاً لأنه عرض على لجنة الطعون الانتخابية المؤلفة من أعضاء مؤيدين للكتلة الدستورية وهم: يعقوب الصراف، اميل لحود، يوسف سالم، صائب سلام، وأديب الفرزلي(3).

في دورة العام 1943 ازداد عدد المرشحين من أبناء منطقة البقاع الغربي أمثال: نسيب داوود، وأديب الفرزلي، وعبد القادر القادري ورفعت قزعون، ومع هؤلاء الزعماء الأربعة بدأت منطقة البقاع الغربي تندرج تدريجياً في أجواء التحالفات والنزاعات فانتشرت المفاتيح الانتخابية في القرى، وذهب البعض بعيداً في حماسهم وتأييدهم لهذا وذاك من المرشحين، وانحصرت المنافسة في البقاع الغربي بين القطبين السنيين آنذاك عبد القادر القادري ورفعت قزعون، وبالنتيجة فازت اللائحة التي تضم رفعت قزعون وصبري حمادة وإبراهيم حيدر ويوسف الهرواي(4).

سار البقاع الغربي وراشيا في خطين مختلفين بعد زوال الانتداب الفرنسي. فالقبعة الفرنسية التي طالما حمت بعض العلاقات السياسية ومنعت الأحزاب العقائدية من توطيد انتشارها رفعت، من دون أن

---

(2): أنطوان ساروفيم، المرجع نفسه، ص 156.

(3): أنطوان ساروفيم، المرجع نفسه، ص 166.

(4): **النهار**، العدد 2775 تاريخ 20 أيلول 1943.

(1): حسين أحمد ساطي، مرجع سابق، ص 131.

تتمكن الدولة بأجهزتها من فرض وجودها وقوتها، كما مارس الفرنسيون نفوذهم من أجل بناء شبكة علاقات سياسية مرتبطة بها.

ففي راشيا انشقت العائلات الدرزية حول بيتي الداوود والعريان. واستفاد شبلي العريان من خصومة نسيب الداوود عام 1943 مع آل سكاف وخاض المعركة إلى جانب هنري فرعون ليوطد علاقته مع جوزيف سكاف. أما نسيب الداوود فقد حاول بناء "علاقة ود" مع هنري فرعون، واستطراداً مع آل أبو خاطر وآل فرح أعداء جوزيف سكاف في زحلة.

أما في البقاع الغربي فإن الاتجاهات السياسية تشكلت كالآتي:

- حزب جوزيف سكاف تسانده قطاعات شعبية كبيرة، إضافة إلى المالكين الكبار من غير البقاع كآل إده، آل بسترس، آل سرسق، وآل الخوري.
- زعامات جديدة أفرزتها انتخابات 1943 النيابية. هذه الزعامات تمثلت بأديب الفرزلي الذي نجح في استقطاب قوى الرفض، وعنصر الشباب، وفئات من طائفة الروم الأرثوذكسي والسنة.
- الأحزاب السياسية، ولاسيما الحزب القومي السوري الذي استهوى بطروحاته المثقفين والقوميين. أما الحزب الشيوعي اللبناني فقد كان انتشاره في بلدة مشغرة. أما حزب الكتائب اللبنانية فقد أسس له فرعاً في قرية صغبين المارونية.

ومهما يكن من أمر فإن البقاع الغربي ظل كما في عهد الانتداب في عهدة جوزيف سكاف، وان شاركه لأول مرة آل الفرزلي في الزعامة فيما بقيت الأحزاب السياسية تعاني خصومه الدولة، والقوى المحلية(1).

ثالثاً: دور البقاعيين في الميثاق الوطني وتوحيد اتجاهات اللبنانيين السياسية عام 1943.

لقد دمجت الحياة النيابية واضطراد نمو الإدارة العامة، اللبنانيين. فالمسؤوليات الإدارية والسياسية ما كانت لتتركهم طويلاً بعيدين عن المشاكل اللبنانية. فالحياة الاجتماعية المشتركة، والحياة الاقتصادية المشتركة، بالإضافة إلى القوانين المشتركة أخذت تنمي بين المسلمين والمسيحيين علاقات عضوية مشتركة كان من شأنها تعزيز الاندماج في الحياة الوطنية اللبنانية(2).

وقد كان لرياض الصلح وعبد الحميد كرامي وبشارة الخوري سهم مجلي في تهيئة الجو الملائم لإقامة واستقرار الأوضاع الجديدة، وكان لرياض الصلح الفضل في إيجاد الصيغة التي اتفق عليها جميع الفرقاء والتي أوجدت ما يسمونه: الميثاق الوطني أي هذا التوافق والاتفاق بان يعدل هذا الفريق عن المطالبة

(2): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 26 و 27ز

(1): باسم الجسر، **الصراعات اللبنانية والوفاق**، ص59.

بالوحدة السورية ويقبل بكيان لبنان وباستقلاله عن "الشرق أي (عن الداخل العربي)، وأن يعدل الفريق الآخر عن طلب الحماية الأجنبية ويقبل بالاستقلال الناجز وبالسيادة التامة بدون معاهدة أو (حماية)، و(بوجه لبنان العربي) "[1].

- **الميثاق الوطني**:

إن عبارة "الميثاق الوطني" دخلت قاموس السياسة اللبنانية بعد عام 1943. وكان الشيخ بشارة الخوري –كما يقول الأستاذ أدمون رباط– أول من ذكرها ورددها في الخطب التي ألقاها في السنوات الأولى للاستقلال. وهناك مرجعين يمكن الرجوع إليهما لتبيان المبادئ التي ارتكز عليها الميثاق وهما: (1) خطب الشيخ بشارة الخوري. (2) البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الاستقلالية الأولى (7 تشرين الأول 1943)[2].

هذا البيان الوزاري الذي وضعه رياض الصلح وراجع نصه، أكثر من مرة، مع الشيخ بشارة الخوري قد وافق عليه مجلس الوزراء الذي كان يضم ممثلين عن الطوائف الست الكبرى[3]، يتضمن ولا ريب، أهم المبادئ والخطوط التي اتفق عليها ورياض الصلح والوزراء الذين كانت تتألف منهم الحكومة، وأهم هذه المبادئ هي:

أولاً: الاستقلال التام والسيادة الكاملة:

جاء في البيان الوزاري: "إن هذا الاستقلال، نريده حقيقياً وتلك السيادة نريدها كاملة، بحيث نتمكن من تقرير مصيرنا كما نشاء، وكما تقتضيه مصلحتنا الوطنية، باستثناء أي مصلحة أخرى". لتحقيق هذا الاستقلال، يقترح البيان تعديل الدستور "الذي يتضمن مواد تتعارض مع بناء الاستقلال ونصوصاً تعترف لغير الشعب اللبناني وممثليه بحق إدارة الحكم "... ولذلك فإن الحكومة ستطلب فوراً بإدخال التعديلات اللازمة حتى يصبح الدستور، دستور دولة كاملة الاستقلال"[4].

ثانياً: وجه لبنان العربي وأولوية التعاون مع الدول العربية:

جاء في البيان أيضاً :" إن موقع لبنان الجغرافي ولغة شعبه وثقافته، تاريخه وأوضاعه الاقتصادية تحتم عليه وضع علاقته بالدول العربية الشقيقة في مقدمة اهتمامه". هذه العلاقات، بالطبع، تفترض اعتراف الدول العربية بالكيان اللبناني وبسيادته.

---

(2): كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة**، م.س، ص 111.

(3): باسم الجسر، مرجع سابق، ص 131 و 134.

(4): الطوائف الست الكبرى هي: المارونية، السنية، الشيعية، الدرزية.

(1): باسم الجسر،**الصراعات اللبنانية والوفاق**، ص 136 و 137.

إلا أنه نظر كونه يتضمن موقفاً رسمياً، متخذاً في ظروف سياسية معينة وبنوع خاص في ما يتعلق فيه، بتعديل الدستور ضد غدارة السلطات الفرنسية، فإن هذا البيان الوزاري لم يتضمن كل النقاط التي اتفق عليها الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح، ولا الأسس العميقة التي ارتكز عليها هذا الاتفاق، ولا الأهداف البعيدة التي رمى إليها. ذلك أن أسباباً "تكتيكية"، قضت بالاختصار[1].

أما أهداف الميثاق الوطني، كما حددها الشيخ بشارة الخوري ونقلها المؤرخ يوسف يزبك فهي خمسة:

1- استقلال لبنان التام والحقيقي بالنسبة لكل الدول الغربية.
2- استقلال لبنان التام و الحقيقي بالنسبة لكل الدول العربية.
3- لا وصاية و لا حماية ولا امتياز ولا أفضلية بالنسبة لأي دولة.
4- التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة.
5- الصداقة مع كل الدول الأجنبية التي تعترف باستقلال لبنان وتحترمه[2].

فالميثاق الوطني هو كل هذا وقد حرص العهد الاستقلالي الأول على تنفيذه، خاصة يوم كان التوافق على أتمه بين رجل المسيحيين القوي آنذاك بشارة الخوري، ورجل المسلمين القوي رياض الصلح. وللشخصية أهمية أساسية أولى في لبنان بلد الفردية الجامحة.

على أن الميثاق الوطني مرحلة تمهيدية "وسطية" بين وضعين، ولا يجوز التوقف عندها دون اجتيازها إلى تأسيس الدولة، والوطن والأمة، و إلا انقلب السحر على الساحر، ولا ترض الشعوب إلا ما تؤمن به، ولا تؤمن إلا بقيم وأهداف واضحة جلية، ولا يبني إيمان ولا تقوم إرادة ارتباط بالأرض والتاريخ، ولا يؤسس وطن على التسوية فقط دون تجاوزها إلى ما يشكل تجسيداً أقوى وأوضح وأعمق لقيم الإنسان والمجتمع والحياة[3].

والميثاق في المدلول العلمي، بدا كتعبير سياسي عن وحدة الطوائف اللبنانية واتفاقها التام للتخلص من الاستعمار الغربي دون "الغرق" في بحيرة العروبة. وبالتالي وحدة الطوائف على قاعدة "الاستقلال عن الشرق والغرب" والتحرر من عقد الحماية، والاتحاد مع الانفتاح الكامل على الغرب والشرق معاً. لكن هذا الانفتاح كان ذو وجهين بارزين:

---

(2): باسم الجسر، المرجع نفسه، ص 137.

(3): باسم الجسر، المرجع نفسه، ص 140.

(1): كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة**، ص 112.

الأول: الانفتاح على الغرب، ويعني انفتاحاً ثقافياً على الحضـــارة الغربية بحيث لا تبقى ثقافة لبنان "وحيدة الجانب كباقي الدول العربية" بل تسـتمر في علاقاتها التاريخية "الروحية" مع الغرب وتسـتمر في "نقل تراث الغرب إلى الشرق" أو ما يسمى بدور لبنان الحضاري كصلة وصل بين الشرق و الغرب، تعبيراً عن "تمايزه الثقافي" عن الداخل العربي ذي الوجه الإسلامي الثقافي الحضاري.

الثاني: الانفتاح على الشرق وكان يعني، في نظر دعاة الميثاق، انفتاحاً اقتصادياً على الداخل العربي بحيث يستمر لبنان في وساطته التجارية بين الغرب وهذا الداخل، وبحيث تستمر بورجوازيته اللبنانية الوسيطة باكتناز الثروات الطائلة خاصة بعد رحيل الوسيط الفرنسي الشديد السيطرة[1].

عندما وافقت الحركة الوطنية السـورية على اسـتقلال لبنان في كيانه الحاضر، قرنت الموافقة بدعوة الحكومتين إلى البحث في تحقيق شكل من أشكال الفيدرالية بين البلدين المستقلين. وكان الاستقلاليون اللبنانيون، مسيحيين ومسلحين، وعدوا بأن يترافق الاستقلال السياسي مع أرقى أشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية. بل إن البعض منهم ذهب إلى حد طرح فكرة تحقيق شكل من أشكال الفيدرالية أو الكونفدرالية السياسية بين البلدين. هذه حال بشارة الخوري، مثلاً، الذي أعلن أثناء زيارة له إلى مصر، في أيار (مايو) 1943، عن استعداده للبحث في الاتحاد أو الكونفدرالية السياسية بين سوريا ولبنان. خلال الزيارة التي قام بها سعد الله الجابري وجميل مردم بك إلى بيروت، في الأيام الأولى من العهد الاستقلالي، اتفق الوفد الحكومي السوري والحكومة اللبنانية، ممثلة برياض الصلح، على القواعد الرئيسية بين البلدين:

1- الاعتراف المتبادل باستقلال سوريا ولبنان والعمل معاً على حمايته.
2- لن يكون لبنان مقراً أو ممراً لأي طرف خارجي يهدد استقلال سوريا.
3- التعاون الوثيق بين البلدين في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

وهي النقاط التي استعادها رياض الصلح في بيانه الوزاري الأول أمام المجلس النيابي، وهو النص الوحيد المكتوب لـ "الميثاق الوطني"[2].

وفي البقاع، كان المسلمون رافضين للكيان اللبناني والانتداب الفرنسي على السواء. وعلى العكس من ذلك كان المسيحيون، والموارنة بشكل خاص، مخلصين لفكرة لبنان الكبير وموالين للانتداب الفرنسي، إلا أنه ابتداء من عام 1930 بدأت تظهر بوادر تطور في موقف كل من الفريقين.

(2): مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال-الميثاق والصيغة**، ص 243.

(1): فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل ميشال شيحا والأيديولوجيا اللبنانية**، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت1999، ص 104.

فبعض السياسيين المسلمين أدركوا أنه من الصعب بلوغ الاستقلال إذا لم يلتق المسيحيون معهم في نضالهم ضد الانتداب، وبدأ التركيز على مطالبتهم بالاستقلال. ففي نظرهم إن الوحدة مع سوريا في حال تحققها، لن تشمل إلا المناطق ذات الأكثرية الإسلامية، الأمر الذي سوف يعزز الشعور العدائي للعروبة في المناطق المسيحية ويساعد على التدخل الأجنبي ضد المصالح العربية.

أما من الجهة المسيحية، فثمة أصوات عديدة كانت قد ارتفعت ابتداء من الثلاثينيات داعية إلى الاتفاق مع المسلمين على قاسم مشترك (الكتلة الدستورية) ويوسف السودا كان قد شكل حركة سياسية اسماها "الميثاق الوطني" ضمت عدداً من الوطنيين المسلمين والمسيحيين، وكذلك حزب "الاستقلال الجمهوري" والذي تأسس عام 1931 برئاسة عزيز الهاشم، وطرح فكرة توحيد الصف الوطني حول قاعدة وطنية واحدة[1].

وفي الوقت الذي كانت تنتشر فيه هذه الأفكار في لبنان، كان ثمة تطور آخر يتحقق في سوريا. حيث أخذ الوطنيون يدركون أن مطالبتهم بالاستقلال أخذت تصطدم بمطالبتهم بـ "الأقضية الأربعة" التي ألحقت بلبنان، وأنه لا بد من تقديم الاستقلال على كل شيء. فكان أن نصحوا الوحدويين والقوميين العرب في لبنان، بتبني فكرة أولوية الاستقلال وإيجاد صيغة وطنية مشتركة مع اللبنانيين الوحدويين. وقد جاء في مقال نشرته صحيفة "القبس" الناطقة باسم الحركة الوطنية في سوريا: "نحن في سوريا مستعدون لإعطاء لبنان مزيداً من الأراضي إذا أجمع اللبنانيون على المطالبة بالاستقلال"[2].

ومما ساهم في تقريب وجهات النظر بين البقاعيين كان النشاط النقابي الذي بدأ يجمع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم في بوتقة نقابية واحدة، ويطرح شعارات مطلبية تهم العمال والمزارعين والحرفين. وبذلك نمت وشائج جديدة عابرة للطوائف متمحورة حول العمل والهوية الاجتماعية. وكان الأول من أيار الاحتفال الأكثر تعبيراً عن الحال الجديد. وقد تجلى ذلك في مشغرة البلدة المتعددة الطوائف، حيث يتلاقى أبناء الطوائف للاحتفال بعيد العمال في باحة سيدة النياح الكاثوليكية.

وكان للأحزاب العقائدية آثاراً جمة على أوضاع المنطقة:

الأول: هو حصر دور ونفوذ رجال الدين المحلين، للمسلمين والمسيحيين، (الأحبار الزحليين للمسيحيين) في حدودها الدنيا.

والثاني: توطيد فكرة التعايش داخل البلدة الواحدة بما هي نمو ثقافة تجاوز الطائفية برمتها، نحو الانتماء الوطني والمواطني، أكثر منها مجرد تعايش بين طائفتين[3].

---

(2): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، ص 113 و114.

(3): باسم الجسر، المصدر نفسه، ص 114.

(1): فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل ميشال شيحا والأيديولوجيا اللبنانية**، ص 120 و 121.

ومما لا ريب فيه أن التظاهرات الشـــعبية التي عمت جميع المدن اللبنانية، عند إذاعة نبأ الإفراج عن رئيس الجمهورية والحكومة، والاســتقبال المناطقي الشــعبي المنقطع النظير الذي لاقاهم في طريق عودتهم من راشــيا إلى بيروت، تعتبر، اســتفتاء شــعبياً للنهج الوطني الذي وضــعوه ونفذوه، لقد بلغ الحماس الشـــعبي، والروح الوطنية الذروة، مؤكداً حقيقتين: أن الاســـتقلال التام كان مطلباً وطنياً إجماعياً، وأن اللبنانيين راغبين في التعايش في حياة وطنية مشتركة[1].

يقول المؤرخ الفرنســي بيار راندو: "إن هذه التظاهرات الشـعبية كانت موجهة ضـد العمل الطائش الذي أقدم عليه المندوب الفرنسي، ومؤيدة للاستقلال"[2].

ويقول هنري فرعون حول ظروف ترشـيحه في البقاع: "في مطلع الأربعينات بدا اللبنانيون يتسـاءلون متى ينتهي الانتداب. هذا الوعي كان السبب في التركيز على انتخابات 1943. فثمة فئة من اللبنانيين تريد الاستقلال وإنهاء الانتداب وفئة أخرى كانت تريد معاهدة فيها حقوق معينة.

وإن لم يكن في بالي أن أخوض معركة الانتخابات، ولكن رأينا أنه من الضـروري أن نكسـب عدداً من النواب، لنسـتطيع الدفاع عن المبادئ التي اعتبرناها أسـاسـية للبلاد. فجاء إبراهيم حيدر وطلب مني أن أترشـح للانتخابات في منطقة البقاع، وكانت قائمة الخصـم قوية جداً كونها مؤلفة من رئيسـها موسـى نمور، وكان شخصية سياسية مارونية كبيرة، إضافة إلى الفرد سكاف ورفعت قزعون وفضل الله حمادة..." ويضـيف:" يومها تشـاورت مع الشـيخ بشـارة الخوري، فحذرني من الإقدام على تلك الخطوة باعتباري غريباً عن منطقة البقاع. إضـافة إلى أن فرنسـا سـتكون مسـتاءة من موقفي، ولا تريد لي النجاح.. وكان وضع إبراهيم حيدر قوياً لأن أكثر من نصف عائلته تؤيده. وفازت قائمتنا بالإجماع"[3].

وتجدر الإشـــارة أن لائحة حمادة – فرعون لم تحقق نجاحاً في زحلة، فلائحة نمور– ســـكاف– المناوءة لها تقدمت في منطقة زحلة الانتخابية وفازت في سـبعة أقلام اقتراع من اصـل تسـعة. وحصـدت 57% من أصوات الكاثوليك، و62% من أصوات الروم الأرثوذكسي، و 71% من أصوات الموارنة. غير أن لائحة حمادة–فرعون المدعومة من الشـــيخ بشـــارة الخوري والتي فازت بالنتائج الانتخابية فقد اكتسـحت أصوات بعلبك وفازت في راشيا وتقدمت في الهرمل. ويتبين أن زحلة أعطت أصواتها للائحة

---

(2): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، ص 118 و119.

(3): انطوان ساروفيم، **الانتخابات النيابية في زحلة والبقاع منذ المتصرفية حتى الاستقلال**، ص157.

(1): أنطوان ساروفيم، **الانتخابات النيابية في زحلة والبقاع منذ المتصرفية حتى الاستقلال**، ج1، ص 157.

المدعومة من اميل إده والمؤيدة للانتداب الفرنسي، بينما الأقضية التي ألحقت بلبنان أعطت أصواتها للائحة المدعومة من الكتلة الدستورية والمطالبة بالاستقلال مدعومة من بريطانيا(1).

- **تأسيس جامعة الدول العربية 22 آذار 1945.**

إن عهد الرئيس بشارة الخوري هو عهد توطيد لدعائم الاستقلال اللبناني: الميثاق الوطني داخلياً، وتوقيع ميثاق الجامعة العربية في 22 آذار 1945 عربياً، ودولياً دخول الأمم المتحدة (كعضو مؤسس في مؤتمر سان فرانسيسكو كانون الثاني 1945).
وكان لتوطيد هذه الدعائم أثر قوي في تركيز الثقة بالهوية اللبنانية وبصلاتها معاً بالشرق و الغرب(2).

وفي العام 1941، كان المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا قد أطلق تصريحاً قال فيه: "إن الحكومة البريطانية ترى أن العالم العربي خطا خطوات واسعة في سبيل التقدم. وأنه يتطلع الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالماً متماسكاً مترابطاً. وإن بريطانيا ترحب بهذه الخطوة وتبدي استعدادها لمساعدة القائمين بها". كانت هذه الفكرة هي نواة جامعة الدول العربية وقد تبنتها مصر كما رحبت بها الدول العربية(3).

في تشرين الأول 1944، بدأت "المشاورات الخاصة بالوحدة العربية" في قصر أنطونيادس في الإسكندرية. وعقد أول اجتماع بين الوفد السوري برئاسة سعد الله الجابري، والوفد المصري برئاسة مصطفى النحاس الذي قال: " سمعت آراء كثيرة سواء في مشاوراتي السابقة أو في ما وصل إلي من التقارير والرسائل، ومجملها حول وجوب اندماج الأقطار الأربعة (لبنان وسوريا والأردن و فلسطين) اندماجاً تاماً. ولست أخفي أني أحسست أن هناك صعوبات تعترض تحقيق هذه الغاية... فإن لكل قطر منها كيانه ونظامه ومكانه ودرجة تقدمه. وحكومة بعضها جمهورية، وعلى رأس حكومة البعض الآخر أمير. فكيف يكون شلل الحكومة الموحدة في حال الاندماج؟ وكيف تتغلب على الصعوبة الناشئة من امتيازات الموارنة في لبنان، ومن مركز اليهود في فلسطين؟ ثم نريد أن نعرف كيف يكون مركز سوريا بالنسبة إلى العراق... بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية؟"(4).

ورد سعد الله الجابري رداً حماسياً مسهباً تناول فيه: "وحدة بلاد الشام الجغرافية" وقال أنه قبل انسلاخها عن السلطة العثمانية "لم يكن للبنان وجود مستقل بشكله الحالي، بل كان هناك جبل لبنان الذي ينحصر ما بين فرن الشباك خارج بيروت من ناحية الغرب والمعلقة (زحلة) من ناحية الشرق. وما

---

(2): أنطوان ساروفيم، المرجع نفسه، ص 161.

(3): **مشاريع الوحدة العربية 1913-1987**، وثائق مركز دراسات الوحدة العربية، أعداد يوسف خوري، ص 382.

(4): يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، ص 183. أيضاً خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ص 290 و 291.

(1): يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، ص 184.

بين شمالي البترون وشمالي صيدا... وفي نهاية الحرب العظمى الماضية، احتل الإنكليز الساحل السوري وسلموا إدارته المدنية للفرنسيين، نتيجة الاتفاقات السرية والعلنية بينهم...". وقال الجابري "أن السوريين يريدون الوحدة كما يريدها كل عربي مخلص... وهم لا يجهلون أن مصاعب كثيرة ومشاكل عديدة تعترض سبيلها، من ذلك مشكلة الصهيونية في فلسطين، والنزعة المسيحية في لبنان، تلك النزعة لم يثبت بعد أنها تستند إلى عملية حسابية صحيحة".

وقال الجابري أيضاً أنه يظن "أن العرب أصبحوا ميالين لقبولهم بالأمر الواقع" في ما يتعلق بحل الكتاب الأبيض الإنكليزي عن تقسيم فلسطين. وختم مؤكداً استعداد سوريا للسير وراء مصر "وبذل كل تضحية في سبيل القضية العربية..."

وفي الجلسة الثالثة في 30 تشرين الأول (أكتوبر) نهج سعد الله الجابري –بسحر ساحر اسمه رياض الصلح– نهجاً جديداً فيه اعتراف بالجمهورية اللبنانية الجديدة "على شرط أن يطالب لبنان مثلنا بسيادته الكاملة، ويقتفي خطواتنا في ذلك محتفظاً بوجهه العربي..."[1].

وكان اشتراك لبنان في محادثات الجامعة العربية ومن ثم اشتراكه في توقيع ميثاقها[2]، أول ممارسة دولية قام بها لبنان المستقل وأول مشاركة رسمية أقدم عليها مع محيطه العربي. لذلك فإن الخطوة، خلافاً للخطوات الميثاقية الاستقلالية الأخرى، أثارت على الصعيدين الوطني والطائفي ضجة تستحق التوقف عندها، لأنها تكشف وتوضح معالم وحدود عروبة لبنان، كما حددها الذين وضعوا الميثاق[3].

ذلك أن ولادة جامعة الدول العربية كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفكرة القومية العربية، أي بموضوع انقسم حوله اللبنانيون طيلة ثلاثين عاماً، وهكذا عندما أخذت الحكومة المصرية عام 1944 المبادرة للدعوة إلى محادثات غايتها عقد "مؤتمر عام للوحدة العربية"، مشجعة بذلك من قبل الحكومة البريطانية، وجدت الحكومة اللبنانية نفسها أمام أول تطبيق عملي لهذه الصيغة المؤلفة بين الاستقلال والعروبة، التي جاء ذكرها في البيان الوزاري في المقطع القائل "بالتعاون العربي في حدود السيادة". المحادثات التي دعا إليها لبنان والعراق وسوريا واليمن وإمارة شرقي الأردن والمملكة العربية السعودية انتهت ببروتوكول وقعته هذه الدول في 7 تشرين الأول 1944، في الإسكندرية، و عرف باسم "بروتوكول الإسكندرية"[4].

ولا بد من الإشارة هنا إلى المشادّة التي حصلت أثناء مناقشة الدراسة التي أعدت حول ميثاق الجامعة وهي: كيف تتخذ الجامعة مقرراتها، بالأكثرية أم بالإجماع؟ وإذ اتخذت بالأكثرية، فما هو موقف

(2): يوسف سالم، المصدر نفسه، ص 185 و186.

(3): فيليب حتي، مصدر سابق، ص 609.

(4): باسم الجسر، **ميثاق1943**، ص 166.

(1): باسم الجسر، مرجع سابق، ص 167.

الدولة المعارضــة؟ هل يطبق عليها القرار فيلزمها أم لا؟ ووصــل البحث إلى قضــية الســياســية العربية الخارجية، فطلب رئيس الوفد المصري النقراشي باشا أن تكون السياسة الخارجية واحدة بين جميع الدول العربية. فاعترض الوفد اللبناني وطلب أن يكون لكل بلد عربي حرية تكييف ســياســته الخارجية بما يتناسب مع وضعه الخاص. وهنا حصلت مشادّة وجدل عنيفين حول هاتين النقطتين. وعندما طلب النقراشي التصويت على الاقتراحين تصدى له الوفد اللبناني[1] بقوة وعارض فكرة التصويت، وأيده في ذلك الوفد العراقي برئيســه أرشــد العمري والذي جمع أوراقه وقال أنا خارج من الاجتماع، فلحق به أعضاء الوفود وأعادوه. وفازت نظرية لبنان، وصرف النظر عن وحدة السياسة الخارجية، كما تقرر أن لا تكون مقررات الجامعة ملزمة إلا لمن يقبلها[2].

وقّع ميثاق جامعة الدول العربية عن لبنان عبد الحميد كرامي رئيس الوزراء يوســف ســالم وزير لبنان المفوض في القاهرة. كما صــدقت عليه الحكومة اللبنانية لاحقاً وأحالته إلى مجلس النواب فأبرمه في 7 نيســان ســنة 1945 ليدخل في حيز التنفيذ على مســتوى الدول العربية عامة في 11 أيار من ذلك العام[3].

إذاً، وبعد التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في القاهرة، أحال رئيس الجمهورية هذا الميثاق إلى المجلس النيابي للموافقة عليه. ولما فتح باب المناقشة في الجلسة النيابية العامة (7 نيسان) 1945، تلا حبيب أبو شــهلا مقرر اللجنة الخارجية، تقرير لجنة الشــؤون الخارجية حول الميثاق الذي تضــمن أن الميثاق وقع على أساس تأمين التعاون بين البلاد العربية و المحافظة على استقلال وسيادة كل دولة من هذه الدول[4].

أشــار النائب الماروني جورج عقل إلى أن لبنان يرغب في التعاون مع الدول العربية ولكنه يرفض التفريط باستقلاله ذلك لأن بعض العرب لا يزالون يصرحون بالعمل لمشروع سوريا الكبرى، فهناك تصريح لنوري السعيد وللأمير عبد الله وآخر لسعد الله الجابري، وتصريح لفارس الخوري ثم لسمير الرفاعي وأخيراً اقتراح للنائب الحوراني في مجلس النواب الســوري، وجميع هذه التصــريحات تقول بعزيمة سوريا وشرقي الأردن على تحقيق سوريا الكبرى المؤلفة من لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن. ووجه النائب عقل لوماً إلى الحكومة اللبنانية لأنه لم يصدر منها أي رد يشير إلى رفض الوحدة أو الاتحاد. وقد سبق لوزارة رياض الصلح أن رفضت صراحة مشروع سوريا الكبرى "ونحن نرفضه اليوم لأنه مشروع

(2): **وثائق مشاريع الوحدة العربية 1913-1987**، إعداد يوسف خوري، ص 383.

(3): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 195 و196.

(4): عدنان ضاهر ورياض غنام، مرجع سابق، ص 442.

(1): **نص تقرير لجنة شؤون الخارجية حول ميثاق الجامعة العربية** في: مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني 7 نيسان (أبريل) 1945، ص 212-213.

صهيوني استعماري في حقيقته وأن كان عربياً سوريا في ظاهرة". ولما تحدث النائب يوسف كرم-وهو ماروني- لفت نظر النواب إلى تصريح فارس الخوري رئيس الوزراء السوري بأن سوريا لا تعترف باستقلال لبنان إلا تحت شروط، فأجاب كرم بأنه طالما أن عبد الحميد كرامي لم يرد على هذا التصريح "فإني أقول لرئيس الحكومة السورية أن وضع لبنان لا يختلف عن وضع سوريا. فقد كنا معاً تحت الانتداب، وقد نلنا معاً استقلالنا التام فليس لأحد منا فضل على الآخر. فطالما أن رئيس حكومة سوريا قد صرّح أن سوريا لا تعترف باستقلال لبنان إلا بشروط فإننا لا نعترف باستقلال سوريا إلا بشروط".

كما رد النائب كرم على تصريح رئيس الوزراء عبد الحميد كرمي الذي أدلى به في القاهرة، ومؤداه أن هذه الجامعة ليست غاية ما يصبو إليه العرب، بل هي خطوة مباركة وكبيرة نحو تحقيق الغاية السامية. فقال كرم: أنه لا يوافق على ميثاق الجامعة "وأنني أتسائل بعد كل هذا إذا كان سماحته قد عاد إلى عقيدته العربية الأولى"(1).

إما النواب: أديب الفرزلي، يعقوب الصراف، ومحمد العبود، فقد كانوا أكثر اعتدالاً، وبعد مناقشة مستفيضة طالبوا بالموافقة على الميثاق ولإيضاح العقلية التي كانت سائدة في لبنان على طرفي "الميثاق الوطني" يروي يوسف سالم قصة الشيخ نجيب الدحداح مع أمين عام جامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام فيقول: "كلفت السيدين تقي الدين الصلح ونجيب الدحداح حضور اجتماع اللجنة الثقافية في جامعة الدول العربية. ولما دخلا على أمين الجامعة، قدم تقي الدين زميله إلى عزام باشا بقوله: الشيخ نجيب الدحداح. ولم يكن يخطر ببال عزام أن لقب "الشيخ" يجوز أن يحمله رجل غير مسلم.

وعقب الاجتماع برئاسة الأمين العام وافتتحه عزام باشا بكلمة عن رسالة الجامعة وما تنتظره الشعوب العربية منها وقال: "إن الثقافة العربية تنبع من الإسلام وأن جامعة الدول العربية يجب أن تتخذ القرآن الكريم دستوراً لها. وشدد على الصلة الوثيقة بين رسالة الجامعة العربية والإسلام".

ودخل نجيب الدحداح على السفير يوسف سالم مقطب الجبين فهدأ من روعه وسأله ماذا حدث فأجاب "يريدون أن يجعلوا الجامعة العربية جامعة إسلامية دستورها القرآن. أرجوك يا اكسلانس أن تفعل شيئاً في الحال"(2).

وبعد أن اطلع يوسف سالم على التقرير الذي أعده الدحداح عن الموضوع، طلب إليه أن لا يطلع احد عليه أو أن يتحدث عنه ومزقه.لكن تبين فيما بعد أن الدحداح أرسل نسخة عن التقرير إلى بيار

---

(2): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، ص 276 و277.

(1): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 205 و206.

الجميل رئيس حزب الكتائب فيما يؤكد أن بعض أجهزة الدولة إنما كانت تعمل لمصـــلحة الاتجاهات الكتائبية. وأكد الرئيس تقي الدين الصلح أن الشيخ نجيب الدحداح كان كتائبياً وما أرسل إلى مصر إلا للتجســس على أعمال الجامعة العربية ولذلك فقد أرســل التقرير إلى بيار الجميل ولم يرســله إلى رئيس الجمهورية[1].

- **لبنان في هيئة الأمم المتحدة.**

في التاسع والعشرين من شباط عام 1945 اجتمع المجلس النيابي اللبناني لبحث إعلان لبنان الحرب على ألمانيا واليابان. ووقف رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي وألقى البيان الآتي: "إن هذه الحرب صراع بين المبادئ الديمقراطية وقوى الطغيان، وأن الشعوب التي تدين بمبادئ الحرية ولاسيما حرية الشعوب الصغيرة ومنها لبنان، قد وقفت صفاً واحداً تقاتل قوى المحور واستعباد الشعوب، ولما كان لبنان قد اعتنق بمحض إرادته المبادئ الديمقراطية وكان قد اشترك فعلاً في مجهود الحلفاء الحربي فتطوع الألوف من أبنائه في جيوشهم المقاتلة وكان الألوف من العمال اللبنانيين يعملون في ورش الحلفاء".

"... ولما كانت الدول العربية الشـــقيقة قد قررت إعلان الحرب على دولتي المحور والوقوف بجانب الديمقراطية في كفاحها الهائل، ولما كنا دولة مستقلة ذات سيادة تامة، فلهذه الأسباب كلها قرر مجلس الوزراء أن يتقدم من المجلس النيابي باقتراح إعلان لبنان الحرب على ألمانيا واليابان اعتباراً من منتصـــف ليل 27 شباط عام 1945". وقد وافق المجلس الحكومة على طلبها بالإجماع[2].

وفي 28 من آذار 1945 أعلنت النظارة الخارجية الأميركية أن ســـوريا ولبنان قد دعيا إلى مؤتمر الدول المتحدة، في سان فرنسيسكو، وان الدولتين قد أرسلتا عهداً بإتباع تصريح الدول المتحدة. وتكون سوريا ولبنان الدولتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين المدعوتين إلى سان فرنسيسكو[3].

لقد كانت الدول الصغيرة، مثل لبنان، مجمعة على أن هيئة الأمم المتحدة ستكون ملجأ وحصناً لها يحميها من كل عدوان. لكن عندما بدا البحث في نظام هيئة الأمم، ومجلس الأمن الدولي، وأعطيت الدول الخمس الكبرى، أميركا، الاتحاد السوفييتي، فرنسا، بريطانيا، والصين، حق الفيتو، شعرت الدول الصغيرة أن طمأنينتها بدأت تواجه خيبة الأمل في أول الطريق، فحصلت مشادّة بين هذه الدول بالنسبة إلى حق الفيتو، وسويت القضية في النهاية بالتراضي[4].

---

(2): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر**، ص 278 و279 وأيضاً: يوسف سالم، مصدر سابق، ص 208.

(1): منير تقي الدين، **الجلاء وثائق خطيرة تنشر لأول مرة**، ص 100 و101.

(2): منير تقي الدين، المصدر نفسه، ص 102.

(3): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 214.

رابعاً: دور القوى السياسية البقاعية بعد جلاء القوات الأجنبية عن لبنان عام 1946.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا بتسعة أيام، في 17 أيار 1945، وصلت إلى بيروت فرق من الجنود السنغاليين لتدعيم الجيش الفرنسي في لبنان وسوريا. فأثار وصول هذه الفرق ردة فعل عنيفة في البلدين، إذ رأى اللبنانيون والسوريون من ورائه محاولة لفرض معاهدة مع فرنسا تحد من استقلالهما الجديد. فقامت الاضطرابات في البلدين، وتدخلت بريطانيا في الأمر إلى جانب السلطات اللبنانية والسورية، وهكذا اضطرت فرنسا إلى العدول عن فكرة عقد المعاهدة، وإلى الانسحاب العسكري من البلدين. فتم الجلاء الفرنسي عن سوريا في صيف 1945. وتسلمت الحكومة اللبنانية الفرق اللبنانية التابعة للجيش الفرنسي في أول آب من السنة ذاتها، فعهدت في قيادتها إلى الكولونيل فؤاد شهاب. وتم جلاء آخر جندي فرنسي عن الأراضي اللبنانية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1946[1].

وفي الخامس والعشرين من شهر أيار عام 1945، نشب القتال في دمشق عند هروب أحد المجندين الوطنيين من صفوف الجيش الفرنسي واندفاعه إلى جمع من السوريين المدنيين. الذين حاولوا أن يحموا الهارب فأطلق الفرنسيون عليهم النار فرد الوطنيون بالمثل وثارت الإضطرابات.

(1): كمال صليبي، مصدر سابق، ص 239.

وأعطى قائد الجيش الفرنسـي "أوليفيه روجيه" الأوامر بضـرب دمشـق بالقنابل مسـتخدماً سـلاح الطيران.

ثم احتل الجنود الفرنسـيون دار البرلمان السـوري بعد معركة عنيفة وواصـلوا القصـف بمختلف أنواع الأسلحة، فتهدم البرلمان السوري ومقر الحكومة وفندق أوريان بالاس.

وقد قام الدرك السـوري بمحاصـرة المفوضـية الفرنسـية واجبروا حاميتها على الاسـتسـلام. وقد انضـم حوالي الألفين من الجنود الدروز من الذين كانوا في الجيش الفرنسـي مع ضـباطهم إلى السـوريين في جبل الدروز على مسـافة مائة كلم جنوبي دمشـق، وكان معهم كمية كبيرة من الأسـلحة والعتاد والسـيارات المصفحة[1].

أما في لبنان وانتصـاراً لسـوريا في محنتها واحتجاجاً على أعمال العنف هناك، وتذكيراً للدول الحليفة والصـديقة بواجبها حيال اسـتقلال سـوريا و لبنان، تنادت المنظمات والأحزاب والهيئات الشـعبية إلى درس الموقف في اجتمـاع عقـد في 30 أيار 1945 بنـاء على دعوة من المؤتمر الوطني، وأقروا إعلان الإضراب العام في جميع أنحاء لبنان وصدر البيان التالي:

إن المنظمات والأحزاب والهيئات الممثلة في هذا الاجتماع تدعو الشعب اللبناني الكريم إلى الإضراب الشـامل ابتداء من صـباح الخميس 31 أيار 1945 إلى مسـاء الاثنين 4 حزيران على أن يسـتثنى من الأقفال الأفران والصـيدليات ومسـتودعات الإعاشـة فقط ورفعت الحكومة اللبنانية مذكرة إلى جامعة الدول العربية تؤكد فيها اسـتمسـاك لبنان باسـتقلاله وحريته، ومطالبتها باسـتكمال عناصـر سـيادته، فجيشـه يجب أن يعود إليه والمصـالح المشتركة المعلقة بينه وبين الفرنسيين يجب أن تصفى حالاً والجيوش الحليفة يجب أن تجلو عنه عندما تضع الحرب أوزارها[2].

في 22 أيار (مايو) 1945 عقد المجلس اللبناني جلسة ناقش فيها التطورات المستجدة على صعيد العلاقات الفرنسـية_اللبنانية، ومما قاله هنري فرعون وزير الخارجية بأن الجنرال (بيدنيه) سـلمه كما سـلم زميله الوزير السوري مذكرة تشترط على سوريا ولبنان إعطاء فرنسا مركزاً ممتازاً،وكان هذا كافيا لعدم قبول لبنان الدخول في مفاوضـات مع فرنسـا. كما أعرب رياض الصـلح وأديب الفرزلي عن شـجبهما للممارسـات الفرنسية، ومما قاله النائب أديب الفرزلي: "أن فرنسا لم تعلّم اللبنانيين سوى الفتن الداخلية وهي أنشأت مدرسة الفتن والويل، وان على فرنسا أن تعلم أنّ اللبنانيين لا يقتتلون من أجل الدين". ثم

---

(2): منير تقي الدين، مصدر سابق، ص 124 و125.

(1): منير تقي الدين، مصدر سابق، ص 126.

أضـاف "ثقوا أيضـاً أننا لا نؤمن برسـالتكم الدينية البتة وأنتم الذين تزعمون أنكم أتيتم لحماية الدين في الشرق لم تتمكنوا من حمايته في الغرب..."(1).

وندد النائب كمال جنبلاط والنائب رفعت قزعون بالممارسات الفرنسية. وأشار رئيس الوزراء إلى أن فرنسا تريد أن تسلب اللبنانيين أموالهم وعقولهم، وتريد أن تستعمر لبنان ثانية بواسطة المعاهدة المقترحة، المســيحيون اليوم هم من الرعيل الأول المجاهد"فمرحى للفرنســيين أنهم يريدون أن يجعلوا دم المســلم والمسيحي يمتزجان في سبيل الاستقلال" ثم حمل مسؤولية التدهور السياسي والاقتصادي في البلاد لأساليب السياسة الفرنسية السابقة و لسيطرتها على الذهب اللبناني ونقله إلى فرنسا(2).

وفي الوقت الذي أشار فيه رئيس الوزراء إلى رفض المسيحيين للحماية الفرنسية فإذا بالبطريرك الماروني أنطون عريضة يدعو لمؤتمر لكل قادة الدين المسيحيين، للطلب إلى فرنسا حماية مسيحيي الشرق(3).

وفي هذا المجال يقول سامي الصلح:

" لقد لازمت الازدواجية، ولا تزال،الدولة اللبنانية منذ مطلع الاستقلال، لا بل منذ عهد الانتداب. وإذا كانت المظاهر تدل على أن الخلاف بين الزعيمين رياض الصــلح وعبد الحميد كرامي قد أدى إلى تكليفي تشكيل الوزارة، فالحقيقة أعمق. كانت بريطانيا قد تمكنت إنهاء الانتداب الفرنسي في كل من لبنان و سوريا، وتمكن بشارة الخوري، بغض النظر عن الوسيلة، من الانتصار على أده وجماعته انتصاراً حاسماً، غير أن المصالح المشتركة والجيش والمقومات الأساسية للدولة والوطن بقيت في يد فرنسا، وبسبب استيائها من بعض الحاكمين الجدد وتصـرفاتهم وتوددهم إلى الإنكليز، أخذت فرنسا تماطل في تسليم المصالح المشتركة، وخاضت مع السلطات اللبنانية والسورية حرب أعصاب ملحوظة(4).

يقول يوسف سالم (وزير الداخلية عام 1945): " ذات يوم وردت على دوائر الأمن العام في زحلة إفادة تقول إن نائب البقاع رفعت قزعون ينقل الســلاح في ســيارته التي تحمل اللوحة الرسمية الخاصــة بأعضاء المجلس. وأنه يفعل ذلك بصورة مستمرة. وبينما هو منطلق بسيارته من بلدته قب الياس أوقفها حاجز من الدرك وفتشــها ممثلو الســلطة، فعثروا فيها على كمية كبيرة من الأســلحة الحربية والذخيرة، فاقتادوا النائب و سيارته إلى المحكمة العسكرية. وأصدر النائب العام مذكرة بتوقيفه فزج في السجن.

ذلك إن الدســتور الذي منح النائب حصــانة تحول دون محاكمته أو توقيفه، اســتثنى حالة تلبس النائب بالجرم المشــهود. غير أن صــبري حمادة رئيس مجلس النواب تم يكد يبلغه الخبر حتى بادر إلى

(2): حسان حلاق، **التيارات السياسية**، ص 138.

(3): **مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني**، 22 (مايو) أيار 1945، ص 352-360.

(4): حسان حلاق، **التيارات السياسية**، ص139.

(1): سامي الصلح، **تاريخ العبث السياسي والمصير المجهول**، ص 115 و116.

أخطار الحكومة بوجوب طلب رفع الحصانة عن رفعت قزعون، ووافق المجلس على الطلب. وقضى نائب البقاع في التوقيف واحداً وعشرين يوماً"[1].

الأوضاع الإقتصادية والتربوية في البقاع عام 1947.

شرح النائب أديب الفرزلي الأوضاع الإقتصادية المتردية في البقاع بقوله:" لا بد لي أن أبدأ معارضتي هذه بشكل تمهيدي تنبيهي، فمواصلة السير على الطريقة المتبعة الآن في الحكم لا بد أن تؤدي إلا إلى الفشل بما أن كل حكومة تأتي لترميم حكومة سبقتها عن طريق الإعتمادات الإضافية يستحيل عليها إلا أن تقع بعجز.

إن الحكومة التي يصعب عليها إدارة الدفة إلا باعتمادات تدار بشكل فوضوي لا ثمرة منه، لذلك اردت أن أنبه الحكومة إلى هذا الأمر، وأني الفت نظرها إلى أن موضوع المعارضة واسع، وأن الجلسات المقبلة ستكون جلسات تنبيه على صورة واسعة النطاق. أما الفوضى التي تدعو إلى الخجل والتي سببها عدم الإشراف على الدوائر، والإهمال الغريب الذي يسودها.

ولقد لفت نظري أمر وهو أن شركة شكا تعطي ثمانية وسبعين طنا من الترابة، تعطي الحكومة الثمانية أطنان إلى 153 بلدية في لبنان وسبعين طنا تذهب في الأشغال العامة ذات اليمين وذات اليسار، وأنا إذ أنبه الحكومة إلى هذا الأمر لا أريد إلا الإصلاح، فهل من المعقول أن تقوم 153 بلدية بترميم طرقاتها وتلزيمها بهذه الكمية"[2].

وكانت الفئات الشعبية على اختلاف مستوياتها قد بدأت تتململ من سوء الأحوال المعيشية، وعلى وجه الخصوص المزارعين كونهم الفئة التي لها معاناة مزمنة عن قلة اهتمام الحكومات المتعاقبة بمشاكلهم وهمومهم. وكانت نقابة المزارعين قد نفذت اضرابا واسعا مطالبة بالغاء " ضريبة الدخولية" المفروضة على المنتوجات الزراعية. وعن هذا الموضوع تحدث النائب رفعت قزعون، فقال :" إن الرأي العام ينتظر عملا مجديا يؤدي لمصلحة المزارع والفلاح والمنتج والمستهلك".

فأجاب رئيس مجلس النواب أحمد بك الأسعد:" لقد اتصلت اليوم برئيس نقابة المزارعين وتفاهمت معه على فك الإضراب إذا تعهدت الحكومة بوضع حل مرض للقضية، لأنه لا يجوز أن تفاوض الحكومة تحت الضغط وأن لا يؤثر عليها الإضراب إذا وعدت الحكومة بعمل شيء في هذا السبيل".

---

(2): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 224 و225.

(1): الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، 12تشرين الثاني(نوفمبر)1947.

أما النائب خليل أبو جودة فقال حول إلغاء " ضريبة الدخولية" :" إن المزارعين لم يفاجئوا الحكومة بالإضــراب بل راجعوها وطالبوها بالغائها منذ أكثر من ســنة. ولكن ســكوت الحكومة اضــطرهم إلى الإضــراب، وكان عليها أن تدرس مطالبهم وتجيب عليها قبل الإضــراب، ولكن عودتنا أن لا تعمل إلا بعد وقوع الأزمة"(1).

وعن مشاكل المدارس تحدث النائب أديب الفرزلي قائلا:" بمناسبة البحث في المدارس الخاصة أؤكد لكم أن المدارس الرسمية لا تأتي بفائدة البتة، بل تصــــرف عليها الأموال هدرا لأنها غير مراقبة بتفتيش دائم. وأؤكد لكم أيضــا أن في بعض القرى لا يأتي المعلمون إلى مدارسـهم وتراجع الوزارة بشـأنهم ولا من مجيب، ولا القيمون على إدارة وزارة التربية ينتبهون إلى هـذه الأمور، الأمر الـذي يمكن القول معه بأن أفرادا أجانب بعقليتهم لا يزالون يعســـكرون فيها، وهؤلاء هم أشـــد خطرا، لأنهم يهزأون بالبرامج التي وضـعتها الحكومة، ويسـخرون من كل ما من شـأنه إصـلاح النشء ويحطمون كل منهاج يقود لبنان في الطريق العربي. المطلوب من الحكومة أن تراقب المدارس مراقبة فعالة، وأن تضـــرب المخالفين بجرأة، وإني أطلب منها بصـورة سريعة، وقد مضى على فتح المدارس شـهر ونصـف، أن تصر على اساتذة المدارس الرسمية بأن يحضـــروا إلى مدارســـهم لأن هناك قرى: كامد اللوز وعزة لا تزال مقفلة. فإذا كان هؤلاء المعلمون يخدمون من نفوذ النواب معكم، فأنا أعلن هنا وأقبل أن تعلن وزارة التربية أن فلانا لم يحضـــر طمعا " بأديب الفرزلي" هذا ما أطلبه، وإذا كان الأسـاتذة يهزأون بهذا الشـكل في التعليم والمحافظة على النظام فماذا ننتظر من التلامذة بعد الآن؟"(2).

الإضراب العام وأحداث زحلة 1947/11/18.

في يوم الإثنين 17 تشــرين الثاني (نوفمبر) 1947 أضــربت مدينة زحلة ســلميا واحتجاجا على توزيع الإعاشـة التي لا تصـلح حتى طعاما للخيول. لم يخرج السـكان في مظاهرة بل راجعوا محافظ البقاع في هذا الموضـوع، وانتهى يوم الإثنين بهذا الحد من الإضـراب السـلمي، وفي صـباح الثلاثاء كان الجيش يحتل شــــارع زحلة العام أي الطريق الذي لا بد لكل زحلي أن يمر به، وبدأت الدبابات والســـيارات المصــفحة تروح وتجيء، وفجأة بدأ اطلاق الرصــاص ولمدة ربع ســاعة أطلق ما يقارب من ثلاثة ألآف طلقة. عند ذلك تفرق الأهـالي وإذا برجل يصـــاب فيقع على الطريق العام، ويطل النـاس من النوافذ والأبواب لمعرفة القتيل، فينهمر الرصـاص من السـاعة التاسـعة والنصـف ويدوم حتى الثانية بعد الظهر.

(2): محضر الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، 12 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

(1): الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني، الجلسة السادسة المنعقدة يوم الإثنين في 17 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

وحسب ما قاله بعض ضباط الدرك أنه في هذه المدة يكون قد أطلق على الأقل ثلاثين ألف طلقة. مما تسبب بوقوع عدد من الضحايا، وأثار موجة عارمة من النقمة في زحلة والبقاع.

وتساءل النائب أديب الفرزلي قائلا:" أنا لا أقول عن الجيش شيئا، فهو رمز قوتنا ومعنوياتنا وسياج أمتنا سواء أخطأ أم لم يخطيء، سواء قتل أم لم يقتل... فكل ما عمله لا أحمله مسؤولية فهو قدس الأقداس في نظري. إنما أسأل الحكومة لماذا أوتي بالجيش الآن هذا الأمر جرى في بعض القرى والمناطق؟ إن هذا لا يبرر العمل الذي كان الإتيان به ضرورة، فلماذا لم يقف أمام السراي والمستودعات؟ وإذا كان لا بد للجيش أن يستعمل فنه العسكري فلماذا يطلق الرصاص أربع ساعات ونصف. وكان بامكان الحكومة أن تخابر قيادة قوى الأمن وتفاوضها لوضع هدنة بين المتحاربين؟ وإذا كان الجيش بدافع الذعر قد فعل ذلك ألم يكن المحافظ على معرفة بالحالة؟... هل بقيت معركة تشيكوسلوفاكيا أربع ساعات ونصف حتى احتلها هتلر؟"(1).

سؤال النائب هنري فرعون المتعلق بحوادث زحلة.

" عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم، بعد الحوادث الدامية المؤلمة التي وقعت في زحلة العزيزة، التي أحزنتنا جميعا، أسأل الحكومة:

أولاً: ما هي الأسباب التي دفعتها إلى استدعاء فرقة من الجيش إلى زحلة التي كانت مضربة بطريقة سلمية لأسباب حيوية.

ثانياً: إني لا أرى مبررا لإستدعاء تلك الفرقة من الجيش إلى زحلة، كذلك بعدما استدعيت، أسأل الحكومة، لماذا تمركزت هذه الفرقة في قلب المدينة، كأن الحكومة أرادت بذلك استفزاز الأهالي، وتحدي شعورهم، وكان على الجنود أن يعسكروا بجانب مستودعات الإعاشة للمحافظة عليها، والموجودة في المعلقة، أو يعسكروا في السراي، حيث يمكنهم حفظ هيبة الأمن.

ثالثاً: إذا سلمنا من قبل الإفتراض بما تدعيه الحكومة في بلاغها بعدما قتل من أعيان وسكان البلد، ممن لم يكن لهم أية علاقة بالمظاهرة، أن بعض المتظاهرين أقدموا على إطلاق الرصاص أو قذف قنبلة. فهذا لا يبرر إقدام الجيش على رش الرصاص بالألوف وعشرات الألوف على البيوت والشوارع وعلى المارة الذين لا دخل لهم بالمظاهرة. أسأل الحكومة أن تجيب عن الأسباب الدافعة إلى مثل هذه التدابير المستنكرة والمؤسفة والتي سببت ضحايا بريئة، وأثارت استنكار الرأي العام اللبناني عامة وزحلة والبقاع خاصة.

---

(1): الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة، المنعقدة في 24 تشرين الثاني(نوفمبر)، 1947.

في 1947/11/24 .   الإمضاء: هنري فرعون[1]

النائب جوزيف سكاف يهاجم الحكومة.

بدأ النائب جوزيف سكاف كلامه بـ:" لقد طفح الكيل – وأصبحت الحالة في لبنان – من جراء السياسة الهدامة التي تتمشى عليها الحكومة، لا تطاق"[2].

وبرر موقفه من الحكومة بالأسباب التالية:" إن أكثر المحافظات ما زالت منذ شهور خالية من المسؤولين. والأسعار ما زالت على فوضاها، والحكومة عاجزة عن أن تخفف من حدتها شيئا.

والصحف تكم أفواهها كلما توجهت بنقد ولوحت بإصلاح ممكن، كأن سيف الإنتداب ما زال مسلطا فوق الرؤوس والموظفون مهددون بالصرف دون أن تبت الحكومة سريعا بأمرهم.

والإقتصاد ما زال في مهب الريح، لا فكرة عامة توجهه ولا استقرار متين يسنده، ولا كفاءة قوية تديره". ومما قاله النائب سكاف أيضا:" لقد عمت الفوضى جميع مناحي الحياة حتى أن الأمن بات مضطربا فتكاثرت الجرائم هنا وهناك. وكنا دائما نقول في أنفسنا لنترك الوقت الكافي للحكومة علها تصل إلى الإصلاح المنشود. ولكن الأيام تمر تلو الأيام... ونحن نسير من سيء إلى أسوأ، كأن التهديم كان هدف الحكومة الأول. ولكن الرأي العام وإرادة الشعب لم تعد تستطيع صبراً، بل أخذت الإضرابات بعضها برقاب بعض. فأضرب المحامون والتجار والسائقون والطلاب، وأضرب المزارعون وما زالوا وأضربت المدن والقرى المختلفة في لبنان وقامت التظاهرات في جميع الأنحاء احتجاجا على هذه الأخطاء، ولا بوادر للإصلاح أو للتقدم..."[3].

وتحدث سكاف عن أحداث زحلة فاعتبرها برهانا واضحا على سوء التدبير وسوء الإدارة، مما أخرج الناس من نطاق الصبر والصمت. وأن استدعاء المحافظ للجيش لا يبرر للحكومة التي تعلم تمام العلم ضعف أعصاب ذلك المحافظ وسوء إدارته وعدم كفاءته، وقد أوقعها بعدة ورطات سابقة. الحكومة تعلم تمام العلم أن مستودعات الإعاشة في زحلة خالية، لا قمح فيها ولا شعير، وكان من الواجب التروي بالأمر والإتصال بنواب المنطقة وبوجوه زحلة قبل إقدامها على هذا التدبير. وأستنكر أن يكون الجيش أداة لتفريق مظاهرة سلمية غايتها إبدال الشعير الأسود العفن بشعير أبيض. فالجيش له وظيفة

---

(2): الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة، المنعقدة في 24 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

(3): محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة في 24 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

(1): محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة في 24 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

أسمى، ومجال أوسع للتضحية والبطولة هي الوقوف في وجه العدو الأجنبي، وليس التنكيل بأبناء البلاد الآمنين.

وخلص النائب سكاف للقول:" لقد آن لمجلسكم الكريم أن يستعمل السلطة التي خوله إياها الشعب والدستور وأن يضع حدا لهذ الفوضى. إني أرجع إلى ضميركم الوطني لكي تحاسبوا الحكومة على هذه الأعمال ولا يمكن من الآن وصاعدا أن أتعاون معها"(1).

وتحدث النائب أحمد الأسعد عن أحداث زحلة واعتبر أن :" ليس فقط نواب البقاع هم الذين يحق لهم التكلم عن البقاع وخاصة زحلة. فالبقاع منطقة لبنانية تخص جميع نواب لبنان، وأنا في عدادهم. ونعتبر أنفسنا نوابا عنهم ونعتبر دماءهم دمائنا... لذلك فإني أتبنى خلاصة ما طلبه الزملاء نواب البقاع في أسئلتهم وأرجو من الحكومة أن تجيبنا عليها بالتفصيل... إن الجيش بعد أن استقدم لحفظ الأمن، فإن كان تطبيق القانون العسكري يقضي بذلك والجيش أدى واجبه، فلا مانع من أن يطبق هذا القانون... أما من حيث الأوضاع الهامة، والإدارة، وكيف أنه يحق للمحافظ أن يطلب الجيش، وبعد أن طلبه كيف أنه ترك زحلة بناء لمرض خاص، وهل أن الحكومة كانت مجبرة على إرسال الجيش أم لا؟ وهل أن ثلة كانت لإزالة الخطر؟ فإننا نرجو من الحكومة أن يطال التحقيق هذه المسائل. فعلى هذا الأساس يجب بحث الحادث للتنوير والحكم على معلومات ثابتة، لا مجرد أقوال وعلينا انتظار نتيجة التحقيق الذي تولاه القضاء العسكري"(2).

رئيس الوزراء يتهم عناصر شيوعية بالوقوف وراء أحداث زحلة.

استمع رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح لكل ما جاء على ألسنة نواب البقاع بخصوص أحداث زحلة وتأسف كل الأسف لذلك، لما لزحلة من مواقف وطنية مشرفة وقال:" أعلن بصراحة تامة باعتباري وزير الداخلية بالوكالة أنني أتحمل كل مسؤولية ينتجها التحقيق عن الجيش، فالجيش لا يتحمل أية مسؤولية والمسؤولية علي وعلى الحكومة فقط وفقط... لقد سمعتم أنه حصلت يوم الإثنين مظاهرة سلمية في زحلة أتت المعلقة وتقدمت إلى المحافظ وشكت إليه نوع الشعير، وقد وصلت هذه الشكوى إلى هنا وأجبت عليها الزميل رفعت بك قزعون بقولي أن وزارة الإقتصاد قد وصل إلى علمها أن هناك بعض الكميات الطفيفة غير الصالحة موجودة بين الشعير الذي يوزع وهو عراقي أتانا بعد جهود كلكم يعلمها، وهذا الشعير من النوع الأسود غير المألوف في بلادنا إنما الذين استعملوه ومزجوه وجدوه

(2): محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة في 24 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

(1): محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة في 24 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

صــالحا، وأنا آكله في بيتي، قلنا يومئذ أن وزارة الإقتصــاد وصــل إلى علمها أن هناك بعض أكياس قد لحقتها رطوبة فأمرت مأموري الإعاشة بإعادتها وابلغت ذلك بنفسي للمحافظ، فليس من الإنصاف أن يقوم المتظاهرون بعد الظهر، ساعة الجلسة وينشروا المناشير للمظاهرة والإضراب والتحريض، وقد قيل لي أن العناصر الهدامة الشيوعية هي المسببة، ولدي بيان من لجنة تدعى لجنة الإضراب، قيل لي أن أكثر رجالها ينتمون لهذا الحزب. وخابرني المحافظ قائلا:" أرى خلال الرماد وميض نار، وأن هناك مظاهرة تستهدف مستودعات الإعاشة والسراي، وأن الدرك لا يستطيع المحافظة، وأنه يجب إرسال سرية من الجيش. أتاني هذا النبأ بينما كنت أطالع أن هناك سلسلة مظاهرات وإضرابات تستهدف أهدافا عديدة في حوض البحر البيض المتوسـط وغيره، وسمعتم ماذا جرى في مرسـيليا وايطاليا، ولا تظنوا أني لم أضـع صلة بين هذه الأحداث وتلك، وقلت يجب أن أتخذ للأمر الحيطة، وأرسلت سرية من سبعين جندي... وإني أعلم ليست المرة الأولى التي يرسل الجيش فيها إلى زحلة وغيرها. وأنا أعلم أيضا، أن هذه العناصر لا ترجع عن أمرها ومؤامراتها بالهين، وتعلمون أنه حصل ووصلت بعض هذه العناصر في الماضي، ولم تكن قوية، إلى السراي فوقع عشرات الجنود صرعى، وحصل ذلك أيضا في الجنوب، وإني أذكر أنني كنت منذ أشهر أمام أزمة أقوى من هذه عندما قيل لي لماذا لم ترسل إلى طرابلس جيشا، وعندما أرسلنا إلى الهرمل...."(1).

وأوضح الرئيس رياض الصلح لنواب البقاع أن المتظاهرون بدأوا بإقامة الحواجز المصنوعة بالقرميد وتسببوا بقطع المواصلات بين سريتي الجند والمصفحات التي أرسلت لتأمين المواصلات وحيل بينها وبين العمل بثلاثة حواجز.

ثم عمد المتضاهرون إلى تجريد ثلاثة جنود من بنادقهم، أعيدت واحدة بفضل النائب يوسف سكاف. ولم يبدأ الجيش بإطلاق الرصاص إلا بعد أن قذف عليه قذيفة لم تنفجر، واتبعت بثانية تسببت بجرح عريف وجندي وقال الصلح: " إن التحقيق يقوم به رجلان يكفي ذكر اسميهما للإطمئنان ، هما بطرس نجيم وميشال تلحمة.

وختم الرئيس رياض الصلح كلامه بإلقاء المسؤولية على الحزب الشيوعي الذي قاد مظاهرة ثانية كانت قد قامت بعد ظهر يوم الإثنين أي بعد أن ذهبت المظاهرة الأولى بسلام. والدليل على ذلك المنشور الذي وزعه الحزب الشيوعي ويقول فيه بأحرف كبيرة، وعنوان بارز: بيان الحزب الشيوعي. وكانت الحكومة قد أقفلت جريدة الحزب نتيجة لتلك الأحداث. وقال الرئيس رياض الصلح:" ... وكلكم يعلم أننا أقفلنا جريدة الحزب، ولم أستطع الإتصال بهم إلا في اليوم الثاني، ولقد أنذرتهم مغبة الأمر، ونتيجة عملهم. أنا أفهمكم يا نواب البقاع وأذهب معكم بالعاطفة، ولكني أريد منكم أن تنظروا

(1): محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة في 24 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

إلى الواقع، إن الجيش هو سياج هذه الأمة ومثلها، وإذا صح القول أن السياسة تدخلت في أمور بعض الدوائر، فإن الجيش بعيد عن هذا القول وعن السياسة، وهو يعمل بإخلاص وإخلاص وإخلاص"[1].

خامساً: نكبة فلسطين و مشاركة اللبنانيين والبقاعيين في جيش الإنقاذ عام 1948.

عندما صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 1947 بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. كانت رياح التغير التي أعقبت أثناء انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945 قد دفعت منطقة الشرق الأوسط كلها مسافات بعيدة[2].

خرجت شعوب المنطقة تطالب بالاستقلال متصورة أن ميثاق الأمم المتحدة الجديد يعطيها حقاً في تقرير المصير وفي الاستقلال. لم يعد مجدياً إنكاره من جانب الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة. والتي خرجت من الحرب وقد فقدت سطوتها وهيبتها وبدا أن تحديها وارد بالفعل كما في الحلم.

وقد ساقت الرياح على منطقة الشرق الأوسط أحلاماً أخرى وبالذات حلمين ظهر كلاهما وعداً معلقاً من الحرب العالمية الأولى، وبدا أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي الفرصة المتاحة لتحقق هذين الحلمين[3]:

1- كان الأول هو الحلم الصهيوني الذي اعد نفسه لإقامة دولته في فلسطين على أساس وعد "بلفور" ، وبعد الحرب العالمية الثانية فإنه استطاع أن يجذب وراءه تأييد القوى الجديدة البازغة على المسرح العالمي وهي قوة الولايات المتحدة الأميركية[4].

كان قصارى ما تستطيعه الإمبراطورية القديمة(بريطانيا) هو أن تعطي الوعد بإقامة وطن يهودي في فلسطين(وعد بلفور). وكان المطلوب من الإمبراطورية الجديدة (الولايات المتحدة) أن ترعى تحقيق الوعد وأن تساعد على ولادة الدولة اليهودية وقيامها وحمايتها. والواقع أن ظهور الولايات المتحدة الأميركية على مسرح الشرق الأوسط عنصراً فاعلاً في سياساته وطرفاً مؤثراً على مصائره. بدأ بعد الحرب

---

(2): محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة في 24 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

(1): محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش كذلك انفجر الصراع في فلسطين قراءة في يوميات الحرب**، دار الشروق، الطبعة الخامسة، 1999، بيروت، ص 24.

(2): محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، ص 24.

(3): محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة و مواكبها** ، ص 179.

مباشـرة بطلب من الرئيس الأمريكي " هاري ترومان" بأن تفتح أبواب الهجرة لليهود إلى فلسـطين دون شـروط أو عوائق، وكانت تلك هي المعركة السـياسـية الكبرى في المنطقة من سـنة 1945 إلى سـنة 1947 حين صدر قرار التقسيم، وكانت الولايات المتحدة هي القوة الضاربة التي تفتح له الطريق سواء في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو في عواصم العالم حيثما تتطلب الظروف[1].

2- وكان الحلم الثاني هو الخلافة، وكانت العروش الأربعة الكبيرة في المنطقة: العرش المصـــري في القاهرة والعرش السعودي في الرياض والعرش الهاشمي في بغداد والعرش الهاشمي في عمّان تشعر جميعاً أن خلافة المسلمين هي الجائزة المحجوبة في انتظار ملك جسور يمسك بها ويؤكد شرعية استحقاقه لها بعد أن تخلى عنها "كمال أتاتورك" عندما ألغى الخلافة العثمانية وأسقط آخر سلاطينها في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وكانت عروش المشرق العربي الأربعة في حالة نشاط عندما قاربت الحرب العالمية الثانية على نهايتها. وتقدير هذه العروش انه حتى بعد تأسـيس جامعة الدول العربية عام 1945، فأن المنطقة كلها يغطيها ظل إســلامي يحتاج إلى تعبير ســياســي عنه، وذلك لا يتناقض مع قيام الجامعة وإنما هو- وفق بعض الظنون- يكملها[2].

ومن المفارقات أن الولايات المتحدة الأميركية التي كانت أقرب القوى إلى الحلم الصـــهيوني، كانت هي الأقرب أيضـاً إلى حلم الخلافة ولكن بعد تطويره من خلافه إسـلامية إلى حلف عسـكري إسلامي يجمع الدول العربية من قلب الشرق الأوسط، ويجمع معها دول الحزام الشمالي المحيط به مباشرة وهي: تركيا وإيران وباكستان و (بالطبع إسرائيل عند قيامها)[3].

وقد علق العرب، بادئ ذي بدء، الآمال الجســام على جمع كلمة المســؤولين في الدول العربية السبع وتضامنهم في السير المشترك في سبيل المصلحة العربية العامة، ولكن الآمال ما لبثت أن تحطمت عندما بدأت الحقائق تتجلى أمام العيون النابهة[4]. وظهر أن تلك الاجتماعات لم تكن ســوى جعجعة بدون طحين، وكان الباعث الأكبر انقســام الجبهة العربية إلى معســكرين[5]: المعسـكر العراقي ويضـم العراق والأردن — وسمي بالمعسكر الهاشمي — والمعسكر السعودي، نسبة إلى الملك عبد العزيز بن سعود، ويضـم ملك مصـر وملك اليمن، ورئيسـا جمهوريتي لبنان وسـوريا.لم تكن الجامعة العربية سـوى " محاولة"

---

(4): محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 25.

(1): محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 25.

(2): محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص 25 و26.

(3): محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة و مواكبها**، ص 179.

(4): **مذكرات خالد العظم**، المصدر السابق، ص 291.

وأيضاً: أحمد عقيل موسى، **تهجير الفلسطينيين إلى لبنان**، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 41.

لامتصـــاص التوق الغربي للتعاون، بل اتحاد بين تلك الدويلات: إلا أنها عملياً دفعت الأمور نحو تجميد "الأوضاع العربية الراهنة " على ما هي عليه.

لقد كانت جامعة الدول العربية بداية رغب بها القوميون خطوة في مســـيرة طويلة، لكن ميثاقها اعترف "بالهوية العربية" فقط، وفي الوقت نفســـه أقر التجزئة والحدود التي رسمتها اتفاقيات ومعاهدات "سايكس-بيكو" ودعا لاستمراريتها وتجميد التوجهات القومية الداعية للتكامل والاندماج[1]. وقد رأى هذا الانقســـام إلى تفرق الكلمة بدلاً من توحيدها. فكان انهزام صـفوف الجيوش العربية أمام اليهود في حرب فلسطين، وانحطاط سمعة العرب في الأوساط العالمية بعد أن كان يظن أن هذه المجموعة المؤلفة من أربعين مليون نســـمة قادرة على فرض إرادتها وعلى رد أي عدوان يقع على بلادها. وتبين أن الجيوش العربية التي يطنطن بها الزعماء العرب فقيرة بالعدد والأسلحة لحد الكفاف المخجل[2]. فبدا مندوبو هذه الدول يقفزون بالطائرات من بلد إلى بلد ليشـــتروا الأســـلحة والمعدات فيجدون الأبواب موصـــدة في وجوههم فيرجعون بخفي حنين. أما السماسرة الجشعون فقد طاب لهم اللعب في هذا الميدان، فاستوردوا من الأسلحة والمعدات الفاسدة ما لا تزال قصصه تتردد على الأسماع، سواء في سوريا أو مصر، وكل ذلك ناشـئ عن أن المسـؤولين في البلاد العربية لم يعدوا للأمر عدّته ولم يعملوا على تزويد جيوشـهم بما يلزمها قبل أن تمتنع الدول الكبرى عن بيع المواد الحربية، أثر بدء حوادث فلسطين.

وهكذا انجلت أعمال المندوبين في اجتماعات الجامعة العربية عن مآدب سـخية يأكلون فيها الطعام الفاخر، وعن خطب رنانة تهتز منها آلات التقاط الأصـــوات أكثر من اهتزاز الأفئدة، وعن تصـــاريح منقحة يتبادر إلى الذهن فوراً ضـعف صـاحبها لكثرة ما يتبجح به من القوة والبأس الشـديدين. وأطلق على أمين عام الجامعة العربية السيد عزام باشا لقب " أبو الكلام عزام"[3].

- **وعد "بلفور" 1917.**

كانت لبريطانيا اليد الطولى في قيام دولة إسـرائيل، من اتفاقية سـايكس- بيكو و "وعد بلفور"، ثم صك الانتداب، كانت هذه الوثائق بمثابة المداميك التي بنيت عليها.

فقد ورد في اتفاقية " ســـايكس _ بيكو" 6\5\1916 في البند الرابع: " أن يعطي لبريطانيا العظمى ثغر حيفا وعكا". وكل ما يقع في المنطقة تحت حرف (ب).

---

(5): هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، **حركة القوميين العرب**، مرجع سابق، ص 52.

(1): مذكرات خالد العظيم، مصدر سابق، ص 292.

(2): مذكرات خالد العظم، المصدر نفسه، ص 291.

أيضاً: محمد جميل بينهم، **قوافل العروبة ومواكبها**، ص 182.

ونص " وعد بلفور" وزير خارجية بريطانيا للورد روتشـــيلد في 2\11\1917 على ما يأتي[1]: " يســرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلاله الملك أنها تنظر بعين الرضــا والارتياح، إلى المشــروع الذي يراد به أن ينشأ في فلسطين وطن قومي لشعب اليهود".

" ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية، قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصـريح الذي صـرحت به حكومة جلاله ملك بريطانيا في تشـرين الثاني (نوفمبر) 1917 وصـادقت عليه الدول المذكورة، بأن ينشـأ في فلسـطين وطن قومي للشـعب اليهودي مع البيان الجلي بان لا يفعل شـــيء يمكن الحقوق الدينية والمدنية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلســطين الآن، ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى. ولما كان اعترافاً بالصلة التاريخية التي تصــل الشــعب اليهودي بفلســطين، والبواعث التي تبعث على إعادة أنشــاء وطنهم القومي في تلك البلاد... تكون الدولة المنتدبة مســؤولة عن جعل البلاد في أحوال ســياســية وإدارية واقتصــادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في ديباجة هذا الصك"[2].

إلى هذه الوثائق، أضــف ســلســلة لا تحصــى ولا تعد من الخدمات الفردية والجماعية، المادية منها والمعنوية، خلال أكثر من قرن لمصـــلحة الدول الكبرى تجلت في موقف اليهودية العالمية من الحربين العالميتين الأخيرتين، بتنظيم دقيق مبني على العلم والمال والتضامن والتعصب والإيمان.

وفي مقابل هذه الخدمات التي كان من شـأنها أن تربح الحلفاء الحرب، اسـتطاع اليهود أن يبنوا دولة على حسـاب نحو مليون عربي فلسـطيني، في الأسـاس، ذهبوا ضـحية الخيانة والإتكالية والفوضـى والفقر والجهل، أضـف إلى ذلك مؤامرات الدول الكبرى. والفلسـطينيون ليسـوا مسـؤولين مباشـرة عن ضـياع فلســطين فالمســؤولية يتحملها العرب جميعاً نتيجة غياب الوعي والإرادة والتصــميم والإمكانات التي لم تستخدم[3].

- **الموقف اللبناني من قضية فلسطين في خضم المواقف العربية والدولية.**

يمثل موقف لبنان من القضية الفلسـطينية اتجاهاً سياسياً هاماً لا يقل أهمية عن الاتجاهات السياسية اللبنانية من القضـــايا المحلية الداخلية، ذلك لان ســـياســـة لبنان ظلت تتمحور ردحاً من الزمن حول

---

(3):سامي الصلح، **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول**، ص143.

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 143.

(2): سامي الصلح، المصدر نفسه، ص 144.

أيضاً: محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها**، ص 182 و183.

القضـــايا العربية وفي مقدمتها القضـــية الفلســـطينية وكان التباين في وجهات نظر اللبنانيين حيال هذه القضية منذ عهد الدولة العثمانية.

ولقد ســـاهم بعض الإقطاعيين اللبنانيين ممن يمتلكون أراض في فلســـطين في بيع أراضـــيهم إلى الجماعات والشركات اليهودية، كآل سرسق وتويني وتيان ومدور والأسعد وسواهم.

- **تقسيم جبل لبنان في القرن الماضي وتقسيم فلسطين اليوم:**

ومن الملاحظ أن الفكر الصهيوني منذ أواخر القرن التاسع عشر قد تأثر بالأسلوب الاستعماري- الطائفي، ذلك أن تيودور هرتزل (T.Herzl) لم ينس من مباحثاته مع المســـؤولين الدوليين التجربة الطائفية والاستعمارية التي أنشأت متصرفية جبل لبنان 1861، ولذلك فإن السلطان عبد الحميد الثاني خشي من أن يصبح فلسطين لبنان آخر، وخشي من تدخل ألمانيا بحيث تقوم بالدور نفسه الذي قامت به فرنسا في جبل لبنان[1].

والغريب أن الاســتعمار عاد بعد نحو قرن من الزمن إلى هذه النغمة الشــاذة واســتأجر عمالاً وأذنابا يكتبون في هذه الدعوة تلميحاً ويبثون فيها الكلام ســراً ولكن صــريحاً. ومن المؤســف أن يكون بعض اللبنانيين قد طالب بتأسيس دولة صهيونية في فلسطين ودولة مسيحية في لبنان عام 1935، ثم في عام 1945 على الأخص قبل أن تولد دولة إسرائيل مما يدل على أن هذه الدعوة جاءت من الخارج.

لقد عادت أوروبا بعد قرن من الزمن إلى السياسة نفسـها في شـأن فلسـطين: لقد قسـمتها – ظلماً وعدواناً – فأعطت الشــرق والشــمال للعرب، وأعطت الغرب والجنوب لليهود، وأرادت تدويل القدس بوضعها تحت حكم حاكم أجنبي[2].

فالدول الاســتعمارية التي أيقظت في القرن التاســع عشــر وقســمت جبل لبنان قســمين مســيحياً ومســلماً، وبعد أن كانت الاضــطرابات إقطاعية أصــبحت دينية وأصــبح حلها غير ممكن، لما حملته من إضـــغان وأحقاد وما جرته من ويلات وفتن إن في العام 1845 أو العام 1860 والتي كانت بحقيقتها إقطاعية ولكن تم إلباســها الثوب الديني، مما يســهل للدول الغربية أن ترســل جيوشــها وأســاطيلها إلى شواطئ بلادنا لحماية النصارى[3].

---

(1): حسان حلاق: **التيارات السياسية في لبنان 1943-1952**، ص 389 و 390.

(2): محمد جميل بيهم، مرجع سابق، ص 183.

(3): مصطفى الخالدي وعمر فروخ، مرجع سابق، ص 138.

ورأت الحركة الصهيونية أن تحقيق أهدافها في فلسطين مرتبط إلى حد كبير بموقف بعض الفئات اللبنانية، لذا فقد بدأت المفاوضات بين الزعامات الصهيونية والشخصيات اللبنانية الرسمية والدينية لشراء بعض الأراضي في جنوب لبنان أو إقامة مستوطنات يهودية في لبنان على غرار ما جرى في فلسطين، كما شجعت الحركة الصهيونية الاتجاه اللبناني القائل بإنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان يقابله إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، ولهذا فقد وصل إلى بيروت في نيسان 1934 الزعيم الصهيوني حاييم وأيزمن في عهد رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد (1934 -1936) وقابل بعض المسؤولين السياسيين ومنهم العميد اميل إده —رئيس الوزراء وقتذاك —كما قابل عبد الله بيهم أمين سر الدولة والبطريرك الماروني أنطوان عريضة، وقد تداول معهم في كثير من الشؤون المتعلقة بالهجرة اليهودية[1].

وفي العام 1935، أرسل البطريرك الماروني إلى فلسطين اثنين من رجال الدين الموارنة، واجتمعا هناك مع حاييم وايزمن لمتابعة المساعي من أجل جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً مقابل أن تكون فلسطين وطناً قومياً يهودياً. وذكر محمد جميل بيهم أنه لا يريد أن يذكر اسمي رجلي الدين تأدباً، من حين أن لديه وثيقة خطية تثبت ذلك.حسب وديع البستاني أن المطرانين الذين اجتمعا في فلسطين مع وآيزمان هما عقل والمعوشي. وبالفعل فهذه الوثيقة عبارة عن رسالة أرسلها المحامي وديع البستاني من حيفا في 7 أيار (مايو) 1937، إلى ابن عمه في لبنان بطرس البستاني أكد فيها على التحالف الماروني — الصهيوني، كما أكد فيها استياء الأوساط الفلسطينية من هذا التحالف[2].

وهذا التيار المسيحي وجد بالمشروع الصهيوني ما يمكن تسميته "تماهي الشبيهين" بين أقليتين ذات نزوع مماثل نحو الانكفاء عن محيطها نفوذ بين المسيحيين الموارنة خاصة. يمثله سياسياً إميل إده والفريق السياسي المؤيد له، وفكرياً مجموعة "الفينيقيين الجدد" المتحلقين حول مجلة (المجلة الفينيقية) La Revue Phoenicienne وكان أبرز ممثليه بين الأكليروس المطران إلياس مبارك، مطران بيروت للموارنة.

ارتبط عدد من ممثلي هذا التيار مع مندوبين صهاينة في الفترة ما بين 1931 و1943، شهد عليها الناشط الصهيوني الياهو ايلات الذي قام بزيارات عديدة إلى لبنان في الثلاثينيات ومطلع الأربعينات، في مقاله بعنوان "الفينيقية الصهيونية في لبنان".

زار ايلات بيروت لأول مرة سنة 1931 لإكمال دراسته في الجامعة الأميركية. وكان أول اتصال له بالمهندس البير نقاش، نسيب القاضي الفريد نقاش (رئيس الجمهورية اللبنانية 1941-1943). حمل ايلات رسالة توصية إلى زوجة البير نقاش من قريب لها في القدس (وهي طبيبة يهودية صهيونية من اصل

---

(1): حسان حلاق، **مرجع سابق**، ص 407 و408.

(2): حسان حلاق، المرجع نفسه، ص 409.

روسي) وكان البير نقاش آنذاك المستشار الاقتصادي للبطريرك الماروني أنطون عريضه، سبق له أن شغل مناصب رسمية وشبه رسمية عديدة، منها عضويته في اللجنة الفرنسية –البريطانية المشتركة لترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين عام 1923. أسفرت الاتصالات عن عدد من مشاريع التعاون المشترك أبرزها اثنان(1).

المشروع الأول: هو اتفاق الطرفين على تأسيس "جمعية صداقة" تكون لها فروع في البلدين، ترسي أسس التعاون اللاحق بين الدولتين، فاقترح شارل قرم(2) أن يكون للجمعية اسم حيادي "جمعية الصداقة الفلسطينية –اللبنانية" ليسهل لها أن تضم أعضاء فلسطينيين من غير اليهود. وعين هدفها بأنه تنمية التفاهم المتبادل، والتعاون الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين فلسطين و لبنان. وفي تموز (يوليو) 1938 أرسل قرم إلى ايلات مسودة مشروع النظام الداخلي للجمعية وقد حظي بموافقة البطريرك عريضة.

المشروع الثاني: فهو مشروع البير نقاش بناء سد على نهر الليطاني يسمح باستغلال مياهه لإيفاء حاجات لبنان والدولة العبرية إلى الري والكهرباء، وليكون فاتحة تعاون صناعي وزراعي أوسع بين لبنان والدولة العبرية(3).

وأرسلت الوكالة اليهودية للتفاوض مع البير نقاش يسحاق فيلنتشوك، كبير مهندسي "شركة فلسطين الاقتصادية" الصهيونية ومركزها نيويورك. وكانت آخر زيارة معروفة لفيلينتشوك وايلات إلى لبنان لهذا الغرض، في تموز (يوليو) 1942 تجولا خلالها برفقة نقاش في منطقة مرجعيون ثم توجها إلى بلدة سحمر (البقاع الغربي) لمعاينة الموقع الذي اختاره نقاش لتشييد السد.

لم يثمر أي من هذين المشروعين. اصطدمت الاتصالات الصهيونية بتوجس السلطات الانتدابية الفرنسية، والمفوض السامي دي مارتيل بخاصة من مشروع السد الذي رأت فيه مناورة بريطانية، بستار أميركي ومساهمة يهودية، من أجل تعديل الحدود بين لبنان وفلسطين لصالح الطرف البريطاني وعلقت المجموعة اللبنانية العمل بمشروع جمعية الصداقة كما بمشروع السد على الليطاني، بعد إزاحة اميل إده عن الحكم، وتنامي نفوذ الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري الذي يصفه ايلات بأنه مقرب من الناشطين المسلمين العرب في فلسطين ومناهض للصهيونية(4).

---

(3): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 286.

أيضاً: فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل ميشال شيحا والإيديولوجيات اللبنانية**، ص 159.

(1): شارل قرم: رئيس تحرير "المجلة الفينيقية" في ذلك الوقت.

(2): فواز طرابلسي، المرجع السابق، ص 260.

(3): المرجع نفسه، ص 261.

وفي اللقاءات التي عقدها قرم[1] حول نقاط الالتقاء بين الصهيونية والفينيقية اللبنانية: النقطة الأولى تعلق اليهود بأرضهم وهو ما يجب أن تتعلمه الموارنة منهم، والثانية هي صلات القربى بين الحضارة الفينيقية و الحضارة العبرية، وكلاهما نبتة محلية أصلية. فبزوال الفينيقية وهجرة اليهود من فلسطين، صار لبنان وفلسطين كلاهما عرضة لتأثيرات خارجية مختلفة مصدرها بلاد ما بين النهرين ومصر وما تلاهما من التأثيرات الهيلنية فالعربية. من هنا كان الجامع المشترك بينهما للدفاع عن حضارات المنطقة الأصلية. وكان نقاش قد لخص لايلات الأضرار التي ألحقها الفتح العربي بميراث لبنان الفينيقي باستعارة تقول: "إن رمال الصحراء قد لوثت مياه البحر الصافية". وأخيراً رأى قرم أن أهم ما يجمع بين الطرفين هو أن المسيحيين واليهود سوف يكونون أول ضحايا المسلمين والقوميين العرب.

وفي الوقت الذي كان فيه التيار المسيحي الماروني ينهج سياسة التماهي مع المشروع الصهيوني في فلسطين، كان المسلمون في لبنان يستشعرون الخطر القادم إلى المنطقة تحت عباءة الانتداب، وبحسهم الديني والوطني كانوا يعملون على تغذية الثورة الفلسطينية منذ بداية انطلاقتها سنة 1936، ومساعدة الثوار الفلسطينيين مادياً ومعنوياً.

- **المشاركة اللبنانية في المقاطعة الاقتصادية للصهاينة.**

كان السماسرة الصهاينة يؤمون بيروت للحصول على البضائع التي كانت تنقصهم في أثناء المقاطعة الاقتصادية العربية لهم. وجاء في جريدة "بيروت" في 27 تموز 1936: ان سماسرة صهانية قدموا إلى بيروت، وحاولوا شراء مواعين برسم ميناء تل أبيب لنقل البضائع مع البواخر إلى البر تحت حراسة الجند لأن بحارة يافا مضربون منذ ابتداء الثورة. لكن بحارة بيروت رفضوا كل مفاوضة مع سماسرة الصهيونيين وردوهم خائبين. فاتجه أولئك إلى طرابلس فرفض بحارتها أيضاً... فلجأ الصهيونيون إلى بحارة أرواد، فكانت النتيجة نفسها..."

ثم اثنت الجريدة على وطنية البحارة الذين أبوا إلا أن يؤيدوا إخوانهم عرب فلسطين في ثورتهم القومية[2].

راح معروف سعد وإخوانه يتصدون للمهربين، ويتربصون بالشاحنات العابرة صيدا وصور والنبطية ومرجعيون وتل النحاس، حتى إذا أوقفت إحداها، انزل منها السائق، والقي بصناديق الخضار والفاكهة على الأرض وراح الشبان يتلفوها، ويأمرون السائق بالعودة من حيث أتى. ولم يكن أحد ليتناول ثمرة واحدة من الثمار الملقاة على الأرض.

---

(4): المرجع نفسه ، ص 262.

(1): شفيق الأرناؤوط، **معروف سعد نضال وثورة**، المؤسسة اللبنانية للنشر والخدمات الطباعية، 1981، ص 68.

وكان إلى جانب هذا الكفاح السلبي دفاعاً عن فلسطين، يقوم بدور إيجابي في توفير المساعدات للثوار الفلسطينيين، وقد قاومته سلطات الانتداب الفرنسي وهو يقود حملة المقاطعة، وأصدرت بحقه مع ثلاثة من رفاقه مذكرة توقيف، وألقت القبض عليه أثناء تظاهرة لهم وساقتهم إلى "قشلة البوليس" وكان عددهم يفوق الأربعين، وهناك أفرجت عن الجميع إلا عن السادة الأربعة: معروف سعد وعبد الحليم الحلاق، وعبد بزري والسيد نصار[1].

ولكن الشباب أبوا إلا أن يخرجوا كلهم أو يسجنوا كلهم، وأمام هذا الإصرار الشديد، أطلق سراحهم جميعاً.

وعادت بعض السيارات لتهريب الخضار إلى يهود فلسطين، فكمن أكثر من خمسين شاباً لها قرب " سينيق" وبعد منتصف الليل أقبلت سيارتا شحن فأوقفهما الشباب وبدلاً من أن يجدوا فيها خضاراً وجدوا رجال درك مدججين بالسلاح جاؤوا للقبض عليهم جميعا ما عدا واحداً عاد إلى صيدا مبلغاً عن اعتقالهم.

وتنادى سكان المدينة وساروا ألوفاً هائجة نحو سينيق، وهناك التقوا برجال الدرك ومعهم المعتقلين، وحدثت عدة مصادمات واستطاع الأهلون انقاذ المعتقلين بكاملهم.

واستمرت بعد ذلك في صيدا الاجتماعات والمؤتمرات تأييداً للوحدة ولفلسطين، وكانت تعقد في بيت كل من الشيخ عارف الزين ونور وهلال الجوهري، وعادل عسيران، وكان يحضرها عبد الحميد كرامي، وكاظم الصلح صاحب جريدة " النداء" وعلي ناصر الدين رئيس عصبة العمل القومي، وفهيم خوري ومعرف سعد.

وفي 21 تموز (يوليو) 1936 تقرر انطلاق تظاهرة سليمة نحو سراي الحكومة ومكتب المستشار الفرنسي للاحتجاج على سياسة الإرهاب والتعسف التي تستعملها سلطات الانتداب ضد رجال الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية. وبدأت الهتافات للوحدة السورية وقام الجنود بإطلاق النار عليهم فأصيب عبد الحلبم الحلاق إصابة خطيرة وتوفي في اليوم التالي، وسارع معروف سعد نحو إخوانه،
وانهمر عليه الرصاص من كل جانب فأصيب برصاصة في كتفه اليسرى، عطلت ذراعه سنة، واستشهد الشاب محمد قرعي النعماني ولحق به الفتى راجح الحنوني الذي توفي متأثراً بجراحه[2].

---

(2): شفيق الأرناؤوط، المرجع السابق، ص 76.

(1): شفيق الأرناؤوط، **معروف سعد نضال وثورة**، ص 80 و81.

وفي العام 1938 تعرضت الحركة القومية العربية إلى سلسلة من النكسات والهزائم قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، خلال نضالها ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي، ففي هذا العام طردت فرنسا رجال الكتلة الوطنية في سوريا من الحكم بعد أن كانت وقعت معهم معاهدة تمنح سوريا بموجبها استقلالاً شبيهاً باستقلال العراق ومصر، وتراجعت فرنسا عن ذلك، لامتناع برلمانها عن تصديق المعاهدة، وأعادت فرض أعوانها على حكم البلاد، وطاردت العناصر والقوى الوطنية وشردتها من البلاد.

وفي أواخر صيف عام 1939 كان الكفاح المسلح الفلسطيني الذي بدأ منذ عام 1936 يتعرض لضغوط كبيرة، أدت إلى توقفه وانتهائه مع بداية الحرب الثانية بين ألمانيا النازية والحلفاء. وكانت نتائج الحرب العالمية الثانية بالنسبة لفلسطين أكثر سوءاً وضرراً، إذا استطاعت بريطانيا والحركة الصهيونية خلالها أن تسدد ضربات عنيفة للحركة الوطنية فيها، فشردت قياداتها واضطهدت أفرادها، فيما فتحت سلطة الانتداب أبواب فلسطين أمام سيل الهجرة اليهودية القادمة من أوروبا، ومهدت للصهاينة سبل الاستقرار والسيطرة الاقتصادية[1].

واجهت فلسطين مشكلات خطيرة نتيجة تصاعد الهجرة اليهودية إليها، وأهمها: مشكلة استيطان عنصر غريب، وبناء المستعمرات وبيع الأراضي، مما أدى إلى ردود فعل فلسطينية تمثلت في البداية بعقد مؤتمرات في المدن الفلسطينية مطالبة بجلاء سلطة الانتداب البريطاني. ومندده بانحيازه للحركة الصهيونية.

وبعد أن تبين للفلسطينيين عقم النشاطات السياسية المتمثلة بالمؤتمرات، قامت قوى حزبية جديدة على الساحة الفلسطينية بالتسليح أولاً في مؤتمر نابلس عام 1931 ومن ثم أعقبه المؤتمر الأول للشباب عام 1935 في يافا، وبعده المؤتمر الثاني للشباب عام 1935 في حيفا، ثم تحولت هذه القوى السياسية إلى أحزاب. وتوزعت هذه الأحزاب بين مؤيد للأمير عبد الله في شرق الأردن، والمدافع عن سياسة بريطانيا، مثل راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع الوطني (1934) وبين معارض لهذه السياسة البريطانية مثل الحاج أمين الحسيني، الأب الروحي للحزب العربي الفلسطيني (1935)، الذي نادى بالمبادئ التالية: استقلال فلسطين، ورفع الانتداب.

وأما بالنسبة إلى موقف الحكام العرب المؤيدين للسياسة البريطانية، فكانت الدعوة إلى التهدئة والتوسط بين الإنكليز والفلسطينيين الرافضين لسياسة الاحتلال. وقد استعملت العواصم العربية، عمّان والرياض وبغداد والقاهرة والكويت وصنعاء، في خطابها السياسي حول عروبة فلسطين كلمات تنم عن الصداقة الحميمة التي تربطها ببريطانيا[2].

---

(1): مصطفى محمد بزي، **جبل عامل في محيطه العربي 1864-1948**، ص 401 و402.

(2): أحمد عقيل موسى، **تهجير الفلسطينيين إلى لبنان**، ص 36 و37 و38.

أيضاً: فيليب حتي، **خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى**، ص 222.

- **الكتاب الأبيض عام 1939**.

هبت رياح الحرب العالمية الثانية عام 1939، فأرادت بريطانيا أن تستميل العرب، فأصدرت كتابها الأبيض، وأهم ما جاء فيه:

1_ إقامة دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات.

2_ أن تضم الدولة المنشودة العرب واليهود.

3_ إقامة مجلس تمثيلي.

4_ تحديد عدد المهاجرين اليهود كل سنة ب 10,000 مهاجر لمدة خمس سنوات.

5_ منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

وكانت ردة الفعل على الكتاب الأبيض من قبل اليهود شـــن حرب شـــعواء، حيث قاموا بمهاجمة مكاتب الحكومة، وأعلنوا الإضراب العام.

أما بالنسـبة لردة الفعل العربية، فكان الرضـى والهدوء، لأن ما جاء في هذا الكتاب الحد من الهجرة، وبيع الأراضي لليهود[1].

- **فلسطين في هيأة الأمم المتحدة عام 1947**.

يقول الرئيس بشـارة الخوري في كتابه حقائق لبنانية: "كانت المسـألة الشـائكة في اجتماع الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قضـية فلسـطين، إذ تبنت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا اقتراحات الكونت برنادوت بإنشاء دولة يهودية مصغرة، وتقسيم فلسطين بين العرب واليهود في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947[2]، وهذا ما لا يقبل به العرب. وبدا الجو قاتماً إذ راحت دوائر هيئة الأمم تتودد أمير شرقي الأردن ووعدته بأنها تتساهل معه، بعد التقسيم، بضم الجزء الذي يبقى عربياً إلى إمارته وتعترف به ملكاً عليها جميعاً، مع الاعتراف طبعاً بإسرائيل! وكانت تلك نقطة الضعف في الأمير الهاشمي، عرفها الصهيونيون فيه منذ عرفوه، ومهروا باستغلالها في شتى الظروف... وهذا يفسر غضب الأمير واحتجاجه على تشكيل حكومة عربية لفلسطين برئاسة أحمد حلمي واتخاذها غزّة مقراً مؤقتاً لها.

واجتمع وزير خارجية سوريا ولبنان في مكتبي وبحثنا موضوع الدولة العربية الفلسطينية وموقف الملك عبد الله منها ورأينا ضـرورة دعمها. وأقر الوزيران سـفر أحدهما (محسـن البرازي) إلى القاهرة وبغداد لاسـتخراج حكومتيهما بالوضـع الراهن. وأطلع الوزير البرازي زميله اللبناني على مشـروع مذكرة ينوي تقديمها لأمانة الجامعة العربية تتضـمن شـكوى سـوريا على شـرقي الأردن بسـبب موقفه من قضـية

---

(1): احمد عقيل موسى، مرجع سابق، ص 39.

(2): بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، الجزء الثالث، ص147

فلسطين، فوافقنا مبدئياً على نصها شرط أن يتريث في تقديمها لئلا يضعف الموقف العربي في هيئة الأمم المتحدة حيث النية غير صافية، وقد تنتهز فرصة الجهر بخلافات العرب ليقضى على آخر أمانيهم في تحرير القطر المنكوب"[1].

وكانت الهيئة العربية العليا لفلسطين قد قررت إرسال وفد عنها إلى الأمم المتحدة لعرض قضية فلسطين على الدورة الاستثنائية لجمعيتها العامة التي تقرر عقدها في نيسان (ابريل) 1947، باستثناء راسم الخالدي الذي رفضت القنصلية الأميركية في القدس منحه تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأميركية. وقد قوبل الوفد الفلسطيني بحمله دعائية مضادة لسماحها لـ "الإرهابيين الفلسطينيين" بدخول الولايات المتحدة وحذروا الأمم المتحدة من الموافقة على مثول الوفد أمامها[2].

افتتحت الدورة الخاصة للأمم المتحدة في 1947/4/28. وارتكبت الوفود العربية خطأ تكتيكياً عندما رفضت في اجتماع عقدته في 2 أيار (مايو) قراراً كان قد اتخذه الوفد الفلسطيني بأن يتقدم بطلب إلى الجمعية العامة للمثول أمامها وأمام لجانها المختصة. وكانت حجة الوفود العربية أن الوكالة اليهودية ستتقدم بطلب مماثل، وهذا ليس في مصلحة العرب.

وقد أكد الوفد الفلسطيني للوفود العربية أن الوكالة اليهودية ستتقدم بطلب المثول أمام الجمعية العامة سواء أقدم طلبه أم لم يقدم، إلا أنه نزل عند رأيهم على الرغم من عدم اقتناعه به حرصاً على التعاون مع هذه الوفود.

وبالفعل صحت توقعات الوفد الفلسطيني، إذ تقدمت الوكالة اليهودية في 3 أيار (مايو) بطلب إلى رئيس الجمعية العامة للسماح لوفدها بالاشتراك في جلساتها[3].

خلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في عالية (لبنان) في 1947/10/7 خصيصاً لدراسة ما يجب اتخاذه من إجراءات للوقوف في وجه المؤامرة على عروبة فلسطين وصدر قرار بتشكيل جيش الإنقاذ. وتم ذلك بموافقة عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية، باعتباره رئيساً للجنة فلسطين.

موقف نواب البقاع من قرار تقسيم فلسطين عام 1947:

---

(3): بشارة الخوري،المصدر السابق، ص 147 و148.

(1): **شؤون عربية**، فصلية تصدر عن الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، العدد 44، كانون الأول (ديسمبر) 1985 بعنوان: الشعب العربي الفلسطيني، ص 88.

(2): شؤون عربية، العدد 44 المرجع السابق، ص 88.

في جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة في 5 كانون الأول (ديسمبر) 1947، عبّر نائب البقاع شبلي العريان عن موقفه من قضية فلسطين بقوله:" في هذا الموقف الدولي الصاخب الجائر الذي يلقي بفلسطين شهيدة نقول كلمة حق ونعلنها من هذه الندوة أن العدالة التي يريدونها في العالم تستشهد في قرار الأمم المتحدة بقضية فلسطين، والحق الذي يوعونه ينهار وينقلب ظلما وعدوانا على العرب، فلا صبر على العدوان مهما كان مصدره، وسترى الأمم المتحدة التي نزلت عند إرادة شذاذ الآفاق من الصهيونيين أن العرب أقوياء في حقهم، فلن يتركوا فلسطين العربية ضحية الطمع والإستبداد والإستعمار. إذا صمّت الأذان عن سماع صوت العدالة فسيسمعون صوت صليل السيوف يدوي في الآفاق، فيدرك الصهيونيون ومن يؤازرهم أن فلسطين لن تقسم ولن تكون أرضها مقرا لهم وهذه جموع العرب تتألب تحتشد لترسل الشهيد تلو الشهيد وتريق الدماء زكية نصرة لفلسطين التي تنادي العرب للجهاد لإنقاذها من براثن الصهيونية المجرمة في حرب أُرغم العرب على خوضها لا هوادة فيها ولا صبر إلا أن ينتصر الحق على الظلم وأن يرد العدوان إلى نحر أهله.

ولبنان الذي يمشي في الطليعة يعلن الجهاد ويمشي إلى خوض هذه المعركة مؤمنا أن تقسيم فلسطين جريمة لا يزيلها إلا السيف ولا تمحو اثرها غير القوة. فنحن سيوف في قبضة فلسطين العربية، وصدورنا مرهونة لتفتديها، لأن العرب يستهينون الموت ولا يموتون على ضيم وهذا التاريخ يشهد لهم، ويقولون اليوم وغدا للأمم المتحدة المستعمرة أن قرار التقسيم جائر، وأن الصهيونية فاشلة، وأن فلسطين ستبقى عربية حرة[1].

وتحدث أيضا من نواب البقاع النائب جوزيف سكاف فقال:" لا أقول لكم وا أسفاه على فلسطين. ولا أريد أن أظهر لكم بأن الدفاع عنها هو دفاع عن لبنان، عن بيتنا وأرضنا وتراب أجدادنا. ولا أشرح لكم الخيبة الأليمة التي صدمت بها بعض دول الغرب جميع الدول العربية. ولست أريد أن أفند الحجج والبراهين على جور التدابير المتخذة، وأن أرد على الدوافع الهدامة التي اعتنقتها بعض الدول لتمزيق شمل بلد مجاور شقيق. ولا أريد أن أفضح المناورات والمداورات التي لجأت اليها الأمم لكي تسلب بيت رجل مسالم أمين وتعطيه جورا وعدوانا لرجل لا حق له ولا حجة لديه إلا وعداً جائراً من رجل جائر في وقت كانت به الوعود المتناقضة تغدق على الطرفين بكرم وسخاء.

كلا أيها السادة، لا أقول لكم كل ذلك. فلقد مر وقت الكلام والتأسف والتلهف، لقد مر زمن الحجة والبرهان، وجاء دور العمل الجدي المثمر.

لقد انقضى علينا عشرون عاما والعالم العربي يصيح ويدبج الكتب والمقالات ويرسل البعثات اثر البعثات للدفاع عن فلسطين.

---

(1): الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني، الجلسة العاشرة، المنعقدة يوم الجمعة في 5كانون الأول(ديسمبر)1947.

ولكن كل ذلك لم يجدينا فتيلا، لأن القوى التي كنا نتذرع بها كانت غير مرتبطة وغير منظمة وغير عملية، ولأن الحق الدولي – على ما يظهر– لا يفهم إلا بلغة القوة والمال والمثابرة والصـــبر. فإلى هذه النواحي يجب أن نلتفت وأن نوجه جهودنا بشأن فلسطين.

وعلى الأخص يجب علينا ألا نيأس فالقضـية الفلسـطينية التي يزعم الكبار أنهم خنقوها في الغرب، هي لا تزال حية نشيطة في الشرق.

فيجب علينا الإســتمرار بجهادنا وتضــحياتنا إلى ما لا نهاية لكي نصـــل إلى طلبنا الذي يعترف التاريخ ويعترف المنطق بعدله وصـــدقه، لقد مر وقت الكلام إذن وجاء وقت العمل. فأنا أدعوكم للمســاهمة بالقضـية الفلسـطينية بكل ما نسـتطيع. وبذلك خدمة كبيرة للقضـية اللبنانية التي نبذل في سبيلها أرواحنا واموالنا"[1].

وقال نائب البقاع رفعت قزعون: "... التاريخ علمنا، أينما ضـاع الحق أوجدته القوة. هذه حقيقة ناصعة. تآمرت الدول ولها مصالحها... إني أذكر الذين كانوا في المجلس الماضـي (يقصـد مجلس النواب اللبناني قبل الإســتقلال) وهم ثلثا المجلس الحاضـــر، والنضـــال الذي ناضـــلوه لأجل التحرر من يد الإستعمار، من كان يظن بعد أن أخذ السنغالي من كان فيه ودفعهم خارجا أننا سنعود إلى هذا المجلس وسـنحرر البلاد منهم ونصـبح مسـتقلين؟، هذه حقيقة ناصـعة، مشـينا في الماضـي وناضـلنا لأجل الإســتقلال واليوم دقت الســاعة والكلمة الأخيرة للقوة. فإذا كان هنا وهناك من زعماء كرام فليكونوا على اسـتعداد، أقول هذا لرياض بك وسـامي بك، أين سـلاحكما أيها الأخوان؟ فها البقاع قد ابتدأ وآن لنا جميعا أن نفتح باب التطوع وفيه قوة مادية وأسـلحة تمكنه من أن يرفع رأسه عاليا في الدفاع عن فلسطين"[2].

هذا وتقدم مجموعة من النواب إلى رئاسة المجلس باقتراح وقعه النائب شبلي العريان عن البقاع وهذا نصـه:" إن مجلس النواب يعلن: أن القرار بتقسيم فلسـطين قد صـدر عن هيئة لا صـلاحية لها، وأنه غير ملزم. ويقرر عدم الإعتراف به ورفض كل ما ينتج عنه أو يتفرع منه مؤكدا تمسـك لبنان بعروبة واستقلال فلسـطين واستعداده للبذل والتضـحية في سبيل الدفاع عنها. ويدعو الحكومة لاتخاذ التدابير والإجراءات السريعة بالإتفاق مع الدول العربية".

وقد تمت الموافقة على هذا الإقتراح بالإجماع في مجلس النواب اللبناني.

كذلك ورد لرئاســة مجلس النواب اقتراح موقع من الســيدين ابراهيم عازر وجوزيف ســكاف هذا نصـه:" لما كنا نعتقد أن قضـية فلسـطين هي من صـميم القضـية اللبنانية، ولما كان يتوجب علينا إعطاء

(1): محضرالجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة يوم الجمعة في 5كانون الأول(ديسمبر)1947.

(2): محضرالجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة يوم الجمعة في 5كانون الأول(ديسمبر)1947.

الأمثولة الحسنة والإقدام على عمل حسي مادي في سبيل فلسطين، ومن جهة أخرى، لما كان بعض الدول الأجنبية وقفت موقفا شريفا من قضية عرب فلسطين، فإنني اقترح على مجلسكم الكريم:

أولا – أن يقرر كل منا، من وزراء ونواب دفع معاش شهر كامل يقدم إلى صندوق فلسطين.

ثانياً – أن نسجل شكرا جزيلا لجميع الدول الأجنبية التي كانت بجانب الحق في قضية عرب فلسطين عندما عرضت على مجلس الأمم المتحدة".

وتمت الموافقة على هذا الإقتراح بالإجماع[1].

وفي جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة يوم الإثنين 29 كانون الأول (ديسمبر) 1947 وردت فتوى من مفتي الجمهورية اللبنانية سماحة الشيخ محمد توفيق خالد تدعو للجهاد في لبنان وفي مشارق الأرض ومغاربها في سبيل انقاذ فلسطين العربية من براثن الصهيونية الغاشمة. ووردت ايضا العديد من برقيات الإحتجاج على قرار تقسيم فلسطين، ومنها برقية من شباب سعدنايل في البقاع يعلنون فيها استعدادهم للتطوع والتضحية بأرواحهم في سبيل انقاذ فلسطين العربية"[2].

- **اجتماع شتورا في 20 تشرين الأول (اكتوبر) 1948.**

وكان التطوع في جيش الإنقاذ عملاً وطنياً مقدساً، فقد كان هذا الجيش رمزاً لموقف نضالي عربي جاد، وممارسة كفاحية شعبية حقيقية تساهم جدياً مع عرب فلسطين في تحرير الوطن، والقضاء على المشاريع الاستعمارية والصهيونية. وبهذه الروحية، جاء آلاف المتطوعين العرب إلى مكاتب "لجنة إنقاذ فلسطين" وقد عين فوزي القاوقجي قائداً عاماً لجيش الإنقاذ[3].

ونظراً للتطورات السياسية في المنطقة وبسبب الهجمات العسكرية الإسرائيلية على بعض المناطق العربية وبينها قطاع غزة حيث يتواجد الجيش المصري، فقد دعا لبنان إلى عقد اجتماع في بلدة شتورا في 20 تشرين الأول (أكتوبر) 1948 ضم كلاً من جميل مردم ومجيد أرسلان وفؤاد شهاب وفوزي القاوقجي وحسني الزعيم والمقدم ناصر رئيس ركن في الجيش المصري والعقيد محمود الهندي عضو اللجنة العسكرية. وقد خصص الاجتماع لبحث الوسائل التي تساعد الجيش المصري، ولكن تبين أنه كان

---

(1): محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة بتاريخ 5 كانون الأول (ديسمبر)1947.

(2):الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني، الجلسة الحادية عشرة، المنعقدة يوم الإثنين الواقع في 29 كانون الأول (ديسمبر)1947.

(3): مصطفى محمد بزي، مرجع سابق، ص 402 و403.

أيضاً: أحمد عقيل موسى، **تهجير الفلسطينيين إلى لبنان**، ص 40.

شــكلياً أو بمعنى آخر لرفع العتب، على حد قول فوزي القاوقجي الذي سمع هذه العبارة من جميل مردم رئيس الوزراء السوري[1].

▪ جيش الإنقاذ 1948.

إن لبنان الرسمي حاول أن يترجم تأييده للقضــية الفلســطينية بمواقف عملية[2] غير متأثر بالاتجاهات الطائفية المعادية للقضــية الفلســطينية، فبدأ بمســاعدة جيش الإنقاذ وأمده بعدد من المدافع الفرنســية والأميركية، وأكد القائد فوزي القاوقجي بأنه "كان لهذه المدافع أثر كبير في مختلف المعارك التي خاضــها جيش الإنقاذ" كما اشترك عدد كبير من اللبنانيين ف بالاستعداد للدفاع عن فلسطين، وحتى 8 شباط 1948 كان عدد اللبنانيين الذين تدربوا في معســكر "قطنا" بســوريا يقارب (305) من اللبنانيين من أصل (4976) من السوريين والفلسطينيين والمصريين واليوغسلاف[3].

ولم يكن قد مضــى على تأســيس الجيش اللبناني ســوى عامين، ولكن هذا لم يمنع قائد الجيش فؤاد شهاب من أن يدفع بالقسم الأكبر من هذا الجيش إلى الجليل فاحتل قسماً منه، وخاض معركة المالكية التي استشـهد وجرح فيها ضـباط وجنود لبنانيون اسـتبسـلوا في مواجهة القوات الإسـرائيلية، واحتفظوا بمواقعهم إلى أن انتهى القتال بتوقيع الهدنة الأولى ثم الثانية[4].

وفي جلســة مجلس النواب اللبناني المنعقد يوم الجمعة في 9 نيســان (ابريل) 1948 برئاســة صــبري حمادة وعضـوية كل من أميني السـر النائبين رفعت قزعون ويوسـف ضـو، والتي خصـصـت لالقاء بيان لرئيس الحكومة قبيل سـفره إلى مصـر لحضـور اجتماع اللجنة السـياسـية للجامعة العربية. وكان البيان لتوضـيح موقف لبنان من فلسـطين ومما جاء فيه: "في هذه الأثناء التي تتجه فيها الأنظار إلى فلسـطين الشـهيدة وقلوب العرب متجهة إلى الجهاد الرائع الذي يضـع فيه إخواننا في فلسطين أرواحهم ثمناً لإنقاذ أوطانهم، وفي هذه الآونة التي يضطرب فيها العالم قلقاً على مصيره وينظر بلهفة إلى أصوات السلام التي ترتفع من هنا وهناك لتخليصه مما يحيط به من أخطار تجتمع اللجنة السياسية للجامعة العربية لا لتتابع عملها في سـبيل فلسـطين فحسـب، وتدرس الموقف الجديد على ضـوء التطورات الأخيرة، وتزود ممثلي الدول العربية بالتعلميات قبل انعقاد الهيئة العامة للأمم المتحدة، بل لتنظر أيضـــاً كل من الحكومات العربية، وهي بالنسـبة لوضـعها الجغرافي، واقعة في حلقة النار التي قد تطلع على العالم إذا تأزمت الأمور

---

(4): حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان 1943-1952**،ص487.

(1): فيليب حتي، **خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى** ، ص608.

(2): حسان حلاق، المرجع السابق، ص 472.

(3): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مؤسسة فؤاد شهاب 1998، ص 16.

أيضاً: فيليب حتي، المرجع السابق، ص 277.

فيه لتنظر في ما يجب عليها من تنسيق للعمل مع شقيقاتها، والانسجام في سياسة واحدة لمجابهة الأحداث ولدرء الخطر.

وإني أرسل من على هذا المنبر إلى المجاهدين في فلسطين تحية الإعجاب للبطولة التي تتجلى فكل عمل من أعمالهم، وانحنى أمام ذكرى المجاهد الشهيد... عبد القادر الحسيني الذي قضى بعد أن شاهد النصر يحيط بإخوانه من كل جهة"(1).

وخلص رئيس الحكومة للقول :" لقد قيل أن حكومة لبنان قد رفضت معاهدة أو حلفاً عسكرياً وهذا الأمر لا يتفق مع الواقع ولا صحة له على الإطلاق... إن لبنان دولة حرة وبلد مستقل استقلالاً تاماً لا يؤيده غل ولا يسيطر على مقدراته غير أبنائه... وانتم تعلمون أيضاً انه ليست له مشاكل خارجية ومع الدول الكبرى... فهو إذن أجدر من غيره في أن يعمل في سبيل السلم... لان الخطر الذي يهدد العالم اليوم يجب أن يقابل بشعور الصداقة، وهذه لا تؤمن إلا إذا حلت جميع المشاكل لهذا نحن ذاهبون متأثرون لا بخطورة الموقف فقط بل بالتوجيهات التي نتلقاها منكم..."

وفي التعقيب على كلام رئيس الوزراء قال عبد الله اليافي: " ... لا بد لي وهو ذاهب لحضور اجتماع اللجنة السياسية إلا أن أنبه إلى أن الأمور التي سيتعرضون لها في هذه اللجنة تفرض علينا الكثير من الحذر، أقول هذا لأننا مع الأسف قد ثبت لنا بالدليل القاطع والاختبار المستمر، أن الدول الكبرى لا تلجأ إلى ممالأة الدولة الصغرى إلا عندما يدلهم الجو العالمي وينذر بالشر، وعندما تريد هذه الدول أن تصفي حساباتها مع بعضها البعض، وفيما عدا ذلك لا تقيم الدول الكبرى للدول الصغرى أي وزن لا لها ولا لأمانيها الوطنية... لذلك أصبح لزاماً على رجال الدول العربية المسؤولين أن يضعوا نصب أعينهم أن الظروف الدولية وحدها هي التي أملت على بعض الدول الكبرى موقفها الذي خدع به البعض منا عن حسن نية، وأن يستغلوا هذا الموقف الدولي لا بعد حدود الاستغلال، لمصلحة القضية الفلسطينية العربية، وأن لا يستكينوا إلى هذه النعومة والليونة التي تظهرها اليوم الدول الكبرى للحكومات العربية(2).

أما نائب البقاع أديب الفرزلي فعقب بقوله: "سيدي الرئيس إن قضية فلسطين هي قضية لم تبدأ اليوم، إنما هي عبارة عن مركز جسم في الشرق الأوسط، تمد له الأيدي ليكون كمبدأ لنخر السوس الذي ينتهي إلى بقية الأعضاء. وإني أؤيد حضرة الزميل عبد الله اليافي في أن قضية فلسطين، تجرب الدول، أن لا تنتهي لتكون ثغرة يولج منها في كل حين ودقيقة إلى البلاد العربية، وأن الرجوع عن قرار التقسيم، والاستعاضة عنه بالوصاية هو بدء البداية ولم تنته القضية بهذا الشكل...والتخوف مما يسمونه تحالف في الشرق مع العرب، ليس الذي نعنيه، بل التخوف معناه الانصراف مع الاتحاد العربي بشكل

(1): محضر جلسة مجلس النواب اللبناني، الجلسة الخامسة في 9 نيسان (ابريل) 1948، ص 2.

(2): الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني في 1948/4/9.

تحالف مع دول أجنبية لا تسـوده المسـاواة، وهذا ما اسميه انتقال من مرحلة الاسـتقلال إلى مرحلة التسـليم، هل تعتبر إذا عرض تحالف عربي تحفظ فيه الكرامات أن لبنان يرفض؟ أتعتقد أن هذا الرفض هو انتصار سياسي للبنان، أن الذي أقوله هو أنه بالأمس عندما كان وقتاً عصيباً، التفتنا إلى الغرب، فإذا بالدول التي نوه بها حضـرة الزميل عبد الله اليافي والتي تعمل لغاياتها، تقف إلى جانبنا، محترمة مواثيقها ومؤيدة استقلال سوريا ولبنان، فكان لنا النصر. نحن ليس بامكاننا أن نهدد بل أن نستثمر النزاعات الدولية، ودولة الرئيس شخصياً خير من عرف كيف يستثمر هذه النزاعات"[1].

بعد صدور قرار التقسيم مباشرة، انفجر القتال في كل أنحاء المناطق الوسطى والشمالية من فلسطين، وبعد أسابيع قليلة من نشوب المعارك، بدأ جيش الإنقاذ عملياته العسكرية، حين تسللت أولى مجموعاته في فجر 1948/1/9 على فلسطين عبر لبنان الجنوبي، في محاولة للاستيلاء على مستعمرتي "دان" و "المطلة" في أقصى الشمال، لكن المحاولة فشلت، وكان لتدخل الإنكليز السبب الأول في هذا الفشل، وكانت هذه أولى معارك جيش الإنقاذ.

وقد شهدت المنطقة الشمالية لفلسطين والمتاخمة لجبل عامل معارك عديدة خاضها جيش الإنقاذ في المطلة وحتى الناصـرة في جنوبي الجليل، ودارت أهم المعارك حول مسـتعمرات المنارة والمطلة وجدين والهراوي والنبي يوشع والشجرة، وشهدت الناصرة والمالكية وترشيحا والجيش والصفصاف اشتباكات دامية، خاصة حين انتزع العدو المبادأة من العرب، واستطاع على مراحل أخرج جيش الإنقاذ من الجليل في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) عام 1948[2].

انتقل معروف سعد مع زميله في النضـال محمد زغيب إلى شمالي فلسـطين حيث دخلا على رأس سريتهما إلى المالكية وتمركزا فيها. وكان محمد زغيب، المولود في قرية يونين في البقاع، قضاء بعلبك، عين ضابط ارتباط في القيادة العامة للجيوش العربية، عام 1948، ثم قدم استقالته وتطوع لقيادة سرية من المتطوعين.

وقبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين بيومين في 13 أيار (مايو) 1948، أصيب محمد برصاصة في صدره، بينما كان يصد مع معروف سعد هجوماً شنته العصابات الصهيونية على المالكية. واستشهد في 1948/5/21[3].

وصـل زهاء 250 متطوعاً من أبناء الجنوب، ولاسيما من بنت جبيل وبليدا وحولا وعيترون وميس الجبل، كما وصل خمسة وعشرون متطوعاً من بعلبك ويونين. فوجه إليهم معروف سعد كلمة قال فيها: "أيها الأخوة البواسل أن ألفا وثلاثمائة سنة تناديكم من وراء جبال فلسطين وهضابها، من وراء المعابد

(1): محضر الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني في 4/9/ 1948.

(2): مصطفى محمد بزي، **جبل عامل في محيطه العربي**، ص 406.

(3): شفيق الأرناؤوط، **معروف سعد**، ص 106.

المسيحية أو المساجد الإسلامية، من وراء ثالث الحرمين، وكنيسة بيت لحم، والصخرة النبوية، صخرة المعراج. إن ألفا وثلاثمائة سنة تناديكم وترد على مسامعكم صدى صرخات صلاح الدين الأيوبي، وتهاليل الأبطال، وعويل المنكوبين، فلبوا نجدتها إن كنتم تقدمون البطولة والتضحية، هذه التضحية في سبيل فلسطين، وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم كما يجاهد أبناء فلسطين لينقذوا البلدان العربية من الأخطبوط الصهيوني، والوعد البلفوري اللص..."[1].

وكانت لقيادة الميدان عملياً منطقتان مستقلتان تعبوياً، كانت هناك المنطقة الوسطى، حيث عملت غالبية قطعات جيش الإنقاذ بقيادة القاوقجي نفسه، وكانت هناك المنطقة الشمالية، حيث عملت مجموعة وحدات بقيادة المقدم الشيشكلي، الذي اتخذ قرية الصفصاف في الجليل مقراً له. وقد بقي هذا الاستقلال قائماً حتى وصول القاوقجي في أوائل حزيران إلى الجليل، عندها ألحقت به كل وحدات الشيشكلي، واتخذ قرية عيترون مقراً لقيادة جيش الإنقاذ.

- **معركة المالكية.**

هي قرية صغيرة فلسطين وقرب الحدود اللبنانية، وكانت بريطانيا قد بدأت منذ كانون الثاني (يناير) 1948 تنسحب من الثكنات الحساسة التي توجد فيها الأسلحة الثقيلة وتسلمها لليهود، بينما تسلم العرب المناطق الأقل حساسية وأهمية، وقد تعرضت المالكية لمعارك عديدة وتبادلها الأيدي مرات كثيرة خلال ستة اشهر، بدأت في أواخر نيسان، وانتهت في أواخر تشرين الأول عام 1948.

- **معركة الجليل ومشاركة البقاعيين فيها.**

في 22 تشرين الأول عام 1948 وبعد أن أنهى الصهاينة إحدى أهم مراحل قتالهم ضد القوات المصرية في النقب، بدأوا يتحرشون بقوات جيش الإنقاذ، عندما حاولوا احتلال الحولة وميس الجبل اللبنانية بعد قصفها من الجو، فصدتهم وطاردتهم قوات جيش الإنقاذ وقطعت عليهم طريق المنارة، كما أغارت الطائرات الإسرائيلية على عدد من المواقع على الحدود اللبنانية الفلسطينية. وبعد قتال عنيف في مختلف المناطق صدرت الأوامر لجيش الإنقاذ بالانسحاب في 28 تشرين الأول (أكتوبر) وتم الانسحاب من كل أنحاء الجليل واستطاع اليهود بهذه العملية أن يخرجوا قوات جيش الإنقاذ من الجليل وأن يحتلوا عشرين قرية في جنوب لبنان[2].

---

(1): شفيق الأرناؤوط، مرجع نفسه، ص 106.

(2): مصطفى محمد بزي، مرجع سابق، ص 409 و410.

كانت مشـــاركة المتطوعين في البقاع الغربي في جيش الإنقاذ مبني على دوافع قومية ودينية تربطهم بكل جزء من أجزاء الوطن العربي، فكيف إذا كانت الأقرب إليهم مثل فلسطين.

- **الشهيد برهان دحروج يسقط في سبيل فلسطين عام 1948.**

وشارك شبان البقاع من خلال عصبة العمل القومي التي لاقت انتشاراً واسعا عند الفئات الشعبية وخاصـة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعقدت " العصـبة" أحد مؤتمراتها في القرعون صـيف العام 1946، وحضـرت القيادة المؤسسـة وعلى رأسـها علي ناصـر الدين، وانضـوى تحت لواءها خيرة أبناء البلدة، ومن أبرزهم: محمد أحمد عمر، رئيس العصـبة في القرعون، وبرهان دحروج، وانتشـرت طروحاتها القومية العربية كالنار في الهشـيم، وخاصـة بالنسـبة لقضـية فلسـطين حيث قاد الشـيخ قاسـم القرعاوي وبرهان دحروج تظاهرة كبيرة في ذلك العام 1948.

وبلغ عدد المنتسبين للعصبة في القرعون حوالي 120 عضواً شارك معظمهم في جيش الإنقاذ.ومهد السبيل إلى فلسطين الشهيد برهان دحروج الذي استشهد على مستديرة حيفا عام 1948 (1). وعاد منهم: سعيد قاسم عيسى، محمد عبد الرحمن شاهين، محمد عبد الغني عرابي، خليل العقدي، قاسم علي عميص، سليم نصر حيمور، محمد قدورة، ومحمود عرابي.

وفي 16 تشـــرين الثاني (نوفمبر) 1948، صـــدر قرار مجلس الأمن الذي دعا إلى قيام هدنة بين الأطراف المتحاربة، ووافقت الحكومة اللبنانية على التفاوض مع إســـرائيل، وعلى الوصـــول إلى أتفاق للهدنة بينهما برعاية الأمم المتحدة، بحيث عينا ممثلين معتمدين للمفاوضـــة وعقد هدنة، ثم إن الممثلين الموقعين اتفقوا على أحكام الهدنة في راس الناقورة وهكذا أصـبحت إسـرائيل بحكم المعترف بها من قبل الدول العربية، وذلك في 23 آذار (مارس) عام 1949(2). بعد توقيع كل منهم على انفراد الهدنة الدائمة معها.

تلقت الصناعة اللبنانية ضربة قوية، بإقفال السوق الفلسطينية في وجهها، إذا كانت قيمة صادراتها إلى فلسـطين تفوق صـادراتها إلى فرنسـا وبريطانيا والولايات المتحدة مجتمعة. كذلك انهارت اقتصـاديات المناطق اللبنانية المجاورة لفلسـطين، والتي تصـدر منتجاتها إلى السـوق الفلسـطينية (جلود مدابغ مشـعرة، فخار راشـيا، صـناعة الأحذية من بنت جبيل) . ونجم عن نكبة 1948 أول موجة هجرة كثيفة لأبناء البقاع والجنوب باتجاه بيروت وعبر البحار(3).

---

(1): جورج حجار، **السلطة الخامسة**، ص 3-30.

(2): مصطفى محمد بزي، مرجع سابق، ص 415.

أيضاً: محمد جميل بيهم، **مواكب العروبة وقوافلها**، ص 193.

(3): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 192 و193.

سادساً: الانقلابات العسكرية السورية وأثرها على البقاع 1949_1954

في اقل من عام، وفي خلال تسعة أشهر من عام 1949، وبعد ثلاث سنوات من إعلان استقلال سوريا وإعلان الجمهورية البرلمانية في نيسان 1946، وقعت ثلاث انقلابات عسكرية متتالية اكتسبت شـــهرة فائقة في المنطقة العربية، وأعادت إلى الأذهان أول انقلاب عســكري وقع في المنطقة العربية ألا وهو انقلاب رشيد عالي الكيلاني في بغداد عام 1941 أثناء الحرب العالمية الثانية(1).

في 30 آذار (مارس) 1949 وقع انقلاب حســني الزعيم (قائد أركان الجيش) بناء على تشــجيع الفرنســيين والأميركيين، ثم قام انقلاب معاكس في 14 آب (أغطس) دعمه الإنكليز بقيادة ســامي الحناوي من ســلاح المدرعات، كاد يلقي بســورية في أحضــان العراق، لولا قيام انقلاب أديب الشــيشــكلي(2) في 9 كانون أول (ديســمبر) 1949 وهو من ســلاح المدرعات أيضــاً، وكان أطول الانقلابات عمراً إذ اســتمر حوالي خمس ســنوات حتى تم التخلص منه وهرب من دمشــق في عام 1954، فعاد الحكم المدني، الديمقراطي حتى أواخر 1957. غير أنه انهار بدوره عند قيام حكومة الوحدة الكاملة مع مصر في 22 شباط (فبراير) 1958(3).

- **انقلاب حسني الزعيم 30 آذار 1949.**

كان للهزيمة التي لحقت بالأنظمة العربية في حرب فلســطين عام 1948، تأثير قوي على الشــعوب العربية من محيطها إلى خليجها_ والقوات المســلحة جزء من هذا الشــعب_ لما سببته من شعور بالمرارة والمهانة والإحباط والرغبة في الانتقام من الذين اســتهانوا بشــعوبهم، وأنه لا بد من التغيير، وكان هذا عاملاً من ضمن عوامل مهدت لاستيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية في سوريا في 30 آذار 1949(4).

وكانت حكومة جميل مردم قد حاولت أن تلقي بمسؤولية هزيمة فلسطين على سوء القيادة العسكرية، فاستقال وزير الدفاع أحمد الشراباتي لفقدان الثقة فيه، واتهامه بالخيانة العظمى. خاصة بعد ما أشيع عن علاقاته مع اليهود. وبخلو منصــب وزير الدفاع ضــم رئيس الوزراء جميل مردم شــؤون الوزارة إلى اختصــاصــاته، كما تمت إقالة رئيس الأركان محســن البرازي لدى الرئيس شــكري القوتلي. وإن كانت

---

(1): سيد عبد العال، **الإنقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954**، تقديم د.عاصم الدسوقي، مكتبة مدبوكي، ص 9.
أيضاً: فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 194.
(2): مروان عبدو، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، محاضرات ، ص 148.
(3): **مذكرات خالد العظم**، مصدر سابق، ص6.
(4): غسان محمد حداد، **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1963-1966 القاهرة 2007، ص24. (غسان محمد حداد وزير التخطيط في سوريا)

الحكومة قد عمدت إلى تحسين حالة الجيش، ورتبت ميزانية للدفاع تحت ضغط الوطنيين، إلا أن أكثر السياسيين —وعلى رأسهم فيصل العسلي– قد ألقى بمسؤولية الهزيمة في الحرب على الجيش، والذي طالب بضرورة محاكمة عدد من قيادته[1].

أما القيادة العسكرية فقد اعتبرت أن الفشل إنما كان نتيجة مباشرة لضعف الحكومة، وغرقها في الفساد وإهمال الجيش، فحسني الزعيم ألقى التهمة على الحكومة حينما أكد أن الجيش السوري كان حديث العهد بتكوينه، ولم يتدرب التدريب الكافي، وكان إلى جانب ذلك سيء التسليح ولم يتم إعداده جيداً لدخول الحرب.

وقد أكد حزب البعث في بيان له عقب الانقلاب الأول معتبراً أن نهاية الحكم السابق كانت نتيجة طبيعية لإهماله الجيش، عدة البلاد وأمنها.

وقد ذهب أكرم الحوراني إلى ابعد من ذلك حينما ذكر بأن الفشل في حرب فلسطين قد أثار الأخطار العديدة التي حدثت بواسطة تهاون الحكام، فلقد كانت الكارثة علامة الضعف والخمول والفساد الحكومي، وتأخر النظام الاجتماعي والاقتصادي بحيث لم يكن بالإمكان أن يلبي آمال الشعب في التطور والتقدم.

ويعتبر العماد مصطفى طلاس أن الهزيمة في فلسطين كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، بعد أن ساءت أوضاع البلاد، وسادت جميع أنواع الفساد، وأصبح هم الحكام هو المحافظة على مراكزهم[2].

وعندما كانت لجنة الطلاب تتظاهر من أجل أن تقوم الجيوش العربية بنجدة شعب فلسطين، وكانت الإضرابات تعم مدينة دمشق، لم يكن شكري القوتلي يصدق أن دمشق تعص أمره وتتمرد عليه. وكان متهماً أنه والحكم في سورية يواليان الإنكليز، وأنهم وقفوا إلى جانب قرار تقسيم فلسطين. واتهم جميل مردم ورياض الصلح بانهما أقنعا الملك فاروق بوضع قيادة القوات العربية تحت إمرة الملك عبد الله لضمان تنفيذ خطة التقسيم. وعندما حاصر الطلاب السوريون المتظاهرون القصر الجمهوري خرج إليهم شكري القوتلي وألقى فيهم خطبة قال فيها: "أنا زعيمكم، أنا رئيسكم، عودوا إلى صفوفكم فبلادكم في أيد أمينة". وعندما راحت الهتافات تفصح عن عدائها له شعر بأن المسألة جدية، فطلب أن يختار

(1): سيد عبد العال، مرجع سابق، ص60.

(2): مصطفى طلاس، **مرآة حياتي 1948–1958**، دار طلاس، ط2، دمشق 1991، ص122–123، عن سيد عبد العال، مرجع سابق، ص60–61.

الطلاب لجنة منهم ليتحدث إليها- وسموها "لجنة الإضراب"- وفي الاجتماع طالبوه بالإسراع في إرسال الجيش السوري إلى فلسطين. فأجابهم: ليست فلسطين وحدها بل اندونيسيا أيضاً[1].

ويقول صقر أبو فخر: "... وكان شكري القوتلي قد عدل الدستور وجدد رئاسته. لكن شعبية هذا الحكم باتت في الحضيض... وحتى المجلس النيابي صار خائفاً من الشارع لان النواب يريدون إعادة انتخابهم، ولا يستطيعون الوقوف ضد هذا الشارع... وفي الوقت نفسه صار النظام الديمقراطي من وجهة نظر أصحاب الشأن الدولي من فرنسيين وإنكليز وأميركيين، غير قادر على القيام بما يريده هؤلاء. وكان ثمة مشروع "التابلاين" أي مد الأنابيب من السعودية إلى صيدا في لبنان عبر الأراضي السورية. كان الأميركيون والملك عبد العزيز يضغطان على الحكم في سوريا لتنفيذ هذا المشروع. لبنان كان وافق سلفاً، والأردن أيضاً، ولم يبق إلا سوريا. وكذلك كانت اتفاقية النقد مع فرنسا متعثرة. ولا شك في أن انقلاب حسني الزعيم مصنوع بتوافق اميركي-فرنسي. لم يستطع الاميركيون تمرير اتفاق التابلاين، ولم يستطع الفرنسيون الاميركيون تمرير اتفاقية النقد، وكانت اتفاقية الهدنة مع إسرائيل متعثرة أيضاً بعد أن وقعت جميع الدول العربية اتفاقات الهدنة ما عدا سوريا. أنا أؤكد أن انقلاب حسني الزعيم جاء لينفذ هذه النقاط العالقة، وقام بذلك فعلاً فور وصوله إلى الحكم"[2].

وكان قد تم الإعداد لمشروع الانقلاب في اجتماع سري عقد في 20 آذار عام 1949في مدينة (القنيطرة). وعلم الرئيس القوتلي والسيد خالد العظم باجتماع الضباط عن طريق الشائعات، ولكن لم يعيرا الموضوع أهميته تذكر، بينما عقد الاجتماع الحاسم الذي حددت فيه ساعة الصفر بتاريخ 29 آذار 1949 في (القنيطرة) أيضاً وتم التنفيذ في الساعات الأولى من صباح 30 آذار 1949 ولقد كان للسيد أكرم الحوراني دور مهم في التخطيط للانقلاب بحكم صلاته وصداقاته مع عدد من الضباط، لذا فقد حضر منذ اللحظة الأولى مع زعيم الانقلاب وقام شخصياً بإعداد البيانات للإذاعة، وقرأ البيان الأول بنفسه[3].

في السادس من نيسان وافق الرئيس شكري القوتلي على الاستقالة من رئاسة الجمهورية في كتاب موجز موجه للأمة وفي اليوم التالي- السابع من نيسان 1949- أعلن السيد خالد العظم استقالته من رئاسة الحكومة، وقد أعقب ذلك انتقال السيدين القوتلي والعظم من المستشفى إلى داريهما سالمين[4].

---

(1): صقر أبو فخر، **سورية وحطام المراكب المبعثرة**، حوار مع نبيل شويري، المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 2005، بيروت ص 125 و126.

(2): صقر أبو فخر، المرجع السابق، ص 127.

(3): غسان محمد حداد، مصدر سابق، ص 25.

(4): غسان محمد حداد، المصدر نفسه، ص 26.

- **الموقف الدولي من الانقلاب.**

وكان موقف موسكو من الانقلاب متمثلاً بما نشرته جريدة (برافدا) في 11 نيسان (أبريل) والذي جاء فيه أن الانقلاب يمثل الصراع بين القوى الإمبريالية في الشرق الأدنى. كما يعكس مخططات هذه القوى ضد الاتحاد السوفيتي.

وقالت الصحيفة: إن البريطانيين "نظموا هذا الانقلاب ضمن خطتهم لإقامة الهلال الخصيب وهي اللحظة التي تعزز موقفهم في الشرق الأدنى وتحمي مصالحهم من أي هيمنة فرنسية أو أميركية، كما أنها تخدم مصالح بريطانيا في إقامة منظمة ضد السوفييت عن طريق قيام تكتل جديد. وأكدت البرافدا أن هذه الخطط موجهة ضد المصالح القومية للشعب العربي".

وفي وقت لاحق، ذكرت البرافدا أن وصول (بوبوك) مدير الاستخبارات البريطانية إلى دمشق يثبت تورط بريطانيا في الانقلاب، وبشكل خاص تأييد الأحزاب الرجعية لذلك الانقلاب، وإن سبب كل هذه التحركات الحصول على قواعد لحماية منابع النفط في الشرق الأوسط(1).

وبالنسبة لموقف الدول الغربية المعنية بالشرق الأوسط، فإن الوزير البريطاني المفوض لدى سوريا أبدى استياءه من الأحداث فيها، وقد أوضح قلقه من أن يكون تنظيم انقلاب عسكري في سوريا عاملاً مشجعاً للجيوش الأخرى في المنطقة، كما أنه تحاشى الاتصال بالسلطة الجديدة في سوريا، واعتبر أن هذا مرهون بموقف حكومته في لندن، وقد حذت المفوضية الاميركية حذو مثيلتها البريطانية في التحفظ على الانقلاب في بدايته. وبالنسبة لفرنسا فقد ذكر وزيرها المفوض لدى سوريا بأنه اتصل بالعسكريين عقب الانقلاب لأجل التأكيد على احترام التقاليد الدبلوماسية التي تتيح حرية الانتقال لأعضاء مفوضيته، وحرية إرسال التقارير إلى وزارته بباريس وفي 15 نيسان (ابريل) 1949 أرسلت الحكومة الفرنسية إلى وزيرها المفوض بدمشق تعطيه الحرية في التصريح بالاعتراف بالحكومة الجديدة في سوريا بالشكل الذي يراه مناسباً، مع مراعاة أن يكون الأمر بالاتفاق مع الوزيرين المفوضين لبريطانيا وأمريكا(2).

- **موقف الدول العربية ولبنان من الانقلاب.**

يقول بشارة الخوري: "لم نشأ أن ننفرد عن الدول العربية بالاعتراف بالوضع السوري الجديد... وأوفدنا في 15 من نيسان محمد علي حماده على القاهرة للاتفاق مع وزيرنا المفوض **فيها** واستخراج

(1): غسان محمد حداد، مصدر سابق، ص 38 و39.

(2): سيد عبد العال، مرجع سابق، ص 81.

موقف الحكومة المصرية بشأن الاعتراف بحكومة دمشق الجديدة... وإبراقنا إلى جدّة بالموضوع نفسه وعلى الأثر طلب وزير المملكة السعودية مقابلتي وابلغني رسالة من جلاله الملك عبد العزيز عن محادثاته مع الوفد السوري الذي أوفده حسني الزعيم على الرياض يلتمس من الملك الاعتراف بالوضع الجديد، وان جلالته عبد العزيز طلب من الوفد ضرورة تأليف حكومة شرعية في دمشق قبل الاعتراف بها.

وفي ظهر 16 نيسان وصل فجأة إلى مطار دمشق نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية يرافقه شاكر الوادي وزير الدفاع لعراقي واللواء صالح صائب رئيس أركان الجيش العراقي وخلوا بالزعيم. ثم وصل بعدهم عبد الرحمن عزام وحذا حذوهم"[1].

ويضيف بشارة الخوري: "وراحت الأحداث تتوالي بسرعة، ففوجئنا في 21 من نيسان مساء بنبأ طيران حسني الزعيم إلى القاهرة واجتماعه بالملك فاروق وعودته إلى دمشق في اليوم عينه مما دل على أن مصر قررت الاعتراف بالانقلاب السوري بعد أن أخذ ملكها من زائره التأمينات الكافية بما يتعلق بسياسته مع لبنان أولاً، ثم مع العراق وشرقي الأردن والعائلة الهاشمية عامة. وفي اليوم الثاني (22 نيسان) فوجئنا أيضا بزيارة وزير بريطانيا المفوض لوزير خارجيتنا ليعلمه أن دولته ستعترف بحكومة دمشق الجديدة في أقرب وقت. ورأينا أن الرياح تواتي حسني الزعيم فمن حسن السياسة أن نلبي دعوته ونعترف به... والاهم من ذلك كله أن حسني الزعيم اتصل فور عودته من القاهرة برياض الصلح واتفقا على ان يزوره رئيس وزارتنا في 24 من نيسان"[2].

ولم تكن العلاقات السورية –اللبنانية قد سادها بعد جو من الثقة المتبادلة، عندما أقدم الضابط السوري أكرم طبارة وبعض جنوده على قتل الجاسوس اللبناني كامل الحسين في جوار منطقة حاصبيا بحجة تجسسه على الجيش السوري لمصلحة إسرائيل، فما كان من السلطات إلا أن اعتقلت الضابط السوري وجنوده، وعند ذلك طلب حسني الزعيم بتسليم المعتقلين، ولكن السلطة اللبنانية رفضت هذا الطلب، فرد حسني الزعيم بإقفال الحدود فترة وجيزة سرعان ما أمر بإعادة فتحها[3].

وبسبب الوضع المتوتر عقد اجتماع في شتورا في 25 أيار (مايو) بين ممثلي لبنان: حميد فرنجيه، فيليب تقلا وأنيس صالح وممثلي سوريا: عادل ارسلان، أسعد الكوراني، وعبد الحميد أسطواني. وقد تم البحث في مسألة الضابط والجنود السوريين المعتقلين فلم يتم التوصل إلى نتائج إيجابية، مما حتّم لجوء لبنان وسوريا إلى السعودية ومصر لإيجاد مخرج. وبالفعل فقد انتهى التحكيم إلى إطلاق سراح المعتقلين

(1): بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج3، ص 213 و214.

(2): بشارة الخوري، المصدر نفسه، ص 215 و216.

(3): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر**، ص 331.

السوريين بعد محاكمة شكلية. وكانت الصحف السورية قد نددت برياض الصلح وسياسته واعتبرته "الصديق القديم للصهيونيين"(1).

ورغم هذه التسوية المؤقته بين سوريا ولبنان فقد استمرت أجواء التوتر بينهما، ففي 3 و5 حزيران (يونيو) دخلت مفرزة عسكرية سورية إلى الحدود اللبنانية من جهات راشيا ودير العشائر وحلوه وذلك لاعتقال بعض آل العريان وانسبائهم بحجة أنهم كانوا يعملون ضد السلطات السورية، وبعد أن ساد التوتر من جديد بين بيروت ودمشق، أقفلت سوريا حدودها مع لبنان ثم جرت اتصالات واجتماعات سياسية وعسكرية بين البلدين تم على أثرها فتح الحدود وسحب المفرزة السورية(2).

وعقد لقاءين بين بشارة الخوري وحسني الزعيم في 24 حزيران 1949 في شتورا حضره أيضاً رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ورئيس الوزراء السوري محسن البرازي، ودامت الخلوة ساعتين كاملتين ويذكر بشارة الخوري: "ثم قال حسني الزعيم انه في أول الانقلاب اضطر كسباً للوقت أن يلاطف حكومتي عمان وبغداد، غير أنه اتخذ فيما بعد موقفا حذراً منهما، بعد أن ظهرت أغراضهما نحو سوريا بتمسكهما بمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، فكان الجفاء الذي زادته توتراً زيارة القاهرة.

وأشاد الزعيم بموقف لبنان ومصر والمملكة السعودية من سوريا واستبشاره بنهضة الجيش المصري بعد تجربة فلسطين القاسية"(3).

ويتبين من هذا الاجتماع تأكيد الطرفين على ضرورة الحفاظ على استقلال البلدين وعدم القبول بمشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب.

- **أحداث القوميين السوريين في البقاع عام 1949.**

في 5 تموز عام 1949، امتدت الأضطرابات التي حصلت بين الجيش اللبناني وبين الحزب القومي السوري بقيادة زعيمه أنطون سعادة، والتي اعتقل على أثرها ثم أعدم، امتدت هذه الأضطرابات إلى البقاع وإلى بلدة سحمر بالخصوص التي كان يتواجد فيها بعض من محاربي و مناصري الحزب القومي. وحسب الرواية الرسمية لهذه الأحداث "كانت المعلومات الواردة تباعاً إلى المراكز المختصة تدل على ان جماعة الحزب القومي سيمضون في أعمالهم الرامية إلى إثارة الاضطراب والقلاقل في مختلف نواحي

(1): حسان حلاق، مرجع سابق، ص330. وبشارة الخوري، مصدر سابق، ج3، ص 222 و225.

(2): حسان حلاق، المرجع السابق، ص 232.

(3) :بشارة الخوري، المصدر السابق، ج3، ص 231.

البلاد، وتجاه ذلك عممت الأوامر إلى جميع مخافر الدرك لأن تكون على يقظة واهبة تامة لجميع الطوارىء، ولقد بدرت عن جماعة الحزب بوادر إرهابية تخريبية بعثت من نفوس الأهالي النفور"[1].

- **في وادي الليطاني.**

" في الساعة الثانية عشر والنصف من هذا اليوم – 5 تموز 1949_ اتصل برجال الدرك أن سيارة متوقفة في واد مسدود المنافذ يقع شرقي وادي الليطاني (وادي مشق) وفي الحال وضعت حواجز من قوات الدرك على الطرقات فأطبق حاجز الدرك الذي كان يرابط على جسر بريمو، على السيارة المذكورة وعثر فيها على مسدس وخمسة آلاف منشور، وكان ينقلهم خمسة من القوميين: بينهم لبنانيان مدعوان فايز سري الدين من بزبدين، وجورج حداد من بسكنتا، وثلاثة سوريين... فقبض عليهم وأرسلوا مخفوريين للتحقيق أمام القضاء العسكري"[2].

- **معركة مشغرة ومصرع عساف كرم.**

ويضيف البيان الرسمي: "ومن الساعة الثانية والنصف بعد انتصاف الليل الفائت، هاجم مخفر درك مشغرة ستون شخصاً من القوميين السوريين واللبنانيين بقيادة ضابط مطرود من الجيش يدعى عساف كرم، فانبرى لهم رقيب وثلاثة دركيين كانوا في المخفر، وبعد اشتباك دام ساعة ردوهم على أعقابهم.

وفي هذه الفترة وأثناء المطاردة وصلت قوة من الدرك، مدعومة بقوة من الجيش والمصفحات، واستطاعت حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر من محاصرتهم على الضفة الغربية من الليطاني من جهة سحمر، وبعد اشتباك ومطاردة دامت ثلاث ساعات قتل خلالها الضابط السابق عساف كرم واستسلم رفاقه جميعا بكامل أسلحتهم من رشاشات وبنادق وقذائف يدوية، وسيقوا إلى قيادة الدرك في بيروت مع جثة قائدهم"[3].

وعلى أثر هذه المعركة وصل عدد الرجال المسلحين القوميين السوريين إلى وادي سحمر أي على الطريق التي تؤدي إلى البقاع الشرقي فنهر الليطاني، وعلى الأثر استدعى قائد فصيلة مشغرة القوات التابعة له، وقصد المنطقة المشار إليها حيث اصطدمت مع المسلحين بمعركة حامية، ويظهر أن المهاجمين كان قد أرسلوا عدداً منهم إلى المخافر التابعة لفصيلة مشغرة وهي: القرعون، جب جنين، كفريا، حيث قاموا بمهاجمة المخافر، بينما بقي 150 نفراً منهم يلهون قوات الدرك في وادي مشق، ولم يكن في مخفر مشغرة إلا الرقيب الأول ودركيان مكلفان بالحراسة، وفوجئوا بإطفاء الأنوار الكهربائية على جميع خطوط

---

(1): الشيخ حسين الخشن، **سحمر تراث وآفاق**، ص 53.

(2): المرجع نفسه، ص 53.

(3): المرجع نفسه، ص 54.

البلدة وانقطاع خطوط البرق والهاتف، وعلى الأثر هجم بعض المسلحين على المخفر بعد إلقاء قنبلتين يدويتين أحدثتا انفجاراً شديداً وأطلقوا الرصاص على الرقيب الأول وعلى الدركي فأصيبا بجراح نقلا بعدها إلى المستشفى، وعندئذ دخل المهاجمون مخفر مشغرة وأخذوا يفتشون على الأسلحة فلم يعثروا إلا على بندقيتين[1].

- **إعدام أنطون سعادة 8 تموز 1949.**

إثر انقلاب حسني الزعيم الذي أطاح برئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي، كانت الدولة اللبنانية مقتنعة بأن قائد الانقلاب يعد العدة لافتعال أزمات أمنية في لبنان من اجل مد نفوذه على ساحته وذلك بدعم الحزب السوري القومي الذي ينادي بوحدة سوريا الطبيعية[2].

وقد تم توجيه نصيحة من الغرب للزعيم بوجوب التوقف عن التدخل في الشؤون اللبنانية، وخوفاً من اتساع الاضطرابات التي بدأها القوميون، توجهت الأنظار إلى بغداد المعادية لحسني الزعيم. من أجل ردعه، وذلك بالقيام بمناورات عسكرية على الحدود مع سوريا. إضافة إلى قرض من السعودية بقيمة 6 ملايين دولار [3]، ويبدو أن هذه المساعي قد أثمرت بدليل أن حسني الزعيم ضحّى في آخر المطاف بأنطون سعادة الذي كان قد لجأ إلى دمشق بعد ان وقعت حوادث دامية بين عناصر من قوى الأمن اللبنانية وعناصر من القوميين السوريين، ذهب ضحيتها العديد من الأرواح البريئة انتهت في حينه على حل الحزب وصدور الأوامر باعتقال عناصره وعلى رأسهم سعادة[4].

وفي مساء 1949/7/7 تسلم الأمن العام اللبناني أنطون سعادة من نظيره السوري. وشاءت سخرية القدر أن قائد الانقلاب السوري، والذي حمل لواءه أنطون سعاده والتجأ إليه، تنكر له ولم يوفر له حق اللجوء والحماية[5].

ويقول سامي الصلح: "في ساعة متأخرة من مساء 1949/7/7، تلقيت اتصالاً من احد الوزراء يعلمني فيه... انه يخشى الحكم على سعادة في الليلة ذاتها [6]... وقد كان اتصال الوزير بي تعبيرات عن

---

(1): الشيخ حسين الخشن، مرجع سابق، ص 55.

(2): سامي الصلح، مصدر سابق ، ص166 وكمال صليبي، مرجع سابق، ص 241.

(3): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص195.

(4): كتبت جريدة "النهار"، عدد 4225 في 1949/6/22، بان الحزب القومي بدأ بإثارة الإضطرابات الغاضبة ضد السلطات اللبنانية التي اعتقلت حوالي 500 من أفراد الحزب ومحاكمتهم، عند ذلك دعا سعادة القوميين السوريين على الانقضاض على الدولة وانتزاع السلطة.

(5): **من يوميات جورج عبد المسيح**، مصدر سابق، ص 244.

(1): فيليب حتي، مصدر سابق، ص 607.

الخوف من انفجار الوضع السياسي والأمني نتيجة هذه الأحداث المتسارعة. وقد رغب غلي أن أقوم بعمل فوري لتدارك الأمر...".

ويتابع سامي الصلح: "بادرت على الفور بالاتصال برئيس الجمهورية وأبلغته أن الرأي العام يرى في هذه المحاكمة تمثيلية، خاصة إذا صدر الحكم الإعدام، فضلاً عن تنفيذه من شأنه أن يسيء إلى سمعة القضاء والعهد."

" وفي ما كنت على اتصال برئيس الجمهورية، كانت المحكمة قد عادت إلى الانعقاد لتصدر حكمها..."

" وبعد ثلاث ساعات، وفي الساعة الثانية من مطلع يوم الجمعة 1949/7/8، تقدم القاضي غبريال باسيلا من انطون سعادة في غرفة سجنه وأبلغه: أن رئيس الجمهورية، رفض العفو عنه، وأن الحكم سينفذ فيه فوراً"[1].

ويقول الأستاذ منح الصلح في كتاب عن المارونية السياسية: "إن المارونية السياسية كان همها الأساسي في الجيش أن تحصنه ضد رياح التغيير الآتية من وثبة الجيوش في العالم العربي لتسلم الحكم، وعلى هذا الأساسي يجب فهم الشدة التي عومل بها أنطون سعادة نفسه الذي أعدمته المارونية السياسية لا بسبب أعمال لا شرعية التي قام بها حزبه هنا وهناك بل بسبب اتصاله بحسني الزعيم مفتتح مسلسل الانقلابات العسكرية العربية"[2].

أثار انقلاب حسني الزعيم حماسة أحزاب المعارضة اللبنانية وخصوصاً الحزب السوري القومي. بعيد الاستقلال، خفف سعادة من رفضه للكيان اللبناني معلناً انه يقبل به لاعتبارات سياسية ودينية ولكن ليس لاعتبارات " قومية". غير أن النكبة الفلسطينية أعادت وضع الحزب على طريق المعارضة الجذرية. كتب سعادة أن الهزيمة العربية عام 1948 برهان على إفلاس القومية العربية. واتهم الحكومة اللبنانية، ورياض الصلح خصوصاً، بالمسؤولية عن تلك الهزيمة[3].

شاعت أنباء عن اتصالات سعادة بحسني الزعيم مما زاد بالأسباب التي دفعت الحكومة للتوجس من سعادة وحزبه. وفي 9 حزيران 1949 وقع اشتباك بين مناصري الحزب السوري القومي ومناصري حزب

---

(2): **من يوميات جورج عبد المسيح**، مصدر سابق، ص 230-236.

أيضا: سامي الصلح، مصدر سابق، ص167 و168. وحسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر**، ص331.

أيضا: يوسف سالم، مصدر سابق، ص 327 و328.

(3): صلاح عبوّشي، **تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة**، دار العلم للملايين، بيروت 1989، ص 46. صلاح عبوشي، سفير سابق.

(4): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 194.

الكتائب اللبنانية في حي الجميزة الشـــعبي أحرقت خلاله البناية التي تؤدي جريدة الحزب، " الجيل الجديد". اتخذت السلطات من ذلك الاشتباك مبرراً لحمله اعتقالات واسعة ضد أعضاء الحزب وكان الإعلان عن اكتشـاف مخابىء أسـلحة يعزز اتهام الحزب بأنه يخطط لإسـقاط الحكومة بالعنف. غادر سعادة إلى دمشـق حيث منح فوراً اللجوء السياسـي، ومن دمشـق أعلن " الثورة الشعبية" في 1 تموز 1949، حاولت خلالها فرق من مسلحي الحزب الاستيلاء على مراكز حكومية في البقاع والتحرك نحو الشوف وضواحي بيروت، إلا أنها أحبطت سريعاً بواسطة قوى الجيش، فانهارت الثورة في غضون 72 ساعة، مخلفة عدداً من القتلى والجرحى، وحملة مطاردة واعتقالات واسعة ضد الحزب[1].

- **الانقلابات تتوالى في سوريا.**

والحقيقة إن السياسة السورية في زمن حسني الزعيم والسياسة اللبنانية لاسيما فيما يختص بموضوع إعدام سـعادة قد أثرت كثيراً على الأوضـاع السـورية وعلى مصـير حسـني الزعيم الذي سـلّم سـعادة للسـلطات اللبنانية. وقد جاءت ردود الفعل السـورية في 14 آب (أغسـطس) 1949 عندما وقع انقلاب عسكري ثاني في سوريا بقيادة سامي الحناوي الذي اعتقل حسني الزعيم ورئيس وزرائه. محسن البرازي وحكم عليها بالإعدام ونفذ الحكم فوراً بالشـخصـين. ثم تألقت في اليوم التالي حكومة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي[2].

وكان لهذا الانقلاب أثر كبير على السـياسـة اللبنانية وعلى الوضـع اللبناني خاصـة "ان بين الانقلابين الحاليين ضباطاً يوالون الحزب القومي السوري" على حد قول الرئيس بشارة الخوري. كما كان لهذا الانقلاب اثر على السـياسـة العربية فقد تحفظت كل من السـعودية ومصـر في الاعتراف بالحكم السـوري الجديد، كما أن نوري السـعيد رئيس وزراء العراق وصـل من القاهرة إلى بيروت للإطلاع على الموقف الجديد، فاجتمع في شـتورا برئيس الوزراء اللبناني وتباحثا معاً في ملابسـات وأهداف الانقلاب الثاني. وفي الوقت نفسـه حرص رياض الصـلح على عقد لقاء مع ناظم القدسـي وزير الخارجية السـورية الجديد، وأثيرت في الاجتماع بعض الموضـوعات السـياسـية الطارئة ومسـتقبل العلاقات الثنائية وضـرورة اعتراف لبنان بالوضع الجديد في سوريا. ولما كان لبنان لا يزال متخوفاً من نشاط الحزب السوري القومي فقد تناول البحث أيضاً النشاط المتجدد للحزب القومي[3].

أما فيما يختص بأثر الانقلاب على الصعيد المحلي،فقد سارعت المعارضة اللبنانية إى عقد لقاءات عديدة ومنها لقاءه 1 أيلول (سـبتمبر) برئاسـة كتلة التحرر الوطني التي طالبت بتطبيق الإصـلاح وحل المجلس النيابي وتعديل قانون الانتخاب. غير أن الأوضـاع في سـوريا ذاتها لم تكن مسـتقرة، فما هي إلا

(1): فواز طرابلسي، مرجع سابق، ص 195.

(2): **مذكرات خالد العظم**، مصدر سابق،ج2، ص 218 و220.

(3): بشارة الخوري، مصدر سابق، ج3، ص 253.

فترة وجيزة حتى وقع انقلاب عسكري ثالث في 20 كانون الأول (ديسمبر) 1949 أسفر عن تنحية سامي الحناوي[1] . وكان هذا الانقلاب بزعامة أديب الشيشكلي وشوكت شقير والعقيد عبد الحفيظ. ومن أسبابه الوضع السوري الداخلي والوضع العربي والعمل للحيلولة دون وحدة سوريا والعراق. وفي آب (أغسطس) 1950 أعادت التطورات الداخلية السورية هاشم الأتاسي رئيساً للدولة[2].

استمرت فترة الانقلاب العسكري الثالث والذي استولى فيه أديب الشيشكلي على السلطة العسكرية مع استمرار السلطة السياسية تزاول نشاطها على ما هي عليه مع مراقبة ومتابعة الجيش من وراء الستار حوالي سنتين، حيث بدأت في كانون أول عام 1949 وانتهت في كانون الأول عام 1951 عندما صدر البيان العسكري رقم (1) الذي تولى بموجبه رئيس الأركان العامة الزعيم أديب الشيشكلي رئاسة المجلس الأعلى ومهمات رئيس الجمهورية متمتعاً بسائر الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية[3].

في صباح 25 شباط 1954 أعلن النقيب مصطفى حمدون البيان الأول مبتدأ بعبارة: هنا حلب، مصطفى حمدون يتحدث إليكم... ووجه إنذارا إلى الزعيم الشيشكلي، وأكد أن الجيش قرر أن يغادر رئيس الجمهورية البلاد خلال أربع وعشرين ساعة، وسلط الضوء على أخطاء الشيشكلي والأسباب التي أدت إلى التحرك لإسقاطه وفي مساء اليوم نفسه أعلن الشيشكلي استقالته حقناً للدماء وغادر دمشق إلى بيروت (الخميس 25 شباط 1954) يرافقه عدد من الضباط المؤيدين له. وعاد فغادرها إلى المملكة العربية السعودية في 27 شباط 1954. وفي حمص عقد السياسيون مؤتمراً لتدارس الخطوات المقبلة وتقرر عودة رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي لممارسة مهماته حتى نهاية ولايته، بعد أن ابعد عنها قسراً[4].

ويتبين للباحث موضوع الانقلابات العسكرية في سوريا خلال الفترة ما بين 1949_ و1954 أن الصراع على مقدرات سوريا دوليا وإقليميا قد مكن لدور العسكريين في السياسة السورية وتكرار ظاهرة الانقلابات العسكرية، فقد ظلت أصابع الاتهام توجه إلى الدور الخارجي مع كل حركة انقلابية في سوريا، هذا في ظل الصراع الذي جمع بين الشركات البترولية والإنكليزية في منطقة الشرق الأوسط، والاقتصاد دائماً ما يحرك السياسة لمصلحته، فضلا عن الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، كما أن الخلاف السياسي بين المحور المصري السعودي والمحور الهاشمي قد أدى إلى أن يؤيد كل محور فريقاً من

---

(1): **النهار**، العدد 4380، 20 كانون الأول (ديسمبر) 1949.

(2): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر**، ص 334.

(3): غسان محمد حداد، مصدر سابق، ص58.

(4): المصدر نفسه، ص 68.

العسـكريين طبقا لمصـلحته. والنتيجة لكل هذا هي دخول سـوريا في دائرة الانقلاب والانقلاب المضـاد خلال هذه الفترة[1].

▪ اغتيال رياض الصلح 16/ 7/ 1951

أما في لبنان فلقد استهلت حكومة عبد الله اليافي التي تألفت في 7 حزيران (يوليو) 1951 حكمها بخلافات حادة مع ســوريا، لاســيما بعد قرار الحكومة ترحيل العمال الســوريين من لبنان إلى ســوريا، واسـتغلت قوى المعارضــة هذه الخلافات، لمهاجمة الحكومة وتقول بأن سـياسـة لبنان لم تعد عربية، وفي اجتماع بين رئيس الحكومة الســـورية خالد العظم مع رئيس الجمهورية بشـــارة الخوري أبدى الأخير معارضـته لبعض الشـؤون الاقتصـادية العالقة بين البلدين. وخلال الاجتماع سـأل بشـارة الخوري خالد العظم إذا ماكانت سـورية توافق على تبادل التمثيل الدبلوماســي بين البلدين، فأجابه العظم بأن ذلك يفســر فوراً بالعدول نهائياً عن الوحدة الاقتصــادية أو الوحدة الجمركية. فنفى رئيس الجمهورية أن يكون قصــده ذلك، بل إن وجود ممثلين بين البلدين تســهل تبادل الرأي والمذاكرة، فقال له العظم: إذاكانت هذه هي الغاية فبيروت ليست بعيدة عن دمشـق، أما إذاكنتم تريدون بذلك إثبات اسـتقلال لبنان وأن تعامله مع سوريا هو مماثل لتعامله مع سائر الدول الأجنبية فذلك شيء آخر. فأجاب بشارة الخوري أن العرف الدولي يقضــي بإيجاد تمثيل سـياسـي بين البلاد ذات العلاقات المشـتركة. وتبين أن خالد العظم رفض الفكرة. كل هذا جرى بحضـــور رئيس الوزراء اللبناني عبد الله اليافي الذي بقي صـــامتاً ومكتفياً بالاسـتماع للحوار. ولكن عندما عرض رئيس الجمهورية اقتراحه بتبادل التمثيل الدبلوماسـي على مجلس الوزراء اللبناني، أجمع الوزراء على أن لبنان لا يرتاح إلى إيجاد مثل هذا التمثيل بين البلدين[2].

وفي حزيران (يونيو) 1951،أصـــدر الحزب الشـــيوعي اللبناني بياناً اتهم فيه الحكومة اللبنانية بأن هدفها عزل لبنان عن ســوريا والبلاد العربية وطمس وجهه وثقافته العربية، والارتماء في أذرع الاســتعمار الأنكلوـ اميركي، والانضـمام إلى محور تركياـ إسـرائيل. واتهم الحزب الشـيوعي عبد الله اليافي بأنه خدم الفرنسـيين إلى جانب إده في عهد الانتداب وعمل بنشــاط على تغذية النعرات الطائفية، يريد اليوم أن يمثل دور البوليس الفاشـــتي المأجور إلى جانب بشــارة الخوري وحبيب أبو شــهلا في ظل الســيطرة الأميركية[3].

وبينما كانت الحكومة اللبنانية تعاني من العديد من القضـايا المحلية، كان "السـلطان سـليم" –شـقيق رئيس الجمهورية– يحاول إضـعاف الحكومة ورئيسـها رياض الصـلح، وكانت الخلافات مسـتحكمة بين

---

(1):سيد عبد العال، مرجع سابق، ص 434.

(2): **مذكرات خالد العظم**، مصدر سابق، ج2، ص 75-76.

(1): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر**، ص 546.

الرجلين لأسباب شخصية. وبلغ الخلاف بينهما حد الاستفزاز والتحدي المسلح، فقد جاء من الشمال فريق من الشبان المسلحين أنصار النائب ندرة عيسى الخوري، فاستقروا في "دولة فرن الشباك" حيث يقيم سليم الخوري، وذلك لدعمه في حال حصول أي حادث ولممارسة ضغوطه عسكرياً على رئيس الوزراء وسواه من السياسيين. وكان ذلك تحت نظر رئيس الجمهورية(1).

ويبدو أن تطوراً جديداً طرأ على الساحة اللبنانية بعد الخلافات السياسية بين بشارة الخوري ورياض الصلح الذي اعتبر أن رئيس الجمهورية مسؤول عن تمزيق الصف الإسلامي للتحكم به ومسؤول عن الفوضى السائدة في لبنان، ولذا فإن رياض الصلح سعى لدعم بعض القوى الإسلامية لتغيير الأوضاع السياسية في لبنان ولتشكيل ضغط سياسي وعسكري على الدولة، هذا ما أكده سعد الدين باشا شاتيلا الذي عمل على تكوين جمعية الشبان المسلمين، وهي منظمة شبه عسكرية، بمباركة من رياض الصلح قبيل سفره إلى عمان(2).

وسافر رياض الصلح إلى الأردن بناء على دعوات متكررة من الملك عبد الله، غير مبال بالتهديدات المحيطة به وتحذيرات المقربين منه بعدم السفر.

وفي 1951/7/16، اغتيل رياض الصـــلح(3) وهو في طريقه إلى مطار عمان، والذين قاموا بعملية الاغتيال هم: ميشال الديك واسبيرو حداد ومحمد صلاح وقد قتلت الشرطة المواكبة محمد صلاح و ميشال الديك بتبادل إطلاق النار، بينما فرّ الثالث (اسبيرو حداد) بعد نجاته إلى جهة مجهولة(4).

وما إن مر أربعة أيام على اغتيال رياض الصلح حتى اغتيل أيضاً الملك عبد الله في 20 تموز (يوليو) 1951(5). على يد بعض الفلسطينيين لاتهامه بالتآمر على فلسطين.

وكان المراقبون للأوضاع السائدة آنذاك يعتقدون انه ليس من باب الصدفة أن يغتال رياض الصلح قبل الملك عبد الله ببضـــعة أيام، وأنه لا بد أن يكون هناك مخطط غربي للحيلولة دون قيام اتحاديين الأقطار المعنية (الأردن والعراق)، هذا الاتحاد الذي ســـبق ودعا إليه رياض وطرحه على ملك الأردن (عبد الله) قبل اغتياله بيوم واحد في عمان(6).

---

(2): المرجع نفسه، ص 555 و556.

(3): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر**، ص 576. أيضاً: يوسف سالم، مصدر سابق، ص 320.

(4): بشارة الخوري، مصدر سابق، ص 393.

(5): سامي الصلح، مصدر سابق ص 171 و172.

(6): بشارة الخوري، المصدر السابق، ص 397.

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 172. وحسان حلاق، مرجع سابق، ص 583 و584.

والحقيقة أن اغتيال رياض الصلح كان له أثر واضح على الأوضاع اللبنانية والعربية على السواء، فلقد اختل التوازن الداخلي في لبنان. وأخذت السياسة العامة الداخلية تتردى في منزلقات كثيرة[1].

- **القطيعة الإقتصادية بين لبنان وسوريا عام 1950 وأثرها على البقاع.**

في عهد الرئيس بشارة الخوري، كان البقاع الغربي وراشيا يسعيان إلى استقلال سياسي عن زحلة، يستطيع معه أهل البقاع الغربي وراشيا تقرير زعامتهم بحرية بعد أن طال رهن قرارهم السياسي لزحلة.

غير أن رغبة بعض الزعامات السياسية النافذة كآل الفرزلي والقادري والداوود اصطدمت بسياسة الدولة التي أبقت على البقاع دائرة انتخابية واحدة. فألحقت البقاع الغربي بركاب المحافظة، وجعلت المحافظة رهينة المساومات السياسية والانتخابية[2].

1- أمنياً: اهتز البقاع الغربي وراشيا طويلاً بسبب المجابهة الدموية بين قوى الدرك والجيش اللبناني من جهة، والقوميين السوريين من جهة أخرى، وتحولت قرى البقاع الغربي إلى ساحة مواجهة عسكرية دامية بين الفريقين.

2- هاجم القوميون قرى مشغرة وراشيا، حيث حاولوا الاستيلاء على مخافر الدرك في كلتا البلدتين. ففي راشيا أدت المواجهة إلى سقوط قتلى وجرحى بعد أن ضرب القوميون مخفر راشيا. غير أن الدرك تمكنوا من حزم أمرهم فردوا المهاجمين واعتقلوا أحدهم وهو مصطفى عبد الساتر[3].

اعتقد القوميون السوريون أن منطقة البقاع الغربي وراشيا هي أكثر المناطق استعداداً لإعلان عصيانهم بسبب عدم وجود قوة كبيرة للسلطات اللبنانية هناك من جهة، وإمكانية تحركهم باتجاه الحدود السورية من جهة أخرى. فما صحت توقعاتهم بسبب سرعة تحرك الدولة في قمع الثورة. وكذلك عمدت لفعاليات السياسة في المنطقة من نواب وإقطاعيين للوقوف ضد الثورة، وساعدت السلطة في تعقب القوميين وإلقاء القبض عليهم[4].

3- اقتصادياً: القطيعة الاقتصادية بين لبنان و سوريا عام 1950.

في 17 كانون الثاني (يناير) 1950 وصل إلى بيروت زعماء الانقلاب السوري وفي مقدمتهم أديب الشيشكلي والزعيم شوكت شقير، والعقيد عبد الحفيظ، وعقدوا اجتماعاً مع رئيس الجمهورية اللبناني

---

(2): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 329 و330.

(3): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 65 و66.

(4): **زحلة الفتاة** عدد 3061، تاريخ 19 تشرين الثاني 1950.

(1): **زحلة الفتاة**، مصدر سابق.

طلبوا فيه منع المتآمرين على النظام السوري الجديد من أن ينشطوا في لبنان، مقابل أن تمنع سوريا نشاط الحزب القومي ضد لبنان.

وفي الاجتماع وجه الرئيس بشارة الخوري اتهاماً للشيشكلي بأنه هو قومي سوري، فرد الشيشكلي واقسم له بشرفه العسكري أنه غير منتسب إلى هذا الحزب، وان المساعدات التي قدمها للحزب في السابق قد فرضها عليه حسني الزعيم. ولم يؤد هذا الاجتماع إلى قيام علاقات جيدة بين البلدين بل العكس فقد شهدت هذه الفترة قطع العلاقات السورية-اللبنانية ففي 7 آذار (مارس) 1950 أرسل خالد العظم رئيس الوزارة السورية مذكرة إلى الحكومة اللبنانية خيّرها فيها بين وحدة اقتصادية شاملة أو انفصال تام يستتبع إلغاء المجلس الأعلى للمصالح المشتركة، وتصفية هذه المصالح. وبسبب هذه التطورات عقد مجلس الوزراء اللبناني عدة اجتماعات وانتهى الأمر برفض الوحدة الاقتصادية الشاملة. فما كان من الحكومة السورية إلا أن أعلنت في 5 آذار (مارس) القطيعة بينها وبين لبنان، كما أصدرت قراراً بمنع المسافرين والبضائع من اجتياز الحدود من سوريا إلى لبنان. وكان لهذا القرار السوري اثر سيء على الوضع الاقتصادي اللبناني نظراً لأهمية الحدود السورية، ولأهمية العلاقة الاقتصادية القائمة بين البلدين أو عبرهما(1).

واعتبر النائب أديب الفرزلي بأن هذه الممارسات ليست صادرة عن سوريا الشقيقة وإنما تدابير شخصية وحكومية لسياسة مستجدة وخطورتها تكمن في وجود إسرائيل التي يهمها وضع هذه القطيعة موضع التنفيذ، ومما يؤسف له أن الفوضى في سوريا أدت إلى أن لا يكون في الحكم أشخاص يفهمون أسس الصداقة والأخوة بين البلدين(2).

أدى تضافر قطع العلاقات الاقتصادية مع سوريا، وما نتج عنه من كوارث اقتصادية بالإضافة إلى سياسة الدولة الاقتصادية إلى خنق البقاع وتجويعه على حد السواء. فقد نتج عن قطع العلاقات مع سوريا وإغلاق الحدود إلى ما يلي:

- تأثر موسم السياحة والاصطياف. ذلك أن نصف رواد البردوني ومقاهيه وفنادقه كان من السوريين. عدم بيع المواسم الزراعية إلى سوريا، إضافة إلى توقف الحركة التجارية بسبب إغلاق الحدود بين البلدين، فأفلس تجار كثيرون عللوا الآمال طويلاً بجني ثروات طائلة من التعاطي مع سوريا.

- ولعل سياسة الحكومات اللبنانية الاقتصادية والضريبية كانت عائقاً أمام المزارع والملاك في آن.

---

(2):حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، ص 335 و336. أيضاً: بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج3، ص 272-292. أيضاً: **مذكرات خالد العظم**، ج 2، ص 60.

(3): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، ص 339.

وكانت قد فرضت الحكومة ضريبة على الأراضي بلغت 10% من متوسط الدخل الصافي للأراضي الزراعية المستثمرة، و30% على الأراضي غير المستثمرة، و3 بالألف على الأراضي المعدة للبناء.

نتج عن سياسة الحكومة الاقتصادية أن ازدادت الهوة بين الإقطاعيين والمزارعين. فالإقطاعي عرف كيف يتهرب من دفع الضرائب وكيف يستفيد من مشاريع الحكومة في أرضه، أما المزارع الذي طالما استدان لزرع أرضه فقد زادت ديونه فلجأ إلى أهل الربا برهن أرضه. وإلى أهل السياسة يرهن عنقه[1].

سابعاً: قيام ثورة مصر عام 1952 وأثرها على الواقع السياسي في البقاع.

قامت في مصر ثورة الجيش عام 1952. وكان أبطال هذه الثورة من الضباط والمجاهدين الذين حاربوا في فلسطين، وجرح أكثرهم على أرضها وأدركوا بأنفسهم مدى الفساد الذي وصلت إليه أحوال البلاد وأحوال العرب بشكل عام، حيث كانت الأسلحة الفاسدة تقدم إليهم لاستخدامها في الحرب، كما ظهر التخاذل أثناء القتال في القيادات السياسية مما أدى إلى تفكك الجبهة العربية ويسّر لإسرائيل فرصة التوسع وتثبيت أقدامها في مناطق لم تكن أصلاً مما منحها إياها قرار التقسيم المشؤوم[2].

وبدأ التاريخ العربي مرحلة جديدة مع هذه الثورة التي لها منجزات قومية وسياسية واجتماعية واقتصادية، تمثلت في ظهور العرب على مسرح السياسة العالمية بوصفهم شركاء، وموجهين لتلك السياسة في كثير من الأحيان فبتحالفهم مع شعوب العالم الثالث، استطاعوا أن يسهموا في الكثير من المواقف والقضايا، أما المنجزات القومية، فقد تجلت في ما نشهده من بعث فكرة القومية العربية كمبدأ ومصير فمصر كانت منذ القدم سنداً قوياً للأمة العربية، وهي بمثابة الشقيقة الكبرى للأقاليم والأقطار العربية. وقد أصبح إحياء القومية العربية على هذه الصورة من منجزات رئيس مصر جمال عبد الناصر[3].

وكانت الأمة العربية كلها تراقب ما يجري على ضفاف النيل مندهشة في بداية الأمر ثم مأخوذة به ومعجبة، ولاحت ظاهرة كانت لها فيما بعد تداعيات هائلة، بدا أن الفكرة العربية كانت في المنطقة روحاً هائمة تبحث عن جسد. فلما جرى ما جرى في مصر بدا وكأن الروح العربية وجدت في مصر أملها المنشود، ثم تجلى نوع من التوحد بالمعنى العاطفي والنفسي بين مصر وأمتها العربية.

---

(1): أنطون سارفيم، **الانتخابات النيابية في زحلة والبقاع حقبة الاستقلال**، الجزء الثاني، دار كتابيان، زحلة 1996، ص 56 و57.

(2): زاهية قدورة، مصدر سابق، ص 378.

(1): زاهية قدورة، مصدر سابق، ص 379.

أيضاً: جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، دار الشروق، القاهرة 1983، ص223.

وفي الوقت الذي كان فيه الأسد البريطاني يتراجع أمام ضغط الثورة المصرية–إذا بالنسر الأميركي الذي كان يحوم حول آفاق المنطقة قد نزل على مصر، وحش يحاول أن يخطف الفريسة من وحش آخر، إمبراطورية جديدة تطمع في إرث إمبراطورية قديمة، واستغلت مصر هذا التناقض بين الجديد والقديم في محاولتها لخلع مواقع السيطرة التي جثمت على صدرها سبعين سنة!

لم تكن مصر غافلة عن المطلب الأمريكي الذي ما لبث أن راح يلح عليها في نقطتين[1]:

1- الانخراط في معسكره الدولي المعادي للاتحاد السوفيتي، تحت اسم الدفاع عن الشرق الأوسط، وكان الادعاء الأميركي أن الخروج البريطاني من المنطقة سوف يخلق فيه فراغاً ينفذ منه، الاتحاد السوفيتي، وعندما وجدت الولايات المتحدة أن فكرة الفراغ في الشرق الأوسط ليست مقنعة بما فيه الكفاية لشعوب كافحت طويلاً من اجل استقلالها، غيرت الاسم ولم تغيّر المسمى، أصبح المطلوب حلفاً عسكرياً خاضعاً للولايات المتحدة، لكن اسمه يمكن أن يصبح "الحلف الإسلامي" تحت ادعاء أن الدين الإسلامي يعادي الشيوعية، ولم تيأس الولايات المتحدة الأميركية حين ووجهت بمنطق أن الدين الإسلامي هو بالدرجة الأولى دعوة إلى الحرية ترفض التبعية، مهما كان الطاغوت المستكبر.

2- أما النقطة الثانية في المطلب الأميركي فقد كانت عقد صلح مع إسرائيل، تبدأ بمصر، ثم تقدمه إلى بقية الأمة بالغواية، أو بالضغط بدعوى أن الشرق الأوسط يجب أن يكون في سلام مع نفسه قبل أن يتفرغ لاحتمالات الحرب ضد الاتحاد السوفييتي، ولم تكن الثورة المصرية على استعداد لقبول هذا المنطق عن اقتناع بأن العدل هو المقدمة الطبيعية للسلام في الشرق الأوسط، وان الصلح مع الخطر القابع في قلب أرض الأمة، والذي استولى بالفعل على جزء منها في فلسطين، والذي يتواصل تهديده باستمرار لبقية أرضها- هو ضرب من المستحيلات، فالخطر الماثل أولى بالمواجهة من الخطر البعيد. أي أن الشر الواقع، له الأسبقية في المواجهة على الشر المحتمل. وكل شيء غير ذلك خلط للأولويات وتبديد للجهود يستحيل قبوله[2].

3- أما في لبنان فبعد انقضاء فترة بسيطة من عمر الثورة، بدا شخص القائد عبد الناصر يشق طريقه في الشارع اللبناني. فالحدث السياسي الذي قضى على النظام الملكي، وأفصح عن هويته العربية وانتمائه القومي، وجد في لبنان حيث التصارع على تحديد الهوية وتوضيحها أحد أبرز سمات اجتماعه السياسي، أرضاً خصبة للنمو والارتقاء السريعين. وبدأت الثورة تتبلور طبيعتها ويتوضح خطابها،

(2): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ج1، القاهرة 1988، ص 43.

(1): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 44.

ويتحدد مسارها هذا من جهة، وتتكشف من جهة أخرى شخصية رمزها ومسارها، الأمر الذي جعل الالتفاف الشعبي حولها يزداد يوماً بعد يوم، ويتعاظم مع تقدم مسيرتها وتعدد إنجازاتها(1):

فالإصلاح الزراعي كان رمزاً لوجه الثورة الحقيقي، والمبدأ الثاني من مبادئها الستة، حيث القضاء على الإقطاع يأتي مباشرة بعد المبدأ الأول في القضاء على الاستعمار وأعوانه وقمعاً له. لهذا فإن رفض الأحزاب في مصر القانون الإصلاح الزراعي، وتوزيع الأراضي على الفلاحين الصادر بتاريخ 9 أيلول 1952 فاجأ رجالات الحكم. مما دفع هذه الأحزاب لمهاجمة قانون الإصلاح الزراعي مباشرة بعد أن نشرت الصحف بتاريخ 12 آب 1952 خبراً عن توجه الثورة لإعداد مشروع لتحديد الملكية الزراعية. وعمد كبار الملاكين إلى الالتفاف على القانون قبل صدوره، من خلال التحريض الديني وتعبئة النفوس ضده، فالأديان برأيهم، لم "تقل مطلقاً بتحديد الملكية"(2)، وبالتالي فالمضي في هذه القضية هو عمل اللا دينيين وأصحاب المذاهب الهدامة التي تقيد حرية الفرد وتجعله آلة مسخرة مسلوبة الإرادة. متغافلة وغير مدركة الكنه الإنسان الفلاح، والبعد الاجتماعي للقانون، حيث كان "أجر الفلاح أقل من تكلفة طعام الحمار في اليوم الواحد"(3).

بدا رئيس الجمهورية يشعر بتدهور الأوضاع الداخلية وتردي الأوضاع السياسية في لبنان، فاتهم رئيس الوزراء بأنه المسؤول عن إثارة المعارضة ضد الرئاسة الأولى(4).

وفي مطلع كانون الثاني 1952، ازدادت الأوضاع سوءاً، وواجهت البلاد موجة من الإضرابات والأزمات المعقدة مثل إضراب المحامين الذي استمر ثلاثة أشهر، والإضراب الشعبي ضد شركة الكهرباء وإضراب موظفي سكة الحديد. ونوقشت هذه الأوضاع في الجلسة النيابية في 15 كانون الثاني (يناير) 1952 وتحدث النائب كميل شمعون فطالب بالسيطرة على الشركات تمهيداً لتأميمها، وقد وافقه على هذا الاقتراح النائب كمال جنبلاط(5).

وفي 8 أيار (مايو) 1952 صرَّح النائب جان سكاف بان الوضع اللبناني سيؤدي إلى حكم استبدادي أو انهيار يضيع لبنان تحت أنقاضه، واعتبر أيضاً بأن الاضرابات المتتابعة والاشتباكات

---

(2): شوكت أشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2003 بيروت. ص8.

(3): المرجع نفسه، ص 23.

(4): المرجع نفسه، ص 23.

(5): بشارة الخوري، مصدر سابق، ص 257.

(1): **مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني**، 15 كانون الثاني (يناير) 1952 ص 1372-1401.

المسلحة الدامية لاسيما في البقاع وانتشار الاستياء والسخط والنقمة ليست سوى قرائن وإنذارات صارخة بانسداد أفق المستقبل[1].

والحقيقة أن جميع الاتصالات التي أجريت مع المعارضة لم تسفر عن نتيجة، بل استمرت في معارضتها، وأصدر "حزب الشعب" بياناً هاجم فيه السلطة بسبب تحول العهد من عهد الاستقلال إلى عهد الاستغلال، كما ندد الحزب في بيان آخر في القضاء على حرية الصحافة[2].

ولوحظ من خلال النشاط السياسي الدؤوب لحركة المعارضة اللبنانية من أن هدفها الأساسي هو عزل رئيس الجمهورية عن الحكم وذلك للتخلص من النافذين الموالين له. واستغلت كل المناسبات لهذا الغرض حتى في ذكرى اغتيال رياض الصلح في 16 تموز (يوليو) 1952، أشار الخطباء في كلماتهم إلى الغمز واللمز من قناة رئيس الجمهورية. مما يشير إلى أن آل الصلح وبعض الأوساط السياسية كانوا يعتبرون أن رئيس الجمهورية كان أحد المسؤولين بطريقة أو بأخرى، عن اغتيال رياض الصلح لاسيما انه كان مشجعاً رئيسياً في إصدار قرار إعدام أنطون سعادة[3].

ومما ساعد على دفع حركة المعارضة وتطورها بشكل ملحوظ هي أحداث مصر وثورتها في 23 تموز (يوليو) 1952. وكانت الثورة المصرية كالقدوة المثلى والمشجع الأكبر للروح التحررية، فجرت في لبنان اتصالات بين رجال السياسة وزعماء الأحزاب هدفها التخلص من العهد القائم.

وكانت السلطات اللبنانية قد قامت منذ عام 1948 بهجوم معاكس ضد الحركة. فهاجمت مقر الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين واعتقلت بعض قيادته وفي طليعتهم مصطفى العريس وحاكمتهم بتهمة "انتحال صفة" وفي نفس الوقت قامت بتقسيم الحركة النقابية بإعطائها تراخيص لنقابات واتحادات أخرى. ولم يكن ذلك "طلقة في فراغ" بل جزءاً لا يتجزأ من هجوم رجعي معاكس في المنطقة ككل وليس في لبنان فقط. ولقد كان موجهاً من القوى الإمبريالية على الصعيد العالمي ضد الاتحاد السوفييتي وحركة التحرر الوطني والقوى اليسارية والحركة النقابية العالمية ضمن إطار ما سمي آنذاك "الحرب الباردة" ومحاربة "الشيوعية"[4].

وهذه بعض العناوين لربط الأحداث ببعضها:

---

(2): **مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني**، 8 أيار (مايو) 1952، ص 2219-2257.

(3): حسان حلاق، **التيارات السياسية**، ص 600.

(4): المرجع نفسه، ص 600

أيضاً: بشارة الخوري، مصدر سابق، ص 452 و 453.

(1): عزيز صليبا، **تاريخ الحركة النقابية في البقاع**، دار الفارابي، بيروت، 1999، ص 50 و51.

- الهزيمة العربية في فلسطين عام 1948 وإقامة دولة إسرائيل وبداية تشتيت الشعب الفلسطيني.
- مهاجمة مقر الحزب الشيوعي اللبناني وإغلاقه واعتقال بعض قيادته وإقفال جريدة "صوت الشعب" كذلك في سوريا.
- بداية سلسلة الانقلابات العسكرية في سوريا.
- محاولة الانقلاب الذي قام به. أنطون سعادة والحزب القومي السوري ضد حكم بشارة الخوري و رياض الصلح.
- وقد انعكس ذلك سلبياً طبعاً على الحركة النقابية والعمالية في زحلة و البقاع التي عاشت مرحلة تراجع و استكانة. استمرت حتى أواسط الخمسينيات، باستثناء بعض التحركات بين المزارعين و العمال الزراعين[1].

- **بيان سامي الصلح يسقط الرئيس.**

وبدأ رئيس الحكومة سامي الصلح حملة صحافية، إذ صار يزود الصحف يومياً بتصريحاته الاستفزازية عن الفساد و الطغيان وأثار موضوع: من أين لك هذا؟ كما أعلن أن غرض النواب من الدورة الاستثنائية التي تقرر فتحها في مجلس النواب بضغط من النائب هنري فرعون و التصريحات التي كان يطلقها ضد الرئيس سامي الصلح شخصياً وضد صديقه وزير الاقتصاد سليمان العلي بالاتفاق مع رئيس الجمهورية هو رأس رئيس الجمهورية وليس رأسه.

واستغلت الصحف المعارضة تصريحات رئيس الوزراء ضد رئيس الجمهورية، فبدأت جريدتا الديار والهدف في نشر الفضائح ووقفتا إلى جانب النواب المعارضين. ويقول صلاح عبوشي (مدير مكتب رئيس الوزراء): "دخلت على الرئيس سامي الصلح في 7 أيلول 1952 وقلت له لقد علمت من جماعة القصر الجمهوري، أن رئيس الجمهورية يفضل التعاون معك، وأنه سيكلفك بتأليف الحكومة مجدداً بعد جلسة النواب في 9 أيلول، ولكنه ينتظر وقف حملتك الصحفية ضده. فقال بالقول الواحد: هذا رجل لا يمكن التعامل معه، إنها الحرب بيني وبينه. فلن أنزل من الحكم بعد أن أنزله معي"[2].

لقد كانت التناقضات واضحة و كبيرة بين الرئاستين الأولى والثانية وكان التباين شديد بين أبناء النظام السياسي، وكانت الدولة اللبنانية برأسين تنفيذيين على رأس سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية.

---

(2): المرجع نفسه، ص 51.

(1): صلاح عبوشي، مصدر سابق، ص 118 و119.

أيضاً: وبشارة الخوري،مصدر سابق، ص 453.

وفي الجلسة النيابية الأولى للدورة الاستثنائية والتي عقدت في 9 ايلول (سبتمبر) 1952، ألقى وزير المالية اميل لحود بياناً باسم الحكومة على أن يلقي رئيس الوزراء بياناً آخر حول الأوضاع في البلاد. ولما تلا الوزير لحود البيان أشار فيه إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت الحكومة معتبراً أن بعض العوامل التي رافقت عهود جميع الحكومات في هذا البلد تجعل تحقيق المشاريع فيها ضرباً من المستحيل... وفي الجلسة النيابية ذاتها ألقى رئيس الوزراء سامي الصلح بياناً هو الأول من نوعه في تاريخ الانتداب والاستقلال معاً–وهو يعتبر البيان– الأزمة التي أطاح بعهد الرئيس بشارة الخوري نظراً لاتهام رئيس الوزراء المباشر لرئيس الجمهورية بالفساد والإفساد. ولم يدر مسبقاً بهذا البيان سوى النائب غسان تويني و الصحافي نور الدين المدور.

ومما جاء في بيانه، انه مما لا شك فيه أن ثمة نقمة و تذمراً وشكوى عامة من حالة الفساد والفوضى و الطغيان والتجاوز على هيبة النظام و تسخير مرافق الدولة ومصالحها لحساب الأفراد الذين يعملون من وراء الستار غير مقيمين حرمة للقيم الدستورية. ثم تحدث سامي الصلح عن تشابك الصلاحيات بين الرئاستين وتجزؤ الحكم بين السراي والقصر وعن محاربة رئيس الجمهورية وأنصاره لرئيس الوزراء وقال: "أردنا تطبيق القانون فحاربونا حاربونا لأننا أردنا أن نطبق القانون القاضي بمنع المقامرة، والقمار هو أحد مواردهم السرية، حاربونا لأننا شرعنا في مكافحة التهريب إلى إسرائيل لأن هذه المكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام... حاربونا لأننا أردنا أن نضع قانون "من أين لك هذا" ونحقق في مصادر ثرواتهم وهم الذين لم يكونوا قبل هذا العهد ليملكوا شروى نقير... أنهم يريدون أن يكون رئيس الوزارة آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ مآربهم"[1].

وأخيراً طالب بإقالة رئيس الجمهورية. وفي نهاية البيان لم يطرح الثقة بالحكومة لعدم حاجته إليها، وأعلن عن رغبته بتقديم استقالته. وما إن وصلت أخبار الجلسة للرئيس بشارة الخوري حتى اعتبر أن الحكومة بحكم المستقيلة حتى قبل أن يقدم له الصلح كتاب الاستقالة، وتصرف على هذا الأساس[2].

ويقول الرئيس بشارة الخوري: " فور انتهاء الجلسة أصدرت مرسومين: أحدهما ينص على قبول استقالة الوزراء جميعهم، واعتبار سامي الصلح رئيس الوزراء مستقيلاً والثاني يقضي بتأليف حكومة

---

(2): **محضر مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني،** 9 أيلول (سبتمبر) 1952، ص 2505.

ايضاً: سامي الصلح، **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول،** ص 178 و179.

أيضاً: حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان،** ص 613 و614.

(1):سامي الصلح، مصدر سابق، ص 178 و179.

أيضاً: يوسف سالم، مصدر سابق، ص 339.

ثلاثية من كبار الموظفين لتصريف الأشغال الجارية، قوامها ناظم العكاري رئيساً وباسل طراد وموسى مبارك وزيرين، وفقا لأحكام البندين الـ 53 والـ 54 من الدستور"[1].

ولم يكن تشكيل الحكومة الجديدة ليرضي قوى المعارضة، ولذا فقد اجتمعت الجبهة الاشتراكية الوطنية ووجهت بياناً إلى رئيس الجمهورية أبلغته فيه أن إضراباً شاملاً سيعلن في بيروت ابتداء من يوم الاثنين في 15 أيلول (سبتمبر). وصدرت عدة بيانات إلى اللبنانيين دعتهم للإضراب العام.

ونظراً لفشل رئيس الجمهورية في تشكيله لحكومة ناظم عكاري، فقد أراد امتصاص نقمة المعارضة عن طريق تكليف شخصية سنية مقبولة، فكلف في 12 أيلول (سبتمبر) نائب بيروت صائب سلام. ولكن صائب سلام فشل في تشكيل الحكومة بسبب اضطراب الأوضاع ورفض الفرد نقاش (رئيس الجمهورية الأسبق) الاشتراك فيها ما لم يشارك شارل مالك وزير لبنان

المفوض في واشنطن ولكن تعدد المراسلات رئيس الوزراء المكلف وبين شارل مالك ساهم أيضاً في تأخير تشكيل الوزارة[2].

ولما ابتدأ الإضراب تبين أنه شمل مختلف القطاعات الاقتصادية والشركات والمصارف والمؤسسات وأضربت مدن بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة وبعلبك. خاصة بعد اختفاء يوسف دوغان_ نقيب بائعي الخضار_ فاتهمت المعارضة السلطة بأنها وراء خطفه لأن النقابات لعبت دوراً بارزاً في الإضراب العام. ومن اللافت أنه بعد استقالة صائب سلام وبعد تعرضه لحملة عنيفة من القوى الموالية لرئيس الجمهورية ومن بين هؤلاء الموالين صبري حمادة الذي شجب الإضراب وحركة المعارضة في تصريح أدلى به لصحيفة " نداء الوطن" ثم كرر تصريحه ثانية أمام الصحافيين موضحاً بأن الإضراب يقصد منه الشغب وحرق البلاد و " أنا من القائلين بأن فخامة الرئيس هو أصلح رجل لهذا المنصب، ومن الواجب الوطني أن نلتف حوله في هذه الأزمة"[3].

وعلقت" النهار " على هذا التصريح بالقول أن: الرئيس الثاني الموعود يدافع عن الرئيس الأول. إشارة إلى سعي حمادة لتولي رئاسة المجلس النيابي بدلا من أحمد الأسعد.

ونظراً لفشل جميع محاولات رئيس الجمهورية مع المعارضة، وفشله في إنزال الجيش[4] بسبب رفض قائدة فؤاد شهاب، قرر الاستقالة واعتزال الحكم وذلك في 18 أيلول (سبتمبر) 1952 وفي 23 أيلول

---

(2): بشارة الخوري، مصدر سابق، ص466 و467.

(3): حسان حلاق، **التيارات السياسية**، ص 616.

(4): **النهار**، العدد 5135، 18 أيلول (سبتمبر) 1952.

(1): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 343.

(سبتمبر) 1952، وبعد انتهاء التسويات السياسية على المستوى المحلي والدولي والعربي انتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية[1].

وتجدر الإشـــارة إلى أنه إذا كانت النقمة الشـــعبية على الرئيس بشـــارة الخوري بســـبب قبوله تجديد رئاسته، وبسبب الفساد في الإدارة لكن من أهم الأسباب لصعود موجة المعارضة له كان رفضه إدخال لبنان في سياسة الأحلاف العسكرية العربية، التي كانت بريطانيا تتولى إقامتها مع بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط، ويروي بشارة الخوري في مذكراته قصة هذا الرفض وأسبابه، وأهمها حرصه على الوحدة الوطنية، وكيف لعبت السياسة البريطانية دوراً ملموساً في تكتيل معارضي الرئيس بشارة الخوري. ويقول باســم الجســر أن الذين أطلعوا على تفاصــيل الاجتماع التاريخي بين الرئيس بشــارة الخوري واللواء فؤاد شــهاب قائد الجيش: إن اللواء شــهاب أكد له أنه مســتعد لإنزال الجيش إلى الشــارع إذا أصــدر أمر حكومي بذلك- لأن شهاب كان يحترم الرئيس بشارة الخوري ويقدر دوره الوطني الكبير ويكن له الود- لكنه لفت إلى أن مصــلحة البلاد تقضــي بعدم اصــطدام الجيش بالأهالي وإيجاد حل ســياســي للأزمة. والرئيس بشارة الخوري كان ينتظر هذا الموقف من قائد الجيش فلم ينفعل بل أعطاء مرسوم إقالة الحكومة التي كلفه بتأليفها من أيام. ومرسوماً آخر بتعينه أي (شهاب) رئيساً لحكومة ثلاثية[2].

---

(2): حسان حلاق، مرجع سابق، ص 626

أيضاً: يوسف سالم، المصدر السابق، ص 358.

(3): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، نشرته مؤسسة فؤاد شهاب، 1998، ص 17 و18.

الفصل الثاني

توهج الاتجاهات الوحدوية في البقاع في عهد الرئيس كميل شمعون 1952-1958.

أولاً: دور القوى السياسية البقاعية في السياسة اللبنانية.

ثانياً: أثر تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 على مواقف البقاعيين السياسية.

ثالثاً: امتداد التيار الناصري في البقاع مع إعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام 1958.

رابعاً: دور المقاومة الشعبية في البقاع في ثورة 1958 ضد الرئيس كميل شمعون.

أولاً: دور القوى السياسية البقاعية في السياسة اللبنانية.

كانت الخمسينيات سنوات مشاريع الأحلاف العسكرية لتطويق الإتحاد السوفييتي ومنع اتساع رقعة الكتلة الاشتراكية ومحاصرة حركات التحرر الوطني، محاربة ميولها الاستقلالية عن نفوذ الغربي الإمبريالي. كما كانت فترة المحاولات الحثيثة لاستبدال الاستعمار القديم المباشر بالتبعية للسوق الإمبريالي والسياسة الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية. وكانت مصر في المنطقة العربية قد بدأت تلعب دوراً نامياً فعلاً في قيادة حركة التحرر الوطني العربية والأفريقية والآسيوية، وتشكل نموذجاً للربط بين الاستقلال السياسي الوطني ومجموعة التحولات في البناء الداخلي، وبين وجهته في السياسة الخارجية من خلال عدم الانحياز[1] فمن آتون الحرب العالمية الثانية مباشرة، خرجت الحرب الباردة ومؤتمر باندونغ عام 1955 لتشكل مناخ الخمسينيات وتسيطر على جو المرحلة. إذ أن أخص خصائص هذه المرحلة ليس مجرد ظهور الاستقطاب الثنائي وإنما استحكامه واحتدامه إلى حد الاستقطاب المطلق المحكم. ذلك أن الفرقاء خرجوا من الحرب الثانية وكل منهم يمثل حجراً واحداً شديد التماسك والتجانس والضخامة هذا من جهة، والتنافر والتضاد الإيديولوجي من الجهة الأخرى، في مرحلة تعد بحق عصر الإيديولوجيا وعقد العقائديات والعصر الذهبي للمذهبية. أو في كلمتين على الترتيب، كان الموقف يتلخص في ضخامة الكتل كماً، والروح الصليبية كيفاً. وفي النتيجة، لم تكن لأي من العملاقين: الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفييتي والدول التي تدور في فلكهما عملياً أي تحديات ثانوية داخلية بينما على العكس كان التحدي الأكبر أو الأوحد هو المعسكر المضاد ولا سواه.

لذا كانت المرحلة عصبية بقدر ما كانت عصبية، متهورة بقدر ما كانت هستيرية، ولما كانت الاستراتيجية الردع الشامل، فقد كان الرهان النووي الرهيب يعني الحياة أو الموت لا أقل[2].

وفي لبنان فإن الإجماع الذي تحقق في الأوساط الشعبية، ثم في المجلس النيابي لانتخاب كميل شمعون لرئاسة الجمهورية كان، في الظاهر، تعبيراً جديداً عن الميثاق الوطني. وفي الواقع كان تعبيراً عن الاستياء الذي تفشى بين الشعب من جراء الفساد الإداري والحزبية واختلال التوازن الطائفي على مستوى قمة الحكم بعد اغتيال رياض الصلح.

ويتفق معظم الدارسين لسياسة كميل شمعون الخارجية على القول بأن هذه السياسة كانت في أساس الخلاف السياسي الذي تحول إلى انشطار وطني. فلقد اختار سياسة منحازة للغرب في الوقت الذي

(1): سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 323 و 324.

(2): جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، دار الشروق، القاهرة 1983، ص 301 و302.

كانت فيه الأجيال العربية واللبنانية الطالعة والرافضة لهزيمة فلسطين، تعتبر الغرب، وعن حق، حليفاً لإسرائيل ومستعمراً للقسم الأكبر من العالم العربي، وبالتالي خصما إن لم نقل عدوا[1].

وبرز في الميدان مرشحان لكل منهما مكانة كبيرة وقاعدة شعبية، ورصيد وطني هما: كميل شمعون وحميد فرنجية. يقول يوسف سالم: " وظن الشعب اللبناني بسذاجته وطيبته أن الفوز سيكتب لمن يختاره نواب الشعب أحرارا من كل ضغط وتأثير، إلا تأثير مزايا أحد المرشحين على الأخر. ولكن واقع الحال كان غير ذلك. فأبواب لبنان ما تزال مشرعة أمام النفوذ الأجنبي. وتدخل الدول قريبها و بعيدها، لا يزال يفعل فعله". ويضيف: في بادىء الأمر كانت كفه حميد فرنجية هي الراجحة. فقد انطلق في ترشيحه من مركز قوة. إذ كانت تدعمه أكثرية مجلس النواب كنواب بيروت، والكتلة الدستورية المنتشرة في مناطق جبل لبنان والشمال والبقاع.

أما كميل شمعون فكان يعتمد في المرحلة الأولى على نواب كتلة أحمد الأسعد في الجنوب، ونائبي الكتلة الوطنية بيار اده وعبد الله الحاج، ونائبي جبهة النضال كمال جنبلاط وأنور الخطيب بالإضافة إلى عدد من النواب المستقلين كغسان تويني وديكران توسباط، واميل بستاني. كان الفرق في الأصوات لمصلحة حميد فرنجية غير قليل. : وأول ما فعله أن استنجد بأصدقائه الإنكليز الذين وثق بهم أثناء توليه سفارة لبنان في لندن. ولم يخيب الإنكليز ظنه فانجدوه. والصراع الإنكليزي_ الفرنسي على النفوذ في لبنان وسوريا لا يزال محتدماً، وأن صار صراعاً وراء الكواليس"[2].

وقام كميل شمعون قبل استقالة الشيخ بشارة الخوري بأسبوع برحلة " صيد" إلى سوريا واجتمع برئيس دولتها أديب الشيشكلي. فوجد في الشيشكلي عونا له على فريق من اللبنانيين يتأثر بسياسة سوريا. وإذا بكميل شمعون، بين ليلة وضحاها، يجتذب إلى صفه جميع نواب بيروت وعددا لا يستهان به من نواب الشمال، بفضل الضغط السياسي من جانب سوريا، وتدخل السفير البريطاني في بيروت[3].

ومع تسلم كميل شمعون مهمات الرئاسة، انقطع فجأة التحالف بينه وبين كمال جنبلاط، بصفته أحد أركان الجبهة الاشتراكية التي عملت على إسقاط بشارة الخوري وحملت شمعون إلى الرئاسة، طالب جنبلاط بإشراكه في وضع سياسة العهد الجديد، فلم يستجب شمعون لرغبته. وفي الحقيقة يقول سامي الصلح: " لم يكن باستطاعة الجبهة الاشتراكية أو غيرها إيصال أحد إلى الرئاسة، إذا لم يتوفر الدعم الخارجي المطلوب. ومجيء كميل شمعون لم يكن بعامل المصادفة ولا بفضل الجبهة المشار إليها فقط، إنما

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب** ، ص 258 و259.

أيضاً: هدى رزق، مرجع سابق، ص 98 و99.

(2):يوسف سالم، **50 سنة مع الناس،** ص 354 و355.

(3): المصدر نفسه، ص 355.

أيضاً: حسان حلاق، **التيارات السياسية1943-1952،** ص 626.

كان بســبب عوامل أقل ما يمكن اعتبارها أنها امتداد أو تكرار لما حصــل في موضــوع الرئاســة عام 1943. إذ كمنت وراءها مخططات خارجية. وكان في هذه المرة أيضاً كما في الماضي وكما سيكون في المستقبل، للدول الكبرى اليد الطولى في مسألة رئاسة لبنان"[1].

وأصر جنبلاط على وجوب إحالة الرئيس السابق بشارة الخوري إلى المحاكمة وفتح تحقيق في الإثراء غير المشروع. إلا أن طلب جنبلاط بمحاكمة الخوري اصطدم بعقبات مردها إلى السياسة التقليدية التي تسود بين العائلات والطوائف في لبنان وتقضي غالبا،بتناسي الزلات السياسية مهما تعاظمت، وتفرض في كثير من الأحيان غض النظر عن الأخطاء التي ارتكبت. لذلك ما كان من الرئيس شمعون، الذي يعرف لمن هو مدين بالفعل بوصوله إلى سدة الرئاسة، إلا أن تجاهل مطالب جنبلاط، فعاد هذا الأخير إلى المعارضــة وراح يخطط لثورة أخرى للتخلص من شمعون ومنذ اللحظة الأولى التي تســلم فيها هذا الأخير منصبه. وقد عبر عن هذا الشعور لبيار إده أثر تهنئته الرئيس الجديد في بيت الدين[2].

وبدأ شمعون عهده بإضــعاف مركز رئيس الحكومة وأخذ بالعمل على إضــعاف "الرؤوس الكبيرة إلى أي طائفة انتسبت[3]. وقام بعدة مناورات بتكليفه أكثر من قطب سياسي بتشكيل حكومة مع وضع عراقيل تحول دون إنجاز مهمته مما حملهم على الاعتذار. وفي آخر المطاف شــكل الأمير خالد شــهاب الحكومة المصــغرة التي صــادقت على جميع المشــاريع والقوانين التي اعتمدها شمعون ومنها تعديل قانون الانتخاب وتحديد عدد النواب بـــ 44 بدلاً من 77، وبذلك حرم خالد شــهاب من مقعد نيابي في حاصبيا منطقته الانتخابية.

ويقول سامي الصلح: "بذلت في تلك الانتخابات محاولات رسمية وقوية لمحاربتي وإقصائي عن النيابة. لكن المراجع العليا فوجئت بالنتائج التي أعلنت فوزي بأكثرية ســاحقة، ذلك أني كنت قد عملت في حياتي السياسية على الوقوف دائماً إلى جانب الكادحين مدافعاً عن لقمة الفقير. وفي هذه الانتخابات مارست المرأة، للمرة الأولى، حقها في الاقتراع، فآزرتني وعدت إلى الندوة البرلمانية بعد حرب ضروس"[4].

أدى تفرد الرئيس شمعون بالحكم إلى ردة فعل في الأوســاط الإســلامية، بدأت بمطالبة ثلاثة رؤســاء وزراء، هم ســامي الصــلح وعبد الله اليافي وصــائب ســلام بتجديد صــلاحيات رئيس الجمهورية وتعيين

---

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 184.

(2): المصدر نفسه، ص 184.

(3): كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، ص 115.

(4): سامي الصلح، المصدر سابق، ص 183.

أيضاً: حسان حلاق، مرجع سابق، ص 628.

أيضاً: يوسف سالم، مصدر سابق، ص 274.

نائب للرئيس، كما طلبت "الهيئة الوطنية" و "النجادة" بالإحصـاء العام للسـكان وبالتوازن الطائفي في الإدارة رداً على سلطة رئيس الجمهورية.

ولقد أحدث تقديم الهيئات الإسـلامية لمذكرتهم، ردود فعل طائفية، لأول مرة منذ الاسـتقلال، إذ أجاب الشيخ بيار الجميل على المذكرة برسالة مفتوحة جاء فيها قوله: "ألا يخشون (يعني المسلمين) بمطالبتهم بالمساواة في الإدارة أن يرد عليهم بأن المسيحيين في لبنان يدفعون 80% من الضرائب بينما لا يدفع المسلمون سوى 20%"(1).

إلا أنه سواء كان هذا التوتر الطائفي عائداً إلى أن الطبقات الإسلامية الوسطى كانت قد بدأت تعي حقوقها أو إلى أن الرئيس شمعون مارس نوعاً من التفرد في الحكم جاعلاً من رؤساء الوزارة والمجلس النيابي مجرد أدوات في خدمة سياسته.

ـ تقول نجلا عطية في أطروحتها " موقف المسلمين السنة من الدولة اللبنانية" أن المسلمين في عهد الرئيس كميل شمعون تأثروا بعوامل ثلاثة:

1ـ الثورات العربية التي أيقضت الجماهير العربية وحركت الأحزاب العقائدية.

2ـ وعي المسلمين لواقعهم الاقتصادي والاجتماعي المتخلف عن واقع المسيحيين.

3ـ غياب زعامة إسلامية قادرة على السيطرة على مسرح السياسة".

ابتداء من عام 1955، شعر المسلمون في لبنان بان ثمة ما يدعمهم في المحيط العربي ألا وهو ظهور الثروة النفطية من جهة و التيار الناصري من جهة. وقد أدى تغلغل الأحزاب اليسارية في الأوساط الشعبية الإسلامية إلى إدخال البعد الاشتراكي إلى المطالب الطائفية. وكان تزاوج نضال القوى اليسارية مع مطالب المسلمين في لبنان ظاهرة طبيعية نظراً لأن بعض الأنظمة العربية كانت تتبنى المبادىء الاشتراكية ولأن المسلمين في لبنان كانوا تقليدياً معارضين للغرب(2).

ويقول كمال جنبلاط: "كانت سياسة شمعون... تهدف روحاً وواقعاً إلى هدم " الميثاق الوطني" ذاته! فهو لم يذكر مرة واحدة في خطبه كلمة ميثاق، (أي الرباط الوطني) بينما كان يتغنى به دائما قبل رئاسته...".

" وكانت سياسة شمعون تقوم على مقومين أساسيين:

(1): باسم الجسر، مصدر سابق، ص 260.

(2): المصدر نفسه، ص 261 و262.

1ـ إثارة وتغذية روح الطائفية في الأوساط المسيحية إلى أقصى امكانات ذلك.. واستخدام رجال الدين الذين يسهل تضليلهم وإثارة طموحهم للزعامة... وسياسة التضليل والتغرير الطائفي هذه كانت تقترن طبعاً بتوزيع المنافع الخاصة ورشوة الوظيفة والنفوذ والمال... وإذا كان بدا له انعدام جدوى استخدام التضليل والأغراء، كان شمعون يجمح إلى سياسة ضرب الناس بعضهم ببعض ودفعهم للاشتباك والاقتتال كما حصل في مجزرة العاقورة وزغرتا ومزيارة..

2ـ استخدام سياسة التجزئة والانقسام والمناقضة بين العناصر المحمدية، هذه السياسة المقرونة أيضاً برشوة الوظيفة والنفوذ والمال".

" وقد بلغ استغلال شمعون للطائفية مبلغاً من نفوس الجماهير المسيحية شعر هو من جراء نجاحه بالقوة إلى درجة أنه أضحى في آخر عهده يعتبر نفسه " حامي النصارى" في لبنان وأن رجال الأكليروس موظفون عنده لا أكثر ..."[1].

وبذلك يكون الرئيس كميل شمعون قد أرسى سياسته على تقليدين أسهما إلى حد كبير في مركزة السلطة بين يديه:

أولاًـ اختار رؤساء وزراء ضعيفي الصفة التمثيلية، يعتمدون على تقديمات الرئيس والأمتيازات التي يمنحهم إياها، أكثر من اعتمادهم على تمثيل مصالح طائفتهم وتطلعاتها.

ثانياًـ مارس الرئيس شمعون الحكم في علاقة مباشرة بالمديرين العامين للوزارات الرئيسية (الخارجية، الدفاع، المالية،العدل والأمن العام ومعظم هؤلاء من الموارنة)، متجاوزاً سلطة الوزراء المعنيين.

وقد اكتملت سلطة الرئيس الفردية على السلطة التنفيذية بإخضاعه السلطة التشريعية: فاختار الوحدة الانتخابية الصغرى لكنه خفض عدد النواب بناء على قانون الانتخاب الجديدين الصادر في تشرين الثاني 1952، مبرراً هذا الأجراء بتغليب النوعية على الكمية، إلا انه ضمن عمليا أكثرية نيابية أكيدة له في السلطة التشريعية وعزز من الطابع الطائفي للدائرة الانتخابية. والحال كذلك فلا بد له من أن يستقوي بالدعم الخارجي، والتعبئة المارونية، ما أدى به إلى تأزيم العلاقات الطائفية كما لم يفعل أي زعيم سياسي من قبل. هذا الوضع جذب الشارع المسلم بكثافة إلى خطاب الحركة الناصرية القومي المعادي للاستعمار[2].

الطائفية تعود للبروز في الإنتخابات البلدية في البقاع عام1952.

---

(1): كمال جنبلاط، مصدر سابق، ص 115.

(2): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 223 و224.

قبيل الإنتخابات البلدية في البقاع عام 1952 وفي مطلع عهد الرئيس كميل شمعون، تم تقسيم المناطق الإنتخابية وفقا لقانون الإنتخاب الجديد، سعت فئات من خارج قب الياس إلى إحداث تكتل ضد النائب رفعت قزعون في منطقة نفوذه، موجهة له تهمة عدم رغبته الإمتزاج مع بقية الطوائف. ومنعا لإثارة نزعة الطائفية طلب النائب قزعون الإجتماع مع هذه الفئات، وأجمع الرأي بالرغم من كثرة الناخبين المسلمين أن يعطى المسيحيون أربع أو خمس مراكز. وقد اختار المسيحيون أن يكون الرئيس منهم، فكان لهم أربع أعضاء وذلك بالإتفاق مع النائب جان سكاف. ولم يكتف قزعون بذلك بل راجع مكتب الاستاذ ريمون إده في بيروت لأن له نفوذ لدى المسيحيين في قب الياس في محاولة للإتفاق على لائحة انتخابية واحدة. ولكن لم تنجح المحاولة فطلب ريمون إده من قزعون أن تكون هناك قائمتان، ولتكن المعركة الإنتخابية معركة رياضية. وجرت الإنتخابات بتاريخ 7 كانون الأول (ديسمبر) 1952 وأثناء ذلك وقع حادث قتل الأستاذ عبيد عيسى وعبد اللطيف القادري وفورا توجهت اصابع الإتهام إلى النائب رفعت قزعون. وبعد التحقيق وبعد أيام قليلة، وفي 13 كانون الأول (ديسمبر) 1952 تقدم النائب العام لدى محكمة التمييز، بطلب رفع الحصانة عن النائب قزعون إلى رئيس المجلس النيابي اللبناني"(1).

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في 19 كانون الأول (ديسمبر) 1952 وقف نائب بيروت سامي الصلح ليدافع عن قزعون قائلا: " يجب على المجلس أن يعين لجنة خاصة لدرس هذا الموضوع بحسب الإجتهادات التي تتمشى عليها جميع البرلمانات العالمية إلا إذا كان هناك من عجلة.

والذي رأيناه أنه على أثر هذا الحادث اقفلت مدينة زحلة بكاملها، وأن التحقيق في هذه الحالة يمكن أن يتأثر بتأثير الرأي العام، فقبل رواية هذه الدعوى أمام المستنطق المحلي والنائب العام، كان على وزير العدل أن يأمر بنقلها من زحلة ليس إلى بيروت فحسب، بل إلى منطقة بعيدة جدا عن محل الحادث لأننا لا نريد أن تؤثر القوة التشريعية على القوة التنفيذية، كما أننا لا نريد أن تؤثر القوة الإجرائية على القوة التشريعية، وكل قوة من هذه القوى يجب أن تكون مستقلة عن الأخرى".

ثم أضاف سامي الصلح:" أنا لست في مقام الدفاع عن دم البريء المرحوم عبيد عيسى أو رفيقه عبد اللطيف القادري، ولكنني أريد وأطلب باحترام القانون، ويجب أن يحترم، وباحترامه يمكن لكل فرد أن يكون مطمئنا مستريح البال في بلاده وآمل أن نصل إلى هذه النتيجة.

---

(1):الدور التشريعي السابع، العقد العادي الثاني، الجلسة السادسة عشرة، المنعقدة يوم الخميس في 18 كانون الأول (ديسمبر)1952.

فالطلب الوارد من مدعي عام زحلة الســـيد جوزف ملحمة لا يدعو إلى الإطمئنان، مع اعتقادي التام بنـــزاهة السيد جوزف ملحمة، وبأنه من خيرة رجال القضاء إذ قد يكون تأثر بتوجيه الرأي العام، إلا أنه لا يجوز أن يتأثر القضاء بشيء.

لذلك فإني اقترح نقل هذه الدعوى إلى بيروت إذ لربما كان مدعي عام البقاع قد تأثر بالإضــرابات واقفال المدينة (زحلة)، أو أن يقبل المجلس بتعيين لجنة خاصة لمعرفة أسباب هذا الطلب لأنه غير معلل، لأنه لا يجوز لنا أن نعطي إجازة برفع الحصانة دون أن يكون ضميرنا مرتاحا"[1].

وتحدث النائب رفعت قزعون فقال: " إنه ليؤســـفني جدا أن أقف هذا الموقف والألم يحز في قلبي. شاء بعض الإخوان أن يصدقوا أو لا يصدقوا بسبب الحادث الذي حدث في قب الياس لأنني بريء منه كل البراءة. إنكم مثلي تتزعمون فئات واحزاب ورجال فلا يعقل أن يقدم زعيم على عمل يمكن أن يسبب له من التهم مثل التي وجهت إلي.

وأنا أقول بأن الحصـــانة التي تطلب النيابة العامة رفعها عني، فقد رفعتها أنا بذاتي بعد حصـــول الحادث عندما سلمت نفسي للقضاء وأدليت بإفادتي للنيابة العامة وسلمت مسدسي ورخصة نقله حتى انتهت الإنتخابات.

...إنني أول من يطلب رفع الحصـانة والإسـتسـلام للقضـاء لأتمكن من الدفاع عن نفسـي ولكي أظهر براءتي مما أسند إلي"[2].

وتحدث نائب البقاع جان سـكاف فقال: " ...لا شـك أن الحادثة المؤلمة التي تأسـف لها الزميل رفعت قزعون تحز في قلبه وفي قلب كل عضو في هذا المجلس، ولا شك أنه إذا تقدم للمستنطق بامكانه أن يبدي ما لديه ويثبت براءته.أما إذا تأخر عن قبول رفع الحصـــانة، فإني أخاف عليه وعلى سمعته وأخشى أن يقال أنه يتهرب من التحقيق خوفا من أن يدان...".

وبعد أخذ ورد تكلم سـامي الصـلح وقال: "... يجب أن يأتي الطلب من مسـتنطق بيروت، فقد رفعت يد مستنطق زحلة عن هذه القضية فالطلب إذن غير قانوني"[3].

ويتبين للباحث من كل ذلك أن التقســيمات الإدارية الجديدة واعتماد الدائرة الصــغرى في إجراء الإنتخابات البلدية والنيابية قد شـحن نفوس المواطنين، وأطلت الطائفية برأسـها عبر الصـراع على مواقع النفوذ بين زعماء المنطقة التقليديين.

---

(1): محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، 29 كانون الأول (ديسمبر)1952.

(2): محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، 29 كانون الأول (ديسمبر)1952

(3): محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، 29 كانون الأول (ديسمبر)1952

- **الانتخابات النيابية في البقاع 1953.**

بعد أن شكل الرئيس كميل شمعون حكومة برئاسة الأمير خالد شهاب ووضع إجراءات إدارية جديدة باعتماد قانون انتخابي يعتمد الدائرة الصغرى جاء النائب جوزيف سكاف وجورج الهراوي إلى المرشح السابق عن المقعد السني على لائحة السكاف في البقاع الأستاذ زين العابدين عراجي[1]، ومعه مشروع القانون الجديد وعرضه عليه مبيناً له أنه يتضمن ضم القرى الإسلامية للبقاع الغربي بحيث تصبح الأكثرية في زحلة مسيحية وقال سكاف لعراجي[2]:" ضموا قرى مجدل عنجر وجديتا وبوارج وسعد نايل وقب الياس وبر الياس وعنجر، للبقاع الغربي، وبذلك فلت الملق بزحلة حيث الأكثرية هناك كتائب، شو بدك تمشي مع البقاع الغربي؟ ونحن اعتمادنا على المسلمين السنة فإذا أردت أن تترشح عن البقاع الغربي فانا علي الدعم المادي ولك علي أن ادفع كل مصارفات الحملة الانتخابية، ولك علي أن كل شخص (بيصلب) على وجهه أن يصوت معك على أن المسلمين الذين بتمون عليهم يصوتوا معنا". وطلبوا منه أن يتدخل لدى رئيس الحكومة خالد شهاب_ والذي تجمعه به معرفة عائلية قديمة_ ليعيد النظر بالقانون الجديد.

وهذا ما حصل فقد ذهب الأستاذ زين العابدين عراجي إلى رئيس الحكومة خالد شهاب في بيته في بيروت ولما رآه شهاب بادره بالقول فوراً:" يا بني أنا عملت هذا القانون منشانك انت". فشكره الأستاذ زين وقال له:" أنا أشكرك، بس الجماعة نحنا وإياهم على قلب واحد، ما رح يغدروا فينا، أنا بترشح عن البقاع الغربي وهم بيدعمونا بالمال والرجال... فاعمل معروف، رد مجدل عنجر وعنجر وقب الياس وبر الياس لزحلة ونبقى أنا وجماعتي مع جوزيف سكاف ولا ندع للكتائب خبز في البقاع. لأن الكتائب جماعة بدهم دولة مسيحية". وبعد نقاش طويل وساعة من الأخذ والرد وعندما رأى شهاب إصرار عراجي أتى بالملف وشطب القانون ورد الأمور إلى ما كانت عليه وقال له:" يا بني ما دام هذا طلبك رددنا الأمور مثل ما كانت". وعندما صدق القانون وتحول إلى وزير الداخلية... وبعد ذلك لم يعد عراجي يرى سكاف أبدا إلى أن جاءه من يخبره بأنه تخلى عنه ولم يصدق ذلك إلى أن سمع الخبر من جورج الهراوي شخصياً وكان السكاف قد تخلى عنه هو أيضاً. فقررا أن يواجهاه بالأمر فذهبا إليه فقيل لهم غير موجود وكررا المحاولة وفهما أنه يتهرب من مقابلتهما فغضبا وقال عراجي: " أنا ما بكون زين عراجي إذا بخلّي يطلع برات زحلة، بلغوه هذا الكلام". وفي اليوم التالي جاء سكاف إلى بيت عراجي، فعاتبه الأخير قائلاً " من حاز على أكثرية الأصوات في القوائم الانتخابية كلها... مش أنا ومن عرفك

---

(1): زين العابدين عراجي: محامي من برلياس ومرشح سابق للانتخابات لنيابية في عهدي بشارة الخوري وكميل شمعون وكان قائد الثورة في البقاع عام 1958.

(2): مقابلة شخصية أولى مع زين العابدين عراجي، الثلاثاء 28 كانون الأول 2004 شتورا، البقاع.

على أهل البقاع؟ شو عملنا معك... صرت زعيم وتضحك علينا" وهنا أجاب جوزيف السكاف مبرراً وقال "أنا لست مذنباً".

وبدأ يبرر موقفه وصارحه بالحقيقة: " لقد عقدوا مؤتمر اكليريكي في ظهور الشوير حضره الزعماء المسيحيين من كل لبنان وبعثوا وراءنا ولما وصلنا طلبوا منا أن ينسحب جان سكاف وجورج أبو خاطر، أنا أفوز (جوزيف سكاف) بالتزكية".

وقالوا لي:" وتعطيهم نائب عن الروم الأرثوذكس هم يختاروه، لكن على شرط: زين عراجي لا تتعاون معه على الإطلاق ونهائياً. تحت طائلة الحرمان من الكنيسة وسحب: العملية منك (الانتخابية) وكذلك الأمر بالنسبة لجورج الهراوي". والخلاصة:" زين عراجي لا يمكن أن يدخل إلى المجلس النيابي وهو عروبي من البقاع وعلى كتف سوريا وأكثرية الأصوات بالقوائم كلها معه وهو رجل معروف بعناده، لا بينباع ولا بينشرى مش مثل فلان...".

وبالفعل فان الأستاذ زين لم ينجح في أية دورة انتخابية في كل العهود بل كان يفوز من هو أقل كفاءة منه ولا يمثل الغالبية الشعبية في المنطقة[1].

وبموجب القانون الانتخابي الجديد الذي استهل به شمعون عهده جعلت منطقة البقاع الغربي راشيا دائرة انتخابية واحدة. فأعطي لها مقعدان للسنة، والأخر للروم الأرثوذوكس[2].

أسفرت نتائج الدورة الانتخابية عن فوز ناظم القادري وأديب الفرزلي بالمقعدين النيابيين على حساب رفعت قزعون ونظمي عزقول.

كان جوزيف سكاف القوة الرئيسية في البقاع الغربي وراشيا، يستمد قوته من ملكيته الشاسعة في بعض قراه. ومن العلاقات التي بناها في المنطقة. أضف إلى ذلك مداه السياسي اللبناني.

أما أديب الفرزلي فهو الوجيه الأرثوذكسي الوحيد الذي شق طريقه مستفيداً من تناقضات" القوى الجبارة" في البقاع أمثال إبراهيم حيدر وصبري حماده وهنري فرعون. وكان ميزة الفرزلي أنه استحوذ على احترام الاتجاهات السياسية كافة نظراً لقدرته على التكلم بلسان كل منهم.

أما ناظم القادري فقد تحول في مطلع عهد الاستقلال إلى رقم صعب في المعادلة السياسية والانتخابية في البقاع الغربي. فهو السياسي المحنك الذي حافظ على علاقة طيبة مع القوى السياسية ذات النفوذ في زحلة والبقاع.

(1): مقابلة شخصية أولى مع زين العابدين عراجي في 28 /2004/12، شتورا، البقاع.

(2): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 115 و116.

وتعود بدايات المحامي ناظم القادري في العمل السياسي إلى مشاركته في انطلاقة " عصبة العمل القومي"، وكانت سلطات الانتداب قد اعتقلته مع معظم مؤسسي وقيادات العصبة في لبنان وسوريا، ونفت بعضاً منهم، ولاحقت أعضاءها متخذة إجراءات قمعية مشددة بحقهم، مما أدى إلى توقف نشاط العصبة في أواخر عام 1939، وشل دورها دون أن تنتهي كمؤسسة.

وبعد الاستقلال اتفق العصبويون على أعادة تنظيم أوضاعهم تبعاً لتطورات السياسة الجديدة أثر استقلال سوريا ولبنان. وأعاد فرع العصبة في لبنان تنظيم أوضاعه كحزب لبناني وحصل على ترخيص من الحكومة اللبنانية في 29 أيار (مايو) 1944[1].

أما رفعت قزعون فهو وريث عائلة عريقة في قوتها السياسية. غير أن استعماله العنف في تعاطيه السياسي عرض موقعه الانتخابي لهزات لم يكن من السهولة بمكان استيعابها بوجود قوى سياسية قادرة على الاستفادة من أخطائه.

كانت هذه القوى تنتظر الفرصة الملائمة لاستعراض قوتها في عهد شمعون، وسرعان ما سنحت الفرصة في انتخابات البلدية ومن بعدها الانتخابات النيابية، فظهرت جلياً سياسة العهد، وقدرته على ترتيب نواب لأهل البقاع الغربي.

كشفت هذه الانتخابات مواطن القوة والضعف عند الزعماء السياسيين. فبعد أكثر من 30 سنة على الممارسة الديمقراطية لم يختر الناخب إلا في أضيق حدود الاختيار. فهو أسير عائلته، وأسير زعامته الإقطاعية، وأسير طائفته. فالتحالفات السياسية لم تخرج عن نطاق العائلة. وكان الانتخاب مناسبة لتذكير الناخب بوجوب التزام عائلته.

وكان البقاع في مطلع الخمسينيات يكاد يخلو من تواجد سكاني كثيف. فباستثناء بعض القرى أمثال قب الياس (3520 نسمة) ومشغرة (2419 نسمة) والقرعون (2353 نسمة) وراشيا (2072 نسمة) لم يوجد قرى يفوق عدد سكانها 1500 نسمة، الأمر الذي قطع أوصال الزعامة، وقلل هيمنة منطقة أو قرية على غيرها. هذا الواقع الديمغرافي أفسح في المجال أمام جوزيف سكاف ليستقطب الناخبين إليه[2].

وقف الرئيس شمعون، عبر وكلائه الرسميين والعسكريين في البقاع مع أعداء صبري حمادة، في محاولة للاقتصاص منه وتطويق زعامته التي كانت إحدى أقوى الزعامات الإقطاعية في لبنان على الإطلاق.

---

(1): خطار بو سعيد، **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا 1933-1939**، ص 193 و194.

(2): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 116 و118.

وللسلطة في لبنان كلمة الفصل، فكثيرون يتمثلون لمشيئتها ولا سيما إذا كانت في مطلع بزوغها السياسي.

جعل القانون الانتخابي الجديد الهرمل دائرة واحدة. وجعل لها مقعداً واحداً عن الشيعة. فكان ذلك مؤشراً سلطويا على تضييق الخناق الحكومي على حمادة وتحجم مداه السياسي في المنطقة. وفي ظل هذا القانون تحول صبري حمادة إلى مرشح يجهد للوصول إلى النيابة في منطقة لا تستسلم لزعيم بسهولة. وإذا ما ارتقى سدة النيابة فان حمادة لن يجر وراءه مجموعة نواب يميلون كيفما يميل ويسخرهم لصالحه لا لصالح منطقته. فكان أن تحجم دور الزعيم البقاعي، ليتحول إلى نائب منفرد بحاجة إلى دعم السلطة له إذا ما طمح لرئاسة المجلس النيابي(1).

وفي دورة عام 1947ن دخل جوزيف الياس طعمة سكاف دائرة التنافس بصفته وريثاً لزعامة والده السياسية في منطقة البقاع، وبدأ من ذلك الحين يلعب دوراً بارزاً في تشكيل اللوائح وتوظيف المفاتيح الانتخابية وإقامة الجولات وتهييج الناخبين وحثهم على تأييد لائحته، واستمر تأثيره في البقاع الغربي على الرغم من فصل هذه الدائرة عن منطقة زحلة في فترة لاحقة(2).

وفي دورة العام 1951، فاز وجه جديد هو المحامي ناظم القادري، الذي عرفت معه المنطقة العلاقة المباشرة بين الناخب والمرشح من خلال الزيارات المتكررة التي يكون يقوم بها إلى زعماء المنطقة ومخاتيرها. وازداد الاحتكاك بين المتنافسين في الدورات اللاحقة اعتباراً من العام 1953، وذلك بعد أن أصبحت دائرة البقاع الغربي وراشيا مستقلة مع بروز زعامات انتخابية كبيرة أمثال ناظم القادري ورفعت قزعون وعبد القادر القادري عن المقعد السني، وسليم الداوود وشبلي العريان عن المقعد الدرزي، وأديب الفرزلي وكميل دحروج وميشال معلولي عن المقعد الأرثوذكسي، إضافة إلى تأثير الزعيم الزحلي جوزيف السكاف على العدد الأكبر من الناخبين.

وظهر النائبان أديب الفرزلي وناظم القادري بصفتهما زعيمين كبيرين نتيجة استقطابهما للقرى والعائلات النافذة فبدآ يخطان لنفسيهما طريقاً سياسياً دون أن يستطيعان الخروج عن إرادة الزعامة الزحلية المتمثلة بزعيمها القوي جوزيف السكاف(3).

(1): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 129 و130.

(2): حسين أحمد الساطي، مرجع سابق، ص 131.

(3): المرجع نفسه، ص 132.

▪ حلف بغداد 1955

زار كميل شمعون تركيا، وإيران والعراق وأجرى في عواصمها مباحثات مع المسؤولين تركز أكثرها على (حلف بغداد) و (حلف بغداد) الذي عقد بين بريطانيا وإيران وتركيا والعراق هو معاهدة دولية أوحت بها الجبهة الأنكلو- أميركية. غايتها وقف التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط، ومحاربة نفوذ الإتحاد السوفييتي.

وتحمس رجلان اثنان للحلف تحمساً شديداً من الدول الإسلامية الثلاثية إيران وتركيا والعراق، هما عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا ونوري السعيد رئيس وزراء العراق[1].

وكان جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية راعي الحلف وسنده مع زميله البريطاني.

وتصدى جمال عبد الناصر للحلف فشن عليه حملة كاسحة عبر أجهزة دعاية قوية لم يعرف لها الشرق العربي مثيلاً من قبل. كان صوت أحمد سعيد " صوت العرب" وصحف القاهرة، وخطب الرئيس عبد الناصر مطارق تهوي كل يوم بل كل ساعة على رؤوس أصحاب " حلف بغداد" وعلى من وراءهم من دول الاستعمار، وتتهمهم بالعمالة وتكيل لهم الشتائم وتدعو الشعب إلى الثورة عليهم والتخلص منهم[2].

فقد رأى عبد الناصر، من الدقيقة الأولى في الحلف عملاً عدوانياً موجهاً ضده، ومؤامرة عليه وعلى نظام واشتراكيته ومناداته بالحياد الايجابي، ووجوب التعاون مع جميع الدول على السواء، سواء في ذلك دول الكتلة الشرقية، أو أية دولة من دول الغرب تعامله الند للند، لا السيد للعبد. ووقع كميل شمعون تحت ضغط شديد لضم لبنان إلى حلف بغداد، والتوقيع عليه، لكنه تهيب الموقف. فقد عبأ جمال عبد الناصر الشعوب العربية بشحنات من الكراهية والبغضاء والثورة جعلت كل حاكم عربي يخاف على نفسه، ويراجع ذاته مراراً قبل الأقدام على عمل خطير كهذا. وانقسم العرب عربان، وهم دائماً مستعدون للانقسام، غير مهيئين للإتحاد ورص الصفوف حتى في أحرج الأوقات. وتجاوبت مع مصر أكثر الدول العربية. ولم ينضم إلى حلف بغداد في النهاية أحد. فأما الدول التي كانت راغبة في الانضمام إليه، فقد ترددت ثم أحجمت نهائياً. وظل الحلف قاصراً على العراق، من الدول العربية[3].

---

(1):يوسف سالم، مصدر سابق، ص 376.

(2): لطيفة محمد سالم، **أزمة السويس 1954-1957، جذور، أحداث، نتائج**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 20.

(3): يوسف سالم، المصدر السابق، ص 376-378.

ثمة ظاهرة بدأت تبرز في عام 1955: لقد بدأ رؤساء الوزارة في لبنان يتخذون مواقف مستقلة نوعاً ما عن رئيس الجمهورية. وأصبحت الحكومة تبدو كسلطة ذات رأسين أو كتحالف بين ممثلي فريقين غير متفقين كل الاتفاق: المارونية السياسية الكيانية الغربية الهوى، والإسلام السياسي العروبي الثائر على الواقع والاستعمار الغربي وإسرائيل.

وثمة ظاهرة أخرى رافقت هذه الازدواجية، ألا وهي الهوة التي قامت بين الزعامات الإسلامية" والجماهير.

حتى ذلك التاريخ كان الزعماء المسلمون_ وهم ينتمون إلى عائلات برجوازية ذات ماضي سياسي_ قادرين على التحكم بقاعدتهم الشعبية. لكن عندما جرفت " الناصرية" الجماهير العربية واللبنانية في تيارها، انفصلت تلك الجماهير عن قياداتها التقليدية بل أجبرت تلك الزعامات على تبني شعاراتها[1].

وفي هذا الصراع كان موقف الشباب القومي العربي واضحاً وتجسد من البداية في تلك المظاهرات الكبيرة التي أطلقها طلاب الجامعة الأميركية في خريف 1951 تأييداً لحكومة الوفد في إلغاء مصر لمعاهدتها مع بريطانيا، وفي معركة الأحلاف خلال المرحلة التالية 1953_ 1955. ولذلك تعرض " الشباب القومي" في الجامعة الأميركية والعديد من المعاهد والمؤسسات التربوية لضغوط شديدة ومتاعب من أجهزة الأمن. لكن الأجواء الشعبية كانت رائعة، إذ تحولت الجماهير إلى قوة ضغط سياسي تطالب النظام والحكم بالتخلي عن خط التعاون مع الدول الاستعمارية والتوجه بلبنان نحو السياسة التحررية. وفي وصف الأجواء آنذاك يقول مصطفى بيضون ــ مسؤول التنظيم في لبنان ــ : "كنا نواجه مشاكل صعبة ومرهقة في تنظيم أعداد متزايدة من الطلاب والعناصر الشعبية وأبناء المخيمات، تريد أن تعمل وتنشط وتتثقف. وكانت هناك متاعب في توفير العناصر القيادية المطلوبة لبناء الوحدات التنظيمية والتثقيف السياسي والتوجيه، حيث كان بعض المسؤولين يتولى قيادة عدد غير معقول من الخلايا والروابط"[2]. هكذا كان الجو الشعبي العام ضاغطاً ومشحوناً.

اتخذت مظاهر التعبير عن الهوية الناصرية بعض مظاهرها عبر التنظيمات والرموز السياسية في البقاع. وانخرطت قطاعات واسعة من التيار الناصري في بعض القوى والأحزاب على قاعدة علاقة هذه الأخيرة بعبد الناصر. فالتنظيمات القومية (حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي) أو الكيانية الوطنية (الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب النجادة الذي سبق الحديث عنه سابقاً) شكلت في لحظة معينة مساحة للتلاقي مع طروحات عبد الناصر، وان اختلفت درجتها ومستواها بين فصيل وآخر.

1_ حركة القوميين العرب

(1): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، ط1، ص 262.

(2): المقصود تنظيم حركة القوميين العرب. هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، مرجع سابق، ص 158.

اندمجت حركة القوميين العرب في مرحلة من مراحل نشاطها السياسي بالتيار الناصري وعبرت عنه. أن " التحام بالناصرية" جاء انسجاماً مع الإستراتيجية التي طرحها عبد الناصر، والتي، وجدت الحركة فيها تعبيراً عن طموحاتها وتجسيداً لها. من هنا، تحولت إلى أداة طوعية" للجمهورية العربية المتحدة في مرحلة من مراحل نضالها السياسي[1].

ويبدو أن أول لقاء للحركة بالأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، تم أثر قبول عبد الناصر لكوادر تنظيم الحركة الطلابي الذين فصلتهم إدارة الجامعة الأميركية في بيروت، أواخر آذار عام 1954 ومطلع عام 1955 بعد تظاهرهم ضد حلف بغداد.

إلا إن الاقتراب الفعلي من القاهرة تم بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، إذ عقدت المنظمة مؤتمرها الأول في 25 كانون أول 1956، ووحدت عملها تحت اسم منظمة " الشاب القومي العربي" وقدمت جريدتها " الرأي" نفسها بوصفها " صوت الشباب القومي العربي". وكان أبرز تحول في سياسة المنظمة اثر هذا المؤتمر هو رفع شعار وحدة مصر وسوريا والأردن بدلاً عن شعار وحدة العراق سوريا الأردن، مما أدى إلى انفصال حلفائها القوميين الأردنيين مثل وصفي التل وأكرم زعيتر عنها. وقد انبثق عن المؤتمر قيادة قومية جماعية تألفت من: جورج حبش (فلسطيني) ووديع حداد (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي) وهاني الهندي (سوري) وأحمد الخطيب (كويتي) والحكم دروزة (فلسطيني) ومصطفى بيضون (لبناني) وعمر فاضل (لبناني) وثابت المهايني (سوري) ومحسن ابراهيم 0 لبناني) واثر ثورة 14 تموز عام 1958 في العراق حملت المنظمة لأول مرة اسم " حركة القوميين العرب"[2].

ويقول أحد مؤسسي حركة القوميين العرب" الأستاذ عمر فاضل وهو يشغل اليوم موقع رئيس " النادي الثقافي العربي" في بيروت:" امتدت حركة القوميين العرب في البلاد العربية كلها فأنا مثلاً: بقيت لسنوات انتقل بين بيروت وبغداد ودمشق وعمان، وكان المكتب السياسي أحيانا في دمشق وأحياناً في بيروت وأنا كنت عضو مكتب سياسي، ومنتدب لتنظيم الحركة في البلاد المجاورة للبنان.

لقد كان وجود الحركة مميزاً في صور فقد تم ترشيح أحد أبرز أعضائها للانتخابات النيابية[3]. وكذلك في صيدا والقرى المجاورة وكان التعاون على أكمل وجه مع المرحوم الشهيد معروف سعد ذو الاتجاه العروبي. كذلك في طرابلس فلقد كانت قاعدتها الشعبية كثيفة في الميناء.

---

(1): شوكت أشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان**، ص 83 و84.

(2): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، **الأحزاب والحركات القومية العربية**، الجزء الثاني، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية بإشراف الرئيس علي ناصر محمد ، ص 10 و11.

أيضاً: هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، مرجع سابق، ص 117.

(1): عمر فاضل من طلاب تم فصلهم من الجامعة الأميركية عام 1955 وهو من القرعون البقاع الغربي.

أما في البقاع فلم يكن لها امتداد شـعبي أو تنظيمي محسـوس سـياسـياً ولا سـاهمت في تحالفات الانتخابات والأندية. على عكس ما كانت عليه " عصبة العمل القومي" والتي انتشرت بشكل واسع في البقاع وكانت القرعون أحد المراكز الأساسية لها واستمرت فترة طويلة بدعوتها للنهضة العربية. وكانت الأولى بين الحركات التي تبني فكرة العروبة والوحدة العربية..."

ويضيف الأستاذ عمر فاضل:" منطقة البقاع ذات اتجاه عروبي لا يحتاج إلى استثارة وعبر عن ذلك أبناؤه الذين التحقوا بحركة القوميين العرب أثناء متابعة دراسـتهم في جامعة بيروت العربية من كافة قرى البقاع. القرعون. بعلول. جب جنين. سعد نايل وغيرها ولكنهم بعد التخرج من الجامعة منهم الكثير سافر إلى الخارج والذين بقوا هنا لم يعملوا على بلورة هذا العمل إلى تنظيم سياسي داخل البقاع وبقيت منطقة فراغ فمثلاً في صـيدا وطرابلس كان هناك أندية ثقافية كما في بيروت كان النادي الثقافي العربي الذي انتمي إليه إلى الآن"(1).

ويبدو أن علاقة الحركة بالناصـرية حكمتها هواجس عديدة ومراهنات كبيرة، ومرت بمفصـلين أساسين: هما الوحدة والانفصال اللذان عززا هذه الهواجس وأطلقاها من عقالها. فخلال الوحدة، ربطت الحركة مصيرها بمصير الدولة الجديدة وقياداتها، وتطلعت لتصبح القوة الضاربة لها في العراق والأردن ولبنان. ولكن عندما انهارت التجربة أرادت الحركة في المقابل أن تلعب دور المخلص، وفي الحالتين فشلت الحركة. كما يقول باسل الكبيسي(2).

ويقول الأستاذ عمر فاضل في هذا التحول للحركة:" لم تتأثر الحركة بالضغط السلطوي الخارجي، فقد كانت صلبة جداً لتقف في وجه أي ضغط. ولكن كان هناك قصور ذهني حركي في بنيتها الفكرية. فالأحداث في تلك الفترة كانت متسارعة بحيث لم تترك فرصة لنفكر ونذير جلسات حوار وبحث حول الوحدة والانفصال. فثورة 1958 في لبنان وأحداث العراق في 14 تموز من نفس العام فتحت مشكلة كبيرة بين القوميين العرب ممثلين بالبعث والشيوعيين، فرأسي السلطة في بغداد، عبد السلام عارف (قومي) اصطدم مع عبد الكريم قاسم (شيوعي) ثم في الأردن قيام حكومة سليمان النابلسي وانقلاب الملك هناك على الناصرية.

ولما أخذت كوادر الحركة تعيد التساؤل حول الوحدة عقب الانفصال بين مصر وسوريا، برز تيار يطالب بأن نهدأ ونعمل على دراسة وتطوير شعارات الحركة حول الوحدة، التي نطالب بها، كيفية قيامها وعلى أية أسـاس يجب أن تقوم هل هي حركة نابعة من الإرادة الشـعبية؟ أم تفرض على القاعدة من

---

(2): مقابلة شخصية عمر فاضل: الأربعاء 29 / كانون أول/ 2004، الحمرا، بيروت.

(3): شوكت أشتي، مرجع سابق، ص 85.

فوق؟ ولكن كان هناك أخوة في داخل الحركة مستعجلين وذهبوا بسرعة باتجاه اليسار، وبالنتيجة حصل الأنشطار داخل الحركة وخسروا صفتهم القومية كما خسروا صفتهم اليسارية".

ويضيف فاضل:" إن شدة حماسنا في ذلك الوقت دفعتنا كما الموج العارم أو المد الجارف... لا تستطيعي أن تعرفي طبيعتها... لا شيء يعيقنا عن الحركة لا الفصل من الجامعة ولا الدراسة ولا هموم العائلة... أنا من الذين حملتني هذه الموجة إلى أبعد مدى فبعد أن فصلت عام 1955 من الجامعة الأميركية من بيروت بسبب تنظيم مظاهرة ضد حلف بغداد وشمعون، وفي مصر جرى معادلة للسنة التي فصلت فيها وعملوا على التحاقنا بالجامعة هناك... ولكن حصلت تطورات أوجبت انتقالي إلى الأردن لإعادة تنظيم صفوف الحركة هناك والتي اهتزت بفعل ضغط السلطة على القيادة (جورج حبش) وكان عليه أن يتوارى وبالتالي فقد الصلة بتنظيم الحركة. وبعد فترة من وصولي وبسبب أحد الرفاق كشف أمري وحولوني مع 30 من رفاقي إلى محكمة عسكرية... لا دفاع... ولا غيره فيها اتهام فقط. وكنا نحن المتهمين نجلس على مقاعد مثل مقاعد المدرسة: صف من المتهمين يليهم صف عساكر ثم صف متهمين ويليهم صف عساكر وكان هناك بعض الصحفيين المرخص لهم حضور المحكمة.وكنت أنا اللبناني الوحيد والمتهمين الباقين أردنيين و فلسطينيين وعندهم معارف و(من يشد بظهرهم) وبينما أنا في انتظار دوري ، إذا بعسكري (هو كاتب المحكمة) يجلس بقربي ويقول لي: أنت اسمك عمر فاضل؟ فأجبته نعم. فقال ولا يهمك! خليل بيك حيمور رئيس المحكمة ابن ضيعتك (القرعون) لا تفزع خليك متل الحديد. وقلت في نفسي سبحان الله شو هالحظ العظيم... أنا بعرف أن آل حيمور في الأردن منذ دخولهم في الجيش العربي... ولكن لا أعرف خليل حيمور...[1].

وبدأ رفاقي ينظرون لي نظرة فيها ريبة مع أني كنت أكثرهم صلابة في مجريات التحقيق وأنقذت مئات الناس من التوقيف والمراقبة_ فانا كنت مسـؤولاً عن فرع شمالي الأردن كله، وكلهم موظفين في الدولة معلمين وأطباء وصيادلة.. وأثناء التحقيق لم يأخذوا مني اسم واحد... ولما صدرت الأحكام حكم لي بالبراءة لكن الحاكم العسكري لم يقتنع فحكم علي سنة سجن إداري... وبعدها قال لي خليل بيك حيمور أنا أعرف اهلك واعرف جدك وبيتكم في حارة القبة فتروحنت بشكل كبير... وكفلني ب 300 دينار[2].

2_ حزب البعث العربي الاشتراكي:

(1):الإسم الحقيقي هو خليل عبد اللطيف جبارة ولكنه في الأردن كني بخليل حيمور نسبة لكبيرهم هناك طراف حيمور.

(1):عمر فاضل، مقابلة شخصية في 2004/12/29.

تزعم حركة البعث ميشـال عفلق، وصـلاح البيطار منذ نشـأتها في 24 تموز (يوليو) 1943. وكان بيانها الأول في دمشق والذي تضمن المنطلقات السياسية والأيديولوجية للحركة وجاء فيه:

" – تمثل الروح العربية ضد الشيوعية المادية.

– تمثل التاريخ العربي الحي ضد الرجعية الميتة والتقدم المصطنع.

– تمثل القومية العربية التامة المعبرة عن حاصـل الشـخصـية، ضـد القومية اللفظية التي لا تتعدى اللسان، ويناقضها مجموع السلوك".

عملت الحركة على محاربة الاسـتعمار الفرنسـي، وبعد الجلاء عمل أعضـاء الحزب علناً، ودعوا إلى الإصـلاح الزراعي، ومحاربة الإقطاع، والبرجوازية التجارية، وتشـكل الحزب من الطلاب والمثقفين، وأصحاب المهن الحرة.

اسـتمرت المرحلة التبشـيرية حتى انعقاد المؤتمر القومي التأسـيسـي الأول بتاريخ 4 نيسـان (أبريل) 1947 في دمشق، حضره أكثر من مئتي عضو يمثلون مختلف مناطق القطر السوري، وبمشاركة أعضاء من لبنان والأردن. وتحولت حركة البعث العربي إلى حزب البعث العربي. وصار حزباً سياسياً.

وفي نهاية عام 1952، اندمج حزب البعث العربي مع الحزب العربي الاشـتراكي الذي يتزعمه أكرم الحوراني. وتألف "حزب البعث العربي الاشـتراكي" وشـعاره: " أمة عربية واحدة، ذات رسـالة خالدة" وأهدافه: تحقيق (وحدة، حرية، اشتراكية)[1].

وحين طلب الضـباط السـوريين الوحدة مع مصـر في منتصـف كانون الثاني 1958، كانت لعبد الناصر شروطه الثلاثة المعروفة، ومنها حل الأحزاب السياسية وإقامة "اتحاد قومي" بديلاً عنها، كما هو الحال في مصر، وإذا كان حزب البعث قد أعطى موافقة غير مشروطة على حل التنظيم أثناء المباحثات بين عبد الناصـر والضـباط البعثيين الذين شـاركوا في الوفد العسـكري السـوري وزيارته للقاهرة في 1958/1/12، فقد كان يدور في صدورهم أنهم سوف يصبحون شركاء أساسيين وقادة فاعلين في رسم سياسة الدولة الجديدة[2]. وأتضح بعد ذلك أن عفلق والبيطار والحوراني لم يدرسوا تجربة عبد الناصر في السلطة دراسة جديّة وموضوعية.

كان "الاتحاد القومي" قد أنشيء كبديل عن الأحزاب السياسية في مصر قبل شهور من مباحثات الوحدة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، كما أن الحكم في مصر أراد هذه المؤسسة بسبب رفض الطبقية بشـقيها: تعدد الطبقات وسـيطرة الطبقة الواحدة، رفض الحكم كلا من الليبرالية، ودكتاتورية البروليتاريا أقام تنظيماً واحداً يضم جميع المواطنين الذين لهم الحق الانتخاب، وشكلت هيئات ومؤتمرات في داخل

(2): حسن عباس نصر الله، مرجع سابق، ص 122 و123.

(3): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 71 و72.

الاتحاد القومي على أساس الانتخاب المباشر، أي أن الاتحاد القومي كان أقرب للمؤسسة التمثيلية منه للمؤسسة التنظيمية.

وباختصار فإن "الاتحاد القومي" لم يكن مؤسسة سياسية، وقد أقامته الدولة على أساس الوحدات الإدارية –كالنواحي والأقضية والمحافظات، ثم على مستوى الإقليم وأخيراً على مستوى الجمهورية– كان متلقياً وليس مبادراً[1].

ورغم حل حزب البعث في سوريا، غير أنه حافظ في لبنان كما في بقية الأقطار العربية على هيكليته وسياسته وتمايزه، فالتقاطع مع الناصرية بقي محدوداً، بل أن العلاقة شهدت توترات حادة ودائمة كان من بعض نتائجها انشراحات تنظيمية في جسم الحزب بسبب مواقف الحزب من عبد الناصر وسياسته، وتأثر العديد من البعثيين وانحيازهم له، مثل حركة عبد الله الريماوي في الأردن، وجمال الأتاسي في سوريا والعديد من الكوادر في لبنان. وقد تعاظمت هذه الوضعية مع حركة الانفصال بشكل خاص. لذلك يبدو التداخل مع البعث محدوداً والعلاقة حكمها التنافس، على عكس حركة القوميين العرب كتنظيم قومي امتزج امتزاجاً كاملاً بالناصرية في بعض محطاتها التاريخية[2].

3 ـ الحزب التقدمي الاشتراكي

أسسه كمال جنبلاط بعد أن تخلى عن الجبهة الاشتراكية إذ تقدم كمال جنبلاط وعبد الله العلايلي، وجورج حنا، وألبير أديب وفؤاد رزق، وفريد جبران في 24/ 2/ 1949 بطلب إلى وزارة الداخلية يعلمونها فيه بتأسيس " الحزب التقدمي الاشتراكي" الذي يهدف إلى:" السعي بجميع الوسائل المشروعة لبناء مجتمع على أساس من الديمقراطية الصحيحة، تسود فيه الطمأنينة، والعدل والرخاء والحرية والسلام". صدر قرار الترخيص بتاريخ 17 آذار 1949 وتمهل جنبلاط إلى أول أيار ليعلن ولادة الحزب في اجتماع عقده في المختارة. ولم ينزل الحزب إلى بيروت إلا في أول نيسان 1950 بالتزامن مع افتتاح فروع له في زحلة وبعلبك وراشيا وغريفة[3].

أعتبر الحزب التقدمي حزباً حليفاً لعبد الناصر. وعرفت علاقة الحزب بعبد الناصر تطوراً تصاعدياً.

فالبداية كان الحذر يحكم نظرة كمال جنبلاط لأنه توجس من الطابع العسكري للثورة في مصر وهو المتمسك بالنظام الديمقراطي. ولكنه بدأ بالتحول الإيجابي مع اتضاح هوية الثورة، وتحديد مبادئها

(1): هاني الهندي عبد الإله النصراوي، مرجع سابق، ص 201 و202.

(2): شوكت أشتي، مرجع سابق، ص 79 و80.

(3): حسن عباس نصر الله، مرجع سابق، ص 134.

وأهدافها القومية والتحررية على الصعيد القومي، وسياستها الاجتماعية على الصعيد الوطني الداخلي. وبدأت العلاقة بين عبد الناصر وجنبلاط تتعمق مع مرور الأيام.

ويمكن القول أن قوة التلاحم بين الحزب التقدمي الاشتراكي والناصرية، لم تجعل منه حزباً "ناصرياً" بالمعني الحصـــري للكلمة، بل بقي حزباً له طابعة الخاص وفي الوقت ذاته إحدى القوى التي تعتبر من التيار الناصري، إن لم نقل أهمها في لبنان[1].

- **موقف جمال عبد الناصر من الأحزاب.**

بعد حوالي ستة أشهر من قيام الثورة، أصدرت القيادة بتاريخ 17 كانون الثاني 1953 القانون رقم 37 القاضـي بحل الأحزاب السـياسـية وإلغائها. الأمر الذي رسـخ نوعاً من القناعة بأن الرئيس عبد الناصر بخاصة، الناصرية بعامة يرفضان فكرة الحزب، مفهوماً وإطاراً، للنشاط والعمل.

ويبدو أن النظرة السـلبية تجاه الأحزاب كانت قد تولدت قبيل الثورة وترسـخت بعدها. فسـلبيات الأحزاب يفوق إيجابياتها، وأمراضـــها تلغي إنجازاتها. فالأحزاب قبل الثورة، اتســمت بكونها تســعى، بالدرجة الأولى للظفر بالمقاعد النيابية دون أي اعتبار للوطن وأهله، فارتمت في أحضـان السـراي والملك وتغلغل الفســاد في بنيتها، وهيمن عليها نمط العلاقات الإقطاعية حيث كان زعماء بعض الأحزاب ملاكاً إقطاعيين، الأمر الذي ســاهم في غياب تكوين رؤية متكاملة وواضـــحة حول قضـــايا التنمية والإصلاح الداخلي[2].

وأشـــار عبد الناصـــر، في كلمته أمام المؤتمر التعاوني الثاني بتاريخ 1956/6/1، إلى أن الأحزاب كانت تمثل أقصـى مراحل الرجعية وأقصـى مراحل الانتهازية، تضـلل الشـعب وتقدم له الوعود، لكنها تتجه لاستغلاله من أجل فئة قليلة تكتلت داخلها، تبحث عن مصـلحتها. وقد زاد من خطورة دورها، عدم تحديدها لأعداء البلد الحقيقيين فعقد بعضها صداقات مع المحتل، وكان معيناً له في الداخل[3].

وفي الأحوال كافة، فإن الأحزاب ساهمت بشكل أو بآخر بتعميم حالة التفرقة التي كانت سائدة قبل الثورة، بحيث لم يكن هناك غير الفوضى والخنوع والتكاسل ورفض الآخر، والأنانية[4].

---

(1): شوكت أشتي، مرجع سابق، ص 82 و83.

(2): المرجع نفسه، ص 20 و21.

(1): شوكت أشتي، مرجع سابق، ص 21.

(2): جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، منشورات الدار القومية للطباعة والنشر بمصر، بدون تاريخ، ص58-59.

ثانياً: أثر تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 على مواقف البقاعيين السياسية.

راحت إسرائيل تبذل جهوداً لإنجاح مخططاتها في السيطرة على المنطقة عبر محاولاتها الاتصال بالقيادة الثورية الجديدة في مصر لتعرض صلحاً معها، فوجدت الباب موصداً.

ثم حاولت عرقلة الجلاء البريطاني عن مصر قبل التوصل إلى صلح، ولكن مصر تمكنت من إحباط هذه المحاولة. عمدت إسرائيل إلى عرقلة اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا بعمليات تخريبية داخل مصر في تموز يوليو 1954 حيث فجر عملاؤها قنابل داخل دور العرض التي يمتلكها بريطانيون، وفي مكتبات مركز الاستعلامات الأميركي في القاهرة والإسكندرية. وكشفت مصر المؤامرة، وقدم للمحاكمة أحد عشر متآمرون ووصل النائب العمالي البريطاني كروسمان Crossmon إلى القاهرة ليناشد عبد الناصر العفو عنهم لكنه فشل. وحاولت الخارجية البريطانية التدخل بحيث لا يكون الحكم قاسياً، إذ خشيت عقوبة الإعدام وتأثيرها على الموقف. ولم تطبق عقوبة الإعدام على الجميع، وإنما صدر الحكم ما بين سجن وأشغال شاقة مؤبدة وإعدام[1].

أخيراً جاء دور الابتزاز باستخدام القوة المسلحة. وتكررت الغارات الإسرائيلية على خطوط الهدنة سواء في غزة، أو على الحدود المصرية، فأطلقت مصر قوات الفدائيين شقوا طريقهم إلى العمق الإسرائيلي، وردوا على الرصاص بالرصاص.

وهرعت إسرائيل إلى الإمبراطوريتين القديمتين بريطانيا وفرنسا تطلب منهما السلاح الرادع للحركة القومية العربية والتي أصبحت القاهرة معقلها المؤثر من المشرق والمغرب حيث البقايا من النفوذ البريطاني والفرنسي. وبدأ السلاح يتدفق على إسرائيل[2]. وردت مصر، وكان لا بد أن ترد، فقررت الحصول على السلاح من حيث تستطيع عليه، وهكذا تمت صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفييتي، وأعلنت في شهر أيلول (سبتمبر) 1955، عرض الاتحاد السوفياتي التسهيلات فقد أبلغ شبيلوف shipilov – محرر صحيفة البرافدا السوفيتية والذي أصبح وزيراً للخارجية — عبد الناصر أن بلاده تقبل دفع ثمن صفقة الأسلحة بالقطن المصري. وكانت مسألة العملة صعبة تشكل صعوبة في استيراد، لكن في الوقت نفسه تردد عبد الناصر في مسألة رهن القطن. وعاد فوافق فالمسألة بالنسبة له حياة أو موت.

وأعد مشروع الاتفاقية بين القاهرة وموسكو، ونص على أن تشتري مصر أسلحة سوفيتية من بينها مقاتلات "الميج" وقاذفات القنابل من طراز "اليوشن" ودبابات ستالين، وغواصات ومدافع وزوارق

(3): لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص 97.

(4): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 44.

طوربيدات وعربات ميدان ونظام راداري، على أن تســدد ثمن هذه الأســلحة بالقطن والأرز، وحددت الفائدة بـــ 2% وفترة السداد أربع سنوات. وتقرر أن تنسب صفقة الأسلحة إلى تشيكوسلوفاكيا لعدة أسـباب، فعلى الجانب الســوفيتي، فضــلت موســكو ألا تكون هناك مواجهة مع الغرب، أما الجانب المصري، فقد رأي عبد الناصر أن يبدو في نظر العالم الخارجي اقل ميلا لليسار(1).

وبعد إعلان الصفقة بأيام، أصدر رئيس وزراء إسرائيل وقتها "دافيد بن جوريون" توجيها غلى رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي "بأن يكون جاهزاً لمعركة مع مصر تشن في أقل من سنة وقبل أن تتمكن مصـر من اسـتيعاب ما لديها من سـلاح جديد"(2). ولم يكن "بن جوريون" وحدة في تصـور حتمية المعركة مع مصــر بل شــاركته فرنســا وبريطانيا أما الولايات المتحدة، فقد كانت جعبتها لا تزال ملأى بوسائل أخرى.

وأهلت سنة 1956 والولايات المتحدة تجرب وسائلها واحدة بعد أخرى، وبالتفكير الأميركي، فقد كان منطق الصفقات هو أول ما عرض نفسه، وكان أساس هذه الصفقات هو مشروع السد العالي الذي تحول بالفعل إلى رمز للمستقبل في مصر.

كانت **الصفقة الأولى**: تقديم عرض بمساعدة مصر في بناء السد العالي، وبمنطق أن تكاليف السد العالي تفرض على مصر تخصيص موارد هائله –فإذا كان ذلك يحتم عليها وقف صفقات شراء السلاح من الاتحاد السوفيتي، وإذن فالصفقة هي وقف السلاح – في مقابل البدء ببناء السد العالي.

والصفقة الثانية: ومنطقها متصل بالصفقة الأولى- هي شروط أكثر سخاء في بناء السد العالي في مقابل الصــلح مع إســرائيل، بمفهوم أن من يتوجهون إلى البناء يتحتم عليهم نبذ الحرب. ووصــلت الولايات المتحدة إلى حد أنها قدمت مشـروعاً مكتوباً "لعقد" صـفقاتها حمله مبعوث خاص من الرئيس الأميركي "دوايت أيزنهاور" وكان هذا المبعوث هو مستر "روبرت أندرسون" وزير الخزانة الاميركي(3).

وتحول منطق الصــفقات إلى منطق المؤامرات الذي عبر عن نفســه – وحســب تقدير الأميركي أن يكون هناك تصاعد يزداد خطوة خطوة حتى يتم القضاء على دور مصر المتعاظم عبر:

1- عزل مصر عن محيطها العربي وذلك عن طريق الاستيلاء على دمشق بالانقلاب، وعلى الرياض بالتخويف من خطر القومية العربية المتعاونة مع "الشيوعية الدولية".

---

(1): لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص 74 و75.

(2): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 45.

أيضاً: يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، ص 383 و384.

(1): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 45.

2- وعندما يتم عزل مصـر يأتي العقاب، بعد أن تصـاب مصـر من وطأة الحصـار. حينئذ يجري سحب عرض المساهمة في بناء السد العالي.

3- القتل موجهاً إلى "جمال عبد الناصر" بالذات باعتباره "موقظ الفتنة" و"محرك التمرد".

▪ تأميم قناة السويس 26 تموز (يوليو) 1956.

والواقع أن اهتمام حكومة الثورة بموضوع قناة السويس ظهر مبكراً، ففي أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء، كُلفت إدارة التعبئة العامة في القوات المسلحة بالعمل للحصول على البيانات اللازمة والمعلومات الكافية عن نشـاط الشـركة وإيراداتها. وفي الخطبة التي ألقاها عبد الناصـر في 17 تشـرين ثاني (نوفمبر) عام 1954 أشار إلى الفترة المتبقية من عمر الامتياز، وكيف ستكون فترة تحضير حتى يكون المصريون على أتم استعداد لإدارة القناة بعد تسلمها من الشركة[1].

وأثناء لقاء جمال عبد الناصـر مع وزير خارجية بريطانيا لويد جورج في أول آذار (مارس) 1956، تطرق الحديث إلى أهمية قناة السـويس، وذكر لويد أن بريطانيا تعدها جزءاً من مجمع بترول الشـرق الأوسـط، فبين له عبد الناصر أن الدول العربية تتقاضى 50% من أرباح البترول في حين لا تتقاضى مصر سوى 5% من أرباح القناة، وأن المفروض أن تعمل مصر معاملة المنتجة للبترول.

لقد مثلت القناة أهمية كبرى على السـاحة الدولية، وقد ذكر مجلس إدارة قناة السـويس تعبيراً تردد كثيراً في خطابات أيدن إذ قال "القناة هي وريد الدورة الدموية للبترول في العالم". وتعد بريطانيا من أكثر دول العالم انتفاعاً بالقناة، فثلث السـفن المارة بها هي سـفنها، وبلغ البترول الذي ينقل إليها 20 مليون طن عام 1955، بالإضـافة إلى تجارتها، كل ذلك يمر عبر القناة، فهي طريق بريطانيا لدول الكومنولث، ويمر بالقناة ستون ألف جندي بريطاني، أيضاً كانت بريطانيا صاحبة أكبر حصة في القناة بما تملكه من أسهم إذ بلغت 44% من إجمالي الأسهم[2].

وفي 9 تموز (يوليو) 1956 أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية سـحب العرض الأميركي بالمسـاعدة في بناء السـد العالي. ويوم 26 تموز (يوليو) رد "جمال عبد الناصـر" بإعلان تأميم شـركة قناة السويس مع توجيه حصيلة إيرادها لبناء السد العالي.

---

(2): حسين الشافعي، **شاهد على عصر ثورة يوليو**، حاوره أحمد منصور، كتاب الجزيرة، الدار العربية لعلوم ودار ابن حزم بيروت 2004، ص 162.

(1): لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص 148 و149.

وجن جنون بريطانيا وفرنسا، وانضمت إليهما إسرائيل، ووقع الثلاثة معاً اتفاقية "سيفر" التي جمعت الثلاثة معاً في عملية مشتركة لغزو مصر[1].

وكانت ردود الفعل الشعبية رائعة، وكان فوران المشاعر من المحيط إلى الخليج متدفقاً كما هو في القاهرة. ولم تكن الحماسة حالة عاطفية فحسب، وإنما برزت معها على نحو لا يقبل الشك، إرادة أمة أحست أنها صانت كرامتها وحققت إرادتها.

وفي 1956/10/29 قامت إسرائيل بهجوم كبير على سيناء، ولم تلبث بريطانيا وفرنسا أن أطلقا قواتهما التي كانت تتجمع في المنطقة منذ قرار التأميم. وراح الطيران المعادي يقصف مطارات مصر، فيما راحت سفن الأسطولين الفرنسي والبريطاني تهاجم ميناء بور سعيد، وأنزلت القوات من البحر والجو بقصد احتلال بور سعيد والانتشار على امتداد القناة. وكانت المقاومة الشعبية الوطنية والتي اشتركت فيها القوات المسلحة والجماهير التي وزع عليها السلاح، صلبة وعنيدة، لم يتوقعا الكثيرون أبداً. وكان الشعب عند حسن ظن قائده به، وصار كل مواطن جندياً يقاتل العدو والغازي[2].

وتحركت الجماهير العربية في كل بقاع الوطن العربي معبرة عن سخطها ونقمتها. وتعرضت المؤسسات البريطانية والفرنسية للضرب، وكان نسف محطات ضخ النفط العراقي الذي تمر أنابيبه في سوريا هو الحدث الأفضل والأهم. "فقد انقطع النفط عن بريطانيا وفرنسا بعد أن أغلق الممر المائي –قناة السويس– وبعد أن عطلت أنابيب النفط، واهتزت الأسواق المالية. فقد توقف بترول الشرق الأوسط تماماً، وبدأ الجنيه الإسترليني يتعرض لضغط شديد. وقدر خبراء الخزانة البريطانية أن الخسائر في أسوق العملة سوف تصل هذا اليوم إلى عشرة بلايين جنيه إسترليني"[3].

وجاءت ردود الفعل العالمية عنيفة تستنكر ذلك العدوان فشهدت عواصم كثيرة في بلدان أوروبية وآسيوية مظاهرات واحتجاجات، حتى لندن نفسها عرفت مظاهرة كبيرة قادها عدد من زعماء حزب العمال البريطاني. إلا أن تصريح حزوتشوف بعد أيام من صمود مصر بأن الصواريخ السوفياتية ستدمر قواعد المعتدين ومدنهم، لعب دوراً مهماً في تشجيع العرب وإخافة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل من عواقب

---

(2): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 46 و47.
وسامي الصلح، مصدر سابق، ص 238.
ويوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، ص 285.
ولطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص 152.
(3): يوسف سالم، المصدر السابق، ص 386.
وحسين الشافعي، مصدر سابق، ص 166.
(1): هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، مرجع سابق، ص 137.
سامي الصلح، مصدر سابق ص 240 و241.

الحملة العسكرية على مصر. واستغلت الولايات المتحدة هذا الوضع المتأزم عربياً ودولياً، فراحت تضغط بقوة لإيقاف العدوان خوفاً من تطورات سياسية وعسكرية محتملة في منطقة شديدة الحساسية — استراتيجياً —وقريبة من مواقع "سريعة الاشتعال" حيث حقول النفط العربي[1].

وتوقف المعتدون ورضخوا، وانسحبت قواتهم من كل أراضي مصر بعد أن تزايد الضغط الأميركي على دول العدوان, وهذه الهزيمة المنكرة التي نزلت بدولتين كبيرتين فرنسا وبريطانيا، رفعت جمال عبد الناصر إلى السماء الأعلى، ذلك لأن العالم دهش لصمود الجبهة المصرية الداخلية، ووقوفها صفاً واحداً وراء قائدها، في حين أن الرأي العام العالمي كان يتوقع واثقاً أن أية هزة تصيب نظام عبد الناصر ستطيح به وبنظامه على الفور، فما بالك بحرب تشنها عليه ثلاث دول؟[2].

وفي غضون العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 دعا رئيس الجمهورية كميل شمعون ملوك ورؤساء الدول العربية إلى مؤتمر يعقد في بيروت كانت الغاية منه تأييد مصر في رد العدوان، ولمواجهة الطوارئ، ولكن الدعوة جاءت متأخرة إذ لم يعقد المؤتمر إلا في منتصف تشرين الثاني عام 1956 أي بعد وقف القتال.

وكان عبد الله اليافي رئيس الوزراء، قد قدم مشروعاً للمؤتمر يدعو فيه إلى وجوب مقاطعة الدول العربية للدول المعتدية إنكلترا وفرنسا، بالإضافة إلى مقاطعة إسرائيل، وذلك على أساس في حال عدم الاتفاق على مقاطعة إنكلترا وفرنسا اقتصادياً بما يكفي بمقاطعتهما سياسياً. وكان يؤيده في هذا المشروع السيد صائب سلام الذي كان وزيراً في تلك الوزارة، وكان هذا الاقتراح وجد معارض عند وزراء آخرين وما إن نقلو خبره إلى خارج المؤتمر حتى أثار الاحتجاج عليه في بعض الأوساط. ولما لم تتم الموافقة على هذا قدم رئيس الوزراء عبد الله اليافي استقالته وكذلك فعل صائب سلام، فبادر شمعون فوراً إلى قبول استقالتهما[3].

حين فشل العدوان الثلاثي على مصر تعمق الانقسام السياسي أكثر وأكثر في لبنان وبدا النظام يدرك أنه عجز عن تطويع القوى الوطنية والقومية والتي تزايدت دعواتها لرفض الأحلاف وإلى انتهاج سياسة تحررية إقتداءً بمصر وسوريا ونادت بالحياد بين المعسكرين الدوليين. وكان كمال جنبلاط أبرز

(2): هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، المرجع السابق، ص 137 و138.

أيضاً: لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص 258.

(3): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 386.

أيضاً: حسين الشافعي، مصدر سابق، ص 166.

(1): محمد جميل بيهم، **لبنان مشرق ومغرب**، مصدر سابق، ص 126.

أيضاً: سامي الصلح، مصدر سابق، ص 245.

وجوه هذا المعســـكر الوطني. وقد تميز الرجل بتحوله التدريجي العقلاني من "الهم الوطني التقدمي" على التشديد على المواقف العربية المتحررة وارتباطه المتزايد بالتيار الناصري.

عمد الرئيس كميل شمعون إلى السماح أن تتحول بيروت لمحطة أساسية من محطات الإعلام المعادي للسياسة التحررية، وكان الأسوأ أنه تغاضى وتجاهل "قيام قاعدة نشطة للتآمر على النظام في سوريا والسعي لتبديله" وحين يشار إلى القاعدة النشطة" فوراء ذلك ما عرفته منطقة البقاع من معسكرات تدريب ومخازن أسلحة وذخائر لقوى معادية لسوريا، وكان الحزب السوري القومي في مقدمة تلك القوى المدعومة آنذاك من الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الأنظمة العربية، كالعراق الملكي بشـــكل أساسي(1).

- **موقف البقاعيين من تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956.**

بدا جمال عبد الناصر كقائد عربي بشق طريقه في الشارع اللبناني ومن ضمنه الشارع البقاعي منذ السنوات الأولى لحركة الضباط الأحرار. فالحدث السياسي الذي أفصح عن هويته العربية وانتمائه القومي لم يلبث بعد انقضـــاء فترة بســـيطة من عمر الثورة أن تكشـــف عن مجموعة من الإنجازات الهامة، وفي مقدمها قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين في 9 أيلول 1952، ثم قيام الجمهورية وإلغاء النظام الملكي في حزيران 1953، وبعدها مؤتمر باندونغ وســـياســـة الحياد الإيجابي وفكرة عدم الانحياز للشـرق أو الغرب في 24 نيســان 1955، كسـر احتكار السـلاح في 17 أيلول 1955، الجلاء 18 حزيران 1956 حتى أعلن عبد الناصر في خطابه في 26 تموز 1956 تأميم قناة السويس لتمويل بناء الســـد العالي بعد أن امتنع البنك الدولي عن تمويله بســـبب خضـــوع هذا البنك للقوى الاستعمارية الحاضنة لإسرائيل(2).

إذاً لقد تبلورت شخصية قائد الثورة واتضحت أهدافه ومراميه. إنه يحارب الاستعمار وأعوانه عبر كسر قيود التبعية الاقتصادية والاجتماعية أي تحرير الثروة الوطنية ليتسنى له بعد ذلك تحرير إرادة شعبه السياسية(3).

هذه المنجزات لثورة مصـــر وقائدها لامســـت عند البقاعيين مكامن الوجع الذي لطالما كابدوه. فالبقاع هذه المنطقة التي يعمل معظم أهلها في قطاع الزراعة عانت الكثير من جراء أعمال "الميرة" ومصـــادرة الحبوب لصـــالح عســـاكر الفرنســـيين زمن الانتداب دون أن يكون للمزارعين حق التصـــرف بإنتاجهم، بل كانوا مجبرين على تسليم كامل المحصول للدولة وهي تحدد لهم الكمية التي يستهلكوها مع

---

(2): هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، مرجع سابق، ص 157.

(3): شوكت أشتي، مرجع سابق، ص 8 و9.

(1): حسين الشافعي، مصدر سابق، ص 163.

أفراد عائلتهم التي تعمل بكاملها طوال النهار وجزءاً من الليل وغالباً ما تكون هذه الكمية أقل من المطلوب للاستهلاك فيضطروا لشراء الحبوب بأسعار مرتفعة جداً بعد أن باعوها بأسعار متدنية جداً. وهذه التدابير دفعت بأعداد كبيرة من الفلاحين وخاصة الشباب منهم للهجرة إلى الخارج [1].

وفي الوقت الذي كان فيه القطاع الزراعي يعيل الأكثرية الساحقة من سكان لبنان فإن سياسة الفرنسيين كانت تهميش منطقة البقاع وكافة الأرياف اللبنانية وتركها تواجه مصيرها بنفسها دون أي مشروع إنمائي يربطها بواقع العصر: لا ماء ولا كهرباء، لا ري، لا طرقات ولا سدود...

ومع الاستقلال عام 1943 وما تبعه من سنوات بقي الوضع على ما كان عليه زمن الانتداب، فنجاح النواب في البقاع لم يكن مرده للبرامج الانتخابية والوعود التي يقطعونها للفلاحين. لأن الانتخاب لم يكن استفتاء حقيقياً للشعب بل مجرد وسيلة دعائية. كما تركيب اللوائح وقمع المعارضة والولاء الخارجي غالباً ما تجعل النتائج معروفة سلفاً وقبل تحديد موعد الانتخاب. الوجوه ذاتها لا تتبدل وإن تبدلت فمن نفس التركيبة العائلية قبل الاستقلال وبعده. إنه تبدل الولاء من الفرنسيين للإنكليز ولم يرافقه أي تبدل على مستوى القاعدة التي مازالت تفتش عن الطريق الموصلة إلى الاستقلال الحقيقي[2].

إن ردود الفعل الشعبية وهذا الفوران من المشاعر من المحيط إلى الخليج لم يكن مجرد حالة عاطفية حماسية قابل بها الشعب العربي قرار تأميم السويس، إنما، وعلى نحو لا يقبل الشك، كانت إرادة أمة أحست أنها صانت كرامتها وحققت إرادتها[3].

وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر. تعزز وضع جمال عبد الناصر داخلياً، وفي العالم، ارتفعت شعبيته إلى الأعالي في أرجاء الوطن العربي. هذه الشعبية التي اكتسحت الحواجز والحدود وتوجته قائداً نموذجياً للوطنية العربية، بفضل ما كان يتمتع به من استقلال في الرأي وإرادة قوية وإحساس عميق بالتاريخ واستعداد للتضحية، نجح عبد الناصر في أن يجذب إليه، ويستقطب، جميع الآمال والتطلعات التي لم يتوقف الفكر السياسي العربي عن تغذيتها ورعايتها منذ زمن طويل، والتي كان يحلم في سبيل تحقيقها بمجيء ذاك "المستبد العادل"[4].

إن عهوداً طويلة من العذاب والأمل بلورت في نهاية المطاف أهداف النضال العربي واضحة صادقة في تعبيرها عن الضمير الوطني للأمة وهي الحرية، والاشتراكية والوحدة. لقد أصبحت الحرية الآن تعني الحرية للوطن، وحرية المواطن وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية. هي الكفاية والعدل الطبيعي لأمة

---

(2): مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الصيغة الميثاق**، مرجع سابق، ص 90.

(3): المرجع نفسه، ص 148 و146.

(4): محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986 ص 386 -394.

(1): هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، مرجع سابق، ص 139.

واحدة مزقها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها. وأصبحت الوحدة هي الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر والعمل السلمي من أجل تقريب يوم هذه الوحدة[1].

▪ البقاعيون يردون على غورو: ها قد عاد صلاح الدين.

سطع نجم عبد الناصر في البقاع، واستدل البقاعيون من مواقفه على شخصية القائد الرمز الذي ينطق بلسانهم، ويعبر عن آمالهم المحبوسة في صدورهم لقرون من الزمن، لم تكن العاطفة الرومانسية هي التي شدت جموعهم إليه، فهم مع بداية انطلاقة الثورة تريثوا ليتبينوا إن كان انقلاب عسكري كغيره من الانقلابات التي تحمل إلى السلطة ما تحمل وسوريا بجوارهم شهدت في تلك الفترة العديد من الانقلابات.

غير أن الانقشاع عن الحركة بدأ يتضح وبسرعة متنامية، والرؤية بدأت تتبلور. ومع الخطوات الاجتماعية الأولى تجاه الفلاحين، والسعي لحمايتهم، معززة بالمعارك السياسية الداخلية والقومية التي بدأت بوادرها في الظهور، حدث التحول الإيجابي العاصف تجاه الثورة وقائدها جمال عبد الناصر[2].

والبقاع هذه المنطقة التي لحقها وألحقها ما لحقها من إجحاف واضطهاد إبان الانتداب الفرنسي، لم تبدل انتماءها العربي الإسلامي رغم كل إجراءات الفصل والإلحاق التي فرضت عليها رغم عنها ودون اختيارها، إنما فرض عليها قسراً عبر إقامة السدود والحدود بينها وبين مداها الحيوي سوريا وفلسطين وتم تقطيع أوصالها التاريخية حسب اتفاقية سايكس بيكو.

والبقاعيون لم يتوقفوا ليفاضلوا بين كميل شمعون اللبناني ذو الميول الغربية وبين عبد الناصر العربي ذو الميول الوحدوية، وهب شيوخهم قبل شبانهم لحمل السلاح في ثورة عام 1958. عندما انتقلت المعارضة إلى الشارع. فسياسة شمعون انضوت في مشروع أيزنهاور الهادف لإنشاء حلف من دول المنطقة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والذي عرف بحلف بغداد، مما أدى إلى مواجهة بين السياسة اللبنانية الرسمية والسياسة الناصرية في الشرق الأوسط. وهذا ما لا يتوافق مع تطلعات الرأي العام اللبناني ذي الأغلبية المسلمة والذي كان مؤيداً لجمال عبد الناصر وللقومية العربية[3].

كان البقاعيون يتذكرون جيداً موقعة ميسلون، ودخول القوات الفرنسية الغازية بقيادة الجنرال غورو مدينة دمشق وانتهاء الحكم الفيصلي فيها، عندما وقف القائد الفرنسي بكل صلف أمام ضريح البطل الخالد صلاح الدين الأيوبي في "المسجد الأموي" في دمشق وقال: "ها قد عدنا يا صلاح الدين".

---

(2): ألبرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، الطبعة الثانية، بيروت 2002، ص 511.

(3): شوكت أشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان**، ص 72.

(1): نواف كبارة، مرجع سابق، ص 697.

وتحت عنوان "غورو أمام ضريح السلطان صلاح الدين" كتب غالب العباشي: "توجه غورو أثر دخوله دمشق إلى ضريح السلطان صلاح الدين الأيوبي فدخل إلى مقامه الكريم بصورة عنف وتهكم وبيده سيفه. وقف أمام الضريح دون أن يؤدي التحية احتراماً للبطولة الراقدة وقدسيتها وقال: "يا صلاح الدين... أنت قلت لنا في إبان الحروب الصليبية، أنكم خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه... وها إننا قد عدنا... فانهض لترانا هاهنا ولقد ظفرنا باحتلال سوريا"(1).

جاء هذا الموقف ليؤكد ما هو مؤكد بأن هذه الهجمة الاستعمارية الفرنسية –البريطانية وبعدها الإسرائيلية ما هي إلا امتداد للحملات الصليبية القديمة. ولما وقف جمال عبد الناصر متحدياً هذه القوى الاستعمارية في حرب السويس إثر إعلانه تأميم القناة عام 1956 ثم إعلان الوحدة في عام 1958، بعد استفتاء شعبي واسع أعطاه ثقته وولاؤه. وجد البقاعيون في ذلك أنه الرد الذي طال انتظاره على غورو والصليبيين الجدد، فأطلقوا على عبد الناصر لقب صلاح الدين. وترددت بين شيوخ ذلك الجيل: ها قد عاد صلاح الدين.

وفي هذا الموضوع يروي الشاعر والدبلوماسي الكبير عمر أبوريشة (2) قصة إصدار حكم بإعدامه فيقول: "أذكر مرة أنه في سنة 1940 كاد أن يحكم علي بالإعدام ولذلك قصة وهي أنه عندما جاء الجنرال "دانز" إلى دمشق ووقف على قبر صلاح الدين مردداً قول غورو المشهور: "نحن لا نزال هنا يا صلاح الدين" وفي اليوم الثاني أقيمت حفلة خطابية بحضور "دانز" و"سبيرز" وهاجم فيها الخطباء هتلر وامتدحوا فرنسا وانجلترا وأقيمت الحفلة بالذكرى السنوية الأولى لاستشهاد الشهبندر، فوصلنا إلى المكان وألقيت قصيدة أقول فيها:

إن للمجد دمعة حين تلقى	**جثة الليث بين أيدي الكلاب**
لم تنم عن ضلالهم مقلة الحق	**ولـم تنطبق جفون العقاب**
إن للبيت ربه فانظروهم	**يتلوون تحت صوت العذاب**
واسألوا كبريائهم كيف الفوا	**عضة النير فوق حمر الرقاب**
ما حملنا ذل الشماتة لكن	**صيحة الجرح إن دوت لا تحابي**
اتلقاك والزبانية الحمر	**حولي رعّف الأنياب**
حمدوا خسة المقادير	**لما داعبتني بمخلب وناب**
ورأوني ألم شعث جناحي	**وقد جرحا صدور التحابي**

(2): غالب العباش، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي**، ص 135. عن منيف الخطيب، **شبعا نافذة على التاريخ**، منريخ، بيروت1955، ص 103.

(3): عمر ابوريشة: هو الشاعر والسفير، ولد وترعرع في حلب سوريا، والده من القرعون في البقاع الغربي وأصلهم من آل القادري.

فمضوا يسألون هلا نعوني وخبت عزتي وذل شبابي

خسيء العيش لن أقابل وجه الله إلا وفي يميني كتابي

وبعد انتهائي من إلقاء القصيدة انسحب "سبيرز" و "دانز" وخرجت الجماهير في تظاهرات تهتف باسمي وباسم سوريا، عندها تقدم مني يوسف الحكيم (وهو أبرز رجالات سوريا) وقال لأحد المسؤولين "دبر بمعرفتك موضوع عمر". وذلك معناه أن يتصل بالإنكليز ويقنعهم بالضغط على الفرنسيين لإلغاء حكم الإعدام. وبعد أن اقتاد الفرنسيين عمر أبوريشة إلى لبنان، مكبلاً بالقيود وعندما وصل إلى مجدل عنجر وقبل نقله إلى المية ومية، عدلوا عن إعدامه وتم نقله إلى حلب[1].

ثالثاً: امتداد التيار الناصري في البقاع مع إعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر و سوريا عام 1958.

أخذ دور مصر يتعاظم منذ تأسيس جامعة الدول العربية، وقد أقرت الأقطار العربية بهذا الدور الذي أثر في الأحداث السياسية المتعاقبة في المنطقة العربية، إلى أن حلت نكبة فلسطين التي كشفت عن تخلف سياسي في مصر والوطن العربي، وشكلت حافزاً للتغيير وقيام ثورة تموز/يوليو 1952.

وحدد قائد الثورة جمال عبد الناصر، عبر مؤلفه "فلسفة الثورة" مسار هذه الثورة بوجه عام فاعتبر انه يقوم على عروبة مصر وانتمائها العربي والحضاري، ورأى أن مصر تقع في ثلاث دوائر: الدائرة العربية[2]، وهي الدائرة الأولى، و"أن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها..." ثم الدائرة الأفريقية [3]، حيث يدور فيها "صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواءً أردنا أو لم نرد"، ثم الدائرة الإسلامية[4] إذ "أن هناك عالماً إسلامياً تجمعنا وإياه روابط لا تقر بها العقيدة الإسلامية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ".

وانطلاقاً من أولوية الدائرة العربية، وأهميتها، كرست ثورة يوليو عروبة مصر على كافة الصعد الداخلية والخارجية النظام السياسي والدستوري، والسياسة الخارجية. وقال جمال عبد الناصر: " عروبة مصر

(1): عمر أبوريشة، في حوار مع المنابر، **المنابر**، العدد الثامن –تشرين أول (أكتوبر) 1986، ص 42.

(1): جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، منشورات الدار القومية للطباعة والنشر بمصر، بدون تاريخ، ص 58 و59.

(2): المصدر نفسه، ص 58 و59.

(3): المصدر نفسه، ص 58 و59.

ليست مسألة سياسية ولا مسألة تكتيكية.. وإنما قدر ووجود وحياة أمة واحدة... والخطر الذي يهدد الأمة العربية خطر واحد، خطر الاستعمار، وخطر الصهيونية"[1].

وكانت سوريا ومنذ وقت مبكر ـــ قبل السويس وحتى قبل ثورة يوليو 1952 ـــ هي البؤرة الفوارة للصراع على الشرق الأوسط. كانت هي قلب العالم العربي في نفس الوقت الذي كانت القاهرة هي موقع القوة فيه. وإذا كان ضرب موقع القوة هو الهدف النهائي، فأن الاستيلاء على القلب ظل قبل كل المواقع وبعدها مطلباً دائماً.

وكان يواجه سوريا بالإضافة ـــ لمخاطر قيام دولة إسرائيل ـــ مخاطر إضافية تتعلق بسوريا على وجه التحديد:

أولها: أن مصالح البترول الأميركية ـ شركة أرامكو بالتحديد ـ راحت تراها أقرب طريق للأنابيب يحمل بترولها إلى الشرق الأوسط.

وثانيها: أن الهاشميين كانوا يرون لأنفسهم حقاً فيها، ففي حين أن رجل العرش الهاشمي في بغداد، نوري السعيد ـ كان يراها جزءاً من مشروع الهلال الخصيب ـ فأن الجالس على العرش الهاشمي في عمان ـ الملك عبد الله ـ كان يراها جزءاً من سوريا الكبرى.

وثالثها: أن قيام لبنان وبروز دور بيروت على شاطىء البحر كقاعدة خلفية لعمليات البترول ـ وكمركز تسمع ومتابعة نشاط سياسي ودعائي ـ كان معرضا ومكشوفاً أمام أية قوة تحكم دمشق[2].

وكانت مصر والسعودية ـــ والصداقة في ذلك الوقت بين الملك " سعود " و" جمال عبد الناصر" في عصرها الذهبي ـــ تدركان معاً أهمية دور سوريا. واستطاع الاثنان معاً الاتفاق على خطة للعمل يعود بها الرئيس " شكري القوتلي " إلى رئاسة سوريا كما كان قبل بدء مسلسل الانقلابات العسكرية، وكان التصور أن هذه العودة سوف تضفي على سوريا بعضاً من الاستقرار يمكنها من المساهمة بدورها في محور القاهرة ـ دمشق ـ الرياض، والذي كان هو بنفسه جبهة التصدي لمقاومة محاولات السيطرة تحت اسم " حلف بغداد".

وبعد السويس، ومع بداية طرح : مبدأ أيزنهاور" وبداية افتراق الطرق بين " جمال عبد الناصر" الذي رفض " مبدأ ايزنهاور" والملك " سعود" الذي كان على استعداد لقبوله بدعوى توجهه إلى " مقاومة الشيوعية الدولية" .

---

(4): عدنان حسين، **العامل القومي في السياسة المصرية**، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت 1987، ص 87 و88.

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 236.

اشـتد الضـغط مرة أخرى على سـوريا طبقاً لمخطط " ايزنهاور" الشـهير ضـد " جمال عبد الناصـر" والذي كان يستهدف أخذ الملك سعود بعيداً عن جمال عبد الناصر والاستيلاء على دمشق ولو حتى بالانقلاب ـــ وبذلك يتم عزل مصر وحدها، ويتحقق هدف العدوان الثلاثي بوسائل أخرى غير وسيلة الغزو الخارجي(1).

وفي 11\ 10\ 1957 وصل إلى بيروت الملك سعود في زيارة رسمية للوقوف على آخر التطورات. وفي هذه الأثناء، وفي لقاء منفرد جمع العاهل السـعودي ورئيس الحكومة سـامي الصـلح أسـرّ الملك للصـلح، بان هناك فكرة إيفاد بعثة فرنسـية تسـعى إلى تهيئة الأجواء تمهيداً لقيام وحدة بين السـعودية وسـوريا مع إمكانية تولي أحد الأمراء السعوديين ربما الأمير فيصل، منصب نائب الملك في دمشق(2). وقد استند هذا الاتجاه، إلى الأسباب التالية:

1ــ أن سوريا غير مستقرة سياسياً وتشهد انقلابات وتقلبات عاصفة ومستمرة تنعكس سلباً على الوضع الاقتصادي وتهدد بانتقال العدوى إلى الأقطار الأخرى المجاورة.

2ــ لا يمكن تثبيت الوضع من مختلف جوانبه في سوريا ما لم تتدفق الثروة النفطية إليها وتساهم في إحياء المشاريع الحيوية، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من البطالة والفوضى لأكثر من ربع قرن.

3ــ هناك أكثر من الأربعين بالمئة من أعضاء المجلس النيابي السوري يتأثرون بفرنسا وأن التعاون بين باريس والرياض سوف يعطي ثماره ومن شأنه تحويل المنطقة من عدم الاستقرار إلى استقرار ملحوظ.

ويبدو أن الملك السـعودي بعد أن اطلع على هذا المشـروع قد وافق عليه من حيث المبدأ. ولكن عقبات متعددة حالت دون أن يكتب لهذا المشـروع النجاح. وحول هذا الأمر رجحت بعض الدوائر الأوروبية أن العاصـمة البريطانية لا تنظر بعين الرضـى والارتياح لمثل هذه المشـاريع الوحدوية سـيما وانها كانت بإيحاء فرنسي(3).

ولم تتوقف المؤامرات التي رتبها عميل لوكالة المخابرات المركزية الأميركية وهو المسـتر "كاسـن" الذي ظهر في بيروت وبدأ يجري اتصالات أولية مع عبد الكريم الدندشي وهو صحفي سوري كان عضواً بارزاً في حزب التحرير السـوري الذي أنشـأه " أديب الشـيشـكلي" في فترة حكمه. واسـتطاع الدندشـي أن يرتب له اتصـالات مع عدد كبير من السـاسـة السـوريين بينهم مأمون الكزبري وبدا الإعداد للانقلاب عسـكري هدفه الخلاص من كتلة الضـباط الشـبان المتوجهين بمشـاعرهم إلى الثورة المصـرية، وأبرزهم في ذلك الوقت العقيد عبد الحميد السـراج، الذي فكر ودرب لعملية نسـف خطوط أنابيب البترول العابرة

(2): المرجع نفسه، ص 237 و238.

(3): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 270.

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 270 و271.

لسـوريا فور بدء العدوان الثلاثي على مصـر والتي ترتب عليها نتائج ضـخمة. وبدا عبد الحميد السـراج والخلاص منه هو موضوع الصراع المباشر[1].

وتروي الوثائق أن الدندشـي رتب للمسـتر "كاسـن" مقابلة مع مأمون الكزبري السـياسـي السـوري المعروف والوزير السـابق ودار الحديث بينهما حول إمكانية تغيير الأوضـاع في سـوريا. وفي الحوار بينهما قال "كاسـن" للكزبري: " انه اختاره من بين السـياسـيين السـوريين كلهم ليشـرح له وجهة نظر أميركا، وهي أن سـوريا اخطر نقطة في الشـرق الأوسـط، وتخشـى أمريكا من تسرب الشيوعية إليها، وترغب أن تعالج الأوضـاع فيها بأيدي السـوريين أنفسـهم حتى لا تضـطر أمريكا إلى اسـتعمال أيد غير سـورية في معالجة الأوضاع. وانه ـــ أي الكزبري ـــ محل ثقة أكثر الأحزاب السياسية، وفي استطاعته المساهمة مع أميركا في تنفيذ سياسـتها, وانه مسـتعد لتقديم كل الإمكانيات له حتى يتقوى هو وحزبه". ورد الكزبري بأن " أميركا صـديقة العرب، وانه على اسـتعداد للتعاون معه لكن إمكانياته ضـئيلة". ورد "كاسـن" إن أميركا مسـتعدة لأن تقدم الإمكانيات التي يطلبها" ورد الكزبري:" أن السـيارة تمشـي بمقدار ما يوضـع فيها من البنزين". وأبدى "كاسن" أنه فهم المقصود وتواعدا على انه سيعود اليهما في اليوم التالي. وعاد إليها فعلا وسـلم الكزبري رزمة من البنكنوت تحتوي على 30 ألف ليرة وتعهد بدفع ألف ليرة شـهرياً لمساعدة جريدة يصدرانها للدعوة لآرائهما[2].

هذا مثال عن عدة مؤامرات جرى العمل عليها في تلك الفترة. فشـلت كلها بتحقيق الانقلاب من الداخل في سـوريا، وبدأت على الفور محاولة غزوها من الخارج. وكانت الوسـيلة لذلك بالطبع هي تكليف حلف بغداد بغزوها لإنقاذها من براثن السيطرة عليها. وكان معنى ذلك أن العراق وتركيا عليهما الآن التحضر لعمل مسلح ضد سوريا. وبدأ حشـد الجيوش وتوالت المناورات العسكرية على حدودها. وتكررت الاجتماعات بين القيادات في بغداد وأنقرة لدراسـة الأوضـاع والتأهب لإصـدار القرار. ولم تكن إسرائيل بعيدة عما يجري.

وفي أواخر شـهر سبتمبر، كانت هيئة أركان حرب القوات المصـرية قد أعدت خطة للعمل، وفي 13 أكتوبر ظهر أمام ميناء اللاذقية في شمال سـوريا أسـطول مصـري يضـم بضـع ناقلات للجنود وثلاث مدمرات، ونزلت إلى الشاطيء منها قوات مصـرية تشكل لوائين متكاملين تصحبها أسلحتها الثقيلة من مدفعية ومدرعات. وحيت أذيع الخبر كانت الأصـداء في دمشـق مدوية وكانت موازين القوى في الشـرق الأوسط قد اختلفت.

ومعنى ذلك:

(2): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 238.

(1): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 239.

من ناحية أن مصر وسوريا قد أصبحتا جبهة عسكرية واحدة لأول مرة منذ أيام " صلاح الدين" و " محمد علي".

ومن ناحية الثانية، فان هذه الجبهة الواحدة كانت تسيطر وراء خطوطها على كل ممرات البترول في المنطقة. أي قناة السويس في مصر، وخطوط نقل أنابيب البترول في سوريا.

ومن ناحية ثالثة، فأن ثقل حركة القومية العربية الذي كان يرتكز على القاهرة، قد اتسع بشكل هائل ليشمل سوريا وترتب على هذا مباشرة فان الضغط الذي كان واقعاً على أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة قد ازداد في وزنه وفي تأثيره بطريقة درامية.

وفي المحصلة النهائية، فقد كان معنى ذلك أن مشروع " أيزنهاور" من أساسه قد تلقى ضربة قاضية[1].

▪ إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في شباط 1958.

بعد تبادل زيارات لوفود مصرية لسوريا وأخرى من سوريا إلى مصر. وكان الوفد العسكري السوري الذي نزل في القاهرة في 12\ 1\ 1958 قد نقل المطلب الشعبي إلى مرحلة حاسمة، خاصة بعد أن أصر الرئيس جمال عبد الناصر على حضور وفد سياسي[2] من سوريا وألحّ على مطالبه الشهيرة الثلاثة: " استفتاء شعبي، وحل الأحزاب، وامتناع الجيش عن العمل السياسي والتدخل في الحياة السياسية". وتم كل ذلك بعد أن قبلت الأحزاب السياسية ـــ عدا الشيوعيين ـــ شروط ناصر، وكذلك أجمع الضباط السوريون على قبول مطالب الرئيس[3].

ودخل عبد الناصر، عاصمة الأمويين دخول صلاح الدين[4].

أما عن آثار قيام الوحدة وردود الفعل الأجنبية، فأن في رسالة مندريس – رئيس الحكومة التركية – لدالاس، وزير الخارجية الأميركية، دلالات سياسية وعسكرية ملفتة حيث قال:" لقد نمت أمس، وعلى حدودي دولة تعدادها ستة ملايين، واستيقظت اليوم، وعلى حدودي الجنوبية دولة تعدادها ستة وثلاثين مليوناً"[5].

---

(2): المرجع نفسه، ص 269 و270.

(1): حسين الشافعي، مصدر سابق، ص 174.

(2): هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، **حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها عبر وثاقها 1951-1961**، ج1، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت 2001، ص 196.

أيضاً: يوسف سالم، مصدر سابق، ص 290.

(3): المصدر نفسه، ص 290.

(4): هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، المرجع السابق، ص 197.

وما كان هذا الحدث حلماً ذهبياً للشـــعوب فقط، بل كان كابوســـاً ومصـــدراً كبيراً لإرباك الدولة العظمى الأولى ـ الولايات المتحدة الأميركية ـ مع تساؤلات مقلقة سيجعل رئيسها لافتاً نظر أجهزته إذ كتب يقول:" إنني حتى هذه اللحظة لم أفهم ماذا حدث في الشـرق الأوسـط. أن كل ما قرأته لم يجعلني مهيأ للتطورات التي جرت. فهل كنا على علم بها أم أننا فوجئنا مثل الآخرين؟ لقد كانت سـياسـتنا كما أعرف هي انتزاع سـوريا بعيداً عن مصـر، وعزل ناصـر بواسـطة اخذ سـعود من جانبه. فإذا نحن نفاجأ بالعكس تماماً. ناصر يستولي على سوريا بالكامل، ثم يقوم هو بعزل سعود. إنني أريد تقريراً عن الكيفية التي تم بها ذلك"(1).

▪ إعلان الاتحاد الهاشمي 1958.

كانت خطوت الوحدة بين مصـر وسـوريا تأخذ طريقها المرسـوم والمقرر في الأيام الأولى من شــهر شـباط (فبراير) 1958، وكان موعد الاسـتفتاء عليها بين الشـعبين المصـري والسـوري قد تقرر، وإذا بالعراق والأردن يســبقان إلى إعلان اتحاد البلدين تحت اســم " الاتحاد الهاشمي"، كدولة اتحادية فيدرالية واحدة تضــم العرشــين الهاشميين في بغداد وعمان. وبدا أنه كان مقصــوداً لتوقيت إعلان هذا " الاتحاد الهاشمي" أن يتم سابقا لقيام " الجمهورية العربية المتحدة" بين مصر وسوريا ـــ ومع ذلك فان جمال عبد الناصـر رحب بقيام هذا الاتحاد، واعتبره على حد قوله في برقية تهنئة بعث بها إلى الملك " فيصـل" ملك العراق:" أن الاتحـاد العربي الهـاشمي الـذي وحـد اليوم مـا بين العراق والأردن، هو خطوة مبـاركـة للأمـة العربية كلها باعتباره تقريباً ليوم الوحدة الشاملة بين كل العرب"(2).

تم الاســـتفتاء على الوحدة وأعلنت نتيجة يوم 22 شـــباط (فبراير) 1958 وانتخب "جمال عبد الناصـر" رئيسـاً للجمهورية العربية المتحدة ووصـل جمال عبد الناصـر إلى دمشـق يوم 24 شـباط، وتوجه من المطار إلى بيت شـكري القوتلي وصـحبه معه إلى قصـر الضـيافة الذي أعد لإقامته. وبدأت جماهير دمشـق وسـوريا تزحف إلى القصـر وتحيطه ببحر عارم من البشـر. وظهر جمال عبد الناصـر على شـرفة القصــر يتحدث لأول مرة مع الشـعب الذي انتخبه رئيســاً له دون أن يلتقي به مباشــرة ووجهاً لوجه. وتكررت خطاباته للجماهير في ذلك اليوم أكثر من عشـرين مرة. وفي نهاية يوم حافل بالمشـاعر الجياشـة دخل جمال عبد الناصر إلى غرفة نومه ليلتقط أنفاسه متصوراً أن أمامه ساعات يستريح فيها قبل أن يبدأ

---

(5): المرجع نفسه، ص 197.

(1):محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 296.

أيضاً: سامي الصلح، مصدر سابق، ص 287.

يوماً جديداً في دمشق، خصوصاً أنه عرف أن حشوداً من كل الأقاليم السورية قد بدأت مسيرات شعبية عارمة تشق طريقها إلى دمشق.

وصحبه إلى غرفة نومه السيد عبد الحميد السراج يقول أن لديه موضوعاً يريد أن يطلعه عليه لأنه لا يقبل التأجيل لخطورته، وأستأذنه ناصر أن يستمع إليه وهو مستلق على السرير لكثرة إرهاقه. وأخذ عبد الحميد سراج يروي تفاصيل ما لديه، وأخرج مجموعة من الأوراق ووضعها على الطاولة وجلس قرب السرير، وقال: "إن الملك سعود له صهر اسمه أسعد إبراهيم، والملك متزوج من ابنته التي أنجبت له ابناً هو الأمير خالد، وأسعد إبراهيم هذا اتصل بي عن طريق وسيط هو النائب عزيز عياد، وعرض علي مبلغ مائة مليون جنيه إسترليني إذا أنا قمت بانقلاب يحول دون قيام الوحدة بين مصر وسوريا قبل إعلان نتيجة الاستفتاء، وكان العرض أن يدفعوا لنا عشرين مليون جنيه إسترليني مقدماً، على أن يدفع الباقي بعد نجاح الانقلاب لكي يساعد على إصلاح الأحوال... ومعي هنا كل الوثائق والمستندات"(1).

نهض عبد الناصر من فراشه وأخذ مقعداً في مواجهة عبد الحميد السراج وطلب إليه أن يعيد القصة من أولها وأن يطلعه على وثائقها، وراح يسمع للسراج لنصف ساعة دون مقاطعة.

ومما قاله السراج: "بعد أن أعلن الاتفاق على إقامة الوحدة بين مصر وسوريا طلب النائب عزيز عياد أن يقابلني وقابلته، وقال إن صهر الملك سعود (أسعد ابراهيم) يريد أن يقابلني. وأحلته إلى ضابط في الشعبة الثانية لكي يستطاع ما عنده... ثم رايته بعد ذلك، وجلست معه لكي أعرف بنفسي ما عنده... وسألني عما إذا كان لدي مانع أن أذهب إلى الرياض، ولو سراً لمقابلة الملك لأنه يريد أن يفضي إلي- وهو يعتبرني ابنا له-بأشياء هامة. وقلت له إن الظروف لا تسمح لي بمغادرة دمشق، فاذهب أنت وأسأل الملك فيما يريد، فنحن نقدر آراءه ونصائحه ونحترم حرصه على سوريا وشعبها. وذهب الرجل وعاد بعد أيام قليلة من الاستفتاء. والتقيت به، ورحت استدرجه لكي يقول لي كل ما عنده. وبدأ يحدثني عن حرص الملك على سوريا و شعبها مرة أخرى، وعن أن الاستقلال الذي تحقق لهما جاء بعد جهاد عنيف، وأنه لا يصح التفريط فيه بسهولة. وأن هذا الذي يجري تحت اسم الوحدة هو محاولة من عبد الناصر لإقامة إمبراطورية مصرية وقلت له: شو بيريد الملك؟ فشرح لي ما يريد الملك، وقلت له أن الأمور بيدنا، وليست في يد غيرنا، ولكن أي عمل يقتضي ترتيبات. فقال لي أن الملك على استعداد لأن يساعد مادياً وسياسياً على تحقيق الهدف.... ثم أضاف أن الملك يضمن لنا أن السفير الأميركي سوف يقدم لنا اعترافه بنظامنا فور إعلان الانقلاب، وكذلك اعتراف كل الدول الصديقة للولايات المتحدة. وبعد يومين عاد أسعد إبراهيم وسلمني شيكاً بمبلغ مليون جنيه إسترليني

(2): محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص 299.

مسـحوباً من البنك العربي المحدود في الرياض على بنك ميدلاند في لندن. وكان مدفوعاً لحامله (شـيك رقم 85902/52) ثم عاد بعد ذلك بشـيك آخر بمبلغ 200 ألف جنيه إسـترليني من البنك العربي المحدود من الرياض على بنك ميدلاند في لندن (شيك رقم 59/ 85904) وسألت أسعد إبراهيم عن بقية المبالغ، فقال هذه 2 مليون جنيه والباقي عندما يحدث شيء، ولم تكن الشيكات التي سلمها لي بـ 2 مليون جنيه وإنما بمليون و900 ألف فقط. وابتسم وكان على أن أفهم أنه أختصم لنفسه مائة ألف جنيه إسترليني عموله. وقلت له أننا لا نستطيع أن نتحرك الآن لان الاستفتاء سوف يجري غداً والجيش مستنفر، هذا هو سوأ وقت يمكن أن نتحرك فيه...". وتوقف السراج ليسلم لناصر الذي كان يستمع مبهوتاً مجموعتين من الوثائق:

– مجموعة لصور الشيكات وإذونات الدفع المتعلقة بها.

– ومجموعة من إشارات تحركات الطائرة الملكية السعودية الخاصة التي وضعت تحت تصرف أسعد إبراهيم والتي كانت تتنقل ذهاباً وإياباً من دمشق إلى الرياض وبالعكس مرات في اليوم.

وفي الصباح جاء شكري القوتلي لتناول الإفطار مع جمال عبد الناصر وفوجئ بوجود عبد الحميد سـراج وفوجئ أكثر عندما قال له الرئيس "أن لدى عبد الحميد شـيئاً وأريد سماع رأيك فيه" وأعاد عبد الحميد السراج رواية قصته على شكري القوتلي وسلمه صور الشيكات. وأمسك القوتلي بالشيكات يقلبها بين أصـابعه، ثم نظر إلى الرئيس جمال عبد الناصـر وقال له: كيف نتأكد أن هذه الشـيكات صـحيحة، وأن التوقيعات عليها أصـلية؟ وتضـايق عبد الحميد السـراج وقال للقوتلي: " سـيدي هذه إيصالات إيداع المبالغ في حسابات باسمي في سويسرا، وهي حوالي 2 مليون جنيه إسترليني، وأبي مات على حصـيرة لم يترك لي أبيض ولا أحمر" وراح شـكري القوتلي يضـرب كفا بكف ويقول "لا حول ولا قوة إلا بالله". وبعد الظهر عاد عبد الحميد السـراج إلى الرئيس جمال عبد الناصـر يحمل إليه نص برقية مرسلة من السفارة السعودية في دمشق إلى الديوان الملكي في الرياض، وكان نصـها: "تأكد أن البناية مغشـوشـة" وأضـاف عبد الحميد السـراج أن كلمة " البناية" هي الاسـم الرمزي لعملية الانقلاب، ومن المؤكد أن شكري القوتلي أبلغ السفارة لكي ينبه الملك أن الموضوع قد انكشف[1].

وبعد اقل من سـاعة كان جمال عبد الناصـر في شـرفة قصـر الضـيافة في دمشـق يروي للجماهير المحتشدة في ساحته المزدحمة حتى سفوح جبل قاسيون تفاصيل القصة كلها وأسرارها. ولم تصل الحقيقة

(1): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 304 و305.

إلى الجماهير التي سمعته وحدها، وإنما وصـــلت في نفس الوقت إلى كل أطراف الأمة العربية. وإلى كل أركان الدنيا بما فيها السعودية(1).

كانت إذاعة تفاصيل المؤامرة، وأسرارها بمثابة قنبلة انفجرت في الرياض. وهرع بعض الأمراء الشبان إلى القصـــر الملكي، وعرفوا أن الملك ليس في العاصـــمة إنما في المدينة المنورة وكان الأمير طلال هو أول من تمكن من الاتصال بسعود في قصره بالمدينة بحضور نائب أميرها عبد الله السديري، وسأله الملك: "هل صدق أهل المدينة ما قاله الحاسدون في دمشق؟" وسكت نائب أمير المدينة ولم يجب وعندما رأى الأمير طلال الملك يتحدث عن رحلة صيد قام بها إلى البر وعاد منها قبل ساعات بادرة منفعلاً: "بالله يا طويل العمر أ، تبيض وجوه آل سـعود. لو تركنا ما أذيع بغير رد لسـودت الفضـيحة وجوهنا، ونحن خمسة آلاف من آل سعود، وأين نذهب بوجوهنا؟"

ولما عاد سعود إلى الرياض وما كاد يصل حتى دخل عليه عمه الأمير " عبد الرحمن آل سعود" وكان يعتبر عميد الأسرة بحكم كونه شقيق مؤسس المملكة وأكبر الأمراء سنا. والصمت سائد في المجلس لا يقطعه سوى قول الملك "كيف حالك؟" "كيف حالك" ثم قام الملك إلى مكتبه ودعا إليه مستشـاريه الشيخ "يوسف ياسين" والسيد "جمال الحسيني". ونهض الأمير عبد الرحمن واقفا يقول للشيخ يوسف ياسين: "إلى أين تذهبان بآل سعود يا يوسف؟ " ثم يضيف: "إلى الأرض الحضيض إلى جهنم والله". قالها وانصرف.

وبدأ الأمراء الشـــبان يتطاولون على ســـعود، وتكررت اجتماعاتهم وأصـــبح الأمر اجتماعاً واحداً مســـتمراً يدخلون و يخرجون منه وهم حيارى لا يعرفون ما العمل وذهبوا إلى الأمير عبد الرحمن وطلبوا إليه أن يتدخل لأن الشـــعب في المملكة يغلي. واســـتجاب لهم الأمير عبد الرحمن وذهب إلى الملك، وتحدث معه بلهجة قاسـية لم يسـمعها منه قبلاً. وبدا سـعود يتهاوى، وقال لعمه: "بماذا تشـير علي؟" وقال له الأمير عبد الرحمن: "اسـتمع إلى نصـيحة إخوانك وأبناء عمومتك وخذ الأمر بالشـدة ليظهر الحق ، وادع أخاك فيصل ليتعاون معك فهو جدير بتحمل المسؤولية".

وهذا ما حصل، ووصل فيصل وطلب لقاء الملك وحده. وتوجه الأمير فيصل وعقد اجتماعاً حضره كل أمراء آل سعود، الموجودين في الرياض يومها، وروى لهم ما حدث بينه وبين الملك باختصار شديد، ثم أطلعهم على ورقة بتوقيع الملك يخول فيها للأمير فيصـــل جميع ســـلطات الملك ليعالج كل القضـــايا الداخلية والخارجية للمملكة.

---

(2): المرجع نفسه، ص 299 -305.

ونقلت وكالة "اليونايتد برس من لندن برقية جاء فيها: " صرحت المصادر البريطانية المطلعة اليوم بأن تنازل الملك سعود عن سلطاته لأخيه الأمير فيصل يعتبر ريشة جديدة في قبعة جمال عبد الناصر"[1]. وسجلت أسهم شركات البترول هبوطاً شديداً في أسعارها.

▪ البقاع يهلل للوحدة.

منطقة البقاع ذات اتجاه عربي وحدوي طبيعي لا يحتاج لاستشارة، يقول الأستاذ عمر فاضل: "أذكر أن معقل التيار الناصري أثناء العدوان الثلاثي على مصر وبعدها عند قيام الوحدة بين مصر وسوريا كانت منطقة البقاع. أكثر المناطق تأييداً لمصر وللوحدة مع مصر، وحتى الآن لا زال التيار الناصري بصفة عامة هو التيار السائد في البقاع..."[2].

فالكيان اللبناني، المجتمع والدولة تشكل خلال عامي 1919-1920 في إطار السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة العربية التي استهدفت تجزئة المنطقة كيانات تؤمن استتباب المصالح الاستعمارية على أسس من التكوين السياسي- الاجتماعي يربط بين السيطرة الإمبريالية ومصالح الفئات الحاكمة وأشكال تلك الكيانات.

واستقرت التجزئة رغم أشكال المقاومة السابقة واللاحقة لها منذ إعلان فيصل ملكاً على سوريا (5 تشرين الأول 1918) وتشكيل الحكومة السورية ممثلة لسوريا الكبرى، إلى المؤتمر السوري (1919)، إلى أشكال الرفض السياسي بعد معركة ميسلون، إلى حركات المقاومة المسلحة في جنوب لبنان والبقاع، المتصلة بالمقاومة في سوريا حتى الثورة السورية الكبرى 1925.

وجاء إعلان الكيان اللبناني على شكل قرار من سلطات الانتداب الفرنسية: في 3 آب 1920 صدر قرار المفوض السامي رقم 99 يضم الأقضية الأربعة إلى جبل لبنان. وفي 31 آب 1920 رقم 318 قرار إنشاء دولة لبنان الكبير وفي أول أيلول 1920 قرار رقم 336 بإعلان استقلال لبنان، والتنظيم الإداري الجديد متضمناً في الفصل الثاني منه تفويض السلطة التنفيذية على المفوض السامي بواسطة "حاكم لبنان الكبير" وإنشاء لجنة إدارية وزعت مقاعدها على الطوائف والمناطق[3].

---

(1): مجموعة تقارير السفارة المصرية في جدة خلال شهر مارس 1958، وأصولها جميعاً في أرشيف وزارة الخارجية. عن محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 307 و308.

(2): مقابلة شخصية مع الأستاذ عمر فاضل في 2004/12/29، بيروت الحمرا.

(1):سلميان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان**، ص 246 و247.

بعد ان تصدت سياسة عبد الناصر لأبرز مفاصل القضية القومية في طرحها مسألة الوحدة العربية و تحرير فلسطين. وإذ كانت هذه السياسة شكلت عنصر جذب قومي طال كل الأقطار العربية فقد كان لها وقعها المضاعف في لبنان. فرأت فيها جماهير الشارع الإسلامي والوطني، عنصر استقواء على سياسة لبنان الرسمي في وجهيها الخارجي والداخلي.

خضت السياسه، الناصرية المخيمات الفلسطينية ذات الكتلة الشعبية الأكبر بين دول العربية في لبنان كما هزت مشاعر أولئك الجنوبيين الذين افتقدوا منذ قيام إسرائيل امتدادهم الطبيعي وعلاقاتهم الاقتصادية.

كان الجنوبيون والبقاعيون يعرفون حيفا أكثر مما يعرفون بيروت. وكانت الليرة الفلسطينية متداولة في الأيدي أكثر من الليرة اللبنانية. وكانت فلسطين أهم أسواق لبنان لتصريف إنتاجهم بين عامي 1936 و1937. وبعد قيام دولة إسرائيل انزوى الجنوب اللبناني عن الدورة الاقتصادية. وانهارت فروع من اقتصاده الغذائي وصناعاته الحرفية، وهاجر ثلاثون ألفاً من فلاحيه[1].

كما أن البقاعيين وأبناء الشمال وأبناء الساحل عموماً وجدوا في المشروع الوحدوي (بين مصر و سوريا) إحياءً لطموحهم في تحقيق كيانهم السياسي الذي استمروا بالمطالبة به منذ عام 1920. وكانت الناصرية بشكل عام كما استنتج الرئيس فؤاد شهاب فيما بعد "تفرض سيطرتها على لبنان لأنها قدمت مخرج للجماهير الإسلامية التي كانت تتحمل الثقل السياسي للتفاوت الاجتماعي"[2].

واتت سياسة شمعون ترجيحاً للمصالح والعلاقات التي تشد لبنان للتبعية للعالم الغربي وانسجاماً مع تطلعات الجناح الطائفي المهيمن ذي الارتباطات الغربية، فشكلت إخلالاً خطيراً بالميثاق الوطني من حيث اتفق على "أن لا يكون لبنان للاستعمار مقراً أو ممراً" حسب العبارة الشهيرة التي وردت في خطاب رياض الصلح الاستقلالي، وكان واضحاً أن مبدأ أيزنهاور الداعي إلى ملء الفراغ في الشرق الأوسط اقتصادياً و عسكرياً هو إعادة تكوين سياسي للمنطقة تفقد الفريق الطائفي الآخر وزنه. وهو ما بدأ يظهر من خلال إقصاء كميل شمعون للقيادات الإسلامية الأساسية وتحجيم دورها حتى إسقاطها في انتخابات 1957.

هنا بدأت الحركة القومية العروبية تكتسح الشارع الوطني وتشكل تياراً ضاغطاً على الزعامات الإسلامية "البرلمانية" وإلى جانب التشكيلات السياسية التقليدية والزعامات التقليدية برزت على

---

(2): المرجع نفسه، ص 324.

(1): فؤاد شهاب، **حديث مع موريس دوفرجيه**، جريدة النهار في 29 نيسان 1973.

الســاحة منظمات مثل القوميين العرب والبعث، والشــبيبة الناصــرية. فضــلاً عن عناصــر إحيائية لعبت أدواراً أساسية في تنظيم المقاومة العسكرية[1].

وحين قامت الجمهورية العربية المتحدة بالوحدة بين مصــر وســوريا، فإن الموازين الدقيقة و الحســاســة التي كانت تمسك بالعناصر المتنافرة والمتناقضة في لبنان بدأت تختل. وبدأ الشرر يتصاعد من إحتكاك كتل هذه العناصر بعضها ببعض.

وكانت أبرز دواعي الاحتكاك أن الأغلبية الإسلامية التي رضيت أن تعيش في لبنان تحت حكم أقلية مارونية– بدأت تشـــعر أن قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى شـــرق لبنان، ومن حوله قد أعطاها بعداً وسنداً تستطيع أن تطمئن إليه في مواجهة أوهام راودت الزعماء الموارنة في سلخ لبنان عن انتمائه العربي، وإلحاقه بأوروبا عبر البحرالمتوسط[2].

وفي الفترة التي قضــاها جمال عبد الناصــر في دمشــق كانت مواكب القاصــدين إليها من بيروت لا تنقطع عبر الجبال والأودية وقدرت وكالات الأنباء "رويتر" و"الأسوشياتد برس" — عدد اللبنانيين الذين قصدوا إلى دمشق في هذه الفترة التي لم تزد عن أسبوعين بأكثر من نصف مليون لبناني (وهذا معناه أن نصـــف لبنان قد شـــارك في مواكب الرحلة إلى دمشـــق)، فإن قيام الوحدة قد أطلق العنان للتطلعات المكبوتة التي كبتها بالمقابل كان كثير من السوريين لم ينسوا بعد أن لبنان كان سنجقا سوريا. بل أن الرئيس شـــكري القوتلي خطب في أحد الوفود في ذلك الوقت يقول: "أن على لبنان أن يفكر الآن بالانضمام للجمهورية العربية المتحدة"[3].

ومن الأهازيج والأشعار التي كان يعلو بها هتاف البقاعيين عند اللقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر:

عبد الناصر يا جمال	**يا رئيس عروبتنا**
فيك تحققت الآمال	**وأنت راية وحدتنا.**

وبدأ الاحتشـــاد الجماهيري يتعاظم بقوة في لبنان كما في مختلف أقطار الوطن العربي، ويتنامى باستمرار، ويتحرك على إيقاع حركة القائد صعوداً وهبوطاً، وكانت الجموع الملتفة حول عبد الناصر، وفي حالات كثيرة، تتحرك بشــكل متناســق، بالرغم من اختفاء القنوات التنظيمية وصــيغها المعهودة. وقد تنوعت الأسماء والتعابير التي حاولت توصيف الوضعية الجماهيرية، فتارة تعرف بالتيار الناصري، وتارة

(2): سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 326.

(3): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 319.

(1): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 319.

أخرى بالشـــــارع الناصـــري، وثالثة بالمد الناصـــري، وفي مطلق الأحوال هي خارج التأطير التنظيمي وقنواته[1].

فالناصرية المرتبطة بشخص الرئيس عبد الناصر وجدت أرضية خصبة لها في المجتمعات التي يغلب عليها الطابع الإســـلامي، والتي لا تحتاج للتعبير عن انتمائها أو توضـــيح هويتها إلى مظاهر العمل التنظيمي ومتطلباته الدقيقة، فصـــورة عبد الناصـــر التي اخترقت البيوت واحتلت موقع الصـــدارة فيها، كـانـت بحد ذاتها مظهراً من مظاهر الانتماء للناصـــرية ومجال للعبير عنها. كما حالة التحلق حول"الترانزستور" لسماعه. وهذا الأمر لا يتطلب بالضرورة تقنيات العمل التنظيمي ومستلزماته المعهودة فالجماهير ببساطة تحلقت حول الشخص لما مثله لها من طموحات مستقبلية، ولما فجره في داخلها من إحساس بالهوية ولما جسده في مواقفه من مظاهر العزة والعنفوان والكرامة العربية في زمن التراخي العربي الذي كان سائداُ قبله، ولما لخصه في سياسته من مواجه للتحديات الجسيمة التي تعترض مسيرة الأمة المفتتة، والتواقة للملمة أجزاءها المبعثرة، وتجميع طاقاتها المهدورة و توحيد أقطارها المجزأة، والجمع بين "شعوبها" المتقطعة الأوصال[2].

وبالمقابل فإن القوى الموالية لسياسة الرئيس كميل شمعون وخاصة حزب الكتائب الواسع الانتشار بين المســـيحيين وخاصـــة الموارنة فقد اعتبرت قيام الجمهورية العربية المتحدة خطراً داهماً يهدد الكيان اللبناني واســـتقلاله. وعقد بيار جميل رئيس الحزب بياناً في 1958/6/24، اتهم فيه رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وأشار إلى " أن تاريخ العلاقات اللبنانية السورية منذ عام 1943، ليس سوى نضال لبناني مستمر ضد التوسع السوري بدأً من عام 1947 عندما عارضت سوريا مرور أنابيب النفط فيها لتصب على الشواطئ اللبنانية، كذلك في عام 1948 عندما أرادت منع لبنان من توقيع اتفاقية النقض مع فرنسا، وعام 1949 عندما قامت بتشجيع وتمويل ثورة مسلحة هدفها ضم لبنان إلى سوريا، حيث حفرت الخنادق على عمق عشرة كيلومترات داخل لبنان، وعام 1950 عندما أعلنت من طرف واحد إلغاء الوحدة الجمركية، وفي 1951-1954 حيث قامت بتدريب العصابات وتنظيم شبكة واسعة للتجســـس في لبنان، وفي عام 1955 -1956 عندما حاولت بالتحالف مع مصـــر فرض قيادة عسكرية مشتركة على لبنان، وفي عام 1956 حيث باشر المكتب الثاني السوري حركة إرهاب واسعة النطاق ضد لبنان"[3].

---

(2): شوكت أشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان**، ص 73.

(3): المرجع نفسه، ص 74 و75.

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 307 و308.

وأضاف الجميل: " خلال تلك الحقبات لم يكن مشروع أيزنهاور ولم يكن التجديد موضوع بحث، ولم يكن شارل مالك... فالهدف كان استقلال لبنان... فمرشحو المعارضة وضعوا حملتهم الانتخابية عام 1957 تحت راية عبد الناصر وصور عبد الناصر هي التي كانت تتصدر مهرجاناتهم والتي كان يحملها أنصارها..." وخلص إلى القول: "أن موقفنا سنحدده على ضوء موقف أخصامنا وهم وحدهم المسؤولون عما سيكون".

وفي نيويورك قال شارل مالك (وزير خارجية لبنان) في تصريح له أذيع من محطات التلفزيون: "أننا نريد ألا تتخلى الأمم المتحدة عن الشعوب المضطهدة ولبنان وشعبه في الطليعة، وهو بحاجة إلى عون ومؤازرة، وإننا نحتاج إلى سبعة آلاف رجل لإغلاق الحدود، حتى نتمكن بعد ذلك من التفرغ لاستتاب الأمن في الداخل. وأشار أيضاً، على أنه يعتقد أن من واجب الأمم المتحدة أن تعمل بحزم في لبنان"[1].

أما رئيس الجمهورية كميل شمعون فلم يقتصر همه على الحقل السياسي بل تعداه إلى الحقل الديني ذاته، فأثار الموارنة على بطريركهم بعد أن حاول تنصيب أسقفاً من الموالين للعهد بطريركا للمشرق، مما أقلق الفاتيكان ودفعه للتدخل السريع وتعيين بطريرك جديد فعمد شمعون لتشجيع سياسة العنف ضد سيد بكركي، كلما لمس منه بادرة سمحاء في حقل الوطنية والتوجيه السليم "المسيحي الحقيقي المنفتح الأصيل".واصدرالأمر بالتصدي لبعض الوفود القادمة من دير القمر إلى بكركي ومحاولة منعها من الوصول بالقوة.

وكان للدروز حظاً وافراً بالتعرض لشعائرهم الدينية. وحاول بث التفرقة الانقسام في أوساط "العقال" والزمنيين الدروز، نتيجة لتدخل شمعون لفرض "شيخ عقل" معين وتأييده على سواه، فتعطلت المحاكم المذهبية الدرزية من جراء ذلك ولا تزال[2].

وكانت دلائل هذه السياسة غير خافية على أحد، لأن شمعون ذاته وأعوانه كانوا يعلنونها على الملأ، عندما يقولون لأتباعهم: "إن المحمدين قد حكموكم ثلثماية سنة، وأنني سأحكمكم برقابهم بعد الآن... أفلا ترضون بذلك؟"[3].

وجنحت بشمعون هذه السياسة الطائفية إلى تأييد قيام وطن قومي مسيحي في لبنان وإلى تصغير لبنان وتقسيمه على شاكلة إسرائيل- ولعل هذا كان لا يزال من أهداف بعض السياسات الأجنبية المعروفة. وكان يخطط مشروعه هذا بأن: "يكون جبل لبنان مستقلاً بحماية دولة كبرى أجنبية، تستأجر لها قاعدة عسكرية ضخمة في بعض أنحائه ببضع عشرات الملايين من الدولارات مما يكفي لإملاء

(2): المصدر نفسه، ص 309.

(1): كمال جنبلاط، مصدر سابق، ص 120 و121.

(2): المصدر نفسه، ص 122.

صـــندوق ميزانية هذه الدويلة... وتكون بيروت مدينة حرة مفتوحة... أما ســـائر الأقاليم فلتلتحق بسوريا..."(1).

ولما أعلنت أمواج الأثير نبأ الوحدة المصـرية–السـورية، وقيام الجمهورية العربية المتحدة... عمّت طبعاً المظاهرات ومهرجانات الاغتباط فريق من الوطنيين في العواصم والأرياف... فتمثل الفريق الآخر في هذه المظاهر والأفراح شبح الوحدة يلغهم ويضم لبنان وتصوروا عن خطأ أو عن صواب، أن هذه الإعلانات للابتهاج ما كانت لتصـدر العنف لولا النكاية بهم ولولا النيات المبيتة، وحاول شمعون اسـتغلال الحدث بإشـاعة دعايات القلق في الأوسـاط المسيحية وفي البلاد ليظهر نفسـه بمظهر "سيف النصـارى والمدافع الأوحد عن كيان اللبناني الضـامن لبقاء المسـيحيين مستقلين في أسـاليب حياتهم ونهج شعائرهم، ولكي يدعموه في مقابل ذلك لأجل تمديد البقاء وتجديد الرئاسة لا أكثر.

ويقول كمال جنبلاط: "ومن هنا فإن المعركة ارتدت في الجهة المقابلة طلب المحافظة على عروبة لبنان وعلى لبنانيته الأصـلية، على الشـعور الوطني بكل ما للكلمة من دلالة، تمهيداً لإعادة التعاون وربما على أسـس جديدة مع لعالم العربي وخاصـة مع الجمهورية العربية المتحدة–نواة الوحدة العربية — هذه العروبة التي بدونها لا يستطيع لبنان أن يعيش، كمن يفصل نفسه عن ينبوع التغذية في حضن أمه، هذه العروبة التي أول ما نطق بها وكافح لأجلها اللبنانيون في صراعهم عبر العصور الحديثة لأجل الاستقلال والنهضة والحرية"(2).

رابعاً: دور المقاومة الشعبية في البقاع في ثورة 1958 ضد الرئيس كميل شمعون.

لا للتجديد، لا لحلف بغداد، لا لمشروع أيزنهاور، على هذه اللاءات الثلاث قامت ثورة 1958.

أعلنت الحكومة قراراً أنها ضد التجديد وانه لن يتم مهما كلف الأمر، ورفضت علناً ورسمياً الانضمام إلى حلف بغداد أو أية أحلاف أخرى التزاماً بموقف مجلس رؤســاء الحكومات العربية المنعقد في القاهرة عام 1955. أما مشروع أيزنهاور فلم تبادر المعارضة بعد وصولها إلى الحكم في العهد الجديد إلى طلب إلغائه(3).

هل كان ســبب التوتر ومن ثم الانفجار يعود إلى تصــميم القاهرة على تغيير الســياســة التي اتبعها الرئيس كميل شمعون، أم هل كان السبب هو عزم كميل شمعون على تجديد ولايته، هو السبب في تحويل

---

(3): المصدر نفسه، ص 122.

(1): كمال جنبلاط، مصدر سابق، ص 122– 0125.

(2): سامي الصلح، مصدر سابق، ص273.

النزاعات السياسة إلى نزاعات طائفية؟ إن الخلاف والجدل حول هذين السببين ما زال مستمراً. غير أن الأمر الأكيد هو أن الرئيس شمعون وحكومته، وهما مسؤولان دستورياً وسياسياً عن وحدة البلاد وميثاقها الوطني، لم يقوما بما يمليه عليهما واجبهما لوقف تدهور الأوضـاع منذ أزمة السـويس واسـتقالة حكومة عبد الله اليافي في خريف 1956. وعندما نشـبت الثورة المسـلحة عام 1958 لم تفعل السـلطة شـيئاً لإخمادها- كما فعل الشيخ بشارة الخوري عام 1952 مثلاً- بل أصر الرئيس كميل شمعون على قمعها بالقوة. وبالرغم من أن قائد الجيش (فؤاد شـهاب) لم يماش رئيس الجمهورية في هذا التصـميم الذي كان من شـأنه تصـديع وحدة الجيش، فإن الرئيس شمعون أصـرعلى موقفه واسـتعان بقوى الأمن الداخلي ليستمر في الحكم حتى نهاية ولايته[1].

إن ثورة 1958 قسـمت لبنان إلى سـلطة ذات طابع مسـيحي ومعارضـة ذات طابع إسـلامي. فعاد لبنان- كما كتب غسـان تويني- مائة سنة إلى الوراء. وهدم اللبنانيون في بضـعة أيام ما بناه الوطنيون في مائة عام.

هل هي السياسة التي اتبعها كميل شمعون منذ وصوله إلى الحكم هي التي أوصلت إلى ثورة 1958؟

أم هو بروز الناصرية وتيار القومية العربية الوحدوي، المشوب بالثورية والاشتراكية، فانصرف المسلمون في لبنان نحو مواقف متطرفة اعتبرها المسـيحيون خروجاً على الميثاق... فكانت الفرقة؟ من نقض الميثاق قبل الآخر؟

هل هم المســلمون بتأييدهم الوحدة العربية وإعلان ولائهم لزعيم غير لبناني (عبد الناصــر) مدللين بذلك على أن قبولهم بالميثاق الوطني عام 1943 لم يكن صــادقاً ولم "يتلبننوا"؟ أم هم المســيحيون، بتأييدهم لسياسة كميل شمعون، الذين آثروا الغرب على دولة عربية (مصر)، واختاروا سياسة الأحلاف العسكرية بدلاً من التضامن العربيين مدللين بذلك على أن قبولهم بالميثاق الوطني لم يكن مخلصاً وأنهم لم "يتعربوا"؟[2].

لم يكن أيزنهاور يرســم خططاً في الفراغ حينما اختار لبنان ميداناً لتجربة مبدأ أيزنهاور، فالعاصــمة اللبنانية كانت قد تحولت في سنوات سابقة إلى قاعدة لقاء ومواجهة بين كل التيارات الفعالة، والمؤثرة في الصـراع الكبير على مصـائر العالم العربي والشـرق الأوسـط. وفي الفترة اللاحقة لمعركة السـويس مباشـرة أصـبحت بيروت مركزاً لعمليات المخابرات والحرب النفسـية، والمؤامرات وتجارة السـلاح، إلى جانب أنها كانت من قبل ذلك فعلاً قاعدة خلفية لنشاط شركات البترول وفوائض أمواله. فلقد ذهبت كل عناصر وكالة المخابرات المركزية الأميركية العاملة في المنطقة إلى بيروت. وتدفقت اعتمادات مالية من مصــادر

(3): باسم الجسر، مصدر سابق، ص 264.

(1): باسم الجسر، مصدر سابق، ص 264 و265.

مختلفة على كل وسائل الإعلام وغيرها من أدوات الحرب المعنوية والنفسية في بيروت. حتى أن تقريراً للمخابرات اللبنانية وصل إلى يد اللواء "شهاب" قائد الجيش اللبناني، قدر كمية الأموال التي ألقيت في السوق السياسية بمبلغ خمسين مليون دولار خلال مدة شهرين اثنين[1].

▪ شمعون يحاول التجديد لرئاسته.

وجاءت انتخابات عام 1957 لتوسيع الهوة بين المسلمين والمسيحيين. فالرئيس شمعون في حرصه على تأمين أكثرية نيابية مؤيدة له، أو ربما لمنع المعارضة المؤيدة لعبد الناصر من الوصول إلى المجلس، عمل على إسقاط الزعماء المسلمين في الانتخابات. وهكذا بينما كان القانون الانتخابي المعمول به حتى ذلك الوقت يستهدف، اشتراك الطوائف في اختيار ممثلين عنها، يعزز انتخابهم الوحدة الوطنية، كانت انتخابات 1957 ذات نتائج عكسية، إذ اقترعت الطوائف ضد بعضها البعض[2].

ومن جهة ثانية فإن هذه الانتخابات جرت على أمل التجديد لكميل شمعون الذي انتهت ولايته في 23 أيلول 1958 وعلى القبول بمشروع "أيزنهاور" لملء الفراغ في الشرق الأوسط. وهذا ما أثار حفيظة المعارضين، ولاسيما أولئك الذين يقفون موقف الأعداء لهذا المشروع على اعتبار أنه سوف يحقق قول القائلين: "إن إسرائيل خلقت لتعيش". فتوالت الاجتماعات والمظاهرات، لكن المسؤولين في بيروت لم يعبأوا بها.

ثم لما حل موعد الانتخابات، جرت في جو صاخب محموم، ولاسيما في العاصمة بيروت وفي الجنوب ورافق ذلك الاشتباكات التي أدت إلى إراقة الدماء وإلى فتح أبواب السجون. فكان ذلك مما سمح للحكومة أن تمدد أجل القانون الطوارئ الذي أعلنته قبيل المباشرة بالانتخابات.

وإذا كان هذا العراك الداخلي نتيجة لعراك خارجي بين الكتلتين الشرقية والغربية، وبين أنصار كل منهما من الدول الدائرة في فلكهما. وبما أن الانتخابات كانت من قبيل الاستفتاء على مشروع أيزنهاور، فإن الأموال الكثيرة التي جاءت من هنا وهناك، لعبت دوراً كبيراً في نجاح المرشحين الموالين للحكومة. "فالدولار الأميركي إذ نزل إلى الميدان فلا يجاريه أي فارس آخر"[3].

---

(2): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 318 و319.

(3): باسم الجسر، المصدر السابق، ص 263.

(1): محمد جميل بيهم، مصدر سابق، ص 128.

▪ مشروع "أيزنهاور" عام 1957.

بعد أن فقدت انكلترا وفرنسا مكانتهما في البلاد العربية لتواطئهما مع إسرائيل في عدوان عام 1956. طلع على العالم مع بداية عام 1957 الرئيس الأميركي أيزنهاور بمشروع كان يؤمل أن يكسب الدول العربية ويبعدها عن نفوذ الاتحاد السوفيتي الذي أخذ يتسرب إلى هذه الدول. وكان هذا المشروع يتلخص بما يلي:

– أن يسمح للولايات المتحدة الأميركية بالتعاون مع أي دولة أو فريق من الدول في منطقة الشرق الأوسط الهامة، ومساعدة هذه الدول على تنمية قوتها الاقتصادية الموجهة للمحافظة على استقلالها القومي.

– يأذن هذا الإجراء لرئيس الولايات المتحدة الأميركية بعقد اتفاقات للمساعدة والتعاون العسكريين مع أية دولة أو مجموعة من الدول التي ترغب في مثل هذه المساعدة.

– يسمح هذا الإجراء بان تشمل هذه المساعدة وذلك التعاون استخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة لضمان سلامة أراضي الدول التي تطلب هذه المساعدة، وحماية استقلالها السياسي.

– يخول هذا الإجراء الرئيس سلطة استعمال المبالغ الموجودة بموجب قانون الأمن المتبادل المعدل الذي صدر عام 1954 من اجل الأهداف العسكرية والدفاعية، والأهداف لاقتصادية بقطع النظر عن العوائق الحالية.

وقد كان لهذا المشروع وقع مختلف اللون في أندية العالم فبينما رحبت به دول الحلف الأطلسي وإسرائيل ودول حلف بغداد، فإن الكتلة الشيوعية، وكتلة الدول الآسيوية –الأفريقية، ودول حلف كولومبو تصدت له بالهجوم الشديد.

أما الدول العربية فلم تجمع على رأي فيه فبينما كانت مصر و سوريا تهاجمانه بشدة كانت العراق والأردن تتقبلانه بارتياح أما السعودية فوقفت موقف المتحفظ، ولبنان الرسمي على ارتياحه حتى قبل أن يقره الكونغرس الأميركي(1).

وفي جلسة المجلس النيابي في 5 نيسان 1957 المخصصة للاستماع إلى بيان الحكومة عن سياستها حيال مشروع أيزنهاور ولطلب الثقة على أساس هذه السياسة، فإن الحكومة وإن نالت الثقة بكثرة قليلة إلا أنها خسرت عدداً من النواب قدم سبعة منهم استقالاتهم في تلك الجلسة احتجاجاً على عدول

(1): محمد جميل بيهم، مصدر سابق، ص 129 و130.

لبنان عن مبدأ الحياد وهم السادة: احمد الأسعد، حميد فرنجيه، عبد الله اليافي، رشيد كرامي، كامل الأسعد، صبري حمادة، وعبد الله الحاج.

وقد تألفت من هؤلاء على الرغم من اختلاف مبادئهم السياسية كتلة أسموها "جبهة الاتحاد الوطني" كانت توالي إصدار البيانات والتصريحات الجريئة التي تهاجم المسؤولين وتندد بسياستهم وشاءت الأقدار أن تتمتع المعارضة بتأييد من الرئيس الديني نيافة البطريرك بولس المعوشي(1).

لكن المشكلة أن رئيس الجمهورية يمثل فريقاً من اللبنانيين ولا يمثلهم جميعاً ومصدر الشكوى هو السلطات الممنوحة له حسب الدستور والتي ينجم عنها في الممارسة تجزئة للحكم بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وكلاهما عاجز عن اتخاذ قرارات سياسية تحتاج إلى إجماع ممثلي الطوائف.

كانت سياسة شمعون إخلالاً بقواعد الصيغة اللبنانية مما ساهم في تكوين استقطاب طائفي باستنفاد امكانات الدولة من جهة، وبتنظيم قوى شعبية مسلحة موالية لشمعون. فدامت المواجهات المسلحة ستة اشهر غطت ربيع وصيف عام 1958. وقف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب موقف الرافض لزج المؤسسة العسكرية علناً في الحرب الأهلية، فحافظ بذلك على أداة توحيد لاحقة، كما عجّل حسم الوضع الدولي إثر التغيرات العربية و الهندية السوفيتية-الأميركية إلى وضع حد للأحداث الأهلية(2).

خاض كميل شمعون والقوى الموالية له (حزب الكتائب والحزب القومي السوري وحزب الطاشناق الأرمني)(3) المعركة تحت اسم الحفاظ على السيادة والدفاع عن الكيان، فأعلن بيار الجميل "أن المعارضة اتخذت من مفهوم الشعب معنى معارضة السيادة والكيان ذاته ودفاعاً عن لبنان بوجه الخطر العربي الذي يهدده بالابتلاع اتهم بيار الجميل الجمهورية العربية المتحدة بافتعال الحوادث، واعتبر أن العلاقات السورية- اللبنانية ومنذ عام 1943، نضال مستمر ضد التوسع السوري. ودافع شمعون عن خصائص لبنان "القومية المميزة" تحت شعار الفينيقية،وزعم وجود خطر على فئة من اللبنانيين. وأكد بيار الجميل "انه فرض علينا أن نمثل فريقاً لنشكل التوازن بين القوى وعدم الذوبان"(4).

وأمام تسخير التكتل الماروني الدولة في صالحه لجأ التكتل الإسلامي إلى سحب الغطاء عن الدولة برفض المشاركة فيها. وإذا كان ذلك لا يمنع من وجود رئيس وزراء مسلم هو سامي الصلح، فقد طالب

---

(2): المصدر نفسه، ص131.

(1): سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 332.

(2): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 395.

(3): سليمان تقي الدين، المرجع السابق، ص 333.

المسـلمون باسـتقالته وتعرض منزله للاعتداء، وأصـدر تجمع علماء المسـلمين بياناً أنكر سـامي الصـلح ونبذه لتخليه عن مبادئ الإسلام(1).

ارتدت الحرب الأهلية طابع قســـمة لبلد إلى مناطق جغرافية طائفية مســـلحة تدافع عن حدودها، وغلب على الحرب اسـتقلال المعارضـة بمناطقها وإغلاق تلك المناطق في وجه السـلطة بدءاً بالإضـراب وإقامة المتاريس والتحصـينات مروراً بأشـكال من حرب العصـابات المحدودة وتجريد المخافر من أسـلحتها واحتلالها ثم محاولة محاصرة بيروت وإسقاطها(2).

وفي ليل 1957/9/11وصل إلى دير العشائر فريق مؤلف من مائة وخمسة و سبعين نفراً من قوى الأمن اللبنانية لوضع حد لعمليات تهريب الأسلحة الواردة من الحدود السورية وكانت تجري منذ مدة في تلك المنطقة.

وفي 1957/9/12 هوجم هـذا الفريق من عـدة نقـاط واقعـة في القرى المجـاورة، في الوقـت الـذي كانت فيه شاحنات أرسلها عبد الحميد السراج ذهاب وإياب لنقل السلاح والجنود إلى أنصاره في هذه المنطقة. ردت عليهم قوى الأمن، وخلال المواجهة ظهر جلياً أن عدد المقاتلين الســـوريين ازداد زيادة كبيرة بفضــل نجدات وصـلتهم. ونتيجة لذلك وقع رجال الأمن اللبنانيين أســرى. وقد أعلنوا فيما بعد أنهم شاهدوا برفقة شبلي العريان وسلمان أبو حمزة ضابطاً من الجيش السوري يدعى رفاعي أمين. وكان اجتماع قد عقد قبل الحادث بين شبلي العريان وغيره من زعماء المعارضة اللبنانية من جهة، ومن أخرى ضـباط سـوريين، وقد عرف منهم المقدم طلعت صـدقي المعاون لرئيس المكتب الثاني السـوري، والمقدم برهان أدهم رئيس الشـرطة العسـكرية السـورية والملازم برهان بولس، الملحق في المكتب الثاني السـوري. وخلال هذا الاجتماع تم الاتفاق على تقديم ما يلزم إلى اللبنانيين الذين أبدوا استعدادهم لإحداث ثورة مسلحة ضد رئيس الجمهورية كميل شمعون(3).

وفي 28 آذار (مارس) 1958 بدأت بعض العناصــر من قرى الجبل تتحرش بالمواكب المتوجهة إلى دمشــق ســواء باعتراضــها بحواجز الطرق، أو بإلقاء الحجارة عليها، ثم تطور الأمر إلى إطلاق النار في الهواء تخويفاً وإرهاباً ثم جرت مصادمات وانتشر نطاقها إلى معظم المناطق.

وفي مواجهة الاضـطرابات التي انتقلت من قرى الجبل إلى بيروت ذاتها كتب كميل شمعون رسـالة إلى الرئيس الأميركي أيزنهاور يسأله فيها "عما إذا كان يستطيع أن يعتمد على مبدأ أيزنهاور لتحقيق الحماية

---

(4): صلاح عبوشي، مصدر سابق، ص 143.

(5): سليمان تقي الدين، المرجع السابق، ص 234.

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 266 ز267.

للبنان المعرض للخطر" ؟. واستجاب أيزنهاور دون أن يرد كتابة أو صراحة، وإنما أصدر الأمر إلى بعض قطع الأسطول السادس بالتحرك إلى شرق البحر المتوسط[1].

ولم يحدث تحرك الأسطول السادس تغييراً أساسياً في الأزمة اللبنانية، التي راحت تشتد عندما تأكد أن كميل شمعون يعمل بالفعل لتجديد مدة رئاسته أثر تصريح أدلى به إلى إحدى الصحف الفرنسية.

وأحدث هذا التصريح ضجة كبرى بين قوى المعارضة الوطنية على مستوى الأحزاب، وعلى مستوى الصحف. وأصدر الرئيس شمعون أمره باعتقال صحفي من اشد المعارضين لتعديل الدستور وتجديد فترة الرئاسة، وهو الأستاذ "نسيب المتني". وجرت تظاهرات واحتجاجات تقرر بعدها الإفراج عنه، وعاد ليواصل حملته، ولكنه لم يستطع أن يستمر فيها أكثر من ثلاثة أيام، ففي 8 أيار (مايو) 1958 جرى اغتياله ضرباً بالرصاص. وثارت ثائرة المعارضة، واتسع نطاق عملها ليشمل كل القوى الشعبية في لبنان[2].

- **زين العابدين عراجي يقود ثورة 1958 في البقاع.**

يقول الأستاذ زين العابدين عراجي قائد الثورة 1958 في البقاع: اجتمعنا عند صائب سلام وقرروا أن أذهب إلى طرابلس وكنت وقتها اكتب في جريدة "التلغراف".

وبعدما قتلوا نسيب المتني، قام الشعب بمظاهرات واشتبكت الأهالي مع الجيش وبدا إطلاق الرصاص بأمر من شمعون، فسقط 11 قتيلاً وعدد من الجرحى، فعدت إلى بيروت–كان زعماء المعارضة مجتمعين عند صائب سلام وكان هناك عبد الله اليافي فبادرت بالقول "شو بتألبوا الشباب وبتتركوهم ينذبحوا على الفاضي...اتصلوا بالبطرك (معارض لشمعون) وريمون إده لتكون المعارضة من كل الفئات"، رد عليه عبد الله اليافي: "شو جاي تعطينا درس بالوطنية".

ولكن صائب سلام تدخل ليلطف الأجواء وقال له: "نحنا متكلين على الله و عليك... دبر حالك مع سوريا وقل للسراج أهل بيروت 95% منهم إذا مانزلوا على السوق ما بياكلوا خبز"[3].

وفي طريقة (الاستاذ زين) إلى دمشق كان قد تم إلقاء القبض على السفير البلجيكي في نقطة المصنع الحدودية بتهمة انه يهرب السلاح للثوار.

---

(2): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 321.

أيضاً: محمد جميل بيهم، مصدر سابق، ص 136.

(3): محمد جميل بيهم، مصدر سابق، ص 132.

أيضاً: يوسف سالم، مصدر سابق، ص 394.

(1): مقابلة شخصية مع زين العابدين عراجي في 28 /2004/12.

ولما وصل عراجي إلى دمشق سارع لمقابلة عبد الحميد السراج فسأله عن الوضع فقال له: "اشتعلت الثورة وسواء تدخلتو أم لم تتدخلوا فالكل حاطينها بظهركم ونقلت له رسالة صائب سلام وأضفت أن شمعون زارع المدافع قبالة البنايات في بيروت... أنت أعطيني السلاح وأنا علي الرجال...".

واستمرت الثورة وكان مركزها في البقاع بادئ الأمر في جب جنين عند محمد حيمور. وصل السلاح من عيحا ودعانا شبلي العريان للنام عندهن وبعدها انتقلنا إلى خربة روحا، وكان معي صالح صخر من بعلول وسعيد شرانق من جب جنبن وقاسم دحروج من القرعون، وغالب الدركي ومختار الرفيد. ودعانا أحمد هاجر لننام عنده... ثم حمّلنا السلاح ورحنا إلى أول بيت في حمارة... بيت قاسم الخطيب وبعثنا خبر على القرى المجاورة المجدل، الصويري، عيثا الفخار،... واجتمعنا عشية كبار السن في حمارة فدخل رجل يقال له (أبو اسماعيل) [1] يلبس كفية و عقال وطلب 12 بارودة فخرجت فوجدت الشباب برّا مجتمعين وعلى رأسهم الأستاذ محمد علي الورداني فقلت له : شو جايبين لي ختيارية ليتسلحوا، بدنا شباب، فرد علي: يا أستاذ زين، شايف هالختيارية بيبيعونا و بيشترونا، هم بياخذوا السلاح إلنا. (شو كبر بعيني هالرجل)".

وكان في كل قرية لجنة عسكرية تجمع الشباب في الضيعة وجاءوا بمدرب من لالا اسمه سليم سليمان وابراهيم البقاعي من حمارة.

وكان المركز أولاً في جب جنين فجاء إلى عند الأستاذ زين خوارنة من عيثا الفخار مع رئيس البلدية وابدوا تخوفهم من بعض ممارسات الثوار وقالو له هل ترضى بذلك "مليحة منشان سمعتك" نريد أن تنقلوا مركزكم إلى عيثا وهذا ما حصل فعلاً.

وكانت عيثا مركز للتدريب طيلة فترة الثورة، وكان سليمان الإمام عسكري متمرس لا يهاب الموت وكان في تلك الفترة في عيثا الفخار يدرب المقاتلين ويشرف عليهم (كان مع عبد الحميد سراج). وكانت كنيته "ابو يحي" تيمناً باسم بطل من العراق وبعد ذلك بعثوا لهم بمدرب اسمه يوسف الحكيم وضابط في الجيش اسمه معين حمود، كان معين حمود هارباً إلى سوريا على اثر مشاركته في محاولة انقلاب فاشلة[2].

بينما كان الأستاذ زين في جب جنين جاءه شاب من دير القمر اسمه انطون خوري- وانطون على معرفة بالأستاذ زين عندما كان يشتري من عندهم خيول ويبيعها للخارج- فتعجب عراجي من مجيئه وكيف وصل لعنده فأجابه سالت المسلحين فدلوني وأوصلوني غليك وأضاف إليك "أرسلني إليك فخامة الرئيس شمعون- وهو قريبه من دير القمر- يا اخي انت الوحيد بلبنان... عامل جيش... كل المعارضين ثايرين بالنهار بيانات وخطابات ضد كميل شمعون وفي الليل بيجتمعوا معو.. مش متلك أنت عاملين

(2): زين العابدين، مقابلة شخصية في 2004/12/28.

(1): مقابلة شخصية مع زين العابدين عراجي في 28 /12؟2004.

جيوش ... بيطلب منك الرئيس شـــو بدك بيصـــير اعمل خطابات وبيانات بس أصـــرف هالجيش.. وبتشكل قائمة وبيعملك رئيس حكومة".. وفتح شنطة كلها رزم مئات الأموال فأجابه الأستاذ زين :" ضب الشنطة وروح ردها للرئيس، وقل له لو ما بقي حدا غيري أنا بلبنان ما رح خليه يجدد".

وبعث معو ســـيارتين ليؤمنوا له الوصـــول إلى طريق الشـــام خوفاً من أن يتعرض للأذى ومعه هذه الأموال[1].

شاركت بلدة كامد اللوز مثل باقي بلدات البقاع في الثورة ضد كميل شمعون وسياسته المعادية لجمال عبد الناصـــر عام 1958. ويتبين من خلال ســـجلات بلدية كامد اللوز لذلك العام، أن أهالي البلدة عموماً والمجلس البلدي خصـوصـاً كانوا متعاطفين مع الثوار من خلال تقديم المسـاعدات المادية والعينية لهم[2].

ويقول الأســـتاذ زين العابدين عراجي: "كان أهلي يبعثون لي كميون تموين في البداية و بعدها جمع أهل بر الياس من الأهالي وبعثوا لنا تموين. ودون علمي اجتمع أهل المنارة وفرضـــوا على كل فرد 150 ليرة وتوافقوا مع باقي البلدات أنه كل قرية تتكفل بالتموين لمدة 15 يوم وبالتداور. وجاء الأسـتاذ محمد علي الورداني وأخبرني وقللي: يا أستاذ زين أنت والشـباب متطوعين، الله يكثر من أمثالكم، نحنا فرضـنا على أنفسنا أن نساهم على هذا الشكل"[3].

في أثناء ثورة 1958 ضـد كميل شمعون تشكلت مجموعات مسـلحة ضـمن ما عرف بــــ "المقاومة الشـعبية" وقامت بملاحقة عناصـــر من الحزب القومي السـوري، بسـبب موقفه المؤيد لكميل شمعون. فهاجموا وداهموا بعض بيوت القوميين في ســـحمر، (البقاع الغربي) وأحرقوا بيت كمال علي إبراهيم مختار البلدة آنذاك، وكذلك دكان قاسـم عيسـى، ونهبوا بيت أحمد مسـعود الخشـن وبيت أحمد حرب. وقد حدث ذلك في ليل 23 أيلول 1958. وعلى أثر ذلك دخل الجيش اللبناني إلى البلدة لملاحقة ذيول القضـــية وفرض جو من الهيبة المفقودة للدولة. وقد أرســـل مختار البلدة آنذاك كمال إبراهيم خطاباً إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في ذلك الوقت بواســـطة قائمقام البقاع الغربي يشـــكو فيه ما حل بالبلدة عقب تلك الحوادث ومما جاء في خطابه: "احســـبونا لاجئين وكلفوا من تشـــاؤون ليزور بيوت سحمر المحروقة المسلوبة المشرد أهلها"[4].

وفي هذه الأثناء جاءت لجنة مراقبة دولية للتحري عن تهريب الســـلاح. وكانوا جماعة الأمم المتحدة يضايقون الثوار كثيراً ويحدون من تحركاتهم بسؤالهم عند ذهابهم ومجيئهم.

---

(2): زين العابدين عراجي، مقابلة شخصية في 28 /2004/12.

(3): حسين أحمد ساطي، مرجع سابق، ص 23.

(1): مقابلة شخصية مع زين العابدين عراجي، شتورا، البقاع تاريخ 2005/1/3.

(2): الشيخ حسين الخشن، **سحمر وآفاق**، ص 55 و56.

وبعث أحمد سعيد (صوت العرب) مندوب أخذ تقرير ويتذكر الأستاذ زين أنه لما ذهب إلى القاهرة بعد عام 1967 وكان في مؤتمر يضم أكثر من 4000 محامي وكان يجلس في الصف الثاني أقبل عليه عبد الناصر وكان معه عبد الحميد السراج وصافحه مرحباً بوجوده.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبعد انتهاء الثورة بعدم التجديد لشمعون وانتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية باعتماد صيغة لا غالب ولا مغلوب كان أحد أصدقاء الأستاذ زين عراجي وهو نقولا مغبغب، وبينما كان جالساً عند كميل شمعون بعد أن ترك الرئاسة، جاءه أعضاء مجلس الملة الماروني ومعهم قائمة بأسماء الأشخاص الذين يجب العمل على عدم دخولهم إلى المجلس النيابي، وعلى رأس القائمة كان اسم زين العابدين عراجي، فتدخل نقولا مغبغب قائلاً: أنا أعرفه ليس طائفياً، فأجابوه: ألم يقم بالثورة "خلص".

وكانت المناطق تحت سيطرة أقطاب الطوائف الذين خاضوا تلك المواجهة من رشيد كرامي في طرابلس إلى صبري حمادة في الهرمل إلى صائب سلام وعبد الله اليافي في بيروت إلى معروف سعد في صيدا، إلى كمال جنبلاط في الشوف إلى أحمد الأسعد في الجنوب إلى زين العابدين عراجي في البقاع. ويدعم هذه القيادات "الهيئة الوطنية" التي كانت تجمعاً سياسياً اسلامياً ضم حزب النجادة وبعض الفعاليات البيروتية.

كما شاركت أحزاب هي: الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة كمال جنبلاط، (تأسس عام 1949) والحزب الشيوعي اللبناني (تأسس عام 1924) وحركة القوميين العرب (تأسست عام 1950) وحزب البعث (تأسس عام 1940) والشبيبة الناصرية[1].

وبلغ مجموع قوى المعارضة المسلحة حسب تقديرات الجيش 10700 عنصراً. كانت تدعمها الجمهورية العربية المتحدة بالسلاح عبر الحدود السورية –اللبنانية.

وتشير الأرقام التي زعمتها الأحزاب السياسية عام 1959 لنفسها عن وجود حزبي عقائدي منظم كبير لكن هذا الزعم لم يبرز في الحرب الأهلية عام 1958. فعلى العكس من ذلك ساهمت أحداث 1958 في تشديد الاستقطاب الطائفي فخسر الحزب التقدمي عدداً كبيراً من كوادره المسيحية فيما خسر الحزب القومي كثيراً من مواقفه في الوسط الدرزي بينما نما حزب الكتائب على قاعدة استقطابه الطائفي[2].

في استفتاء أجرته جريدة "الجريدة" و "الأوريان" عام 1959 مع الأحزاب اللبنانية أعلنت تلك الأحزاب عن النتائج التالية[3]:

---

(1): كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، ص 45.

(2): سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 334.

(3): المرجع نفسه، ص 335.

المحافظة	بيروت	جبل لبنان	البقاع	الشمال	الجنوب
الناخبون	72،585	118،131	57،503	89،615	66،886
الحزب التقدمي الاشتراكي	500	2،800	2,000	500	1،500
الكتائب	5,000	16,000	8,000	4،200	6,000
النجادة	4,000	500	4،000		1,500
القوميون السوريون	5,500	5،000	6،250	4،500	375
الكتلة الوطنية	3،392	6،916	537	618	424
المجموع	18،392	31،216	20،717	9،818	31،174
النسبةالمئوية	25	26	36	11	20

- **شمعون يقدم شكوى للأمم المتحدة على الجمهورية العربية المتحدة.**

كان كميل شمعون يرى تدافع التطورات، وقد وجدها في غير صالحه، وقرر استباقها فأعلن يوم 21 أيار (مايو) أنه لا ينوي ترشيح نفسه لمدة رئاسية ثانية، ثم قرر في نفس الوقت أن تقدم حكومته شكوى في الأمم المتحدة يتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان، وإرسال متسللين وأسلحة عبر الحدود لإثارة الإضطرابات فيه. وبدأت مناقشة الشكوى فعلاً في الأمم المتحدة، وقررت الأمم المتحدة تكليف سكرتيرها العام "داج همرشولد" بتشكيل قوة مراقبة تتوجه إلى منطقة الحدود بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة لتتحرى ما يجري هناك على الطبيعة، وتقدم تقريراً يعرضه على مجلس الأمن. وسجل أيزنهاور في يومياته بعد صدور هذا القرار ملاحظة هامة قال فيها: "لقد أثار استغرابي أن وفد ناصر في الأمم المتحدة لم يعترض على إرسال قوة مراقبين إلى حدود بلاده، وهذا معناه أنهم واثقون بأنفسهم"[(1)].

وفي 28 أيار(مايو) 1958 –وبعد أن قرأ جمال عبد الناصر تقرير السفير عبد الحميد غالب من بيروت، وعرف بتفاصيل اللقاء بين السفير الأميركي ماكلينتوك وقائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب – ورأى أن الموقف يقتضيه أن يتحرك لأن الأزمة قد تتجدد في أي وقت. وتحرك في ثلاثة اتجاهات[(2)]:

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات من الغليان**، ص 328.

(2): المرجع السابق، ص 325-328.

1- بعث برسالة شخصية إلى البطريرك بولس المعوشي يقول له فيها :" إن أكثر ما أخشاه في لبنان أن يتحول أزمة تجديد مدة رئاسة الجمهورية إلى حرب أهلية بين المسيحيين و المسلمين في لبنان، وأنه يعتبر نفسه مسؤولاً عن كل عربي مسيحي بنفس مقدار مسؤوليته عن كل عربي مسلم. وأن على جانب ذلك يعتبر أن الدم الذي يراق في شوارع بيروت وغيرها من مدن و قرى لبنان أغلى من مطامح أي فرد" وناشد البطريرك أن يبدي رأيه بما يكفل سلامة لبنان. وذهب السفير عبد الحميد غالب إلى مقابلة البطريرك المعوشي وسلمه رسالة جمال عبد الناصر. وفي اليوم التالي أعلن البطريرك انه لا يوافق على تعديل الدستور لأن تعديله فتنة تهدد لبنان بالانقسام.

2- وكان الاتجاه الثاني نحو الفاتيكان، وقام السيد حسين عزيز وكيل وزارة الخارجية بدعوة القاصد الرسولي (سفير الفاتيكان بالقاهرة) وابلغه رسالة مؤداها: "أنه لا ينبغي أن يساورهم قلق على المسيحين في الشرق، وأن بعض ما يحدث الآن لا علاقة له بإخوة الوطن التقليدية بين المسلمين والمسيحيين في العالم العربي، ونحن نريد أن يتذكر البابا أن المنطقة التي تعيش فيها الأمة العربية هي مهبط كل رسالات السماء".

3- ثم كان الاتجاه الثالث للتحرك هو أن الرئيس عبد الناصر دعا السفير الأميركي في القاهرة ريموند هير إلى مقابلة معه يوم 20 أيار (مايو) 1958 وحمل حكومة الولايات المتحدة مسؤولية ما يجري في لبنان فيما وصفه أنها تتجاهل العوامل الحقيقية للأزمة وأنها ألقت بثقلها مع فريق ضد فريق. "وإذا كانت الحكومة الأميركية تتصور أننا نستطيع أن أتدخل لدى المعارضة في لبنان قادة مسؤولون، ومسؤوليتهم أولاً وأخيراً أمام الشعب الذي يقودونه".

ومضى جمال عبد الناصر يقول: "إن تصوراتي على النحو التالي: أنتم أصدقاء لأحد طرفي النزاع وهو الحكومة اللبنانية، ونحن أصدقاء للطرف الآخر فيه وهو المعارضة الوطنية في لبنان. فإذا وافقتم على أن نقوم بجهد مشترك. فنحن على استعداد لأن نتصل مع زعماء المعارضة في لبنان وننقل إليهم أية مقترحات قد تؤدي إلى حل الأزمة.وسؤالي المحدد لك هو: هل الحكومة الأمريكية على استعداد لان تشترك معنا في محاولة لوقف إراقة الدماء؟ أنكم تتحملون مسؤولية خطيرة فيما يحدث لأن تدخلكم السافر مع فريق ضد فريق هو الذي أوصل الأزمة إلى ذروتها الحادة الحالية".

وسكت جمال عبد الناصر ينتظر تعليق السفير الذي قال: "إن ما سمعته منكم الآن بالغ الأهمية، وسوف انقله فوراً إلى واشنطن، ولكني أريد أن استفسر منكم عما إذا كانت في تصوركم حلول تفصيلية محددة؟"

ورد جمال عبد الناصر قائلاً: "لا أظن أنه من الصعب الوصول إلى حل إذا خلصت النيات. ومن متابعتي لمجريات الحوادث في بيروت فإنني أرى أن هناك كتلة ثالثة بدأت تؤكد دورها بين موقف المعارضة

الوطنية، وموقف الحكومة اللبنانية. ولقد عرفت أن هذه الكتلة الثالثة تقترح الآن أن يتولى الرئاسة شخص محايد يثق فيه الجميع، ويكون عليه أن يوقف القتال، وأن تتيح الفرصة أمام الأطراف لكي تتفاهم. ولقد فهمت من كل ما يصلني بأن هناك شبه قبول عام أن يتولى اللواء شهاب هذه المهمة. فهو مسيحي ماروني مرموق، ثم أن تصرفاته في الأزمة جعلته موضع رضا من أطراف كثيرة، ثم إن موقعه كقائد للجيش اللبناني يسهل مهمته"[1].

وفي 18 حزيران (يونيو) وصل "داج همر شولد" السكرتير العام للأمم المتحدة بنفسه إلى بيروت، والحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تستعجله ليذهب وفيها عقد عدة اجتماعات مع ضباط فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة. واستمع منهم وخرج بنتيجة مؤداها: "أن فريق المراقبين لم يجد دليلاً واحداً يدين الجمهورية العربية المتحدة بأي عمل من أعمال التسلل أو تهريب الأسلحة"[2]. والتقى "همر شولد" في نفس الليلة في بيروت بالسفير الأميركي "ماكلينتوك" وافضى إليه بانطباعه الأول. ورد عليه السفير ما معناه أنه يثق بـ "ناصر" أكثر من اللازم. وأجابه "همرشولد" بقوله: "مهما كان رأي الآخرين فإنني أتحدث مع ناصر بصراحة كاملة في كل ما يخطر لي وأقول له دائماً أنه لم يعدني بشيء إلا وقام بالوفاء به وأنا أريد أن يبقى السجل باستمرار على هذا النحو.."[3].

وفي اليوم التالي أقام رئيس وزراء لبنان (سامي الصلح) حفل غداء تكريماً (داج همر شولد) وبعد الغداء فوجئ همر شولد بدخول كعكة كبيرة مغطاة بالكريمة البيضاء و مكتوب عليها باللون الأحمر وباللغة الفرنسية (أيتها الأمم المتحدة أنقذي لبنان". و التفت "همر شولد" لرئيس الوزراء اللبناني قائلاً بالفرنسية أيضاً: "سيدي الرئيس: "إنني لا أستطيع قبول هذه الدعوة لأن لبنان وحده هو الذي يستطيع أن ينقذ لبنان". وفوجئ بعدها بحملة في بعض الصحف اللبنانية ضد فريق الأمم المتحدة تتهمه بأنه يغمض عينيه.

وعاد "همر شولد" إلى نيويورك وفي نفس يوم وصوله تلقى خطابا من رئيس وزراء إسرائيل الذي كان متحمساً لتدخل عسكري أمريكي في لبنان يؤدي إلى احتكاك عسكري مباشر مع الجمهورية العربية المتحدة –يقول له فيه: "إنني أصارحك القول بأنك تتخلى عن لبنان وتتركه وحيداً لمؤامرات الجمهورية العربية المتحدة. إني لا أعرف تأكيدات تلقيتها من رئيس الجمهورية العربية لمتحدة فيما اجتمعت به،

---

(1): سامي شرف، مقابلة أجراها معه نقولا ناصيف، منتدى النهضة–**جريدة الأخبار** في 2 تشرين الثاني 2007.

(2): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 306.

(1): مذكرات السير "براين أور كهارت" مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة عن محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 332.

ولكني أعرف أن هناك أسـلحة و مسـلحين و ذخائر تتسـرب عبر الحدود السـورية إلى لبنان. وأنني لأتساءل عما إذاكنت بعلم أو بغير علم لست شريكاً بميونخ[1] أخرى في الشرق الأوسط[2].

وفي 7 تموز (يوليو) 1958 توجه همر شـولد إلى واشـنطن وتناول الغداء مع "دالاس" وزير خارجية الولايات المتحدة، وإذ بـــ "دالاس" يحمل ملف قدمه إليه قائلاً :" انه يضم تقارير كاملة و مفصلة عن عمليات التسـلل من الجمهورية العربية المتحدة إلى لبنان" وقام "همر شـولد" بتقليب بعض الصـفحات بالملف ثم قال لدالاس أن هذه التقارير كلها ليس لها مصدر، ولم تخضع لأي نوع من التحقيق، وهو لا يسـتطيع أن يعتمد عليها. وراح دالاس يصـارحه "بأن الولايات المتحدة واقعة تحت ضـغط عنيف من العراق وتركيا وإيران وإسـرائيل للتدخل في لبنان. وأكثر من ذلك فإن الجنرال ديغول – الذي كان قد عاد إلى السلطة قبل ذلك بقليل –بعث إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا يقول لهما إنه إذ كان في نيتهما تدخلا عسكرياً في الشرق الأوسط، فإن فرنسا يجب أن يكون لها دورها".

كان همر شـولد يشـعر بالضـغوط التي يتعرض لها دالاس لكنه لم يكن يسـتطيع أ، يجعل من فهمه لموقف دالاس مبرراً يدفعه إلى الإخلال بنزاهة الأمم المتحدة.وهكذا فإنه علق على ما سمعه من دالاس قائلا: "إنني أعتقد أن ناصر كان مخلصاً عندما عبر لي عن عدم رغبته في ضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة"[3].

التقى همرشـولد في القاهرة الرئيس جمال عبد الناصر لمدة أربع ساعات في 21 /1958/6 وعندما عاد على بيروت في 1958/6/24 اتصـل بالمسـؤولين وابلغهم نتيجة محادثاتهم، موضـحاً موقف جمال عبد الناصر الذي لا يرى مانعاً لإيجاد مخرج مشرف للأزمة، وإن كان لا يزال على رأيه بأنه يترتب على الجانب الآخر (كميل شمعون) تقديم التنازلات. وافترق همر شـولد وشمعون على خلاف نظراً لأن تقرير المراقبين، وبناءً على إيعاز من همرشـولد قبل مغادرته بيروت قد احتوى على متناقضـات. وأثار استغراب المتتبعين للأحداث. خاصة وأن المراقبين كانوا يتصرفون كالسياح و يقضون أوقاتهم في الاستجمام بعيداً عن الحدود، الأمر الذي حمل وزارة الخارجية اللبنانية على إصـــدار بيان يحتوي على 56 واقعة تبين التدخل الخارجي، و تثبت التسلل ومصادر الأسلحة. وقد انتقد بيار جميل رئيس حزب الكتائب التقرير بعنف وقال: " من حقنا أن نعتبر على الأقل بعد عودة همر شـــولد من زيارة القاهرة، أن تقرير المراقبين يعوزه التجرد، وان نشاطاتهم داخل الأراضي اللبنانية، واتصالاتهم بزعماء المعارضة، تشكل تدخلاً سافراً

(2): "بن غوريون" هنا يشير إلى استسلام الحلفاء الشهير في ميونيخ، أمام "أدولف هتلر" عام 1938.

(3): محمد حسنين هيكل، مرجع السابق، ص 232 و233.

(1): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 333 و334.

في شؤوننا الداخلية، وتعرضاً لسيادتنا الوطنية. وختم انتقاده بقوله: "الخراب يعم البلاد يوماً فيوم، بينما الأمم المتحدة و المراقبون يتفرجون على خرابها"[1].

- **القنصل البلجيكي يهرب الأسلحة إلى الثوار.**

في 12/ 1958/5 أوقف على الحدود السورية اللبنانية، القنصل العام لبلجيكا في دمشق لويس دي سان (louis Desang) وصودرت من سيارته كمية من الأسلحة. وكان القنصل يحمل رسالة موجهة إلى مجهول في بيروت تحتوي على تعليمات بنسف شوارع رئيسية في العاصمة اللبنانية ونسف القصر الجمهوري. وكانت توصى بإلقاء المتفجرات في أنحاء مختلفة من المدينة و إقامة الحواجز في الشوراع واغتيال بعض اللاجئين السياسيين من الشخصيات السورية لمقيمة في بيروت.

وأعلنت السلطات البلجيكية على الأثر أن لا علاقة لحكومتها الصديقة للبنان، بنشاط قنصلها وفهم- فيما بعد- أنه كان يعمل لحساب المخابرات السوفياتية.

ومن ذات الليلة هاجمت جماعة مسلحة بينها ما لا يقل عن مئة سوري، مركز الجمارك اللبنانية، في المصنع بعد أن رفض المسؤولون عن المركز الحدودي اللبناني إطلاق سراح القنصل البلجيكي. فقتلوا من فيه ونسفوا مراكز الجمارك وقوى الأمن. وقتل ستة موظفين لبنانيين بهذا الهجوم، وتبين أن الجماعة أتت من دير العشائر الواقعة على الحدود اللبنانية –السورية، بعدما كانت تجتمع في منزل شبلي العريان الذي كان يوزع السلاح على أعضائها، بالتنسيق مع بعض الضباط لتابعين لعبد الحميد السراج، كما جاء في التقارير الأمنية التي ذكرت أن هذا الهجوم المفاجئ والمنظم قد خطط له بعد اعتقال القنصل البلجيكي في الأراضي اللبنانية[2].

- **بغداد ضد حلف بغداد 14 تموز (يوليو) 1958.**

كان جمال عبد الناصر في جزيرة (بريوني) اليوغسلافية في تلك الساعات المبكرة من صباح 14 تموز (يوليو) 1958 حين أذيع البيان الأول للثورة من راديو بغداد في الساعة السادسة صباحاً. وبعد دقائق قطعت الإذاعة البريطانية من لندن إرسالها العادي، وأذاعت أول خبر يقول إن: "انقلاباً عسكرياً حدث في العراق، وأن النظام الملكي قد سقط فيها، وأعلن قيام نظام جمهوري".

(2): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 307.

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 292.

وكان قرار ناصر الأولي أنه لا بد من إعلان حالة التأهب القصوى في الجمهورية العربية المتحدة، وقام إلى التليفون وطلب توصيلة بعبد الحكيم عامر في القاهرة وابلغه قرار إعلان حالة الطوارئ القصوى. ثم بعث برسالة إلى القاهرة بأن تقوم إذاعات القاهرة ودمشق طوال اليوم بنقل كل ما يصدر عن إذاعة بغداد أولا بأول، وأن يبدو من هذه الإذاعات تأييد الجمهورية العربية المتحدة الكامل للثورة في العراق، وأخيراً بعث إلى دمشق والقاهرة يطلب إجراء اتصالات عاجلة بكل الوسائل المباشرة مع القيادات العراقية الجديدة، والتعاون معها إلى أقصى الحدود فيما يطلبه، وفي نفس الوقت كتب مجموعة من "النصائح" طلب إيصالها إلى بغداد، وكان أهمها تكرار التعهد باستمرار تدفق النفط العراقي إلى أسواقه، والتأكيد على استقلالية الثورة العراقية عن كل الأطراف بما فيهم الجمهورية العربية المتحدة وعدم التسرع بإبداء اتجاهات وحدوية حتى لا تثور ثائرة الغرب ضد الثورة في مرحلة التعرض الأولى للخطر(1).

وبعد أن ناقش الرئيس جمال عبد الناصر كل احتمالات تداعي الموقف مع الرئيس اليوغسلافي "جوزيب بروزتيتو" الذي اجتمع به في الساعة السابعة والنصف صباحاً قرر العودة فوراً إلى مصر. على الباخرة "الحرية" التي تحول الجناح الرئيس فيها إلى شبه غرفة عمليات. ومع أول بشائر الصباح تلقى مكتب الاتصالات الشفرية على الباخرة أول إشارة عن نزول القوات البحرية الأميركية إلى الشواطئ اللبنانية قرب بيروت وفي الساعة التاسعة مساءً بدأت المدمرة اليوغسلافية التي تحمل الرقم 62 تبعث بإشارات بالأضواء تقول "نطلب توقف القافلة– نريد إرسال قارب إلى الباخرة "الحرية" يحمل رسالة هامة من الرئيس تيتو إلى الرئيس عبد الناصر. وفوجئ الواقفون على سطح "الحرية" بقارب بمجداف يسرى من المدمرة إلى "الحرية" وكان تعليل اليوغسلاف أنهم اختاروا هذه الوسيلة تأكيداً للأمن لأن أصوات محركات القوارب السريعة يمكن رصدها بأجهزة "السونار" ومن مسافات بعيدة. وبعد دقائق كانت رسالة "تيتو" أمام جمال عب الناصر وهذا نصها: "من الرئيس تيتو إلى الرئيس ناصر– أناشدكم أن لا تتقدموا في البحر إلى أكثر من الحد الذي وصلتم إليه الآن– الخطر شديد بعد التطورات الأخيرة– احتمالات السفر بالبحر لم يعد يمكن تأمينها –أرجوكم العودة إلى أقرب ميناء يوغسلافي..."

وفي هذه الأثناء فوجئ محمد حسنين هيكل ومحمود فوزي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة بالرئيس عبد الناصر يطرح عليهم فكرة ظلت تشغله منذ أن تلقى رسالة "تيتو" ومؤداها أن يذهب بالطائرة السريعة إلى موسكو في زيارة سرية يلتقي فيها بالقادة السوفييت لكي يتعرف مباشرة على نواياهم في حالة ما إذا تفاقمت الأزمة ووصلت إلى حد استعمال القوة المسلحة.

(2):محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 339–343.

وكان تقديره أن دخول الولايات المتحدة على منطقة العمل المسـلح يصـنع موازين تختلف عما كان عليه الحال في السويس، وأن من الضروري لنا أن نعرف مبكراً نوايا السوفييت حتى تكون حساباتنا على أساس سليم(1).

وصـل عبد الناصـر إلى موسـكو في 17 تموز (يوليو) وبدأ الاجتماع مع " خروشـوف" في السـاعة العاشرة صباحاً، واقبل أحد الخدم بكأس ملاه بالفودكا ووضعه أمام "خروشوف"، ودق خروشوف على المائدة قائلاً لرئيس الخدم "ارفع هذا من أمامي" ثم التفت إلى جمال عبد الناصـر يقول له: " حين تكون معي فانا لا أشرب أبداً، أنا أعلم أنك مسلم متدين، وأنا أحترم عقيدتك". ثم التفت إلى الدكتور محمود فوزي ومحمد حسـنين هيكل قائلاً: "لقد كان يسـعدهم أن يواجهوه وحده في البحر الأبيض المتوسـط. فهم يعرفون انه أصـبح رمز لكفاح العرب. ولهذا فإن المعركة الدائرة اليوم أصـبح محورها هذا الشـاب ودوره". قالها خروشوف وأشار إلى جمال عبد الناصر ثم ملأ كوباً أمامه بالمياه المعدنية وقال: "إنني اشرب نخب كفاح الشعوب العربية، ونخب انتصـار العرب، ونخب قائد العرب". ثم مضـى يقول: "أنا لا أتكلم عن الغيب، ولكني أؤمن بمنطق التاريخ... إن ثورة العراق كانت مفاجأة لهم، لقد سـقط حلف بغداد، فهل يتصور أحد حلف بغداد بغير بغداد؟ أو أن بغداد أصبحت فجأة ضد حلف بغداد؟ لقد حذرتهم طويلاً. عندما كنا في لندن أنا و بولجانيين قال لي إيدن: "إذا تأكد لنا أن بترولنا في الشـرق الأوسـط معرض للخطر، فسوف ندخل الحرب وقلت لايدن يومها استعمل عقلك. ماذا سيفعل العرب ببترولهم غير أن يبيعوه لكم؟ -إن الاتحاد السـوفيتي ينتج من البترول أكثر من حاجته، فهو إذن ليس طامعاً وليس مشـترياً بالبترول الشـرق الأوسـط، وإنما انتم في الغرب المشـتري الوحيد". وضـحك خروشـوف ثم استدرك قائلاً: "ولكن المشتري غير اللص، وهم لا يريدون شراء البترول، وإنما يريدون سرقته، والمشكلة الآن هي أنهم يعتقدون أن ثورة العرق تهدد البترول"(2).

وكانت وجه نظر عبد الناصـر تتلخص "أن الموقف خطير وان الجمهورية العربية المتحدة لا تريد أن تضـاعف من خطورته، وأنها سـتبذل كل جهدها للسـيطرة على ردود أفعالها لأنها لا تقبل أن تعرض السـلام العالمي للخطر. وانه عندما يعود إلى المنطقة –اليوم- فإنه يبذل كل جهده لتهدئة أعصـاب كل الأطراف لكنه يشـعر أن بعضـهم يدفع الأمور إلى مناطق خطرة". وقال خروشـوف لناصـر صـراحة: " الواضح أنهم رجالك؟" ورد ناصر على خروشوف: "إنك بهذا السؤال تقع في نفس الخطأ الذي يقع فيه الغرب إنني وراء كل ما يجري في أي وطن عربي" وراح عبد الناصـر يعطي لحروشـوف فكرة عامة عن القومية العربية، وعن الحالة الثورية في الأمة العربية في الظروف الراهنة، وخلص للقول: "لقد كان هناك

(1): محمد حسنين هيكل، مرجع السابق، ص 356.

(1): محمد حسنين هيكلن مرجع سابق، ص 367 و368.

مخزون محبوس من الآمال والتطلعات لدى كل شعب عربي، فلما بدا أن الثورة المصرية قادرة على فتح الطريق تدافع كل المخزون المحبوس من الطاقات —تيارات وحركات عارمة بغير ترتيب من أحد وبغير تخطيط". ثم أضاف : "إنني أول من يساوره القلق في بعض الأحيان نتيجة لتدافع الأحداث، فهذا التدافع ليس فقط أكثر مما تحتمله أعصاب الغرب بل إنه في نفس الوقت أكثر مما نستطيع نحن تحمل مسؤوليته، ولكن المشكلة أننا لا نستطيع أن نصد عفوية الجماهير ولاحقها المشروع في تكسير أغلال التبعية"[(1)].

- **كميل شمعون يستنجد بالولايات المتحدة الأميركية.**

خشي الرئيس شمعون على لبنان كما خشي على نفسه وأقنعه وزير الخارجية شارل مالك بالاستعانة بالولايات المتحدة الأميركية، خوفاً من أن يحدث في لبنان ما حدث في العراق. استنجد الرئيس شمعون بالولايات المتحدة، فأنجدته بالأسطول السادس في الحال.

وعندما نزل رجال البحرية على الشواطئ اللبنانية حاول الجيش اللبناني التصدي لها ومنعها[(2)]، وكاد يقع اصطدام بينه وبينها لولا تدخل السفير الأميركي مع قائد الجيش اللبناني، والتأكيد له أن القوات الأميركية ليست آتية لاحتلال لبنان بل لضمان سلامته وأنها ستنسحب كما جاءت، عندما تطلب منها الحكومة اللبنانية ذلك. وتسارعت الأحداث، فأوفد الرئيس الأميركي أيزنهاور مساعده السيد مورفي واجتمع بقادة المعارضة وتدارس الموقف معهم. ودرس في حديثه سؤالاً عن الرجل الذي يستطيع فيما إذا تولى الحكم، أن يعيد الأمن والطمأنينة إلى لبنان ويقضي على الفتنة، فأجمعوا على القول يرفضون التجديد لشمعون، وفهم من حديثهم أن اسم الجنرال فؤاد شهاب مقبول لديهم[(3)].

- **المارينز في بيروت.**

في 18 تموز رست قرب مرفأ بيروت حوالي 70 و75 بارجة حربية، وقد اجتازت فرق المارينز فندق السان–جورج. بينما كانت الطائرات البحرية النفاثة تنطلق من حاملتي ساراتوغا ولسكس مزمجرة فوق المدينة. وفي 25 تموز ارتفع عدد القوات الأميركية حتى 10600 رجل على اقل تقدير أي 6600 جندي من البحرية و4000 من الجيش. وأول ما عملوا عليه بسرعة تأمين سلامة المطار، ومناطق المرفأ

---

(2): المرجع نفسه، ص 368 و369.

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 30.

(2): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 297.

في المدينة حيث يخفرون المنطقة بالدبابات والمدرعات البرمائية. وبمدافع هويتزر الذرية، هذا مع العلم أن الأسلحة النووية لم تنزل من السفن[1].

يقول مورفي: " لقد طلب السفير البريطاني حماية يقوم بها حرس البحرية حول مقره فأجيب طلبه، لكن الحرس الأميركي ما كاد يتولى الحماية في الليلة الأولى حتى رش بيت السفير بطلقات صادرة من حي البسطة كادت تفقدنا بعض رجالنا".

ويضيف مورفي: "وحين بدا إنزال الجنود إلى لبنان تقرر تبسيط العملية باقتصارها على القوات الأميركية. ولكن البريطانيون أنزلوا في وقت واحد 2500 مظلي في المملكة الأردنية الهاشمية المجاورة. وقد تعاون الأميركيون و لبريطانيون معاً إبان التدخل. فالبحرية البريطانية أمنت المساندة في البحر المتوسط، وقدمت لنا التسهيلات في قبرص، بينما قدمت الولايات المتحدة الأميركية الخدمات الجوية بنقل المعدات جواً للبريطانيين في الأردن. كما كنا نعلم مدى علاقة فرنسا التاريخية بالشرق الأوسط لذلك أجرينا استشارات وثيقة مع حلفائنا الفرنسيين... ولم نكن نأمل تفهماً أكثر مما لاقيناه عند السفيرين في بيروت". وعلى سبيل المثال فقد أمرت الحكومة الفرنسية بإرسال السفينة دي غراش إلى مياه بيروت لكي تستعرض العلم الفرنسي- ومع أننا حبذنا هذه المبادرة التي تدل على ترابطنا، ولكن الوقت لم يكن مناسباً لإثارة المسلمين الذين يعطفون على الجزائر... وتمت مغادرة السفينة الحربية دي غراش قبل أن يشعر راديو دمشق بوجودها"[2].

ولكن رأي الأميركيين وممثلهم في بيروت –مورفي- يدور حول إقالة اللواء شهاب وتعيين قائد آخر مكانه، واتخاذ الإجراءات أللازمة لإعادة الأمن ولاسترداد سلطة الحكومة. ولكنهم وجدوا أن هذا الأمر ليس باليسير. فاللواء شهاب رجل خارق الذكاء وهمه منحصر في الحفاظ على المنظمة العسكرية سالمة، فقد عارض شن هجوم على الثوار اللبنانيين لأنه يعتقد أن عملية كهذه ستقسم الجيش إلى شطرين، وبالتالي ستنتهي بذوبان جيشه نظراً للفوارق الدينية في قواته، ولاسيما المجندين المسلمين من العطف على الثورة والقائمين بها.

واخيراً أبلغ شمعون مورفي بأنه لا يريد التجديد ويقول مورفي: "في تلك اللحظة شعرت بأن الشر قد زال، وبعد تهنئته على قراره اللائق برجل دولة ودعته بقلب ملئ بالشفقة عليه... وقد شعرت بأنه ضحية تطرفه السياسي. فخدع نفسه وأوقعها في أشواك السياسة اللبنانية"[3].

---

(3): محمد جميل بيهم، مصدر سابق، ص 136.

(1): محمد جميل بيهم، مصدر سابق، ص 151.

(2): المصدر نفسه، ص 148.

وقدر مورفي فيما بعد عملية إنزال جنود البحرية إلى لبنان لمدة المائة يوم و اليومين (102 يوم) قد كلفت الولايات المتحدة 200 مليون دولار. ويقول مورفي: "وهذا المبلغ ذكرني بمخابرة تسلمتها، عندما كنت في بيروت، من كوفت[1] دلفر السـفير التركي بلبنان: فقد أخبرني أنه سـرّ بالمبادرة الأميركية العسكرية، ولكنه قال مازحاً: لقد كان على الولايات المتحدة أن تشتري اللبنانيين فقد يكون هذا ابخس ثمناً من إنزال الجنود من الأسطول"[2].

وفي 4 آب 1958 انتخب المجلس النيابي اللبناني في دورته الثانية وبأكثرية 48 صـوتاً (مقابل 7 أصـوات لريمون إده) فؤاد شـهاب رئيسـاً للجمهورية. وقد اسـتقبل انتخابه بفرحة عارمة في صـفوف الجيش وضباطه، وبإطلاق الأعيرة النارية ابتهاجاً في الأحياء والقرى التي كانت في يد المعارضـين الثائرين وبقرع أجراس الحزن في بعض الأحياء والقرى المسـيحية، التي اعتبرت انتخابه وخروج الرئيس شمعون من الرئاسة، هزيمة سياسية للمسيحيين في لبنان[3].

الفصل الثالث

العهد الشهابي و موقفه من الناصرية 1958 - 1964

أولاً: موقف البقاع من الشهابية بعد ثورة 1958

---

(3): هذا الاسم محرف ولعل الصحيح: قوت دلفر.

(4): محمد جميل بيهم، المصدر السابق، ص 150.

(5) باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 32.

أيضاً: يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، ص 399.

أيضاً: محمد جميل بيهم، المصدر السابق، ص 149.

ثانياً:دور جامعة بيروت العربية في تشكيل الوعي السياسي والقومي للبقاعيين 1960– 1964

ثالثاً: موقف البقاعيين من مؤامرة الانفصال بين مصر و سوريا عام 1961

رابعاً: موقف البقاعيين من قيام الإتحاد الثلاثي بين مصر – سوريا – العراق عام 1963

خامساً:موقف البقاعيين من محاولة انقلاب الحزب القومي السوري عام 1961

أولاً: موقف البقاعيين من الشهابية بعد ثورة 1958.

بعد انتخابه بأيام، وجه الرئيس الجديد للجمهورية اللواء فؤاد شهاب، أول بيان رئاسي إلى اللبنانيين دعاهم فيه إلى الهدوء، موضحاً أنه قبل بالمسؤولية تلبية لرغبة المواطنين، مؤكداً قدرة اللبنانيين في التغلب على الأزمة و العودة إلى الوحدة الوطنية التي بقوتها حقق لبنان استقلاله عام 1943، و التي منها انبثق ميثاقه الوطني، " ذلك الميثاق الذي يبقى بمارسمه لنا من سياسة وطنية خالصة وعربية وخارجية حرة، الدستور الضامن لمجد لبنان وهناء شعبه". ولم ينس الإشارة إلى ضرورة انسحاب القوات الأميركية من الأراضي اللبنانية، وإلى " بناء الدولة ورعاية فضائل النزاهة والعدل والتجرد وقواعد العلم والنظام و المساواة"[1].

و في 22 أيلول، وهو اليوم الذي انتهت فيه ولاية الرئيس شمعون، تسلم الرئيس شهاب دستورياً ورسمياً مهام الرئاسة وأقسم اليمين أمام مجلس النواب، كما ينص الدستور، على المحافظة على الدستور. ومما قاله في كلمته: " في الساعة التي أقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني وأعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب ميثاقنا الوطني، فهو الذي جمعنا ويجمعنا على الإيمان بلبنان، وطناً عزيزاً سيداً حراً، متعاوناً بإخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية، إلى أقصى حدود التعاون، لما فيه خيره وخيرها جميعاً.

لم ينتقل الرئيس شهاب إلى القصر الجمهوري، في محلة القنطاري بل اختار البقاء في المنزل الصغير الذي كان بناه في جونيه، واختار بيتاً لبناني الطراز في صربا، قرب جونيه ليكون مقراً لرئاسة الجمهورية[2].

مر عهد الرئيس شهاب، من العام 1958 إلى العام 1964، بمراحل ثلاث: المرحلة الأولى كانت إنهاء الثورة وتصفية مظاهرها وذيولها، والثانية، مرحلة الإصلاحات الإدارية والسياسية التي تلتها وانتهت بالانتخابات النيابية، العام 1960، أما المرحلة الثالثة، فكانت مرحلة الإصلاح الاجتماعي التي تلت استقالته وعودته عن الإستقاله[3].

المرحلة الأولى: إنهاء الثورة وتصفية آثارها وذيولها:

(أ) – حكومة كرامي الأولى:

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، مصدر سابق ص 25.

(2): المصدر نفسه، ص 26.

(3): المصدر نفسه، ص29. أيضاً: فواز طرابلس، **تاريخ لبنان الحديث**، ص242.

في اليوم الذي تسلم فيه فؤاد شهاب مقاليد الحكم في 22 أيلول 1958، تم تأليف وزارة جديدة من معارضي العهد السابق والمحايدين، برئاسة رشيد كرامي، أحد رموز الثورة المعتدلين، وعضوية الوزراء: رفيق نجا، فريد طراد، يوسف السودا، شارل حلو، محمد صفي الدين وفؤاد النجار[1] وفليب تقلا.

في الواقع من بين أعضائها سوى اثنين أو ثلاثة ممن كانوا من المعارضين المعلنين للرئيس شمعون، لكن الأوساط المسيحية، ولا سيما حزب الكتائب، و القوى السياسية التي كانت مؤيدة للرئيس شمعون خلال المحنة، اعتبرت تأليف الحكومة على هذا الشكل تكريساً لانتصار المعارضين والثائرين. و جاء تصريح رئيس الحكومة رشيد كرامي و الذي تحدث فيه عن "قطف ثمار الثورة" ليزيد من غضب المعترضين، ولتنشب " ثورة مضادة "، في الأحياء و المناطق المسيحية يتزعمها حزب الكتائب، ولتعود المتاريس وتظهر الأسلحة في الشوارع من جديد[2].

(ب)- حكومة كرامي الرباعية (لا غالب و لا مغلوب)

لم يكن أحد ينتظر هذه الثورة المضادة، لم يغفر كميل شمعون للجنرال شهاب موقفه منه ومن الثورة التي نشبت ضده. فما كاد شهاب يتربع على سدة الرياسة حتى أدرك أن فريقاً من اللبنانيين لا ينظر إليه وإلى حكمه بعين الرضا. وكان هدف الثورة المضادة القول للرئيس شهاب: " إننا نحن الذين نمثل المسيحيين في هذا البلد، والموارنة بشكل خاص، لا أنت".

وظلت دقات الحزن التي أرسلتها أجراس بعض الكنائس في بيروت و القرى اللبنانية ترن في الأذان. ودامت الثورة المضادة شهراً بكاملة[3]، وأعاد الرئيس فؤاد شهاب تشكيل حكومة رباعية مؤلفة من رشيد كرامي وحسين العويني وبيار الجميل وريمون ادّة. على قاعدة لا غالب ولا مغلوب.

ونجح تأليف هذه الحكومة في إخماد الثورة المضادة، نظراً لتعادل التمثيل المسيحي والإسلامي فيها، واستطاعت إزالة المتاريس، وإعادة الحياة الطبيعية إلى البلد.

استمرت الحكومة الرباعية في الحكم سنة، استقرت فيها أحوال البلد، تدريجياً بشكل طبيعي فاختفت وأزيلت كل معالم ومظاهر الثورة والثورة المضادة[4].

---

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص324

(2): باسم الجسر، فؤاد شهاب، ص 26 و 27

أيضاً: يوسف سالم، مصدر سابق، ص403.

(3): المصدر نفسه، ص403.

(4): سامي الصلح، المصدر السابق، ص327

أيضاً يوسف سالم، المصدر السابق، ص405.

النائب أديب الفرزلي يدافع عن الوحدة العربية 1960.

بمناسبة اعياد الوحدة بعث الرئيس فؤاد شهاب ببرقية تهنئة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، عبرت عن مشاعر اللبنانيين جميعا للمباهج التي تتجلى في الجمهورية العربية المتحدة. وتزامن ذلك مع احتفالات واسعة في القرى والمدن اللبنانية، الأمر الذي أثار فئات لبنانية فقامت بالاعتداء بالضرب على مواكب المهنئين المتوجهة إلى دمشق، وخاصة في بلدة الكحالة، وكذلك جرى الإعتداء على عدد من السيارات السورية القادمة إلى بيروت. وسارعت قوى الأمن لاعتقال عدد من المشاغبين.

وفي مجلس النواب اللبناني وقف النائب ادوار حنين ليقول: " ... كان يجب أن لا ننزلق إلى أن نحتل الطرقات في المدن والعواصم فنأخذها مسرحا لإقامة الشعائر واليافطات التي دون عليها أشياء كان يجب أن لا تقبل الحكومة بأن ترفع فوق الطريق، كأن نقرأ مثلا على يافطة: ما من قوة في السماء وعلى الأرض تجبرنا على الإعتراف بالكيان اللبناني إلا بعد أن يندمج لبنان عمليا في الوحدة العربية..."[(1)].

ورد عليه نائب البقاع أديب الفرزلي قائلا: "... من المؤسف أن لا يملك واحدنا الجرأة الكافية لأن يقول الحق من أجل الحق، ومن المؤسف أن التيهان في دائرة الحق هو أوفى وأفضل، ولا بد من مجابهة الموضوع في صميمه. في هذا البلد كما في كل بلد في العالم، وهنا بصورة خاصة فئة تؤمن بهذا البلد كما هو عليه، ولكنها تخاف عليه، وفئة أخرى أخرى تؤمن بهذا البلد كما هو عليه ومن فرط إيمانها به لا تخاف عليه، فيصطدم الطرفان: المؤمن الخائف والمؤمن الجريء الذي لا يخاف. وإذا قامت فئة من اللبنانين الذين لا يخافون على الكيان اللبناني فشذت عن القاعدة المعروفة فهذا لا يعني أن نتهم هذه الفئة بأنها تقصد بتصرفاتها الرعناء زعزعة كيان البلد، ولا يجوز للفريق الآخر أن يستوفي حقه بالقوة في الدفاع عن البلد.

في هذا البلد دولة وعهد وهما المسؤلان عن كيانه، وإذا كان هناك أناس يكتبون على يافطات، فهم موجودون أيضا في كل بلد، حتى في المجر يوجد أناس يكتبون على يافطات تختلف مواضيعها عن معتقدات الفريق الآخر. وهذا لا يعني إعطاء الحق للبناني أن يستوفي حقه بالقوة من الناس الذين يكتبون اليافطات، فالحق في هذا المجال للدولة وحدها.

وأضاف الفرزلي: "وإذا ترك الحبل على غاربه، والميدان مفتوحا لكل فارس، يجول بجواده كيفما أراد، هذا هو التعرض للخطر على لبنان. إنني أرى أن القاعدة التي تطبق على علاقة الأفراد يجب أن

(1): الدور التشريعي التاسع، العقد الإستثنائي الثاني، محضر الجلسة الأولى، المنعقدة يوم الثلاثاء في 23 شباط (فبراير) 1960.

تطبق على العلاقات السـياسـية. إن الذي يخيف كيان وطن ما هو فرط الغيرة العمياء كما يخيف فرط الإعتقاد بالغير اعتقاداً أعمى.

...أنني أنا لمفروض علي الحرص على كيان لبنان، إذا ذهبت وفرحت لا يعني إنني أفرط بكيان لبنان.

إنني أفرح حينما يتحد العرب بجيوشهم والويتهم عاملين على وقف هجمات الخطر المهدد. فالتعبير عن هذا الشعور، يجب أن لا يفسر خطأ. وهنا نطلب من الحكومة، إذا تعدى هذا الشعور المعنى الذي نوهت عنه وهو مناصـرة وحدة العرب وتأييدها لدفع العدوان عنهم وعنا، إذا تعدى هذا الشـعور إلى معنى الخروج عن الوحدة اللبنانية واستقلال لبنان وكرامته فالحكومة التي لا تضرب بيد من حديد تكون هي المسؤولة، ونعتبر أن القبول به خيانة عظمى.

...يجب علينا أن ننتبه إلى أكثر من هذا ونعي كيف نعيش، إننا نعيش في جو عائلي، عائلاتنا واحدة، ولا يمكن أن يسـتمر عيشـنا إلا إذا كنا نؤمن، نحن الفريق المتعصـب للبنان، إننا أكبر من أن نخاف على استقلاله، وأن الفئة الأخرى تؤمن أن هذا البلد هو بلد شقيق للبلاد العربية.

فإذا كانت الوحدة هناك مفخرة لفريق منا، فوحدتنا أيضـا تكون مفخرة لهم أيضـا إذا عرفنا كيف نعيش ونتدارك المخاطر"[1].

- **علاقة الرئيس فؤاد شهاب بجمال عبد الناصر.**

كان على الرئيس فؤاد شهاب أن يستمر في السعي لتحقيق الوحدة الوطنية و يعمل جاهداً في سبيل إعادة الثقة بين الجميع ليعمل منها حزمة واحدة ضمن اتحاد وطني شامل.

ولتحقيق هذه الغاية الوطنية و تخطي الصعوبات الكبيرة التي تعترض فئات تفرقها اعتبارات عقائدية وطائفية وقومية، أخذ تارة بالبطريرك الماروني و تارة ببعض الزعماء السياسيين، وتارة بجمال عبد الناصر.

كان الرئيس جمال عبد الناصر يتسع نفوذه يوماً بعد يوم، لا في دنيا العرب فحسب، حيث صار الزعيم غير المنازع الذي ينجذب إليه الشعوب العربية بخيط من السحر، بل في عدد لا يستهان به من دول العالم الثالث[2]. وللزعيم الكبير جمال عبد الناصر موقف جريء له وقعة المؤثر في الأوساط الدولية مما حمل الكثيرين من مسؤوليها على أن يغيروا نظرتهم إلى العالم العربي عامة، وصاروا يتجنبون إغضاب

(1): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة يوم الثلاثاء في 23 شباط (فبراير) 1960.

(2): يوسف سالم، مصدر سابق، ص406

أيضاً: فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص240.

العرب– في الظاهر على الأقل– وكثير من الغربيين ما عادوا يجرؤون على تحدي شعوب المنطقة و احتقار شأنها.

وبدأ الرئيس شهاب بتصحيح السياسة الخارجية اللبنانية التي كانت قد انحازت إلى الغرب ضد الدول العربية التي كانت الجمهورية العربية المتحدة، أو بالأحرى، جمال عبد الناصر، يقود معركتها ضد الإستعمار الغربي و مشاريعه الدفاعية، وضد إسرائيل. وكان منطلق هذا التصحيح والتزام الحكومات اللبنانية، طيلة عهد الرئيس شهاب، بسياسة التعاون الصادق مع الجمهورية العربية المتحدة وجمال عبد الناصر. اجتماع عقد بين الرئيس وعبد الناصر، في خيمة من الصفيح على الحدود اللبنانية–السوريا بعد فترة وجيزة من انتخاب فؤاد شهاب رئيساً في 25 آذار (مارس) 1959. ورضي جمال عبد الناصر البطل القومي العربي الذي يهتف باسمه ملايين العرب و المسلمين، و منهم مسلمو لبنان كي لا يحرج الرئيس شهاب أمام المسيحيين ذهابه إلى القاهرة[1] أو مجيء ناصر إلى بيروت، و كان معروفاً أنه أي عبد الناصر هو الذي اقترح اسم شهاب على مورفي المبعوث الأميركي لإقناع الأطراف اللبنانية به، تمهيداً لإنهاء المحنة.

لكن هذا الاجتماع رغم قصره ورغم اختصار المبادلات فيه، فقد كان كافياً لكي يقيم بين الرجلين اللذين كان لهما الأثر الكبير في حياة لبنان السياسية طيلة الستينيات، علاقات احترام و ود وتعاون صادقة، وهذه العلاقات وفرت للبنان عشر سنوات من الاستقرار السياسي الداخلي[2].

ويقول سامي شرف عن ذلك الاجتماع: أن الرئيسين لم يشأ أحداهما أن يعطي الآخر صورة رسمية و بروتوكولية للقاء. أي أن يكون عفوياً بين شقيقين يفتحان صفحة جديدة من العلاقات الدولية والعربية على نحو مختلف و يكون مثلاً يحتذي به الآخرون. كما أن اللقاء كان مجاملة في حد ذاته، لم يكن هناك ما ينبغي تصفيته، قلب الرئيسان الصفحة القديمة لعلاقة البلدين وقرّرا فتح صفحة جديدة بين لبنان و الجمهورية العربية المتحدة، وقال الرئيس عبد الناصر للرئيس شهاب: إن الجمهورية العربية المتحدة في تصرفه في كل ما يريد ويقرر، وبحسب ما علمت من الرئيس عبد الناصر انه قال للرئيس شهاب: أرجو أن لا نضمر أي شيء في صدورنا للغد ونخفيه بعضنا عن بعض إذا حدث أمر ما، قبل أن نفكر أننا فعلنا أو تعمدنا أو إننا مسؤولون عنه أم لا، أن تحيطني علماً بالأمر فوراً لمنع أي اجتهادات أو التباسات في الموضوع، لي في دمشق عبد الحميد (السراج) وفي بيروت عبد الحميد (غالب) وفي القاهرة سامي (شرف) سم لي مندوبين من عندكم.

---

(1): فؤاد مطر، **حوار مع محمد حسنين هيكل**، ص152.

(2): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص27 و 28 .

ويضيف سامي شرف قال لي بل حذرني الرئيس عبد الناصر: ولم يكررها " إياكم، إياكم، إياكم، أن يقوم احد منكم، بعمل في لبنان، يضر فؤاد شهاب أو يؤذيه في شعوره أو موقعه كرئيس للبنان" حظر علينا القيام بأي نشاط أو اتصال بأحد ما، أو عمل امني يزعج الرئيس شهاب، قال ذلك في وقت لاحق على اجتماع الخيمة، كان مصراً على أن لا يتم أي عمل في لبنان، إلا بعلم شهاب وموافقته الشخصية(1).

المرحلة الثانية: الإصلاح الإداري و السياسي.

بعد أن قام الرئيس شهاب بالخطوات و المبادرات اللازمة لتصفية ملف الخلافات اللبنانية العربية، (اجتماعه بعبد الناصر، إعادة السفير المصري بعد أن كان اجبر على المغادرة خلال أحداث 1958، التخلي عن مشروع ايزنهاور، انسحاب القوات الاميركية في 25 تشرين الأول(أكتوبر)، بدأ فؤاد شهاب بتنفيذ جديد للميثاق الوطني).

لقد كان فؤاد شهاب مقتنعاً بضرورة إنصاف الطوائف الإسلامية التي كانت قد أعلنت العصيان عام 1958.وكان دائماً يردد: " وراء أحداث عام 1958 يجب تبصر الأبعاد الاجتماعية".

لسوء الحظ، لم يكن من الممكن إرضاء الطوائف الإسلامية سياسياً خارج حدود المطالب التي كان قد تقدم بها الزعماء السياسيون المسلحون آنذاك وهي تلخص: بالمساواة في الوظائف وبتعديل قانون الانتخابات بحيث يكون التمثيل أكثر التصاقاً أو تعبيراً عن الواقع الطائفي، وهكذا جاءت المراسيم الإشتراعية التي صدرت عام 1959 تكريساً للنظام الطائفي وللمحتوى الطائفي للميثاق الوطني.

انكشفت ناحية أخرى من نواحي تطبيق الميثاق في ما سمي بالنهج الشهابي من ذلك أن الرئيس شهاب كان حريصاً على تطبيق الدستور تطبيقاً دقيقاً و على مراعاة التوازن الطائفي مراعاة أكثر دقة فلم يجر أي تغيير في المؤسسات السياسية(2).

تميز المشروع الشهابي على الصعيد السياسي بثلاث مميزات مترابطة: العمل على تزويد البلد بطاقم بديل عن الزعامات التقليدية، باستيعاب الأفرقاء المتقاتلين في أحداث 1958، واستخدام الجيش والأجهزة الأمنية والتكنقراط قاعدة للحكم، ونقل مركز السلطة من الجهاز التشريعي إلى الجهاز التنفيذي.

---

(1): سامي شرف يتذكرالشهابية، حاوره نقولا ناصيف، **صحيفة منتدى النهضة**، 2 تشرين الثاني 2007.

(2): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، ص 267.

أيضاً: يوسف سالم، مصدر سابق، ص 268 و 269 و 410.

وعلى الصعيد الإداري، أنشأ شهاب بنية إدارية موازية للإدارة التقليدية عن طريق تأسيس مجموعة من " المصالح المستقلة " والمجالس والمشاريع. أدى ذلك غرضين، الأول: بناء قطاع عام دون التصريح بذلك، الثاني: إبعاد الإدارة عن تسليط "الإقطاع السياسي " وهكذا تضخم جهاز الدولة بنسبة ضعفين من خلال توظيف أكثر من عشرة آلاف موظف جديد، يخضعون لامتحانات "مجلس الخدمة المدنية" و تراقبهم "هيئة التفتيش المركزي". هذا ما أضعف دور النواب في توظيف محسوبيهم وحدّ من الفساد و شجع التوظيف في الإدارة لصالح المسلمين والشيعة خصوصاً، في عهد شمعون كان الموارنة يشغلون نصف الوظائف الإدارية فيما هم لا يشكلون أكثر من 29% من السكان. أما في نهاية عهد شهاب، فصارت حصة الموارنة من الوظائف لا تتجاوز الثلث(1).

ووضع فؤاد شهاب قانون الانتخابات الجديد منسجماً مع هذا الاتجاه: إذ تخلى عن الدائرة الفردية التي كان القانون السابق قد اعتمدها و التي أدت إلى إثارة النعرات الطائفية، لكنه لم يرجع إلى الدائرة الكبرى نظراً لمعارضة الأحزاب لها، بل اختار الدائرة الوسطى التي تنطبق على التقسيم الإداري (القائمقامية)(2).

وجاء قانون الانتخابات الجديد ليساعد على عودة الوجهاء الذين أقصاهم شمعون عن المجلس العام 1957 من جهة، لكنه شجع من جهة أخرى، على صعود وجهاء جدد تدعمهم الأجهزة الأمنية. وهكذا تأمنت أكثرية نيابية متماسكة منحت سلطات استثنائية لوزارات رشيد كرامي الطويلة الأمد لكي تحكم بواسطة المراسيم الإشتراعية دون الحاجة إلى التصويت في مجلس النواب(3).

1-الإصلاح الإداري و تحديث الدولة.

لم تكن الإدارات العامة الحكومية قبل ثورة 1958 على درجة عالية من الحداثة أو الصلاح أو الفعالية. وبالرغم من أن كل البيانات الوزارية لحكومات الاستقلال تحدثت عن إصلاح الإدارة العامة ودوائر الحكومة، إلاّ أنّ هذه الإدارات ظلت تشكو المركزية الشديدة الفساد وضعف التنظيم وافتقارها إلى الموظفين الأكفاء، والوسائل العصرية للعمل، وطغيان المحسوبية الطائفية والحزبية على التعيينات فيها، بالإضافة إلى شكوى المسلمين الدائمة من أن أكثرية الوظائف فيها ولا سيما الرئيسية والحساسة، محصورة بموظفين مسيحيين.

وكان أول ما قام به الرئيس شهاب في هذا المجال، إنشاء لجنة مركزية للإصلاح الإداري، مقسمة إلى سبع لجان كبرى وستين لجنة فرعية، ضمت عدداً كبيراً من الشخصيات ذات الخبرة و الاختصاص.

---

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 242 و 243.

(2): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، ص 268.

(3): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 242.

مهمتها دراسة كل أوضاع الإدارة الحكومية اللبنانية ووضع الاقتراحات لإصلاحها وتحديثها. وأعطى للجنة مهلة ستة أشهر لإنجاز مهمتها. واستناداً إلى مقترحات هذه اللجنة صدر تباعاً، ستون قانونا، بمراسيم اشتراعية، تتعلق بالإصلاح الإداري وتنظيم دوائر الدولة[1].

أما أهم الإصلاحات الإدارية فكانت التالية:

أ- اللامركزية و اللاحصرية والبلديات:

فالمرسوم الإشتراعي 112 (12/ 10/ 1959) وسَّع صلاحيات المحافظين في بت المعاملات الإدارية وفي إدارة شؤون المحافظات. ثم كان قانون البلديات الجديد الذي أنشئت بموجبه 380 بلدية جديدة في لبنان. كما وضع تصميم لبناء مدينة حكومية على ارض مطار بئر حسن القديم (لكن المشروع لم ينفذ) و تناول الإصلاح الإداري شروط تعيين الموظفين، وإلزامية حيازة موظفي الفئات العليا للشهادة الجامعية.

ب- مجلس الخدمة المدنية و التفتيش المركزي:

القانون الإصلاحي الهام الذي أنشأ مجلس الخدمة المدنية وجهاز التفتيش المركزي التابعين لرئاسة الحكومة. غاية الأول الإشراف على شؤون التوظيف والترقيات و المناقلات، وكل ما يتعلق بموظفي الدولة، من أجل إبعاد تدخل السياسيين في التوظيف، وحصره ضمن شروط الكفاءة أو الامتحان، كما الحق بالمجلس معهد لتدريب الموظفين. وغني عن القول إن إنشاء مجلس الخدمة المدنية كان خطوة هامة لتحرير الإدارة من المحسوبية الحزبية و المزايدات الطائفية وتوفير شروط المساواة والتكافؤ بين الموظفين. أما التفتيش المركزي فكانت الغاية من إنشائه مراقبة حسن عمل الموظفين واقتراح الطرق والوسائل التي تحسن أداءهم وتحسين أداء الإدارات العامة.

ج- إعادة تنظيم وزارة الأنباء:

لم يغب عن بال الرئيس شهاب دور الإعلام في توجيه الرأي العام وإطلاعه على ما تعمل الدولة لأجله، و وحمايته من الإعلام الخارجي السلبي ومن الشائعات. ولما كان ديمقراطياً في تفكيره ومعارضاً لكل كبت أو تضييق على حرية الصحافة، فقد وجد في تقوية الإذاعة اللبنانية الحكومية و تحسين برامجها وفي إنشاء وكالة وطنية للأنباء ومركز للنشر و الإرشاد في وزارة الإعلام وسائل لدعم العمل الحكومي وتنوير الشعب بالنسبة لقضايا الإصلاح[2].

---

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 97.

(2): المصدر نفسه، ص 98.

2- الانتخابات النيابية 1960.

عمد الرئيس شهاب، بعد مداولات واستشارات واسعة إلى اعتماد تقسيم للدوائر على أساس القضاء أو الدائرة الانتخابية الوسطى وكان بود الرئيس شهاب وضع قانون انتخابي جديد يطور التمثيل الشعبي ويحرره من تأثير المال والطائفية و الزعامات الإقطاعية، ولكنه لم يكن لينسى الواقع السياسي والطائفي، الذي سبق أو عقب ثورة 1958، لذلك قسم بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية:دائرة شرقية ينتخب أبناؤها النواب المسيحيين والأرمن، ودائرة غربية، أكثرية نوابها من المسلمين والروم. ودائرة ثالثة مختلطة، لها ثلاثة نواب: سني وشيعي وأقليات.كما فصل المدن عن المحافظات. بالرغم من أن الأحزاب وبعض الزعماء الذين اكتووا بنظام الدائرة الفردية كانوا يطالبون بالدائرة الانتخابية- المحافظة[1].

بعد مرور عشرين شهراً على انتخابه رئيساً، كانت البلاد قد استعادت وحدتها الوطنية واستقرارها وأمنها وحياتها الاجتماعية والاقتصادية الطبيعة، وصححت الحكومتان اللتان تألفتا ما كان مطلوبا تصحيحه خارجياً و داخلياً. عمد الرئيس شهاب إلى تأليف حكومة انتقالية، مهمتها الإشراف على الانتخابات النيابية، برئاسة أحمد الداعوق، وهو رئيس سابق للحكومة (عام 1941) ووجه سياسي بيروتي معروف، وضمت هذه الحكومة شخصيات حيادية موثوقة. و جرت الانتخابات النيابية في جو من النزاهة و الحياد الحكومي. لم يعترض عليه أحد. وكان من الطبيعي والمنتظر أن تغيب وجوه عديدة من نواب المجلس السابق، وأن تعود إليه الوجوه سياسية تقليدية حرمت من دخوله في عهد الرئيس شمعون و من بين هؤلاء: صائب سلام، كمال جنبلاط، سليمان فرنجيه وصبري حماده، كما دخلت إليه وجوه جديدة كفؤاد بطرس و كاظم الصلح وعلي بزي وموريس الجميل وجميل لحود وبيار الجميل وعدد من الكتائبيين، و كان من نتائج حياد الحكم وحرية الانتخابات ونزاهتها، فوز عدد من معارضي الرئيس والحكم مثل كميل شمعون وريمون إدّه وعادل عسيران وادوار حنين وغيرهم ممن لم يكونوا محسوبين على العهد الجديد[2]

المرحلة الثالثة: الإصلاح الاجتماعي.

1-الرئيس فؤاد شهاب يقدم استقالته في 20تموز 1960. على أثر انتخابات 1960، و كان الرئيس شهاب قد توصل إلى نتيجة ملموسة في تحقيق الوحدة الوطنية، شعر شهاب أنه في واد اللبنانيون في واد.

---

(1): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، ص 628.

(2): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 41 و 42.

فإذا بمحطة الإذاعة تعلن في الســــاعة الثانية بعد الظهر في 20 تموز (يوليو) 1960 أن رئيس الجمهورية قد استقال. انفجر نبأ الاستقالة في الأوساط السياسية، و في سائر الأوساط كما تنفجر القنبلة، وقوبلت للوهلة الأولى بالوجوم والدهشة والتساؤل. ثم استعاد النواب ورجال السياسية روعهم، وأدركوا أنهم أمام حدث خطير، فهبّوا هبّة واحدة، وهرعوا إلى دار الرئيس في جونية، يرجونه ويلحون عليه أن يعود عن استقالته و يجنب البلد هزة جديدة. ويقول يوسف سالم في كتابه 50 سنة مع الناس: "كنت بين النواب الذين ذهبوا إليه واشـــتركوا في حمله على العدول عن الإســـتقاله. وازدحمت داره في جونيه بالزائرين. وكلما مرت ساعة وصل إليها قادمون جدد. والجموع صوت يصرخ. نرفض استقالتك يا فخامة الرئيس"(1).وأخيراً نزل الرئيس عند رغبة النواب والســـياســـيين والجمع المحتشـــد أمام الدار وفي داخلها وأعلن أنه عاد عن استقالته. والطريف أنّ تلك الأجراس التي قرعت حزناً يوم تسلم شهاب سدة الرئاسة هي ذاتها التي قرعت فرحاً وابتهاجاً بعودته عن الإستقاله.وضع الجنرال شهاب قبضته على الحكم بعد 20 تموز. وقد شعر إن تلك الإستقاله استفتاء جاءت نتيجته لمصلحته، لقد ألح عليه الجميع وفي طليعتهم الزعماء المســـيحيون، بأن يطوي الاســـتقالة فطواها. وزال معها مركب البغض الذي كان يشعر به نحوهم. ووفق إخراج تلك الاستقالة، ثم العودة عنها كل التوفيق. ويقول سالم يوسف:" ولست أدري هل خطط لها الرئيس ودبرها عن سابق تصور وتصميم أم جاءت عفو الخاطر. و مهما يكن فقد كانت ضربة معلم"(2).

2-أبحاث لجنة أيرفد (IRFED) 1959-1961.

بعد اشهر قليلة على انتخابه، طلب شهاب من مستشاريه معلومات أساسية عن أوضاع المناطق اللبنانية من النواحي الاجتماعية و التربوية و الاقتصـادية وغيرها. وقد فوجئ أن لا أحد منهم اسـتطاع أن يعطيه صورة واضحة ودقيقة عنها بسبب عدم وجود دراسات و إحصاءات حولها.

عندئذ قرر شهاب دعوة مؤسسة دولية لوضع دراسة شاملة حول هذه الشؤون، ووقع أخياره على "معهد البحوث و التأهيل نحو التطور المتناسق و المتكامل" (IRFED) برئاسة الأب لوبرية للقيام بهذه المهمة، ولإنشـاء مركز في لبنان لإعداد اختصـاصـين في شـؤون التنمية. عرفت لجنة أبحاث أيرفد المجتمع اللبناني بأنه مجتمع انتقالي تسيطر عليه روح الفردية الشديدة و الانتماء القوي للجماعات ذات الأصول الدينية. لذلك اعتبرت أن هدف التنمية هو تحرير المجتمع من تعدد الإيديولوجيات وبعض التقاليد التي تتجسد فيه. وأن التنمية أمر ضروري للحؤول دون الإضطرابات و التوترات الاجتماعية و السياسية.

(1): يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، ص 410 و 411.

(2): المصدر نفسه، ص 412.

أما النتائج الأساسية التي توصلت إليها بعثة أيرفد فتتلخص بما يلي[1]:

أ- أن معدل الدخل الوطني الســـنوي للفرد الواحد في لبنان حوالي 300 دولار اميركي وهي قيمة مرتفعة جداً. غير أن الإحصــــاءات المتعلقة بتوزيع الدخل على مختلف الطبقات و المناطق اللبنانية، أظهرت أن 50% من أبناء الشعب اللبناني يستفيدون فقط من 18% من الدخل،

و 32% يستفيدون من 22% من الدخل.

و 14% يستفيدون من 28% من الدخل،

و أخيراً 14% يستفيدون من 32% من الدخل الوطني.

و الأكثر أهمية في هذه الإحصاءات أن 50% من الشعب اللبناني يكسبون أقل من 800 دولار في السنة بينما 4 % من الشعب دخلاً سنوياً يزيد عن 5000 دولار.

ب- ليس هناك توازن في نمو الدخل الوطني. فحوالي 23% من قطاع الخدمات (نفقات الدخول و الترانزيت)، ويساهم القطاع الزراعي بـ 1% فقط، و القطاع الصناعي بـ 3.6%.

ج- ليس هناك تجانس بين شكلي النشاط الاقتصادي في البلاد، فمن جهة، هو اقتصاد قائم على الاتصــالات الدولية، وذلك في قطاع الخدمات و التصـــدير. ومن جهة أخرى، هو اقتصـــاد تقليدي ومتخلف يؤثر سلباً على تطور كل من القطاعين الزراعي والصناعي.

د- أدى نمو قطاع الخدمات إلى توسـيع وتطوير سـريع جدا لبيروت على حســاب المدن و المناطق الأخرى. ونتج عن هذه الحالة هجرة أســاســية من المناطق الريفية إلى بيروت، فتكثف في المدينة أناس فقراء و غير متعلمين ويمثلون أيضا تقاليد وثقافات و طرق حياة مختلفة.

هـ- تظهر معاينة البني الأساسية في التربية و التسهيلات الصحية أن لبنان مقسم غلى ثلاث مناطق رئيسـية من ناحية التطور، تضـم المنطقة الأولى التي تعتبر غير متطورة إطلاقاً: الأقضـية الشـمالية، وشمال البقاع وبعلبك. أما المنطقة الثانية التي كانت أفضل بقليل من الأولى، فتضم الجنوب و البقاع الغربي. أما المنطقة الثالثة التي كانت أكثر تطوراً فتضم جبل لبنان، باستثناء مقاطعة الشوف التي تضم أكثرية درزية وسنيّة[2].

3- حكومة رشيد كرامي وتشكل كتلة شهابية في مجلس النواب.

لقد كان واضحاً، بعد مرور سنة على تعاون الرئيس شهاب مع الحكومة التي رئسها صائب سلام، أن ثمة عدم انســـجام أو تطابق رؤية حول الحكم والإصــــلاح بين الرجلين. أو ربما كانت أســـباب

---

(1): نواف كبارة، **الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان 1958-1970**، مركز الحريري الثقافي، بيروت 1993، ص 700 و 704.

(2): المرجع نفسه، ص 704 و 705.

الاختلاف أعمق من فقدان الانسجام والرؤية بينهما. فالرئيس صائب سلام مثله مثل كثيرين من أبناء البرجوازية السنية، نفر من تأميمات عبد الناصر عام 1961، فإنحاز إلى المملكة العربية السعودية[1].

ومن الثابت أن الرئيس شهاب والحلقة الصغيرة المقربة منه، كانوا يتوقون ويعملون لقيام حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي تعمل بتعاون وثيق وصادق معه لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والإدارية والمؤسسية التي كان الرئيس شهاب راغباً في تنفيذها، ويقول منح الصلح في رشيد كرامي: "لقد كان رجل سياسة وحكم، وغدا لم يكن له دور الصانع للحركات السياسية التي كان جزءا منها، سواء الميثاقية أو الناصرية أو الشهابية، فثابت ما انضاف إليها بشخصيته وبدوره فيها جميعاً وبفضله الواضح في إدخال روافد خيره إلى دار الحكم والحكومة في لبنان"[2].

تجلت الرغبة عند الرئيس فؤاد شهاب بتغيير الحكومة عند ما قدم الرئيس سلام استقالة حكومته الأولى، وكلفه الرئيس شهاب بتأليف الحكومة الجديدة إذ نشأت في وجه سلام عقبات برلمانية وسياسية، فسرت بأنها عراقيل يضعها المقربون من الرئيس أو الجيش، في طريقه، وهو ما دفعه إلى تأليف حكومة مختصرة، لا يتجاوز عدد أعضائها الثمانية وزراء. ولكنها لم تعمر سوى أشهر خمسة. شعر سلام بعدها، أن عليها أن تقدم استقالتها، وكلف الرئيس شهاب رشيد كرامي بتأليف الحكومة الجديدة[3]. في 25 تشرين أول 1961، وضمت الحكومة الجديدة: رئيس حزب الكتائب اليميني بيار الجميل ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات المعتدلة منهم فيليب تقلا وفؤاد بطرس وعلي بزي. استمرت هذه الحكومة في مهامها حوالي ثلاث سنوات فكانت الأطول عمراً بين حكومات عهد الاستقلال. وضعت حكومة كرامي برنامجاً واضحاً للإصلاح الإداري و الاقتصادي، وحددت جدولاً زمنياً لتنفيذ مشاريعها التي كانت تضم إنشاء البنك المركزي، وإقامة مؤسسة للضمان الاجتماعي في لبنان بالإضافة إلى مشاريع إنشائية عديدة.

وهكذا عكست حكومة كرامي الاستراتيجية السياسية الجديدة لفؤاد شهاب، سواء في مجالات الإصلاح أو في إقامة حكومات متوازنة تضم المعسكرين المتخاصمين عام 1958. وذلك لتجنب البلاد أزمات اجتماعية وسياسية جديدة. وقد قام رشيد كرامي بمساندة فعلية و موثوقة لخطة فؤاد شهاب، وكان له ولكمال جنبلاط مصلحة عليا في تأييد الخط الشهابي كونهما ممثلين لطائفتين إسلاميتين ومنطقتين محرومتين في البلاد، كما أكدت بعثة أيرفد في تقرير هام عام 1961. وكانت

---

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 246.

(2): منح الصلح، **خطاب في تأبين رشيد كرامي بمناسبة ذكرى مرور سنة على استشهاده**، يوم الاجد في 1988/5/22، المنابر العدد 28 ص 40.

(3): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص49.

مشاريع شهاب الإصلاحية تعزز حصة المناطق الإسلامية للقضاء على أسباب تخلفها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

أما بيار جميل رئيس حزب الكتائب فإن السبب الأهم لتعاونه مع الرئيس فؤاد شهاب، كان الفرصة التي أعطاها العهد الشهابي لحزب الكتائب ليكون الممثل الأساسي للطائفة المارونية في الحكم(1). وقد تمكن فؤاد شهاب من إقامة تحالف مساند لسياسته الإصلاحية داخل مجلس النواب، قادر على مواجهة بعض الزعماء التقليديين ممن لم يكونوا مرتاحين لحركته الإصلاحية. وقد شجع شهاب عدداً من الزعماء المستقلين و التقدميين على الانضمام لحركته، كما فتح المجال للطبقات و الجماعات ذات الإمتيازات، وللإتحادات العمالية التي بدأ نفوذها يقوى ويزداد لكي تشارك هي أيضاً في صنع القرار الإصلاحي في البلاد.

وإلى جانب التجمع الشهابي في مجلس النواب نشأ تكتل واسع ضم نخبه من المثقفين و الصحافيين ورجال السياسة يساندهم كبار ضباط الجيش وموظفو الدولة. وراحت هذه اللجنة تعمل على إنجاز ما سماه فؤاد–شهاب بـــ "السلم الاجتماعي" وقد قوى عضد هذا التكتل بعد إعلان خطة الخمس سنوات الإنمائية(2).

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، تألبت ثلاث فئات ضد شهاب، أولاها: القسم الأكبر من (لأوليغار شيه) بجناحيها المسيحي و المسلم، التي رفضت أي انتقاص لريوعها وأرباحها، ولو من أجل تأمين مصالحها المتوسطة والبعيدة المدى. والفئة الثانية: هي زعماء "الإقطاع السياسي" المتضررون من منافســة وجهاء جدد ومن تقليص نفوذهم على الإدارة. وأما الفئة الثالثة: فتمثلت في نزعة الاستقلال المارونية التي استنفرها التدخل المتزايد للدولة في المجتمع و ما بدا لها أنه انحياز الدولة لصالح المسلمين. وكان في طليعتهم ريمون إده وكميل شمعون(3).

4- بناء المؤسسات و التنمية الاجتماعية.

بعد تصفية ذيول محاولة الانقلاب الفاشلة، والمبايعة الوطنية الشعبية الثانية له بعد المبايعة الأولى التي تلت استقالته وقيام حكومة يشعر بالارتياح في العمل و التعاون معها، قرر فؤاد شهاب الإسراع في تنفيذ المشاريع الإصلاحية و المؤسسية و الاجتماعية التي كانت محصلة دراسات بعثة أيرفد وغيرها من الخبراء الذين كلفوا بها. وهكذا شهدت الأعوام 1962 و1963 و1964، ولادة سلسلة من المشاريع

(1): نواف كبارة، مرجع سابق، ص 706.

(2): المرجع نفسه، ص 706.

(3): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 245 و 246.

أيضاً: فاضل سعيد عقل، **فلسفة الشهابية**، منشورات العقل، الطبعة الأولى، بيروت 1964، ص35.

و القوانين و المؤسسات الكبرى مما لم يسبق للبنان مشاهدته أو معرفته من قبل. وأهم هذه المشاريع والمؤسسات والقوانين[1]:

1. قانون تنظيم التعليم العالي.
2. تنظيم وزارة التخطيط.
3. إنشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية.
4. قانون التنظيم المدني الشامل لكل لبنان.
5. وضع أول خطة وطنية عامة للإنماء.
6. إنشاء المشروع الأخضر.
7. وضع قانون النقد و التسليف.
8. إنشاء مصرف لبنان المركزي وتدشين بنائه.
9. إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
10. توسيع التعليم المهني الحكومي.
11. إنشاء تعاونية موظفي الدولة.
12. إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي.
13. مكتب الفاكهة.
14. مكتب القمح.
15. إعادة تنظيم مصالح المياه والكهرباء في المدن والمناطق.
16. إنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية.
17. إنشاء عدد كبير من المدارس في القرى المحرومة والأرياف.
18. تنفيذ قسم من خطة التنمية الشاملة لكل المناطق بإيصال الماء والكهرباء والطرق المعبدة إلى عدد كبير من القرى النائية في المناطق المحرومة.
19. مجلس الخدمة المدنية.

لقد كانت ميزانية الدولة اللبنانية في بداية العهد الشهابي تبلغ المائتي مليون ليرة لبنانية تقريباً. فأصبحت العام 1964 تفوق الخمسماية مليون، ولم تتراكم الديون على الدولة، ولا زيدت الضرائب والرسوم على المواطنين. إذ كان جو الاستقرار السياسي والوطني مساعداً على النمو الاقتصادي العام في البلاد، وبالتالي على تزايد موارد الدولة وإنفاقها على المشاريع والخدمات العامة. وفي الوقت التي كانت

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 57 و58.

الدولة ماضـــية في تنفيذ هذه المشـــاريع، كان يجري وضـــع الخطة الإنمائية الثانية والتي سميت بالخطة الخمسيه، والتي سيستمر تنفيذها، بعد انتهاء ولاية الرئيس شهاب وحتى العام 1970[1].

- **محاولة انقلاب الحزب القومي السوري عام 1961.**

عشـــية رأس الســـنة، ليلة 31 كانون الأول (ديســـمبر) 1961، الأول من كانون الثاني (يناير) 1962، عرف لبنان أول محاولة انقلاب عسـكري في تاريخه كدولة مسـتقلة عندما أقدمت وحدات من الجيش بقيادة ضـباط من الحزب القومي السـوري، مدعومة بمليشـيا الحزب، على احتلال وزارة الدفاع ومسـاكن الضـباط وخطف عدد من كبار ضـباط الجيش. أحبطت المحاولة بتدخل القوات الموالية للرئيس شهاب واعتقل الضباط الانقلابيون.

في الســياســة الداخلية، مثلت محاولة الانقلاب رد فعل عل الطريقة التي اختتمت بها ثورة 1958. شـعر الحزب القومي السـوري الذي أقصـى عن التسـوية، أن الأزمة اختتمت على انتصـار لا يسـتحقه معارضـــو شمعون، فكانت محاولة الانقلاب أيضـــاً لقطع الطريق على تمادي النفوذ الناصـــري في لبنان. إقليميا، تحوم شبهات كثيرة على أن انقلاب الحزب القومي، المعروف بعدائه للناصرية والشيوعية، حصل بتشجيع، بل حتى بتمويل، من السلطات البريطانية والأردنية الراغبة في تشكيل اتحاد للدول المعادية لعبد الناصر يضم سوريا والأردن ولبنان والعراق.

أدى الانقلاب الفاشـل إلى التفاف أوسـاط واسـعة من الجمهور حول شـهاب، تغذيها التخوفات المسـيحية من مشـروع سـوريا الكبرى، و العداء المسـلم لشـمعون (حليف الحزب القومي) وهو تقاطع لم يتأخر العهد في اسـتغلاله. اعتقلت السـلطات نحو 12 الفاً من المشـتبه فيهم، وقدمت 300 منهم إلى المحاكمة فيما صـار التعذيب ممارسـة مألوفة في مراكز الاعتقال و السـجون[2]. حقيقة الأمر إن انقلاب الحزب القومي وفر للأجهزة الأمنية الشـهابية فرصـة ذهبية كي تزيد من تدخلها في السياسـة اللبنانية حول ضـباط "المكتب الثاني". الاسـتخبارات العسـكرية-أنفسـهم إلى شـبكة محسـوبية واسـعة النطاق وأخذوا يتدخلون في النقابات، ويجندون القبضـايات في الأحياء، ويسـيطرون على توزيع رخص حمل السـلاح، ويســتغلون حالة الطوارئ في المناطق الحدودية (الجنوب و البقاع) لغرض الســيطرة بالقوة على الحياة اللبنانية[3].

---

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص60.

(2): يوسف سالم، مصدر سابق، ص 417.

(3): سامي الصلح، مصدر سابق، ص325

أيضاً فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 241.

▪ البقاع في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

كان الرئيس فؤاد شهاب وقبل أن ينتخب رئيساً للجمهورية، يعتقد أن المشكلة الحقيقية الكامنة وراء المشاكل السياسية والطائفية، إنما هي مشكلة اجتماعية-اقتصادية بالدرجة الأولى وكان قد شعر بذلك، إبان خدمته في جيش الشرق، في الثلاثينات في منطقة راشيا والبقاع، وتفهم أهمية المطالب الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، خلال رحلاته الدراسية العسكرية إلى فرنسا، في الثلاثينات من هذا القرن، وكانت الحركات النقابية والعمالية في فرنسا، في أوج نضالها لتحقيق مطالبها. هذا من جهة أما من جهة ثانية فكانت علاقة الرئيس شهاب بالرئيس جمال عبد الناصر ودعم هذا الأخير له في الأوساط الإسلامية والقومية والتقدمية اللبنانية. ويقول باسم الجسر أن الرئيس شهاب كان يقول: "يأخذون علي، لاسيما في الأوساط المسيحية إنني ماشي مع عبد الناصر، أو مساير له أكثر من غيره من رؤساء الدول العربية. صحيح، ولكن حتى لو لم أكن مقتنعاً معه في سياسته الدولية والاشتراكية، وطريقة تصديه للخطر الإسرائيلي، فهل من الحكمة أن يعادي أو لا يساير رئيس لبناني، رئيس دولة تنظر إليه الجماهير العربية، كبطل قومي، وباستطاعته تحريك كل مسلمي لبنان سياسياً إذا شاء، بينما أنا لا أستطيع تنظيم تظاهره في القاهرة؟ "[1].

لقد كانت الشهابية "ميثاقاً جديداً"، وكان الرئيس شهاب يستهدف في سياسته تصحيح الميثاق الوطني أو تحديثه، بإعطائه محتوى أقرب إلى مفهوم العروبة المتطور وأوفر عدالة اجتماعية.

كان تطبيق الميثاق الوطني، في نظره، يمر بالعدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية ولا يقتصر على التوازن الطائفي والسياسي الذي اعتمده الشيخ بشاره الخوري، وكما رفض فؤاد شهاب ضرب الثورة عام 1958 خوفا من أن ينقسم الجيش، رفض كذلك حرصا منه على الوحدة الوطنية.

وفي نظر الرئيس شهاب كانت غاية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي إنصاف المناطق والطبقات المحرومة، ذات الأكثرية الإسلامية، وكان الرئيس شهاب يقول: "إن إشعار المسلمين بوجود دولة ترعى شؤونهم هو الذي ينمي ولاءهم للبنان، وليس من العدل تطبيق القوانين المطبقة في نظام ديموقراطي حديث، كما هو في الغرب، على مواطنين لا ماء عندهم ولا كهرباء ولا طرقات ومدارس ولا ضمانات اجتماعية"[2].

ولعبت الدولة دوراً نشطاً في التنمية المناطقية وقي تعديل التوزيع الاجتماعي لنتائج النمو الاقتصادي. وقد أنفقت أموالاً كثيرة على إنشاء بنية تحتية وتوحيد السوق الداخلي من خلال توسيع شبكة المواصلات و جرّ المياه والكهرباء إلى المناطق والقرى النائية. بنيت المستشفيات في المناطق الريفية

---

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 52 و 72.

(2): باسم الجسر، **ميثاق 1943**، ص 271 و 272.

والمستوصفات في القرى، وجرى تنفيذ مشروعين للتنمية الريفية.الأول هو بناء سد على نهر الليطاني في القرعون لري مساحات واسعة من أراضي البقاع و الجنوب (لكن القسم الجنوبي من المشروع لم ينفذ بسبب معارضة آل الأسعد). أما الثاني فكان "المشروع الأخضر" لاستصلاح الأراضي. وعلى هذه اتهمت المعارضة شهاب بتبديد احتياطي الخزينة.

ومن الإصلاحات الشهابية الأثيرة تنمية التعليم الرسمي.عام 1959، أضيفت كلية للحقوق إلى الجامعة اللبنانية، وهو ما كسر الاحتكار الذي كانت تتمتع به جامعة القديس يوسف اليسوعية في تعليم الحقوق.هكذا بدأ النمو المتسارع للجامعة اللبنانية المجانية الرسمية حيث التعليم باللغة العربية(1).

وأنشئت أيضاً كلية العلوم السياسية، و كلية الآداب و كلية العلوم، ثم أنشئ معهد العلوم الاجتماعية وارتفع عدد طلاب الجامعة اللبنانية ليبلغ الأربعة آلاف طالب في العام الدراسي 1963-1964.

وارتفع عدد التلامذة في الجنوب و البقاع، من 64 آلفاً إلى 225 آلفاً بين العامين 1959-1970.

وأعطى الرئيس شهاب، في إطار خطة الإنماء المتكامل، اهتماماً خاصاً بالتعليم الزراعي و المهني، فطور المدرسة الزراعية الوحيدة لتصبح كلية مهنية متعددة الاختصاصات، وأنشأ مدارس زراعية ومهنية عديدة، ومراكز الإرشاد الزراعي في المناطق وصدر العام 1964 قانون التعاونيات، الذي ينظم العلاقة الأخيرة بالدولة. وقد شهدت منطقة زحلة حركة تعاونية واسعة إلا أن الروح الفردية عند المزارعين اللبنانيين حالت دون انتشارها(2).

5- المشروع الأخضر.

كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة تبلغ 270000 هكتار منها 80000 فقط تصلها المياه. وقد خص برنامج المشاريع الكبرى الري بستين مليون ليرة لعام 1961، لري مساحات تقدر بخمسة و أربعين ألف هكتار. و لاسيما في منطقة البقاع.كما استكملت الأشغال على نهر الليطاني، فأنشأت " المصلحة الوطنية لنهر الليطاني"، وبنى سد " البير نقاش"، في القرعون، الذي يستوعب مئتي ملون متر مكعب و ينتج طاقة كبيرة من الكهرباء.

وفي العام 1963 أنشئ " المشروع" الأخضر، وهو مصلحة مستقلة وبميزانية خاصة، مهمتها تقديم الإرشادات الفنية للمزارعين، وتقديم القروض الطويلة الأمد لهم، و الاشتال، ومقاومة امتداد المساحات الجرديه في الجبال، و تحريجها.

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص244 و 245.

(2): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 105.

وجاءت قروض المشروع لتكمل القروض التي كان المصرف الزراعي و الصناعي والعقاري يقدمها، وقد بلغت المساحات التي استصلحها المشروع الأخضر عشرة آلاف هكتاراً، وعدد خزانات المياه 650 خزاناً، والطرق الزراعية التي شقها 113 كيلومترا. و القروض التي أعطاها للمزارعين الثلاثين مليوناً. و أنشئ مكتب الفاكهة عام 1959 استجابة لمطالب المزارعين[1].

لم تكن انتخابات عام 1960 بعيدة عن ما يرتضيه الشهابيين. فقد توخى الرئيس شهاب من خلالها إرضاء القوى السياسية التي حققت مكاسب من خلال ثورة 1958. وأرادها أيضاً محاولة تبديل في معالم السلطة البقاعية. ففي الهرمل "تشرعنت" العشائر عبر دخولها باب مجلس النيابي، دون أن يغلق هذا الباب بالضرورة أمام التقليديين وعلى رأسهم صبري حمادة. وفي زحلة كرست زعامة جوزيف سكاف المتعاطف مع شهاب والسائر حسب مشيئته وإرادته. وفي البقاع الغربي بدت المعركة كأنها اعتراف باسترداد سكاف لزعامته في المنطقة واعتراف بالقوى الجديدة التي أفرزتها الثورة، ولكنها عودة مكفولة برضا السلطات.

أما الناخب، في عهد الرئيس شهاب فقد كان أسير سياسة الدولة العليا، وكانت أجهزة الدولة تبرمج كل تحول شعبي لمصلحة اتجاهاتها وميولها[2].

وفي انتخابات 1964، لم يكن البقاع بعيداً عن هاجس الجهات العليا في الدولة. فقد وجد الحكم الشهابي نفسه أمام استحقاقات نيابية ورئاسية. فانزلق في متاهات الضغوط، وكم الأفواه، والإغراء المالي أو المناصبي. فأعيد الاعتبار لصبري حمادة في البقاع الشمالي، ونصب فضل الله دندش زعيماً للمنطقة ورديفا له. وأبقى على جوزيف سكاف صانع النواب في زحلة. وفي البقاع الغربي جنحت الشهابية لخلق موالين غير مرتبطين بسكاف، وقطع أوصال المنطقة التي تشدها إلى زحلة.

فترتب على سياسة الشهابيين وأجهزتهم نتائج كان مردودها الفوري في انتخابات 1964 النيابية، وأن تكن جهدت الشهابية في بناء الهيكلية سياستها البقاعية سني طويلة[3].

في حين استمرت "الأجهزة الشهابية" القبض على زمام الأمور في البقاع الغربي-راشيا، وأكب حملتها خمول على الصعيد الخدماتي والاقتصادي. لقد أراد الشهابيون الإبقاء على حلف القادري –الفرزلي- العريان. وانصب نشاط الأجهزة في البقاع على هدفين:

أ- أمنياً:

(1): باسم الجسر، مصدر سابق، ص 102.

(2): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 340.

(3): المرجع نفسه، ص 240 و241.

أحسنت الأجهزة الشهابية القبض على زمام الأمور في البقاع الغربي مع غياب كل ما يعكر صفو الأمن والنظام. غير أن نظام هذه الأجهزة انصب في المنطقة على هدفين:

الهدف الأول: هو منع الأحزاب اليسارية وخاصة المنحل منها من إعادة تنظيم نفسها، والقيام بنشاطات سياسية خصوصاً في بعض القرى التي كانت تعتبر مناطق نفوذ لها كمشغرة. ومن أجل ذلك داهمت بيوت القوميين السوريين، واعتقلت بعض أفراد الحزب، وشملت أيضاً حملتها الحزب الشيوعي اللبناني.

الهدف الثاني: تجلي في التضييق على أنصار جوزيف سكاف، خصوصاً المخاتير. من أجل تطويق أعداء الشهابية وتحويل الناخبين المؤيدين لهم إلى جانب مرشحي السلطة[1].

ب – اقتصادياً:

في 18 حزيران 1966 قام أهالي القرعون بقطع الطريق التي تصل إلى قريتهم احتجاجاً على عدم تزفيتها بعد تلقيهم وعوداً مكررة من نواب المنطقة، ولم تنفذ هذه الوعود.

"الوفد الذي قابل نائب المنطقة ناظم القادري، عاد بانطباع أن الحكومة أنجزت سد القرعون، المشروع الحيوي الإنمائي الكبير وما علينا سوى الانتظار لمفاتحتها بموضوع تزفيت الطريق. ولم يسأل الوفد عن العلاقة بين إنجاز سد القرعون الذي لا تستفيد منه القرية وحدها وبين تزفيت الطريق لواحدة من كبريات بلديات البقاع الغربي"[2].

أنجز سد القرعون، فاستطاع في سنيه الأولى أن يؤمن بعض حاجات المنطقة التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي. غير أن غالبية المستفيدين من سد القرعون كانوا من أصحاب الملكيات الكبيرة. أما استفادة المزارعين من مياه المشروع فكانت مقتصرة على بعض المحسوبين على النواب والزعامات المحلية، فيما يحرم الآخرون من نعمة الحكومة على رعاياها.

ومرة جديدة يثبت البقاع كما باقي مناطق الوطن كلها أن المشاريع الكبيرة شأنها شأن المشاريع الصغيرة ذات مدلول انتخابي، وهي بطريقة أو بأخرى تدخل في حسابات أهل الحل والربط الانتخابي، وتجعل الناخبين رهينة لواقعهم الاقتصادي.

فالاقتصاد في خدمة السياسة، والاقتصاد في خدمة أهل الحل و الربط. ولم يكن سد القرعون المشروع السياسي الوحيد في المنطقة بل تحول النائب إلى مشروع انتخابي يسعى لتوفير الوظائف لمحازبيه ومناصريه في الدائرة الانتخابية[3].

---

(1): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 341 و 342.

(2): ز**حلة الفتاة**، عدد 3789، تاريخ 23 حزيران (يونيو) 1966.

(1): انطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 342 و343.

وحسب جريدة النهار، فإن لكل زعيم "كوتا" من تعيين قوى الأمن الداخلي وزعت على الزعامات.

لم تيمم الحكومات الشهابية المتعاقبة اهتمامها صوب البقاع الغربي نظراً لعدم أهميته الانتخابية حتى على الساحة البقاعية. ذلك أن واقع المنطقة الديموغرافي والسياسي لا يتطلب الاهتمام الرسمي. فتقدمت منطقة بعلبك والهرمل على غيرها ،واستمرت الخدمات الخاصة وسيلة لاستقطاب العائلات، والوظائف العامة في درجاتها الدنيا وسيلة لربط المواطنين بالدولة، عبر الزعامات المنتدبة من قبل الشهابية[1].

النواب البقاعيون ينتقدون سياسة الحكومة الإنمائية.

في جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ 6 كانون الأول (ديسمبر) 1960 سأل نائب البقاع ناظم القادري الحكومة عن سياستها الإنشائية والعمرانية قائلا: " ... إن هذه الموازنة وضعت بعد البيان الوزاري الذي تلته الحكومة أمام هذا لمجلس ونالت الثقة على أساسه، وعلى هذا الأساس يجب أن تتضمن بنود هذه الموازنة، الأمور الإصلاحية والعمرانية التي تضمنها البيان الوزاري، تدليلا على أن الحكومة تعي ما تقول، وعلى أنها جادة في تنفيذ ما وعدت به من اصلاح وعمران. فمن تصفح الموازنة اتضح له أنها لم تتضمن أي مشروع إصلاحي على الإطلاق، إلا زيادة بسيطة لا يمكن أن تودي إلى النتيجة التي نتوخاها ويتوخاها هذا البلد العزيز.

لقد حصر بعض الزملاء، الإصلاح في قضية الطرقات، وأنا أقول، إن الموازنة لا يمكن أن تقتصر على إصلاح الطرقات بل يجب أن تتعداها إلى الأمور العامة، المتفرعة، المتشعبة، التي يمكن معها النهوض بهذا البلد في كافة نواحيه التربوية والزراعية والعمرانية والصحية والإقتصادية، وإلى غير ذلك من الأمور النافعة، وأضرب مثلا: لقد قررت الحكومة في السنة الماضية إنشاء عشر مستشفيات ريفية في الأقضية، وكنت أتمنى أن تضع الحكومة الحاضرة اعتمادات كافية لإقامة الأبنية لهذه المستشفيات حتى تكون مستوفية الشروط لتتمكن من تأدية واجباتها على الوجه الأكمل من الناحية الصحية.إن المستشفيات الريفية التي أنشئت حتى الأن هي عبارة عن بيوت، وأعتقد أن وزير الصحة لا ينكر ذلك، ولا يمكن لهذه المستشفيات أن تكون فعلا صالحة لأن تؤدي الخدمات الصحية العامة. فعلى الحكومة أن ترصد الإعتمادات الكافية لبناء هذه المستشفيات بناء صحيحا وتجهيزها تجهيزا كاملا لكي تؤدي مهماتها على أحسن وجه.

(2): **النهار**، عدد 9 أيار (مايو) 1967.

" ومن الناحية التربوية أقول أن معظم البيوت في القرى موجودة في بيوت غير صـــالحة لأن تكون أداة تثقيف وتحصـيف للنشء في لبنان. فعلى الحكومة أن ترصـد لها الإعتمادات الكافية لإقامة الأبنية المدرسية الصالحة.

...أنا لا أقول أن الحكومة وحدها مسـؤولة عن ذلك. بل أن الأجهزة الحكومية هي المسـؤولة، بدليل أن هناك اعتمادات وضـعت لطرقات لا تحتاج إلى اعتمادات، وأن قرى كثيرة حرمت من اعتمادات هي بأمس الحاجة إليها، فمن هو المسـؤول؟، المسـؤول بنظري هو الأجهزة الفنية التي قدمت هذه الطرقات إلى الحكومة، والحكومة اعتبرتها صادرة عن أجهزة صالحة... لقد أطلعني وزير الأشغال العامة الذي أحترمه وأقدر نشاطه على قائمة بالقرى التي هي بحاجة إلى طرقات والتي يعتبر أنها لم تصل إليها الطرقات بعد، وأستميح الوزير عذرا إذا قلت له، إن معظم قرى منطقتي التي وردت في هذه اللائحة تصل إليها الطرقات، وهناك قرى عديدة لم تصل إليها الطرقات بعد ولم تذكر في اللائحة. فالذنب ليس ذنب وزير الأشغال العامة، بل الذنب، كل الذنب يقع على الأشخاص الذين أعطوه هذه الأرقام وهذه الأسماء"[1].

وفي جلسة مجلس النواب اللبناني الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ 8 كانون الأول (ديسمبر)1960 تحدث النائب ناظم القادري عن موضوع استرداد الحكومة لمشروع كهرباء مشغرة فقال: ".. بوشر بأعمال مشروع نهر الليطاني، وهذا المشروع يقع مباشرة في بلدة مشغرة. فمن طبيعة هذا المشروع أن الأعمال زادت وأن الأشغال كثرت، مما استدعى إيجاد طاقة كهربائية تزيد عن الطاقة التي يمكن أن ينتجها هذا الإمتياز. لذلك خابرت مصلحة الليطاني الحكومة، وطلبت إليها، حتى لا تتعارض أعمالها مع الإمتياز وحقوق الإمتياز الممنوحة لصاحبه، طلبت منها أن تسترد هذا المشروع لكي يصبح حرا وتتمكن مصلحة الليطاني من أن تستفيد من طاقة كهربائية تزيد عن الطاقة التي ينتجها المعمل. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن مصلحة الليطاني قامت وتقوم بمد خط للتوتر العالي سيستفيد منه أهل مشغرة. فهذا الخط يتعارض أيضا مع حقوق صاحب الإمتياز، ولذلك تريد مصلحة الليطاني والحكومة من ورائها، أن تضع حدا لهذا الإمتياز حتى لا تتعارض حقوقه مع الحقوق التي قد تنتج لمصلحة الليطاني. ... ولذلك رأت الحكومة أن المصلحة تقضي باسترداد هذا الإمتياز وتقدمت بهذا المشروع. فنرجو المجلس الكريم أن يوافق عليه[2].

---

(1): الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني لسنة1960، محضر الجلسة العاشرة المنعقدة يوم الثلاثاء في 6 كانون الأول (ديسمبر) 1960.

(1): الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني لسنة1960، محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في 8 كانون الأول (ديسمبر) 1960.

وتحدث النائب جورج الهراوي مقرر اللجنة المالية فقال: " توصلت الحكومة إلى تقرير هذا الرقم بناء لتقرير لجنة كلفت بدرس هذا المشروع ومفاوضة صاحب الإمتياز، وهذا الرقم هو مخصص فقط لاسترداد الإمتياز من صاحبه ولا يتضمن الإعتمادات الإزمة لتحسين المشروع، أي أن هذا الإعتماد المطلوب الآن يدفع لصاحب الإمتياز، ويمكن للحكومة أن تطلب اعتمادا آخر لتأمين سير المشروع إذا أرادت"(1).

في الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في 27 نيسان (ابريل) 1961 تقدم النائب ناظم القادري إلى الحكومة بأربعة أسئلة، **الأول**: عن اللوائح التي وضعت وخصصت بموجبها مشاريع الطرقات وخلافها في بعض المناطق بمبالغ طائلة من أصل ثمن القمح الأمريكي، وأن مناطق أخرى لم تخصص مشاريعها بأي مبلغ مع وجود الحاجة الماسة والضرورة الملحة.

أما السؤال **الثاني** : فهو أن إدارة الريجي عازمة على توزيع ما مساحته خمسة آلاف دونم جديد لزراعة التبغ في بعض المناطق اللبنانية. وأن منطقتي راشيا والبقاع الغربي قد حرمتا من خيرات الريجي هذه، علما أن الإدارة رخصت في الماضي بزراعة التبغ لبعض قرى المنطقة منها قرى لبايا وميدون وقليا وكفرمشكي وسحمر ويحمر وزلايا وخلافها وقد اعطت هذه القرى انتاجا جيدا.

والسؤال **الثالث**: كان عن المساعدات المالية السنوية لمساندة الجزائرين في كفاحهم ضد الإستعمار، والتي قد التزمت دول الجامعة العربية بدفعها، كل منها بنسبة معينة حسب امكانياتها وطاقتها. والسؤال الموجه للحكومة عن السبب في عدم دفع لبنان ما التزم بدفعه.

والسؤال **الرابع**: عن عدد الأساتذة والمدرسين الأجانب الذين يدرسون في الجامعات والمعاهد والمدارس اللبنانية الرسمية والأهلية، وما إذا كان يوجد بين هؤلاء أشخاص من اليهود الأجانب.

وفند ناظم القادري اسئلته قائلا:"...إنني أتساءل، هل أن هذه العائدات توزع على المشاريع العمرانية مثلا، أو أنها تخصص ببعض المناطق دون المناطق الأخرى. نحن من المناطق المحرومة، من المناطق التي اضطهدت في العهود الماضية، عهود الإنتداب، ونريد أن نستكمل أسباب رفاهيتنا في عهود الإستقلال. نريد أن توزع هذه العائدات بالتساوي وأن توضع قواعد وروابط وتوزع هذه المساعدات على أساسها بحيث تخصص بالمشاريع النافعة. مثلا، هناك مشروع يهم هذا البلد من الناحية الوطنية ومن الناحية العمرانية، وهو مشروع تجفيف مستنقع سهل عيحا، هذا المستنقع الذي قال الخبراء أن مياهه تتسرب إلى نبع الحاصباني، معنى ذلك أن إسرائيل تستفيد من هذه المياه، وقد خصص في الماضي من

(2): محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في 8 كانون الأول (ديسمبر) 1960.

أجل هذه الناحية العمرانية مبلغ مليون ليرة من أجل المباشـرة بهذا العمل، وذلك بموجب قانون صـدر سـنة 1955، لأنه ثبت من تقرير الخبراء أن المصـلحة الوطنية تقضـي بتجفيف هذا المسـتنقع ومنع تسرب مياهه إلى نبع الحاصباني كي لا يستفيد منه العدو. وللآن لم يبدأ العمل بهذا المشروع، مع أنه، كما قلت يحرم إسـرائيل من مورد ماء كبير من جهة، ومن جهة ثانية يمكن أن تعمل من هذا المشـروع مشروع ري يروي ما مساحته ثلاثة وثلاثين ألف دونم، يجب أن تخصص الحكومة هذا المشروع المبالغ الكافية وتوجه إليه العناية الكاملة على الصعيد الوطني والقومي.

لذلك فإني أسـأل الحكومة، وأقول لها إن القواعد التي تعتمد عليها في توزيع عائدات القمح الأمريكي غير منصفة وغير مستكملة أسبابها وضرورياتها"(1).

أما فيما يتعلق بتوزيع زراعة التبغ، يقول:" آسـف أن جواب الحكومة وضـعته إدارة الريجي وهذا شيء طبيعي، فإدارة الريجي وضعت جوابا غير صحيح عندما قال إن قرى منطقة راشيا والبقاع الغربي لا تصلحان لزراعة التبغ. وسأل الحكومة، هل ميدون ولبايا وكفرمشكي ولوسي وعين التينة ومشغرة ليست من قرى البقاع الغربي؟ إنها جميعها من قرى قضاء البقاع الغربي وقد أعطيت في الماضي مساحات لزراعة التبغ، كيف يمكن أن تقول الريجي أن تلك المنطقة غير صالحة ما دامت قد أعطتها مساحات في الماضي وقد بقيت هذه المساحات على حالتها ولم تزد دونما واحدا". إذن إن المعلومات التي أعطتها إدارة الريجي غير صـحيحة ولا تنطبق على الواقع، وقال:" أرجو من معالي الوزير أن يفتح تحقيقا بهذا الموضـوع وأن يسأل إدارة الريجي هل أن تلك القرى التي أسميتها ليست من قرى البقاع الغربي وراشيا؟ وعندما تعترف الريجي بأن هذه القرى من قضـاءي راشـيا والبقاع الغربي، يجب عندئذ على رئيس مجلس الوزراء أن يشملها بالتوزيع في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل"(2).

وفيما يتعلق بالأساتذة والمدرسـين الأجانب في المدارس الرسمية والأهلية، ولا سـيما إذا كان بينهم أشخاص يهود أجانب، قال:" إن السؤال شائك وعويص في نفس الوقت، وأنني أسمح لنفسي بالقول أن هناك أساتذة يهودا لم يطلبوا إجازات عمل. فالحكومة تكون معذورة عندما تقول إن القيود الموجودة عندها لا تتضـمن إشـارة إلى هذا الموضـوع، ولكني أقول إن هذا لا يمنع الحكومة من أن تراقب وأن تبحث وأن توقف وأن تكلف أجهزتها الخاصة بالكشف عن هذه الحقيقة وأنا مستعد لإعطاء اللجنة التي ستؤلف لهذه الغاية الأسماء وأسمي لها الحقائق بحذافيرها"(3).

---

(1): الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الأول لسنة1961، الجلسة العاشرة، المنعقدة في 27 نيسان (ابريل)1961.

(2): محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، 27 نيسان (ابريل)1961.

(1): محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، 27 نيسان (ابريل)1961.

وفي الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) 1961 علق النائب ناظم القادري على القرار الصـادر عن محافظ البقاع والمتعلق بالمياه، فقال: " من المعروف عند القاصي والداني أن سهل البقاع يؤلف ثروة زراعية تؤمن إلى حد ما، حاجات لبنان. ومن المعروف أن المالكين والمزارعين في سـهل البقاع لم يكتفوا بزراعة الحبوب، إنما أصبحت زراعة الخضـار والفواكه ثروة كبيرة من ثروات المالكين والمزارعين خاصة، ومن ثروات لبنان عامة. إن هذا القرار يحد من هذه الثروة، إذ يقتصر أصحاب الحقوق على من سجلت حقوقهم بموجب لجنة تأفت أخيرا لتحديد أصحاب الحقوق المكتسبة على مياه نهر الليطاني وروافده"[1].

" فمن شأن هذا العمل أن يلحق بثروة البلاد الإقتصادية ضررا كبيرا. وعلى الحكومة أن تعالج هذا الأمر معالجة حكيمة، حتى لا يلحق بأصحـاب الأراضـي والمزارعين أي ضـرر من هذه الأضـرار الإقتصـادية... لذلك أرجو الحكومة أن تعالج هذا الأمر فتعمد إلى تأليف لجنة من وزارة العدلية ووزارة التصميم ووزارة الأشغال العامة – مديرية المياه – ووزارة الزراعة لدرس هذا الأمر الخطير، ووضع الحلول الصحيحية الواقعية والتي تنطبق على الواقع حتى تبقى الأمور على حالتها الحاضرة، وحتى لا يلحق أي ضرر بالمزارعين. وإنني أنبه الحكومة، أنبهها تكرارا إلى مثل هذا الأمر، أي أمر المنع، قد يلحق بها اضرارا جسيمة من جراء إقامة الدعاوى الكثيرة عليها أمام اشخاص يستعملون حقوقهم بالري منذ قديم الزمن، وأن مثل هذا المنع قد يسـبب الدعاوى ضـد الدولة، وقد تتضـرر الدولة من جراء ذلك بمبالغ طائلة جدا..."[2].

هيئة التفتيش والبلديات في البقاع 1962.

تسـاءل النائب ناظم القادري في الجلسـة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في 27 آذار (مارس)1962، لماذا تريد الحكومة أن تعالج حالة البلديات التي تحل بناء على قرار هيئة التفتيش، بتعيين لجان لإدارتها أو بإجراء الإنتخابات، بينما لا تعالج حالة البلديات التي حلت بسـبب فقدان النصاب؟.

وقال: " لا يجوز أن تتجزأ الديموقراطية ولا بشـكل من الأشـكال، يجب أن تطبق الديموقراطية وأن يجري الإنتخاب في جميع البلديات التي حلت لأي سـبب من الأسباب....ويجب عدم الإعتماد فقط على رأي هيئة التفتيش لإصدار مرسوم الحل.

(2): الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني لسنة1961، محضر الجلسة الثانية عشرة، المنعقدة يوم الثلاثاء في 13 كانون الأول (ديسمبر)1961.

(3): محضر الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، في 13 كانون الأول (ديسمبر)1961.

إن الغاية من إعادة انتخاب البلديات التي تقترح هيئة التفتيش حلها هي أن تؤمن مصـــلحة عامة...فلماذا لا يطبق هذا المبدأ أيضـــا؟، ما دمنا نبغي المصـــلحة العامة، ولا نريد أن نعرقل القضـــايا العامة في القرى، لماذا لا يطبق هذا المبدأ أيضـا على البلديات التي تحل بسـبب النصـاب مثلا؟ أنا من منطقة فيها أكثر من خمس بلديات حلت بسـبب فقدان النصـاب. وكلفت القائمقام بإداراتها. اسمحوا لي أن أقول لكم، أنه مهما كان القائمقام عبقريا وذكيا ونشيطا ولبقا، لا يستطيع، بالإضافة إلى أعماله أن يدير أشـغال وأعمال عدة قرى. واسمحوا لي أن أقول لكم إن الأموال مجمدة في صـناديق البلديات وأن الأقذار والمكروبات عمت القرى، ولا يوجد أي مشـروع قيد التنفيذ في هذه القرى". وتقدم النائب قادري باقتراح أن تكلف الحكومة هيئة التفتيش بأن تجري تحقيقا عاما شـاملا في جميع البلديات. واقترح أيضـا أن لا يكون قرار هيئة التفتيش ملزما إلا عندما تكون الأمور ظاهرة بأجلى معانيها وصـورها. وإن لم تعد الحكومة بإجراء التحقيق العام في البلديات وبعدم اعتبار قرارهيئة التفتيش ملزما، فإنه سـيصـوت ضد مشروع تمديد ولاية المجالس البلدية(1).

▪ وضع الأحزاب السياسية البارزة في البقاع.

على صـعيد القوى الحزبية، حاول الحزب التقدمي الاشـتراكي تعزيز مواقعه الحزبية في المنطقة، فلاقى قبولاً لدى العائلات المؤيدة للنائب شبلي العريان، فيما اصـطدمت هذه المحاولات بجدار الحزبية اليزبكية التي اعتبرت آل داوود أهم أعمدتها في راشـيا. وعلى الرغم من أن كمال جنبلاط سـيد الحزب التقدمي الاشـتراكي كان أحد أهم الرموز الشـهابية التي أدارت دفة الحكم منذ تولي الرئيس فؤاد شـهاب رئاسـة الجمهورية، فإن مغريات مغانم الموالاة لم ترض محازبي الداوود، فتقدمت الحزبية اليزبيكية المعارضـــة على موالاة الحزب التقدمي الاشتراكي.

غير أن النقص الاشـتراكي على السـاحة الدرزية عوض بالمد في القرى السـنية مثل المرج و الصـويرة وحوش الحريمة والسلطان يعقوب، وفي القرى المسيحية مثل عيتنيت وكفريا وخربة قنافار.

واستمر الحزب القومي السـوري يشـغل مسـاحة كبيرة في بعض القرى و خاصـة في مشـغرة وان يكن نشاطه قد تحول إلى لقاءات بين المحازبين بعيداً عن عيون السلطة.

وتنامى أيضـــا نشـــاط الحزب الشـيوعي اللبناني وحزب البعث العربي دون أن يتمكن أي منهما في تكوين اتجاه حزبي كبير لدى المواطنين المسيحيين والمسلمين على سواء.

(1): محضر الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، 13 كانون الأول (ديسمبر)1961.

أما على صعيد الزعامات السياسية، فقد أطلق العنان للنائب ناظم القادري لفرض وجوده السياسي في منطقة البقاع الغربي، فأكد زعامته مستعيناً بدعم الأجهزة الشهابية الموالية له[1].

ثانياً: دور جامعة بيروت العربية في تشكيل الوعي السياسي و القومي للبقاعيين 1960–1964.

شعرت جمعية البر و الإحسان البيروتية بحاجة ملحة لإنشاء جامعة في بيروت لكسر احتكار التعليم العالي في لبنان، الذي كان حكراً على فئة معينة من المجتمع اللبناني، وفي أواخر الخمسينيات بدأت اتصالات حثيثة بين أعضاء الجمعية، وبين الرئيس جمال عبد الناصر اتفق خلالها على ضرورة المباشرة في التعليم في المبنى الذي أعدته سابقاً جمعية البر والإحسان.

وكما أن اليسوعيين أسسوا منذ عام 1734 مدرسة عينطورة في كسروان، والجامعة اليسوعية بدعم فرنسي وكما أن الأميركين أسسوا عام 1865 الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأميركية) فيما بعد، فإن المسلمين في لبنان أسسوا جامعة بيروت العربية بتمويل إسلامي لبناني. وبدعم علمي مصري، وبعض الدعم المالي. وكان عام 1960 عام الانطلاق وعام الثورة التربوية رقم واحد، وكانت جامعة بيروت العربية أول جامعة في لبنان للمسلمين و للعرب وللفئات المحرومة.

وقد اقترح أحد أعضاء الجمعية على الرئيس عبد الناصر، تكريمه وإطلاق اسمه على الجامعة، وأن تسمى "جامعة ناصر" غير أنه رفض الاقتراح، وقال: لتكن جامعة لبنانية عربية، يؤكد عملها ورسالتها واسمها على عروبة بيروت، وكان ولا يزال اسمها جامعة بيروت العربية و ليس الجامعة العربية في بيروت[2].

لقد ابتدأت جامعة بيروت العربية عام 1960 كجامعة لبنانية أسستها جمعية البر و الإحسان، وترتبط برابطة أكاديمية بجامعة الإسكندرية. وقد ابتدأت الجامعة بكليتين نظريتين هما: كلية الآداب، وكلية الحقوق، وفي العام التالي أي عام 1961 أنشأت كلية التجارة. وأمام التحدي الكبير أنشأت كليات الهندسة المعمارية و الهندسة الكهربائية، و الهندسة المدنية و كلية العلوم، كما استحدثت دبلومات ودراسات عليا في كليات الهندسة والآداب والحقوق، ولحظ النظام الأساسي للجامعة منح درجة الدكتوراه، بعد أن تخرج بعض الطلاب بدرجة الماجستير.

---

(1): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 344 و 345.

(2): حسان حلّاق، **جامعة بيروت العربية صرح للفكر الوحدوي العربي**، المنابر، العدد العاشر، السنة الأولى، كانون أول 1986، ص115.

ومما يؤسف له أن بعض القوى اللبنانية، بدأت تحارب جامعة بيروت العربية و جمعية البر والإحسان، واعتبرت الطائفية أن الواقع التربوي التقليدي الذي كان سائداً يجب أن يكون حكراً عليها، واعتبرت أن التعليم العالي هو من حق الفئة المميزة و الممتازة طائفياً ومذهبياً وطبقياً. واعتبرت تلك القوى بأن جامعة بيروت العربية ستكون خطراً على الواقع اللبناني وعلى بعض العرب[1]، وإنها- بما استحدثته من تغيرات ثقافية وتربوية-ستهدد بعض الأنظمة المعادية للرئيس جمال عبد الناصر، وذلك بواسطة خريجيها من اللبنانيين و العرب.

ومنذ افتتاح الجامعة بدأت محاربتها تحت شعار إغلاق كلية الحقوق في جامعة بيروت العربية، ذلك لأن أكثر المحامين في لبنان كانوا وقتذاك من الطائفة المارونية والمسيحية عامة، ومن خريجي الجامعة اليسوعية والجامعات الفرنسية، و المعيب في الأمر أن أحداً لم يكن يتصور أن قوى مثقفة من المحامين تدّعي الحضارة والتطور تعلن إضراباً مفتوحاً ، مطلبه الأول: إقفال كلية وإقفال جامعة، وإقفال وهدم صرح علمي عوضاً من هدم سجن الرمل المحاذي للجامعة. وقد فشل الإضراب الطائفي في حينه لأن التيار العروبي وقتذاك لم يكن لأحد أن يقف في وجهه.

وقد اتخذت فيما بعد الأنظمة اللبنانية المتعاقبة عدداً من القرارات الحكومية، كانت موجهة مباشرة ضد جامعة بيروت العربية وضد المسلمين والوطنيين في لبنان وضد حركة التواصل بين اللبنانيين وبين سوريا ومصر وبلاد العرب. وعوضاً عن الترحيب بقيام هذه الجامعة، باعتبار أن تطور المسلمين في لبنان هو تطور لبنان نفسه، فإذا بالحرب تستمر ضدها في أوجه متعددة سياسية وطائفية[2].

وتتوقف الباحثة ملياً عند قول الدكتور حسان حلاق: " أن أحداً لم يكن يتصور أن قوى مثقفة من المحامين تدّعي الحضارة و التطور تعلن إضرابا مفتوحاً مطلبه الأول إقفال كلية بدلا من إقفال سجن الرمل المحاذي للجامعة". فترى أن توسع جامعة بيروت العربية على أنقاض سجن الرمل هو حدث بحد ذاته يمثل رمزية الصراع الطويل بين توق الإنسان العربي للتحرر وبين سلطة لا تمثله كل همها تقييده و تكبيله بالسلاسل و الأغلال. بين مواكب الخريجين المندفعين بزخم الفرح لفوزهم بتحصيل العلوم العليا، وبين المساجين الرازحين بأغلال القمع و التسلط. وتقارن الباحثة بين جلوسها على مقعد في انتظار مقابلة والدها، السجين السياسي في سجن الرمل والذي كان قد اعتصم عن الطعام لمدة عشرة أيام احتجاجاً على توقيفه بسبب مواقفه السياسية-فإذا بهم قد نقلوه للمستشفى العسكري، وبين مشاركتها مع أولادها في مواكب الخرجين.

(1): حسان حلاّق، مصدر سابق، ص116.

(2): المصدر نفسه، ص116.

- **الإتحاد الطلابي في جامعة بيروت العربية:**

تمخضــت أولى التشــكيلات الناصــرية عبر الطلاب الجامعيين بالدرجة الأولى، فكانت التجمعات الطلابية أولى بالإرهاصات التنظيمية في مرحلة الستينيات في الجامعة اللبنانية أو جامعة بيروت العربية.

احتضــنت جامعة بيروت العربية فضــاءً ناصــرياً كبيراً، وكان اتحاد الطلاب في الجامعة، برأي فيضــي حمادة، أحد أبرز التعابير عن الجو الناصري، "المنظم" في لبنان.

ففي منتصف الستينيات تقريباً، جاء على رأس الاتحاد عبد الرزاق دوغان ومعه صلاح ضاهر وعبد اللطيف قاســم وعلي الدرزي وخليل شــهاب. فشــكل الإتحاد إطاراً ناصــرياً بامتياز في ميوله واتجاهه ومواقفه، وقد توسع الاحتشـاد الطلابي في الاتحاد وضم هيئاته الإدارية على فترات متعاقبة، العديد من الرموز الطلابية التي عرفت بانتمائها للناصرية وعملت على هذا الأساس، بل نجحت على هذه القاعدة، مثل إبراهيم الفار، يحي الكعكي، اسعد مصطفى، اسعد حيدر، هشام الرفاعي، وغيرهم[1].و بالرغم من أن تجربة الاتحاد في جامعة بيروت العربية، قد تخطت حدود النشــاط الطلابي الضــيق، وامتدت تأثيراتها إلى خارج الحرم الجامعي من خلال الاتصـالات التي نسـجها مع سياسـيين أو مع تجمعات ناصـرية، أو من خلال التحركات التي تشــارك فيها، أو قادها في مرحلة الســتينيات وبعدها، غير أن هذا الإطار لم يرق بالحضور الناصري في الجامعة ولا في خارجها إلى مستوى التنظيم السياسي.ويبدو انه لم يطمح إلى ذلك، ولم يكن قادراً على إنجاز هذه المهمة، لاعتبارات متعددة، ســواء نتيجة لظروف التجربة الطلابية وطبيعتها من جهة، أو لقصر الفترة الدراسية وسرعة التخرج ومتابعة مستلزمات الحياة أو العمل من جهة أخرى.

وكان من طلاب جامعة بيروت العربية الكثير من رموز الناصــرية، ومن الذين شــاركوا لاحقاً في تشكيل اطر تنظيمية سياسية[2].

لقد اســتطاعت جامعة بيروت العربية أن تحدث تغييراً جذرياً. وأســاســياً في البناء التربوي اللبناني والعربي على الســواء. ولا يمكن الفصــل بين أثر الجامعة التربوي في لبنان عن أثرها التربوي على العالم العربي، نظراً لطبيعتها ولواقعها المميز، لاستيعابها الطلبة اللبنانيين و العرب والمسـلمين. ولقد اسـتطاعت الجامعة بما قدمته من مؤلفات وبحوث في مختلف التخصـصـات من الإسـهام مباشـرة في الحياة العلمية و الثقافية في لبنان. ولقد اسـتطاعت الجامعة أن تمد لبنان و العالم العربي بكوادر تربوية و إدارية و حقوقية وهندسـية وعلمية. وقد اسـتطاع خريجوها تبؤ أعلى المناصـب في دولهم، فهناك عدد منهم تبوأ منصـب

---

(1): شوكت اشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان**، ص 90.

(2): المرجع نفسه، ص 91.

الوزارة والنيابة والأستاذية في الجامعات ومناصب أساسية أخرى. علماً أن الجامعة استقبلت كبار الأساتذة الأوروبيين و المصريين الذين استطاعوا إحداث تغييرات أساسية في المفاهيم التربوية والثقافية.

واستمرت جامعة بيروت العربية بالتحدي.فبعد أن قامت إسرائيل في العام 1982 بتدمير ثانوية الطريق الجديدة تدميراً كاملاً، وهي أول ثانوية في لبنان أنشأتها جمعية البر والإحسان،كما دمر الطيران الإسرائيلي بعض الأقسام من كليتي الهندسة والعلوم، وتم تدمير كافة التجهيزات والمعدات لاسيما الكمبيوتر وقد قدرت الجامعة الخسائر في حينه بما يقارب ثمانية ملايين دولار، بينما قدرت الخسائر في الثانوية بثلاثة ملايين دولار كما شمل القصف مدارس أخرى للجمعية في منطقة الطريق الجديدة.

ففي العام الجامعي 1986-1987، قامت الجامعة بالثورة العلمية والثقافية رقم (3) وكان التحدي هو الإعلان عن افتتاح كلية الصيدلة ومن بعدها كلية الطب وكلية طب الأسنان.

إن خريجي جامعة بيروت العربية يعتبرون أينما حلوا سفراء للفكر الوطني والوحدوي العربي، فالتربية ليست منهاجاً يعطى فحسب، بل تفاعل مع المجتمع الأرحب، تفاعل سياسي وثقافي وبنيوي يصب في خدمة المجتمع اللبناني والعربي والإسلامي[1].

وقد أدرك عبد الناصر أن لبنان هو امتحان لعروبة القائد، والقائد العربي الذي ينجح في لبنان يكون قد جسّد العروبة الناجحة في كل مكان.

والوحدة عام 1958 بين مصر وسوريا، صنعها عبد الناصر وسوريا وشعب لبنان. والرد على الانفصال صنعته أيضاً هذه الأطراف الثلاثة.

وفي هذه الأدوار كلها، لعب لبنان دوراً أكبر من حجمه المادي، بل دوراً لم يستطع لجمه موقف بعض حكامه السلبية.

لقد أعطى لبنان لعبد الناصر الكثير و اخذ منه الكثير.

ولعله بسبب هذه العلاقة اختل لبنان بعمق بعد غيابه. أعطاه، وهو يؤيده، جزءاً كبيراً من النفس الشعبي في حركته. وقد انطلق هذا النفس من شارع بيروت العريق في ديمقراطيته وعروبته لينتشر في كل مكان.

وأعطاه بصورة غير مباشرة ومن خلال الصعوبات التي عاناها الرجل في لبنان وسوريا أيضاً خبرة التعامل مع الآراء والاتجاهات[2].

---

(1): حسان حلاّق، مصدر سابق، ص 117.

(1): منح الصلح، **عبد الناصر والأمن القومي**، **المنابر**، العدد الثامن، تشرين أول (أكتوبر) 1986، ص 25.

وعندما أنشأ جامعة بيروت العربية كان ذلك من منطلق الاقتناع بأن لبنان البلد العريق في الاتصال بحضارة العصر ومستوياته لا يؤخذ إلاّ بالمستوى الرفيع. وبأن على الاتجاه العربي أن ينافس ايجابياً مؤسسات الغرب وثقافته، فتنفتح له عقول اللبنانيين وقلوبهم إذا ما هو أراد أن يكون قدر لبنان.

إن نتائج والإنجازات القيمة التي حققتها علاقة عبد الناصر بلبنان كان أساسها أن الطرفين تعاملا بعضهما مع بعض لا بحساب القوي والضعيف، والكبير والصغير، وإنما بحساب النوعيتين المتمايزتين في إطار القضية الواحدة. وكان عبد الناصر يذهب أحياناً إلى حد القول بلبنان المستقبل معارضاً بناء في إطار الكيان العربي الكبير، ليلعب دوراً مشابهاً لدور المعارضة الشرعية في الدولة الديمقراطية، وله أن يبدي الآراء النابعة من تنوعه وأوضاعه الخاصة، بشرط الولاء لأهداف القومية العليا(1).

وعن جامعة بيروت العربية يقول الأستاذ عمر فاضل: " إن معظم الأعضاء الذين انضموا إلى حركة القوميين العرب من طلاب العالم العربي كان ذلك عن طريق اتصالهم بفرع الحركة في جامعة بيروت العربية، وكذلك البقاع: من القرعون وبعلول وجب جنين وسعدنايل. وأذكر منهم رفعت النسر وأحمد فتوح من بعلول وطلاب من آل الشوباصي من سعدنايل، قسم من هؤلاء الطلاب سافر إلى الخارج للعمل، وقسم بقي في البقاع ولكنهم لم يعملوا على بلورة نشاطهم إلى عمل سياسي منظم داخل منطقة البقاع، وبقيت منطقة فراغ بالنسبة لحركة القوميين العرب، مع أن البقاع كان معقل التيار الناصري أثناء قيام الوحدة مع سوريا، وقبلها أثناء العدوان الثلاثي على مصر. وإلى الآن لا زال التيار الناصري موجوداً في البقاع. لأن هذه المنطقة ذات اتجاه عربي طبيعي لا يحتاج لاستشارة، أو تعبئة شعبية(2).

ثالثاً: موقف البقاعيين من مؤامرة الانفصال بين مصر وسوريا عام 1961.

كان الانفصال بين مصر و سوريا-إثر انقلاب وقع فجر أيلول (سبتمبر) 1961- أكبر صدمة وجهت إلى الحركة الثورية العربية التي بدأت مسيرتها منذ 23 تموز (يوليو) 1952(3).

والحقيقة أن الآفاق كانت حافلة بالنذر كلها توحي وتشير إلى أن شيئاً ما يترتب ضد العاصمة الشمالية للجمهورية العربية المتحدة، وأن القوى المعادية للثورة العربية داخل المنطقة وخارجها قد ركزت جهودها على عاصمة الأمويين العتيدة.ولكن مهما قيل عن ضراوة المؤامرات من الخارج، فإن أي مؤامرة

(2): المرجع نفسه، ص 28.

(3): مقابلة شخصية مع عمر فاضل، الحمرا، بيروت بتاريخ 29 / 12/ 2004.

(1): حسين الشافعي، مصدر سابق، ص 176.

لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا اعتمدت على عوامل داخلية يمكن استغلالها سلاحاً لتوجيه ضربة المؤامرة.

1- الأسباب الداخلية للانفصال[1].

إن التناقضات التي ساعدت على إنهاء الوجود المستقل لسوريا ظلت هي نفسها، العوامل المهددة لدولة الوحدة بعد قيامها. فمجموعات الضباط والأحزاب التي عجزت عن استبقاء الدولة السورية حتى تتهيأ الظروف الموضوعية للوحدة، بقيت هي نفسها بكل تناقضاتها هي العناصر الحاكمة في دمشق بعد دولة الوحدة. ولم يكن مجرد قيام الجمهورية العربية المتحدة قادراً بالفعل على فتح صفحة جديدة في التاريخ. وإنما ظلت الصفحة التي فتحت بعد الوحدة اتصالاً منطقياً بالسياق الطبيعي مع الصفحة التي سبقتها.

(أ) – إن مجموعة القادة العسكريين في الجيش السوري قبل الوحدة ظلوا على ارتباطهم السابق بأحلامهم الشخصية، وبارتباطاتهم الحزبية الاجتماعية. والغريب أن بعضهم كان ينتمي إلى حركات شاركت في التآمر على سوريا. فقد كان بينهم على سبيل المثال عدد من أنصار أديب الشيشكلي، وممن وردت أسماؤهم صراحة في مؤامرة الدندشي، التي تمت بالاشتراك مع بغداد وأنقرة تحت رعاية وتوجيه المخابرات المركزية الأميركية. وقد أصبح من هؤلاء وزراء في أول حكومة تشكلت لدولة الوحدة[2].

فمسيرة الوحدة راحت تواصل تقدمها بسرعة تاركة وراءها في الخلف جيوبا كان لا بد من تطهيرها، و لم يصار إلى معالجة خطرها، بينما بقيت هذه الجيوب تؤدي دورها وتؤثر بالتأكيد على الحركة.

(ب)– أما حزب البعث فقد اعتبر نفسه شريكاً أساسياً في إقامة الوحدة. ومن ناحية نظرية، فقد كان ذلك صحيحاً، وأما من ناحية علمية، فإن الظروف التي تمت فيها الوحدة كانت في واقع الأمر إعلاناً صريحاً بان حزب البعث لم تكن له القدرة على توجيه دفة الأمور في سوريا.

وبدأت المتاعب منذ اليوم التالي لقيام الوحدة. فقد أتضح أن هناك خلافات كبيرة بين حزب البعث ومجموعة الضباط المنتمين إليه وبين السيد عبد الحميد السراج وكتل من الضباط ملتفة حوله. ووجد عبد الناصر نفسه مضطراً على محاولة التوفيق بين اتجاهين متناقضين.

وزاد على ذلك أن كل بقايا القوى السياسية السورية كانت على خلاف مع حزب البعث، كما أن الجيش السوري كان يحتوي على أكثر من كتلة غير كتلة البعث وكتلة السراج وهكذا فإن الوضع

---

(2): سامي الصلح، **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول**، ص 339.

(3): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 555 و 556.

الداخلي في سوريا بعد الوحدة كان في أعماقه يمثل هشاشة وضعه قبل الوحدة، وكل ما زاد عليه هو قشرة صلبه خارجية يصنعها القبول العام لزعامة عبد الناصر وشخصيته القوية[1].

في صيف 1959 استاءت قيادة البعث، من طريقة إدارة انتخابات الاتحاد القومي ومن نتائجها، فالبعثيون كانوا يأملون قيادة هذا الإتحاد وان لا تكون الانتخابات مفتوحة للجميع. وخالفهم في هذا الأمر بقية شركائهم في الحكم. وكان من نتيجة ذلك انسحاب فريق من البعثيين (جماعة الحوراني) احتجاجاً، واستمر فريق آخر يوالي اتجاه عفلق-البيطار، لكن نتيجة الانتخابات كانت مخيبة لآمال البعث، الذي لم يحصل إلا على 3% من الأصوات فرد هذه النتيجة إلى تآمر أجهزة وزير الداخلية عبد الحميد السراج.

وكان من الملاحظ، أنه في الوقت الذي بدأت فيه قيادة البعث بالتباعد عن عبد الناصر، كانت قواعد الحزب قد حولت ولاءها إليه، واخترقت الميول الناصرية قيادات الصف الثاني، وحتى الصف الأول للحزب. فعندما عقد المؤتمر القومي الثالث للبعث، بدعوة من عفلق، في بيروت (آب –أيلول) عام 1959، برز تيار ناصري فعال في داخل المؤتمر، بقيادة عبد الله الريماوي، حمل راية الدفاع عن نهج عبد الناصر، واعترض على وجود عفلق في المؤتمر، لأن حضوره يمثل تحد للجمهورية المتحدة، بعد قرار حل الحزب في الإقليم الشمالي. وانسحب ثلث أعضاء المؤتمر(أربعة وثلاثون عضواً) صدر قرار بفصل الريماوي من الحزب. وعكس المؤتمر تصاعد إيقاع الخلاف الوشيك مع عبد الناصر[2].

وفي عام 1959 أحس جمال عبد الناصر بشكل واضح أن التناقضات الداخلية السورية توشك أن تعكس نفسها على الأمن القومي للجمهورية العربية المتحدة. وتجلى ذلك بوضوح في أثناء مناقشة للحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة لمشكلة قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن.

وفي اجتماع للحكومة المركزية في واحد ديسمبر 1959 بدأ عدد من أعضاء الوزارة من الطرف السوري يطالبون بمنع إسرائيل بالقوة المسلحة من تنفيذ المرحلة الأخيرة من تحويل مياه نهر الأردن.

واحتدمت مناقشات، وكان رأي السيد أكرم حوراني: " أرى منع إسرائيل من تنفيذ مشروعها بالقوة. مع إثارة القضية في مجلس الأمن على أنها قضية تهدد الأمن والسلام في الشرق الأوسط مع توضيح موقفنا أمام الرأي العام العربي". وسأله عبد الناصر: "وما هو تطور الحرب كما تصور؟" ورد أكرم

---

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 557.

أيضا فؤاد مطر، **حوار مع محمد حسنين هيكل**، دار القضايا، بيروت، ص 142.

أيضاً محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 82.

(2): المرجع نفسه، ص 78.

الحوراني قائلاً: "عندما نقف في وجههم، فإن مجلس الأمن لن يسمح بقيام حرب في الشرق الأوسط فنعود إلى المفاوضة وتأخذ حقنا ولا نترك إسرائيل تغتصبه لأن ذلك كارثة". وعلق عبد الناصر بقوله: " قبل الكلام عن الحرب يجب أن نكون متأكدين أننا يمكن أن نكسب المعركة العسكرية، ولكي ندخل الحرب يجب أن لا ندخل حرباً خاسرة. ولهذا فإني اقترحت مشروعاً عربياً لاستغلال مياه الأردن حتى نعطي أنفسنا الفرصة للاستعداد". وتدخل السيد صلاح البيطار في المناقشة وقال: " نستطيع أن نثير الموضوع الآن في الأمم المتحدة، وعندما نقول إننا سنستخدم القوة فإننا لن نستخدمها بالفعل، ولكنها سبيل أن تتدخل الدول ويتحرك الرأي العام، ... وأنا أرى أننا مضطرين لإحداث أزمة حتى يقف الرأي العام العالمي بجانبنا في قضية فلسطين... ولن تقبل الدول قيام حالة من الحرب بيننا وبين إسرائيل قد تؤدي إلى حرب عالمية..." [1].

وفي الجلسة التالية للحكومة المركزية يوم السبت 5 كانون أول (ديسمبر) 1959 تقدمت لجنة فرعية شكلت لبحث الموضوع بتقرير تضمن اقتراحاً" بالقيام بأعمال "شبه عسكرية" بمعنى أن نحول دون إتمام هذا المشروع بقدر المستطاع، فنضعهم باستمرار تحت حالة من عدم الاستقرار بالنسبة للجزء الذي لم يتم تنفيذه بعد". وتساءل عبد الناصر في بداية المناقشة قائلاً: "ليست هناك عمليات بالقوة المسلحة يمكن تسميتها شبه عسكرية، لأن كل فعل سوف يقابله عمليات انتقام، وتتصاعد العمليات وتتطور". وقال السيد أمين النفوري (وزير المواصلات) : "يجب أن تشعر إسرائيل والدول التي تستخدم إسرائيل أننا مستعدون للقتال ...".

وطالت المناقشات في موضوع العمل العسكري وتدخل عبد الناصر في النهاية لحسم المناقشة وقال: "لا بد أن أقول لكم رأي بكل صراحة، ورأيي انه كلما تأخرت المعركة كلما كان ذلك أفضل لنا. لا بد قبل المعركة أن تتوفر لدينا كفاية ذاتية من السلاح. ونحن الآن نصنع العربات المدرعة، وقد بدأنا في إنتاج محركات الدبابات. وبالنسبة للطائرات، فإن أمامنا عدة سنوات لكي نستطيع إنتاج الطائرات المقاتلة بمحركات، كذلك سنبدأ في إنتاج المدافع المضادة للطائرات وغيرها. وهدفنا ألا يكون اعتمادنا على أحد في اللحظة الحرجة. ولهذا فإنني اعتبره نوعاً من المغامرة أن نجعل إسرائيل اليوم تفرض علينا وقت المعركة. هناك فارق أساسي بيننا وبين إسرائيل ولا بد أن تلاحظوه، وهو أن إسرائيل تستطيع أن تتواطأ مع الآخرين، أما نحن فإذا انحزنا إلى دولة كبرى فقدنا استقلالنا. ولذلك فرأيي النهائي ما يلي: إذا قامت إسرائيل بأي عمل في المنطقة المجردة من السلاح فعلينا إيقافها بالقوة. أما غير هذه الحالة، فإن رأيي هو

(1): محضر الاجتماع الخامس عشر للحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة المنعقد يوم الثلاثاء أول ديسمبر 1959. عن محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 559.

أن نحرمها من المياه بواسطة مشروعات عربية، لكي نحتفظ في أيدينا بتوقيت المعركة لا يفرضه أحد علينا"(1).

وبعد اقل من شهر فوجئ عبد الناصر باستقالة مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي وابرز ضباط حزب البعث. ثم لم تمضي ساعات حتى تلقى استقالة صلاح البيطار تلتها استقالة أكرم الحوراني. والغريب أنه في هذه الاستقالات، وفي الاتصالات التي أعقبتها بما فيها لقاءات بين عبد الناصر وبين الثلاثة لم يرد ذكر مباشر أو غير مباشر لقضية الحرب. وإنما كانت الأسباب متصلة بقضايا أخرى.

خرج حزب البعث من حكومة الوحدة، وبعد شهور تحول في دمشق إلى حزب معارض. وبطبيعة الأشياء وجد نفسه طرفاً في جبهة متسعة تضم بقايا النظام السابق على الوحدة بما فيهم الأطراف الذين عارضوا قيام الوحدة أصلاً، وبينهم الشيوعيون.

(ج) – لقد وضع الحزب الشيوعي نفسه كراس حربة للنزعة الانفصالية، منذ الأيام الأولى للوحدة، وقد أعلن عن موقفه هذا بشكل سافر، بعد ثورة 14 تموز في العراق، ووضع ثقله ضد الوحدة وضد عبد الناصر، داعياً إلى إعادة النظر بالوحدة، مستقوياً بالمحور العراقي بقيادة عبد الكريم قاسم، وطالب في 14 كانون أول (ديسمبر) 1959 إلى إعادة صياغة العلاقة مع مصر على شكل فيدرالي، ثم مع الوقت اتجه للدعوة إلى الانفصال. فكتب خالد بكداش في عام 1960 "إن الوحدة قد تمت من اجل استعمار سوريا، طبقاً لمشروع البرجوازية المصرية، فأكسبته تلك السياسة العزلة الخانقة، وعداء الشارع الشعبي(2).

(د) – بعد قرارات التأميم في تموز عام 1961 حسمت البرجوازية ترددها فناصبت الوحدة وعبد الناصر العداء. ومعها القوى الاجتماعية التي تضررت من الإصلاح الزراعي. وبدأت كتلة أكرم الحوراني وهي قوة محلية تمركزت في مدينة حماة، تفقد نسبياً النفوذ الذي كانت تملكه قبل الوحدة، أخذت تقترب منذ عام 1961 إلى نفس المواقع الانفصالية، وهو ما يقال عن التيار البعثي "القطري" وهم الأفراد الذين تحلقوا حول رياض المالكي(3).

(هـ) – وأعيد تنظيم الحكم في الجمهورية العربية المتحدة، وبرز على القمة رجلان أصبح كلاهما نائباً لرئيس الجمهورية، أولهما المهندس نور الدين الكحالة، نائب رئيس الجمهورية لشؤون الإنتاج، وكان الثاني هو السيد عبد الحميد السراج الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية.

---

(1): محضر الاجتماع السادس عشر للحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة المنعقد يوم السب 5 ديسمبر 1959 عن محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 560 و 561.

(2): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 81.

(1): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 81.

ولم يكن هناك مجال للمقارنة بين قوة كل من الرجلين، فالأول- نور الدين كحالة فني يعمل بأجهزته، وكانت مسؤوليته الأولى في ذلك الوقت تنفيذ مشروع سد الفرات، أما نائب رئيس الجمهورية الآخر، فقد كان سياسياً من رأسه إلى أخمص القدم، وكان يجمع مفتاحين من المفاتيح الحاكمة في العمل السياسي، وهما التنظيم الشعبي الممثل في الاتحاد القومي في ذلك الوقت، وجهاز الأمن الممثل في المباحث والمكتب الثاني(1). وساد في دمشق إحساس عام بأن عبد الحميد السراج أصبح واقعاً وعملاً حاكم سوريا، ولعل جمال عبد الناصر أراد أن يتدارك هذا الوضع، فطلب إلى المشير عبد الحكيم عامر أن يكون ممثلاً له في سوريا.

وجد عبد الحكيم عامر في دمشق أجواء تتعامل معه وكأنه نائب "الملك" ومن سوء الحظ أنه راح يتصرف على هذا الأساس، فإذا بمحيطه في دمشق يتحول إلى شبه بلاط تزدحم فيه شبه حاشية، وفي مثل هذه الأجواء فإن المقاييس تترهل و القيم تنفك يوماً بعد يوم. وساعد على ذلك بعده عن مركز السلطة في القاهرة، فصار ما يصل إلى القاهرة من أصداء يسهل الرد عليها بإرجاعها إلى الدس أو الافتراء.

ومن ناحية أخرى فإن عبد الحميد السراج، الذي كان قد تخلص من ضغوط حزب البعث التي ركزت عليه، لم يكن راغباً في أن يجد نفسه تحت رقابة عبد الحكيم عامر، خصوصاً وأن سراج كان في وضع يسمح له برؤية تصرفات عامر عن قرب. بل لعل ما كان يراه شجعه أكثر بدعاوى الأمن على تشديد قبضة الأجهزة البوليسية على أهم المواقع في دمشق(2).

وقع التناقض بين الرجلين، وراح السراج بتصرفاته كل يوم يؤكد أنه " القوة الحقيقة" في سوريا.

ووصلت الأمور إلى نقطة الخطر في أوائل أيلول (سبتمبر) 1961 فقد بدا عبد الحكيم عامر يقول أن رجال السراج في الداخلية وفي الاتحاد القومي يهاجمونه علناً، ثم هدد عبد الحميد السراج بالاستقالة حين صدر المشير أمراً بنقل عدد من ضباطه إلى القاهرة(3).

وللإنصاف فإن السراج أعد ذات يوم قائمة بأسماء ضباط يعتقد أنهم متورطون في الترتيب لانقلاب(4)، وكانت المشكلة أن عدداً كبيراً من هؤلاء الضباط كانوا من أقرب أعوان المشير عامر ومن

---

(2): صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، ص 216.

(3): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 563 و 564

أيضاً : فؤاد مطر، **حوار محمد حسنين هيكل** ، ص 140.

(1): صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، ص 231.

(2): صقر أبو فخر، **سوريا وحطام المراكب المبعثرة**، ص 258.

هيئة مكتبة، وكان الرد السـهل على هذا القائمة هو أنها محاولة للدس من جانب السـراج لا تسـتحق الالتفات، فهو يريد أن يتخلص من خصومه بضربة واحدة.

ووصل عبد الحميد السراج إلى حد أن قال صراحة أنه إما أن يكون هو في دمشق، أو يكون المشير عامر. ثم اتبع ذلك برقية منه إلى جمال عبد الناصر صباح 20 أيلول (سبتمبر) 1961 نصها بالحرف: "إنك سلمتني إلى من أهانني، فارجوا إعفائي"(1). وفي نفس الوقت فإن المشير عامر كان يلح على قبول استقالة السراج ويؤكد أن الناس بعد خروجه سوف يتنفسون الصعداء(2).

وقبل الساعة الثامنة من صباح يوم الانقلاب بدأت الحقائق تتضح أمام جمال عبد الناصر الذي كان قد انتقل ذلك الصباح إلى مبنى الإذاعة لالتقاط كل كلمة على الهواء في المنطقة وأولها دمشق(3).وعندما تم الاتصـال بينه وبين عبد الحكيم عامر بدا الأخير مرتبك في روايته لتطورات الحوادث. وسـأله عبد الناصـر عن الموجودين حوله من الضـباط وعرف بينهم السـيد طعمه العودة الله ومنه بدا عبد الناصـر يتلقى إجابات شبه محددة عن أسئلة محددة:

1- عرف أن الحركة الانقلابية جرت بزعامة مجموعة من الضباط الشوام، والظاهرون منهم حتى الآن هم: عبد الكريم النحلاوي و عبد الغني دهمان وموفق عصاصة.

2- أن التحركات العسكرية الأساسية قامت بها قوات حرس البادية بقيادة حيدر الكزبري(4).

3- وأن عبد الحميد السراج لا دخل له بمحاولة الانقلاب.

4- وأن المشـير عامر محاصـر في مقر القيادة يحاول الوصـول إلى حل وسـط مع مجموعات الضـباط المختلفين.

وبنظرة واحدة على أسماء الضـباط المشـتركين في المحاولة عرف عبد الناصـر أن كثيرين بينهم هم في الواقع من أفراد مكتب المشـير عامر، وأن الاسـم الظاهر و المتكرر باعتباره العقل المدبر للانقلاب، وهو المقدم عبد الكريم النحلاوي، كان منتدباً من عمله الأصـلي كنائب لكاتم أسـرار الجيش الأول-ليعمل كمدير لمكتب عبد الحكيم عامر. وهكذا فإن المؤامرة دبرت ورسمت خطوطها، وأعدت فرص نجاحها بما فيها تنقلات الضباط بين المواقع الحساسة- من داخل مكتب المشير وباسمه وبسلطته.

وكان الموقف في سوريا ينطوي على احتمالين كلاهما مر:

---

(3): حمدان حمدان، **أكرم الحوراني رجل للتاريخ**، ص 356.

(4): غسان محمد حداد، **أوراق شامية**، مرجع سابق، ص 108 و 109، أيضاً محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 565.

(5): صقر أبو فخر، مرجع سابق، ص 258.

(6): صلاح نصر، المرجع السابق، ص 255.

- **أولهما**: أن قتالا دموياً سيجري بين الضباط المصريين و السوريين وهذا محظور يتحتم تجنبه.
- **والثاني**: أنه على فرض نجاح العلميات العسكرية-عبر قوات إضافية تحملها قطع الأسطول كانت على وشك الإبحار فعلاً من بور سعيد والإسكندرية في طريقها إلى اللاذقية.

فإن دولة الوحدة بعد هذه العمليات سوف تجد نفسها محاطة بالدم ومعتمدة على قوة السلاح، وهذا بدورة مستقبل لا خير فيه.

وفي المساء، وقبل أن يغادر عبد الناصر مبنى الإذاعة عائداً إلى بيته أصدر قرارين:

الأول: يقضي بعودة عبد الحكيم عامر على الفور إلى القاهرة إذا كان ذلك في مقدوره عملياً.

الثاني: إنهاء كافة العمليات العسكرية ووقف تعزيز قوات المظلات وإلغاء تحركات الأسطول المصري في اتجاه اللاذقية،سواء ما بدأ منها فعلاً، أو ما هو موشك على البدء[1].

وفي تلك اللحظات كان الانقلاب الجديد يتلقى أول اعترافات رسمية به يتقدمها اعتراف من الأردن، يليه اعتراف من الاتحاد السوفيتي[2].

2- الأسباب الخارجية لإنفصال:

في صيف عام 1961 كانت القوى التي تنادت بالهجوم على الجمهورية العربية المتحدة تضم فرقاً شتى لا يجمعها غير العداء لدولة الوحدة. وسواء كان هناك تنسيق مخطط بين هذه الفرق، أو أن الهدف المشترك الذي جمعها بغير تنسيق مخطط.

فقد كان ما يلفت النظر أن مواقع الهجوم كانت دائماً هي نفس المواقع وكان التركيز باستمرار على مجموعة من الادعاءات أبرزها:

- امتناع الجمهورية العربية المتحدة عن التصدي الفوري بالسلاح لمحاولات إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن.
- الدكتاتورية الناصرية التي لا تستهدف غير التمكين لسيطرتها.
- التسلط الفرعوني الذي يمسك بأقدار سوريا تحت دعوى الوحدة العربية.
- سلب أموال الناس بادعاء التحول الاشتراكي بما صحبه من قرارات التأميم.
- زج الأبرياء في السجون و تعذيبهم داخل أسوارها.
- الابتعاد عن الدين والاقتراب من الإلحاد بالتركيز على مشاكل الدنيا، وإهمال العالم الآخر.

(1): صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، ص 269.

(2): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 571 و 572.

وكان التوجه في كل هذه الادعاءات يركز بصفة أساسية على سوريا باعتبارها الجبهة الأضعف في دولة الوحدة.

والغريب أن الفرق التي تجمعت للهجوم كانت خليطاً متنافراً ضم الملكيين و الشيوعيين. وجمع لفترة من الوقت على الأقل بين الملكيين و السوفييت[1].

كان الملك سعود واحداً من الضالعين في مؤامرة الانفصال برغم كل الوعود والعهود، وبرغم كل رسائل الود المتزايدة في معدلاتها قبل الانفصال مباشرة. وقد روى الأمير محمد البدر ولي عهد اليمن في ذلك الوقت انه كان يزور الرياض ليلة الانقلاب وفوجئ بالملك سعود يطلبه إلى قصره، فذهب إليه وإذا بالملك يقول له: "سوف تسهر معي إلى الصبح لكي تعرف ما يحدث للتسلط والاستعمار المصري" وعند الفجر كان الملك وضيفه وبعض رجال حاشيته حول جهاز راديو بينما راح أحد الفنيين يضبط مؤشراته على إذاعة دمشق. وحين بدأت إذاعة البيان الأول التفت الملك إلى محمد البدر وقال: "وقع صاحبنا في شر أعماله". وكان الملك شديد الحماسة للبلاغات التي تصدر عن الانقلاب.

وعندما عرف الملك بالانشقاق الذي حدث في صفوف الانفصاليين بعد أسابيع قليلة من الانقلاب على الوحدة قرر أن يتدخل بنفسه في لقاء ثلاثة من ضباط الانقلاب بينهم المقدم هشام عبد ربه وعرض عليهم أية مساعدات مالية تريدها حكومة "سوريا المستقلة" وعندما سألوه عن أهدافه السياسية كان رده: "أي شيء إلا عودة الوحدة بين مصر وسوريا"[2].

وبعد مرور فترة من الزمن، وفي أثناء مناقشة جرت بين عبد الناصر والملك سعود، قال عبد الناصر مخاطباً سعود: "أنت دفعت في مؤامرة الانفصال سبعة ملايين جنيه". ورد الملك سعود قائلاً: "طال عمرك 12 مليون وليس سبعة ملايين".

أما كيف تحول الملك سعود في صداقته لعبد الناصر إلى هذه الحالة من العداء يقول محمد حسنين هيكل في حوار مع فؤاد مطر: "كان اللقاء المصري–السعودي يبدو وكأنه محور. ولم يكن هذا المحور قائماً على أساس تشابه النظرة إلى المواقف إنما على أساس مقاومة حلف بغداد. عبد الناصر يقاوم الحلف من منطلق ثوري، والملك سعود يقاوم الحلف من منطلق العداء للهاشميين". ويضيف: "لكن الموقف تبدل ... فقد زار الملك سعود بعد حرب السويس الولايات المتحدة الأميركيه وهناك تحدثوا معه في أهمية قيام حلف إسلامي في المنطقة... وبدأ بعد ذلك يخاف كلام الاشتراكية، ومن الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا. وتدريجيا تغير موقف الملك تماماً وابتعدت السعودية عن مصر، وأصبح أعداء

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 540 و 541.

(2): المرجع نفسه، ص 596.

الملك (أي الهاشميين) حلفاء له واجتمع بهم واتفقوا على أن الخطر البعيد (أي الوحدة والاشتراكية) أكثر خطورة عليهم من التناقض الذي بينهم(1).

وهكذا قام حكم الانفصال في دمشق وتشكلت حكومة رئاسة السيد مأمون الكزبري الذي كان ضالعاً من قبل في المؤامرات الأميركية للانقلاب في سوريا كما أثبتت المحاكمات والوثائق في قضية "الدندشي" و أعلن عن تعيين اللواء عبد الكريم زهر الدين قائداً عاماً للقوات السورية المسلحة. وعاد منطق الانقلاب يفرض نفسه على التصرفات كما كان يحدث في سوريا قبل الوحدة.

وتوقف كثيرون بدهشة أمام ما أذيع من راديو دمشق يوم 10 تشرين أول 1961، فقد أعلن أن السيد مأمون الكزبري تلقى مكالمة تليفونية من الرئيس شكري القوتلي الموجود تحت العلاج في مستشفى في زيوريخ، وقد أبدى القوتلي اغتباطه "لوثبة الجيش المظفرة"(2). كذلك توقف كثيرون في القاهرة أمام بيان بتأييد الانقلاب صدر يوم 2 تشرين أول (أكتوبر) 1961 وكان يحمل توقيعات عدد من السياسيين بينهم أكرم الحوراني وصلاح البيطار.

وأعلن عن النية في إجراء انتخابات عامة في سوريا، وعادت على الظهور على الساحة كل الوجوه القديمة التي كانت معروضة في السوق السياسية قبل الوحدة.

وفي يوم 5 تشرين أول (أكتوبر) 1961 حدد الرئيس جمال عبد الناصر موقفه في خطاب رسمي حدد فيه عدة نقاط أهمها(3):

1- أنه رفض الوسائل العسكرية كطريق إلى تدعيم الوحدة، وأنه في نفس الوقت يرفض أن تكون الحرب الأهلية طريقاً لاستعادتها.

2- أن العدو الرئيسي للأمة العربية هو الاستعمار وإسرائيل وبالتالي فهو لن يدخل في معارك جانبية.

3- إنه ليس من المحتم أن تبقى سوريا جزء من الجمهورية العربية المتحدة، ولكن من المحتم أن تبقى سوريا.

4- أنه إزاء كل ما يذاع من إذاعة دمشق افتراء على عهد الوحدة، فإنه على استعداد لقبول لجنة تحقيق من الجامعة العربية تتقصى الحقائق، وتعلنها للأمة.

---

(1): فؤاد مطر، **حوار مع محمد حسنين هيكل**، ص 148.

(2): حمدان حمدان، **اكرم حوراني رجل للتاريخ**، ص 367.

(3): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 572 و 573.

كان أول عمل قامت به حكومة الانقلاب هو إعلان عزمها على إلغاء القرارات الاشـتراكية فصـل مئات من المسـؤولين و كبار الموظفين الذين شـاركوا في رسـم و تنفيذ السـياسـات التي طبقت في عهد الوحدة. وفي أقل من شهر واحد وصل عدد المعتقلين في سوريا إلى أكثر من خمسة آلاف معتقل.

وهنا تذكر الباحثة أن والدها سـليمان الإمام (المقرب من عبد الحميد السـراج) كان قد صـدر بحقه حكماً غيابياً بالإعدام إثر وقوع الانفصـــال في ســـوريا بســـبب تمرده و عصـــيانه هو ورفاقه لأوامر الانفصاليين واشتباكه معهم بالسلاح.وقد استمرت "صوت العرب" في القاهرة على مدى أسابيع تبث نداءات تحذير له من مخابرات حركة الانفصـــال.ولم يتم العفو عنه إلى أن وقع انقلاب 8 آذار 1963 عندما صـــدر عفو عام عن جميع المحكومين في المرحلة الســـابقة.وعندما عاد إلى منزله في المنارة البقاع الغربي توافدت الجموع من القرى البقاعية المجاورة لتهنئته بهذا العفو. وتناقلت الألســـن الهتاف الذي استقبلته به بلدة المنارة: "قنبلتك يا بن الإمام هدت ركن الرجعية .

موقف النائب جورج الهراوي من الإنفصال.

في الجلســة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في 27 آذار (مارس)1962. وقف نائب البقاع جورج الهراوي ليبدي موقفه من الإنفصـال بين سـوريا ومصـر وقال: " إن لبنان سـواء من ناحية مكانته الجغرافية أو كيانه ونفسيته الخاصـة، أو من مجموعة هذا الشـعب اللبناني المتفرع النـــزعات، والطوائف المتعددة لما يجعلنا نفكر بأن هذا البلد الصغير، الكبير بإمكاناته في العالم له الحق أن يكون في نهج خاص له لأنه هو للجميع وليس مع أحد ضد أحد.

إن لبنان في هذه الفترة الصعبة التي تجتازها دول الشرق عامة، ودول الشرق القريبة خاصة، تجعلنا بعض المرات نفكر بأننا نحن المخطئون، أو أن بعض جهات تفكر بأننا نحن المسـؤولون! ولكن التجارب دلت، والأيام برهنت على أن لبنان لا يمكنه أن يقف غير الموقف الذي اتبعه حتى الآن ولا أعتقد أن لبنان حاد يوما عن سياسته الخارجية بشكل أنه منحاز إلا إذا شكل على كيانه خطر. وكما قلت إن لبنان هو للجميع، يجب علينا أن نفكر مليا بأنفسنا وبداخل تصرفاتنا، وعلينا أن نصمد حتى نرفع عنا كل إتهام بالمسؤولية!.

لإنه حين يختلف شقيقان عزيزان مع بعضهما يفكران بأننا نحن المسؤولون! مع أننا نحن ننتظر اليوم السعيد، يوم يعم الوئام والأخوة والصداقة جميع الدول الشقيقة، وبإذن الله سنبقى نحن في الموقف الذي

اتخذته الحكومة والذي رعاه رئيس الجمهورية، والذي أيدناه مجلسا وشعبا، لكي يبقى لبنان مجلسا عزيزا مستقلا مضحيا دوما للجميع في سبيل السلام والتفاهم"(1).

مؤتمر جامعة الدول العربية في شتورا في 22 آب(أغسطس) 1962.

في 27 تموز (يوليو) 1962 بعثت الحكومة السورية بمذكرة إلى الأمين العام في جامعة الدول العربية تلفت نظره فيها إلى فقرة وردت في خطاب ألقاه جمال عبد الناصر في احتفال بالذكرى العاشرة لثورة 23 يوليو جاء فيها بالنص: "النكسة التي حصلت السنة إللي فاتت في سبتمبر هل أثرت على معنوياتنا؟ لم تؤثر بأي شكل على معنوياتنا. إننا اليوم أيها الإخوة، ونحن نحتفل بأعيادنا ننظر إلى الشعب السوري في الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة... فهل تمكنت هذه الرجعية، وهل تمكن هذا الاستعمار أو هل تمكنت أموال الراشيين والمرتشيين من أن تقضي على روح الشعب السوري؟ ".

وبعد أن أوردت المذكرة السورية هذه الفقرة من خطاب عبد الناصر، أضافت بأن هذه الفقرة خطيرة، وأنها في رأي الحكومة السورية تعني "انه لا يزال يعتبر سوريا واقعة تحت سلطته لأنه يسميها بالإقليم الشمالي، وأن مؤدى كلامه أنه يحرض الشعب و الجيش على القيام بانقلاب أو اقتتال وخلق البلبلة و الفوضى وسفك الدماء، وعلى هذا النحو فإنها تشكل اعتداء صريح عل سيادة الجمهورية السورية، وكرامة شعبها". وطلبت الحكومة السورية أن يجتمع مجلس الجامعة في أي بلد عربي غير مصر لبحث شكواها.

ورد الأمين العام للجامعة العربية بأنه قد دعا مجلس الجامعة العربية للانعقاد يوم 22 آب في مدينة شتورا للبحث في الشكوى السورية.

وتحول مؤتمر شتورا إلى مناسبة للتشهير بمصر، وأعدت الأطراف المشاركة في هذه العملية ما بدا لها أنه ضربة قاضية لأي محاولة مصرية للرد. فقد استطاعت أسرة "أبو الفتح" وكان "أحمد أبو الفتح" هو انشط أفرادها إقناع المقدم "زغلول عبد الرحمان" وهو من أقرباء هذه الأسرة بالنسب المباشر و كان يشغل وظيفة الملحق العسكري للسفارة المصرية في بيروت (حتى تلك اللحظة) بأن يترك منصبه في بيروت، ويتوجه إلى شتورا حيث يظهر فجأة، وبطريقة مسرحية أمام مجلس الجامعة العربية ليدلي بشهادته على عمليات "التخريب المصري" في سوريا و في غيرها من البلاد العربية.وبالطبع فإن حديثه سوف يكون حديث خبير يعرف الخبايا من الداخل، ولا يستطيع أحد أن يطعن في شهادته.

---

(1): الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الأول لسنة1962، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في27 آذار (مارس) 1962.

ويبدو على نحو أو آخر أن زغلول عبد الحمن هذا بدا يشعر أنه تورط بأكثر مما أراد لنفسه. وبعد فترة من الزمن تخبطت فيها تحركاته بين روما وباريس وجنيف ولندن، قرر أن الأفضل له أن يعود إلى القاهرة ويسلم نفسه.

وقد جاء بالفعل وأدلى باعترافات كاملة أمام المجلس العسكري أن أسرته (أبو الفتح) أغرته بالهرب وأنهم دفعوا له مبالغ لتسديد ديونه مقدماً، أيضاً أنه خرج من بيروت يوم لجوئه إلى سوريا استعداداً لمؤتمر شتورا مختبئاً في سيارة السفير السعودي في بيروت. وأنه علم فيما بعد أن أحمد أبو الفتح تسلم 250 ألف جنيه إسترليني من السفير السعودي مقابل إغراءه. وأنه سلم احمد أبو الفتح ملفاً كبيراً يحوي صوراً من كل ما لديه من أوراق. وكان أخطر ما جاء من في اعترافات زغلول عبد الرحمان هو قوله بأن شخصية من المخابرات البريطانية جاء لمقابلته بإلحاح من أحمد أبو الفتح. ووجد أن اهتمامهما مركز كله على مسألة الصواريخ التي تصنعها مصر[(1)].

ويقول حمدان حمدان في كتابه "أكرم حوراني رجل للتاريخ " في معرض نقده لمحمد حسنين هيكل في تفنيد أسباب الانفصال: إذا كان الانفصال مجرد مؤامرة – وهذا صحيح في جانب منه- إذاً فكيف يمكن تفسير أو تأويل خط انفصالي عربي مقيم في التاريخ عمره ألف عام أو ينوف؟!

لقد قارعت مجتمعاتنا المحلية (القطرية) الاستعمار الغربي بما تمتلك من عصبيات القرابة والدين والمنطقة والإثنية والثقافة واللغة، لكن لما انتهى الأمر بنجاح القوة الغربية في فرض معاييرها على الأوضاع السائدة في الكيانات الحقوقية القطرية (حيث هي من صناعتها في الأصل) فإن الكيانات حاولت الخروج إلى ما هو مضاد (الوحدة القومية)، بما في حوزتها من معايير، لا بموجب الخطاب الوحدوي الرومانسي أو المقالي، الفلسفي الغربي، وهكذا بدأ النخر يصيب أوصال الدولة الوحدوية المتغذية على الشعارات، فالنزعات الانفصالية لم تتغذ من المؤامرات الأجنبية بقدر ما تغذت من الجذور المحلية الضاربة، باستعمار وبدونه، ذلك أن الجلاء الاستعمار واستقلال الأقطار العربية وتحول الطواقم الحاكمة إلى النزعة الوحدوية، لم يؤدي إلى الدولة الواحدة رغم مضي ما يقارب نصف قرن[(2)].

لقد حاول منادو الوحدة بعد الانفصال ، إعادة التجربة من جديد، ولما كان الإخفاق هو سيد الموقف،فإن سبباً ما يجب التفتيش عنه، فإلحاق الانفصال بالسبب السياسي والبحث عن متكأ خارجي له، يبرئ ساحة النزوع الوحدوي والوضع الانفصالي القائم بمحاذاته، كما يلقي باللائمة على (مؤامرة استعمارية) فيها من الخرافة واللبس، ما يجعل الوضع العربي في حالة ارتهان دائمة، وبذلك فإن النضال

---

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 598 و 599.

(1): حمدان حمدان، **أكرم حوراني رجل للتاريخ**، ص 367.

الوحدوي يحرم نفسه من السند التاريخي الوحيد الذي يملكه ويشكل مداه، "ويعود ذلك إلى أن الكيانات الحقوقية القطرية، أمست المعطى التاريخي الراهن، (دون أن يعني ذلك أبداً أنها المعطى الذي يستحيل تجاوزه، بل إن ألقول بأن هذه الكيانات أصبحت المعطى التاريخي، يعني عكس الثبات تماماً) إنه يعنى التجاوز ينبغي أن يتم من داخل، من قلب المعطى نفسه حيث يستحيل تجاهله والضرب صفحاً عنه"(1).

▪ إنجازات الوحدة في سوريا 1958–1961.

وإذا كان من حديث عن إنجازات الوحدة فأبلغ من يوضح ذلك هو الرئيس جمال عبد الناصر حيث يقول: "ولقد تمت خلال ثلاث سنوات و نصف من الوحدة أعمال حقيقية لم تشهدها سوريا في كل تاريخها... أقول كأمر واقع تشهد به الأرقام وتؤكد هـ قدرة الشعب السوري على بناء نفسه، إذا ما أتيحت له فرصة لتركيز جهوده وإحسان توجيهها. في هذه السنوات الثلاث والنصف حاولنا بكل جهودنا توجيه الشعب السوري إلى تكريس جميع إمكانياته في اتجاه البناء. بناء الوطن و بناء المواطن... في مجال الوطن بلغ مجموع الإنفاق العام الفعلي بواسطة الدولة في سوريا في يوم إتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية الحالية 2862 مليون ليرة بينها 55 مليون ليرة في الزراعة و238 مليون ليرة في الري واستصلاح الأراضي و114 مليون ليرة في الصناعة و الكهرباء و220 مليون ليرة في النقل والمواصلات و38 مليون ليرة للإسكان و362 مليون ليرة في التعليم و77 مليون ليرة في الصحة و37 مليون ليرة للخدمات الاجتماعية و19 مليون ليرة لخدمات الثقافة و155 مليون ليرة في المرافق و البلديات وبعد ذلك تجي الاعتمادات التي خصصت للدفاع.

وفي مجال بناء الوطن كانت هناك خطة تستهدف مضاعفة الدخل القومي السوري في عشر سنوات أو أقل. وكانت هذه الخطة بالنسبة للسنوات الخمس الأولى منها توجه للنواحي الإنتاجية ونواحي الخدمات وحدها ما قيمته الإجمالية 2720 مليون ليرة من مشروعات هذه الفترة مشروع سد الفرات العظيم...

وفي مجال بناء المواطن الحر، في مجال تحرير لقمة العيش، في مجال رفع السيطرة الرأسمالية والاحتكارية عن الفرد السوري تمت رفع الخطوات الثورية الاشتراكية التالية وأصبحت لها قوة القانون بعد أن كانت أمالاً بعيدة تراود أحلام الفلاحين والعمال في أمتنا العربية... تم تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ويبغي تحرير الفلاح وبمقتضاه أصبح أجير الأرض سيداً وبدأ توزيع 561 ألف و133 هكتاراً على الآلاف

(2): وضاح شرارة، **حول مشكلات الدولة**، دار الحداثة، عن حمدان حمدان، المرجع السابق، ص 367 و 368.

من الملاك الجدد، تم نقل ملكية المصارف إلى الشعب ليكون المال أداة خدمة الوطن ولا يتحول الوطن إلى أداة في خدمة المال...[1].

ويقول في ذات الخطاب: "لقد طلبت إلى وزارة الخارجية ألا تقف الجمهورية العربية المتحدة حائلاً دون عضوية سوريا في الجامعة العربية ولسوف نطلب إلى الجامعة العربية أن تشكل على الفور لجنة تحقق فيما يلي:

1- أن تحقق من أن كل احتياطي الذهب وغطاء العملة السورية..كما كان قبل الوحدة موجودة بكامله في البنك المركزي في دمشق...وتتأكد أيضاً من أن الخزينة السورية تلقت نقداً من الخزينة المصرية غداة إتمام الوحدة 13,5 مليون ليرة سوريا لمواجهة عجز الميزانية السورية في السنة السابقة للوحدة وتتأكد كذلك من أن الإقليم المصري كان يقدم كل سنة 3 مليون جنيه ليتمكن الإقليم السوري من مواجهة مطالب أعباء البناء... كذلك قدم الإقليم المصري خلال فترة الوحدة تحويلات نقدية قيمتها 9 مليون جنيه إسترليني ليتمكن الإقليم السوري من مواجهة مطالب الاسترداد. ولقد كنت أعتبر أن للشعب السوري حقاً في حصيلة قناة السويس باعتباره شريكاً في معركة تأميمها وانتزاعها من المستعمر...

2- أن تتحقق اللجنة من أنه برغم جميع الدعايات التي روجت لها القوى الاستعمارية والعناصر الرجعية المتعاونة معها... فإن عدد المعتقلين في سوريا كلها لم يكن يتجاوز خمسة وتسعين شخصاً..بل إني أريد لهذه اللجنة أن تتأكد من أنني أمرت بحفظ عديد من قضايا التآمر على الوطن السوري وذلك لكي أبقى لهذا الوطن وحدته... ولسوف يتضح حالياً أن بعض الذين يقودون التيار الانفصالي الرجعي كان يجب أن يكونوا اليوم في قفص الاتهام[2].

▪ تهريب عبد الحميد سراج عبر البقاع 18 أيار 1962.

لقد ساهم في تهريب عبد الحميد السراج من سجنه في دمشق، أكثر من طرف، هناك دور أردني من خلال نذير رشيد مدير المخابرات لا الحكومة الأردنية، وكان دوراً محدداً، وهناك دور للرئيس فؤاد شهاب، وكمال جنبلاط، وشبلي العريان، كان الغطاء السياسي والأمني الرئيسي من الرئيس شهاب عبر المكتب الثاني اللبناني من خلال سامي الخطيب، جهز كمال جنبلاط الرجال والجمال في انتظار وصول عبد الحميد السراج إلى الجرود عند الحدود السورية اللبنانية، فركب السراج الجمل وعبر الحدود، حتى وصل على دير العشائر حيث استقبله النائب شبلي العريان، ومضى به إلى المختارة وأمضى فيها ليلة. وفي اليوم التالي غادر المختارة إلى بيروت. ويقول سامي شرف: "ساعدنا داخل سوريا منصور الرواشدة

(1): خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في 6 تشرين أول (أكتوبر) 1961، عن صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، ص 295.

(2): المرجع نفسه، ص 298.

وأبدى الاستعداد للتعاون، نحن تسلمنا السراج عند الحدود السورية اللبنانية، من المختارة إلى بيت محمد نسيم الموظف في السفارة المصرية في بيروت في الروشة، ومنه إلى سيارة جيب، أنا وسامي الخطيب الذي قادها، جلست و سامي في المقعدين الأماميين، وعبد الحميد السراج و محمد المصري (وهو مساعدي للشؤون العربية في مكتب رئيس الجمهورية) ومنصور الرواشدة في المقعد الخلفي، وكنا نرتدي بزتي الجيش اللبناني... وقبل وصولنا إلى المطار، أوجد المكتب الثاني فتحه في جدار سوره، وكانت تنتظرنا الطائرة الخاصة التي تأتي فجراً إلى بيروت لنقل الصحف اللبنانية إلى الرئيس عبد الناصر، وكان قد تذرع قائدها بعطل لتأخير إقلاعها إلى حين وصولنا، وأعلم برج المراقبة بالأمر، وسط سرية تامة لعملنا الأمني هذا، إلى أن وصلنا واخترقنا المدرج حتى مكان مرابضة الطائرة أنجزنا مهمة التهريب والذهاب بعبد الحميد السراج إلى القاهرة"(1).

في حقبة الانفصال (1961-1963) بدت العلاقات السورية-اللبنانية باردة، تسودها الريبة و المخاوف المتبادلة التي غالباً ما رافقتها حوادث أمنية عند الحدود بين المخافر المتقابلة، اقترن بعض ذرائعها سياسياً بالتعاون اللبناني-المصري، وبدور السفارة المصرية في بيروت. وبعضها إعلاميا مصدره حملات عنيفة شنتها الصحافة اللبنانية كما سياسيون ذوو ميول ناصرية، وبعضها الثالث تسلح بها رجال الحكم في سوريا لإكثار من انتقادهم لبنان بسبب رفضه تسليمهم معارضين سوريين مناوئين لهم عملوا في ظل الوحدة ونجحوا بعد حركة الانفصال في الفرار إلى لبنان من طريق البقاع ووادي خالد في عكار، ولاذوا بالشعبة الثانية(2).

بعد الانفصال، آثرت السلطة اللبنانية في الأسابيع التالية لما حدث في سوريا التريث. لم تعترف بالانفصال بسبب علاقتها الوطيدة بجمال عبد الناصر، مما زاد تردي العلاقات اللبنانية-السورية مع تصاعد مظاهرات ومسيرات الاحتجاج الشعبي في بيروت وطرابلس وصيدا وتأييداً لمصر والوحدة ورفضاً للانفصال. ولم تتردد الإذاعة السورية في مهاجمة لبنان بعنف واعتبرته دولة عميلة لجمال عبد الناصر. كما هاجمت بعض الصحف اللبنانية النظام الجديد في سوريا في ظل انقطاع شبه كامل للاتصالات بين البلدين.

استاءت سوريا من نزوع لبنان إلى مصر أكثر منه إلى جارته سوريا وتأثير سلطاته بالدور التحريضي الذي اتهم به عبد الحميد غالب ونفوذه بين السياسيين اللبنانيين، بحيث نجح في تأليبهم على نظام الانفصال في سوريا(3).

---

(1): سامي شرف، مصدر سابق، ص 5.

أيضاً: نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 170.

(2): المرجع نفسه، ص 172.

(1): نقولا ناصيف، مرجع سابق، ص 170.

بعد الانفصال عام 1961، تشكل تنظيم في لبنان، وكان له اتجاه أمني وليس سياسي، بدأه فتحي الديب-وهو رجل أمن مصري- مع قيادات و أشخاص على الصعيد العربي لضرب الانفصال عبر قوة قومية ناصرية. وأقام في مصر دورات للشباب الناصري[(1)].

وهذا التنظيم كانت له "امتدادات قومية"، لكن من المنظار الأمني، فالمتعاطفون مع عبد الناصر، والمقتنعون بخطة سياسته، لم تكن تجمعهم أطر تنظيمية واضحة البناء. من هنا فإن الفراغ السياسي برر إلى بروز هذه "الصيغ الأمنية" لمواجهة من يعادي عبد الناصر، أو لتأكيد الولاء لنهجه، سواء عبر السفارة أو عبر أجهزة كانت تتعاون مع عبد الحميد سراج.

ويبدو أن هذه الوضعية الأمنية تعززت بعد الانفصال ضمن مقولة استرجاع الوحدة ومواجهة الخط الرجعي الاستعماري المعادي. فالانفصال بحد ذاته، كان محركاً سياسياً ساعد في بلورة التيار الناصري واندفاعته العربية. وعلى أثره بدا التفتيش عن صيغ لتنظيم وتأطير الكتل الجماهيرية الغاضبة. وهكذا أخذت مظاهر التعبير صيغاً متعددة وأشكالاً بدائية تغلب عليها العفوية[(2)].

- **اتحاد القوى الوطنية.**

قام اتحاد القوى الوطنية على خلفية أحداث 1958 وتجربة المقاومة الشعبية. فالقيادة السياسية التي اجتمعت ضمن "جبهة الاتحاد الوطني" وضمت الرموز الوطنية لثورة 1958، صائب سلام، كمال جنبلاط، رشيد كرامي، معروف سعد، حميد فرنجيه وصبري حمادة وشبلي العريان، عملت إلى جانب المقاومة الشعبية، كجناح عسكري، بقيادة الحاج رشيد شهاب الدين ومثلث اتجاهاً ناصرياً واضحاً، ورسخت علاقة متينة مع الجمهورية العربية المتحدة[(3)].

غير أن الفضاء السياسي والعسكري لأحداث 1958 لم ينتج عن حالة "تنظيمية" ناصرية واضحة المعالم، إذ سرعان ما انكفأت المظاهر الناصرية وذبلت مع استتباب الوضع الأمني في لبنان وانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية بعد اتفاق بين الدولة اللبنانية والجمهورية العربية المتحدة، الذي كرس الهدوء وأعاد الاستقرار الأمني إلى ربوع البلد.

وعلى خلفية أحداث 1958 السياسة العامة واستناداً إلى تجربة هيئة "المقاومة الشعبية" وتاريخها واتجاهها الناصري العام، قام "اتحاد القوى الوطنية".

---

(2): شوكت أشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان**، ص 107.

(3): المرجع نفسه، ص 93 و 107.

(1): شوكت اشتي، مرجع سابق، ص 95.

أن الاتحاد جاء نتيجة صراع على القيادة داخل هيئة المقاومة الشعبية، حيث قاد سليمان الإمام من بلدة المنارة في البقاع "الانقلاب الأول" الذي استلم على أثره معين حمود الهيئة وحصل بموجبه على العلم و الخبر عام 1962[1].

ومعين حمود ضابط سابق في الجيش اللبناني، ساهم في تأسيس (جيش التحرير) الذي تواجد في بلدة عيثا الفخار قضاء راشيا، إبان ثورة العام 1958.

وللتأكيد على الخلفية الناصرية لاتحاد القوى الوطنية، أن بيانات معين حمود في معركته الانتخابية عام 1964 عن بيروت، الدائرة الثالثة، كانت تستهدي بعناوين من الميثاق الوطني في مصر، ومن خطب الرئيس جمال عبد الناصر، الأمر الذي ساعد على توسيع تأثير الإتحاد وامتداده، فانضمت إليه شرائح اجتماعية وثقافية وسياسية متعددة[2].

رابعاً : موقف البقاعيين من قيام الاتحاد الثلاثي بين مصر- سوريا-العراق عام 1963.

في 14 آذار (مارس) 1963 بدأت المحادثات الثلاثية (مصر مع البعث العراقي والبعث السوري) في القاهرة للاتفاق على قيام الوحدة[3]. وفي 17 نيسان (ابريل) 1963 وضع اتفاق لمشروع الوحدة. وفي 22 تموز (يوليو) 1963 أعلن عبد الناصر انسحابه من الاتفاق[4].

كان حكم عبد الكريم قاسم في العراق قد سقط ،عندما قامت جماعات من القوى القومية بتحركها ضده صباح يوم الجمعة 8 شباط (فبراير) 1963. وفي الوقت الذي كانت فيه عناصر من القوى السياسية المختلفة، وفي مقدمتها البعثيون والقوميون يتحركون للاستيلاء على المواقع الحساسة في العاصمة العراقية، كما كان واضحاً أن وحدات عديدة من الجيش العراقي تؤيدهم، وتستعد للعمل جنباً إلى جنب معهم[5].

وفي هذا كان الحزب الشيوعي العراقي الذي عرف بما يجري حول وزارة الدفاع قد دفع بعض أنصاره تحت شعار "الدفاع عن النظام" لكي يتوجهوا إلى مقر قاسم تأييداً له وتظاهراً لنصرته. وبدأ الهجوم بالمدرعات على وزارة الدفاع، وكان يقوده العقيد الركن المظلي عبد الكريم مصطفى نصرت، وحاول عدد من ضباط قاسم و حرسه أن يوقفوا زحف القوات فدخلوا في اشتباك بالمدافع الرشاشة مع طلائعها، ولكن المعركة كانت محسومة تماماً.

---

(2): المرجع نفسه ، ص 96.

(3): المرجع نفسه ، ص 96.

(4): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 339.

(5): غسان محمد حداد، **أوراق شامية**، ص 151.

أيضا: معن بشور، **في سبيل الوحدة العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979، ص 147.

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 339.

وبدا أول اتصال رسمي مع النظام الثوري الجديد في العراق في مساء نفس يوم 8 شباط (فبراير)، فقد بعث الرئيس عبد السلام عارف رسالة إلى جمال عبد الناصر نصها: "أنني أخوك الوفي الباقي على العهد".

▪ موقف جمال عبد الناصر من ثورة العراق (8 شباط (فبراير) 1963.

ويتلخص هذا الموقف خطاب بخط يده وجهه إلى عبد الحكيم عامر الذي كان لا يزال في اليمن يروي له فيه انطباعاته وآرائه بعد أن التقى بوفد مجلس قيادة الثورة العراقي الذي شارك في الاحتفالات ذكرى الوحدة ومما قاله: "إن الموقف في العالم العربي قد تغير بشكل كاسح بعد ثورة العراق. ومع ذلك فأنا ما زلت اشعر بالقلق، فقد أرسل لي عبد السلام عارف عدة جوابات قبل وصول وفد مجلس قيادة الثورة... وفي هذه الجوابات فهمت أن عبد السلام عارف متخوف من البعثيين، لكنه لم يذكر ذلك صراحة.

والوفد المؤلف من السعدي (علي صالح السعدي)... والفريق علي صالح عماشة.. وطالب شبيب... ويظهر من كلامهم أنهم مقدرون المتاعب ويريدون علاقة وثيقة مع الجمهورية العربية المتحدة، وقد قلت لهم أننا لا نريد منهم أي شيء سوى وحدة الهدف. وأننا حتى لا نمانع إذا تحررت سوريا في أن تتحد مع العراق بل سنؤيد ذلك. وأن أي اتحاد بين سوريا و العراق معناه منافسة بين بغداد و القاهرة أو مظهر منافسة. وبعد ذلك يتحد العراق. وقد تكلمت معهم بصراحة عن الأخطاء-أخطاء البعث، وأن أي ممارسة وتطبيق لأي هدف لا بد أن تتعرض لأخطاء...". ويضيف: " عموماً الموقف ايضاً في الجيش وبين القومية لا يدعو للارتياح، فمجلس الثورة أغلبه من البعثيين. وعارف عبد الرزاق ليس من ضمن المجلس. والثورة قام بما يقرب من 90% منها القوميون في الجيش-غير البعثيين- و 10% بعثيين. وقد اعتمد البعثيين على الحرس القومي- 100% بعثيين. وفي رأي أن الكل متربص بالآخر. البعث يريد السيطرة الكاملة، والكل متخوف من البعث. ...عموماً أعتقد رغم أخطاء البعث أن واجبنا أن نحافظ على ثورة العراق، وليس أمامهم إلا اللقاء معنا..."[1].

في الثامن من آذار عام 1920 أعلن استقلال سوريا للمرة الأولى من قبل المؤتمر التأسيس وتوج الملك فيصل الأول ملكاً عليها.وفي الثامن من آذار 1963 استعادت سوريا وجهها العربي الوحدوي وقد نجحت الحركة بفضل التفاف الجيش و الشعب حولها دون إطلاق أي رصاصة أو إراقة أي نقطة دم

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 680 و 681 و 682.

فكانت ثورة بيضـــاء بكل معنى الكلمة، ومنذ الســـاعات الأولى أيدتها جميع وحدات الجيش. وكان أول من أيد الحركة هو العراق وثانيهما مصر وكلاهما اعترفا به من قبل انتصاف نهار اليوم الأول[1].

وانتخب مجلس قيادة الثورة الفريق الركن لؤي الأتاسي: قائداً عاماً للجيش ورئيس مجلس قيادة الثورة. هذا هو نظام الانفصـال الذي قام في سـوريا يسـقط سـقوطاً نهائياً، وأبطاله يقدمون للمحاكمة، والكثير من أسراره ووقائعه يتكشف بحيث يتأكد العالم العربي، والعالم الأوسع خارجه أن ما حدث في سوريا يوم 28 أيلول (سـبتمبر) كان بالفعل مؤامرة. وربما أرضـت جمال عبد الناصـر إنسـانياً أول برقية تلقاها من دمشق بعد نجاح الثورة، وقد وصلته في الساعة العاشرة و النصف من صباح يوم 8 آذار (مارس) وكان نصها:

" الرئيس جمال عبد الناصر–القاهرة...

لقد ثأرنا من الانفصال وغسلنا عاره.

المجلس الوطني للثورة في سوريا"[2].

وعند فجر التاسـع من آذار كانت تشـكيلة الحكومة قد اكتملت وصـدرت مراسـيمها، وقد ضـمت الحكومة السادة الآتية أسماءهم[3]:

1- السيد صلاح البيطار: رئيساً للوزارة ووزير للخارجية (بعثي).
2- السيد نهاد قاسم: نائباً للرئيس ووزيراً للعدل (ناصري- اتحاد اشتراكي (الجبهة المتحدة).
3- الدكتور عبد الوهاب حومد: وزيراً للمالية ناصري –اتحاد اشتراكي (الجبهة المتحدة).
4- الفريق محمد الصوفي: وزير للدفاع –رئيس التنظيم الناصري في الجيش (جذور بعثية).
5- العميد أمين الحافظ: وزيراً للداخلية – بعثي.
6- السيد منصور الأطرش: وزيراً للعمل – بعثي.
7- الدكتور عبد الحليم سويدان: وزيراً للزراعة – وحدودي مستقل.
8- الدكتور سامي الدروبي: وزيراً للتربية – ناصري في جذور بعثته.
9- السيد عبد الكريم زهور: وزيراً للإفتاء – بعثي.
10- الدكتور جمال أتاسي: وزيراً للإعلام – بعثي.
11- السيد درويش علواني: وزيراً للأوقاف – وحدودي مستقل.
12- السيد هاني الهندي: وزيراً للتخطيط - ناصري – حركة القوميين العرب.

---

(2): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 339.

(3): محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص 684 و 685.

(4): غسان محمد حداد، **أوراق شامية**، ص 151.

13- السيد وليد طالب: وزيراً للبلديات – بعثي.

14- السيد جهاد ضاحي: وزيراً للمواصلات – ناصري – حركة القوميين العرب.

15- السيد سامي صوفان: وزيراً للتموين– ناصري–حركة الوحدوين الاشتراكين–جذور بعثية.

16- السيد أحمد ابو صالح: وزيراً للأشغال العامة– بعثي.

17- السيد شبلي العيسمي: وزيراً للإصلاح الزراعي – بعثي.

18- الدكتور إبراهيم ماخوس: وزيراً للصحة – بعثي.

19- الدكتور سامي الجندي: وزيراً للثقافة–ناصري–حركة الوحدوين الاشتراكيين–جذور بعثية.

20- السيد طالب ضماد: وزير الصناعة – بعثي[1].

وفي نظرة شاملة لتركيبة حكومة 9 آذار المؤلفة من عشرين وزيراً منهم عشرة بعثيين شغلوا الوزارات الحساسة: أما العشرة الباقون فيمثلون سائر الاتجاهات الأخرى: أربعة من الوحدويين الاشتراكيين واثنان من حركة القوميين العرب، واثنان من الجبهة العربية المتحدة، واثنان من المستقلين.

كان ائتلاف الحكومي مستقطبا بين موقفين حول مسألة الوحدة، فطرح البيطار مشروع "وحدة اتحادية" بين مصر وسوريا والعراق على أسس "ديمقراطية شعبية" في حين الحت القوى الناصرية المشاركة في الحكم، على طلب الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، يتم بعد إعلانها بحث أمر الاتحاد أو الوحدة مع العراق، لم يعكس ترتيب القوى في السلطة، بين البعث الذي يرفع شعار "الاتحاد" والقوى الناصرية إلى الوحدة الفورية، حقيقة نبض الشارع الشعبي الذي رفع بشكل جارف شعار: الوحدة، باكر، باكر مع الأسمر عبد الناصر.

عمل البعث وبالأخص "اللجنة العسكرية" على تعويض ضعف مواقعه في الشارع، بتقوية نفوذه في الوحدات العسكرية، وبالاستقواء بالعراق، بينما ارتكزت القوى الناصرية على ثقلها في الشارع الشعبي، وعلى وزن عبد الناصر كي لا تترك مهلة للبعث في تمكين مواقعه في الحكم، ولإجباره على الدخول في أسرع وقت في محادثات الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة[2].

ويقول نبيل شويري في حوار مع صقر أبو فخر: " اتفق الضباط البعثيون مع الضباط الناصريين على تنفيذ الانقلاب في 9 آذار وفي الوقت نفسه اتفقوا مع زياد الحريري على 8 آذار، ونفذوا الانقلاب في 8 آذار، وفاجأوا به الناصريين. صلاح جديد، للحقيقة، كان عقلاً تنظيمياً رفيعاً. فقد أنجز، حين كان

(1): غسان محمد حداد، **أوراق شامية**، ص 155.

(1): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 93 و 94.

مسرحاً من الجيش، دراسة عن ضباط الجيش السوري واحداً واحداً. وعندما تولى الشعبة الأولى، أي الشعبة المسؤولة عن الضباط، اكتشف أن معلوماته كانت أفضل بكثير من المعلومات المحفوظة في الأرشيف الرسمي للشعب الأولى. وهذا العقل التنظيمي لمع حقاً عندما أصدر أوامر لجميع الضباط البعثيين الذين عادوا إلى الجيش أنذرهم فيها بأن من يقبل فيكم وظيفة مكتبية- بما في ذلك الشرطة العسكرية –سيفصل من الحزب. وعلى الجميع أن يلتحق بالقطعات العسكرية الميدانية، وأن يضحي بالامتيازات التي يمكن أن تفرض عليه هنا وهناك في المقابل، كان الضباط الناصريون، كلهم بلا استثناء يتزاحمون على الوجاهة والامتيازات.

اعتقد الناصريون أن منصب رئيس المخابرات مثلاً أو رئيس الشرطة العسكرية أو قائد شعب التنظيم والإدارة شأن مهم جداً. لكن، عندما تندلع الصراعات فإن القطعات العسكرية هي التي تحسم الأمر"[1].

- **ميثاق الوحدة الثلاثية 17 نيسان (ابريل) 1963.**

كان تخطيط القوى الوحدوية يستهدف إنهاء الانفصال وإعادة الوحدة، ولكن بعد قيام ثورة 8 شباط (فبراير) 1963 (14 رمضان) أصبح التوجه نحو وحدة ثلاثية تضم سوريا والعراق ومصر كنواة لوحدة عربية شاملة تفتح ذراعيها لأي قطر عربي يرغب بالانضمام إليها[2].

ويوم 11 آذار (مارس) وصل القاهرة وزير الخارجية العراقي طالب شبيب قادماً، من دمشق، حيث كان يشارك في اجتماعات الوفد العراقي الذي قصد إليها برئاسة السيد علي صالح السعدي.

كان السيد طالب شبيب يريد أن ينقل إلى الرئيس جمال عبد الناصر صوره مما جرى في العاصمة السورية في الأمس وكانت الرسالة التي حملها معه هي أن "الإخوان العراقيين والسوريين الذين اجتمعوا في دمشق يقترحون وحدة ثلاثية تضم مصر وسوريا والعراق، وأن هذه الوحدة في رأيهم هي الأمل الحقيقي والمرتجى للأمة العربية فضلاً عن أنه أمل أصبح الآن ممكنا بفعل ما جرى في بغداد، وما لحقه في دمشق".

وفي 14 آذار (مارس) وصل إلى القاهرة وفد عراقي يرأسه السيد علي صالح السعدي، ولحق به وفد سوري يرأسه السيد نهاد القاسم نائب رئيس الوزراء الجديد في سوريا.

---

(2): صقر أبو فخر، **سوريا وحطام المراكب المبعثرة**، ص 297 و 298.

(3): غسان محمد حداد، **أوراق شامية**، ص 156.

وفي 15 آذار (مارس) عقد جمال عبد الناصر في قصر القبة اجتماعاً موسعاً شاركت فيه وفود من الدول الثلاث: مصر والعراق وسوريا. ودخلت محادثات الوحدة الثلاثية طوراً جديداً[1].

أعضاء وفود مباحثات الوحدة الثلاثية الموقعون على ميثاق 17 نيسان 1963 الوحدوي.

مصر	الرئيس جمال عبد الناصر	رئيس الجمهورية العربية المتحدة
	الرئيس عبد اللطيف البغدادي	نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة
	السيد عبد الحكيم عامر	نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة و القائد العام للقوات المسلحة
	السيد كمال الدين حسين	عضو مجلس الرئاسة
	السيد كمال الدين رفعت	عضو مجلس الرئاسة
	السيد علي صبري	عضو مجلس الرئاسة ورئيس المجلس التنفيذي
	السيد أمين الهويدي	سفير الجمهورية العربية المتحدة في بغداد.
العراق	السيد احمد حسن البكر	رئيس الوزراء
	السيد علي صالح السعدي	نائب رئيس الوزراء — وزير الداخلية
	السيد صالح مهدي عماش	وزير الدفاع
	السيد طالب شبيب	وزير الخارجية
	السيد عبد الستار عبد اللطيف	وزير المواصلات
	السيد محمود شيت خطاب	وزير الشؤون البلدية
	السيد لؤي أتاسي	رئيس مجلس قيادة الثورة
	السيد صلاح الدين البيطار	رئيس مجلس الوزراء
	السيد نهاد القاسم	نائب رئيس مجلس الوزراء —وزير العدل
	السيد محمد الصوفي	وزير الدفاع
	السيد زياد الحريري	عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الأركان العامة
	السيد غسان حداد	عضو مجلس قيادة الثورة
	السيد راشد قطيني	عضو مجلس قيادة الثورة
	السيد كمال هلال	عضو مجلس قيادة الثورة

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 688.

	السيد فهد الشعر	عضو مجلس قيادة الثورة
	السيد محمد عمران	عضو مجلس قيادة الثورة
	السيد فواز محارب	عضو مجلس قيادة الثورة
	السيد عبد الكريم زهور	وزير الاقتصاد
	السيد شبلي العيسمي	وزير الإصلاح الزراعي
	السيد هاني الهندي	وزير التخطيط
	السيد سامي صوفان	وزير التموين
	السيد عبد الحليم سويدان	وزير الزراعة
	السيد سامي الجندي	وزير الثقافة [1]

- **الخطوط العريضة للميثاق:**

ورد في المقدمة أن الوحدة ثورة لأنها شعبية وتقدمية واندفاع قوي في تيار الحضارة وأنها مرتبطة ارتباطاً عميقاً بقضية فلسطين. وعلى القيادة السياسية الموحدة أن تضع تدريجياً تنظيماً سياسياً موحداً، ولكن هذا لا يعني حل الأحزاب الوحدوية القائمة. وأن الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب وأن جماعية القيادة على مستويات العمل السياسي والشعبي كافة أمر لا بد منه ضمانة من تسلط الفرد وتأكيداً للديمقراطية وحرية الحركة للمنظمات الشعبية.

ورد في الصيغة الدستورية للوحدة: أنها وحدة اتحادية لها مجلسان تشريعيان أحدهما مجلس النواب بنسبة سكان كل قطر والثاني مجلس اتحاد من عدد متساو من كل قطر. ولا يصدر القانون إلا بعد إقراره من كلا المجلسين.

ويتكون مجلس الأمة من المجلسين مجتمعين وهو الذي ينتخب رئيس الجمهورية المركزية يوجد لكل قطر رئيس ومجلس وزراء ومجلس تشريعي.

وتسمى دولة الوحدة الجمهورية العربية المتحدة، ويكون لها علم واحد، وتمثيل سياسي واحد في المنظمات الدولية والعربية ويتم توحيد وزارات السيادة تدريجياً بدءاً بالدفاع والخارجية ويطلق اسم القطر على كل من البلدان الثلاثة المشاركة في الوحدة. كما يتم استفتاء على الميثاق في كل قطر شارك وفق تنظيماته الدستورية خلال أربعة أشهر من توقيع الميثاق[2].

(1): غسان محمد حداد، **أوراق شامية**، ص 159 و160.

(1): رياض طه، **محاضر محادثات الوحدة محاولات في تحليلها**، مطابع دار الكفاح، بيروت 1963، ص 250.

وقد حضــــر الدعوة الأولى وشــــارك في الحوار الرئيس هواري بومدين وكان في ذلك وزيراً للدفاع في حكومة الجزائر ويقوم بزيارة رسمية للقاهرة، وفي بداية اللقاء رحب الرئيس بجميع الضيوف وأشـار إلى أنه تعمد دعوة الأخ هواري بومدين نظراً للتقدير والاحترام الذي يكنه الجميع لثورة المليون ونصــف شــهيد ولأننا نتوقع أن تكون الجزائر الدولة العربية الرابعة التي توقع على ميثاق الوحدة. وفي السـاعة الواحدة من صباح 17 نيسان 1963 تم التوقيع على ميثاق القاهرة الوحدوي[1].

من المفارقات الكبرى التي حدثت في تلك الفترة، أنه في اليوم الذي ســـافر فيه الوفد الســـوري إلى القاهرة للتباحث مع الوفدين الرسميين المصــــري والعراقي، عاد في ذلك اليوم الســـوريون الوحدويون الموجودون في القاهرة منذ الانفصال: أكرم ديري، جمال الصوفي، أحمد حنيدي، طعمه العودة الله، وجاد وعز الدين (هؤلاء كانوا وزراء للإقليم الشـــمالي أثناء الوحدة)، والســـفيران الســـابقان: وفيق إسماعيل وتوفيق شـاتيلا والضباط: أكرم الصـفدي، طلعت صـدقي، رباح الشـريف، والمذيعان عبد الهادي أبكار وتوفيق حسـن. فإن السـلطات السـورية طلبت منهم العودة إلى القاهرة في نفس اليوم وثارت الشـكوك وعلامات الاستفهام حول النيات الحقيقة للمسؤوليين السوريين. يضاف إلى ذلك منع صحف القاهرة من الدخول إلى سـوريا بحجة أنها تركز على التظاهرات المؤيدة لعبد الناصر هذا ما دفع ساطع الحصري لأن يعتبر منع عودة هؤلاء القادة السوريون مخالفاً لأولويات حقوق الإنسان[2].وهنا أطلق ميشال عفلق نكتة فراح يردد: "شو هالقصة يا أخي. نقول لعبد الناصر نريد الوحدة بلا أخطاء، فيرسل لنا الأخطاء بلا وحدة"[3].

أوحت الجلسة الأولى لمباحثات الوحدة، أن البعث كان يستعجل إصدار بيان مشترك يعرب فيه عن تصـميم الدول الثلاثة على قيام الوحدة، وذلك كسبا للوقت ولمواجهة غليان الشـارع المطالب بالوحدة، وهو ما عبر عنه علي صـالح السـعدي رئيس وفد العراق: "أننا فعلاً لم نحضـر إلا لنقيم وحدة لا تنفصـم، وطلبنا الآن هو أن تعلن الدول الثلاثة أنها في سبيل تحقيق وحدة اتحادية... لكن قد تطول الدراسة سنة أو سنتين أو ثلاثة، لكن المهم أن نعلن ذلك فوراً، وأن نباشر الدراسة في نفس الوقت"، وقد أدهش هذا التصريح الناصريين في الوفد السوري، الذين أعلنوا على لسان نهاد القاسم: "أن ما صرح به الأخ صالح السـعدي يعتبر عملية تخدير لمطلب الوحدة، وللرأي العام في سـوريا". ويذكر سـامي الجندي: "لم يكن الجو العام مخلصـاً بل لم يكن وحدوياً كان العراق يريد وحدة بلا وحدة، شـبيهة بوحدة الجامعة العربية،

(2): غسان محمد حداد، **أوراق شامية**، مصدر سابق، ص 157 و 158.

(3): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 95 و 96.

(4): صقرأبو فخر، **سوريا وحطام المراكب المبعثرة**، ص 301.

وكان الوفد السوري ثلاثة أقسام: قسم يريد وحدة مباشرة مع المتحدة تعود فيها الشرعية، وثان لا يريد وحدة أبداً، وثالث مؤمن بضرورة الوحدة الثلاثية"(1).

▪ موقف عبد الناصر في محادثات الوحدة الثلاثية نيسان (ابريل) 1963.

امتدت محادثات الوحدة الثلاثية فاستغرقت جلساتها ما تبقى من شهر آذار وامتدت لتشمل النصف الأول من شهر نيسان (ابريل) وكان عبد الناصر صريحاً جداً في طرحه لآرائه حول الوحدة ومما قاله: "إني أرحب بالوحدة مع سوريا والعراق. ولكننا نريدها وحدة لا انفصال مغلفاً في شكل وحدوي لأن الأمة العربية لا تحتمل جريمة انفصالية أخرى، لقد اكتوينا بنار الانفصال بدرجة لا توصف، لقد تسببت عنها ردة في مصر وكادت أن تصبح مصر انفصالية بدرجة لا توصف، إن الوحدة أو الاتحاد المطلوب هو ما يتمناه الشعب، ولكن لا بد من أن نتناول الأمر بمنتهى الصراحة والوضوح. إننا في بداية علاقتنا مع العراق، وليس بيننا مشاكل، ولكن مع السوريين لنا خمس سنوات، وهناك عدة مواضيع لابد أن نعرضها بصراحة، أن المسألة ليست مسألة أشخاص ولكنها مسألة الأمة العربية بأسرها. هناك إقليمية في مصر وأخرى في سوريا، ومن الخطأ أن نتجاهل هذا الاعتبار... هذه مسألة ومسألة أخرى هي أننا بدأنا نتعامل على نور... هل المطلوب منا الآن أن نقيم وحدة مع حزب البعث أم وحدة مع سوريا؟ إذا كان حزب البعث هو الذي يحكم سوريا وستكون الوحدة معه، فأنا على غير استعداد للبحث على الإطلاق.

وحدة مع سوريا كلها أنا على استعداد لها.

وحدة مع حزب البعث سأقول لكم متأسف.

إن حزب البعث في رأيي انقلب على تجربة الوحدة و حاربها، وكان من القوى التي مهدت للانفصال! ولم يكتفي بذلك بل أراد أن يؤثر في الأوضاع في مصر نفسها في المرحلة الحرجة بعد الانفصال. وأنا أعتبر ذلك جريمة ... كذلك لا بد أن نتكلم عن الشعارات التي رفعت والتي رفعها حزب البعث في تعميماته التي قرأتها، ينادي فيها بوحدة بدون عبد الناصر، وكل مسألة برأيي يمكن أن تحل. حتى ولو كانت مصلحة الأمة العربية في وحدة بدون عبد الناصر، فإننا نستطيع أن نجد حلاً لذلك، ... فأنا شخصياً أشد الناس تحمساً في مصر لهذه الوحدة، ولكن الموضوع يتعلق بمستقبل أمة.

... هل هناك شكوك؟ ... هناك شكوك بغير جدال.

---

(1): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 960،

أيضاً: رياض طه، **محاضر محادثات الوحدة**، المحضر الثاني، ص 17 – 22.

وهناك أخطاء حدثت أثناء الوحدة الســـابقة. ولكني أقول طالما أننا نعمل فســـتحدث دائما أخطاء ... ستقابل الوحدة بقوى معادية كبيرة، ستحاربها دول الاستعمار كلها، ودول حلف بغداد، والرجعيات العربية، والأحزاب الشيوعية... والشعوبية الانتهازية(1). ولا أنسى منذ الشهر الثالث للوحدة السابقة أنني سمعت اصطلاح "الاستعمار المصري" و "التسلط المصري" من داخل الحكم ومن الذين يشاركون في الوحدة... من حزب البعث.

كيف إذن نطمئن هذه المرة..؟

قبل أن ندخل في وحدة يجب مناقشة جميع هذه النقاط.

وفيما يتعلق بالمسألة السابقة، فإني لم أكن شخصياً أحكم سوريا وإنما كان يحكمها السوريون... على سبيل المثال كان الحوراني رئيساً للمجلس التنفيذي، واتخذ قراراً برفع رسوم الجمارك على كل شيء في سوريا حتى على الأكل، واتخذ قراراً بغير علمي ومع ذلك تنصل هو من مسؤوليته وتنصل كل واحد غيره"(2).

وتشعبت المحادثات وطالت، وبرزت آراء واجتهادات، واتضحت أسرار وحقائق، وبدا واضحاً لجمال عبد الناصر أن هناك "رغبة حقيقية، وإن تكن مكبوتة بين جناحي حزب البعث في العراق وسوريا في إنشاء "وحدة البعث" تكون هي الطرف الآخر في الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

ولم يكن لدى جمال عبد الناصر في أعماق أعماقه اعتراض على قيام وحدة بين العراق وسوريا، كذلك كان يعتقد أن بعث العراق يختلف عن بعث سوريا، وكان يشك في قدرة "وحدة الحزب" على إقامة "وحدة الدولة" بين العراق وسوريا، وعلى أي حال فإذا كان ذلك ما تريده الحكومتان في بغداد ودمشق، فليكن إعلانه صريحاً من ناحيتهما حتى يعرف الناس ما هم مقبلون عليه بالضبط، وفي هذه الحالة، فلا داعي لإقحامه هو في الموضوع، واستغلاله كستار لتصرفات غيره، وفي كل الأحوال فإنه لم يكن على استعداد للدخول في تجربة وحدوية جديدة، لا يستطيع أن يضمن مسارها، ولا يتحمل نتائجها.

وكان من اللحظة الأولى التي تم فيها التوقيع على بيان مشترك لإنشاء جمهورية عربية متحدة تضم مصر – العراق – سوريا وتكون القاهرة عاصمتها، يعرف أن هذا الميثاق لن يدخل حيز التنفيذ(3).

---

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 690 و 691.

(2): المرجع نفسه ، ص 691.

أيضاً: رياض طه، **محاضر محادثات الوحدة**، المحضر الأول من ص 13 وحتى 16.

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 698 و 699.

أيضاً باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، ص 82.

لقد صــدقت نبوءة عبد الناصــر، والتيار الناصــري،إذ ما لبثت الأحداث أن زادت الشــكوك، ثم التخاصــم فالافتراق الدامي، ففي اليوم الذي أعلن فيه نبأ إعلان الوفود في 14 نيســان، على تســمية الدولة المرتقبة باســم "الجمهورية العربية المتحدة"، تصــدت قوات الأمن الســوري بشــراســة للمظاهرات الشعبية العارمة المؤيدة لهذا الإعلان.

وصــــدر أمر عســـكري يمنع التجول في أنحاء البلاد، وأغلقت المدارس والجامعات، التي كانت مركز انطلاق التظاهرات الناصرية، زاد هذا القمع العنيف لمتظاهرين من شكوك القوى الناصرية في مصداقية النــــزوع الوحدوي للبعث، وجعل عبد الناصر متردداً في توقيع ميثاق القاهرة، خلال يومي 15 و 16 نيسان، إلى أن حضر وفد رسمي بقيادة زياد الحريري رئيس الأركان المسلحة السورية، لإقناع عبد الناصر بذلك، ونجح الوفد في ذلك، وهكذا وقع رؤساء الوفود الثلاثة: جمال عبد الناصر، أحمد حسن البكر، لؤي أتاسي ومعهم أعضاء الوفود على ما سمي ب "ميثاق 17 نيسان"[(1)].

التطورات التي جرت في سوريا بعد 17 نيسان 1963 تجلت بالفتور الذي بدأ بين الفصائل القومية لأسباب عديدة منها التشكيلات في داخل الجيش السوري أثناء غياب بعض أعضاء القيادة في مصر التي شملت نقل بعض الضباط الناصريين إلى السلك الدبلوماسي أو الوظائف المدنية ولإحالة البعض الآخر إلى التقاعد مما أدى إلى اســتياء القيادات الناصـــرية المشـــاركة في مجلس قيادة الثورة والحكومة وتقديمها لاستقالاتها ورفضها لأي حوار أو مساع حميدة قام بها رئيس الدولة الفريق الأتاسي، ورئيس الأركان اللواء الحريري.

وفي مطلع أيار 1963 تقدم أعضاء مجلس قيادة الثورة الممثلون للتيار الناصري باستقالتهم واستقال معهم قطبان بعثيان هما الأستاذ عبد الكريم زهور والدكتور جمال الأتاسي.
كما اســتقال أيضــاً كل الوزراء الناصــرين في الحكومة التي شــكلت في 9 آذار 1963 مما أدى بالأســتاذ صــلاح الدين البيطار إلى تقديم اســتقالة الوزارة إلى رئيس الدولة لؤي الأتاســي وطلب إليه الاستمرار بتسيير الأمور ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة[(2)].

في 13 أيار كلف المجلس الوطني صلاح البيطار بتشكيل حكومة بعثية، وإشراك بعض المستقلين، وإثر تشكيل هذه الحكومة، أكدت الأهرام القاهرية، بأن مصر ترفض الاعتراف بالأمر الواقع في سوريا، نتيجة هذا " الانقلاب العسكري" ووصف هيكل في 17 أيار، ما يجري في سوريا، بأنه انقلاب بارد. شــكلت المنظمات الناصــرية فيما بينهما جبهة في 17 أيار، وتقدمت في 21 أيار 1963 بمذكرة إلى

(2): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 104
أيضاً:غسان محمد حداد، **أوراق شامية**، ص161.
(1): غسان محمد حداد، **أوراق شامية من تاريخ سورية**، ص 162.

المجلس الوطني لقيادة الثورة، اتهمت فيه البعث بأنه يريد إقامة دكتاتورية الحزب الواحد، وبالخروج على ميثاق 17 نيسـان وتشـير إلى أنه لم تجرأ أية مفاوضـات مع القاهرة طوال هذه الفترة، لتشـكيل الأجهزة الاتحادية، وخلصـت إلى أن الأزمة السـياسـية ينبغي أن تعالج من جذورها إذا أريد إنقاذ الوجه الوحدوي لثورة آذار. ردت السـلطات الحاكمة على هذه المذكرة، بأن اعتقلت في 21 ايار المسـؤولين عن توقيع هذه المذكرة، وهم: هاني الهندي (حركة القوميين العرب) وراتب الحسامي (الجبهة العربية المتحدة) وحسن هلال (الوحدويون الاشتراكيون)[1].

أثناء تواجد اللواء الركن زياد الحريري وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة في الجزائر، عملت بعض مراكز القوى في الجيش على أبعاد ثلاثين ضابطاً في أنصار اللواء الحريري إلى مراكز أقل أهمية أو وظائف مدنية بغية أضعافه عسكرياً وتمهيداً لإبعاده بصفة سفيراً متجولاً في أوروبا، على أن يكون مقره باريس.

وفي الصـباح الخامس من تموز غادر اللواء الحريري مطار دمشـق إلى باريس بعد أن جرى له وداع رسمي، وكان على رأس المودعين الرئيس البيطار، وشـارك في الوداع زميلاه: غسـان حداد و فهد الشاعر[2].

وتطور الفتور بين البعث والناصـريين في سـوريا، فالناصـريون يريدون السـيطرة على الجيش بعد أن كسبوا الشارع، والبعث يريد تقوية موقفه السياسي بعد أن سيطر على الجيش، فكان كل طرف يبحث عما ينقصه، ولا يثق بنية الطرف الآخر.

وبينما كان وفد رسمي سوري، في طريقه إلى القاهرة برئاسة اللواء لؤي الأتاسي وعضوية محمد عمران وفهد الشاعر، وسامي الجندي للتباحث مع عبد الناصر، اعتبر الناصريون في سوريا أن هذه الزيارة لا تتعدى أن تكون مناورة جديدة من البعث، فقامت الحركة في دمشـق بقيادة جاسـم علوان. وبدأت بالهجوم في وضـح النهار على مبنى القيادة العامة، ومبنى الإذاعة وقيادة الأركان، إلا أن السـلطات التي يبدو أنها على علم مسبق بالحركة عن طريق عيونها، تصدت بقسوة للحركة، فسقط المئات بين جريح و قتيل، وأعدم عشـرون من الانقلابيين فوراً وحوكم الباقون، وكان من جمله من قبض عليهم جاسـم علوان الذي حكم عليه بالإعدام، وصدر عفو عنه عام 1964، فتوجه علوان إلى مصر[3].

قضي على حركة 18 تموز، بفصل دام لم تتعوده سوريا من قبل، فوضع الحدث العنيف، والرد عليه، قطيعة نهائية بين البعث والقوى الناصـرية، ووضـعت البعث في سـكة التفرد بالسـلطة، وأطلقت هذه

(2): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 107.

(3): غسان محمد حداد، المصدر السابق، ص 166.

(1): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 109.

الأحداث العنان لسياسية صلاح جديد المعادية لعبد الناصر إلى مداها الأخير، مغلقة الباب أمام مشروع الوحدة[1].

- **تمسك البقاعيين بالوحدة.**

ربط "عصمت سيف الدولة" ما بين وقوع الانفصال السوري واستمراره، بغياب تأطير الجماهير في تنظيم قومي ثوري، بقدر ما أعاد فشل مباحثات الوحدة الثلاثية في نيسان 1963 ما بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق، إلى انعدام هذا التنظيم، الذي يمكن أن يحقق الوحدة دون عثرات من خلال وحدة القيادة أو الأداة. (إذ فوّت – وفق سيف الدولة– وجود تعددية حزبية وتنظيمية متأثرة بواقعها الإقليمي، الفرصة أمام وصول أطرافها إلى اتفاق حول الوحدة ما بينهما، وبالتالي وحدة دولها، وأضاع على العرب فرصة الوحدة. واعتقد سيف الدولة أن عبد الناصر كان قد وصل إلى هذه الاستنتاجات حين دعا الجماهير العربية في خريف 1963 إلى النهوض وبناء "الحركة العربية واحدة" حيث ظلت هذه الدعوة منذ ذلك الحين قائمة لكن دون أن تتقدم عملياً. وقد أعاد سيف الدولة تعثر ذلك إلى التعارض ما بين عبد الناصر كرئيس دولة يلتزم بالأطر القانونية للدولة الإقليمية، وبين عبد الناصر "القائد الثوري". وانطلق من هذه المقدمة ليدعو الشباب العربي إلى المبادرة لبناء الحركة العربية الواحدة، عبر تكوين (الطليعة العربية)[2].

في لبنان سعت بعض التشكيلات لتجميع الناصريين المتحمسين، وكانت عبارة عن إرهاصات جنينية لوضعية التنظيم السياسي "كحركة الاشتراكيين الثوريين" التي برزت في أواخر 1963 وبدايات 1964، وضمن مجموعة من الشباب التي تلتقي حول الرئيس جمال عبد الناصر، وتوجيهاته القومية، وتؤيد مواقفه السياسية. وقد جمعت في بداياتها فريد جابر وغالب أبومصلح (كان في حركة القوميين العرب) وزهير جابر ونزيه حمزة.

ويبدو أن هذا التشكيل اعتبر أكثر ثورية من حركة القوميين العرب، وتمركز في مجمله في مدينة عالية خاصة ومنطقة جبل لبنان عامة. ولم يكن يمتلك كما يوضح نزيه حمزة برنامجاً سياسياً ناصرياً محدداً، لكنه كان يعتبر نفسه ناصرياً بالفطرة والتوجه والميول. وقد اعتمد كأساس لانطلاقته وحركته وعلاقاته،على العفوية و الحماسة، والتقى خلال نشاطاته في البقاع بناصريين كثر، منهم مجموعة تضم عمر حرب وعبد الرحيم مراد والتي سيكون لعلاقاتهم مستقبلاً في إطار أوسع للعمل ضمن تشكيل "التنظيم الطليعي"[3].

---

(2): المرجع نفسه، ص 109.

أيضاً: غسان محمد حداد، مصدر سابق، ص 167.

(3): شمس الدين الكيلاني، **الأحزاب والحركات القومية العربية**، أيضا: محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 169 و 170.

(1): شوكت أشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان**، ص 94.

إن هذه المجموعة الناصرية (حركة الاشتراكيين الثوريين) قد انفرط عقدها وتفرقت بعد أن اعتقل نزيه حمزة في بلدة جب جنين البقاعية، خلال أحد اللقاءات، من قبل الأجهزة الأمنية التي كانت تراقب نشاطهم وتواكب اجتماعاتهم. كما اعتقل غالب أبو مصلح ومجموعة من الشباب بعد أن ضبط مع نزيه حمزة قائمة بالأسماء الأساسية. واتهمت المجموعة بأنها تحضر لتغيير النظام والقيام بما يعكر الصفاء الأمني في البلد. وقد تخلو عن إطار عملهم المباشـــر من دون أن يتخلوا، كما يقول حمزة، عن الفكر و الهوى الناصري[1].

- **التنظيم الطليعي في البقاع.**

إن البدايات الأولى للتنظيم الطليعي في لبنان، ترافقت مع بداياته في مصـــر، من حيث المبدأ، وقد لعبت العاطفة القومية وحماس بعض الشـــباب، والصـــدفة دوراً في التعرف إلى التجربة والانخراط في صفوفها.

من هنا يعيد عمر حرب البداية إلى أوائل 1965، حيث قررت مجموعة من الشـــباب المتحمس، ناصرياً، المشاركة في حرب اليمن ضد الإنكليز، فذهبت مجموعة إلى مصر للاتصال بأمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشـــتراكي العربي. وهناك طلب إليهم البقاء في لبنان، لأن الحاجة إليهم فيه أكبرمن جهة، ولأن اليمن ليسـت بحاجة إلى مقاتلين من جهة أخرى، من هنا بدأ "العمل الطليعي"[2] السـري في لبنان.

ويفصل رفيق مراد بعض القضايا ضمن هذا السياق، فيوضح أن المجموعة الأولى التي أرسلت إلى مصـر ضـمته مع محمد سـعيد الصـميلي، وكانت بقرار "بعث الثورة" في لبنان. وبعد أن تعرفت أمانة الشـؤون العربية إلى تجربتهم في لبنان، اقترحت مشـاركتهم في المعسـكرات الشـبابية التي يحضـرون لها في الإسكندرية. من هنا تم انتداب عبد الرحيم مراد ومحمد سعيد الصميلي للمشاركة في هذه المعسكرات، وهناك تمت مفاتحتهما " بالطليعة العربية"، وهي لم تزل في أشـهرها الأولى، فانخرطا في التنظيم، واقسـما اليمين. ثم ذهبت لاحقاً مجموعة أخرى ضمت رفيق مراد وإبراهيم مرزوق وأكرم العالم، وأقسـمت اليمين في مصـــر. ومن هاتين المجموعتين بدأت نواة العمل في إطار الطليعة العربية أو ما يســـمى " بالتنظيم الطليعي "[3].

---

(2): المرجع نفسه، ص 94 و 95.

(1):محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 169.

(2): شوكت أشتي، مرجع سابق، ص 105.

لذلك يوضـــح عبد الرحيم مراد بضـــرورة التمييز بين الطليعة العربية في مصـــر التي بدأت في العام 1965 والألوية العربية للطليعة العربية التي تشكلت خارج مصر بمسؤولية فتحي الديب مسؤول الشؤون العربية في الاتحاد الاشـتراكي العربي. فالطليعة لها، بحسـب مراد، جسـمان مسـتقلان لم يلتقيا تنظيماً. والتجربة اللبنانية تندرج ضمن الجسم العربي وخارج مصر. وقد رافقت التجربة المصرية وبداياتها الأولى[1].

إن السـرية في التنظيم فرضـت إيجاد شـبكات تنظيمية مرتبطة في ما بينها بشـكل عنقودي بحيث لا تعرف المجموعة الواحدة الأخرى. وهذا ما أدى إلى وجود أشكال متعددة لحركة "التنظيم" وصيغ متنوعة للتعبير عن الهوية الناصرية. فكان شباب البقاع الناصري، وتجمع شباب الإقليم، ونادي المسلح ورابطة الطلبة العرب الوحدوين الناصـريين. فكل منطقة على الأرجح لها غطاء للعمل، أو عدة أشـكال للحركة والنشـاط والتعبير عن نفسـها. غير أن هذه الصيغ، على تنوعها، كانت توفر للأعضـاء فضـاءات مشـتركة تفكيراً أو تعبيراً وتحليلاً. لهذا كان أعضـاء التنظيم في اللقاءات الشـعبية العامة، أو النشـاطات الجماهيرية العلنية، يجدون قواسـم جد متقاربة مع الكثير من الشـباب من دون أن يكونوا على تواصـل معهم، الأمر الذي بين لاحقاً على وجود رابط ما يجمع بين هذه العناصر[2].

خامساً: موقف البقاعيين من محاولة انقلاب الحزب القومي السوري عام 1961

في اليوم الأخير من شـــهر كانون أول (ديمســـمبر) عام 1961، حدثت محاولة انقلابية في لبنان[3]. فقد أحس بعض القوى أن الحكومة اللواء شهاب تصرفت بطريقة ودية إزاء القاهرة بعد الانفصال. فقد سهلت ترحيل المصريين من العسكريين والمدنيين الذين أخرجوا من سوريا بعد الانقلاب، كما أن عناصر كثيرة في الحركة الوطنية اللبنانية اعتبرت نفسها عيوناً وآذاناً للقاهرة على ما يجري في دمشق.

وتحالف كميل شمعون الذي عاد من لندن قبل محاولة الانقلاب بثمان وأربعين ســـاعة– مع الحزب القومي السـوري الذي يرأسـه السـيد عبد الله سـعادة، وجرت المحاولة للاسـتيلاء على السـلطة بالقوة المسـلحة. واضـطر شـهاب إلى اسـتخدام الطيران اللبناني في ضـرب المؤامرة ودارت معارك بالدبابات، وجرى اعتقال ألفين وخمسـمائة من أعضـاء الحزب القومي السـوري وأنصـارهم. وحاصـرت قوات الأمن

(3): مقابلة شخصية مع وزير الدفاع عبد الرحيم مراد، في منزله في شتورا، البقاع، بتاريخ 4 آذار 2005.

(4): شوكت أشتي، المرجع السابق، ص 115.

(1): سامي الصلح، مصدر سابق، ص 325.

أيضاً: محمود غزالي، **من حواشي العمر**، منريخ للطباعة و النشر، بيروت 2006، ص 34ز

أيضاً: نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص83.

اللبنانية قصر كميل شمعون، وثبت فيما بعد أن خطة مؤامرة رتبت في معهد اللغات البريطاني بشملان في لبنان.

ثم تأكدت المؤامرة حين أذاعت وكالات الأنباء، وبينها وكالة "رويتر" أن عدداً من قادة المؤامرة الذي كان مطلوباً القبض عليهم قد فروا من ميناء بيروت بزورق حملهم إلى مدمرة بريطانية كانت واقفة خارج المياه الإقليمية. ثم أدلى عبد الله سعادة رئيس الحزب القومي السوري باعترافات قال فيها: "إن هدف الانقلاب، كان التمهيد لتحقيق مشروع الهلال الخصيب بتكوين اتحاد بين سوريا و لبنان والعراق والأردن". قال إن حركته كانت موعودة باعتراف بريطاني فوري في حالة نجاح الانقلاب.

وكان الهدف البريطاني من تأييد مشروع الهلال الخصيب، هو تأكيد حصر مصر في أفريقيا. وتصفية أي دور أو وجود لها في المشرق العربي[1].

- **الإعداد للانقلاب.**

نشأت فكرة الانقلاب أولاً لدى أسد الأشقر منتصف العام 1961. ولم يكن رئيساً للحزب، وناقشها مع عدد قليل من القياديين. ونظراً إلى منزلته واحترامه في الحزب، فقد أصغوا بانتباه إلى اقتراحه الذي أحاطه بأفكار بسيطه منها أن استمرار نفوذ الشعبة الثانية يشكل خطراً على النظام ويمهد لحكم عسكري في لبنان يرفضه اللبنانيون جميعاً.

وبالتزامن مع ذلك كان النقيب شوقي خير الله آمر سرية الفوج الأول للقناصة في ثكنة مرجعيون منذ تشرين الأول 1958، والمنتسب إلى الحزب عام 1944 قبل سنتين من التحاقه بالكلية الحربية عام 1946، يناقش الفكرة نفسها في حلقة ضيقة جمعته وصديقيه القوميين بنيه نعمة وإميل رعد سعيا إلى وسيلة تنهي ما كان يجتمع وقادة الحزب على تقديره، وهو أن فؤاد شهاب يريد إقصاء الحزب السوري القومي من أي دور في المعادلة الوطنية بسبب معاداة الحزب للناصرية[2] والتحالف الذي أرساه فؤاد شهاب مع جمال عبد الناصر، سياسة التحالف مع الناصرية انضم إليها لاحقاً حزب الكتائب بضغط من فؤاد شهاب بعد ما كان قد حاربها ككميل شمعون والحزب القومي السوري.

في أوائل تشرين الأول 1961 اجتمع عبد الله سعادة مع شوقي خير الله وقائد الكتيبة المصفحة المستقلة الثانية في صور الملازم أول فؤاد عوض في سيارة الثاني على الطريق العام لصيدا، قبالة فندق طانيوس، لمناقشة فكرة الانقلاب العسكري للمرة الأول في ضوء ما أبلغه الضابطان إلى رئيس الحزب

(2): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 596 و 597.

(1): نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حكم في ظل**، ص 85.

عن تذمر كبير في صفوف ضباط الجيش من السياسة التي ينتهجها فؤاد شهاب، ومغالاته خصوصاً في الانفتاح على عبد الناصر.

وخلص شوقي خير الله وفؤاد عوض إلى التأكيد لعبد الله سعادة أن في وسعه التعويل على هؤلاء الضباط في تأييد الانقلاب. واتفق الثلاثة على التفويض لإميل رعد، بصفته مسؤولاً سرياً عن القوميين العسكريين المنضوين في سلك الجيش وقوى الأمن والأمن العام والجمارك، وإعداد لوائح للاستعانة بهم لدى وضع الخطة[1].

حمل عبد الله سعادة خطة الانقلاب وطرحها على مجلس العمد في الحزب ونجح في انتزاع موافقة بعض أعضائه، فيما قابلها آخرون بتحفظ وتخوف من أخطارها.

وفي تشرين الثاني نقلها إلى المجلس الأعلى الذي ناقشها في اجتماعات سرية تمهيداً لإقرارها مشروعاً سياسياً وعسكرياً بصفته صاحب الصلاحية في التقرير. وبعد مناقشة مستفيضة اتخذ المجلس الأعلى برئاسة محمد بعلبكي قراراً بالموافقة المبدأية بالأكثرية وعارضة نذير عظمة (سوري) ومنير خوري وأسعد رحال وتحفظ عبد الله قبرصي بعد أن كان رحب بها في البداية أما الآخرون فكانوا أسد الأشقر وعمر أبو زلام وإميل رعد وكامل أبو كامل.

وأجاز المجلس الأعلى لرئيس الحزب ومجلس العمد المضي وضع خطة كاملة للتنفيذ. عند هذا الحد توقف دور المجلس الأعلى، فلم يطلب الإطلاع على اتصالات رئيس الحزب ولا على مراحل الخطة، إلى أن دعاهم عبد الله سعادة إلى اجتماع في منزله ليلة التنفيذ في 30 كانون الأول 1961، وأطلعهم على الخطة النهائية، واصطدم مجدداً بمواقف الرفض والتحفظ نفسها. لكن ذلك لم يحل دون حصوله على موافقة الغالبية على المضي في الانقلاب[2].

- **بدأ محاولة الانقلاب.**

كانت الخطة: ساعة الصفر منتصف ليل السبت 30 كانون الأول 1961 الوصول إلى وزارة الدفاع واحتلالها– في الثانية فجراً 31 كانون الأول إيذاناً بحصول الانقلاب وإسقاط نظام حكم فؤاد شهاب بعد اعتقال الرئيس. في هذه الساعات يكون عدد كبير من الضباط و العسكريين يمضي إجازات تسبق رأس السنة، والثكن في حالة استرخاء، بعيداً من أي استنفار أو تعبئة تعرقل محاولة الانقلاب.

---

(2): المرجع نفسه، ص 86.

(1): نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 85.

قرابة منتصف الليل، أتمت كتيبة المصفحات الـ 13 التذخير في وقت أطول من المفترض لها في الخطة، فكان الخطأ الأول في التقدير الذي ترك تدريجياً نتائجه على المراحل التالية منها. الثانية عشرة والربع غادرت المصفحات ثكنة صور من غير أن يعرف أي من رتبائها والجنود هدف مهمتها، ترافقها 30 سيارة جيب و 140 عسكرياً شكلوا القافلة التي سلكت الطريق الساحلية إلى العاصمة يتقدمها النقيب فؤاد عوض في سيارة جيب، وكان الضابط الوحيد في هذه القوة، فيما لزم الثكنة عدد من الجنود لحراستها(1).

في ذلك اليوم أذن فؤاد عوض لمعاونه في قيادة كتيبة المصفحات الملازم الأول عادل ذبيان بإجازة(2).

بعد الثانية وصلت المصفحات إلى مبنى وزارة الدفاع من طريق كورنيش المزرعة متأخرة نحو عشر دقائق، واصطفت بالفور بمحاذاة المحكمة العسكرية في خط واحد عامودي مستقيم، من غير أن تطوق وزارة الدفاع من جهاتها المكشوفة عند تقاطع المتحف الوطني. أمر فؤاد عوض بوقف المحركات، وتوجه إلى الوزارة من باب مبنى ملاصق لها وقصد فوراً غرفة مقسم الهاتف، كان اعتقال الضباط من ضمن خطة مدروسة أعدّها الحزب السوري القومي أيضاً احتلال دائرة الشرطة (الفرقة 16) في ساحة الشهداء والسيطرة على الإذاعة اللبنانية ووزارة البرق والبريد و الهاتف، إلى مهاجمة منزل رئيس الجمهورية واعتقاله.

وحدثت أمور بموازاة ذلك، فبعد الساعة الثانية بعد منتصف الليل كان المقدم منير السردوك المرافق الشخصي لرئيس الجمهورية عائداً إلى منزله قرب المحكمة العسكرية، حيث لاحظ وجود مصفحات وجنود، الأمر الذي أثار شكوكه لعلمه أن لا قرار بإعلان حالة الطوارئ توجب نشر القوى و الآليات، ثم شاهد المعاون كامل رستم الذي تعرف فوراً إلى مرافق رئيس الجمهورية: " هل أصابه الرئيس أمر ما" فوجئ منير السردوك بالسؤال ولكن كامل رستم أضاف" النقيب فؤاد عوض ينفذ انقلاباً على الرئيس وأتى بنا إلى هنا".

فدخل السردوك منزله، في الساعة الثانية والنصف، واتصل فوراً بالرئيس (الجمهورية) بهاتف خاص يربطه مباشرة ببيته في جونيه ولا يمر بمقسم وزارة الدفاع الذي قطعت خطوطه. وعندما حاول السردوك مغادرة منزله أوقفه فؤاد عوض وقال له "صيد موفق" وجرده من سلاحه.في تلك الأثناء كان قائد حامية منزل الرئيس شهاب في جونية ملازم أول صادق رعد حرك قوة عسكرية للدفاع عنه. فيما لزم الرئيس منزله.

---

(2): إبراهيم يموت، **الحصاد المر قصة تفتت قيادة حزب و تماسك عقيدة**، منشورات دار الركن، الطبعة الأولى، 1993، ص 351.

(3): نقولا ناصيف، المرجع السابق، ص 91.

أمام المحكمة العسكرية تمكن المعاون كامل رستم نزع مدافع المصفحات الـــ 13 وعاونه في ذلك رقيبان من فصيلة في الكتيبة. كما سحبوا منها جرارات الرشاشات لتعطيل استعمال القذائف ووضع الإبر والجرارات في صندوق في مصفحته وأقفله.

وعندما وصلت ارتال الدبابات في الرابعة فجراً الآتية لقمع محاولة الانقلاب تقدم كامل رستم من الملازم أول جوزيف روكز والمعاون فريد البعيني وأعلمهما بأن لا مقاومة ولا إطلاق نار بعدما عطل فعالية المصفحات بسحب مدافعها وجرارات رشاشاتها.

في هذه الأثناء عاد فؤاد عوض إلى جوار المحكمة العسكرية وأمر المعاون كامل رستم، عندما أصبحت الدبابات عل أمتار منهم، بإطلاق قذيفة لم يستجب المعاون، فغضب فؤاد عوض وصعد إلى إحدى المصفحات لتولي ذلك بنفسه فأخفق بإطلاق المدفع نتيجة نزع إبرته. عندئذ ترك المكان باتجاه مستشفى الأطفال وفرّ مع شوقي خير الله عبر أحياء الأشرفية إلى المتن. وفي غضون ذلك منيت محاولة الانقلاب بنكسة أخرى كانت الأسوء: تعثر اعتقال رئيس الجمهورية(1).

وبذلك عرف لبنان أول محاولة انقلاب عسكري في تاريخه كدولة مستقلة عندما قامت المحاولة الانقلابية من قبل الحزب القومي السوري معتمدة على ضباط في الجيش، مدعومة بمليشيا الحزب. وأحبطت المحاولة بتدخل القوات الموالية للرئيس فؤاد شهاب واعتقلت الضباط الانقلابيون، في السياسة الداخلية مثلت محاولة الانقلاب رد فعل على الطريقة التي اختتمت بها ثورة 1958. شعر الحزب القومي الذي أقصي عن التسوية أن الأزمة اختتمت على انتصار لا يستحقه معارضو شمعون، وكانت محاولة الانقلاب لقطع الطريق على تمادي النفوذ الناصري في لبنان، إقليمياً، وتحوم شبهات كثيرة على هذا الانقلاب الذي قام به الحزب القومي المعروف بعدائه للناصرية وللشيوعية، أنه حصل بتشجيع، بل حتى بتمويل من السلطات البريطانية والأردنية الراغبة في تشكيل اتحاد للدول المعادية لعبد الناصر يضم سوريا، الأردن لبنان والعراق(2).

▪ فشل محاولة الانقلاب.

إن فشل الضابط القومي على الحاج حسن في اعتقال اللواء فؤاد شهاب يعود إلى صرف بعض الوقت وهو يبحث عن مكان مجموعة القوميين في انطلياس على طريق صربا. تأخر نصف ساعة كانت دقيقة واحدة منها كافية لأن يصل إلى بيت الرئيس شهاب ويعتقله. يضع فؤاد عوض في هذا المجال

---

(1): نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 92 – 108.

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 241

أيضاً: يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، ص 417.

أيضاً: باسم الجسر ، **فؤاد شهاب**، ص 54.

اللوم على صبحي عبيد المكلف بالتنسيق بينه و بين مجموعة انطلياس لأنه لم يحس التنسيق ولم ينتدب أثناء استكشاف طريق صربا من يرشد الملازم الحاج حسن إلى مجموعة القوميين، فقد أضاع لفترة من الزمن الاتصال بالملازم.

حين وصل الملازم الحاج حسن ومعه مجموعة القوميين إلى أمام ثكنة صربا كانت المصفحات المستنفرة تخرج لتوها وتقفل الطريق مما يدل على أن أنطون سعد قد تمكن من الاتصال بالثكنة وتحذيرها. قبل دقيقة واحدة كانت الطريق سالكة وإمكانية اعتقال اللواء شهاب مضمونة. لم يعتقل أحد من مجموعة القوميين المصاحبة للضابط الحاج حسن. بل قيل أن جنود كتيبة المصفحات مستنفرة طلبوا منهم سلاحهم وكأنهم يتعاطفون مع عملهم الفاشل ذلك[1].

فقد الاتصال بين النقيب عوض والقيادة الحزبية وتأخر هو في الخروج من طوق المصفحات المضروب حوله. وكان لا يزال يأمل هو وشوقي خير الله أن يقنعا الضباط المحاصرين لهما بتأييد العملية.

تم التطويق فأمر النقيب عوض بتلقيم المدافع وإطلاق النار إذا ما اقتربت المصفحات. صاح به العقيد سماحة وهو على رأس فوجه المدرع أن يستسلم فأبى. ورفض سماحة أن يماشي الانقلاب بعدما علم أن اللواء شهاب لم يعتقل. فرّ نائب الضابط كامل رستم من كتيبة النقيب عوض بأربع مصفحات وبقي للنقيب تسع مصفحات وتسع سيارات جيب وأصبحت معنويات جنوده في الحضيض. ترك المصفحات وتسلل عبر المنازل بعد أن أعطى أوامره للكتيبة بالاستسلام بعد ربع ساعة. مرّ بالأشرفية وحاول عبثا اللجوء إلى بعض الديرة أو البيوت والتقى بالنقيب خير الله هناك، ثم افترقا، وذهب خير الله إلى رأس بيروت حيث اعتقل في الشارع. وذهب النقيب فؤاد عوض باتجاه بيت مري. تردد جورج عبد المسيح في إيوائه لأن بيته مراقب- ورغم أن عبد المسيح كان يرى أن عوض وخير الله جرّا الحزب إلى مهلك- فإنه زوده بالطعام ورافقه إلى الوادي الموصل إلى رأس المتن ومن هناك اتجه مشياً نحو حمانا فالمديرج فإلى بيت خالته في معاصر الشوف حيث قضى بضعة أيام ثم اتجه إلى صور بسيارة عمومية وبهوية مزورة، فاعتقل على جسر الزهراني، وهو الذي كان يطمح بأن يكون رئيساً للدولة مكان اللواء شهاب[2].

ويتساءل إبراهيم يموت في كتابه الحصاد المر: هل صحيح أن دقيقة واحدة من التأخر غير المقصود على طريق صربا حالت دون اعتقال الرئيس شهاب ودون نجاح الانقلاب وتغير وجه لبنان؟ ويجيب كان هناك نقمة على اللواء شهاب في أواسط الجيش وفي الكثير من الأوساط المدنية وبين رجال السياسة والدين. إلا أن تركيبة لبنان الطائفية والعشائرية يجب أخذها بعين الاعتبار حين تقييم تلك العملية. فمن

(2): إبراهيم يموت، **الحصاد المر**، ص 353.

(1): إبراهيم يموت، **الحصاد المر**، ص 353 و 354.

هو الذي أفشى نبأ المحاولة في اللحظات الأخيرة؟ يدور الشك حول مرافق عبد الله سعادة، رياض درويش، الذي قيل أنه يعمل لحساب المكتب الثاني، وإنه أثناء مرافقته للدكتور سعادة إلى طرابلس بعد ظهر السبت، وقبل بدء العملية استأذن في الخامسة للذهاب لرؤية زوجته، وإنه أثناء تلك الزيارة التي استغرقت ربع ساعة أخبرها أن تتصل بالملازم الأول سامي الشيخة رئيس الشعبة الثانية في الشمال وتخبره بأن شيئاً غامضاً يحضّر لتلك الليلة لا يعرف حقيقته. وتأخرت زوجة رياض درويش في الاتصال بسامي الشيخة فوصل الخبر لأنطون سعد بعد العاشرة من مساء ذلك اليوم[1].

ونقتطف من بيان المجلس الأعلى للمركزيين في الحزب القومي السوري (نشر في كراس 8 تموز 1972، في جريدة البناء، العدد 75 بعض الفقرات في تبرير الانقلاب: "... أن التسوية السياسية التي جرت بعد 1958 كانت على حساب الحزب القومي السوري، بأن أقصته عن المشاركة في الحل، بأن جاءت بحكم أخذ يعمل بمختلف الوسائل على خلق العراقيل واصطناع المضايقات وممارسة الضغوط في وجه العمل الحزبي[2]، ومنع الاحتفالات الحزبية، واعتقال بعض المسؤولين بتهم شتى وبدون تهم أحياناً. وممارسة الضغوط والتزوير والإرهاب وغيرهما في الانتخابات النيابية، ضد مرشحي الحزب أدّت إلى إسقاطهم...

ونشأ في القيادات العليا اتجاه نحو الإقدام على خطوة حاسمة ترفع المعنويات في الداخل وترد للحزب اعتباره في الخارج وتدفع به إلى أن يغدو قوة مؤثرة في سير الأحداث، ... فشل الحزب في قطف أية ثمرة من اشتراكه في (حرب 1958) وعاد الحكم بعد الأحداث إلى أسوأ مما كان عليه قبلها، فتصالح الطرفان الطائفيان المتحاربان، وتم إقصاء الحزب ضمن عقلية التسوية الطائفية"[3].

▪ المكتب الثاني

أخفقت محاولة حزب القومي السوري بعد ساعات ووجد المكتب الثاني فيها فرصة سانحة فاستغلها.

المكتب الثاني في الأصل شعبة موجودة في كل جيش من جيوش العالم ولاسيما الجيش الفرنسي، مهمتها مراقبة نشاط العدو، ومكافحة التجسس، والاستخبارات وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن أي إنسان أو مؤسسة أو مجموعة من الناس يجوز أن تشكل خطراً على البلاد.

---

(2): المرجع نفسه ، ص 354.

(1): محمود غزالي، **من حواشي العمر**، ص 33.

(2): إبراهيم يموت، **الحصاد المر**، ص 360.

أيضاً: جورج عبد المسيح، **من يوميات جورج عبد المسيح**، ص 507 و 508.

والمكتب الثاني قبل محاولة انقلاب الحزب القومي السوري، كان يقتصر عمله و نشاطه على أداء المهمات التي حددتها الأنظمة العسكرية. ولكن بعد ذلك، المحاولة الانقلابية استهدفت الاستيلاء على الحكم بقوة السلاح، وقام أفرادها بخطف بعض كبار الضباط من بيوتهم وهم في ثياب النوم واحتجازهم في أماكن نائية.حتى محاصرة قصر الرئيس شهاب قصد اعتقاله إن لم يكن أكثر. أرخى فؤاد شهاب العنان للجيش لقمع الثورة، فوجد فيها المكتب الثاني فرصته فاستغلها على نحو ثاني، وفجر ضباط المكتب الثاني أحقادهم ضد الخصوم السياسيين وكل من سجلوا اسمه في عداد المغضوب عليهم، وراح المكتب الثاني يحصي على اللبنانيين أنفاسهم، ولا يفرق بين اللذين يشكلون خطراً على أمن البلاد وبين الناس العاديين[1].

أدى الانقلاب الفاشل إلى التفاف أوساط واسعة من الجمهور حول شهاب، تغذيه تخوفات المسيحية من مشروع سوريا الكبرى و العداء المسلم لشمعون (حليف الحزب القومي) وهو تقاطع لم يتأخر العهد في استغلاله. واعتقلت السلطات نحو 12 ألف من المشتبه فيهم وقدمت 300 منهم للمحاكمة، فيما صار التعذيب ممارسة مألوفة في مراكز الاعتقال و السجون. وفي حقيقة الأمر إن الانقلاب الحزب القومي وفّر للأجهزة الأمنية الشهابية فرصة ذهبية كي تزيد من تدخلها في السياسة اللبنانية. فلقد حوّل ضباط المكتب الثاني- الاستخبارات العسكرية – أنفسهم إلى شبكة محسوبية واسعة النطاق وأخذوا يتدخلون في النقابات ويجندون القبضايات في الأحياء ويسيطرون على توزيع رخص حمل السلاح ويستغلون حالة الطوارئ في المناطق الحدودية (الجنوب و البقاع) لفرض سيطرة محكمة على الحياة اللبنانية[2].

وهكذا صار المكتب الثاني سلطة جديدة في لبنان، وكبر حجم رئيسه وزاد نفوذه، ولم تعد غرفة الانتظار الملحقة بمكتبة تتسع لعشرات الزائرين الملتمسين الدخول عليه، واسترضاءه وتقديم فروض الولاء له و لسيده، بينما خلت السرايا من الزائرين و أصحاب الحاجات[3].

ومن الإنصاف القول أن جزءاً، من المسؤولية عن حصول الانقلاب أثقل على الشعبة الثانية. فبعد أيام على إحباطها قال النقيب منير السردوك للرئيس فؤاد شهاب وهو يرافقه في سيارة الرئاسة من جونية إلى صربا: " فخامة الرئيس، ما حصل يستحق التحقيق بدلاً من محاكمة فؤاد عوض والقوميين، أتسائل

---

(3): يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، ص 417.

أيضاً: محمود غزالي، المرجع السابق ، ص 175.

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 141 و 142.

(2): يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، ص 418.

كيف أن أنطوان سعد و الشعبة الثانية لم يعرفا بخروج كتيبة مصفحات من ثكنة صور إلى بيروت". رد الرئيس شهاب بهدوء لا يخلو من انفعال : " أصمت"[1].

لم يكتم الرئيس شهاب استياءه في وقت لاحق سمعه بعض الضباط يلمح على مسؤولية الشعبة الثانية التي كانت تحضى بثقته المطلقة.لم يكتم استياءه أيضاً – إذ لم يكن يتوقع انقلاباً عسكرياً يستهدفه هو مباشرة، وخصوصاً بعد ما بلغه أن الحزب كان يعتزم إحلال جواد بولس محله في رئاسة الجمهورية. كان الحزب يعتزم في حال نجاح الانقلاب تعيين فوزي قاوقجي، قائد جيش الإنقاذ في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948. رئيساً للوزراء، ووزراء قوميين في حكومة ما بعد إسقاط فؤاد شهاب. وفي ضوء هذه المعلومات منعت السلطة اللبنانية جواد بولس وفوزي القاوقجي وكميل شمعون وسليمان العلي من السفر[2].

ارتسم أكثر من سؤال عن إمكان خروج كتيبة مصفحات من ثكنة صور دون علم الشعبة الثانية، ومخبريها في الثكنة، وكذلك مخبريها المدنيين وسلوكها بنجاح الطريق الساحلية إلى بيروت مروراً بعشرات مخافر قوى الجيش و الدرك.

وفي اجتماعات لاحقة لأركان الشعبة الثانية دار سجال حول مسؤولية التقصير في حين اعترفت الشعبة الثانية في حصول ثغرة في عملها الأمني و نشاط مخبريها أكثر منه بتقصير، لكن أحداً من أركانها لم يجب عن السؤال الآتي: كيف وصلت مصفحات إلى مبنى وزارة الدفاع في بيروت من غير علم قائد الجيش؟

وسرعان ما حملت الثغرة هذه أنطون سعد، بعد مداولات مسهبة مع رئيس الجمهورية ضباط الشعبة الثانية على مناقشة الموضوع مع قيادة الجيش التي أوعزت إلى كل من الشعبتين الثانية والثالثة وضع دراسة باقتراحات حلول تمنع تكرار ما حدث وخصوصاً استعمال الجيش أداة انقلاب على النظام. وعلى الأثر اتخذت قيادة الجيش سلسلة إجراءات رمت إلى مراقبة الشارع و الجيش معاً[3]:

– زيادة عديد الشرطة العسكرية، وضع حواجز للجيش عند حدود محافظات ومداخل بيروت وإخضاعها لمراقبة دائمة.

– منع انتقال إي قافلة تزيد عن سيارة واحدة من دون أمر من قيادة المنطقة، يرفق بمستند يحدد مهمتها و النطاق الجغرافي لعملها.

(3): نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 123.

(4): المرجع نفسه ، ص 123.

(1): نقولا اناصيف، المرجع السابق، ص 124.

– زيادة عديد الشعبة الثانية، ضباطاً وأفراداً وآليات، من أجل مراقبة التحرك العسكري على الأراضي اللبنانية كلها بحيث لا ينفذ أي تحرك للقوافل والعسكريين ولا تكون الشعبة الثانية على علم مسبق به.

– تعزيز المخصصات السرية للشعبة الثانية ورفع أرقام موازنتها، فباتت مليون ليرة لبنانية سنوياً بما فيها المساعدات الاجتماعية للضباط و لمصالحات العشائر.

– وأمضى ما حدث إلى تدبيرين: الأول نقل كمال عبد الملك من رئاسة فرع الشعبة الثانية في الجنوب، إلى رئاسة الفرع في البقاع.في إجراء كان بمثابة لوم لعدم معرفته كضابط استخبارات بمرور مصفحات ولكن من غير أن يعاقب.

والثاني منح رئيس الشعبة الثانية وضباطها وأولئك اللذين احتجزوا في الطبقة الأولى من مبنى وزارة الدفاع، وسامي الحرب والجرحى إلى أقدميات في الترقية.

وكانت الخلاصة إن محاولة الانقلاب لم يقم بها الجيش. قادها ثلاثة ضباط أمروا مجموعات عسكرية لم تكن هذه على علم بحقيقة مهمتها[(1)].

فشلت محاولة الحزب السوري القومي الانقلاب على الحكم، فقاد أنطون سعد انقلاباً مضاداً من داخل السلطة، إنه انقلاب رئيس الجمهورية على نفسه من خلال انقلابه على صورته المثالية التي عرفه بها اللبنانيون، والتي اتسمت بالنقاء والتجرد طبعاً السنوات الثلاثة من حكمه، وأصبح بعد ذلك يحكم عبر جهاز الاستخبارات العسكرية[(2)]. وذلك لسببين هامين:

الأول: السبب الأول يعود إلى ردة فعل عدد كبير من الزعماء السياسيين التقليديين الذين لم يكونوا مرتاحين إلى برنامجه الإصلاحي، الذي حدّ من نفوذهم في الإدارة والمصالح العامة للدولة. فسعى الرئيس جاهداً إلى كسبهم وإقناعهم بجدوى تلك الاصلاحات ومعظمها ذو وجه اجتماعي واقتصادي. وبعد عودته عن استقالته في تموز عام 1960. كلف صائب سلام، وهو من أبرز زعماء بيروت السنين، برئاسة حكومة جديدة ضمت ثمانية عشر وزيراً بمن فيهم الزعيمان المتنافسان، بيار جميل، رئيس حزب الكتائب (اليميني) وكما جنبلاط، رئيس حزب التقدمي الاشتراكي (اليساري). غير أن حكومة سلام لم تدم سوى عشرة أشهر واضطرت إلى الاستقالة إثر تفاقم النزاع بين التياري اليمين و اليسار داخل الحكومة، ولاسيما حول الصلاحيات الإدارية الممنوحة لمجلس الخدمة المدنية، ولتذمر بعض الوزراء ومنهم

(2): المرجع نفسه، ص 125.

(1): نقولا ناصيف، مرجع سابق، ص 127.

رئيس الحكومة من تدخل مستشاري رئيس الجمهورية والمكتب الثاني في شؤون الإدارة العامة و الحكم[1].

الثاني: أما السبب الثاني فيعود على تدهور الأوضاع السياسية في المنطقة، بعد الانفصال بين مصر و سوريا في أيلول 1961، وانتقال الصراع البعثي- الناصري إلى لبنان، بعد لجوء الناصريين إلى لبنان أثر تعرضهم للاضطهاد والملاحقة في سوريا. بالإضافة إلى أن بعض الأحزاب اليمينية المعادية لجمال عبد الناصر قامت بنشاط كبير لتعطيل السياسة الناصرية في البلاد و السعي لإلغائها بمساندة بعض الدول العربية، كمحاولة الانقلاب العسكري بدعم من الحزب القومي السوري[2].

يقول سامي الخطيب اللواء المتقاعد والمسؤول السابق عن الأمن القومي في المكتب الثاني في حوار مع حاتم خوري: " ... نسجوا الكثير من الروايات من إرهاب المكتب الثاني. قالوا إننا كنا نعتقل ونعذب مواطنين أبرياء. أنا أتحداهم أن يجيئوا بمواطن بريء لم يحاول أن يتعدى على كرامة النظام والحكم، وسجناه أو عذبناه. كنا إرهابيين، لكن مع الزعران. مع الذين حاولوا أن يتطاولوا ليس على كرامة الحكم فحسب بل على كرامة المواطنين.

كنا إرهابيين ضد فرض الخوة في شوارع بيروت. وضد الخطف والسلب، وضد الجريمة المنظمة لا يفله إلا الإرهاب المعاكس، وهذا ما جعل قيامه بعض السياسيين تقوم علينا لأن قوتهم السياسية مبنية على إرهاب الشارع، ونحن كنا نحاول تقويض هذا الإرهاب"[3].

▪ النائب أديب الفرزلي يناشد النواب الإجماع على تجديد ولاية الرئيس فؤاد شهاب عام 1964.

في جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة في 26 أيار(مايو)1964، توجه النائب أديب الفرزلي بكلمة إلى النواب وإلى جميع اللبنانيين الذين يمثلونهم وإلى الصحافة: " أجمعوا على فكرة تجديد الولاية للواء فؤاد شهاب".

ومما قال :" للمرة الأولى في تاريخ هذا البلد، تدرس وتناقش فيها قضية انتخاب رئيس الجمهورية على صعيد تداول الألسن في كل القرى والمدن اللبنانية وعند جميع الطوائف... وللمرة الأولى أيضا يجمع

---

(2): نواف كبارة، **الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان**، ص 703.

(3): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 93

(1): حاتم خوري، تقديم غسان تويني، **المكتب الثاني**، ص 2216.

اللبنانيون بممثليهم على تأييد هذا الرجل الذي يتمنى فريق منهم بإقتراح قدومه إلى عطوفة الرئيس، على فخامة الرئيس أن يقبل تجديد ولايته".

وكان النواب إدوار حنين، جان حرب، الأب الدويهي، البير مخيبر، أجمعوا على القول" أن الرجل الحكيم، الرجل المخلص للبنان يأبى التجديد فلا يجب أن تسيئوا إليه، فقد اجمعنا على تقدير هذا الرجل الرجل"(1).

وأضاف أديب الفرزلي : " لا بد لي من القول أنه يستحيل على امرئ أن يحكم بإنصاف إذا هو لم يتجرد من كل ميل أو نزعة خاصــة... إن هذا العهد الذي عللنا في تقديم طلب التعديل (الدســتور) كلمة ازدهار، كلمة سمعتها وهي مسجلة" هل أن الإزدهار سبب من أسباب تمديد ولاية؟ إذا لم يكن الإزدهار سببا من أسباب تمديد الولاية أيكون الدمار؟ ماذا يكون؟.

هل أن العهد الذي عشــناه ونعيشــه قام بواجبه أمام كل الفئات؟ هل أن هذا العهد حقق للذين يتغنون بلبنانيتهم ... الذين يســتبقون الكثيرين بالإفتخار بأنهم لبنانيون أكثر من ســواهم؟ هل أن هذا العهد بسياسته إلى جانب حكوماته المتتابعة حقق هذا الحلم الطيب المنعش من أن يكون كل اللبنانيون للبنان أم لا؟ هل أن هذا العهد جعل من كل الفئات اللبنانية إنصــرافا إلى البلد الذي يعيشــون فيه؟ أم لا؟ عودوا وافتحوا خزائن ضمائركم في تلك التي قلتم فيها أنها كانت سوداء في سنة 1958 إلى اليوم.

هل رأيتم أن حياد هذا البلد كان حيادا مشــرفا لا ينحرف فيه إلى غرب أو شــرق، إلا أن يعمل للمصلحة اللبنانية التي تسبقوننا على القول فيها فقط! ونحن نسير فيها فعلا أم لا؟، هل أن العهد قد أساء بتصرفه أو الإغداق والعطاء على كل الأمور والأحداث التي سبقت ولم يكن له يد فيها؟ هل تخلى عن منطقة أســاءت إليه بالطرقات أو بالإنعاش أو بالإزدهار؟ هل تخلت يوما ما حكومات هذا العهد عن أي تعويض على كل الذين أصــابهم القدر في كل المناطق اللبنانية؟ دون تفريق بين هذا وذاك؟ هل أن هذا العهد الذي نطلب له التجديد، تجديد الولاية، هل طلب إلينا وفكر به؟ هل إتخذ أساليب كما اتخذت كثير من الأساليب سابقا أم لا؟ الجواب يعود إلى الضمير والوجدان، إلى شرف الغيرة على هذا الوطن، إذا كانت الغيرة صادرة عن القلوب وصادرة عن الإحساس والشعور العميق في مصلحة هذا الوطن. تعديل الدستور أصبح كقميص عثمان، الدستور...الدستور... كلمات وضعها الدستوريون، الذين تنتخبهم الأمة".

ومما تقدم يتبين مدى اهتمام النائب أديب الفرزلي باقناع النواب أن يجمعوا على تعديل الدســتور، كي لا يســيئوا للرئيس فؤاد شــهاب وهو الرجل الزاهد بالحكم. لكن ممثل حزب الكتائب اللبنانية في

---

(2): الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول لسنة1964، محضر الجلسة الخامسة، المنعقدة في26 أيار(مايو)1964.

مجلس النواب، وبالرغم من إقراره بأن الدستور قابل للتعديل وأن الرئيس شهاب هو من الرجال الإكفاء إلا أنه يقول: " نزولا عند تقليد معين لحزبنا المعين واجتهادنا ومخططنا لا نقبل بتعديل الدستور، وذلك لا يعني إلا القول أن الرجل الذي يعدل الدستور من شأنه هو الرجل الذي ننشد نحن مثلكم والرجل الذي حضناه ووقفنا معه في الحكم وسندناه ونطلب أن نجد رجل من أمثاله"(1).

الفصل الرابع

تطور الرؤى السياسية في البقاع بين إشكالية التيارات الناصرية والشهابية والفلسطينية في عهد الرئيس شارل الحلو 1964 – 1970.

أولاً: موقف البقاعيين من القضية الفلسطينية 1964 –1967.

(1): محضر الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة في26 أيار(مايو)1964.

ثانياً: إشكالية العلاقة بين الناصرية –الشهابية –الفلسطينية في البقاع 1964 – 1970.

ثالثاً: الآثار السياسية على البقاعيين نتيجة غياب الرئيس جمال عبد الناصر 1970.

أولاً: موقف البقاعيين من القضية الفلسطينية 1964 –1967.

أثبتت الأحداث والتطورات السياسية أن الدول العربية لم تستفد من التجارب التي مرت بها، فقد استمر ت في خلافاتها وفي التباين في آرائها، ذلك أن المشكلات استمرت داخل إطار جامعة الدول العربية لاسيما عندما طرح مجدداً مشروع الوحدة العربية الشاملة، وكان لبنان أول دولة رفضت مشروع الوحدة الذي طرح في 24 كانون الثاني (يناير) 1951.

وفيما يختص بموقف لبنان من القضية الفلسطينية، وفي شباط (فبراير) 1951 اجتمع "دي كورفوازيه– رئيس وكالة غوث اللاجئين في لبنان مع جورج حيمري(رئيس اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين الفلسطينين) – وتباحثا بوضع اللاجئين الفلسطينيين وإمكانية تشغيلهم في المشروعات الخاصة في مناطق البقاع وعكار والجنوب . غير أنه لما تقدم عدد من فلسطيني غزة والضفة بطلبات الاستقدام إلى لبنان للعمل فيه، رفضت اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين في لبنان استقدام لاجئين جدد "لأن اللاجئين الموجودين حالياً يكفون للعمل في المشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها"[(1)].

ومما يذكر أن إسرائيل ربطت بين أطماعها في لبنان وسوريا وبين المشروعات الإنمائية فيهما، فقد أفاد تقرير سياسي عن أطماع إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط أوردته صحيفة "الرواد" جاء فيه أن إسرائيل

(1): حسان حلاّق، **التيارات السياسية**، ص 510.

تسعى للحصول على أراضي في سوريا مثل (بانياس) ومرجعيون في جنوب لبنان ومن ثم الانحدار إلى ساحل البحر حتى مدينة صور. وهذه الخطوة التوسعية من جانب إسرائيل هي جزء من الاتفاقات التي عقدها الزعماء الصهيونيون مع الولايات المتحدة الأميركية على أن يجري تنفيذها في ظروف مؤاتية. كما ربط اليهود بين أطماعهم في لبنان وبين تحقيق مشروع الليطاني. ورأت "الرواد" أن إسرائيل ترغب في جعل منطقة الليطاني المركز الثاني لنشاطها العسكري بإنشاء عدة مصانع حربية مع تحصين المناطق الجبلية الواقعة على ضفاف الليطاني(1). ويقول اللواء ياسين سويد مستنداً إلى وثائق من "المحفوظات الفرنسية" أنه: "عندما كانت الدولتان الكبريان فرنسا و إنكلترا تبحثان في مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى، أصرت المنظمة الصهيونية العالمية على أن يقتصر الكيان اللبناني على مناطق "المتصرفية" دون سواها، ولما لم تتمكن من إقناع فرنسا (وهي الدولة المرشحة الانتداب على لبنان بعد إنشائه)، عمدت إلى محاولة توسيع فلسطين شمالاً حتى حدود صيدا، بحيث تضم مجرى الليطاني، ولكنها فشلت كذلك. وكان يبق لها (منظمة الصهيونية العالمية) أن اقترحت على فرنسا وإنكلترا أن تسير حدود فلسطين الشمالية كما يلي:

تبدأ في الشمال، عن نقطة على ساحل البحر المتوسط بجوار مدنية صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون ثم تتجه منه إلى البيرة، متبعة الخط الفارق بين حوضي وادي القرعون ووادي التيم... لكن فرنسا قاومت ذلك فرست الحدود الجنوبية للبنان على ما هي عليه اليوم"(2).

والحقيقة أن المطامع الصهيونية في لبنان دعت المسؤولين اللبنانيين للتخوف على مصير الليطاني. ويذكر ميشال شيحا أنه " يحق لنا أن نتخوف من تنفيذ التصميمات الكهربائية التي تشرف عليها جميعاً الدول الكبرى وتدعمها أيضاً والتي تهدف إلى إفادة إسرائيل وجيرانها... فلا يغب عن كل لبناني أن البنك الدولي لسنتين مضتا قد رفض إعطائنا قرضاً صغيراً بقيمة خمسة أو ستة ملايين دولار بهدف التجهيز الزراعي، غير أنه كان في الوقت نفسه يمنح برضاه إسرائيل عشرين ضعفاً..."(3).

والحقيقة لا يمكن الفصل مطلقاً بين موقف لبنان من القضية الفلسطينية وبين تطوراته الداخلية وسياسته العربية والدولية، وقد أثبتت الأحداث بأن قضية فلسطين لعبت دوراً بارزاً في تكوين الاتجاهات السياسية اللبنانية وفي تحديد مسارها.

---

(2): **الرواد**، العدد 3467، 15 شباط (فبراير) 1951 عن حسان حلاق، المرجع السابق.

(1): ياسين سويد، **النهار**، 19 كانون أول، 2004.

(2): حسان حلاق، مرجع سابق، ص 115.

▪ اللاجئون في البقاع عام **1948**.

نالت بنت جبيل المقام الأول في استقبال اللاجئين الفلسطينيين، نظراً لارتباطها بعلاقات الصداقة والتجارة منذ زمن بعيد مع أهالي منطقة الجليل الفلسطيني. فأصبحت محطة مهمة جداً لاستقبال اللاجئين، ومن ثم توزيعهم، بعد تدفق الآلاف منهم إلى هذه القرية التي غصت بيوتها بالنازحين مما حدا بعدد كبير من اللاجئين لافتراش الكروم والأرض والتحاف السماء. ولقد ازداد عدد هؤلاء النازحين بعد سقوط مدينة صفد، ونزوح أهلها إلى جنوب لبنان سيراً على الأقدام، ووصولهم إلى قرى بنت جبيل ويارون ورميش.فقام مخاتير هذه القرى بالاتصال بمحافظ الجنوب الأمير عبد العزيز شهاب، وإبلاغه بقدوم أهالي هذه المدينة، فتم نقلهم بالسيارات إلى محطة سكة الحديد في صور، ليصار إلى نقلهم إلى المدن والمناطق السورية.

ومن بنت جبيل تم نقل اللاجئين إلى المناطق اللبنانية الأخرى واجتمعت "اللجنة المركزية لشؤون الفلسطينيين في لبنان" في مكتب رئيسها جورج حيمري، واتخذت قراراً "بنقل اللاجئين من بنت جبيل إلى القرعون وعنجر و بعلبك"[1].

وتم توزيع اللاجئين الفلسطينيين على المناطق اللبنانية عام 1949، حسب الجدول التالي[2]:

المناطق	مجموع القاصرين	البالغون	المجموع
بيروت	13680	9937	23617
جبل لبنان	12296	10429	22725
البقاع	6143	6866	13009
الشمال	3730	3234	6964
الجنوب	28824	26814	55638
المجموع	64673	57280	121953

ويتضح في ذلك أن مجموع الفلسطينيين في لبنان قد بلغ ما نسبته 10% من مجموع السكان اللبنانيين، مما شكل خللا في طبيعة التوازن الطائفي في لبنان. لهذا السبب تمسك لبنان الرسمي بحقه في رفض توطين الفلسطينيين أمام "اللجنة الاقتصادية" التي كان يرأسها غوردن كلاب (Gorden

(3): أحمد عقيل موسى، **تهجير الفلسطينيين إلى لبنان دراسة ميدانية في أوضاع مخيمات صور 1938-1956**، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2007، ص98.

(1): أحمد عقيل موسى، مرجع سابق، ص 199.

Clapp) كما وأعلن لبنان عن استطاعته استيعاب عدد قليل من الفلسطينيين اللاجئين إليه، وذلك لاعتبارات اقتصادية وجغرافية، وطالب اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بأن تبحث عن قطر عربي آخر يستطيع استيعاب اللاجئين بشكل دائم.

وفي البقاع قامت اليد العاملة الفلسطينية بدور كبير في استصلاح الأراضي، وزراعتها بالمزروعات الجديدة، كالخضار المتنوعة، وتحويل بعض الحقول الزراعية إلى بساتين، وتم تنشيط الزراعة في سهل البقاع والسهول الداخلية و الجبلية، وهذا عائد إلى امتهان عدد كبير من الفلسطينيين مجال الزراعة، حيث أشارت إحصاءات الأونروا عام 1959 إلى وجود 32399 عاملاً زراعياً من أصل المجموع الكلي للعاملين اللاجئين البالغ عددهم 161 ألف شخص[1].

فتح القرويون اللبنانيون أبواب منازلهم في العام 1948 لإيواء اللاجئين، وهذا عائد لاعتبارات عديدة لعل أبرزها صلات القربى التي كانت تجمع بين الطرفين، يضاف إلى ذلك عوامل الدين، واللغة، والآمال القومية المشتركة. وكان مختار القرية في طليعة القرويين الذين مدوايد العون للنازحين، وذلك لأسباب منها، أنه شيخ القرية، وهو من يمثلها حسب الأعراف السائدة، فهو يتمتع بقدرة مادية أوفر، تمكنه من تقديم السكن والطعام.

إلا أن القرويين كانوا قد لجأوا إلى فتح المدارس والجوامع والكنائس عندما ضاقت بيوتهم باللاجئين، حتى أصبحت لقمة القروي مشتركة بينه وبين اللاجئ الفلسطيني.

وفي منطقة البقاع، تركزت فيها المخيمات التالية: ويفل أو (الجليل) في بعلبك وغورو (أسماء الثكنات الفرنسية زمن الانتداب) وفي القرعون يطلقون عليه اسم (الكمب) ومن ثم مخيم عنجر، وحسب إجراء اللاجئين فإن من نزل المخيمات من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا عام 1951 هو (37598) نسمة من أصل (106896) نسمة من التاريخ نفسه:

في عنجر بلغ عدد اللاجئين 1830 نسمة منهم 12 في المخيم و1813 في أكواخ من الاسمنت، و 5 في غرف مستأجرة، في القرعون كان عدد النازحين 2761 نسمة نزلوا في الكمب الفرنسي على نهر الليطاني. أما في بعلبك فكان العدد 2656 نسمة نزلوا في الثكنة الفرنسية (ويفل).

وفي العام 1955، قامت الدولة اللبنانية بنقل النازحين من عنجر إلى مخيم البرج الشمالي، على أثر الأحداث، التي نشبت بين النازحين والأرمن هناك. وقد عمدت الدولة اللبنانية إلى إجراء قسري يقضي بترحيل قسم منهم بواسطة سكة الحديد إلى سوريا.

---

(2): المرجع نفسه، ص218.

لقد حاول الكثير من النازحين القيام بمحاولات جمع شمل لعوائلهم إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة إغلاق الحدود ومراقبتها بالدوريات بين جهتي لبنان وفلسطين.

لقد وضـــع لبنان قيوداً قاســـية على تنقل اللاجئين، وربطها بعقوبات طالت قوتهم، تمثلت باتفاق السلطة الرسمية مع وكالة الغوث الدولية (الأونروا) على معاقبة اللاجئين عند تنقلهم، من دون إذن مسبق من "اللجنة المركزية لشؤون الفلسطينيين" أو من قبل القائمقام أو المحافظ. واقتصرت هذه العقوبة على حرم، اللاجئ من الإعاشة الممنوحة له من الأونروا إلى أن يعود إلى مكانه الأصلي[1].

- **شبكات سماسرة الأراضي.**

وبرز في تلك الفترة وتحت وطأة الظروف الاجتماعية القاسية التي عصفت بالشعب الفلسطيني، وشتت أبناؤه، وفككت أوصال المجتمع، ظاهرة التهريب عبر الحدود اللبنانية الفلسطينية، من تهريب اليهود من لبنان إلى فلسطين، بالإضافة إلى تهريب الماشية والمواد الغذائية والبترول.

لكن الأخطر من كل ذلك كان تغلغل شبكات سماسرة الأراضي، حيث شكلت منطقة مرجعيون امتداداً طبيعياً لسهل الحولة الذي بيعت معظم أراضيه إلى اليهود من قبل آل غلمية والندى

ولعل هذه التجارة الرابحة قد أثارت شـــهية سماســـرة الأراضـــي ودفعت باليهود إلى إعلان الرغبة في التمدد داخل الأراضي اللبنانية عن طريق شراء الأراضي. وقد تناولت الصحف اللبنانية هذا الموضوع الخطير بالبحث والتدقيق، حيث قال أنطوان متري في أحد تحقيقاته لمجلة "الصـــياد" ما يلي: "أما علمياً نحن بأن أولئك الذين يشترون ويبيعون على الحدود، هم من أصحاب السوابق في التعامل مع إسرائيل، وفي بيع الأراضي، وشرائها لحساب اليهود"[2].

وفي المجلس النيابي اللبناني أكد نائب البقاع أديب الفرزلي على دور الســـماســـرة في بيع الأراضـــي بالقول: "إن السمسرة واقعة، والبيع بموجب 17 محضراً صادراً عن كاتب عدل جب جنين، وفي 18 محضراً عن كاتب عدل مشغرة". وشرح الفرزلي كيفية بيع الأراضي اللبنانية، مثلاً، : "فلان ... لا يملك شيئاً ويشتعل حواطاً في البلدية مثلاً، يشتري هذه الأراضي باسمة ويكون متواطئاً بالتعاقد ببنود خاصة مع أحد سكان البلاد المقيمين، أي أن يستقرض من بنك "صهيون" وبعد مرور سنة يقيم البنك دعوى عليه ويحجز أو يستملك الأرض. لهذا أرجو استدراكاً من الحكومة منع البيوع وإلغاء ما حدث منها منذ سنة"[3].

---

(1): أحمد عقيل موسى، **تهجير الفلسطينيين إلى لبنان**، ص 127.

(1):أحمد عقيل موسى، مرجع سابق، ص 306.

(2): نقلا:عن محاضر جلسات النواب النيابي، جلسة 10 أيار 1955، ص 686 – 687.

- **إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية 5 أيلول (سبتمبر) 1964.**

إن العلاقات الداخلية في المخيمات، على انقساماتها وتشعباتها وترابطها مع العلاقات الاجتماعية التقليدية، لم تكن قادرة، في تلك الفترة ما قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، على التعبير عن النزاعات الفلسطينية السياسية بطريقة حرة وصريحة، بسبب خضوع المخيم الفلسطيني لمراقبة دقيقة من طرف السلطات اللبنانية الرسمية وأجهزتها (درك، أمن عام ومخابرات). وكانت المواجهات التي يخوضها المخيم مع أجهزة الدولة اللبنانية، المحلية والعامة محصورة بمطالب معيشية ضرورية (حرية التعبير- العمل- الخدمات- التعديات- حرية التنقل) وكانت بض المواجهات تقع مع هيئة "الأونروا" التابعة للأمم المتحدة، والمشرفة عملياً عل شؤون الفلسطينيين الحياتية.

إن صعوبات الرد على القمع اللبناني الرسمي، وصعوبات تشكيل حركة مطلبية، كانت ناشئة أيضاً عن الوضع الفلسطيني "المحجوز" أو " الموقوف" إذا جاز التعبير. فالفلسطينيون في المخيمات راهنوا خلال سنوات طويلة على جمال عبد الناصر، والجيوش العربية لاسترجاع أرضهم[1].

وفي مطلع الستينيات ومع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة ناصرية-عربية، ومع بروز أحمد الشقيري على رأسها، تغيرت طبيعة الولاءات السياسية في المخيم. ففي حين ثابر قسم من أهالي المخيم في المحافظة على ولاءهم للحاج أمين الحسيني والهيئة العربية العليا لفلسطين، تعاطفت غالبية أهالي المخيم مع الشقيري وتكثف نفوذ حركة القوميين العرب، ووجد حزب البعث العربي الاشتراكي مؤيدين له من التراشحه، وسجل ظهور محدود لحزبي النجادة اللبناني وحزب التحرير الإسلامي بين شباب ينتمون لقرى مختلفة. لكن الولاء السياسي الحاسم توزع بين الحاج أمين الحسيني وأحمد الشقيري[2].

في الخامس من شهر أيلول (سبتمبر) 1964 عقدت الجامعة العربية مؤتمراً في مدينة الإسكندرية. وفي هذا المؤتمر تم الإعلان عن إنشاء "منظمة التحرير الفلسطينية".

وأشار السيد "أحمد الشقيري" المكلف بإقامة الكيان الفلسطيني إلى المصاعب التي تواجهها مهمته، - فقد ظهرت الحساسية و حتى النفور-بسرعة بينه وبين السلطات الأردنية ، التي خشيت أن يكون في نشاطه تهديد للضفة الغربية الواقعة في الوقت الراهن، تحت المسؤولية السياسية والعسكرية للأردن[3].

---

(3): فيصل جلول، **نقد السلاح الفلسطيني برج البراجنة: أهلاً وثورة ومخيماً**، دار الجديد، بيروت، 1994، ص 28 و29.

(1): فيصل جلول، مرجع سابق، ص 27.

(2): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 764.

وانتقل السيد أحمد الشقيري إلى تحديد الهدف القومي في تحرير التراب الفلسطيني وإقامة دولة عربية في فلسطين، أن هذا الهدف هو المبرر الوحيد لمشاركته في مؤتمر القمة، قال: "إن الغاية التي نحن معكم من أجلها، هي أن تتيسر لنا جميع الأسباب المادية و المعنوية التي يمكن شعب فلسطين من القيام بدوره التاريخي الكبير في تحرير وطنه.. وتحقيقاً لهذه الغاية المقدسة وضعت منظمة التحرير الفلسطينية خطة عامة مفصلة تتناول مختلف جوانب القضية الفلسطينية، العسكرية والسياسية والتنظيمية والمالية و الإعلامية" وأضاف: "فمن الناحية العسكرية فنحن نؤكد ضرورة المبادرة لإنشاء قوات فلسطينية مسلحة ومعسكرات تدريب شعبية، وتعزيز الأوضاع العسكرية في القرى الأمامية من فلسطين. ... ولقد ذكرنا الناحية العسكرية أولاً: لأن مقترحاتنا بشأنها تؤلف الحد الأردني لمطالب الشعب الفلسطيني الذي يستمع إليكم، ذلك لأن منظمة التحرير الفلسطينية من غير إنجاز لهذه المطالب تصبح جسداً من غير روح، وبالتالي يصبح وجود منظمة التحرير واستمرارها أمراً لا مبرر له..."(1).

وهنا انبرى اللواء أمين الحافظ، رئيس الوفد السوري يؤكد ضرورة إنشاء "جيش" لا مجرد، قوات المسلحة و"إنه يجب أن" يعطي الفلسطينيون أرضهم، ويقيموا عليها الجيش الفلسطيني ويستعدوا لتحرير وطنهم. واندفع الرئيس العراقي المشير عبد السلام عارف مؤيداً ضرورة إنشاء جيش فلسطيني يساهم مع الجيوش العربية في تحرير فلسطين، ولم يرق هذا الحديث للملك حسين، فإنه لم يوافق على منظمة التحرير، ليكون لها جيش، وتكون لها "أرض" تمارس عليها ومنها النضال القومي.. وتطلع الملك حسين إلى الرئيس جمال عبد الناصر ليجد له مخرجاً من هذه "الورطة الجديدة" التي هبطت على المؤتمر فقال الرئيس عبد الناصر: "نحن موافقون على إنشاء جيش التحرير، ونضع سيناء وقطاع غزة تحت تصرف المنظمة لإنشاء الجيش..". وقال الرئيس السوري اللواء أمين الحافظ: "ونحن نوافق على إنشاء الجيش الفلسطيني على الأرض السورية" وكذلك فعل الرئيس العراقي وقال :"ونحن نضع العراق تحت تصرف جيش التحرير..." وهنا وقف السيد أحمد الشقيري وقال: "بل نحن نريد منطقة (H4) وهي منطقة قريبة من الأردن" وقد أراد من ذلك استدراج الملك حسين " ليتبرع" بأرض فلسطين لتكون تحت تصرف منظمة فلسطين وجيش فلسطين، لكن الملك حسين قال: "أنتم تعرفون ما تثيره هذه المواضيع من حساسية في الأسرة الأردنية وخاصة لدى الجيش الأردني". وهي العبارة المألوفة التي يلجأ إليها الملك حسين كلما أراد أن يتخذ موقفاً سلبياً من القضية الفلسطينية(2).

وعلى هذا فقد وافق الملوك و الرؤساء العرب على إنشاء جيش التحرير الفلسطيني بشرط أن " يخضع في العمليات الحربية للقيادة العربية الموحدة أو القيادة المحلية حسبما ترى القيادة العامة ذلك".

---

(3): أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء**، دار العودة ، بيروت 1971، ص 128 و129.

(1): أحمد الشقيري، مصدر سابق، ص 137.

ومن بين القرارات المؤتمر بالنسبة لقوات جيش التحرير ما يلي:

1- تختار المنظمة أفراد وضباط هذه القوات من أبناء فلسطين حيثما وجدوا.

2- يكون تشكيل هذه القوات وتسليحها وتدريبها وفق خطة تضعها القيادة العامة الموحدة بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.

3- يكون مقر هذه القوات على ارض تختارها المنظمة بموافقة الدول المعنية.

أما بالنسبة لتمويل نفقات إنشاء الجيش وبعد أن ساد الصمت فترة على جو المؤتمر قطعها الرئيس العراقي وأعلن أنه تبرع بمليون دينار... فهب أمير الكويت وتبرع بمليون دينار وانطلق الأمير فيصل ليعلن تبرعه بمليون دينار ولحقه الوفد الليبي وتبرع بنصف مليون دينار. هذا ما تبرع به العرب الموسرين، أما المعسرين فقد تبرع البعض منهم "بالأرض" لتكون مقراً لجيش التحرير وهما القاهرة ودمشق. وقام الرئيس العراقي وتبرع دفعة ثانية بمليون دينار، واندفع وراءه أمير الكويت بمليون دينار. وأصبح مجموع الأموال خمسة ملايين دينار ونصف.

وقرر المؤتمر بعد ذلك مبلغ مليون دينار للميزانية المدنية، لمنظمة التحرير لتمكينها من القيام بنشاطها السياسي والإعلامي والتنظيمي، تدفعه الدول العربية بموجب أنصبتها في ميزانية الجامعة العربية[1].

▪ بروز حركة "فتح" في أيلول 1964.

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة في الإسكندرية 5 أيلول (سبتمبر) 1964، وصل إلى القاهرة الدكتور جورج حبش زعيم حركة القوميين العرب وقتها والتقى بالسيد سامي شرف سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر و أطلعه على معلومات تفيد بأن بعض الشبان الفلسطينيين في الكويت اتصلوا بالسيد هاني الهندي أحد أقطاب حركة القوميين العرب وأبلغوه أنهم قرروا إشعال ثورة شعبية مسلحة من داخل فلسطين وأن لديهم تنظيم كامل مسلح، كما أن هناك أسلحة ومخازن داخل إسرائيل. وأن ثورتهم قد تستمر من شهر ونصف إلى ستة أشهر، وهم يرجون أن تتوسط حركة القوميين العرب لدى الجمهورية العربية المتحدة. كما أنهم على استعداد لإيفاد أشخاص للتفاهم حول هذا الموضوع. كما ألحوا بأنهم إذا لم يتلقوا رداً مقنعاً، فإنهم قد يبدأون بالعملية سواء كانت الجمهورية العربية المتحدة توافق أو لا توافق، وليضعوا المسؤولين العرب أمام أمر واقع[2].

وذكر الدكتور جورج حبش أن هؤلاء الشبان متصلون بالجزائر التي تعتقد أن هذا هو الأسلوب الذي يجب أن تحرر به فلسطين.

---

(1): أ حمد الشقيري، مصدر سابق، ص 141.

(2): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 768.

ويعتقد حبش أن اتجاههم السياسي غير واضح حتى الآن، وإنه غير مرتاح لطريقة هؤلاء الشبان التي يسودها العاطفة فقط دون تدبر أو دراية في معالجة الأمور. ويتضح من ذلك أن هذه هي بدايات حركة "فتح".

وكان رد عبد الناصر أنه مؤمن بالعمل المسلح من الداخل، فهناك موقع الحسم. ولكنه يشعر أن الظروف تحتاج إلى حسابات أدق. ونظرة أوسع على موازين الصراع وإمكانيات تحريكها، وفي أي توقيت؟ و "أرى أرجاء هذه الحركة حتى عودة قواتنا الأساسية من اليمن حيث أن قواتنا هناك حوالي أربعون ألفاً سنسحب منها بعد الاتفاق مع السعودية 30 ألفاً ونترك 10 آلاف فقط في اليمن"[(1)].

في أوائل الستينات ظهرت مجموعة من الفلسطينيين ضمت ياسر عرفات (أبو عمار) ورفاقه – صلاح خلف (أبو إياد) وخليل الوزير (أبو جهاد)، فاروق القدومي (أبو اللطف)، وخالد الحسن وسواهم.

من مؤسسي حركة فتح وقادتها الرئيسين بعد العام 1967. لقد جسدت حركة فتح، السرية المعسكرة، آمال الفلسطينيين الوطنية أكثر من أي فريق فلسطيني آخر، وعكست نشرتها الصادرة في بيروت، "فلسطيننا"، توجهاتها التي لم تكن لا قومية عربية ولا ناصرية ولا بعثية، فقادة فتح تبنوا "إيديولوجيا" واحدة هي الوطنية الفلسطينية، وهدفاً واحداً هو تحرير فلسطين بالكفاح المسلح. وقال أبو جهاد في العام 1961: "فلسطين كانت لنا وقد سلبناها العدو بالاغتصاب والقوة، لذلك علينا استعادتها بهذه الوسائل إياها"[(2)].

وتحقيقاً لهذا الهدف، كل السبل يمكن سلوكها، ومن تلك السبل كانت فكرة "التوريط" التي تعني محاولة زج الأنظمة العربية في محاربة إسرائيل عبر دفع هذه الأنظمة إلى مواجهات عسكرية مع إسرائيل تؤدي إلى فتح الحدود العربية أمام الكفاح المسلح، سياسة التوريط تحولت محوراً أساسياً لاستراتيجية فتح بعد العام 1967 واستمدت بعدها الإيديولوجي من أفكار حركات التحرير العالمثالثية[(3)].

وقام النظام الأردني بحملة على الشقيري من ناحية وعلى فتح وذراعها المسلح "العاصفة" وقال الملك حسين للشقيري: "نحن حريصون على بقاء الطابع الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، فذلك انفع في الأمم المتحدة".

---

(1): محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 769.

(2): فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967 – 1976**، بيروت، دار النهار، طبعه ثانية، ص 185.

(3): المرجع نفسه، ص 185.

وتدخل رئيس الوزراء الأردني وصـــفي التل وقال: "يا أخ أحمد... نحن الآن أمام ظروف صـــعبة، إسرائيل تشن علينا غارات يومية "وإن سيدنا" (الحسين) لا يوافق على غارات "فتح"، هؤلاء مخربون، إنهم يعرضوننا للاصطدام المسلح مع إسرائيل قبل الوقت الملائم، وأن سوريا تريد أن تفسد علينا خططنا، وهي التي تتبنى جماعة "فتح"، ما معنى نســـف "عبارة" ووضـــع لغم في الطريق، نحن نســـتعد لمعركة كبرى ..."[1].

عندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في دورته الثانية (أيار 1965) ثارت ضجة كبرى بين أعضـاء المجلس بشـأن العمل الفدائي.. وكانت السـلطات الإسـرائيلية قد قبضـت على المناضـل الفلسـطيني محمود بكر حجاز، وهو من رجال فتح، وكان بين أعضـاء المجلس، وخاصـة ممثلي الضـفة الغربية ما يشبه الإجماع بأن العمل الفدائي سابق لأوانه، وأنه يجب أن يكون، أولاً، مدعوماً ومنسقاً مع الجيوش العربية، حتى لا تتعرض القرى الأمامية في الأردن لإرهاب القوات الإسـرائيلية، وقد عارضـهم في الرأي أعضاء آخرون يمثلون فتح، وثار جدال عنيف حول الموضوع، وصاح ممثلو الضفة الغربية في وجه ممثل فتح وقالوا لهم: "تعالوا إلينا وعيشوا معنا في القرى الأمامية... لا أن ترسلوا الفدائيين و أنتم تعيشون في بيروت بعيدين عن الغارات الإسرائيلية"[2].

كان الشـقيري ورفاقه السـياسـيين تقليديين شـديدي الولاء لعبد الناصـر، لكن الهزيمة العام 1967 أسـقطت الشـقيري واسـتولت بالنتيجة الفصـائل الفدائية على منظمة التحرير الفلسـطينية في العام 1968[3].

على الرغم من ضعف حركة فتح في تلك المرحلة وهامشيتها في السياسة الفلسطينية والعربية ، فقد بدأت تنظيم صـفوفها في لبنان كما في بلدان عربية أخرى، خصـوصـاً تلك التي كانت أعداد اللاجئين فيها كبيرة، وبحلول العام 1965 بدأت فتح بإنشـاء خلايا سـرية في لبنان وكانت لذراعها العسـكرية، "العاصفة" بعض الغارات على إسرائيل بين الحين و الآخر، لكن نتائجها العسكرية لم تكن ذات شأن كبير. اقتصر نشاط فتح في البداية على خمسة مخيمات: الرشيدية وعين الحلوة في الجنوب، وبرج البراجنة وتل الزعتر قرب بيروت ونهر البارد في الشمال.

وفي العام 1966 أنشـأت فتح قيادتها الإقليمية الأولى في لبنان في مخيم تل الزعتر تحت قيادة راجي النجمي، وفي العام 1967 أنشـأت قواعد تدريب سـرية في مخيمات الرشـيدية وعين الحلوة وتل الزعتر

(4): أحمد الشقيري، مصدر سابق، ص 281.
(1): أحمد الشقيري، مصدر سابق، ص 286.
(2): فريد الخازن، مرجع سابق، ص 187.

وبرج البراجنة، كان يديرها ضـــباط فلســـطينيون ســـبق لهم أن خدموا في القوات المســـلحة الســـورية والمصرية[1].

▪ هزيمة حزيران 1967.

كانت سياسة عبد الناصر تجاه فلسطين، توجهها قناعة فعلية، ترى أن هزيمة إسرائيل ليست ممكنة إلا بعد تحقيق الوحدة العربية مع تفوق عسكري عربي واضح تساندها تنمية مستقلة وفعالة. وعندما وقع الانفصال، استغلت الدول الاستعمارية نجاحها بتحقيقه، وأظهر أصدقاؤها في العالم العربي مساوئ الحكم الثوري المصري في مؤتمر شتورا في لبنان أواخر عام 1961[2].

وبدأت الدول الاستعمارية في حصار الجمهورية العربية المتحدة التي لم تغير اسمها أو شعارها، سياسياً واقتصـادياً ومعنوياً، وكان هذا الحصـار في الواقع موجهاً ضـد المد الثوري التقدمي، والإبقاء عليه داخل حدود مصـــر. وكانت عملية الانفصـــال، هي بداية المؤامرة على حركة الوحدة، بأبعادها القومية التي انتهت بكارثة عام 1967. وقد ألقى الرئيس عبد الناصر مسؤولية الانفصال والفشل على عاتق المشير عبد الحكيم عامر، الأمر الذي بدأ بسببه الصراع الخفي بين الاثنين، والذي ظهر قوياً في مجلس الرئاسة عام 1962. وبعد الانفصال وعقب مؤتمر شتورا، زاد الهجوم على مصر، إلى درجة الحصار السياسي، مما أدى إلى تجاوب مصر قومياً مع ثورة اليمن عندما طلب المشير عبد الله السلال مساعدتها العسكرية والسياسية.

وانتهز الرئيس جمال عبد الناصر الفرصة، وقرر التدخل، ودعم الثورة فيها عسكرياً وسياسياً تطبيقاً لمبدأ التحرر الوطني الذي كانت سياسة الجمهورية العربية المتحدة الخارجية تؤمن به.

وكانت هذه المساعدات العسكرية السريعة من مصر، هي السبب في تثبيت دعائم الثورة التي غيرت وجه الحياة في اليمن جنوبه وشماله. ونجحت عملية اليمن استراتيجياً وقومياً وحققت عدداً من الإنجازات أهمها تقلص النفوذ البريطاني وتغيير السياسة الاستغلالية لشركات البترول الأجنبية خاصة الأميركية في المنطقة[3].

غير أنه بالرغم من الإنجازات التي تحققت في اليمن، فقد وقعت على القوات المسلحة المصـرية حالة من الاســتنزاف الحقيقي والخســائر المادية والمعنوية والنفســية، ومن ثم تأثرت تأثيراً قاتلاً عندما دخلت معركة 1967 مباشـــرة، ولم تكد تفرغ من مهمتها في اليمن. وأهم الســـلبيات التي أثرت على القوات

(3): المرجع نفسه، ص 188.

(1): محمد جمال باروت و عدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 126.

(2): مذكرات الفريق محمد فوزي وزير الحربية السابق، **حرب الثلاث سنوات 1967-1970**، دار الوحدة بيروت 1988، ص27.

المســلحة في اليمن، هي إقحام صــفات مخلة على تصــرفات وأخلاق المقاتلين وهي: عدم الانضــباط العسكري.

وفي عام 1966 تقدمت هيئة عمليات القوات المسلحة المصرية بدراسة وتحليل استراتيجي عسكري عن توزيع القوات المسـلحة في الاتجاهات الاسـتراتيجية المختلفة. وقد انتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها، أنه لا يصح التورط في القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل ويقول الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق: "وقد وافقت على هذا التقرير ورفعته بمذكرة إلى المشير عبر الحكيم عامر عام 1966 بصفتي رئيسـاً لأركان القوات المسـلحة. ولا أعلم ماذا كان رأي المشـير في هذا التقرير للآن، ولماذا رفض هذه التقرير للآن، ولماذا رفض هذه النصـيحة العلمية. ويضـيف فوزي: " وتمر الأيام وأكلف في أواخر أغسطس 1967، وبعد الهزيمة العسكرية بتسلم أوراق وخرائط سرية للغاية من خزينة منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجيزة، وكانت المفاجأة أني وجدت هذا التقرير (دون أن يبدي المشـير عامر عليه أي تعليق)"[1]. حينما تأزم الموقف فجأة في 14 أيار (مايو) 1967 حشدت القوات المسلحة المصرية في سـيناء. وكان الموقف السـياسـي ملتهباً وسـاخناً رغماً عن المحاولات المتعددة التي كانت تجري بطريقة محمومة للإقلال من احتمال الصدام.

إذن فهناك حشـد كبير للقوات في جو سـياسـي ملتهب. وكقاعدة ذهبية في فن الحرب لا بد من الاسـتعداد للحرب كأنها واقعة مئة في المئة حتى ولو لم تقع، وأولى خطوات الاسـتعداد اتخاذ الإجراءات الدقيقة للمحافظة على سـلامة وأمن القوات سـواء أثناء تحركها إلى مواقعها المحددة أو أثناء تمركزها في تلك المواقع منعاً للمفاجأة.

وكان سـبق قرار التعبئة في 14 أيار (مايو) 1967 قراراً بإغلاق خليج العقبة في اجتماع القيادة السياسة بكامل أعضائها، ووافق المشـير عامر ضـمن من وافقوا على القرار. واتخذ الإجراءات المعقدة اللازمة لتنفيذه.

كما أن سـحب قوات الطوارئ الدولية تم بخطاب صـادر عن مكتب القائد العام للقوات المسـلحة وقع عليه رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة. والسؤال هل يجوز أن تتم المفاجأة بعد كل ذلك؟[2].

وفي اجتماع تم في مكتب المشـير عامر يوم الجمعة 2 حزيران (يونيو) 1967 وحضـره الرئيس عبد الناصـر والمشـير عامر، وشمس بدران وقادة الأفرع الرئيسـية وقادة الميدان ورئيس هيئة القوات المسـلحة ورئيس أركان حرب القوات الجوية ومدير مكتب المشـير والفريق أول محمد فوزي. بدأ الرئيس الحديث

---

(1): مذكرات الفريق أول محمد فوزي، مصدر سابق، ص 28 و 29.

أيضاً أمين هويدي، **حروب عبد الناصر**، دار الطليعة، بيروت 1977، ص 163.

(2): المرجع نفسه، ص 154.

محللاً الموقف السياسي العالمي، ثم الموقف السياسي والعسكري داخل إسرائيل، كما أشار إلى الرأي العام العالمي وخص بالذكر الولايات المتحدة من حيث احتمال تقديمها مساعدة مباشرة لإسرائيل وخلص إلى التوقع أن تبدأ الحرب خلال يومين أو ثلاثة على الأكثر ثم عاد وأكد، بأن إسرائيل ستبدأ هجومها يوم 5 حزيران (يونيو)[1].

وفي آخر المناقشة تم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية في القوات الجوية للتقليل من تأثير الضربة الجوية الأولى من إسرائيل، وتوفير القدرة لها لشن ضربة جوية مضادة.

وفي الساعة الثامنة بتوقيت مصر الخامس من حزيران 1967، بثت محطة عجلون للإنذار المبكر عن وجود موجات متتابعة في مقاتلات إسرائيل، تتجه نحو الجنوب الغربي.

لم تستقبل محطة الاستقبال الرئيسي–بالجيوشي –الإنذار نتيجة خطأ شخصي من عريف الإشارة.

أما المحطة الفرعية وهي محطة استماع فقط خاصة بالمخابرات في مكتب شمس بدران فقد استلمت الإشارة، وتحليلها واضح ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم. أنه إنذار أكيد ببدء الهجوم من طيران العدو على أراضي الجمهورية العربية المتحدة في اتجاه الجنوب الغربي من إسرائيل، إلا أن الضابط المناوب هناك لم يخطر الوزير، لعدم وجوده في مكتبه، وبعد مرور40 أو 45 دقيقة من استلام الضابط المناوب الإنذار. كانت الطائرات الإسرائيلية فوق سماء مصر تقوم بالقصف. تم تدمير طائرات القوات الجوية بنسبة 85% خلال الساعات الأربع الأولى من بدء الهجوم 8,40 يوم 1967/6/5[2].

خصصت إسرائيل كل طائراتها المقاتلة القاذفة، وهي حوالي 164 طائرة للاشتراك في الضربة الجوية المفاجئة، التي تمت بنجاح في أربع ساعات تقريباً ما بيت 8,40 صباحاً والساعة 12 ظهراً وكانت إسرائيل قد استغرقت في التدريب على تنفيذ هذه الخطة "كولمب" عشر سنوات. أي منذ عام 1957. وفي 1967/6/8[3]، كان قد تم لإسرائيل احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن، وفي ذلك اليوم بدأ التركيز على سوريا، كما صدر قرار وقف إطلاق النار من مجلس الأمن، ووافقت مصر عليه مضطرة، بعد محاولة فاشلة من الاتحاد السوفيتي بإضافة شيء ما إلى القرار لصالح العرب[4].

---

(1): أمين هويدي، مرجع سابق، ص 163.

(2): جاك دومال وماري لوروا، **جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة**، دار الآداب بيروت، الطبعة الثالثة، بيروت 1970، ص162.

(3): صالح مسعود أبو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، دار الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت 1971، ص 536.

(1): مذكرات الفريق أول محمد فوزي، مصدر سابق، ص 158 – 162.

وفي يوم 1967/6/9 فاجأ الرئيس جمال عبد الناصر الشعب المصري والأمة العربية، بخطاب التنحي عن رئاسة الجمهورية وأسند الرئاسة بموجب الدستور إلى السيد زكريا محي الدين. غير أن الوزراء ومجلس الأمة، رفضا القرار، كما أن السيد زكريا محي الدين رفض ترشيح الرئيس له، كذلك نزلت الكتلة البشرية إلى شوارع القاهرة وأوقفت الحياة العامة واضطر الرئيس أمام الضغط الشعبي أن يصدر البيان التالي في 10/ 6/ 1967: "إنني سوف أبقى حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعاً من أن نزيل آثار العدوان... إني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري، وفي نفس الوقت ، فإن صوت الشعب بالنسبة لي أمر لا يرد، ولهذا فإن القرار مؤجل"[1].

هزت هزيمة حزيران البنيان السياسي-الاجتماعي العربي، الذهنيات والإيديولوجيات السائدة، ودفعت كل النظم والتنظيمات السياسية إلى تفحص مواقعها وآلية عملها، وفتحت الطريق أمام مراجعات لا تزال نحصد آثارها إلى الآن.

كان أول آثار هذه الهزيمة المرة أنها وضعت النظام الناصري الذي كان يحتل موقع المركز في العمل القومي العربي، ومركزاً لمحاولة العرب الثانية للنهضة، في موقع دفاعي حصر فيها جهوده كلها باتجاه هدف واحد لا حياد عنه، لخصه شعار: "إزالة آثار العدوان الإسرائيلي"[2].

- **الحكومة اللبنانية تعلن إستعداد لبنان للمشاركة في صد عدوان 1967.**

عقد مجلس النواب اللبناني جلسته الأولى من العقد الإستثنائي الأول لسنة 1967 يوم الإثنين الواقع في الخامس من حزيران (يونيو) 1967، برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وعدد من الوزراء. وافتتحت الجلسة بتلاوة رسالة موجهة لمجلس النواب اللبناني من السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة، تتضمن تقديرا للقرار الإجماعي الذي اتخذه مجلس النواب باسم الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية من تصميم واستعداد لخوض معركة العرب المصيرية ضد الصهيونية التي اتخذت من فلسطين مركزا لتهديد المسيرة التحررية للأمة العربية.

وبعدها وقف رئيس مجلس النواب صبري حمادة وتوجه إلى رئيس الحكومة قائلا:" دولة رئيس مجلس الوزراء، لقد كلفني حضرات النواب، بأن أنقل إلى حضرتكم رغبتهم ورغبات الشعب اللبناني بأجمعه، بأن هذا المجلس مستعد، حيث ذهب دور الكلام وأتى دور العمل، مستعد للموافقة على جميع ما

---

(2): المصدر نفسه، ص 164.

(3): محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص 126.

تطلبونه من السلطات بالنسبة للظروف الحاضرة، أرجو أن تبلغ فخامة رئيس الجمهورية هذه الرغبة، وأننا مستعدون إذا كان عند الحكومة من مطلب الآن، أن يتلى ونقره بدون مناقشة..."[1].

ورد رئيس الحكومة رشـيد كرامي قائلا: " لقد صـح ما توقعناه وبدأت إسـرائيل بالمعركة إذ قامت بالإعتداء على الجمهورية العربية المتحدة صباح اليوم، وكان من البديهي بأن تتحرك سـائر الجبهات لأن خط الهدنة إنما هو خط واحد ولأن المعركة إنما هي معركة مشـتركة ومعركة مصـير، فلا يمكن لأية دولة عربية أن تتأخر أو أن تتردد بالقيام بواجبها وببذل كل تضـحية من أجل الدفاع عن سـيادتها وفي سـبيل تحرير فلسطين.... وقد بدأت طلائع الهجوم علينا هذا النهار، إذ أغارت أربع طائرات إسرائيلية سقطت إحداها فوق الأراضـي اللبنانية... لذلك والحكومة اللبنانية إذ تقدر واجباتها ومسـؤولياتها كاملة لن تتردد أبدا في اتخاذ كل ما تمليه عليها مصـلحة لبنان وسـلامة أراضيه وسيادة بنيه. وإنني أعلن لكم بأن فخامة رئيس الجمهورية قد أجرى اتصـالات هاتفية مع الرئيس جمال عبد الناصـر ومع فخامة الرئيس نور الدين الأتاسـي معلنا اسـتعداد لبنان الكلي وتضـامنه مع الدول العربية الشـقيقة من أجل القيام بكل ما تطلبه الظروف ونحن قد قمنا بالإتصـالات اللازمة مع القيادات المعنية في سـبيل تنسـيق الإجراءات والترتيبات، ونحن سائرون في طريقنا وأملنا وثقتنا بأن النصر سيكون للعرب بإذن الله".

وفي نهاية الجلسة تم وضع مرسوم إعلان حالة الطوارئ في البلاد[2].

- **مجلس النواب اللبناني يناشـد الرئيس جمال عبد الناصـر الرجوع عن قرار التنحي في 1967/6/10.**

في يوم السـبت الواقع في العاشـر من حزيران (يونيو)1967 عقد مجلس النواب اللبناني جلسـته الثانية من العقد الإسـتثنائي الأول برئاسـة السيد صبري حمادة، وتم تأجيل افتتاح الجلسـة بسـبب طلب بعض النواب الذين شاؤوا أن يشتركوا في هذه الجلسة، ولم يتمكنوا أن يصلوا إلى المجلس في الوقت المعين بسبب المظاهرات الشعبية العارمة الرافضة لقرار الرئيس جمال عبد الناصر بالتنحي عن موقعه.

وأعلن رئيس مجلس النواب عن صـيغة اقتراح، لمناشـدة الرئيس جمال عبد الناصـر الرجوع عن قرار التنحي هذا نصـه: " إن مجلس النواب اللبناني فيما كان مجتمعا لمناشـدة الرئيس جمال عبد الناصـر لرغبة العرب وحرصهم على أن يستمر في الرجوع عن قرار التنحي أخذ علما باستجابة القيادة التي رفعته اليها ثقتهم به، وهو يعلن اغتباطه بهذه الخطوة الجديدة التي خطاها الرئيس جمال عبد النـاصـــر في طريق

(1): الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الإستثنائي الأول1967، محضر الجلسة الأولى، المنعقدة يوم الإثنين الخامس من حزيران (يونيو) 1967.

(2): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة يوم الإثنين الخامس من حزيران (يونيو) 1967.

الكفاح المرير ضـد العدوان والتآمر وإيمانه بأنها سـتحقق أماني العرب في مسـيرتهم نحو اهدافهم السـامية ومثلهم العليا"[1].

وتمت تلاوة مشروع القرار فصدقه المجلس بالإجماع، وتلي قرار آخر وضع بشكل رسالة موجهة إلى الدول العربية الشـقيقة وشـعوبها يعرب فيها المجلس عن اكبار الشـعب اللبناني للبسـالة التي حاربت بها العدو، وكيف تدافعت في الإستماتة دفاعا عن القضية المشتركة. ويعلن إيمانه بقدرة العرب الأكيدة على الصمود في وجه كل أنواع العدوان والمؤامرات[2].

- **العمل الفدائي في لبنان: 1967.**

مع هزيمة حزيران 1967 اهتزت شـــرعية القيادة التقليدية الفلســـطينية المرتبطة بالناصـــرية (أحمد الشـــقيري) أو تلك الموروثة من هزيمة 1948 (الحاج أمين الحســـيني) وانفتحت الأبواب واســـعة أمام المقاومة الفلســـطينية في الوطن العربي. لاســـيما أن هذه المقاومة في وجه من وجوهها ظاهرة تمرد على الناصرية التي لم تحظ بمباركتها في أفضل الحالات[3].

ثانياً: اشكالية العلاقة بين الناصرية والشهابية و الفلسطينية في البقاع 1964-1970.

لاقت الناصرية قبولاً واسعاً ومستمراً في العالم العربي، وبرزت شخصية عبد الناصر كقائد بعد نصره السياسي في معركة السويس عام 1956، وبناء السد العالي، وقوانين الإصلاح الزراعي. ووعده بقيادة قوية للدفاع عن القضـــية الفلســـطينية: كل هذه الإنجازات بدت وكأنها تبعث الأمل بعالم عربي مختلف، بأمة عربية تتجدد عبر ثورة اجتماعية حقيقية وتحتل مكانتها الحقة في العالم. آمال كهذه شجعا استخدام ماهر للصـحف والإذاعة التي وجهت هذه النداءات إلى الشـعب العربي من فوق رؤوس حكوماته وهذه النداءات عمقت الخلافات بين الحكومات العربية، ولكن الناصـرية ظلت الرمز الفعال للوحدة و الثورة، وتجسدت في حركات سياسية واسعة النطاق[4].

- **فما هي الناصرية؟**

ويقول محمد حســـنين هيكل في حوار مع طلال ســـلمان نشـــر في مجلة الصـــياد اللبنانية في 1971/6/10: "لا يمكن فهم الناصـرية إلا من خلال فهم الضـروف التي عاشـها جمال عبد الناصـر،

(1):الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الإستثنائي الأول، الجلسة الثانية، المنعقدة يوم السبت العاشر من حزيران (يونيو)1967.

(2): محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة يوم السبت العاشر من حزيران (يونيو)1967.

(3): فيصل جلول، **نقد السلاح الفلسطيني**، ص 140.

(4): البرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، نوفل، الطبعة الثانية 2002 بيروت، ص 512.

فشــكلت له قناعاته الفكرية والســياســية. لقد تكون وجدان عبد الناصــر في "مرحلة تمرد" من التاريخ المصري المعاصر، وهي المرحلة التي أعقبت معاهدة 1936 مع بريطانيا.

كان الإحساس جارفاً بأن المعاهدة مذلة لمصر و مسيئة إلى نضالات حركتها الوطنية، ولا بد بالتالي من إسقاطها. وكان من تأثير هذا الإحساس أن اهتزت صورة الوفد، أكبر الأحزاب و أعظمها دوراً بعد ثورة 1919، في أذهان الجماهير ... كما كان من تأثيره أن اضــــطرت الطبقة الحاكمة على تخفيف المواصــفات الاجتماعية المطلوب توافرها- آنذاك- فيمن يتقدمون للكلية الحربية في محاولة للامتصــاص نقمة الشباب الذين اتجهت كثرة منهم نحو القوات المسلحة...وهكذا صار جمال عبد الناصر ضابطاً في الجيش، وكان طلبه إلى كلية البوليس قد رفض قبل شهور قليلة لأن عبد السلام الشاذلي باشا اكتشف، في اللحظة الأخيرة، أنه ابن موظف بســيط في البريد وليس ابن "عائلة محترمة" رصــيدها من العقارات والأطيان كذا أفدنة، ومن الأموال الســائلة كذا ألف جنيه، ومرة أخرى، خلال عام واحد، تغير المســار، ترك طالب الحقوق كليته بعد ستة اشهر فقط من الدراسة"(1).

▪ حرب فلسطين 1948.

تصاعدت الأحداث في مصر منذ أواخر عام 1947 وعلى مدى عام 1948 بفعل أحداث كبيرة ووقعت على صعيد قضية فلسطين، وكان لها الصدى الواسع في أوساط شعب مصر العربي.

لقد تعلقت الأنظار في خريف 1947 بما يجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنســبة لتقســيم فلســطين، واجتاح الجماهير العربية ســخط عارم على قرار التقســيم عبرت عنه بالإضــرابات والمظاهرات وتحرك في وجدان شعب مصر إحساس واعي بالخطر مما يحدث لأقرب جيرانه إليه

ودخلت مصر الحرب يوم 12 أيار (مايو) 1948 بقرار من البرلمان طلبته منه الحكومة التي كان رئيسها النقراشــي حتى آخر لحظة مصــراً على عدم دخول الحرب. وقد وجد الملك في دخول الحرب، ما يمكنه من استرداد بعض سمعته وتهدئة الغضب الشعبي، وبدأت الحرب بحماس منقطع النظير لكنها سرعان ما انتهت بالهزيمة عبر تطورات أليمة حرصت الحكومة على إبقاء الشعب جاهلاً بها(2).

أقبل ضــباط الجيش المصــري بحماس، وكلهم أمل بتحقيق أهداف أمتهم وتحرك الضــباط الأحرار قبل إعلان الحرب للمســـــاهمة في الجهاد وأجروا عدداً من الاتصـــــالات، ثم خاض الجيش الحرب، ودخل التجربة، فكانت صدمته عنيفة بسبب ما انكشف له من فساد الحكم. وبدا له واضحاً أن محنة الجيش

---

(1): محمد حسنين هيكل في حوار مع طلال سلمان، نشر في **مجلة الصياد اللبنانية** في 1971/6/10.أعيد نشره في جريدة السفير الثلاثاء 23 أيلول (سبتمبر) 2003، العدد 9606، ص 9.

(2): أحمد صدقي الدوجاني، الإطار التاريخ لثورة 23 يوليو، **المنابر**، العدد السادس، آب (أغسطس) 1986، ص 45 و 46.

هي جزء من محنة الشعب كله، فقوي التقارب بين الجيش والشعب ومن هزيمة فلسطين نتج وضع أساس "تنظيم الضباط الأحرار"، بعد العودة من حرب فلسطين، ورسم هدفه ونظامه، وتشكل هيئة تأسيسه ل انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً لها، وبدء إصدار منشورات باسم "صوت ضباط الأحرار"(1).

بعد ثورة يوليو ومع أول حكومة رئسها عبد الناصر، يقول محمد حسنين هيكل: "لقد طلب مني أن آتية بمجموع البيانات الوزارية الصادرة في "سنوات القلق" هذه، ولم يفعل أكثر من التعهد بتنفيذ الوعود الضائعة، وما كان أكثرها وأشملها. كان بينها على سبيل المثال إشارات إلى السد العالي، ومشروع للإصلاح الزراعي... وكان فيه الحد الأعلى للملكية خمسين فدانا.

من هذا كله يتبين أن الناصرية بدأت كرد فعل على الواقع المصري ... حتى عام حرب السويس... لم تكن السويس بالنسبة لعبد الناصر تجربة سياسة فحسب، كانت أيضاً تجربة اجتماعية، لقد أتاحت له، ربما لأول مرة أن يرى من يعطي مصر ومن يأخذ منها،... فمن خلال قراره القاضي بتمصير المصالح البريطانية والفرنسية تكشفت أمام عيني عبد الناصر خريطة البلد الاجتماعية-الاقتصادية. كانت كل البنوك العقارية، وكذا كل البنوك المالية، في خدمة الأجنبي وليس في خدمة مصر. وعلى سبيل المثال، اكتشف أن بنك باركليز يعمل بلا رأسمال إطلاقاً، وأنه ينزح الثروة الوطنية إذ يحول جميع أرباحه إلى بريطانيا"(2).

- **التأميم.**

أمم عبد الناصر المصالح الأجنبية بعد شهر واحد من تمصيرها لأنه اكتشف أن الذين سيشترون أسهم المؤسسات هذه، هم فقط الذين يملكون. أي أن بيعها لهم سيزيد الطبقة المالكة ثراء. وهكذا أصدر قرار التأميم عام 1956 ثم اتبعه بقرار إنشاء المؤسسة الاقتصادية المصرية التي كانت نواة القطاع العام. ولا بد من أن نذكر أن دخل قناة السويس لم يستخدم في بناء السد العالي كما كان مفترضاً. بل وجه إلى التصنيع وأول اتفاقية تصنيع تم توقيعها مع الاتحاد السوفييتي عام 1957. أي في ضوء النتائج الاجتماعية-الاقتصادية التي كشفتها حرب السويس(3).

- **الإصلاح الزراعي.**

كان المجتمع المصري منقسماً انقساماً حاداً بسبب حجم الملكية الزراعية، وقد وجد عبد الناصر أن 0,5% من المصرفيين يملكون 34% من مجموع الأراضي الزراعية، و94% من الملاك يملكون 35% ونحو 11 مليون من فقراء الفلاحين لا يملكون إلا قوة عملهم. نبهت هذه الأرقام الجماهير إلى مصدر

(1): أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 47.

(2): محمد حسنين هيكل، حوار مع طلال سليمان، مرجع سابق، ص 09

(3): محمد حسنين هيكل، المرجع نفسه، ص 9.

شقائها وهو التسلط الاستعماري، متحالفاً مع التحكم السياسي والاستغلال الاقتصادي وبدأ التوجه نحو الفكر الاشتراكي العلمي[1].

- **الوحدة العربية.**

اعتبر عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة" اعتبر الدائرة العربية أهم من الدائرتين الأفريقية والإسلامية، لأن الأمة العربية هي المدى الحيوي والاستراتيجي لمصر ويقول عنها: "فلقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معها نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة، كانوا معنا تحت نفس السنابك".

ويقول عبد الناصر في موضع آخر من كتابه فلسفة الثورة :"وليس عبثاً أن الحضارة الإسلامية والتراث الإسلامي الذي أغار عليه المغول الذين اكتسحوا عواصم الإسلام القديمة، تراجع إلى مصر وأوى إليها فحمته مصر وأنقذته عندما ردت غزو المغول على أعقابه في عين جالوت".

وعندما وضع دستور عام 1956 أشارت مادته الأولى إلى أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية، وحرص على ذكر ذلك في كلمة القاها في تقديم الدستور: "لقد حاولوا أن يخدعونا، وحاولوا أن يضللونا وكانو يقولون لنا، ما لكم والعرب؟ ولكنا اليوم وقد تنبهنا لن نخدع أبداً.. إن الكيان العربي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. كلنا شعب واحد، شعب عربي واحد. فلنكافح جميعاً متحدين متكاتفين من أجل حقنا في الحرية، ومن أجل حقنا في الحياة. فلنكافح جميعاً ضد الاستعمار وضد أعوان الاستعمار، لن تقطع أوصالنا مرة أخرى كما قطعت بعد الحرب العالمية الأولى"[2].

ويقول محمد حسنين هيكل في تعريف الناصرية:"إنها تعني، في الداخل، قيام سلطة تحالف قوى الشعب العامل، وتوليها المسؤولية سياسياً واقتصادياً، وذلك عن طريق ملكية الشعب لكل المشروعات ومصادر الإنتاج، الناصرية داخل مصر، هي حلوان، حيث تقوم غابة من المصانع يبلغ مجموع الاستثمارات الموظفة فيها ألف مليون جنيه إسترليني، وهي وجود العمال في مجالس الإدارات، وحقهم في نسبة من عائد إنتاجهم".

ويضيف بلهجة من يصوغ شعاراً :"الناصرية باختصار، هي استقرار السلطة السياسية في يد تحالف قوى الشعب العامل + ملكية هذا التحالف للموارد الاقتصادية + الانتماء لمعسكر التحرر العالمي + العداء للاستعمار + الانتماء العربي"[3].

---

(1): أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 37.

(2): طارق الهاشمي، الفكر القومي العربي لجمال عبد الناصر، **المنابر**، العدد السادس، آب أغسطس، 1986، ص 68.

(1): محمد حسنين هيكل، حوار مع طلال سلمان، مرجع سابق، ص 10.

- **العلاقة الناصرية الشهابية.**

إن الأزمات الإقليمية التي أشعلتها الانقسامات العربية حول مسائل سياسية وإيديولوجية، خصوصاً في النصف الأول من الستينيات – المرحلة التي أطلق عليها مالكوم كير "الحرب الباردة العربية" – فلم يكن لها تأثير في استقرار لبنان. فالذي جنب لبنان عناصر زعزعة استقراره هو سياسته الخارجية المنسجمة مع سياسة عبد الناصر من جهة، ومن جهة ثانية انشغال الأنظمة العربية، وتحديداً سوريا والعراق، بصراع القوى الداخلي العنيف والذي صرفها إلى حين عن سياسة المحاور الإقليمية(1).

كان لبنان –كمعظم الأنظمة العربية الأخرى- معرضاً لاهتزازات التي كانت تبعثها الناصرية في المنطقة، وفي سوريا تسببت الناصرية بالتحول الجذري في سياستها الداخلية والخارجية، انتهى بإنشاء الجمهورية العربية المتحدة في العام 1958 بقيادة عبد الناصر.

وعندما وقع الانفصال بعد ثلاث سنوات، فتح جولة مريرة من الخصومة السياسية والإيديولوجية بين عبد الناصر والبعثيين. وفي العراق، كانت الناصرية المنافس الرئيس للنظام الهاشمي الغربي الولاء وللتيارين الآخرين، البعثية والشيوعية بعد عام 1958. والثابت أن الخصومة الناصرية- البعثية هي التي طبعت السياسة العراقية بطابعها في الستينات.

وفي المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ما شكلته الناصرية من تحد لوحدة العائلة الحاكمة، فقد تواجهت القاهرة والرياض في الحرب الأهلية الدامية في اليمن في النصف الأول من الستينات(2).

أما لبنان، فكان عليه أن يخلق توازناً سياسياً جديداً يضع في حسابه العامل الناصري في السياسة القومية العربية. وفي لبنان، كما في بلدان عربية أخرى، تسبب البحث عن وضع جديد يتكيف مع الناصرية في نشوب أزمات وإن يكن طبيعتها اختلفت بين بلد عربي وآخر، كما اختلفت سبل محاولة احتوائها(3).

يقول سامي شرف: "عبد الناصر وحده اقترح فؤاد شهاب رئيساً وأرسل الاسم إلى واشنطن...كانت لدينا معلومات وفيرة عن فؤاد شهاب عبر سفارتنا في بيروت، وعبر حلفائنا اللبنانيين، بل كانت لدينا معلومات عن كثيرين سياسيين وزعماء وعسكريين. كان لبنان بالنسبة إلينا صفحة مفتوحة قرأها بسهولة جمال عبد الناصر. ومرد ذلك إلى اقتناعه بأنه نافذه على العالمين الغربي و العربي، فضلاً عن اهتمامه بالتركيبة الطائفية اللبنانية. وكان يقول إن هذه التركيبة يجب أن تبقى وألا يمسها إنسان أو وضع أو قوة

---

(2): فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967-1976**، ص 144.

(3): المرجع نفسه، ص 145.

(1): فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967-1976**، ص 146.

ما. وقال كلاماً مماثلاً بعد سنوات في حضوري أنا، عندما استقبل قائد الجيش اللبناني العماد إميل بستاني في نوفمبر (تشرين الثاني) 1969 عندما أتى لتوقيع اتفاق القاهرة. وقاله كذلك أمامي لسامي الخطيب عام 1970: لبنان يا سامي (الخطيب) يجب أن تحافظوا عليه كما هو بتركيبتة الحالية، وإياكم أن يسعى أحد ما إلى تفكيك هذه التركيبة. كانت هذه تعليمات الرئيس لنا: لبنان يجب أن يبقى لبنان"[1].

ويضيف سامي شرف: "في اجتماع الخيمة، كان هناك نوع من التلاقي، لم يكن من طرف واحد فحسب، كل واحد قال في نفسه أن لا مبرر له لعدم التعاون مع الآخر يداً واحدة وجبهة واحدة للأمة العربية ضد الخارج. كان الريس يرى أن الصحافة والسياسة تكمل أحدهما الأخرى. وكما أن الصحافة اللبنانية نافذة لبنان على الخارج ونافذة الخارج على الداخل العربي، فإن في وسع السياسة اللبنانية أن تكون كذلك... كان (عبد الناصر) يقرأ كل الجرائد والمجلات اللبنانية وعددها 102، تصل إليه يومياً من بيروت إلى القاهرة في طائرة خاصة ..."[2].

- **من هو فؤاد شهاب؟**

ظل فؤاد شهاب قائداً للجيش اللبناني اثنتي عشرة سنة، من العام 1945 حتى انتخابه للجمهورية العام 1958. غير أنه لم يكن القائد فقط بل المؤسس أيضاً. لم يكن الفوج الأول الذي تسلمته حكومة الاستقلال الأولى من سلطات الانتداب عام 1944 يتجاوز بضع مئات فيما عتاده ضئيل الحجم ويضم عدداً من الجنود والضباط اللبنانيين الذين خدموا في جيوش الشرق الفرنسية.

وكان مطلوباً منهم التحول لخدمة الجمهورية اللبنانية المستقلة، التي غيرت علمها الوطني واعتمدت العربية لغة رسمية وحيدة، وانضمت إلى أسرة الدول العربية. وإذا كان فؤاد شهاب نجح في تأسيس الجيش الوطني اللبناني على أسس جديدة، فمرد ذلك إلى عوامل عدة، منها شخصية القائد الأول للجيش وقدرته العسكرية واحترام الضباط له، ومنها أيضاً المبادئ الوطنية الصافية التي كان يؤمن بها، والأسس السليمة والحكيمة التي اعتمدها لتأسيس الجيش[3].

ويروي أحد الضباط المقربين جداً من فؤاد شهاب هو العقيد أنطون سعد، الذي خدم معه في القوات الخاصة أيام الانتداب، أنه كلفه يوماً بالتحقيق في حادث وقع بين جنديين فرنسي ولبناني، وان فؤاد شهاب رغم إصراره على إن يجري التحقيق بموضوعية وتجرد، طلب منه أن يعطي الجندي اللبناني

---

(2): سامي شرف، حوار مع نقولا ناصيف، **سامي شرف يتذكر الشهابية**، مصدر سابق، ص 6.

(3): المصدر نفسه، ص 3 و 4.

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 11.

كل فرص الدفاع عن نفسه، كي لا يستفيد الجندي الفرنسي من كونه فرنسياً في جيش فرنسا، لترجيح كفته. ولازمت هذه المشاعر الوطنية مؤسس الجيش اللبناني في توزيع القيادات بأكثر ما يمكن من التوازن الطائفي بين الضباط والمجندين، وكان يشجع الشبان الأذكياء والمتفوقون لدخول المدرسة الحربية.

وعندما قررت الدول العربية التدخل العسكري لدفاع عن الشعب العربي الفلسطيني عام 1948 إثر إقرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة، أرسل فؤاد شهاب القسم الأكبر من الجيش اللبناني إلى الجليل فاحتل قسماً منها(1)، وخاض معركة المالكية التي استشهد وجرح فيها ضباط وجنود لبنانيون استبسلوا في مواجهة القوات الإسرائيلية. وفي سنة 1952، وقعت انتفاضات شعبية ضد نظام الرئيس بشارة الخوري، خلال هذه الأزمة، رفض فؤاد شهاب الانصياع لأوامر رئيس الجمهورية بسحق المعارضة. وعقب رفض ثلاثة زعماء سنيين تشكيل الحكومة، استقال بشارة الخوري بعد أن عين شهاب رئيساً للحكومة الانتقالية، واختيار فؤاد شهاب الماروني لترؤس حكومة يفترض أن تؤلف من قبل سني وفقاً للميثاق الوطني لسنة 1943، والإجماع على هذا التعيين يعني موافقة ضمنية من قبل المجتمع السياسي إلى اعتبار فؤاد شهاب حكماً في حالات الأزمات اللبنانية. وقد رفض فؤاد شهاب أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، فانتخب مجلس النواب كميل شمعون رئيساً جديداً 1952(2).

بدا الخلاف السياسي بين الرئيس كميل شمعون وفؤاد شهاب عام 1954 في أعقاب اصطدام مسلح بين قبيلة الدنادشة وبعض أهالي رأس بعلبك في سهل البقاع، حين تعرض ضابط في الجيش برفقة اثني عشر جندياً من رجاله لكمين خطط له الدنادشة. وعوض عن الانتقام، طلب الجنرال من الرئيس شمعون أن يعفو عن الدنادشة بحجة إهمال الدولة اللبنانية المستمر لهم وللمناطق الريفية في لبنان التي هي مصدر كل ارتال وقوات الجيش المسلحة. رفض شمعون طلب قائد الجيش، فقدم شهاب استقالته من القيادة. ونتيجة لذلك نشبت أزمة بين الجيش ورئيس الجمهورية تضامن في أثنائها معظم الضباط مع قائدهم، وهددوا بالإطاحة بأهل الحكم إذا ما قبلت استقالة الجنرال.

كان لانضمام الجيش إلى قائده ضد السلطات السياسية في مسألة داخلية بحته، ولخضوع تلك السلطات للإرادة العسكرية نتائج سياسة هامة منها:

أ- بروز الجيش بقيادة شهاب، كمركز سياسي مستقل نسبياً عن الإدارة السياسية اللبنانية.

ب- بدا شهاب وجيشه في نظر الشعب اللبناني كمنظمة ذات مواقف سياسية واجتماعية متميزة عن مواقف الحكومة.

---

(2): المصدر نفسه، ص 16.

(3): نواف كبارة، مرجع سابق، ص 696.

وهكذا برزت الاستقلالية النسبية للجيش عن القيادة السياسية كعامل أساسي أدى إلى بروز الشهابية كمشروع سياسي متميز، لاسيما في أعقاب أزمة 1958 نتيجة الموقف المستقل لقائد الجيش(1).

- **الشهابية و الإصلاح الإداري والاجتماعي.**

الشهابية تعبير صاغه جورج نقاش، أحد كبار الصحفيين اللبنانيين. وقد تناولتها تفسيرات شتى تباينت وتلاقت على تعريفها: لم تكن الشهابية حزباً ولا حركة سياسية منظمة، بل مقاربة إصلاحية حيال المجتمع اللبناني وتوجهاته السياسية. وانبعثت الشهابية من اضطرابات العام 1958، وتنامت، شرعيتها زخما، على يد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964) قائداً يضع الفعل موضع الكلمة.

لقد خلق نهج الرئيس فؤاد في التعامل مع مشكلات الدولة السياسية تطوراً متوازناً على المستوى المناطقي الشامل، وهو بناء جهاز إداري للدولة قائم على الكفاءة، وإطلاق سياسة التخطيط البعيد المدى "كبرى فضائل الشهابية".

لم يكن عهد فؤاد شهاب خالياً من المشكلات، والحقيقة أنه كان ينقصه دعم قاعدة شعبية واسعة للسياسة النخبوية للنهج الشهابيّ.لم يتعاط فؤاد شهاب السياسة الشعبية، ولا الشهابية نجحت في تحريك الجماهير واستقطابها. الواقع أن فؤاد شهاب نفسه كانت له نظرة سلبية لأهل السياسة عموماً وقد أطلق عليهم تسميته المعروفة :"أكلة الجبن".

كانت سياسة فؤاد شهاب الإصلاحية موضع ترحيب الخصم قبل الصديق، وقد تابع شهاب هذه السياسة على الرغم من الانقلاب الفاشل الذي نفذه الحزب القومي السوري في عام 1961.

لكن هذا الانقلاب كانت له عواقب أخرى: ازدياد اعتماد شهاب على الجيش، وخصوصاً جهازه الأمني المعروف آنذاك بالمكتب الثاني. هذا الأمر أدى بدوره إلى تطور لم يكن سهلً تجنبه وهو ارتفاع نسبة "التسييس" في الجيش. لكن أقصى ما وصلت إليه تدخلات المكتب الثاني في السياسة كان أشبه بتمارين الهواة إذا ما قورن بما يسمى "مؤسسات العنف" التي بلغت درجات عالية في العديد من الأنظمة العربية وشبكات استخباراتها المتعسفة. كانت الشهابية صيغة ملطفة ولينة من "الحكم العسكري"، ومع ذلك فقد هزمت عندما سقط مرشحها الياس سركيس في انتخابات الرئاسة في العام 1970 بفارق صوت واحد أمام منافسة سليمان فرنجيه. حدث ذلك وضباط المكتب الثاني والجيش الشهابيون في

(1): نواف كبارة، مرجع سابق، ص 696.

موقع قوة داخل لمؤسسة العسكرية وخارجها، من هنا فإن قبولهم الهزيمة كان فعل إيمان بالممارسة الديمقراطية مصدره فؤاد شهاب بالذات[1].

- **الشهابية والعروبة.**

لم تكن العلاقات الايجابية مع القاهرة وحدها عنصر الاستقرار الداخلي، فلقد انعكست تلك العلاقة على سياسة فؤاد شهاب الداخلية في محاولته كسب الفئات الشعبية التي استطاعت الناصرية أن تقلق بها التوازن اللبناني. لقد رأى شهاب أن "الناصرية التي هددت لبنان بالتفكك، لم تفرض سيطرتها على لبنان إلا لأنها قدمت مخرج للجماهير الإسلامية التي تتحمل الثقل الأساسي للتفاوت الاجتماعي". فسارع إلى معالجة شؤون البيت الداخلي من خلال التوجه لاستيعاب القوى السياسية التي عارضت عهد كميل شمعون. وكان ذلك في اتجاهين أساسين: إحياء دور البرلمان بصفته أداة للأمن السياسي توكيداً للنصيحة الشيحوية المشهورة، بزيادة عدد النواب إلى تسعة وتسعين نائبا لإستيعاب القوى الطافحة على وجه الحياة السياسية الاجتماعية، وإعادة التوازن إلى المعالجة الطائفية في الإدارة وتوزيع الدخل الأهلي. وإعادة وصل ما انقطع من صلات للقوى الإسلامية وللمناطق الإسلامية بالدولة.

لكن تلك السياسة كانت محاولة إلى "لبننة" "العروبيين" لا على تعريب اللبنانيين. فالحسم الذي أراده فؤاد شهاب "للازدواجية اللبنانية" كان لعزل التيارات العربية عن لبنان في احتواء قواها المحلية ضمن إطار الدولة، وبرشوة هذه القوى عبر أقطابها[2].

كانت المناطق التي ألحقت بلبنان ومنها البقاع تبدو متخلفة عن ركب التطور لأن نغمة العلم التي هبطت على العاصمة والجبل بفعل الإرساليات الأجنبية ونعمة المال الذي تدفق على يد المغتربين والمصطافين والسياح لم تشملاها بعد على شكل يساويها من حيث التطور ببيروت أو لبنان القديم. ومع أن هذه الملحقات من الأرض الخصبة ومن منابع المياه ومجاريها، إذا أحسن استثمارها تشكل العمود الفقري في الاقتصاد اللبناني بل في الكيان ذاته[3].

ويجيب باسم الجسر على هذه الانتقادات: لا يمكن للشهابية أن تكون ضد العروبة ومعها في آن، أوان تعزل لبنان عن المصير العربي، وتذيبه في هذا المحيط، في آن واحد، أن الرئيس شهاب اضطر إلى التعاون مع الطاقم السياسي التقليدي الذي تتعارض مصالحه مع مصلحة بناء الدولة الحديثة[4].

---

(1): فريد الخازن، مرجع سابق، ص 241.

(1): سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان**، ص 342.

(2): المرجع نفسه، ص 342.

(3): باسم الجسر، مصدر سابق، ص 122.

▪ الرئيس شارل حلو والشهابين 1964-1970.

في عام 1966 كانت برامج الأمن الاجتماعي والأمن الصـــحي ووزارة التخطيط والبنك المركزي وغيرها من المشاريع في مرحلة البدء بالتنفيذ. وكان الشهابيون يعتقدون أن ذلك يستلزم فترة حكم أخرى لفؤاد شهاب تضمن حسن التنفيذ واستمراريته.

وجاءت الانتخابات النيابية لعام 1964 لتدخل البلاد في متاهات جديدة. فقد خســـر زعيمان مارونيان مقعديهما في المجلس الجديد وهما كميل شمعون وريمون إده، فاتهما الشـــعبة الثانية في الجيش بالتدخل المباشــر في الانتخابات، وراحا يؤلبان الرأي العام ولاســيما الماروني لمعارضــة مشــروع تعديل الدستور وإعادة انتخاب شهاب لرئاسة ثانية. وانشقت البلاد بين مؤيد ومعارض لتعديل الدستور. إلا أن فؤاد شـهاب حسـم الأمر وأعلن عن عدم رغبة في ترشـيح نفسـه على الرغم من أن الشـهابيين كانوا يضمنون له في المجلس الأكثرية اللازمة لتعديل الدستور و التجديد له[1].

رشـح الرئيس فؤاد شـهاب وزير التربية آنذاك شـارل حلو لرئاسـة الجمهورية، ففاز بها بتأييد قوي من الشـهابيين وحلفائهم. دام "شـهر العسـل" بين الشـهابيين و الرئيس حلو، سـنتين أو ثلاثة، ما لبث أن تحول إلى "حرب باردة" كما أن أحداثاً وتطورات داخلية وإقليمية، ما لبثت أن أفســـدت العلاقات بين الرئيس حلو والشـهابيين، وغيرت الأسـباب والقواعد والأهداف التي كانت الشـهابية ترتكز عليها لبنانياً وعربياً ودولياً[2].

بدا الرئيس حلو يشــعر، تدريجياً، أن ظل فؤاد شـــهاب لا زال مخيماً على الحكم والجيش والإدارات العامة. وأن معظم الذين يتعاون معهم في الحكم، من ســياســيين وإداريين وضــباط، يعتبرون أنفســهم شــهابيين ويدينون بالولاء أو يعملون بتوجيهات الرئيس شـهاب. مما أحدث في نفســه، مع الوقت، أثراً ســـلبياً، فرئيس الجمهورية، يؤثر من وزرائه ومعاونيه وكبار الإداريين في الدولة، أن يكون ولاءهم له، لا لسواه.

إلا أن هذا التطور النفسي في العلاقات ما بين الرئيس حلو والشـهابيين السياسيين والعسكريين، ما كان يؤدي إلى الطلاق في أواخر عهده، لو لم تقع نكسـة حزيران 1967، العسـكرية التي غيرت معظم المعادلات الاستراتيجية، الدولية والإقليمية وفي طليعتها المعادلة الناصرية-الشهابية، التي كانت في أساس

---

(4): نواف كبارة، مرجع سابق، ص 709 و710.

أيضاً: سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 352.

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 68.

الاستقرار الوطني والسياسي في لبنان. إضافة إلى ذلك هزيمة الشهابيين في جبل لبنان، وبعض المناطق اللبنانية الأخرى في الانتخابات النيابية اللبنانية عام 1968، وهي هزيمة أدخلت إلى مجلس النواب عدداً كبيراً من السياسيين المعارضين لفؤاد شهاب وللشهابية، أثر نشوء ما يسمى "بالحلف الثلاثي"، أو حلف سياسي يضم كميل شمعون وريمون إده وبيار جميل، وهم رؤساء الأحزاب السياسية المارونية الكبرى، والتي ترفع شعارات سياسية تناقض الشعارات الشهابية و الناصرية(1).

على الصعيد الإقليمي: تزامن عهد شارل حلو مع احتدام "الحرب الباردة" بين عبد الناصر وخصومه المحافظين الموالين للغرب بقيادة المملكة العربية السعودية. لكن فيما نجح الرئيس المصري في مداراة حياد لبنان الهش، استخدم السعوديون سلاح الاقتصاد والمال للضغط من اجل أن ينحاز لبنان نهائياً إلى المعسكر المحافظ، وصولاً إلى حد التهديد بإلغاء اتفاقية التجارة بين البلدين التي تعطي لبنان امتياز الدولة الأكثر رعاية، وهو تصعيد خطير إذا علمنا أن 40 في المئة من صادرات لبنان موجهة إلى المملكة النفطية(2).

- **نائب البقاع الغربي كميل دحروج يحتج على تدخل الأجهزة الأمنية في الإنتخابات النيابية عام 1968.**

تحدث نائب البقاع الغربي كميل دحروج عن الإنتخابات النيابية التي حصلت في 31 آذار (مارس)1968، واتهم الحكومة بأن اتباعها حاربوا نواب البقاع الغربي حيث استفاق البقاع ليجد الخوذات تلمع والبنادق تسدد لمنع المرشحين والمندوبين والناخبين من الوصول إلى صناديق الإقتراع. وقال:" منعوني أنا شخصيا بحجة أن المنطقة هي منطقة تفتيش عسكري هكذا قال الضابط المسؤول بالحرف الواحد ظنا منه أن حدود لبنان تنتهي في البقاع الغربي... وتكون الوزارة مسؤولة ومسؤوليتها مرتكزة على سوء النية والتواطؤ والعبث بالمسؤولية والأمانة... والإنصاف يقضي بأن نشكر وزير الدولة الذي ترك كرسي الحكم لينسجم مع نفسه ومع بيان الحكومة وهو هنري فرعون...وأيضا معالي وزير الداخلية بأنه يكفيه فخرا تعبيره باستقالته على رفض ما حصل في المرحلة الثانية مرحلة 31آذار من الإنتخابات... ونسأل وزير الدفاع ما هي التدابير التي اتخذها بحق العناصر التي استغلت السلطة الموكلة اليها في وزارته؟ نسأل دولة رئيس الحكومة كيف يجوز اليوم الذي حصل أن يطلب منا الثقة له ولأعضاء حكومته.

---

(2): المرجع نفسه، ص 69.

أيضاً: فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان**، ص 242.

(3): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 250.

... ولهذه الأسباب باسم البقاع الغربي باسم البقاع الذي مني بمثل ما مني به البقاع القلب، باسم الأبطال الأحرار الذين ساروا إلى صناديق الإقتراع رغم الخوذة والمسدس والرشاش فأولوني ثقتهم، باسم الحرية التي نحرت، باسم الكرامة التي ديست باسم الديموقراطية التي سحقت نقول: لا ثقة"[1].

- **النائب حسن الرفاعي: يجب المحافظة على مكاسب الشهابية.**

بدأ النائب حسن الرفاعي كلامه في مجلس النواب اللبناني بأن الشعب اللبناني مجمع على الوصول إلى توطيد وتدعيم الوحدة الوطنية بصـــورة دائمة مســـتمرة لا تقبل الهزات في أي طور وفي أي زمان، وتســـاءل: لماذا تثار قضـــية الوحدة الوطنية بين الفينة والأخرى؟ وأجاب: نرى لزاما علينا أن نلقي لمحة خاطفة على تاريخ البلد الحديث، فقبل عام 1943 كانت التيارات الأجنبية تعصـــف في هذا البلد، وكان لكل سفارة ودولة شخص تسيره، وكان في هذا البلد اشخاص يلجأون إلى سفارات ودول أجنبية يستمدون السـلطة كي يحكموا في هذا البلد إلى أن قام من بين اللبنانين من عبر عن رغباتهم الصـادقة، أتى ابو الإستقلال وابو الميثاق الوطني الرئيس بشارة الخوري وقال: لبنان بلد عربي مستقل لا يساير، لا غربا ، ولا شـــرقا، ولأن الأجنبي ما زال له الأصـــابع في هذا البلد، اكتفى ذلك الرجل بتطبيق الميثاق الوطني على صعيد السياسة الخارجية، ومرت السنوات، حتى أتى عام 1958 وكانت الأزمة، والسبب الوحيد هو التفكير بجر لبنان عن ميثاقه الوطني، بجره لمشروع ايزنهاور والأحلاف الأجنبية[2].

وبعد أن أحدث بعض النواب ضـجة لمقاطعة الخطيب تدخل رئيس المجلس لتهدئتهم وتابع النائب حســـن الرفاعي:" أتى بعد 1958 رجل عظيم، وأقول هذا لا رغبة ولا رهبة، إنما هي كلمة حق يعرفها كل لبناني في هذا البلد، أتى فعمل جادا مخلصا لإعادة الميثاق الوطني إلى مفهومه الصحيح في السياسة الخارجية وعمل جادا مخلصا على تنفيذه في السياسة الداخلية، فأقام منشآت كان همها الأول والوحيد، تكافؤ الفرص عند جميع اللبنانيين، منع الإستزلام، منع الوسطات لايصال أصحاب الكفاءات، أوجد فعلا، مجلس الخدمة المدنية، وكفى الشعب مؤونة قرع الأبواب، وحث الشعب على التعليم، كما أوجد مؤسسات التفتيش المركزي، فالشعب بأسره يطالب ويصر على المحافظة على هذه المكتبات،ولا يتنازل عنها قيد أنملة، لأنه لا يريد أن يرجع إلى الوراء، أن يرجع إلى أيام الأتراك، إلى أيام الإنتداب الفرنســـي إلى أيام الإســـتزلام وقرع الأبواب. ونهجه ليس بالنهج الجامد، إنه بفتحه جعل من كل موظف في هذا البلد، جعل من الفئات الواعية، على اختلاف تفكيرها ونزعاتها، جعل منها برلمانا مشـــروعا، فأتت

---

(1): محضر الجلسة الرابعة لمجلي النواب اللبناني، 29أيار (مايو)1968.

(1):محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، 29 أيار (مايو)1968.

المراسيم الإشتراعية، ولا أقول أنها أتت بالكمال، إنما أتت بشيء أرضى الشعب اللبناني فوطد دعائم الوحدة الوطنية في هذا البلد"(1).

وتابع حسن الرفاعي كلامه قائلا :" تقولون الطائفية، أقول أنا لست بطائفي أنا عدو الطائفية ولكن، أرجو أيها السادة أن تعلموا أن الطائفية في هذا الوقت هي من ضرورات الوحدة الوطنية ، ولماذا؟... اتى عهد الأتراك فاكتفوا بتزعم أفراد من الطوائف الإسلامية في الملحقات، وشعر المسيحي بالجور ففتح أمام نفسه باب العالم وباب العلم، فتعلم وبقي المسلم يخضع تحت نير الإقطاعيات، فحصل تفاوت فيما بين فئتين يشكلان الشعب اللبناني.

وأتت فرنسا وسارت على نفس المنوال. وفي فترة ما بعد الإستقلال، لم تتمكن الطوائف الإسلامية، بصورة خاصة، الملحقات، عدا جبل لبنان بصورة عامة مهما بذلت من جهد أن تلحق بركب العلم الذي كان عليه جبل لبنان. لذلك وإخلاصا للوحدة الوطنية، علينا أن نضع نصب أعيننا أن على ساكني جبل لبنان، بجميع فئاته، أن يعوا مسؤولياتهم، ويعمدوا إلى تغيير أسس توزيع الإعتمادات في الموازنات العامة، وأن لا يقال هناك تساوي، لا نرجو منهم ان يضحوا وتضحيتهم هذه تجلب عليهم النفع، فإذا كان جارك بخير فأنت بخير. عليهم أن يلتفتوا لفتة واعية صادقة مضحية إلى المناطق المحرومة عامة مسيحييها ومسلميها، فيرفعوا من مستوى معيشتهم حتى يتساوى جميع اللبنانيين، وعلى هذا الأساس تتم الوحدة الوطنية على أسس صحيحة ، ثابتة"(2).

- **نواب لبقاع يطالبون بالعدالة الإنمائية**

" إن ما يهمنا بالدرجة الأولى يا دولة الرئيس كمواطنين في منطقة البقاع هي قضية الزراعة"، بهذه العبارة بدأ النائب أنطوان هراوي كلامه في جلسة مجلس النواب اللبناني الرابعة المنعقدة في 29 أيار(مايو)1968.

وطالب بإنشاء مديرية عامة للتعاونيات الزراعية تتفرغ كليا لقضايا الزراعة ولا سيما ما يتعلق بالتصنيع الزراعي (الفاكهة على أنواعها ودوار الشمس). وتمنى لو أنه ورد في البيان الوزاري نقطة تتعلق بالشمندر وتصنيعه باعتباره موردا هاما في حياة مزارعي البقاع، كي لا يبقى هذا المورد الزراعي مسرحا لاحتكار ملوك السكر ومن لف لفهم من المتاجرين بموارد الشعب.

---

(2): محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، 29 أيار (مايو)1968.

(1): محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، 29 أيار (مايو)1968.

وكان النائب انطوان هراوي قد تقدم بمذكرة لدولة رئيس الحكومة نوه فيها عن استعداد المسؤولين في سوريا للمساهمة مع مزارعي البقاع في نطاق معاملهم المتعددة لتصنيع انتاجهم من الشمندر، وذلك بشروط مناسبة للغاية شرط موافقة الحكومة اللبنانية على ذلك، ورجا الحكومة أن تسارع لدراسة الموضوع مع وزيري الإقتصاد والزراعة للتداول في الأمر والموافقة عليه.

وشكر النائب هراوي الحكومة على مشروع ري الخمسين ألف دونم في منطقة القاع وتمنى الإسراع بتلزيمه. وتساءل هراوي عن سبب عدم وصول النور "إلى شبكة الإنارة في 96 قرية في منطقة بعلبك – الهرمل، بعد أن مدت إليها الأسلاك وجميع التجهيزات، أي كل ما يلزم للإنارة. إن هذه القرى تعيش في الظلام نتيجة لإهمال المتعهد"[1].

وفي موضوع الزراعة، طالب النائب حسن زهمول الحكومة بتشجيع المزارعين وإعطائهم القروض الكافية والمنح وخصوصا مزارعي التفاح، كذلك يجب الإهتمام بإيجاد معمل كبير للسكر، لأن زراعة الشمندر في البقاع أصبحت من المزروعات القيمة الناجحة التي تدر على هذا البلد مبلغا لا يستهان به، وذلك لأن زراعة هذا الصنف تشمل أغلب الأراضي البقاعية غير المستثمرة، وأن هذه الزراعة أعطت نتائج مشجعة، وأصبح الدونم الواحد يعطي عشرات الأضعاف أكثر مما لو بقيت الزراعة مقتصرة على الحبوب.

وأكد زهمول على أهمية فتح نفق بين بيروت والبقاع لأنه يساعد على تسهيل النقل وبذلك منفعة إقتصادية وتجارية وسياحية. وذكَّر الحكومة على سبيل المثال أنه في السنة الماضية، توقف أربعة اتوبيسات مملوءة بالسواح في ظهر البيدر بسبب قطع الطريق من الثلوج، ولولا جدارة واهتمام رجال الأمن هناك لكان الأمر أدى إلى بعض الوفيات بسبب بقاءهم يوما كاملا هناك.

وطالب الوزير زهمول وزير الصحة، باصلاح المستشفى الحكومي الوحيد في زحلة وتجهيزه بالأدوات الحديثة، وبالأطباء الأكفاء، من جراحين واختصاصين ليتسنى لهم قبول كل المرضى، وتأمين معالجتهم جراحيا بدل إرسالهم إلى مستشفيات توجب عليهم دفع رسوم تفوق قدرتهم على تلبيتها.

وطالب بإنشاء مدرسة ثانوية في قب الياس تشتمل على صفوف عالية لتقوم بواجبها العلمي الأكمل، وختم زهمول كلامه بمطالبة الحكومة بالحاح لرفع الضرار التي تحدثها الفيضانات والسيول في كل سنة من مياه الشتاء في أراضي قب الياس، وتل الأخضر، وحوش الحريمة، وغزة والمنصورة، حيث تردم قسما كبيرا من الأراضي وتفتك بالمزروعات، وتهدم البيوت في بعض الأوقات[2].

(2): محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، 29 أيار (مايو)1968.

(1): محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، 29 أيار (مايو)1968

وتحدث النائب سليم حيدر وتوجه إلى الحكومة متسائلا: لماذا لم يرد في البيان الوزاري وعدا قاطعا بأن يحقق نفقا أو اوتسترادا يصل بيروت بالبقاع، يجعل البقاع حيا من أحياء بيروت الراقية ويسمح بالتالي للسائح بأن يذهب بسرعة إلى بعلبك.

- **موقف النائب سليم حيدر من الغاء الطائفية السياسية.**

" إننا في لبنان، لنا من الدولة اسم الدولة، وهيكل الدولة الخارجي، وشكل الدولة وليس لنا فيها معنى الدولة، ووجود الدولة". بهذا الكلام بدأ النائب سليم حيدر خطابه.

وكان النائب كمال جنبلاط قد طالب بتعديل الدستور والغاء الطائفية. فرد سليم حيدر عليه قائلا:" نحن معه في هذا الطلب، ولا يجب أن نخاف من تعديل الدستور... لكن مضطر كشيعي أن أقول على الهامش: أنه طالما الدستور ينص على حفظ حقوق الطوائف وطالما أن الطائفة الشيعية وباعتراف جميع أعضاء الحكومة أنها محرومة الحقوق، فلتسمح لي الحكومة الماثلة أمام هذا المجلس، الطالبة الثقة، أن أذكرها بكل احترام: أنها أقدمت منذ مدة على إصدار عدة مراسيم، بمديرية عامة، وبعدة رؤساء مصالح، ليس فقط لم تنل منها الطائفة الشيعية شيئا وإنما خسرت بذلك مديرية عامة"(1).

وأضاف:" فإذا كان إلغاء الطائفية سيؤدي إلى حرمان حقوق طوائف معينة، فنحن ضد الغاء الطائفية، وإذا كان الغاء الطائفية يا زميلي كمال بك، وأنا معك في الأصل، اعترافا منا جميعا بأن الطائفية السياسية هي علة العلل في هذا البلد وبأننا نصبح مواطنين لوطن واحد، وإخوانا في السراء والضراء إلا إذا بنينا دولة حديثة بمعنى الكلمة الكامل، وأن بناء الدولة الحديثة يفترض أول ما يفترض الغاء الطائفية، فنحن أول طلاب لإلغاء الطائفية من الدستور ومن القوانين وعلى الأخص من النفوس"(2).

العلاقة الشهابية– الفلسطينية.

إن التطور الأبرز بعد هزيمة 1967 كان ظهور الوطنية الفلسطينية المقاتلة، منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن تمثل نهجاً أيديولوجيا أو تياراً سياسياً، وإنما كانت ثورة تسعى لتحرير أرضها وتستمد الدعم من اللاجئين الفلسطينيين والجاليات الفلسطينية الموجودة في الدول العربية. هكذا كان على الأنظمة العربية أن تبتكر طرقاً للتعامل معها، تماماً كما اضطرت أن تفعل أيام الناصرية.

(2): محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، 29 أيار (مايو)1968

(1): محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، 29 أيار (مايو)1968.

الأردن كان أول من شعر بوطأة المنظمات الفلسطينية المسلحة كما شعرت بها دولتا المواجهة سوريا ومصر، ثم لبنان طبعاً. وكما حدث في الخمسينيات، فقد اختلف رد الفعل في لبنان وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي اللبناني الطائفي[1].

كان من الطبيعي أن تعارض الأحزاب العقائدية القومية والثورية النهج الشهابي، المنطلق من الميثاق الوطني والليبرالية الاجتماعية والمتعاون مع الزعامات التقليدية، كما كان من الطبيعي أن يتكتل في تجمعات معارضة له ولنهجه، السياسيون الذين أقصوا عن الحكم في عهده، وأن تنمو المعارضة في الأوساط المسيحية بسبب معارضة وجوه سياسية ودينية مسيحية مرموقة له (شمعون، إده، البطريك المعوشي) وتأثير ذلك في الجماهير المسيحية التي اعتبرت انتخابه رئيساً، هزيمة للرئيس شمعون وللمارونية السياسية، لاسيما بعد العامين 1967 و 1968، أي بعد هزيمة عبد الناصر العسكرية وفوز لوائح المعارضة في الانتخابات النيابية[2].

أحدثت هزيمة عبد الناصر وانتصار المعارضة في جبل لبنان، ثغرة كبيرة في الشهابية، وجاءت المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، في نهاية الستينيات، لتساعد الشارع الإسلامي على الخروج من المعادلة الشهابية–الناصرية، من جهة، ولتدفع الشارع المسيحي، كل من جهة أخرى، إلى ردة فعل منطقية، عبر التطرف في معارضة الشهابية، أو ليس عجيباً، أن تناصب الأحزاب والقوى الإسلامية التقدمية الفلسطينية، والحلف الثلاثي الماروني، المكتب الثاني والشهابية، في آن معاً، وفي الوقت الذي يحارب بعضها بعضً الآخر[3].

جاءت هزيمة حزيران لتضع الشعوب العربية عامة الشعب الفلسطيني خاصة أمام معطيات سياسية جديدة ولتبدد ما كان ترسخ في ذهن الفلسطينيين من أن "العودة إلى الوطن" ستتم على يد الجيوش العربية بقيادة عبد الناصر. وقد أدى ذلك إلى عملية التحاق واسعة بالمقاومة الفلسطينية في سائر المجتمعات الفلسطينية.

لقد ضربت الهزيمة، حتى الجذور، المفاصل السياسية التي جهد عبد الناصر في بنائها في مطلع الستينيات، ومن هذه المفاصل، المؤسسة الشهابية، التي عانت معاناة مستعصية بدأت مع أزمة انترا 1966، واشتدت مع هزيمة 1967، حيث برزت المقاومة، ولم تزل تتفاقم مع الأحداث التي تتابعت فيما بعد إلى أن كان العام 1969 حيث انهارت الضوابط الشهابية للوضع المحلي، جزئياً، تحت ضغط المقاومة، مما أتاح للفلسطينيين إمكانيات تحرك أوسع نسبيا من السابق[4].

---

(2): فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان**، ص 148.

(3): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 123.

(1): باسم الجسر، مصدر سابق، ص 123.

(2): فيصل جلول، **نقد السلاح الفلسطيني**، ص 39.

كان التململ في مخيم برج البراجنة قد بدأ قبل الحرب بقليل، وظهر في أثنائها. فانطلقت تظاهرة في اليوم الأول من الحرب، متوجهة نحو وزارة الدفاع (قرب المتحف) مطالبة بالتعبئة العامة للفلسطينيين وإشراكهم في الحرب.

وتوجه أيضاً عدد من الشبان الفلسطينين (حوالي 24 شاباً) نحو الحدود السورية عبر بعلبك بغية الالتحاق بالجيش السوري (لأن هذه الحرب لتحرير فلسطين وبالتالي فهي بحاجة لشباب فلسطين)[1].

أنشا الفدائيون قواعدهم الأولى في منطقة العرقوب على الحدود مع سوريا، وهي المنطقة التي أطلق عليها الصحافيون الغربيون والعسكريون الإسرائيليون اسم "فتح لاند". لقي الفدائيون أول الأمر ترحيباً واضحاً من قسم كبير من اللبنانيين المصدومين بالهزيمة العربية في حرب الأيام الستة، وقد اكتفى الجيش اللبناني خلالها بحراسة السفارات الغربية ومركز شركات النفط البريطانية والأميركية من غضب الجمهور البيروتي. وعندما استشهد أولهم خليل الجمل، تحول تشييعه في بيروت إلى تظاهرة عارمة ومؤثرة دعماً للعمل الفدائي[2].

كانت الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت 1968/12/38 كصاعق مفجر للتناقضات السياسية التي احتدمت على كل الجبهات. استقالت حكومة عبد الله اليافي وكلف شارل حلو رشيد كرامي تشكيل الحكومة[3]، فرفض ريمون إده والجميل الاشتراك في الحكومة تضامنا مع شمعون، كما رفض الحلف الثلاثي أن تشكل حكومة من خارج المجلس النيابي في محاولة لتأزيم الأوضاع.

ولما كان المعارضون الثلاثة أقطاب موارنة استحال تشكيل حكومة مهما بلغ المؤيديون لها ما لم تحصل على تغطية سياسية مارونية سيما وأن رئيس الجمهورية كان في صف الأقطاب الموارنة الثلاثة الذين يمثلون أيضاً حوالي ثلث المجلس النيابي.ودعا الحلف الثلاثي إلى إضراب عام في 1969/1/20 احتجاجاً على سياسة الحكومة في الانحياز إلى جهة عربية مخلة بذلك بميزان الحياد اللبناني فاستجابت له المنطقة الشرقية من بيروت[4].

---

(3): المرجع نفسه، ص 39.

(4): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص262.

أيضاً فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان**، ص 188.

أيضاً:فيصل جلول، المرجع السابق، ص 40.

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 264.

(2): سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 370.

عقد الحلف الثلاثي في بيروت مؤتمراً له في برمانا بتاريخ 7-8-9 آذار (مارس) 1969 صـــدرت عنه مذكرة قدمت لرئيس الجمهورية بتاريخ 1969/3/17 طالب فيها بالاستعانة بالبوليس الدولي[1].

وهدد باللجوء إلى الســلبية ما لم تتحقق مطالبه الســياســية. وأخذ الحلف يطرح قضــية الوجود الفلسـطيني في لبنان "قصـد إغراق العمل الفدائي في مشـكلة الانقسـام الطائفي والتمكن من إيذائه والإجهاز عليه حسـب ما رأى تقي الدين الصـلح. وفي مطلع شـهر نيسـان (أبريل) 1969 شـنت السـلطة حملة اعتقالات اسـتهدفت مناضـلين وطنيين وبدأت سـياسـة تضـييق واسـعة على المخيمات الفلسـطينية فانطلقت تظاهرات شعبية مؤيدة للعمل الفدائي في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبرالياس (البقاع) بدعوة من جبهة الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية فواجهتها السلطة بالقمع الدموي فكانت حصيلتها 30 شهيداً ومئة جريح[2].

أعلن رشـيد كرامي رئيس الحكومة المكلف "أنه كلما بحث مع الرئيس حلو في تفاصـيل التشـكيلة الحكومية المقترحة كان يفتح له ملف الفدائيين ويقول أن الاتفاق على قضـية الفدائيين يجب أن يسـبق مرحلة تشكيل الحكومة"[3].

وانعقدت في دار الفتوى قمة إسلامية 1969/10/22 ضمت الشيخ حسن خالد، الشيخ محمد أبو شـقرا، ورؤسـاء الحكومات: رشـيد كرامي-حسـين العويني-عبد الله اليافي-أحمد الداعوق والنواب: عثمان الدنا، شـفيق الوزان، وشـخصـيات سـياسـية إسـلامية، أكد المجتمعون على التأييد المطلق للعمل الفدائي، طالبوا السلطة بإطلاق حرية العمل له لعدم تناقضه مع سيادة لبنان[4].

- **نائب زحلة جوزف ابو خاطر يعارض السياسة الخارجية للحكومة بشأن فلسطين.**

تحدث نائب زحلة والبقاع السيد جوزف ابو خاطر في الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ 29 أيار (مايو) 1968، والمخصصة لمناقشة البيان الوزاري، وخاصة السياسة الخارجية، وسأل رئيس الوزراء عبد الله اليافي عن القضـــية المصـــيرية الكبرى، وماذا أعد لها؟ وهل أن العرب في يومهم الحاضـر في الخط السـليم؟ والتكلم عن أثار العدوان يعني أن العرب يريدون العودة إلى حدود ما قبل 5 حزيران فحسـب، فمن اضـطرهم إلى الدخول في هذا المأزق؟ وقال:" لقد قال لي أيها السـادة، كبير في

---

(3): فادي أحمد، **حوار مع مطالب البوليس الدولي على الحدود**، ص 30.

(4): سليمان تقي الدين، المرجع السابق، ص 372.

(5): المرجع نفسه، ص372.

(1): سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 373. أيضاً: باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 81.

العرب وأنا أودعه، إنني لن أحارب، فالحرب ليست لعبة، وإنني على احترامي الشديد لهذا الكبير واعجابي الذي لا حد له به أنه انزلق وأن المزايدات العربية هي التي اضطرته إلى ما قام به"(1).

وقال ابو خاطر:" هناك محاولات في القاهرة للنقد الذاتي المرير، هناك جهد يقوم به المسؤولون، لكنه سأل هل تغيرت الأساليب وتساءل:" ما هو دورنا يا دولة الرئيس؟ وهنا مجال للتساؤل عما يفعله معالي وزير خارجيتك اليوم في جولته إلى العواصم الكبرى، هل من فائدة تذكر من هذه الرحلة؟... أعود فأسأل نفسي: أيعيد التاريخ المهزلة فنشهد ما كان من أمر رحلات وزراء الخارجية يوم قررنا في الجامعة العربية أن يذهبوا إلى عواصم الشرق والغرب في سبيل الدعاية لفلسطين... أيشكي من فراغ الخزينة من المال ويرسل وزير في هذه الرحلة الطويلة؟ لماذا؟ لو كان في الأمر مجرد نفع للقضايا العربية لدعوتكم أيها السادة أن نتنازل جميعا عن مرتباتنا في هذا المجلس وأن نقدم الشيء فداء لفلسطين وللعرب"(2).

وختم النائب ابو خاطر كلمته بدعوة لأن يتبصر العرب بأن هذا العصر بلغ فيه التطور الصناعي والعلمي حدا كبيرا وأن استعادة الحق العربي السليب في فلسطين يجب أن يكون بالتخطيط العلمي الحديث الصريح ويجب أن يكون بأساليب أكثر فعالية من الأساليب الحاضرة التي تكتفي برفع الشعارات والعناوين الضخمة.

وعن قضية فلسطين تحدث النائب سليم حيدر فقال: " إن لبنان لم يكن يوما ولا يجب أن يكون يوما أقل من أية دولة عربية حماسا من أجل فلسطين، وأنه غير معذور إذا لم يعد العدة لمعرفة المصير، وإن التجنيد الإجباري هو أقل ما يطلب من لبنان في الظرف الحاضر ولكني مضطر للقول بكل أسف: إن العرب ولبنان منهم، منذ عشرين عاما حتى اليوم أحبوا أن يكسبوا فلسطين بالخطب الرنانة أكثر مما يكسبونها بالإستعداد الصامت وأن الخطب يا إخوتي نتيجتها الوحيدة" غير المقصودة طبعا" هي أن تترجم إلى جميع لغات العالم وتحملها اسرائيل إلى أغنياء العالم من الصهاينة الكبار فتستدر حماسهم، وتتدفق بعد ذلك مئات الملايين من الدولارات على اسرائيل بسبب خطبنا النارية فتشتري بها الطائرات والدبابات لمقاتلتنا ولإحتلال أجزاء عزيزة من أوطاننا العربية... لذلك إن للبنان دورا طليعيا في القضايا العربية بشكل عام وفي قضية فلسطين بشكل خاص، يجب أن يعد نفسه وأن يسعى لاعداد غيره في الصمت بجدة لمعركة المصير وهي قادمة، ولا يمكننا بوجه من الوجوه أن نتجاهل ولا أن ننساها"(3).

وتابع كلامه متوجها إلى معروف سعد: بأن هذه الحكومة ولا أية حكومة يمكنها أن تعتبر الجنوب معدا لأن تحتله اسرائيل يوما من الأيام. وإذا كانت الإعتمادات، أو رصد الإعتمادات للجنوب هو الدليل الوحيد على اعتبار الجنوب طليعة المعركة، وطلب من المجلس أن يرصد جميع أبواب الموازنة في

---

(2): الكبير : يعني به الرئيس جمال عبد الناصر.

(3): الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في 29 أيار (مايو)1968.

(1): محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، 29 أيار (مايو)1968.

الأربع ســنوات القادمة للجنوب. واعتبر أنه لا يمكن لأي حكومة لبنانية أن تتنازل ســلفا عن جزء من البلاد لدولة الصهاينة.

- **موقف نواب البقاع من الإعتداء الإسرائيلي على المطار 1968/12/31.**

بدأ النائب ســليم حيدر كلامه في جلســة مجلس النواب الأولى المنعقدة في 30 كانون ثاني(يناير)1969، بالحديث عن نفســه، وعدم أنتمائه إلى أي كتلة من كتل المجلس النيابي، وعدم إنخراطه في أي حزب سياسي مما يشفع له أن يتحدث بصراحة فقال:" الحكومة التي تمثل أمامنا اليوم وليدة حادث المطار، وكل نقاش ينطلق من غير هذا المنطلق إنما هو استرسال في أساليبنا العتيقة البالية، وقوة الطلاب، وهم شئنا أم أبينا ضمير الشعب الواعي، تستهدف تغيير الأساليب وخلق عقلية جديدة في معالجة الشؤون الوطنية، الداخلية والخارجية على السواء. ...حادث المطار طرح على بساط البحث اسئلة جديدة، لن تستطيع هذه الحكومة، بالعقلية القديمة، أن تجيب عن هذه الأسئلة الجديدة"[1].

ودخل في تفاصيل الموضوع واعتبر أن الحكومة ليست وحدها التي ديست كرامتها بل الجميع. وأن الخطر يحدق بالجميع، والعمل البناء ينتظر الجميع. واســتغرب كيف أن تفجير طائراتنا في عقر دارنا لم يفجر فينا الأحقاد، حلفا ونهجا، ومســتقلين ومنفردين:" وحادث المطار هو المنطلق الذي كشــف أننا لســنا دولة، نحن منتزه دولي ومتجر عالمي وبورصــة مفتوحة، وكنا نعتقد أن اعتداء لن يحدث علينا من أحد لأن الدول الكبرى متفقة على بقائنا. كأننا لسنا دولة عربية، كأن إسرائيل ليست على حدودنا، كأننا لسنا في حالة حرب معها منذ عشرين عاما، كأن رقعة أرضنا ليست بكاملها، في مطامع قراصنة إسرائيل، ضمن خريطة اسرائيل المقبلة... لا يدفع عنا غائلة الغد، لا العناية الإلهية، ولا الصداقات الدولية، ولا الإتفاقات الشرقية تساعدنا إذا لم نساعد أنفسنا، إذا لم نصبح دولة بالمعنى الكامل، دولة على قدر طاقتنا، ولكن دولة لا منتزه دولي، ولا متجر عالمي ولا بورصــة مفتوحة، لقد آن أن نســتيقظ من سباتنا"[2].

وخلص إلى القول:" اليوم وبعد ربع قرن من الإســتقلال، لا زالت تنتصــب في وجوه الجميع هذه المطالب الشعبية:

- التجنيد الإجباري.
- التعليم الإبتدائي الإلزامي.
- إلغاء الطائفية السياسية، آفة الآفات.

(2): الدور التشريعي الثاني عشر، العقد الإستثنائي الأول1969، محضر الجلسة الأولى المنعقدة يوم الخميس في 30 كانون الثاني (يناير) 1969.

(1): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني المنعقدة يوم الخميس في 30 كانون الثاني (يناير) 1969.

ولو أن الدولة سارت شوطا في هذه المضامير، لما برزت امامها اليوم هذه المشاكل، لم تهئ للبنانين فرصة التآخي، لم تكون المواطن الصالح، لم تعبئ طاقات الشباب علما وعملا وشعورا بالواجب، لم تعدل بين الطوائف سبيلا إلى الغاء الطائفية، لم تعدل بين المناطق استثمارا لأفضل الإمكانات، "لقد قضينا ربع قرن نحكم جديدا بالأساليب العتيقة".

وأضاف:" آمل أن يكون حادث المطار قد أزال الغشاوة عن أعيننا، نهائيا، فنحن لسنا أصغر من إسرائيل، ولم يرفع فوق رؤوسنا أحد رواق الأمان... لن تستطيع دولة عربية بعد اليوم أن تقف مكتوفة الأيدي أمام التحدي الإسرائيلي، بل أمام وجود إسرائيل. إن العمل الفدائي قد أيقظ الضمير العربي، وأعاد الاعتبار، وعلينا جميعا أن نكون من مستوى الأحداث"(1).

"التجنيد الإجباري أول مقوم للدولة"، وأحد الزوايا الثلاث (التعليم الإلزامي والغاء الطائفية) والسؤال من أين نأتي بالمال: **الطريق الأول** أن نضبط نفقاتنا العامة، لا نبذر ولا نسمح لأحد باستغلال مرافق الدولة، نصرف الضروري في المكان الضروري مفضلين الأهم على المهم، ونقطع بيد من حديد دابر الصفقات والسمسرات والإختلاسات، وجميع الفضائح التي تجري بالملايين وتتحدث عنها الصحف والمجتمعات وتذكر أسماء من وراء كل منها، والتحقيق خلق لهذا، والقضاء خلق لهذا، وبناء الدولة يفرضه فرضا. أما **الطريقة الثانية**، أن تفرض ضرائب تصاعدية لإقرار الجنيد الإجباري والتعلم الإبتدائي الإلزامي، ضرائب لا تتناول ذوي الدخل المحدود، تستثني كل دخل سنوي لا يتجاوز ستة الآف ليرة، وتذهب تصاعدية بحيث يشعر أصحاب الملايين أنهم يدفعون زكاة عن أموالهم من شأنها أن تحميهم وتحمي البلاد. وختم حيدر بالقول:" وإذا لم نفعل ذلك، فماذا تريدون أن نفعل؟ أنستسلم لإسرائيل؟ أم نطلب حماية أجنبية فنقع تحت الإحتلال من جديد؟ التجنيد الإجباري ضرورة، وتحصين قرى الحدود ضرورة، وتدريب المواطنين على الدفاع المدني ضرورة، وتعبئة الشعور الوطني ضرورة، ولا بد مما ليس منه بد"(2).

أما النائب حسن الرفاعي فقال:" إن ما وصلت إليه البلاد اليوم، من ترد وجمود في جميع المرافق ناتج، أكثر ما هو ناتج عن الذهنية التي في ضوئها كانت تشكل الحكومات السابقة، لأن تشكيل الحكومات كان يتم على أساس المسايرة والمراضاة، وفي الأزمات كان يلجأ إلى تشكيلات تصطلح على تسميتها بالإئتلافية أو الإتحادية، وفي حالة الأزمات أيضا يلجأ في النهاية إلى تشكيلة يسمونها تشكيلة الوحدة الوطنية.

(2): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني المنعقدة يوم الخميس في 30 كانون الثاني (يناير) 1969.

(1): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني المنعقدة يوم الخميس في 30 كانون الثاني (يناير) 1969.

" مسـكينة هذه الوحدة الوطنية، كم حملها السـياسـيون من مسـؤوليات هي منها براء، وكم أرادوا اظهارها وكأنها إناء فيليترغون المشعور "Le Vase Brise".

إن الشعب اللبناني كل الشعب اللبناني، المتجاوب الوعي، الحريص كل الحرص على وحدته الوطنية الصحيحة قد ملّ هذه الأعذار والأساليب وبدأ يتململ، إنه مجمع على تغيير ذهنية الحكم، إنه باح في طلب حكومة مسؤولة تحكم وتصلح، وهو غير مبال في إرضاء الساسة المستوزرين ايا كانوا.

وختم النائب حسن الرفاعي بالقول:" لبنان الصاعد اليوم يا سادة ... حذار ثم حذار من اتفاضته ووثبته".

" نأخذ على البيان الوزاري أنه اكتفى بالتلميح إلى الأسباب الظاهرة للأزمة، وأغفل مصارحة الرأي العام بذكر الأسـباب غير المباشـرة لهذه الأزمة المتزايدة، فمن هذه الأسـباب أن ثمة حفنة من رؤوس الأموال الكبيرة في هذا البلد سعت وتسعى لامتصاص الرساميل الصغيرة والمتوسطة، بغية السيطرة على الإقتصاد الوطني، وأن شرذمة من هذه الحفنة سعت وتسعى لوضع مقدرات البلاد الإقتصادية والمالية بين أيدي شركات الدول الإمبريالية لتمكن هذه الدول من السيطرة كليا على سياسة لبنان الداخلية والخارجية، وأن هذه الوقائع لم تعد تخفى على أحد، فلا مجال بعد لفضحها فلقد فضحت نفسها أمام الرأي العام"(1).

أما قضية تشجيع توظيف الرساميل الأجنبية فإننا من دعاتها وأنصارها شريطة التمييز فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين الرساميل العربية من جهة ثانية، فمن الرساميل الأجنبية ما يجب إبعاده ما أمكن، إذ أنه يشكل اخطبوطا يطوق اقتصادنا فيخنق تحررنا السياسي، وفي طليعة هذه الرساميل، الرأسمال الأمريكي، ويجب التعرف إلى خطورة وطأته.

ومن الجدير ذكره أن ريمون إده وكان وزيرا آنذاك قد افاض بخطاب طويل أكثر فيه من التحدث باللغة الفرنسية وقد ظهرت واضحة شماتته واستهزاؤه بالحكومة وكيف أنها لم تتدارك حصول الإعتداء الإسرائيلي على المطار.

وقال ريمون إده: " ... قلت إنني متخوف من حصول اعتداء اسرائيلي على المطار، وطلبت من موظفي المطار أن يجتمعوا وطلبت من وزير الدفاع أن يبلغ الجيش، ربما يكون من الواجب اتخاذ بعض الإحتياطات فأجابني وزير الدفاع أن الجيش بحالة تأهب منذ حزيران، شـو أنا بدي فهمه شـو لازم يعمل...، لماذا كان الجيش غائبا عن المطار؟، وهنا عندما اتكلم عن الجيش.... أعني قائد الجيش، لأن الجيش بريء من المسؤولية في حادثة المطار لكن المسؤول هي القيادة، ولكن المسؤول هو قائد الجيش... لماذا كان الجيش غائبا عن المطار؟ كان الجواب على هذا السؤال: أن الجيش كان في سد القرعون وفي

(1): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني المنعقدة يوم الخميس في 30 كانون الثاني (يناير) 1969

بعض المناطق الحساسة، في المرفأ وقد عرفت فيما بعد أنه كان غائبا عن سد القرعون وغائبا عن المرفأ، إذن هذا العذر الذي قال به وزير الدفاع السابق أو طلب منه أن يقول هذا القول، هذا العذر ليس موجودا"[1].

وأثناء سرد ريمون إده لخطابه المطول قاطعه النائب حسن الرفاعي قائلا:" من أين أتتك المعلومات بضرب المطار، هل أنت على اتصال بإسرائيل؟"" فأجابه ريمون إده:" بن غوريون تلفن لي، أو قد أكون نبيا".

وخلص ريمون إده للقول:" أن هناك إمكانية لطلب البوليس الدولي، والإسم الأصح الذي يمكن أن يطلق عليه هو: قوة الطوارئ الدولية...".

فأجابه صائب سلام:" أين سنضع قوات الطوارئ؟".

رد إده:" سنضعها على الحدود".

صائب سلام:" وهل ستمنع قوات الطوارئ الطائرات الإسرائيلية أن تطير فوق هذه القوات؟".

ريمون إده:" إنني استغرب هذا السؤال من الرئيس صائب سلام".

فتدخل رئيس المجلس:" ألفت انتباه الخطيب الأستاذ إده إلى أننا لسنا بهذا الصدد".

ريمون إده:" بلى، بلى، نحن بهذا الصدد".

رئيس المجلس:" إن هذا الموضوع كان السبب في إبعاد البعض عن الوزارة"[2].

- **اتفاق القاهرة 1969.**

وفي 1969/11/3 وقعت الحكومة اللبنانية بإشراف عبد الناصر اتفاقية القاهرة مع المقاومة الفلسطينية التي نظمت ورعت الوجود الفلسطيني في لبنان[3].

اتصل إميل بستاني من القاهرة برئيس فرع الصحافة في الشعبة الثانية جان ناصيف، وأملى عليه البيان الختامي المشترك عن توقيع الاتفاق، طالباً إذاعته من بيروت.

اتصل جان ناصيف برئيس الجمهورية وأعلمه بمضمون البيان فأجابه "إحك رشيد أفندي"، وعندما اتصل برشيد كرامي وأطلعه على البيان، اكتفى بعبارة مقتضبة: "لا حول ولا قوة إلا بالله" ثم نصحه بالاتصال بفؤاد شهاب وإطلاعه على البيان.

---

(2): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني المنعقدة يوم الخميس في 30 كانون الثاني (يناير) 1969

(1): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني المنعقدة يوم الخميس في 30 كانون الثاني (يناير) 1969

(2): فيصل جلول، مرجع سابق، ص 41. أيضاً: فواز طرابلسي. **تاريخ لبنان الحديث**، ص 264.

عند ذلك خابر الرئيس السابق وأنبأه بتوصل إميل بستاني إلى اتفاق مع ياسر عرفات وقرأ عليه البيان المشترك[1]: "عقد الوفدان اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل بستاني والفلسطيني برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعهما الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين الموافق 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1969. وقد حضر الاجتماع السيدان محمود رياض وزير الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية.

وانطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك التي تؤكد أن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد من أن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الايجابي لما فيه ضمان سيادة لبنان ومصلحة الثورة الفلسطينية وأهداف الأمة العربية. جرت محادثات سادها التفاهم والرغبة في إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه العمل الفلسطيني وقد تم الاتفاق على كل النقاط التي كانت موضوع البحث"[2].

فور سماعه صيغة البيان تحفظ فؤاد شهاب عن بعض ما ورد فيه، ومنه عبارة "أهداف الأمة العربية" وقال لجان ناصيف :"يا ابني نحنا بدنا نقول الأمة العربية! إلغها واكتب الأهداف العربية" فشطبها وأبدلها.

كذلك تحفظ عن وصفة أحد الشخصيتين المشاركتين في مفاوضات الاتفاق عند ورود اسمها في البيان وهي وزير الحربية الفريق أول حمد فوزي. وقال:" المصري الجالس معهم ليست له صفة في الجامعة العربية ، في القيادة العربية الموحدة؟". رد بالإيجاب. اعقب فؤاد شهاب: "إذاً قل صفته في القيادة العربية الموحدة و ليس المصرية فقط. وبذلك يكون للاتفاق غطاء الجامعة العربية وليس دولة عربية واحدة فقط"[3].

وعلى الفور عقد مجلس النواب اللبناني جلسة مغلقة وأقر الاتفاق الذي ظلت بنوده سرية. وحده ريمون اده وكتلته البرلمانية رفضوا المصادقة على الاتفاق، على اعتباره ينتقص من السيادة اللبنانية. اعترف الاتفاق بحق الفلسطينيين الفدائيين في التواجد والحركة على الأراضي اللبنانية وخصوصاً في منطقة العرقوب، ومنح المخيمات لوناً من الإدارة الذاتية وانشأ "الهيئة العليا للاجئين الفلسطينيين" برئاسة المناضل الفلسطيني المخضرم شفيق الحوت، لتكون بمثابة سفارة لفلسطين في لبنان[4].

(3): نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 302. أيضاً: محمد علي الوغلاني، مرجع سابق، ص 241.

(4): نقولا ناصيف، المرجع السابق، ص 302.

(1): نقولا ناصيف، مرجع سابق، ص 303.

(2): فواز طربلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 265.

- **سقوط الشهابية 1970.**

يمكننا اعتبار شارل حلو نقطة تحول في تاريخ المشروع الشهابي، ذلك أن شارل حلو، بدل أن يعتبر نفسه ملتزماً بمشاريع فؤاد شهاب الإصلاحية، سعى إلى إقامة توازن بين الكتلة الشهابية والتجمع اليميني المعارض. وقد أدى موقفه هذا بعد ستة اشهر من انتخابه إلى أرجاء تنفيذ مشروع الخمس سنوات للتنمية وإبداله بمشاريع متفرقة، لم ير معظمها النور وبقيت في الأدراج. واعتبرت سياسة شارل حلو عودة إلى السياسة القديمة في عدم تدخل الدولة في النظام الاقتصادي والاجتماعي(1).

ولما أطل العام 1970 وهو عام نهاية شارل حلو، رأى الشهابيون أن المرشح الوحيد القادر على إعادة العمل الشهابي إلى فعاليته السابقة هو فؤاد شهاب نفسه. وعلى عكس ما كان يتوقعه هؤلاء، رفض شهاب دعوة مؤيدية لترشيح نفسه إلى رئاسة الجمهورية.

وبنتيجة هذا الموقف خسر المرشح الشهابي الياس سركيس معركة الرئاسة أمام منافسه الزعيم الزغرتاوي سليمان فرنجيه(2).

- **انتخاب الرئيس سليمان فرنجيه.**

كان انتخاب سليمان فرنجيه، نائب زغرتا المعارض، رئيساً للجمهورية اللبنانية، بمثابة رصاصة الرحمة التي أطلقت على عهدين سابقين، وما حملا من حسنات و سيئات. فإذاً وجه زحلة يتبدل بسرعة ليلبس وجه "العهد الجديد"، وكذلك منطقة البقاع الغربي و راشيا ، وعلى صعيد التداولات تتوقف أمام العوامل التالية:

1- **العامل الأول**: يتحسر بالانتشار الفلسطيني الواسع في المنطقة، بعد إحداث أيلول 1970 في الأردن ومجيء الفلسطينيين إلى لبنان، واكتسابهم تأييد السكان المسلمين في قرى البقاع.

2- **العامل الثاني**: تجلى بالشرخ الطائفي الذي بدا يدب في صفوف المواطنين عند أي مواجهة بين الجيش اللبناني من جهة و المنظمات الفلسطينية من جهة أخرى,

3- **العامل الثالث**: ظهر بعيد انتخاب الرئيس سليمان فرنجيه، و الذي أطلق العنان للأحزاب دون قيد أو شرط. فكان ذلك بمثابة دعوة لهذه الأحزاب لتعيد هيكليتها وهيئاتها بغية الانطلاق دون رقابة أو ملاحقة في البقاع بأسره.

---

(3): نواف كبارة، المرجع السابق، ص710.

(4): المرجع نفسه، ص 712.

هذه العوامل الثلاثة كانت تباعد بين المســــلمين و المســـيحيين تجعل دائرة زحلة في حال ازدواجية سياسية: مدينة مسيحية تعارض المد اليساري و الفلسطيني، و قرى إسلامية أو نصف إسلامية تهلل للثورة وتكبر لها(1).

أما في البقاع الغربي وراشيا فلم تعد الساحة السياسية مقتصرة على صراع العائلات و الأحزاب العقائدية في المنطقة بل دخلت إليها عوامل منشطة ساهمت في تكوين جديد للاتجاهات السياسية. فالثورة الفلسطينية تربصت ببعض القرى طارحة القضية العربية على منكبيها. فكان لانتشار الوجود الفلسطيني المسلح نتائج على الحياة السياسية والاقتصادية و الأمنية في المنطقة.

تجاوبت منطقة البقاع الغربي وراشيا مع دعوة المقاومة الفلسطينية فانتشرت المنظمات في القرى السنية و الدرزية، محولة بعض الأراضي الجردية على مخيمات تدريب عسكرية.

لم تكن هذه المخيمات مقتصرة على الفلسطينيين فقط بل ضمت بين صفوفها لبنانيين متحمسين جاؤوا من كل المناطق يدلون بدلوهم مع المقومة و يؤكدون دعمهم لمسيرتهما.

بقيت هذه المخيمات غير ذات شـأن محافظة على سـريتها و ضـيق نفوذها البقاعي، حتى انهيار الأجهزة الشهابية الأمنية، فانطلقت إلى العلن، تستقطب بين صفوفها العشرات من أبناء المنطقة و تزودهم بالسلاح وأمام غياب الرقيب المحاسب انتشر السلاح بقوة بين أيدي الأحزاب اليسارية التي اعتمدت بالدرجة الأولى على المقاومة الفلسطينية في تسليمها الأمر الذي بدأ يهدد بإثارة نزاعات طائفية لم تشهد لها المنطقة مثيلاً منذ سنوات طويلة.

لقد أدت كل مجابهة سياسية وعسكرية بين الجيش اللبناني من جهة، وبين المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى إلى اقتناع المقاومة إن خير وسيلة للدفاع عن نفسها هو احتمائها وراء جدار لبناني صلب من الأحزاب أو الأفراد اللبنانيين المتعاطفين معها، مستغلة أي مواجهة لتجييش الرأي العام وتأليبه على الحكم(2).

ويروي باسم الجسر حديث دار بين الرئيس فؤاد شهاب وأحد كبار قادة المقاومة الفلسطينية في زيارة سرية رتب لها صديق للطرفين، وما دار في الحديث يلخص موقف شهاب من تلك الأزمة التي مهد للحرب اللبنانية:

(1): انطوان ساروفيم، مرجع سابق، ص 363 و 364.

(1): أنطوان ساروفيم، مرجع سابق، ج 2، ص 426 و 427.

قال: استمع الرئيس شهاب إلى زائره القيادي الفلسطيني ما يقارب النصف ساعة، وهو يشرح له أهداف المقاومة وحسن نياتها، وأسباب الاختلاف مع الجيش. ثم تناول شهاب الحديث قائلاً: **أولاً**[1]، أريد أن أبلغك احترامي لمبدأ مقاومتكم للعدو الذي اغتصب أرضكم. وإذا كان لي من مأخذ في هذا الصدد فهو أنكم تأخرتم عشرين عاماً في الشروع بالمقاومة، إذ كان عليكم أن تبدأوها في اليوم التالي لقيام إسرائيل.

ثانياً: أنا لا أجيد اللغة الإنكليزية، ولكنني أعرف أن المقاومة تدعى بالإنكليزية (underground)أي "تحت الأرض". أي أن أول شرط لها هو أن يكون القائمون بها مجهولين من العدو، يعملون في الليل أو الظل، ولا تنشر الصحف صورهم وتصريحاتهم فتسهل على العدو معرفتهم فبالتالي ضربهم.

ثالثاً: قرأت تصريحات بعض قادتكم تقول أنكم ستتبعون في مقاومتكم، أسلوب المقاومة الفيتنامية، أي حرب التحرير. فاسمح لي، كضابط درس الاستراتيجية التي طبعتها الفيتكونغ في فلسطين ضد إسرائيل. فهناك في أدغال الفيتنام، وبين أبناء الشعب الفيتنامي الذي يشكلون أكثرية السكان، كان من الممكن تطبيق مبدأ "السمك في الماء" وتوفير شروط حرب التحرير، لاسيما أن دولة كبرى كانت وراء الفيتناميين. وليست هذه الشروط متوافرة لكم في حربكم ضد إسرائيل[2].

وأخيراً: بالنسبة لوجودكم ونشاطكم في لبنان، لا يسعني سوى القول بان مجرد حملكم علناً السلاح لا بد من أن يؤدي إلى الاصطدام بالجيش الذي يحق له وحده حمل السلاح علناً.

وأما بالنسبة للعمليات التي تقومون بها عبر الحدود ضد إسرائيل، فمن حق الجيش أن يعرف بها، وعليكم أن تنسقوا سراً معه كي لا يطلق النار على فدائييكم، أو يعتقلهم للتحقيق معهم، عندما يجتازون الحدود عائدين من إسرائيل. هنا قاطع القيادي الفلسطيني الرئيس شهاب قائلاً: "ولكن يا فخامة الرئيس، الثقة معدومة بيننا و بين الجيش، ونخشى إن أطلعناه على عملياتنا سلفاً، أن يمنعنا من القيام بها."

وأجاب الرئيس شهاب: "كان من المفروض أن لا تصل العلاقة بينكم والجيش والسلطة إلى هذا الحد، فلا يسعني سوى أن أعلن عن أسفي الشديد بل خوفي من أن تصلوا إلى الاقتتال، وتكون إسرائيل ضربت عصفورين بحجر واحد"[3].

---

(2): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 82.

(3): المصدر نفسه، ص 82.

(1): باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 84.

ثالثاً: الآثار السياسية على البقاعيين نتيجة غياب الرئيس جمال عبد الناصر 1970.

أن عبد الناصر أصيب بمرض السكري مع انه ليس لهذا المرض أثر في عائلته. والده لم يكن مريضاً بالسكري. ووالدته لم تكن مريضة بالسكري، لم يكن لهذا المرض أثر في تاريخ عائلته. لماذا، أصيب بالسكري إذاً؟

يقول محمد حسنين هيكل: "اعتقد أن السكري بدأ مع تجربة الانفصال. بعد انفصال سوريا بدا عبد الناصر يشكو من متاعب السكري. ونحو العام 1962 أصبح السكري يؤثر على صحته. ومرض السكري كما هو معروف ينشأ نتيجة القلق والعذاب النفسي الشديد. وأزمة الانفصال كانت من النوع المقلق المعذب. كانت محنة حقيقية... بل من أكثر المحن وطأة التي مرت على عبد الناصر"(1).

وأسباب هذه المحنة كثيرة، منها أن جمال عبد الناصر كان قوياً بالوحدة، ومنها أيضاً أنه كانت لديه رابطة معنوية ومادية مع سوريا، وهذه الرابطة نشأت نتيجة لما قدمه له الشعب السوري في البداية عند إقامة الوحدة، كان عطاء الشعب السوري عظيماً مما جعل عبد الناصر يشعر أنه أمام مسؤولية ضخمة تجاه هذا الشعب.

بالإضافة إلى ذلك كان عبد الناصر يؤمل كثيراً في الجبهة الشمالية. ويقول هيكل: "أذكر أنه قال لي مرة أنه في توافر جبهة شمالية قوية وجبهة جنوبية قوية أيضاً يمكنه تحقيق وضع هجومي عربي. وأذكر أنه غير مرة استعمل تعبير "كسارة البندق" كان يرى أن الجبهة الشمالية القوية والجبهة الجنوبية القوية أيضاً هما بمثابة كسارة البندق بالنسبة إلى إسرائيل... أن صدمة الانفصال كانت بالنسبة لعبد الناصر صدمة الأمل، أمل تحقيق الوحدة العربية... وأكثر ما أرهقه هو شعوره أن الانفصال مفروض على الشعب السوري، مفروض عليه بالمؤامرات ومن قبل أقلية... هل يقاوم الانفصال بالقوة المسلحة، أم ماذا؟

والحقيقة أنني لم أشاهد يوماً جمال عبد الناصر متردداً في اتخاذ قرار مثل ذلك اليوم الذي حدث فيه الانفصال"(2).

وفي أواخر 1966 أصبح عبد الناصر يشكو كثيراً من الألم الناتج عن التهاب الشرايين. ثم حدثت هزيمة 5 حزيران (يونيو) 1967، ومن قبلها هموم الانحرافات وأصبح الألم لا يطاق. ويوم 13 تموز (يوليو) 1967 أجرى له الأطباء كشفاً عاماً، وشعر هؤلاء بالخطر، ولم يتجاوب مع وصفاتهم

(2): فؤاد مطر، **حوار مع محمد حسنين هيكل**، ص 193.

(1): فؤاد مطر، ، **حوار مع محمد حسنين هيكل** ، ص 194.

وتنبيهاتهم، وفضــل أن يتألم على أن يعالجه أطباء من الولايات المتحدة وبريطانيا، لأنه يتصــور أن ذلك يؤدي إلى رفعهم تقريراً إلى جهات معينة.

يوم 10 أيلول (سبتمبر) 1969 كان جمال عبد الناصر يشـهد تدريباً عملياً على طريق السـويس، وبلغه أن الإســرائيليين قاموا بعملية إنزال في منطقة الزعفرانة الواقعة في خليج الســويس. عند ذلك أمر قادة الجيش الذين كانوا حوله بإلغاء التدريب ورفع حالة الاستعداد لدى القوات المسلحة. هذا معناه أن تصبح هذه القوات جاهزة للقيام بعملية دفاعية أو هجومية.

وفي اليوم التالي 11 أيلول (سـبتمبر) أصـيب بذبحة قلبية. وفي ذات الليلة أسـتدعى أنور السـادات السـفير السـوفييتي في القاهرة وسـلمه رسـالة إلى بريجنيف تشـير إلى الأزمة القلبية المفاجئة وتطلب إيفاد أكبر أطباء القلب في الاتحاد السوفييتي إلى القاهرة. وعلى وجه السرعة أوفد بريجنيف إلى القاهرة الدكتور شازوف أكبر أطباء القلب في الاتحاد السوفييتي. والذي يشغل منصب وزير الصحة[1].

سـافر الرئيس إلى مرسى مطروح في إجازة ليرتاح ويسـتعيد صـحته ويصـون قلبه، وقبل أن يسـترخي اندلع القتال في الأردن، فقطع الإجازة وعاد من مرســى مطروح متحملاً آلامه. وبدأ مســاعيه من اجل الإعداد لقمة عربية تضع حداً للأحداث الدموية التي تفاقمت في الأردن بين الجيش والمقاومة.

وكان التحضـير لهذا المؤتمر عملية شـاقة. فلكي ينعقد هذا المؤتمر يجب إحضـار ياسـر عرفات وبقية قادة المقاومة من الأردن. ولكي ينجح المؤتمر لا بد من السـيطرة على كل الانفعالات التي سـتشــهدها المناقشات[2].

وعقد مؤتمر القمة العربي في أواخر أيلول (سبتمبر) 1970 في القاهرة، للمصـالحة بين الفلسـطينيين والأردنيين في أعقاب أحداث أيلول 1970. ويروي حســين الشــافعي: "كان جمال عبد الناصــر من طبيعته أنه لا يغادر المكان حتى تقلع الطائرة، لكن بعد وداع أمير الكويت لم ينتظر إلى أن تقلع الطائرة، ورجع مباشـــرة... كما أني وجدته أثناء عودته، اســـتدعى الطبيب، وهذا لم يحدث أن يركب مع الطبيب"[3].

ويروي محمد حسنين هيكل: "الذي حدث هو أن عبد الناصر قبل ثوان من انفجار الشريان الذي جاء بعد الذبحة القلبية الثانية وكان قاتلاً اســـتدار وفتح الراديو الذي إلى جانب ســـريره. سمع دقات الساعة الخامسة ثم سمع موسيقى العلامة المميزة لنشرة الأخبار ثم الموجز. وكان صوته خافتاً عندما قال: مفيش حاجة.

---

(2): المصدر نفسه، ص 198-204.

(1): حسين الشافعي، **شاهد على عصر ثورة يوليو**، ص 248.

(2): المصدر نفسه، ص 251.

وقال له طبيبه الدكتور منصور فايز: سيادة الرئيس... مفيش داعي للمجهود. وأجابه عبد الناصر: "لا، أنا كويس الحمد الله"

وألقى رأسه على المخدة، وفي خلال ثوان أرخى يده، كانت الساعة الخامسة والربع تماماً، وحاول الأطباء الذين كانوا حوله إسعافه لكن حركة اليد كانت مؤشراً إلى أنه فارق الحياة"[1].

رحل القائد الكبير واتسع الفراغ للمسؤوليات الجسام التي ما ألقاها طائعاً عن منكبيه. رحل في عز الصراع.

كانت الجماهير يومي 9 و 10 حزيران (يونيو) 1967 قد خرجت رافضة تنحيته ووضعته أمام مسؤولية قال عنها ذات مرة: "أنها أخطر المسؤوليات التي واجهها في حياته" وكان يرى أن خروج الجماهير يحمل في طياته مطلباً أساسياً ووحيداً هو أن الجماهير تريد الحرب من أجل التحرير وهي على استعداد لتكاليفها، ولعل هذه الرؤية هي التي جعلته يركز على الموضوعات الثلاثة: إعادة بناء الجيش – وإعادة التسليح والتدريب بشكل أفضل مما كان عليه قبل 5 حزيران (يونيو) 1967.ولأنه حريص على ذلك فإنه أصبح يعالج العلاقات المصرية–السوفييتية بكثير من الدقة، ولأنه حريص على ذلك أيضاً فإنه فضل أن يعالج شخصياً مسألة العلاقات العربية[2].

ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي: "لم نكف عن التفكير في الهجوم على العدو الذي يحتل أراضينا حتى في أحلك ساعات الهزيمة في يونيو 1967... وفي خريف 1968 بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة تستطلع إمكانية القيام بمثل هذا الهجوم وربط هذا التوقيت بإمكانيات القوات المسلحة لتنفيذه، وذلك على شكل "مشاريع استراتيجية" تنفذ بمعدل مرة وواحدة كل سنة... لقد اشتركت أنا شخصياً في ثلاثة من هذه المشاريع قبل أن أعين رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة.

لقد اشتركت في مشاريع عامي 1968 و1969 بصفتي قائداً للقوات الخاصة (قوات المظلات وقوات الصاعقة). واشتركت في المرة الثالثة عام 1970 عندما كنت قائداً لمنطقة البحر الأحمر العسكرية... وقد استمرت هذه المشاريع خلال عامي 1971 و 1972. أما المشروع الذي كان مقرراً عقده عام 1973 فلم يكن إلا خطة حرب أكتوبر الحقيقية التي قمنا بتنفيذها في 6 أكتوبر 1973"[3].

- **من الهزيمة إلى تحرير الأرض وإزالة آثار العدوان.**

---

(3): فؤاد مطر، **حوار مع محمد حسنين هيكل**، ص 213.

(4): المصدر نفسه، ص 206.

أيضاً: محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 127.

(1): مذكرات الشاذلي، **حرب أكتوبر**، دار الكرمل، الطبعة الثالثة، دمشق 1984، ص15.

أ- **على الصعيد الداخلي:** في يوم 11 حزيران (يونيو) أصدر الرئيس عبد الناصر أول قرار بعد عودته عن الاستقالة وهو تعيين الفريق أول محمد فوزي، قائداً للقوات المسلحة المصرية، والفريق مدكور أبو العز، (محافظ أسوان) قائداً للقوات الجوية.ثم دعا الفريق فوزي إلى اجتماع دام حوالي ساعتين، وبعد أن اطمأن على استعداد لتحمل المسؤولية، وصف المهمة الملقاة على عاتقه "إنها مريرة وصعبة، تحتاج إلى مجهود شاق خاصة في هذه الظروف" ثم بدأ يستعرض عدة نقاط شكلت.

جدول أعمال تلك الجلسة:

1- كان أول موضوع تعيين القيادات العليا لقمة الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة مبتدئاً بالقيادة العامة، ثم قادة الأفرع الرئيسية، ثم رؤساء هيئة القيادة العامة، ومدير الإدارات التخصصية، وأخيراً قادة المناطق العسكرية.

وقد تم في تلك الجلسة ترشيح الفريق عبد المنعم رياض كرئيس لأركان حرب القوات المسلحة، ومن ثم تم تسمية باقي القيادات الكبيرة مستعينين بكشف أقدمية الضباط(1).

2- منع العدو من استغلال نجاحه عسكرياً لإضعاف معنويات الشعب والجيش المصري. مثل الإشاعات ومنها أن: (موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي ينتظر مكالمة من عبد الناصر، يطلب الصلح مع إسرائيل).

3- السرعة في تماسك الشعب والحكومة، مع القوات المسلحة، وهنا أشار الرئيس عبد الناصر نيته في تولي رئاسة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، حتى يباشر بنفسه أمور الدولة والشعب معاً(2).

ب- على الصعيد العربي:

1- قبل إعلان وقف العمليات الحربية، وصل إلى القاهرة وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بو تفليقة يوم 1967/6/7 حاملاً تأييد الرئيس هواري برمدين والشعب الجزائري لمواصلة القتال ضد إسرائيل وأن الجزائر مستعدة، لدخول جيشها كله في المعركة، ولدى الجزائر طائرات مقاتلة قاذفة لتعويض مصر عن خسائرها في الطائرات وأوصى بأخذ طيارين مصريين معه للجزائر لقيادة هذه الطائرات

(2): مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق، **حرب الثلاث سنوات 1967-1970**، ص 186 و 187.

(1): مذكرات الفريق أول محمد فوزي، مصدر سابق ، ص 188.

أيضاً: محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 126.

والعودة بها إلى القاهرة، وبالفعل لقد استمرت الجزائر بإرسال دفعات من الطائرات المقاتلة وصلت على 40 طائرة ميج 17[1].

2- دعوة الكويت لاجتماع وزراء الخارجية العرب جميعاً يوم 1967/6/18 حيث تم الاتفاق على توحيد كلمة العرب وتأييد موقف دول المواجهة، في الصراع الدبلوماسي الذي استمر بعد ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع تصميمهم على الاستمرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، ووقف ضخ البترول إليها. وظهر في هذا الاجتماع بداية مرحلة جديدة للتضامن العربي.

3- في 1967/7/11 حضر للقاهرة الملك حسين فبين الرئيس عبد الناصر للملك حسين، أهداف مصر في المرحلة القادمة، التي تعتمد على رفض الهزيمة، والتمسك بالتضامن العربي، وتحديد استراتيجية قومية عربية موحدة[2].

4- وفي 1967/7/13، كان لقاء الرؤساء الخمسة عبد الناصر والأتاسي، وبومدين وعارف والأزهري، في القاهرة وتناقشوا في الموقف، مؤيدين موقف الصمود وتحرير الأرض واتفق الرؤساء على سفر الرئيسين: هواري بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو فوراً لإجراء مباحثات سرية وعاجلة مع القادة السوفييت. وبالفعل سافر الرئيسان إلى موسكو في زيارة استمرت يومين، وعادا بعد أن انتزعا من السوفييت وعدا كي يقوموا مع الدول الاشتراكية بالتأييد السياسي والدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة، كذلك سرعة الدعم العسكري لمصر وسوريا يمكنهما من الصمود ضد إسرائيل.

5- في 1967/8/28 عقد مؤتمر قمة عربي في الخرطوم، حضره جميع رؤساء الدول العربية ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري، غير أن سوريا لم تحضر هذا المؤتمر. وصدر عن هذا الاجتماع قرار جماعي دلل على تأييد لموقف وسياسة الرئيس جمال عبد الناصر، وحدد القرار إطار الحل السياسي الذي يريده العرب في: لا للتفاوض، لا للاعتراف، لا للصلح مع إسرائيل. كما تمسك القرار بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، وتقديم الدعم المالي السنوي لمصر والأردن من دول البترول: السعودية والكويت وليبيا[3].

ج- على الصعيد الدولي : تأييد ودعم من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية لمصر.

---

(2): مذكرات الفريق أول محمد فوزي، المصدر السابق، ص 191.

(3): المصدر نفسه ص 191.

(1): مذكرات الفريق أول محمد فوزي، مصدر سابق ، ص 191 و193

أيضاً: ألبرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، ص 521.

سارع الاتحاد السوفييتي إلى إمداد مصر بالأسلحة والمعدات من يوم 1967/6/9. فوصلت خلال الشـــهر الأول من الهزيمة إلى 544 رحلة جوية، و 15 باخرة نقل بحري كونت في مجموعها 48 ألف طن أسلحة ومعدات عسكرية تعويضاً عن خسائر القوات المسلحة في معركة يونيو (حزيران) 1967 ولم يطالب الاتحاد السوفييتي بثمن هذه المعدات والأسلحة.

كما سارعت ألمانيا الشرقية وبولندا ويوغسلافيا بإرسال طائرات قتال ميج 17، وأسلحة ومعدات مدفعية مضادة للطائرات وأجهزة اتصال لاسلكية وعربات نقل.

في نهاية كانون أول (ديسمبر) 1969 استطاع الرئيس جمال عبد الناصر بواقعيته وحسه المرهف أن يدرك أن الدفاع الجوي يخوض معركة غير متكافئة ضـــد عدو يتفوق تفوقاً ســـاحقاً في إمكانياته. كان يعرف أن رجال الدفاع الجوي في مصـــر، لم تكن تنقصـــهم الشـــجاعة أو الرغبة في الفداء، بل كان ينقصهم السلاح الذي يستطيعون به أن يواجهوا هذه الهجمات الضارية.

لذلك سافر عبد الناصر إلى موسكو في كانون الثاني (يناير) 1970 لكي يطلب العون من الروس، كي يشاركوا بقواتهم في الدفاع الجوي عن مصر. وقد استجاب الاتحاد السوفييتي لطلب عبد الناصر، وبدأت الإمدادات الروسية تصل إلى مصر في سرية تامة. وبحلول شهر نيسان (ابريل) كانت الوحدات الســوفياتية قد أصــبحت جاهزة للقيام بمهامها القتالية. وكانت هذه الوحدات تشـمل جميع العناصــر الرئيســية الأربعة في الدفاع الجوي، وكان معها معدات حديثة لم يسـبق لمصــر أن حصـلت عليها. كان معها: الرادارات، الطائرات، الصــواريخ المضــادة للطائرات (SAM) ومن بينها (SAM6) والوحدات الالكترونية[1].

وفي 18 نيســـان (ابريل) 1970 عرف العالم بوجود قوات ســوفييتيه في مصـــر، وذلك بعد أن قام بعض الطيارين السوفيات بمطاردة بعض الطائرات الإسرائيلية المغيرة حتى خارج الحدود، وقد كانت جميع محادثاتهم اللاسلكية أثناء هذه العملية تتم باللغة لروسية.

وبعد هذا التاريخ أوقفت إسرائيل غاراتها في العمق المصري. وبذلك أعطت الفرصة لعناصر الدفاع الجوي المصري– التي كانت قد أنهكت تماماً– لكي تعيد بناء نفسها من جديد.

قبل ذلك كان العدو قد قام ما بين يناير وأبريل 1970، بالعديد من الغارات بلغت في مجموعها 3300 طلعة، وأسقط خلالها 8800 طن من المتفجرات.

---

(1): مذكرات الشاذلي، حرب أكتوبر، ص 94.

وفي أواخر حزيران 1970 تحركت كتائب الصــواريخ (SAM) المصــرية بوثبات من العمق باتجاه الجبهة. ومن خلال الأسـبوع الأول من شـهر تموز (يوليو) 1970 تمكنا من إسـقاط عشـر طائرات معادية (سبع منها فوق مصر)، وإن هذا الأسبوع يطلق عليه الآن "أسبوع تساقط الطائرات" وقد أصبح عيداً وطنياً سـنوياً لوحدات الدفاع الجوي المصـري. ويقول الفريق سـعد الدين الشـاذلي: "أن يوم 30 يونيو 1970 الذي تم فيه إسـقاط أول طائرتين من طراز F11 بواسـطة صـواريخنا (SAM) يعتبر يوماً مشـهوداً في حياتنا إنه يعلن بعث الحياة من جديد في دفاعنا الجوي، ويمثل فتحاً جديداً لعصـر الصـراع بين القذيفة SAM وبين الطائرة"[1].

▪ حرب عبد الناصر الأخيرة 1968– 1970 (حرب الاستنزاف).

لقد كانت حرب الاسـتنزاف آخر حروب عبد الناصـر الذي كان يريدها تقليدية، ولكنها تطورت رغم إرادته إلى حرب تصـعيد إلكترونية مما دفعه للخوف من أن يتمكن الأميركيون من التفوق على الروس في هذا المجال.

ونظراً لهذا النوع من القتال أصبح عبد الناصر سنة 1970 –وبصورة لم تكن متوقعة – أكثر نجاحاً من ذي قبل في المجال العسـكري، وأجبر السـلاح الجوي الإسـرائيلي على الابتعاد عن الأجواء المصـرية وحصره فقط في منطقة القناة. لقد أوصلت هذه النقطة عبد الناصر للمفاوضة من مركز القوة.

ولقد ارتفعت معنويات القوات المصـرية المسـلحة تدريجياً بعد هزيمة 1967. وفي غضـون سـنتين وصلت إلى درجة عالية نظراً للتطور الذي طرأ على القوات المسلحة ونتيجة للموقف السياسي[2].

إن إسـرائيل ذات الثلاثة ملايين نسـمة تعبي وقت الحرب حوالي 20% من قوتها البشـرية للانضـمام إلى القوات المسـلحة، وهي نسـبة عالية جداً لم تسـتطع أية دولة في العالم أن تصـل إليها. وإن إسـرائيل نفسـها لا تسـتطيع أن تتحمل مثل هذه التعبئة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصـادها القومي، وتصـيب خدماتها وجميع نشـاطاتها الأخرى بالشـلل الكامل. و نتيجة لذلك فإن لإسـرائيل مقتلين: المقتل الأول هو الخسائر في الأفراد، والمقتل الثاني هو إطالة مدة الحرب. لذلك فقد كان من صالحها أن نفرض عليها حربا بأسلوب ليس من صالحها[3].

4- **الجبهة المصرية**: كانت الجبهة المصرية في الفترة التي تلت حرب حزيران (يونيو) 1967 راكدة نسـبياً على عكس السـنة التي تلتها، ففي هذه السـنة كانت الحوادث قد بلغت 1007 ومنها إغراق

(2): المصدر نفسه، ص 95.

(1): ادغار أوبالانس، **الحرب الالكترونية الأولى في العالم، حرب الاستنزاف**، دراسات (5) دار القدس، بيروت، ص32.

(2): الفريق سعد الدين الشاذلي، مصدر سابق، ص 22.

المدمرة "ايلات". وبقيت هذه الاشتباكات ضمن نطاق محدود نسبياً حتى 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1968 عندما قامت المدفعية المصرية بقصف مركز للمواقع الإسرائيلية كانت حصيلته قتل 15 جندياً إسرائيليا وجرح 35 آخرون.

وفي آذار (مارس) 1969 كان سلاح الطيران المصري قد أتم تدريباته وأعاد بناء قوته. وقد عاد إلى مصر في ذلك الوقت نحو ثلاثمائة طيار أتموا تدريباتهم في الاتحاد السوفييتي وقدرت القيادة المصرية أن سلاح الجو المصري يستطيع التفوق فوق جبهة القتال، أو التعادل مع سلاح الطيران الإسرائيلي على الأقل(1).

5- الجبهة الشرقية: سوريا والأردن ولبنان.

أما الجبهة الشرقية فقد شهدت معارك واسعة على الجبهتين الأردنية والسورية، وتصاعداً ملحوظاً في حدة العمليات الحربية على الجبة اللبنانية.

ففي 8 كانون الثاني (يناير) جرت معركة جوية فوق هضبة الجولان، أعلنت فيها سوريا إسقاط طائرتي ميراج إسرائيليتين مقابل إصابة ثلاث طائرات سورية. وفي تل ابيب ذكر ناطق عسكري أن المقاتلات الإسرائيلية أسقطت ثلاث طائرات سورية من طراز ميج-21، بعد معركة "دقيقة و عنيفة جداً".

وعادت الجبهة السورية إلى الاشتعال في أول شباط، عندما دخلت المدفعية والدبابات السورية في معركة عنيفة مع المدفعية والمدرعات الإسرائيلية على هضبة الجولان.

أما الجبهة اللبنانية فقد شهدت عدة هجمات من القوات الخاصة والطائرات الإسرائيلية. وأعلنت مصادر لبنانية في 19 آذار (مارس) أن إسرائيل دخلت لبنان 10 مرات منذ أول 1970 وقامت بـ 44 هجوماً على الأراضي اللبنانية خلال هذه الفترة.

وبلغ عدد الطائرات الإسرائيلية التي أسقطت بحسب ما أعلنه العرب من 12 /1967/6 حتى 1970/5/1 ما مجموعه 321 طائرة فيما الجانب الإسرائيلي يزعم أنه أسقط للعرب 115 طائرة. ولا يعترف بسقوط إلا 26 طائرة(2).

---

(3): أحمد سامح الخالدي، **حرب الاستنزاف**، دراسات رقم 151، دار القدس بيروت، ص 42 و 43.

(1): أحمد سامح الخالدي، **حرب الاستنزاف**، ص 65-108.

في الذكرى الثامنة عشر للثورة المصرية، أي في تموز (يوليو) 1970، وافق جمال عبد الناصر على إيقاف إطلاق النار عبر قناة السويس، عند قبوله "مبادرة روجرز" وأوقف بذلك عملية "الاستنزاف" التي كان أعلن المباشرة بها في نفس الذكرى من العام السابق.

ويقول حسين الشافعي: "مبادرة روجرز هي استجابة أميركا لاستنجاد إسرائيل بها، لأن حرب الاستنزاف كحرب غير تقليدية وحرب فيها عمل فدائي، أكبر شيء لا تقدر عليه إسرائيل، من اجل ذلك لجأت إلى أميركا كي تبادر بشيء ينقذها من الحرب غير النظامية... وإذا كان جمال عبد الناصر قبلها، فذلك لاستكمال بناء حائط الصواريخ"(1).

كان الحكم في لبنان يطلب دوماً مساعدة عبد الناصر في مواجهة المشاكل التي كانت تقوم بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية، وبين الجيش والفدائيين لفلسطينيين في الجنوب. ومع أن عبد الناصر كان اكبر نصير لمنظمة التحرير الفلسطينية وللعمل الفدائي إلا أنه كان يتفهم بعض مواقف لبنان لا كلها. وعندما عقدت في القاهرة اجتماعات متعددة بين الوفدين اللبناني برئاسة العماد إميل بستاني قائد الجيش وبين الفلسطينيين برعاية الحكومة المصرية، لم تجر أية محاولة للتأثير على الوفد اللبناني حتى انه لم يتدخل في محاولات التوفيق بين الوفدين، وهكذا أسفرت المحادثات عن اتفاق القاهرة في 3 تشرين الثاني 1969(2).

أما بالنسبة للناصريين في البقاع فإنهم لم يجدوا حلاً لغياب المرجعية أو مسلكاً لتجاوز "الفراغ الحاصل قومياً وقطرياً".

ويبدو أن فقدان الناصريين لمصر عبد الناصر، وعدم الاطمئنان إلى دولة بديلة بعد موت عبد الناصر، كان له الأثر السلبي في مسار تجربتهم التنظيمية في لبنان، فغياب مصر ترك فراغاً هائلاً. وحضور السادات افقدهم مرجعيتهم وزاد في ارتباكهم وتأزمهم وبعثرتهم.

لقد علق الناصريون في البقاع ولبنان في المرحلة المباشرة لوفاة الرئيس عبد الناصر الآمال الكبيرة على ليبيا، حيث غدت للحظة مركز الاستقطاب و موقعاً محركاً وفاعلاً للقوى الناصرية، غير أنها سرعان ما فقدت بريقها ولم تستطع أن تلعب الدور المركزي الذي حلم به الناصريون. وبالتالي أصبحت طرفاً في خضم الصراع الناصري من خلال تدخلها المعلن والمبطن(3).

إن المرحلة التي أعقبت وفاة الرئيس عبد الناصر تلخص، إلى حد بعيد، الكثير من الخصائص التي وسمت التجربة الناصرية في لبنان. ولعل ابرز هذه الخصائص يتلخص في ثلاث: الأولى، التكاثر العددي

---

(2): حسين الشافعي..**شاهد على عصر ثورة يوليو**، مصدر سابق، ص 241 و242.

(3): حليم أبو العز، عبد الناصر والعرب، **المنابر**، العدد 8 تشرين أول (أكتوبر) 1986ن ص 35.

(1): شوكت أشتي، **التشكيلات الناصرية في لبنان**، ص 220 و 221.

في التشـكيلات الناصـرية. والثانية، الانقسـام في أطرها التنظيمية. الثالثة، فشـل محاولات الوحدة بين فصائلها.

إن تتبع مسار التكاثر في التشكيلات الناصرية إلى عدة عوامل أهمها[1]:

1- تأكيد الهوية

إن غياب قائد بحجم عبد الناصـر، لم يكن أمراً هيناً على الناصـريين خاصـة كما على العرب عامة. فلقد هزت الفاجعة وجودهم وصـدمت كيانهم. فكان لا بد من ردة فعل في محاولة لإعادة التماسـك الذاتي، فجاءت التشـكيلات إطاراً للتحصـين، كرد على الصـدمة ومحاولة التأكيد على اسـتمرار النهج الذي بناه جمال عبد الناصـر .ويكاد الناصـريون يجمعون في تبرير تكاثر تشـكيلاتهم، إلى نوع من الوفاء للرمز. فإذا مات القائد فإن الفكرة باقية. فإذا غاب البطل فإن الراية مرفوعة.

2- التيار الناصري الشعبي

إن قوة الشـارع الناصـري وضـخامة المد الجماهيري المؤيد للرئيس عبد الناصـر في الشـارع اللبناني ساهمتا، في تسهيل عملية إفصاح التشكيلات الجديدة عن نفسها، "فالمادة الجماهيرية" إذا جاز التعبير، حاضـرة ومتحفزة للتعبير عن ولائها لشـخص الرئيس وأفكاره. لهذا، لم تكن التجمعات والتشـكيلات الناشئة بحاجة للبحث عن قواعد شعبية والتبشير بأفكارها واستقطاب جمهورها.

3- النفور في التنظيمات و الأحزاب.

كان للتنظيمات و الأحزاب على السـاحة اللبنانية على اختلافها دور مهم في تشـكيل أطر وتجمعات ناصـرية مسـتقلة. فالشـارع الناصـري لم يجد في هذه الأحزاب ملاذا أو فسـحة لينضـم إلى صـفوفها ويعبر عن هويته الناصرية بل لقد كان هناك نوع من الجفاء والتوتر بين الشـارع الناصـري وهذه الأحزاب القومية العربية كحركة القوميين العرب، وحزب البعث، بسبب موقفها من عبد الناصر[2].

فحركة القوميين العرب كانت قد أعلنت إنفكاكها عن الناصرية وتحولت في الاتجاه الماركسي المباشر، ودخلت بعد هزيمة الخامس من حزيران في صـراع فكري وسـياسـي مع الرمز الناصـري وسـياسـته.بل إن تنكر بعض التشـكيلات التي أفرزتها حركة القوميين العرب، لتاريخها ونقدها اللاذع لتجربتها الماضـية، وتفنيدها لعلل النظام المصـري وطبيعة قيادته وتحميل عبد الناصـر ونظامه وزر الهزيمة، كانت كافية لإقامة السدود بينها وبين الشارع العربي في البقاع[3].

---

(2): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 177.

(1): شوكت أشتي، مرجع سابق، ص 168.

(2): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 125.

أما حزب البعث العربي الاشـــتراكي، فقد كانت علاقته مع عبد الناصـــر متوترة جداً، إن لم نقل مقطوعة وسلبية. وقد اختزن الناصريون في ذاكرتهم الكثير من صور الصراعات الحادة بين البعث وعبد الناصر منذ أيام الوحدة (1958) وحركة الانفصال (1961). وتعاظم التناحر بينهما بعد الخامس من حزيران 1967.

أما بعض الأحزاب المحلية الأخرى، فإن ناصريتها كانت أمراً مضافاً إلى شخصيتها وغير متأصلة في بنيتها (حزب النجادة) والبعض الآخر له سياسته وبنيته وبرامجه، وان تكن مؤيدة لعبد الناصر وسياسته (الحزب التقدمي الاشتراكي) في حين أن الأحزاب الأخرى: الماركسية أو القومي السوري فقد كانت خارج إمكانية جذب الشارع الناصري في لبنان وفي البقاع[1].

تعددت مظاهر تدخل الأنظمة العربية وأجهزتها في عملية تفتيت الناصـــريين، وبعثرة قواهم. وإن اختلفت أشـــكال هذا التدخل ومضـــامينه، إلا أن الأبرز من بين هذه الأنظمة كان الأقرب إلى الاتجاه الناصري، بمصر وصولاً إلى ليبيا وإلى المقاومة الفلسطينية.

الأول: الدور المصري

بعد رحيل عبد الناصر، خرجت "الشرعية الناصرية من المركز–مصر، وازدادت بعداً عن مصر خلال حكم الرئيس أنور السادات. لذلك بدأت تمنح الشرعية لطرف دون آخر. كما كان من السهولة بمكان فبركة تنظيمات ناصـرية جديدة أو تفتيت القائم منها و توفير المستلزمات الضـرورية والظروف الملائمة للحماية والمســـاعدة على النمو، الأمر الذي شـــرّع الأبواب أمام تدخل العديد من الأنظمة العربية وأجهزتها من جهة، وفسح المجال للصـراعات في الداخل الناصـري من ثانية، كما زاد من حدة التنافس بين الأنظمة لوراثة الإرث الناصري من جهة ثالثة[2].

من هنا يمكن ملاحظة العديد من أشـــكال التعدد والانقســـام بين الناصـــريين في لبنان بعد العام 1970، الناتجة في أحد وجوهها عن صـــراعات الأجهزة المصـــرية وغير المصـــرية، وتدخلها في شـــأن الناصرين اللبنانيين[3].

في ما يختص الجانب المصري، يمكن القول بأن المصريين كانوا السباقين في تكريس الاتجاه التفتيتي بين الناصـريين، سـاعدهم في ذلك عمق معرفتهم بالوضـع الناصـري وطبيعته في لبنان. فكانوا الأقدر على

---

(3): شوكت اشتي، المرجع السابق، ص 169.

(1): محمد جمال باروت وعدة مؤلفين، مرجع سابق، ص 179.

(2): شوكت أشتي، مرجع سابق، ص 200.

العبث ، لهذا سعت مصر لإعادة التحكم بحركة الناصريين وتقنينها بما يخدم السياسة التي اعتمدتها مصر بعد عبد الناصر.

من هنا خضع الناصريون في لبنان ما بين 1970-1975 إلى مفاعيل الانقسامات التي أحدثتها سياسة السادات ومواقفه.

ثانياً: المقاومة الفلسطينية:

1- غطاء سياسي:

ينطلق البعض في موضوع التدخل الفلسطيني في الشأن الناصري نتيجة لوضع المقاومة في لبنان، خاصة بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 1970 في الأردن، من محاولة المقاومة الإمساك بالشارع اللبناني لاعتباراتها الخاصة. فعملية تشكيل قوى ناصرية جديدة أو ما سمي عملية "التفريخ" الذي اعتمدته حركة التحرير الوطني الفلسطيني –فتح بشكل خاص– لم يكن عملاً مقصوداً بذاته، بل وسيلة تتلطى بها حتى لا يقال إنها مسيطرة على الشارع السياسي في لبنان ومصادرة لقراره(1).

فلقد اعتبر أبو عمار، أن أحد الأسباب الرئيسية لخروج المقاومة من الأردن هو غياب الواجهة السياسية الأردنية القادرة على تحمل المسؤولية وحماية المقاومة، من دون أي حاجز شعبي سياسي محلي لردع السلطة ومواجهتها. من هنا عمد في لبنان إلى تأمين ما كان يعتقد أنه افتقده في الأردن. لذلك كانت القوى الناصرية إحدى الضحايا(2).

2- سياسة تفتيتية

يعيد آخرون الموضوع إلى سياسة تفتيتية مباشرة ومقصودة لذاتها اعتمدها أبو عمار بشكل خاص، فلجأ عبر "تفقيس" تشكيلات ناصرية كأسلوب عمل له في لبنان. ضمن رغبة فتحاوية لتكوين جماعات تابعة لها من جهة، والسيطرة على الشارع الناصري من جهة أخرى(3).

فبرأي عبد الرحيم مراد، فإن مجموعة "الأباوات" حاولت بعد خروجها من الأردن، وتعثر الأوضاع الأمنية في لبنان أن تستخدم "عباءات جماهيرية" فلم تجد أغنى من الجماهير الناصرية(4). فقاموا بفبركة التنظيمات، الأمر الذي أدى إلى ارتباك وضعية الناصريين واهتزاز صورتهم عند الرأي العام بسبب كثرة تشرذمهم.

---

(3): فيصل جلول، مرجع سابق، ص 75.

(4): شوكت اشتي، المرجع السابق، ص 209

أيضاً: معن بشور، **في سبيل الوحدة العربية**، ص 48.

(1): **مجلة الوسط**، الاثنين 1997/3/24.

(2): **جريدة السفير**، 1997/7/13.

واعتبر بعض الناصريين أن الموقف الذي اعتمده أبو عمار خاصة وعدداً من قادة الثورة الفلسطينية، لا يعبر عن الخشية من القوى الناصرية بحد ذاتها، بل من تدخل بعض الأنظمة العربية وأجهزتها، خاصة أن المقاومة كانت في صـــراع دائم مع هذه الأنظمة من جهة، وأن لبنان من جهة أخرى كان في تلك المرحلة "ساحات الصراع" الأساسية، ويتطلب الأمر الكثير من الحذر لحماية المقاومة[1].

ويعتبر بعض الناصريين أن موضوع شرذمة القوى الناصرية له بعد إقليمي. من هنا يشير عيتاني(**2**) وهو قيادي ناصري إلى أن أبو عمار عمد إلى تحويل الناصريين إلى "شقف صغيرة"، وهو يعي ما يقوم به ويعرف ماذا يريد لذلك هيمن على الشارع الناصري وأصبح وريثاً للناصريين بموافقة و مبايعة مصرية. فالرئيس أنور السـادات ما كان ليرفع يده عن الناصريين في لبنان لو لا معرفته بأن أبا عمار قد امسك بالبلد عامة وبالناصريين خاصة. وهو سيتابع النهج الذي كان قد بدأه السادات مع الناصريين في مصر. وهذه المهمة التي قام بها أبو عمار تتطلب حنكة واحترافاً و خبرة عريقة[3].

- **موقف النواب البقاعيين من حكومة الشباب 1970.**

في جلســـة مجلس النواب الأولى من العقد الإســـتثنائي الأول لعام 1970، المنعقدة بتاريخ17 تشرين الأول (اكتوبر) لمناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس صائب سـلام، والتي أطلق عليها اسم" حكومة الشباب"، بدأ النائب حســن الرفاعي بالقول:" إن هذه الوزارة الماثلة اليوم أمام المجلس النيابي، هي وزارة غير شرعية، واستند بذلك إلى الدستور في مادته "53" والتي تنص على أن :" رئيس الجمهورية يعين الوزراء"، لذلك، فمرسوم تعيين الوزارة تقع عليه أحكام الفقه والقانون المطبقة على حالات مرسوم تعيين الموظفين.

إن العرف البرلماني الديموقراطي وضع مبدأ الإستشارات، ولقد ثبت أن الإستشارات اتت مجمعة أو بشبه إجماع على أن تكون الحكومة برلمانية مئة بالمئة.

وأن الحكومة التي تشـــكل خلافا للقاعدة الديموقراطية البرلمانية تكون هي البادئة بمخالفة القانون والديموقراطية، وقال:" وأسمح لنفســـي أن أقول: لا يحق لها بعدئذ أن تتشـــدد في طلب أحكام القانون وأحكام الديموقراطية وأحكام البرلمان...".

وأضـــاف:" إن هذا البيان الوزاري لا يزيد غموضـا عن البيانات الســابقة إنما زاد عنها أمرا واحدا وهو: نبش الأموات!... ورد في هذا البيان: إعادة الديموقراطية، وإعادة الحياة الديموقراطية المســـلوبة

---

(3): شوكت اشتي، مرجع سابق، ص 210.

أيضاً: معن بشور، مرجع سابق، ص 44.

(4): فؤاد عيتاني قيادي ناصري من بيروت.

(5): شوكت اشتي، المرجع السابق، ص 211.

السلبية! وكأني من خلال ذلك أرى نقدا لعهود سابقة، كنت أرى من الأفضل أن يتوقف القول عندها حتى تأتي الوزارة ببرامج واضحة فيكون الفعل في موضع القول أجدى وأنجب"(1).

أما بالنسبة لمشروع قانون بتعديل الأنظمة الإنتخابية، فقد تخوف النائب حسن الرفاعي من أن تقدم الحكومة على تعديل قوانين صالحة للبلد وتبقي السيء من القوانين .

وبالنسبة لمبدأ فصل النيابة عن الوزارة، فإن حياتنا الديموقراطية الآن لا ترتكز على أحزاب سياسية فإن مبدأ الفصل خطير جدا، واحتار كيف أصف الحكومة التي معظمها من خارج المجلس، غير أن الرئيس من داخل المجلس.

أما عن كون هذه الحكومة حكومة اختصاصين: فقد تمنى الرفاعي لو وضع الإختصاص في مكانه.

وعن حكومة الشباب: توجه الرفاعي إلى الوزراء قائلا:"كم كنت أثلج صدري لو رأيتكم في صفوف النواب، لكنت أطمئن على نقد جريء صريح لا مواربة فيه ولا سياسة ولا احتراف سياسة ومسايرة، أما وأنمك أتيتم إلى الحكم فمسؤوليتكم كبيرة جدا. لا تظنوا أن القرابات تشفع، ولا أظن أنكم غير عالمين أن كل امرئ منكم مسؤول عما جنت يداه... يا أصحاب المعالي الوزراء، قيل في البيان: إرجاع ديموقراطية، وتعديل مراسيم اشتراعية، فبعضكم يعرف ما هي وبعضكم لا يعرف... ففي كل قانون، وفي كل عهد خبرات فلا تبعدوها جميعا ولا تكونوا مهيئين كالمشتغلين في السياسة المحترفين بأفكار مسبقة، فتقضوا على الأخضر واليابس وكأنكم تريدون أن تبنوا دولة جديدة بمفاهيم كلية جديدة"(2).

وعند تأليف الحكومة تحدث النائب سليم حيدر فاعتبر أن المجلس النيابي سواء بالتسوية العلنية أو بالتسوية الضمنية قد رشح الرئيس صائب سلام لرئاسة الحكومة، والرئيس سلام لأسباب تتعلق به اعتبر أن المجلس قسمان: قسم يمكنه حسب اعتقاده أن يتعاون معه، وقسم لا يمكنه أن يتعاون معه، بقي القسم الثاني متفرجا. وأما القسم الأول فلسوء الحظ بقي متحرجا. ومن تحرج المتحرجين ولدت هذه الوزارة . وسمع في هذا المجلس صوتين: صوتا يقول: أن هذه الوزارة هي تحد للنظام البرلماني، وصوتا يقول: أنها حكومة لبنان الجديدة وثورة من فوق. ولكن الحقيقة، فهذه الحكومة عادية كسائر الحكومات البرلمانية وغير البرلمانية. وقال النائب سليم حيدر :" حكومة ثورة من فوق، لا يمكننا أن نقول ذلك إلا بعد أن نرى عملها. ولكننا إذا عدنا إلى اساليب تشكيل هذه الحكومة فليسمح لنا دولة الرئيس صائب سلام أن نقول ببساطة وصراحة أن الأساليب لم تخرج عن الأساليب العتيقة في تأليف هذه الحكومة. والرئيس سلام معذور سلفا، فالقسم الذي أهمله لأسباب تتعلق به بقي متفرجا، والقسم الذي هو اعتقد

---

(1):الدور التشريعي الثاني عشر، العقد الإستثنائي الأول1970، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في 17 تشرين الأول(اكتوبر)1970.
(1): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، العقد الإستثنائي الأول1970، 17 تشرين الأول(اكتوبر)1970

بامكانية التعاون معه أصـــبح متحرجا، لدرجة أنه لم يعد أمام الرئيس ســـلام إلا أحد المخرجين: إما الإعتذار، وإما وزارة من خارج المجلس، وقد اختار الحل الثاني، وحسنا فعل في نظري"[(1)].

وتابع النائب حيدر :" حكومة ثورة من فوق... المهم أن تتغير العقلية وأهم من ذلك يا إخواني النواب أن تتغير عقليتنا نحن أيضـــا وليس عقلية الحكومة فقط بالذات، إني ادعكم أمام ضـــمائركم وأنا واحد منكم، عندما نتهجم على الحكم كائنا من كان رجال الحكم، لماذا لا نتذكر كم أزمة مرت على هذا البلد، ولم يتحســـس بها المجلس. لماذا لا نتذكر كم قانونا أصـــدرناه ترقية لموظفين معينين. إذا كنا سنثابر كمجلس وتثابر هذه الحكومة أو غيرها على هذه الأساليب، لن تكون ثورة من فوق، وستجرفنا كلنا الثورة من تحت".

وعن قضـــية الأمن في منطقة بعلبك الهرمل قال حيدر:" إن قوى الأمن عاجزة عن ضـــبط الأمن، والجيش باعتبار المنطقة منطقة عســـكرية كان يتفرج، لأنه كان يُهاجم كلما تدخل، وفي بعلبك الأمن كان يقضـــي ذبيحة على مذبح هذا الخلاف بين الجيش اللبناني والأمن الداخلي. أو بين الســـياســـين الذين ينتمون إلى الجيش اللبناني والســـياســـين الذين يريدون تعزيز الأمن الداخلي. ومن غير المفهوم هذا التناقض بين مؤســـســـتين كبيرتين. وختم النائب ســـليم حيدر مؤكدا أن هذه الحكومة تحتاج إلى تغطية سياسية آملا أن لا تأتي أحداث جسام لا تعود تكفي فيها شخصية رئيسها وشخصية نائب رئيسها. وطالب المجلس النيابي أن يغطي الحكومة سياسيا، ويحاول ما استطاع أن يدعمها.[(2)]"

(2): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، العقد الإستثنائي الأول1970، 17 تشرين الأول(اكتوبر)1970

(1): محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، العقد الإستثنائي الأول1970، 17 تشرين الأول(اكتوبر)1970.

الخاتمة

إن دراسة التيارات السياسية في البقاع تعد من الدراسات التاريخية المعقدة، نظراً لتشابكها وتناقضها وتداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية فيها.

فالبقاع هذه المنطقة التي شهدت انقطاع الرباط الوثيق الذي ربط العرب بالدولة العثمانية على مدى أربعمائة عام – وهو الدين الإسلامي- على يد الإتحاديين الأتراك الذين استبدلوا هذا الرباط بالعنصرية التركية، ونهجوا سياسة إذلال العرب واحتقارهم، وفي نفس الوقت الذي دفع فيه الإتحاديون الأتراك العرب للانفصال عنهم، كانت أيد غريبة أخرى تمتد إليهم لتشدهم في نفس الاتجاه الإنفصالي، تلك هي أيدي الإنكليز الذين أظهروا للعرب الصداقة ولوحوا لهم بتحقيق آمالهم في بناء دولة عربية واحدة، فيما أبطنوا عكس ذلك عندما عقدت بريطانيا اتفاقية سايكس – بيكو 1916 مع فرنسا، لتقسيم واستعمار بلاد العرب، وكذلك وعدت اليهود بإقامة دولة لهم في فلسطين (وعد بلفور 1917)، وكل ذلك على حساب العرب، وهو يناقض العهود التي أعطوها للحسين (مراسلات الحسين _ مكماهون)، بإقامة دولة عربية مستقلة كبيرة في القسم الآسيوي.

أولاً: شارك البقاعيون في الثورة العربية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين وأعلنوا تأييدهم لقيام الحكومة العربية السورية في دمشق عام 1918، لكنهم سرعان ما اكتشفوا أن دولة فيصل لم تكن سوى محطة سفر، توقف فيها العرب بعض الوقت، في أثناء انتقالهم من حكم الأتراك إلى حكم الإنكليز والفرنسيين. فبينما كانت القيادات العربية تعمل على تنفيذ عهود الحسين – مكماهون، كانت قيادة الحملة الفرنسية في الشرق تخطط لتنفيذ اتفاقية سايكس – بيكو(1).

وكان من شأن تطبيق اتفاقية سايكس – بيكو بين الخصمين الحليفين: فرنسا وبريطانيا، أن يضع القوات الفرنسية وجهاً لوجه مع قوات الجيش العربي الذي كان قد بدأ من دخوله إلى دمشق يمارس نوعاً من الحكم المحلي أدى إلى إعلان سوريا مملكة عربية مستقلة في الثامن من آذار عام 1920. لقد صدر إعلان الاستقلال عن " المؤتمر السوري العام" الذي تمثلت فيه جميع مناطق البلاد السورية، ومنها البقاع، وكان أعضاء المؤتمر يمثلون طموح الشعب العربي في سوريا الطبيعية (سوريا، لبنان، فلسطين)، إلى إنشاء دولة نواة لوحدة عربية. وكان الإعلان الصادر عن المؤتمر، يطلب جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن المناطق المحتلة بما فيها لبنان وفلسطين. وأهم ما تميز به قرار المؤتمر السوري، أنه وضع حداً لسلسلة طويلة من المفاوضات منذ 1918 وحتى 1920، أشهرها مفاوضات فيصل –كليمنصو، التي كان يطمح الأمير فيصل من ورائها إلى تدعيم حكم وطني عبر معاهدة مع فرنسا.

وكانت ردود الفعل على قرار المؤتمر السوري كما يلي:

1- أن ابرز ما طبع الأشهر القليلة التي تلت إعلان القرار وحتى يوم ميسلون في 24 تموز، كان ذلك الحماس الشعبي العام الذي تجاوز حدود سوريا إلى جميع أنحاء البلاد العربية، فخلق روحاً قومية شديدة القوة، لا سيما بعد أن قرر المؤتمر تأليف جيش عربي نظامي يتولى الدفاع عن السيادة والكرامة.

(1): علي سلطان: **تاريخ سورية 1918-1920، الحكم الفيصلي**، ص 407 ايضاً جورج انطونيوس، **يقظة العرب**، ص 495

2- أن فرنسا عزمت على تصفية نزاعها مع سوريا بالقوة، وأن بريطانيا أصبحت تعتبر إعلان الاستقلال خطراً على مستقبل نفوذها في فلسطين والعراق، فأعلنت بلسان ممثليها أن الحكم الوطني في سوريا ليس شرعياً، وأن القيادة فيه عسكرية تابعة غير مستقلة.

3- إن الحلفاء أعلنوا رسمياً، غداة إعلان الاستقلال السوري تقسيم مناطق نفوذهم إلى انتدابات. فسلموا الانتداب على العراق وفلسطين إلى بريطانيا، وعلى سوريا ولبنان إلى فرنسا، فكان إعلان الانتداب في مؤتمر سان ريمو، عام 1920، ضربة أليمة للعرب في جميع ديارهم، وخيبة مريرة لجميع ما عقدوا من آمال على ما سموا يومئذ بالحلفاء[1].

ثانياً: عندما وجه غورو إنذاره إلى الملك فيصل، قام الجيش الفرنسي باحتلال بعلبك، وتراجع الجيش العربي إلى محور مجدل عنجر. وبدأت التحضيرات للهجوم على دمشق انطلاقاً من البقاع، فاحتل غورو جزءاً كبيراً من البقاع، وأقام هيئة أركانه في تعنايل. وهاجم الجيش الفرنسي قرى تمنين، قصرنبا وبدنايل حيث جرى شنق 9 رجال أوقفوا خلال عملية عسكرية موالية لفيصل. وبعد هزيمة الجيش العربي في ميسلون في الرابع والعشرون من تموز 1920، واحتلال دمشق وسقوط الدولة العربية فيها، قدم الجنرال غورو إلى زحلة حيث ألقى خطاباً في فندق القادري أعلن فيه ضم البقاع إلى جبل لبنان، وفي 3 آب 1920 أعلن الجنرال غورو من قصر الصنوبر في بيروت، القرار رقم 318، إعلان دولة لبنان الكبير[2] . وانقسم البقاعيون إلى فريقين:

الفريق الأول: رفض المسلمون في البقاع الولادة القيصرية لدولة لبنان الكبير على يد السلطة المنتدبة، وانعكس ذلك سلباً على المناطق التي أعلن ضمها إلى الكيان الجديد، إذ تشكلت الانتفاضات المسلحة، وخاضت رفضها عسكرياً في الاقضية الأربعة ومنها البقاع وتشكلت العصابات المسلحة في جبل عامل وطالت عكار والهرمل. وما لبثت أن أخذت طابعاً طائفياً، إذ اجتهد الانتداب في تجنيد المناطق المسيحية وبالتحديد المارونية للتصدي للثورة.

الفريق الثاني: يؤيد الانضمام، كما يؤيد الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. وكان عدد المسيحيين الموارنة في البقاع قد ازداد بشكل ملحوظ في أثناء الانتداب الفرنسي بسبب انتقال بعضهم من الجبل إلى سهل البقاع وتمركزهم بشكل خاص في المدن الرئيسية كزحلة وبعلبك واشتغالهم في مجال الحرف اليدوية والتجارة. وكان أكثرية المسيحيين الكاثوليك في البقاع يسكنون في مدينة زحلة ويتوزع الباقي في أنحاء البقاع ما عدا منطقة الهرمل وكانت تربطهم علاقات متينة مع بعض المراجع الدينية والزمنية في أوروبا الغربية.

(1): ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص 14 و15

(2): هدى رزق، **لبنان بين الوحدة والانفصال هزائم الانتفاضات 1919-1927**، ص59 و 60

وكتبت جريدة "زحلة الفتاة" عن ضم البقاع إلى لبنان: "في 3 آب 1920، استقبلت زحلة الجنرال غورو وتحول الاستقبال إلى مهرجان كبير، وبين أهازيج النساء وأناشيد الرجال دخل غورو تظلله غابات النصر غلى نزل قادري وأعلن ضم أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا إلى لبنان. وتوالى الخطباء يهتفون بحياة فرنسا وألقى رئيس بلدية زحلة وديع فرح كلمة قال فيها: "إن مدينة زحلة تعد اختيارك لها منبراً يتلى فيه التصريح التاريخي، مكافأة لوفائها وولائها"[1].

وكان الانقسام حاداً وعميقاً في البقاع بين من يعتبر غورو عدواً قاهراً دخل البلاد عنوة بإراقة الدماء واستخف بمشاعر العرب المسلمين عندما وضع قدمه بكل صلف على قبر صلاح الدين البطل التاريخي وقال له: "ها نحن عدنا يا صلاح الدين".

وبين من يعتبر ذلك نصراً ومشاركة في الوفاء والولاء.

وفي قصيدة للشيخ طراف حيمور بعنوان: (خطاب إلى حضرة بطريرك لبنان) إيجاز للموقف حيث يقول:

يا حضرة البطريرك لقدام شوف — وكل طلعة في نزلة قبالها
...بتكبروا لبنان بسهل البقاع — بعلبك اللبوة وحاميتها رجالها
بعلبك اللبوة اشبالها تفك العسير — ولا نبقى بحكم لبنان الكبير
داخل بفكرك شعب سوريا فقير — فرس الأصيلة ما يعيبها جلالها
شفت في بيروت هالكام أرمني — منجيب لها أكراد تشغل بالها
منجيب لها اكراد تشغل فكرها — حكاية قريبة وما نسيتو ذكرها
...وبجبل عامل فيها بشارتين — بيقلبوا يمينها عاشمالها
بيقلبوا يمينها وهذا أكيد — وكان أبو سمرة يصيح يا شديد
ان كان لك فكر تعملها من جديد — تجرتك ما جمعت رسمالها[2]

ثالثاً: وانقسم البقاعيون حول الدستور بين رافض ومؤيد، ففي حين تابع المسلمون رفضهم الاعتراف بإلحاقهم بلبنان الكبير، وتجلى ذلك في رفضهم الاشتراك في وضع الدستور عام 1926 تنفيذاً للمادة الأولى من صك الانتداب، وكان من قرارات مجلس النواب اللبناني أن يشارك اكبر قطاع من الرأي العام في وضع الدستور، ووضعت 10 أسئلة للإجابة عليها من المجالس البلدية ورجال الدين والسياسيين، امتنع المسلمون في البقاع وباقي المناطق الملحقة بجبل لبنان، عن الإجابة عليها، بينما وردت إلى المجلس آراء القطاعات المسيحية المختلفة.

(1): جريدة "**زحلة الفتاة**" ، عدد 56، 4 آب 1920

(2): طراف حيمور، قصيدة من ديوان "**كشكول وطن**" (غير منشور)

وفي الجلسة الأولى من جلسات مجلس النواب اللبناني المنعقد في 22 أيار 1926ن وبحضور مندوب المفوضية الفرنسية السيد سوشية، وتعليقاً على المادة الأولى من الدستور في (الدولة وأراضيها)، تلا عمر بك الداعوق بياناً موقعاً من النواب: صـــبحي حيدر (عن البقاع) وخير الدين عدرا وخالد شـــهاب، يحتجون فيه على إلحاق البلاد التي يمثلونها بلبنان دون استفتاء أهلها، ويطلبون أن تجعل حكومة مستقلة لها اتحاد مع لبنان القديم وسوريا. وأضاف صبحي حيدر: "تحاشياً للأضرار التي قد تلحق بأهالي البلاد الملحقة وريثما نتخلص من هذا الإلحاق فإننا ندخل بالبحث في هذا الدستور محتفظين باحتجاجنا"[1].

رابعاً: تكرس الطابع المسـيحي الماروني للبنان بعدد من القرارات والممارسـات الفرنسـية، في حين استمر المسلمون في مقاطعتهم للمناصب الإدارية والإحصاءات السكانية في دولة لبنان الكبير، واستمروا بالمطالبة بالوحدة مع سـوريا، وبالاسـتقلال عن الانتداب الأجنبي. وفي هذا الجو اندلعت الثورة السـورية الكبرى عام 1925، وامتد لهيبها إلى الأقضية الأربعة واستمرت الثورة حتى عام 1927 عندما سيطر الجيش الفرنسـي على حرمون وراشـيا وحاصـبيا ومجدل شمس وينطا. فالجنرال اندريا قضـى على الثوار في جبل الدروز، وعيّن طلال باشا الأطرش قائمقاماً للمنطقة الشمالية. بفضل هذا التعيين تسنى له احتلال هذه المنطقة من الجبل دون صعوبات، وتقريباً دون معارك[2].

عندما عقد مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة عام 1936، في منـزل سليم علي سلام وهو آخر مؤتمر وحدوي عقد في لبنان بحضـــور ممثلين عن البقاع في هذا المؤتمر، ظهرت جملة من التراجعات عن طلب الوحدة.

وفي 26 تموز 1936، اجتمعت جماعة من وجهاء ومفكري البقاع وراشـيا، في قرية "لالا" البقاعية، في دار السـيد علي أحمد طربين وعقدت مؤتمراً اطلقت عليه "مؤتمر البقاع وراشـيا" وصـدر عنه إعلان: السخط العام على السياسة المتبعة في البقاع وراشيا، وإرهاق الشعب بالضرائب، وجدد مطالبته بالوحدة مع السـورية لدى المراجع الوطنية والفرنسـية، باعتبار أن البقاع وراشـيا وبقية الأقضـية الأربعة وحدة لا تتجزأ عن أمها سوريا والتي سلخت عنها قهراً بقرار المفوض السامي الفرنسي دون رغبة سكانها[3].

وجاء توقيع المعاهدة السـورية الفرنسـية عام 1936، ومن ثم تولية هاشـم الأتاسي رئيسـاً للجمهورية السـورية الذي أبدى موافقته على انفصـال البلدين، وقد فسّـر الوحدويون البقاعيون ذلك بأنه تخلٍ عنهم واعترافاً بصيغة لبنان الكبير.

(1): سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص 256

(2): هدى رزق، **سوريا ولبنان وحدة أم انفصال**، ص 47

(1): ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص 406

وبعد توقيع مشروع المعاهدة السورية – الفرنسية، بدأ التحضير لعقد معاهدة مشابهة بين لبنان وفرنسا، وأطبق الصمت على مسألة الأقضية الأربعة، وإن كان الشعور الشعبي بالوحدة ظل متأججاً في البقاع واستمرت العلاقات والروابط القومية لا يعوقها إلا صدور القوانين[1].

خامساً: ظن اللبنانيون أن استقلال لبنان عام 1943 سيؤدي إلى استقلال حقيقي عن فرنسا والدول الأجنبية، ولكن في حقيقة الأمر فإن فرنسا استمرت سيطرتها العسكرية على لبنان، كما أن السياسة الاستقلالية أصبحت تسير في ركاب السياسة البريطانية وقد تجلى ذلك منذ انتخاب الرئيس بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية ومنذ هذه الفترة أصبح لبنان ساحة للصراع الفرنسي- البريطاني سواء في الانتخابات النيابية أو في انتخابات رئاسة الجمهورية. وأكد كاترو(Catroux) هذا الصراع في حديثه عن ملابسات انتخابات 1943، فأشار بأن سبيرز (spears) الوزير البريطاني المفوض في لبنان وسوريا قد تدخل تدخلاً فاضحاً في الانتخابات، وأن التنافس بين الفرنسيين والإنكليز قد رافقه تناحر الأحزاب والطوائف والأشخاص، ومما لا شك فيه أن سبيرز استعمل كل دهائه في المعركة الانتخابية، فكانت النتيجة هزيمة أصدقاء فرنسا في الجنوب والشمال والبقاع، وتناقص عدد الموالين لها في بيروت وجبل لبنان وهما المنطقتان اللتان كانتا الحصن للنفوذ الفرنسي. كما أن حادثة تشرين الثاني (نوفمبر) التي أسفرت عن اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء لمحاولتهم تعديل الدستور اللبناني قد أدت إلى تزايد حدة الصراع الفرنسي – البريطاني، وكادت الأمور بين الدولتين تصل إلى حد التهديد العسكري. ولما وجدت فرنسا أن وضعها السياسي بدأ يتدهور عمدت إلى إثارة النعرات الطائفية عند بعض اللبنانيين، وتكاد تكون هذه الحادثة (حادثة تشرين الثاني نوفمبر) هي الحالة الوحيدة في تاريخ لبنان الاستقلالي التي أدت إلى توحيد الصفوف الإسلامية والمسيحية وتوحيد موقف المفتي محمد توفيق خالد والمطران الماروني اغناطيوس مبارك.

ولكن توحيد الصفوف في تلك الفترة كان توحيداً مؤقتاً وهامشياً بدليل أنه ما إن بدأت مفاوضات لجلاء القوات الأجنبية عن لبنان حتى بادرت بعض القوى الدينية والسياسية المارونية إلى إظهار تخوفها المصطنع وطالبت ببقاء الفرنسيين في لبنان، ودعا البطريرك الماروني أنطون عريضة إلى عقد مؤتمر لجميع رؤساء الطوائف المسيحية للبحث في موضوع حماية المسيحيين في لبنان وللنظر في دور فرنسا في حماية مسيحيي الشرق[2].

سادساً: لقد أثبتت الأحداث أن الاستقلال اللبناني لم يؤد إلى دمج اللبنانيين في بوتقة وطنية واحدة، إنما كان الاستقلال مرحلة أخرى من مراحل النزاع السياسي والطائفي، وقد أثبتت أزمة

(2): أحمد عبده العجمي، **البقاع بين لبنان وسوريا 1918-1936**، ص 278.

(1): حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952**، ص 161 و162

المرسومين (49) و (50) في عام 1943 عمق الانقسامات وحرص القوى الطائفية على أن يكون لها السيطرة السياسية، ولهذا تصدت لها القوى الإسلامية والوطنية.

وجاء الميثاق الوطني عام 1943 ليمثل تسوية للتوفيق بين الاتجاهات الوحدوية الإسلامية الوطنية وبين الاتجاهات الانفصالية المسيحية والطائفية، وهو يعني الابتعاد عن أية وحدة عربية مقابل عدم لجوء المسيحيين إلى الحماية الأجنبية. وهكذا فإن الميثاق أبصر النور في أحضان الطائفية، وكان أخطر ما فيه أن المسلمين لم يخسروا تطلعاتهم الوحدوية فحسب وإنما خسروا أيضاً القيادة السياسية بتنازلهم عن منصب رئاسة الجمهورية والقيادات الهامة في إدارة الدولة والجيش والأمن العام، وبذلك حصل الموارنة على أهم تنازلات إسلامية شهدها لبنان الكبير منذ ولادته[1].

إن كثيرا من اللبنانيين يعتبرون أن استقلال لبنان جاء في ظروف دولية مؤاتية، أطاحت بفرنسا "الضعيفة" أمام بريطانيا "القوية" فإذا بالريح الجديدة التي أطاحت بالريح الفرنسية لم تكن ريحاً وطنية بل أجنبية أيضاً. حيث يفهم أن "الهيمنة الأجنبية مستمرة"، وأن لبنان الفرنسي هو اليوم لبنان الإنكليزي.

لم يلفح البقاعيون هواء جديد بعد الاستقلال، فالفرنسيون رحلوا غير أن ظلهم ظل مهيمناً على لبنان، فزعامات الاستقلال، أبناء الانتداب، تربوا في مدرسة المنتدب، وتلقنوا دروب الممارسة، وفنون الصراع على السلطة منه[2].

فالبقاع لم تغب عنه أية عائلة من عائلاته التقليدية: حمادة، الداوود، حيدر، الفرزلي، قزعون فرعون، الهراوي ويتحمل قانون الإنتخاب بالذات علة تجديد بنية البرلمان اللبناني على النمط نفسه منذ أيام الانتداب حتى اليوم مع تغيير طفيف في الوجوه ودرجة القرابة داخل العائلة الانتخابية الواحدة التي أمدت لبنان ببرلمانات متعددة تتقاسمها أسماء العديد من النواب طيلة دورات عديدة، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو الذي أشار إليه الفرد نقاش في محاضرته عن القائمة الانتخابية نفسها التي تعتبر الوسيلة الفعالة بيد الحكومة بحيث تستطيع إنجاح من تشاء وإسقاط من تشاء.

" فالانتخاب على أساس القائمة كان ضربة أليمة للتمثيل الشعبي الديموقراطي حيث تضمن الحكومة باستمرار فوز ازلامها... فمن اصل (55) مقعداً برلمانيا في لبنان فاز (47) نائبا من ازلام

(2): مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة**، ص363.

أيضاً حسان حلاق، المرجع السابق، ص263.

(3): **زحلة الفتاة**، عدد 3 أيلول 1944.

الحكومة في انتخابات 1947..." وهكذا جاءت الإدارة الإسقلالية تنسج على منوال الإدارة الانتدابية في ترسيخ التميز الطائفي على كافة مستويات الدولة: التشريعة والتنفيذية والقضائية والعسكرية(1).

ويقول الأستاذ زين عراجي عن تدخل السفارة البريطانية لدى المرشحين للانتخابات النيابية (1947) بعد الاستقلال: " جاءني مرة وفد من السفارة البريطانية وكانوا مكلفين أن يوصلوا لي ما يلي: إن أردت تشكيل لائحة، لنا شرط، عليك أن تصوت في البرلمان لقانون منع نشوء أحزاب يسارية(الحزب الشيوعي)، والسفارة ستتكفل بكامل مصاريف الانتخابات وستقدم لك 14 سيارة مسجلين باسمك..." فرد عليهم :" بلغ حضرة السفير رسالتي: أنا ما بنباع ولا بنشرى .. ولا أنا جاسوس ". وكان الأستاذ زين (رحمه الله) يردد بيتين من الشعر للمعري في توصيف حالة السياسيين الوصوليين في عهد بشارة الخوري وبعدها فيقول:

" قالوا فلان جيد، قلت لهم لا تكذبوا ما في البرية جيد

فأميرهم نال الإمارة بالخنا وتقيهم بصلاته يتصيد. "(2)

سابعاً: انقسم اللبنانيون حول القضية الفلسطينية، فوقفت القوى الإسلامية والوطنية المسيحية إلى جانب الشعب الفلسطيني في محنته، بينما وقفت القوى الطائفية إلى جانب الحركة الصهيونية متماهية معها وآملة تحقيق الوطن القومي اليهودي وتحقيق الوطن القومي المسيحي. وبعد أن أصبح اميل اده رئيساً للجمهورية اللبنانية(1936-1941) اجتمع برئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم (L.Blum) اليهودي و تباحثا في العلاقات اللبنانية-الصهيونية , و كان من ذيول هذه المباحثات تسهيل بيع أراضي في الجنوب لبعض الشخصيات اليهودية , كما أن إميل اده اجتمع أيضاً عام 1936 بالزعيم الصهيوني حاييم وآيزمان(Ch.Weizman) لتنسيق المواقف بينهما(3).

بعث المطران الماروني إنياس مبارك بمذكرته الشهيرة إلى اللجنة المؤقتة للأمم المتحدة حول المسألة الفلسطينية عام1947 ، بلور فيها فكرة" التماهي والتحالف بين الشبهين ". ويعرف مبارك لبنان على انه بلد ناضل تاريخياً من اجل التحرر من " سطوة الشعوب المجاورة ". ويعرف فلسطين على إنها تاريخياً وطن اليهود والمسيحيين معاً. وحدها القوة الوحشية للغزو-كما يسميها – هي التي أخضعت البلدين وأجبرتهما على اعتناق الإسلام، بل وحدة الغزو – حسب تعبير مبارك- هو أصل وجود العرب في فلسطين. ويستطرد مبارك: أن تعريف فلسطين ولبنان على انهما بلدان عربيان ما هو إلا إنكار للتاريخ

(1): مسعرد ضاهر ، مرجع سابق، ص 288

(2): مقابلة شخصية مع الأستاذ زين العابدين عراجي 2005/1/3 ، قبيل وفاته رحمة الله عليه بشهرين

(1): حسان حلاق ، **تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952، ص456-466.**

وتدمير للتوازن الاجتماعي في الشرق الأوسط. ولما كان شعبا البلدين ينفردان دون سائر الشعوب المنطقة بمستواهما الثقافي، فليس من العدل إن تتحكم بهما " الأكثرية الجاهلة". وخلص المطران مبارك إلى المطالبة بإنشاء ملجأين للأقليات في البلدين: وطن قومي مسيحي في لبنان ووطن قومي يهودي في فلسطين. وتطرف مبارك إلى العامل الاقتصادي ورأى فيه تأكيداً لفكرة " تماهي الشبهين" إذ يعتبر إن التعاون الاقتصادي بين لبنان وفلسطين الصهيونية ، سوف يجعل منهما معاً " الجسر الإلزامي" بين الشرق والغرب(1).

ويمكن القول إن البقاع انقسم حول قضية فلسطين بين فريق مؤيد وداعم لها المتمثل بالمسلمين وبعض المسيحيين، وفريق آخر نظر للفلسطيين نظرة عنصرية عدائية ومعظم هذا الفريق من الموارنة المستغربين البعيد كل البعد عن الديانة المسيحية السمحاء.

ثامناً: بلغ الخلاف بين بشارة الخوري و رياض الصلح حد تنظيم الاستفزازات و التحديات المسلحة و امتد الخلاف إلى علاقات شقيق رئيس الجمهورية سليم الخوري برئيس الوزراء عبد الله اليافي و سامي الصلح الذي وصف ذلك بأنه " خطة استهدفت التوازن الإسلامي – المسيحي ". و شكا سامي الصلح في خطاب استقالته أمام مجلس النواب عام 1952 من تجزأ الحكم بين القصر الجمهوري و السراي الحكومي و من إلحاق الوزراء و المدراء العامين و بعض الموظفين برئيس الجمهورية, و تمحورت شكوى المسلمين حول سلطات رئاسة الجمهورية و تعديلها. لأن للرئاسة دوراً خطيراً في حياة البلاد كأقوى مركز موروث بصلاحياته عن المفوض السامي و هي الحكم بدون مسؤولية(2).

ثم بدت ملامح التدخل الأجنبي في لبنان و العالم العربي بإصدار الدول الثلاث:أميركا – بريطانيا- فرنسا التصريح الثلاثي في 25 أيار (مايو) 1950 الهادف إلى توطيد السلام بالقوة بين العرب و إسرائيل و الذي يرمي أساساً إلى حماية إسرائيل و ليس حماية الدول العربية. و جاء اغتيال رياض الصلح في 16 تموز (يوليو)1951 في عمان مظهراً من مظاهر الصراع الدولي في المنطقة. مما جعل رئيس الوزراء عبد الله اليافي يعتذر من أعضاء المجلس النيابي عن عدم الإدلاء بتفصيلات حول قضية الاغتيال " لما في الأمر من ملابسات دولية أظن أنها لا تخفى عليكم "(3).

و نظراً لموقف رئيس الجمهورية بشارة الخوري من بعض القضايا الدولية و في مقدمتها تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط أوضح قائلاً: " أتوقع أن موقفي الجازم المكرر من مشروع الدفاع المشترك سيفصل

(2): فواز طرابلسي ، **صلات بلا وصل ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية** ، ص 263و264.

(3): سليمان تقي الدين, مرجع سابق, ص 313و314

(1): حسان حلاق, **التيارات السياسية في لبنان 1943-1952**, ص 639

بيني و بين دبلوماسية الغرب و سيوغر علي الصدور.... و ستتشتت المعارضة .... و قد نفاجأ بأحداث ترتدي ثوباً بلدياً, و لكنه بالواقع ستار للانتقام مني على سياستي في رد الدفاع المذكور "[1].

و كان بشارة الخوري و رياض الصلح قد رفضا منذ مطلع 1950عرضاً بريطانياً بانضمام لبنان إلى " الدفاع المشترك عن المتوسط " و اتفقا على أن لبنان سوف يكون آخر دولة عربية تنظم إلى حلف عسكري أجنبي[2].

و الحقيقة فإن التطورات المحلية و العربية و الدولية لعبت الدور البارز في الموقف السائد في لبنان , كقيام جبهات داخلية معارضة لرئيس الجمهورية , و قيام الثورة المصرية في 23 يوليو 1952 , و اعتبار دول الغرب أن لهذه الثورة و أثرها على لبنان على منطقة الشرق الأوسط .

و كان بيان رئيس الوزراء سامي الصلح في 9 أيلول (سبتمبر) 1952 مفجراً للأوضاع بحيث كان الأول من نوعه في تاريخ لبنان الحديث, فاتهم رئيس الجمهورية مباشرة و أنصاره بتخريب البلاد و نشر الفوضى فيه و استئثاره بالسلطة.

و بعد فشل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري في أنقاذ الموقف قدم استقالته فجر 18 أيلول (سبتمبر) 1952, و اتهم يومذاك المعارضة بالاتصال بالقوى الأجنبية.

و كان من نتائج هذه الاستقالة انتصار السياسة البريطانية التي يبدو أنها أرادت تغيير بشارة الخوري الذي كان موالياً لها بالأساس, فانتخب كميل شمعون كرئيس جديد للجمهورية و هو المعروف بميوله و تأييده لبريطانيا[3]. و قد أكد النائب و الوزير السابق يوسف سالم بأن لبريطانيا و للزعيم السوري أديب الشيشكلي الموالي لبريطانيا الأثر الواضح في نجاح كميل شمعون في هذه الانتخابات الرئاسية[4].

تاسعاً: أتت سياسة شمعون ترجيحاً للمصالح و العلاقات التي تشد لبنان للتبعية إلى العالم الغربي, و انسجاما مع تطلعات الفريق الطائفي الماروني المهيمن ذي الارتباطات الغربية, فشكلت إخلالاً خطيراً بالميثاق الوطني من حيث اتفق فيه على " أن لا يكون لبنان للاستعمار مقراً أو ممراً " حسب العبارة الشهيرة التي وردت في خطاب رياض الصلح الاستقلالي. و كان واضحاً أن مبدأ أيزنهاور الداعي إلى ملأ الفراغ في الشرق الأوسط اقتصاديا و عسكرياً هو عملية إعادة تكوين سياسي للمنطقة تفقد الفريق

---

(2): بشارة الخوري , مصدر سابق , ج3 , ص426

(3): فواز طرابلسي, **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**, ص213 . أيضاً بشارة الخوري, المصدر السابق, ص485.

(1): حسان حلاق , **التيارات السياسية في لبنان 1943- 1952** , ص641

(2): يوسف سالم, **50 سنة مع الناس**, ص 355 – 366.

الآخر وزنه. و هو ما بدأ يظهر من خلال إقصاء كميل شمعون للقيادات الإسلامية الأساسية و تحجيم دورها و حتى إسقاطها في الانتخابات النيابية عام 1957.

أخل شمعون بالتوازن الطائفي بالصيغة السياسية للبنان كما كان جرى التعارف على ممارساتها, عندما عدل قانون الانتخاب النيابي لجهة عدد المقاعد, إذ رفعها من 44 إلى 66 و أعاد توزيع الدوائر الانتخابية بما يكفل له السيطرة على النتائج و استبعاد خصومه عن المجلس[1].

و تم الإعلان عن الوحدة بين مصر و سوريا و قيام الجمهورية العربية العربية المتحدة في مطلع شباط (فبراير) عام 1958. و عندما زار جمال عبد الناصر دمشق, زحفت عشرات بل مئات الألوف من اللبنانيين إلى العاصمة السورية بقيادة صائب سلام و كمال جنبلاط وعبد الله اليافي و صبري حمادة و فؤاد عمون و رشيد كرامي و معروف سعد و كثير غيرهم. و كان لإعلان الوحدة في الأقضية الأربعة و منها البقاع الصدى الذي مثل انبعاث الجذوة و إطلاق الآمال المكبوتة التي طال كبتها, برز الانقسام من جديد بين اللبنانيين, و بدأت الموازين الدقيقة و الحساسة التي كانت تمسك بالعناصر المتناقضة في لبنان تختل, فالأغلبية الإسلامية التي رضيت أن تعيش في لبنان تحت حكم أقلية مارونية – بدأت تشعر أن قيام الجمهورية الجمهورية العربية المتحدة إلى شرق لبنان, و من حوله قد أعطاها بعداً و سنداً تستطيع أن نطمئن إليه في مواجهة أوهام راودت بعض الزعماء الموارنة و منهم شمعون في سلخ لبنان عن انتمائه العربي, و إلحاقه بأوروبا عبر البحر المتوسط.

و في 28 آذار (مارس) 1958 بدأت بعض العناصر من قوى الجبل تتحرش بالمواكب المتوجهة إلى دمشق سواء باعتراضها بحواجز طرق, أو بإلقاء الحجارة عليها, ثم تطور الأمر إلى إطلاق النار في الهواء تخويفاً و إرهاباً, ثم جرت مصادمات و انتشر نطاقها إلى كافة المناطق اللبنانية إثر أخبار بدت مستغربة, فقد شاع أن الرئيس كميل شمعون الذي أوشكت مدة رئاسته على الانتهاء يفكر في تعديل الدستور حتى يتم التجديد له لمدة رئاسية ثانية. و كان مبعث الاستغراب أن مسألة تعديل الدستور هي نفسها النقطة التي تحطم فيها حكم الرئيس اللبناني السابق بشارة الخوري وكان كميل شمعون ذاته من أكثر المعارضين لتمديد فترة رئاسة الجمهورية, و ها هو الآن يكرر نفس الخطأ.

وكانت حجة شمعون في ذلك أن الموقف في عام 1958 يختلف عن أي موقف سابق. فقيام الجمهورية العربية المتحدة ، وتأثير قيامها على القوى الإسلامية في دمشق سوف يجعل هذه القوى تتشجع مما يهدد المركز الخاص للمسيحيين الموارنة في لبنان . وهكذا فإن كميل شمعون في تقدير نفسه،

---

(3): كمال جنبلاط, **حقيقة الثورة اللبنانية**, ص25. ايضاً سلمان تقي الدين, **المسألة الطائفية في لبنان الجذور و التطور التاريخي** , ص326.

وفي تقدير أنصاره كان أمام هدف اسمى من مصلحته الشخصية، فقد كان عليه إنقاذ مسيحي الشرق. وبالفعل فقد كاد أن يحولها إلى نوع من الحروب الصليبية وفي مواجهة الاضطرابات التي اشتعلت في قرى الجبل، ثم انتقلت عدواها إلى بيروت وكافة المناطق. كتب شمعون رسـالة إلى الرئيس الأميركي ايزنهاور يسـأله فيها " عما إذا كان يسـتطيع أن يعتمد على مبدأ ايزنهاور لتحقيق الحماية للبنان المعرض الآن للخطر ؟". واسـتجاب له ايزنهاور دون أن يرد كتابة أو صـراحة، وإنما أصـدر الأمر إلى بعض قطع الأسطول الأميركي السادس بالتحرك إلى شرق البحر الأبيض المتوسط[1].

كان اغتيال الصحافي ذي الميول اليسارية نسيب المتني صاحب اليومية المعارضة، " التلغراف " ورئيس تحريرها المعروف بانتقاداته الحادة لسـياسـة شمعون الخارجية وللفسـاد في عهده. وفي اليوم التالي لمقتله، دعت المعارضـة إلى الإضـراب العام وفي يوم التشـييع انطلقت تظاهرات عارمة في عكار والمنية والشـوف والبقاع وصيدا، عبرت عن الغضب والاستنكار تجاه الأحلاف العسكرية الأجنبية وطالبت باستقالة شمعون.

وبعد شـهرين من القتال ، كانت المعارضـة تسيطر على ثلاثة أرباع لبنان . التزم الجيش، بقيادة فؤاد شهاب، سياسة يمكن تسميتها بسياسة " الحياد الفعال "، تحاول احتواء الثورة بدلاً من سحقها. علماً أن هذه مهمة مسـتحيلة نظراً لاتسـاع الرقعة التي يسـيطر عليه الثوار ولضـعف تجهيزات الجيش وطبيعة تركيبته الطائفية . ومهما يكن من أمر، قاوم شـهاب أوامر شمعون باقتحام معاقل الثوار في أحياء البسطة والمصيطبة والطريق الجديدة[2].

لقد كانت سياسة كميل شمعون سببا لتكوين استقطاب طائفي وبتنظيم قوى شعبية مسلحة موالية للحكم (حزب الكتائب والحزب القومي وحزي الطاشناق الأرمني) خاضت المعركة إلى جانب شمعون باسم الحفاظ على السيادة والدفاع عن الكيان.

أما في البقاع وباقي المناطق اللبنانية فقد شـكلت ثورة العام 1958 ضـد حلف بغداد وسـياسـة كميل شمعون المعادية للخط القومي العربي ولتوجه الرئيس جمال عبد الناصـر انقسـاماً حاداً وعميقاً بين اللبنانيين، فلم تكتف سـياسـات شمعون بتنفير الشـارع المسـلم، بل قسـمت صـفوف المسـيحيين. فإلى جانب المعارضـة الإسـلامية النامية ضـده، نشـأت " قوة ثالثة " ذات أكثرية مسـيحية تطالب بتحييد لبنان، ومن أعضـائها هنري فرعون ويوسـف سـالم وشـارل حلو وجورج نقاش، أيضـاً أعلن ريمون إده، الذي خلف أباه على رأس الكتلة الوطنية، معارضـته العلنية لتجديد ولاية شمعون والأهم من هذا هو

(1): محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص 320 و 321 .

(1): فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى إتفاق الطائف**، ص 231.

معارضة البطريرك المعوشي، الذي ألح على الحكومة أن ترفض حلف بغداد، ثم أسرّ للسفير الأميركي ماك كلينتوك أن الوقت قد حان لكي يواجه المسيحيون وقائع الحياة: إنهم أقلية في لبنان وأقلية صغيرة جداً في العالم العربي. ومضى قائلاً أن السبيل الوحيد للحفاظ على وجود المسيحيين هو أن يعتادوا على حقيقة أنهم باتوا أقلية وأول خطوة في هذا الاتجاه هي أن يضعوا أكبر عدد ممكن من الوظائف الإدارية في لبنان بتصرف المسلمين[1].

ارتدت الحرب الأهلية طابع قسمة البلد إلى مناطق جغرافية طائفية مسلحة تدافع عن حدودها، وغلب عليها استقلال المعارضة لمناطقها وإغلاق تلك المناطق بوجه السلطة بدءاً بالإضراب الشامل وإقامة المتاريس والتحصينات مروراً بأشكال من حرب العصابات المحدودة، وتجريد المخافر من أسلحتها واحتلالها ثم محاصرة بيروت وإسقاط العاصمة[2].

وبالمقابل سارت تظاهرات شعبية مسيحية تهتف ضد سياسة البطريرك الماروني المعوشي، الذي عارض انزلاق شمعون من منزلقة الانعزالي الخطير، فطالبت تلك الوفود بموقف مسيحي من بكركي حسب الزجلية المعروفة:

" المسيحية مجتمعة وجايي تحتج بدها ببكركي بطرك ما بدها حاج " .

- وفي 14 آذار (مارس) قرر شمعون طلب التدخل العسكري الأميركي خلال 48 ساعة.
- وفي 14 تموز (يوليو) 1958 سقطت الملكية في العراق في انقلاب نفذته وحدات من الجيش مما أدى إلى خروج بغداد من حلف بغداد.
- في 15 تموز (يوليو) كانت طلائع وحدات " المارنز " الأميركية تنزل إلى شاطئ خلدة جنوبي بيروت وتباشر دباباته تطويق المدينة ومدافعها مصوبة إلى بيروت الغربية، وفي الأيام الأربعة التالية لحق بهم 15.000 جندي أميركي آخر، يدعمهم 40.000 جندي محمولين على 70 بارجة حربية تابعة للأسطول السادس الأميركي[3].

أتضح لشمعون إذ ذاك إن الأسطول السادس جاء إلى بيروت لفرض خليفة له لا لمناصرته ضد خصومه. ولم يكن اختيار فؤاد شهاب مفاجئاً إذ تضافرت عوامل عدة على تزكيته. فقد ورد اسمه أصلاً خلال المفاوضات الأميركية مع عبد الناصر. ثم انه يلبي الشرط الذي وضعه ايزنهاور إذ طالب برئيس عسكري . وهكذا في 31 تموز (يوليو) التأم البرلمان وانتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية بأكثرية 45 صوتاً.

---

(2): المرجع نفسه ، ص 2228 و 229.

(3): سليمان تقي الدين، مرجع سابق ، ص 333 .

(1): محمد جميل بيهم، **لبنان بين مشرق ومغرب 1920 – 1969**، ص 136.

عاشراً: طغت شخصية فؤاد شهاب ومشروعه السياسي والاجتماعي خلال عقد كامل من حياة لبنان وعلى مدى ولايتين رئاسيتين وكان الرجل قد استخرج من خبرته كقائد للجيش ومن تجربة ثورة 1958، لصلته الوثيقة بضباط الصف والجنود، الوافدين في معظمهم من الأطراف، ما فصل له السهولة التي تمرد بها سكان تلك المناطق ومعظمهم من المسلمين، على الدولة وسلطتها الشرعية.

فالبقاعيين وأبناء الساحل وأبناء الشمال عموماً وجداوا في المشروع الناصري الوحدوي إحياء لطموحهم في تحقيق كيانهم السياسي الذي طالبوا به منذ عام 1920. وكانت الناصرية بشكل عام كما استنتج الرئيس فؤاد شهاب " تفرض سيطرتها على لبنان بأنها قدمت المخرج للجماهير الإسلامية التي كانت تتحمل ثقل أساسي للتفاوت الاجتماعي "[1].

ثم إنه لا عجب إن يفتتح شهاب عهده بلقاء مع الرئيس عبد الناصر على الحدود اللبنانية – السورية، فقد قرر اعتماد سياسة الحياد في النزاعات العربية، بالمقارنة مع عداء شمعون السافر لعبد الناصر والتحاقه بالأحلاف الغربية، أردف شهاب سياسته الحيادية بالتعاون الوثيق مع الجمهورية العربية المتحدة، بما في ذلك الملف الأمني. وسرعان ما صار عبد الحميد غالب ، سفير الجمهورية العربية المتحدة لدى لبنان ، يتمتع بنفوذ لا يستهان به في السياسة اللبنانية .

رأت الشهابية أن البلد الذي تهددت وحدته عام 1958 يحتاج لاستعادة تلك الوحدة إلى " ديمقراطية تلعب دوراً خاصاً بين مختلف الطوائف والفئات " فتدخل عدداً كافياً من ممثلي الفئات اللبنانية الى الندوة البرلمانية، على قاعدة الوفاء للدستور غير المكتوب أي الميثاق الوطني ورأت الشهابية انه لا بد من بناء " دولة الاستقلال الحديثة " بانتقال الدولة من مفهوم الدولة الحارسة الى الدولة الراعية التي تبسط سلطتها على جميع نواحي المجتمع وتلعب دورها في " صهر اللبنانيين في تجمع واحد " من خلال سياسة إنمائية تبني " الولاء الوطني "[2].

في السادس والعشرين من أيار (مايو) 1964 عقد مجلس النواب جلسة لمناقشة عرائض موقعه من عدد كبير من النواب تتضمن جميعها اقتراحا واحداً يدعو لتعديل المادة 49 من الدستور في سبيل إعادة انتخاب الرئيس شهاب لولاية ثانية، وقع العريضة الموحدة 79 نائباً مثلوا المناطق الملحقة بلبنان الصغير والطوائف الإسلامية بشكل خاص ومسيحيون من الصف الثاني. في حين عارض هذا التوجه 14 نائباً غلب عليهم طابع التمثيل المسيحي – الماروني – الجبلي، ووقف النائب الماروني الأب سمعان الدويهي متوجهاً إلى النواب بخطاب المعارضة ووسط مقاطعات متكررة ولهجات عنيفة ليقول: "إن

(2): فؤاد شهاب ، حديث مع موريس دوفرجيه ، **جريدة النهار** العدد في 1973/4/29 .

(1): خطاب فواد شهاب في 2 تشرين الثاني (نوفنمبر) 1962، عن سليمات تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي**، ص 344 .

مصلحة البلاد إن لا تتكرر مأساة سنة 1958 " مشيراً للأكثرية النيابية التي كانت بجانب شمعون الذي منع من التجديد بالفيتو الطائفي. وامتنع عند ذلك شهاب صاحب الـ 79 صوتاً عن التجديد. وجاء انتخاب شارل حلو لرئاسة الجمهورية (1964 – 1970) كتسوية بين دعاة التجديد للرئيس فؤاد شهاب والمعارضة التي تزعمها أقطاب الموارنة : كميل شمعون – بيار الجميل – ريمون إده وسليمان فرنجية[1].

إن الأزمات الإقليمية التي أشعلتها الإنقسامات العربية حول مسائل سياسية وايديولوجية خصوصاً في النصف الأول من الستينات – المرحلة التي أطلق عليها مالكوم كير " الحرب الباردة العربية " ـــ لم يكن لها تأثير في إستقرار لبنان . الذي جنب لبنان عناصر زعزعة إستقراره هو سياسته الخارجية المنسجمة مع سياسة عبد الناصر من جهة ، ومن جهة ثانية إنشغال الأنظمة العربية ، وتحديداً سوريا والعراق ، بصراع القوى الداخلي العنيف الذي صرفها الى حين عن سياسة المحاور الإقليمية .

فالأزمة التي دارت حول صعود الناصرية التي غيرت طبيعية السياسات القومية العربية في فترة ما بعد الاستقلال. عرضت لبنان، كغيره من الأنظمة العربية الأخرى للاهتزازات التي كانت تبعثها الناصرية في المنطقة، ففي سوريا تسببت الناصرية بتحويل جذري في سياستها الداخلية والخارجية، وهذا ما انتهى بإنشاء الجمهورية العربية المتحدة عام 1958 بقيادة عبد الناصر. وعندما وقع الانفصال بعد ثلاث سنوات فتح جولة من مريرة من الخصومة السياسية بين عبد الناصر والبعثيين. وفي العراق كانت مصر الناصرية المنافس الرئيسي للنظام الهاشمي الغربي الولاء، ومن ذلك للتيارين السياسيين: البعثي والشيوعي بعد عام 1958.

إن مصدر الأزمات الإقليمية الكبرى كان ولا يزال النزاع العربي ـــ الإسرائيلي. فهزيمة عام 1967 وتداعياتها السياسية والعسكرية في أرجاء العالم العربي وفي إسرائيل، كانت زلزالاً خض الأمة العربية كلها وخاصة لبنان: فظهور الكفاح المسلح الفلسطيني وإعلان التعبئة العسكرية والسياسية الكاملة في صفوف اللاجئين الفلسطينين بعد العام 1967 كانت ذات دلالات ومضامين سياسية وعسكرية تختلف عن الطرح القومي العربي للناصرية في الخمسينات والستينات ففي حين كان عبد الناصر على رأس دولة عربية كبرى وكان شخصية سياسية طاغية الحضور في العالم العربي، كانت منظمة التحرير الفلسطينية، في المقابل، تسعى لإقامة دولتها، ولم يكن ياسر عرفات يمتلك القوة والموقع الذين كان يمتلكها عبد الناصر في مجال السياسة العربية.

(2): المرجع نفسه، ص 351 و 352 .

وداخلياً، وفي الفترة التي أعقبت عام 1967 اتخذت حركة ثورية معبأة من لبنان قاعدة لها تمارس عملها فيه خارج سيطرة الدولة أو مراقبتها أمر يختلف كثيراً عن تيار سياسي شعبي كالناصرية فالجيش اللبناني أم يشـــارك في ثورة 1958 ولا كان هدفاً للهجوم، ولكن منذ عام1969 كان الجيش هدفاً رئيسياً [1] لفدائيي المنظمات الفلسطينية، وطالت الأزمة السياسية أكثر من ستة اشهر ولم تنته إلا بعد أن وقعت الحكومة اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق القاهرة[2].

واخيراً: كان من تداعيات هزيمة جمال عبد الناصـــر في الحرب عام 1967 أن رجحت موازين القوى ببطء كفة المعســكر المحافظ بقيادة المملكة العربية الســعودية. وانعكس ذلك على لبنان بتكون "الحلف الثلاثي" الذي ضم شمعون واده والجميل، رافعين راية العداء ل" الناصرية والشيوعية والصهيونية".

عملت المقاومة الفلسطينية على استقطاب الشارع الإسلامي بدلا من الناصرية. صحيح أن عبد الناصر بقي في قمة الزعامة العربية حتى وفاته في عام 1970، لكن الصحيح ايضا إن بعض العرب كانوا في بحثهم عن إبطالهم الجدد، يشعرون بانعدام الصبر فعملوا عبر بعض القيادات الفلسطينية على شرذمة الناصريين وتفتيت قواهم في لبنان.

لقد أفنى عبد الناصر آخر رمق في حياته ليوقف شلال الدم المتجدد من الصراع الفلسطيني الأردني ولم يدخر جهداً لتوحيد الصف العربي في مواجهة التحديات[3].

(1): عادل اسماعيل، **الفتن الطائفية وحروبها في لبنان اسبابها وأسرارها**، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، 2007، ص 327

(2): فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان1967-1976**، ص 148

(1) فواز طرابلسي، مرجع سابق، ص 263.

الملاحق

ملحق رقم (1)

خريطة أقضية البقاع الأربعة (1861-1914)(*).

(*) – أحمد العجمي: أطروحة بعنوان: البقاع بين لبنان وسورية 1918-1936، ص 295.

ملحق رقم (2)

برقية رقم ٢١مرسـلة في 30 تشـرين اول (اكتوبر) ١٩١٨ من وزير الخارجية البريطانية بلفور Balfour الى المركيز امبريالي Imperiali يتحدث فيها عن اتفاق الحكومة الايطالية والحكومة الفرنسية في شأن تسوية مؤقتة من اجل ادارة العلاقة مع العرب في بعض المناطق التى دخلها الجنرال اللنبي في سوريا (*).

(*) F.O. 406/40/[172714], No. 21, October 30,1918

وثائق وزارة الخارجية البريطانية(F.O.) الموجودة في مكتبت يافث ، الجامعة الأمريكية، بيروت.

ملحق رقم (3)

برقية رقم ٢٩ بتاريخ ١٠ كانون الاول (ديســـمبر) ١٩١٨، باريس، من الامير ديربي DERBY الى السيد بلفور Balfour يوضح ما ورد في مقال "Le Matin" عن رد كليمنصو على نداء الوحدة الذي وجهة المؤتمر السوري المنعقد في ١١تشرين الثاني (نوفمبر) من نفس العام. كذلك اعتراض شكرى غانم ضد السلطات البريطانية (*).

(*) F.O. 406/40, [204575], No.,49, December10,1918.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية(F.O.) الموجودة في مكتبت يافث ، الجامعة الأمريكية، بيروت.

ملحق رقم (4)

مذكرة رقم ٤٨ بتاريخ ١١ كانون الاول (ديســـمبر)، ١٩١٨ ، من وزير الخارجية البريطاني تحدث فيها عن زيارة الامير فيصل له ، يرافقه العقيد لورنس كمترجم، لقد اشتكى له من تصرفات الجنرال اللنبي التي قام بها نيابة عن الحكومة الفرنسـية وهذه التصـرفات مناقضـة للوعود التي أعطيت لوالده (الحسـين) في المراحل الاولى من الحرب . كما أكد له أن العرب يريدون حماية قوة واحدة هي بريطانيا سـواء في سـوريا أو بلاد ما بين النهرين (*).

(*) F.O.406/40, [205516],No.48, December11,1918.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية(F.O.) الموجودة في مكتبت يافث ، الجامعة الأمريكية، بيروت.

ملحق رقم(5)

أسماء الثوار بقيادة طراف حيمور (1918-1919)(*).

(*) – السلطة الخامسة: تصدر عن منتدى العروبة اللبناني 1993، عدد8 ص17 .

ملحق رقم(6)

أحداث وملابسات معركة ميسلون (1920)(*)

(*) – من مخطوط غير منشور للشيخ طراف حيمور، مجموعة وثائق آل حيمور، القرعون، البقاع.

ملحق رقم (7)

ورقة من مفكرة المطران عبد الله خوري اثناء تواجده في باريس قبيل اعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 (*).

(*) مفكرة المطران عبد الله خوري: يومياته إبان المفاوضـــات من أجل لبنان الكبير، باريس1920، منشورات جامعة سيدة اللويزة، 2001، ص26.

ملحق رقم (8)

رسالة من المطران عبد الله خوري رئيس الوفد اللبناني إلى باريس، موجهة إلى رئيس الجمهورية يخبره: أن مطالباتنا بالبقاع ستتحقق بعد عدة أيام وأن المشقة التى بذلت ستشكل بالنجاح وهي مرضية (*).

(*) من وثائق المطران عبد الله خوري: مصدر سابق، ص254 .

ملحق رقم (9)

إنذار الجنرال غورو إلى"االملك " فيصل تموز 1920 (*)

(*) من وثائق حسن الحكيم: عن ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، ص123

ملحق رقم(10)

برقية الجنرال غورو إلى المطران مغبضب تتحدث عن انتصار "ميسلون" وقرب تحقيق الأماني في ضم الأقضية الأربعة ومنها "البقاع" في 31 تموز 1920(*).

(*) محفوضات دار المطرانية الكاثوليكية – زحلة. عن أحمد العجمي مرجع سابق، ص329 .

ملحق رقم (11)

رســالة من الجنرال غورو الى المطران عبد الله خوري في4 أَب 1920. يبدى سـروره يوم 3 أَب في زحلة عند اعلان ضم البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا الى لبنان (*).

(*) مفكرة المطران عبد الله خوري: مصدر سابق ص 256 .

ملحق رقم (12)

ملحق رقم (13)

ملحق رقم(14)

ملحق رقم(15)

ملحق رقم (16)

ملحق رقم (17)

برقية رقم 212 مرسلة بتاريخ 17 شباط (فبراير) 1926 ، دمشق ، من القنصل سمارت Smart الى ممثل فرنسا (المندوب السامي) يطلعه أن هناك عدة تقارير عن اتساع ثورة المسلمين في دمشق(*).

(*)F.0.406/57, NO. 212, Le 17fevrier, 1926.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية(F.O.) الموجودة في مكتبت يافث ، الجامعة الأمريكية، بيروت.

ملحق رقم (18)

برقية رقم 213 مرسلة بتاريخ 21 شباط (فبراير) بيروت، من القنصل بالوكاله مايرز Mayers الى السير أوستن شامبرلين يبين فيها غضب البطريك الماروني في بكركي من موقف المندوب السامي دي جوفينل حيال عبارة استعملها في تقريره الى لجنة الانتداب في عصبة الأمم عن نظام فيدالي لسوريا ولبنان تحت الوصاية الفرنسية على طريقة الأقاليم السويسرية(*) .

(*)F.406/57[1569/146 /89], No.213, Feburary21, 1926.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية(F.O.) الموجودة في مكتبت يافث ، الجامعة الأمريكية، بيروت.

تابع ملحق (18)

ملحق رقم (19)

برقية رقم 220 مرسلة بتاريخ 4 آذار (مارس) 1926 ، بيروت ، من نائب القنصل العام مايرز الى السيرشامبرلان يخبره أن دي جوفينيل عاد وكرر تفسيره السابق لعبارته: "Etats –Unis de la Syrie et du Liban" مما أثار التساؤل من قبل الأساقفه في مقر البطريركية في بكركي : اذا قسم لبنان الكبير الى اقليمين، واحد يضم لبنان القديم والأخر يضم المحافظات الأربع التى اضيفت اليه عام 1920، فإن القوى غير المسيحية هي من ستسيطر على الاقليم الثاني الأكثر أهمية. ويؤكد أن اندفاع المسلمين نحو الوحدة مع سوريا مازال مستمراً (*).

(*)F.O.406/57,[E1779/146/89],No .220, March 4, 1926.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية(.F.O) الموجودة في مكتبت يافث ، الجامعة الأمريكية، بيروت.

تابع ملحق رقم(19)

ملحق رقم(20)

برقية رقم 68 مرســـلة بتاريخ 5 تموز (يوليو) من بيروت عام 1926 من القنصـــل العام ســـاتو Satow الى السـير أوسـتن شـامبرلان ، يتحدث فيها عن المصـاعب التى يواجهونها في منطقة بعلبك وبعض اجزاء لبنان الجنوبي من العمليات العســكرية التى تقع في تلك المنطقة يقودها توفيق هولو حيدر وزين مرعي جعفر. ويتحدث عن الخســـارة الفادحة التى أصـــابت كتيبةمن الفرق الكولينيالية في كمين نصبه لها الثوار في الفالوج جوار راشيا(*).

(*) F.0. 406/ 58, [E4273/12/89], NO 68, JULY 5, 1926.
وثائق وزارة الخارجية البريطانية(F.O.) الموجودة في مكتبت يافث ، الجامعة الأمريكية، بيروت.

ملحق رقم(21)

قرار بلدية بعلبك رفض الإلتحاق بلبنان الكبير وبسن الدستور وتأييد الإلتحاق بالوحدة السورية (*).

(*) من محفوظات بلدية بعلبك (القرار 117) عام1926 .

ملحق رقم(22)

رسالة من الزعيم انطون سعادة الى منفذ عام البقاع الجنوبي بتاريخ 22 حزيران (يونيو) 1936، يبلغة قرار توحيد مناطق البقاع جمعيها في منفذية واحدة مركزها زحلة، وتعيين السيد فوزي البردويل منفذاً (*).

(*) من وثائق الحزب القومي الســوري الإ جتماعي، (صــدر عن مكتب الزعيم) بخط ســعاد أو توقيعة، الركن للطباعة والنشر، نشرعام 2004، ص11 .

ملحق رقم(23)

ملحق رقم (24)

ملحق رقم(25)

مقررات "مؤتمر البقاع وراشيا " المطالبة بالوحدة السورية في 26 تموز (يوليو) 1936 (*).

(*) من وثائق ذوقان قرقوط في كتاب : المشرق العربي في مواجهة الإستعمار، ص406 .

ملحق رقم (26)

الصفحة الأولى من محضر جلسة مجلس النواب الثالثة، المنعقدة يوم الأثنين في 8 تشرين الثاني(نوفمبر) 1943(*).

نقلا عن محاضر مجلس النواب اللبناني، المسجلة على قرص مدمج، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية، 1922-2000.

ملحق رقم(27)

برقية الجنرال كاترو إلى الجنرال ديغول في 1943/11/8 مترجمة عن الفرنسية (*).

(*) من وثائق الرئيس سامي الصلح في كتابه: لبنان العبث السياسي و المصير المجهول، ص369 .

ملحق رقم (28)

برقية الجنرال ديغول الى السـيد جان هللو ، المندوب العام ومطلق الصـلاحيات في بيروت بتاريخ 1943/11/13، مترجمة عن الفرنسية (*).

(*) من وثائق الرئيس سامي الصلح، المصدر السابق، ص369.

ملحق رقم(29)

بطاقة انتساب إلى عصبة العمل القومي للسيد خير الدين دحروج بتاريخ 22 كانون الأول 1943 في القرعون(*).

(*) من وثائق آل دحروج في القرعون، البقاع.

ملحق رقم(30)

مأذّونية موقعة من قائد جيش الإنقاذ فوزي القاوقجي للمجاهد سعيد قاسم عيسى من القرعون /البقاع تاريخ 1948/9/10(*).

(*) من وثائق آل عيسى في القرعون، البقاع.

ملحق رقم(31)

(*)محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص826.

ملحق رقم(32)

(*) من وثائق السيد محمد حسنين هيكل : سابق ص831 و832و833 .

ملحق رقم (33)

(*)من وثائق السيد محمد حسنين هيكل :المصدر السابق ،ص834و835 .

تعريب الملحق رقم(33)

ملحق رقم (34)

(*)محمد حسنين هيكل : المصدر السابق ، ص860 .

ملحق رقم(35)

(*)محمد حسنين هيكل : المصدر السابق ،ص850 و851 .

تابع تعريب ملحق رقم (35)

ملحق رقم (36)

(*) محمد حسنين هيكل :المصدر السابق ، ص950 .

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة.

1- مخطوط الشيخ طراف حيمور(حول الأحداث في البلاد العربية 1914 -1920)، من مجموعة وثائق آل حيمور في الأردن.

2- ديوان كشكول الوطن للشيخ طراف حيمور، من مجموعة وثائق آل حيمور في القرعون، البقاع.

3- وثائق بريطانية غير منشورة من مجموعة وزارة الخارجية البريطانية(F.O) الموجودة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت(مكتبة يافث) تتضمن المراسلات والتقارير القنصلية السرية بين السفراء البريطانيين والعواصم الغربية، في الفترة الممتدة بين الأعوام 1918-1926، وهي مصنفة على النحو التالي:

Series F.O. 406/40 vols. 172714, 180528, 205516, 204575(1918).
Series F.O. 406/58 vols. [E4273/12/89], (1926).
Series F.O. 406 /57 vols. [E1569/146/89], [E1595/1199/89], (1926).

ثانياً: مصادر ومذكرات عربية

1- ابراهيم علوان: مراحل مجهولة من حياة الرئيس، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، 1970، (موظف في مكتب رئاسة الجمهورية، مصلحة الاستعلامات)

2- أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش 1925-1927، قدم لها العماد أول مصطفى طلاس، دار طلاس، دمشق، 2007.

3- أحمد الشقيري: من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت 1971.

4- أحمد شومان: أيام مضت، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2001، تقديم جبران عريجي (مسيرة قومي في مسيرة حراب).

5- انطون سعادة: أعداء العرب اعداء لبنان، مجموعة رسائل ومقالات، طبع 1979.

6- --------: نشوء الأمم، الكتاب الأول، 1994.

7- أنور السادات: مذكرات، يا ولدي هذا عمك جمال، مكتبة مدبولي، القاهرة 2005.

8- أنور فهد: ايام في الذاكرة سيرة ذاتية، إيبلا، المملكة المتحدة، 2000.

9- باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب، دار الطليعة، بيروت، 1974، منشورات الاتحاد العام للكتاب الصحفيين الفلسطينين، تقديم ناجي علوش، نشر هذا الكتاب بعد استشهاد باسل الكبيسي في 6\4\1973 في باريس.

10- باسم الجسر: فؤاد شهاب، مؤسسة فؤاد شهاب، 1998.

11- بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، ط2، بيروت 1983، (ثلاثة أجزاء)
12- الحزب السوري القومي الاجتماعي، صدر عن مكتب الزعيم رسائل – مقالات – مراسيم – قرارات لخط سعادة أو توقيعه، الركن للطباعة والنشر، بيروت 2004.
13- حسين الشافعي: (نائب رئيس الجمهورية السابق) شاهد على عصر ثورة يوليو، تقديم أحمد منصور، كتاب الجزيرة، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم بيروت، 2004.
14- حمدان حمدان: أكرم الحوراني رجل للتاريخ، بيسان بيروت، 1996.
15- خالد العظم: مذكرات خالد العظم، تقديم عمر المدني، الدار المتحدة للنشر، بيروت،1973، (ثلاثة أجزاء)
16- ذكريات رضا التامر: دار النهار، ط2، 1997، بيروت
17- ساطع الحصري: يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث، دار الكشاف، بيروت، 1948
18- سامي شرف يتذكر الشهابية، حاوره نقولا ناصيف، منتدى النهضة، 4 تشرين الثاني(نوفمبر)، 2007.
19- سامي الصلح: لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت، 2000
20- شفيق الأرناؤوط: معروف سعد نضال وثورة، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت، 1981
21- صقر أبو فخر: سوريا وحطام المراكب المبعثرة، حوار مع نبيل شويري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2005
22- صلاح عبوشي: تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة، دار العلم للملايين، بيروت، 1989. (مدير مكتب رئاسة الوزراء)
23- عادل الصلح: حزب الاستقلال الجمهوري، دار النهار، ط2، تقديم منح الصلح، بيروت 1998.
24- غسان محمد حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.(وزير سابق)
25- قدري قلعجي: تجربة عربي في الحزب الشيوعي، دار الكاتب العربي، بيروت، لا تاريخ.
26- كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، دار النشر العربية، بيروت، 1959.
27- محمد حسنين هيكل: بصراحة عن عبد الناصر، حاوره فؤاد مطر، دار القضايا، بيروت، 1975.
28- ----------: العروش والجيوش كذلك انفجر الصراع في فلسطين قراءة في يوميات الحرب، دار الشروق، ط5، بيروت، 1999.

29- محمود غزالي: من حواشي العمر، منريخ للطباعة والنشر، 2006.
30- مذكرات الشاذلي: حرب اكتوبر، دار الكرمل، ط3، دمشق، 1984، تقديم العماد مصطفى طلاس.
31- مذكرات الفريق أول محمد فوزي: (وزير الحربية الأسبق)، حرب الثلاث سنوات 1967-1970، دار الوحدة، بيروت، 1988.
32- مفكرة المطران عبد الله خوري: يومياته ابان المفاوضات من أجل لبنان الكبير، باريس 1920، منشورات جامعة سيدة اللويزة، مكتب الأبحاث والإعلام، ط1، 2001، وملحقان بالمستندات والأعلام، مراجعة وتقديم سامي سلامة.
33- من يوميات جورج عبد المسيح، لجنة النشر في الحزب القومي، بيروت 1986.
34- يوسف الحكيم: سورية والعهد العثماني، دار النهار للنشر، ط4، بيروت 1991.
35- ---------: سورية والعهد الفيصلي، دار النهار للنشر، ط3، بيروت 1991.
36----------: سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، ط2، بيروت 1991.
37- يوسف سالم: 50 سنة مع الناس، تقديم تقي الدين الصلح، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 1998.
38- يوسف السودا: في سبيل الاستقلال، دار النهار، ط2، بيروت 1980.

ثالثاً: وثائق عربية منشورة.

1 - مناقشات حول الثورة الفلسطينية، وثائق اختارها ناجي علوش، دار الطليعة بيروت 1970.

2 - وثائق مشاريع الوحدة العربية 1913-1970، مركز دراسات الوحدة العربية، إعداد يوسف خوري، بيروت 1988.

3 - الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي 1915-1946، حسن الحكيم رئيس مجلس الوزراء السوري سابقاً، دار صادر بيروت.

4 - النصرية، دراسة فكر جمال عبد الناصر مدعمة بالوثائق ومحاضر اللجنة المركزية، دراسة عبد الله إمام، الوطن العربي.

5 - وثائق عبد الناصر خطب، أحاديث، تصريحات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1969-1970.

6 - وثائق الحزب القومي السوري الاجتماعي، صدر عن مكتب الزعيم رسائل، مقالات، مراسيم، قرارات بخط يده أو توقيعه الركن، بيروت 2004.

7 - المكتب الثاني (الملف الوثيقة عن محاكمة مجموعة من ضباط المكتب الثاني) إعداد حاتم خوري، تقديم غسان تويني.

8 - رياض طه، محاضـــر محادثات الوحدة محاولات في تحليلها، مطابع دار الكفاح، بيروت 1963.

9 - وثائق الحركة الوطنية اللبنانية، بيروت 1975-1981.

10 - وثائق محاضـر مناقشــة واقرار "بروتوكول الإســكندرية" ووثائق الوحدة بين مصـر وســورية والعراق، ميثاق 17 نيســان (أبريل) 1963، مجلة "شــؤون عربية" العدد 44 إصــدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (فيصــلية) كانون أول (ديســمبر) 1985، تونس.

رابعا: محاضر جلسات مجلس النواب اللبناني 1943-1970.

1- محضر الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ 8 تشرين الثاني (نوفمبر)1943.

2- محضر الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ 1كانون الأول(ديسمبر)1943.

3- محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 7 نيسان (ابريل)1945.

4- محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ 22 أيار (مايو)1945.

5- محضر الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 12تشرين الثاني(نوفمبر)1947.

6- محضر الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ 17 تشرين الثاني (نوفمبر)1947.

7- محضر الجلسة السابعة المنعقدة بتاريخ 24 تشرين الثاني(نوفمبر)1947.

8- محضر الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ 5كانون الأول (ديسمبر)1947.

9- محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ 29كانون الأول (ديسمبر)1947.

10- محضر الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 9 نيسان (ابريل)1948.

11- محضر الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 15كانون الثاني(يناير)1952.

12- محضر الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ 8 أيار (مايو)1952.

13- محضر الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 9 ايلول(سبتمبر)1952.

14- محضر الجلسة السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ 18كانون الأول (ديسمبر)1952.

15- محضر الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ 10 أيار (مايو)1955.

16- محضر الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23شباط(فبراير)1960.

17- محضر الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ 6كانون الأول (ديسمبر)1960.
18- محضر الجلسةالحادية عشرة المنعقدة بتاريخ 8كانون الأول (ديسمبر)1960.
19- محضر الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ 27 نيسان (ابريل)1961.
20- محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ 13كانون الأول (ديسمبر)1961.
21- محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 27آذار (مارس)1962.
22- محضر الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ26 أيار(مايو)1964.
23- محضر الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 5 حزيران(يونيو)1967.
24- محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 10 حزيران(يونيو)1967.
25- محضر الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ29 أيار(مايو)1968.
26- محضر الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ30 كانون الثاني(يناير)1969.
27- محضر الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ17 تشرين الأول(اكتوبر) 1970.

خامساً: المراجع العربية

1- إبراهيم يموت، الحصاد المرقصة تفتت قيادة حزب وتماسك عقيدة، منشورات دار الركن، بيروت 1993.
2- أسعد السحمراني: الاستبداد والاستعمار وطرق مواجهتها عند الكوكبي والإبراهيمي، دار النفائس، الطبعة الثانية، بيروت 1987.
3- أمين هويدي: أضواء على أسباب نكسة 1967 وعلى حرب الاستنزاف، دار الطليعة، بيروت 1975.
4- ------: حروب عبد الناصر، دار الطليعة بيروت 1977.
5- ------: الفرص الضائعة القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرّية شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1992.
6- أنطوان ساروفيم: الانتخابات النيابية في زحلة والبقاع منذ المتصرفية حتى الاستقلال، دار كاتبيا، طبع في مطابع زحلة الفتاة، الكتاب الأول، زحلة 1992.
7- --------: الانتخابات النيابية في زحلة والبقاع حقبة الاستقلال، الجزء الثاني، دار كاتبيا، مطابع زحلة الفتاة، زحلة، 1996.
8- باسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق، دار النهار، بيروت 1981 .

9- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، الجزء الأول 1936-1940، دار العمل للنشر، بيروت 1979.
10- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، الجزء الثاني 1941-1946، دار العمل للنشر، بيروت 1981.
11- جان شرف، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، الجزء الثالث 1946- 1952، بيروت 1987، تقديم جورج سعادة، لا دار.
12- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، بيروت 1983.
13- جورج حجار، السلطة الخامسة في لبنان الجامعة اللبنانية، جامعة لبنان الوطن، منشورات منتدى العروبة اللبناني، القرعون 1991.
14- جورج كرم، أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين، دار النهار للنشرن بيروت 2003.
15- جوزيف الياس، عفلق والبعث نصف قرن من النضال، دار النضال، بيروت 1991.
16- حسان حلاق: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1983.
17- حسان حلاق: تاريخ لبنان النعاصر 1913-1952، دار النهضة العربية، ط2، بيروت 1994.
18- حسن أمين البعيني: سلطان باشا الأطرش مسيرة قائد في تاريخ أمةن توزيع معرض الشوف الدائم للكتاب، ط2، 2001.
19- حسن مرتضى: ونبقى معه...، منريخ للطباعة والنشر، بيروت 2002.
20- حسن نصر الله: الحركات الحزبية في بعلبك، مؤسسة الوفاء، بيروت 1994.
21- حسين الخشن: سحمر تراث وآفاق، 2002، لا دار.
22- خطار بو سعيد: عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا 1933-1939، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.
23- خير المر: تاريخ زحلة السياسي (1860-1920) زحلة 2003، لا دار.
24- ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.
25- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، الطبعة القانية 1971، بيروت.
26- زهير المارذيني، لبنان قضية ورجال، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1982.

27- سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، لا تاريخ.
28- سليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية 1918-1970، دار الأنوار، الطبعة الثانية، دمشق 1996.
29- سيد عبد العال، النقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954 تقديم د. عاصم الدسوقي، مكتبة مدبولي، 2007.
30- شوكت اشتي، التشكيلات الناصرية في لبنان طبيعة النشأة ومسارات التجربة مرحلة ما قبل الطائف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2003.
31- صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، الوطن العربي، القاهرة 1976.
32- عادل اسماعيل، انقلاب على الماضي لما أدخل على تاريخ لبنان من الأساطير والخرافات والأوهام والأحداث التي لا أساس تاريخياً لها، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت 2003.
33- عادل اسماعيل، الفتن الطائفية وحروبها في لبنان أسبابها وأسرارها، دار النسر للسياسة والتاريخ، بيروت 2007.
34- عبد الله حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900-1945 دار دمشق للطباعة والنشر، لا تاريخ.
35- عبد الهادي ناصف، شاهد على عصر " مصر من الثورة إلى الثورة المضادة" دار الوحدة، بيروت 1986.
36- عبد العزيز نوار وعدة مؤلفين، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية، تقديم الدكتور حسن الساعاتي، دار النهضة العربية، بيروت 1981.
37- عدنان حسين، العامل القومي في السياسة المصرية، دار الوحدة، تقديم الدكتور اسكندر بشير، بيروت 1987.
38- عزيز صليبا، تاريخ الحركة النقابية في البقاع، دار الفارابي، بيروت، 1999.
39- ------، البقاع في التاريخ والمنطقة، دار الفارابي، بيروت 2004.
40- عصام شبارو، الشهيد عبد الكريم قاسم الخليل الزعيم السري للحركة العربية(1908-1915)، المنتدى القومي العربي ورابطة آل الخليل، بيروت 1996.
41- عفيف مرهج، إعرف لبنان موسوعة المدن والقرى اللبنانية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة 1985.

42- علي سـلطان، تاريخ سـورية 1908- 1918 نهاية الحكم التركين دار طلاس للراسات والترجمة والنشر، ط2، دمشق 1996.
43- علي سلطان، تاريخ سورية 1918-1920 حكم فيصل بي الحسين، دار طلاس للنشر، الطبعة الثانية، دمشق 1996.
44- فادي أحمد، حوار مع مطالب بالبوليس الدولي على الحدود، دار بيروت 1969
45- فاضل سعيد عقل: فلسفة الشهابية، منشورات العقل، بيروت 1964.
46- فريد الخازن، تفكك أوصـال الدولة في لبنان 1967-1976ن دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت.
47- فكتور سـحاب، أزمة الإعلام (الأنموذج اللبناني) العربي الرسمي، دار الوحدة، بيروت 1985.
48- فواز طرابلسي، صلات بلا وصل ميشـال شيحا والإيدولوجيا اللبنانية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 1999.
49- --------، يا قمر مشـغرة المحسـوبية/الإقتصـاد/ التوازن الطائفي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2004.
50- --------، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2008.
51- فيصـل جلول، نقد السـلاح الفلسـطيني برج الراجنة: أهلا وثورة ومخيماً دار الجديد، بيروت الطبعة الأولى 1994.
52- فيليب حتي، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الادنى، المجلد الثاني، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1975.
53- قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، الاطبعة الثانية 2003، بيروت.
54- كمال الصـليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشـر، بيروت، الطبعة الثالثة 1972.
55- لطيفة محمد سـالم، أزمة السـويس، 1954-1957 جذور أحداث نتائج، مطبعة مدبولي، القاهرة 1996.
56- محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب (النشـأة، التصـور، المصـائر)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق 1997.

57- ---------- وعدة مؤلفين، الأحزاب والحركات القومية العربية، الجزء الثاني، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بإشراف الرئيس علي ناصر محمد.
58- محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج2، بيروت 1950.
59- ----------: لبنان بين مشرق ومغرب 1920-1969، بيروت 1969.
60- ----------: عروبة لبنان تطورها في القديم والحديث، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت 1969.
61- محمد حموده، بحوث في وواقع امتنا (من الماضي والحاضر) الطبعة الأولى، المجلد الثاني، 1998.
62- محمد دياب، الثورة العربية المعاصرة الأبعاد الفكرية والتنظيمية، دار المسيرة، بيروت 1987.
63- محمد عمارة، الاستقلال الحضاري، دار الوحدة، بيروت 1986.
64- محمد مسعود، العرب والقوات الأجنبية، دار الرائد العربي، بيروت 1982.
65- محمد علي مكي: لبنان 635-1516 من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت 1979.
66- محمد حسنين هيكل: حروب الثلاثين سنة سنوات الغليان، ج1، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة1988.
67- ------------: بين الصحافة والسياسة قصة (ووثائق) معركة غربية في الحرب الخفية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1988، ط7.
68- محمد علي الوعلاني: التلاحم السوري اللبناني، الناشر جورج قطرميزن دمشق 1998. تقديم العماد أول مصطفى طلاس.
69- مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1977.
70- مصطفى بزي، جبل عامل في محيطه العربي 1864-1948، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت 1993.
71- مصطفى الخالدي وعمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، 1956.
72- معن بشور: في سبيل الوحدة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979، تقديم منح الصلح.
73- ملحم قربان: تاريخ لبنان السياسي الحديث، الجزء الثاني بناء دولة الاستقلال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط2

74- منير تقي الدين، الجلاء وثائق خطيرة تنشر لأول مرة، دار بيروت، ط2، 1997.
75- منيف الخطيب: شبعا نافذة على التاريخ، منريخ للطباعة والنشر، بيروت 1995.
76- مهيب حمادة: تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين واستراتيجية البقاع في المواجهة السورية الإسرائيلية(1918-1936)، بيروت 1982.
77- موفق محادين: الكيانات العربية مجتمعات أم مجاميع، منشورات الصمود العربي، لا مكان لا تاريخ.
78- نديم البيطار: من التجزئة... إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1979.
79- نقولا زيادة: أبعاد التاريخ اللبناني، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت 1972.
80- نقولا ناصيف: المكتب الثاني حاكم في الظل، الناشر مختارات، ط3، بيروت 2006.
81- هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها عبر وثائقها 1951-1968، الجزء الأول 1951-1961، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 2001.
82- هدى رزق: لبنان بين الوحدة والانفصال هزائم الانتفاضات 1919-1927، بيسان، ط1، بيروت1998.
83- ------: سوريا ولبنان وحدة أم انفصال، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2003.
84- ياسين سويد: المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام، من المتصرفية إلى الانتداب(1918-1920) ج7، دار نوبليس، بيروت 2004.
85- -------: دولة لبنان الكبير 1920-1926، دار نوبليس، ج9، بيروت 2004.
86- --------: الجمهورية اللبنانية الأولى 1926-1943، دار نوبليس ج10، بيروت 2004.
87- ---------: من الاستقلال إلى الجلاء 1943- 1946، دار نوبليس ج11، بيروت 2004.
88- يحيى عمّار: تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة، 3 أجزاء في كتاب واحد، ينطا، 1985.

89- يحيى الكعكي: واقع المسلمين في لبنان، بيروت 1977 .

سادساً: المصادر و المراجع الأجنبية:

1- Abdallah SFEIR , Le Mandate Français en Syrie et Liban p 11 .
2- Albert Sorel, JeanLe Mandant Francais et l'Expansion economique de la syrie et du Liban, Paris, 1929
3-Catroux, Georges,Dans la bataille de la Mediterrannee, Paris, 1949.
4-Chiha, Michel, Visage et presence du liban, Beyrouth,1964.
5- De Gaule, Charles, Memoires de guerre 1940-1942, Paris plon, 1952.
6-Edmond Rocbbath, la formation historique du liban politique et constitutional , éd puplicaton de l'université Libanaise, Beyrouth, 1973.
7- George Karam, Recherches Sur l'Opinion Libanise (1919-1920), paris 1979.
8- Haddad, Georges M, Revolution and military rule in the middle east , vol II , the arab state, New York , 1970
9- Hamadeh, Said, Economic organization in Syria, Beirut 1936
10-Haward Sachar, the emergence of the middle est (1914 – 1924), 1969
11- Hourani, Albert,Lebanon from feudalism to modern state, Middle East studies,1966.
12- Jalabert, Louis, Syrie et Liban, Paris, 1934.
Joffre alphons, le mandat français sur la syrie et le Grant liban, lyon 1924.
13-Longrigg, Stephen, Syria and Lebanon under French Mandate, London,1958.

14- NBouron, les druzes, Histoire des druzes et de la montagne Haourannaise ,Paris 1930.
15- Najib Dahdah, Evaluation Historique du Liban, Beyrouth 1964.
16 - Piaux, Gabriel, Deux annees au Levant, Paris 1952.
17- Rabbath =, Edmond La Formation Historique du Liban Politique et Cnstitutionnel , Beyrouth 1973.
18- Rondont, Pierre,Les Institutions Politiques au Liban, Paris 1947.
19- Ziadeh , Nicolas, Syria and Lebanon, London New York, 1957.

سابعا: المراجع الأجنبية المعربة

1- آلان ديمر: الحلف غير المقدس الأصولية المسيحية واسرائيل، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام، هذا النص هو الترجمة الكاملة لكتاب:
Unholy Alliance: Christian fundamentalism and the Israeli state.
2- ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية نقله إلى العربية كمال خولي نوفل، ط2، بيروت،2002.
3- امنون كابليوك، الخليل مجزرة معلنة، تقديم الرئيس ياسر عرفات، ترجمة عرب البطران، السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبوعات وزارة الثقافة بالتعاون مع دار فنون للطباعة والنشر، القدس/غزة، 1996.
4- تاريخ الأقطار العربية المعاصر1917-1970، أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفياتي، معهد الإستشراق، الترجمة إلى العربية في دار التقدم، موسكو، 1976.
5- جاك دومال وماري لوروا، جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الإستقالة المستحيلة، ترجمة ريمون نشاطي، قدم له كمال جنبلاط، دار الآداب، بيروت،1970، طبعة ثالثة.
6- جمال الشلبي، محمد حسنين هيكل إستمرارية أم تحول؟، ترجمة حياة الحويك عطية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.

7- جورج أنطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، نشر بالإشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، نيويورك،1966، قدم له الدكتور نبيه أمين فارس.

8- جوناثان راندال، حرب الألف عام في لبنان أمراء الحرب المسيحيون المغامرون الإسرائيليون، ترجمة: فندي الشعار، دار المروج، بيروت، 1983.

9- فيليب حتي، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة الدكتور أنيس فريحة، مراجعة الدكتور نقولا زيادة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بالإشتراك مع مؤسسة فرنكلين، بيروت ونيويورك، 1959.

10-موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، نقله إلى العربية علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار، ط4، بيروت، 1983.

ثامنا: دراسات ومحاضرات

1. دولة لبنان الكبير1920-1996، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية(44) بيروت، 1999.
2. عبد الهادي ناصف وعدة مؤلفين، أوراق عربية، دار الصعود، بيروت، 1988.
3. دراسات لبنانية سلسلة بإشراف عادل اسماعيل (سفير لبنان)، بعنوان: لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي في ابحاث وتوثيق، بيروت، 1993.
4. دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، تأليف الدكتور مروان عبدو، الجامعة اللبنانية (الفرع الرابع)، 1997.
5. محطات أساسية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، تأليف الدكتور مارون رعد، 1997، الجامعة اللبنانية الفرع الرابع.
6. عادل اسماعيل، أزمة الفكر اللبناني في كتابة تاريخ لبنان وفي توثيقه (أسرار في مسيرة نشر الوثائق الدبلوماسية والقنصلية المتعلقة بتارخ لبنان وبلدان الشرق الأدنى من القرن السابع عشر حتى يومنا) مقدمة من نصري سلهب، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، 1998.

7. دراســـات حول مخاطر " التطبيع" والعمل العربي في المواجهة، مجموعة من الباحثين، إعداد حلمي موســى، نشــرتها: اللجنة المصــرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصــهيونية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.
8. قراءة نقدية في فكر الكتور عصــمت ســيف الدين، مخلص الصــيادي ومجدي محمد رياض، دار الوحدة العربية، بيروت، 1985.
9. الصراع العربي الإسرائيلي، ندوة ناصر الفكرية الأولى، المحاضرين: د. نديم البيطار، د. محمد المجذوب، الياس سحاب، حسن صبرا، 13-15كانون الثاني (يناير) 1978.
10. العروبة والإســلام علاقة جدلية، ندوة ناصــر الفكرية(4) شــارك فيها: أمين هويدي، عبد الرحيم مراد، أحمد ســويد، محمد عمارة، د. وجيه كوثراني، د.صــبحي الصالح، منح الصلح.
11. الجمهورية العربية المتحدة – الإنفصال، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
12. دراسـات سـياسـية، الفكر العربي مجلة تصـدر عن معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، بيروت1981، وجيه كوثراني (مشروع الدولة في مطلع القرن العشرين بين التعبير المحلي والتوظيف الغربي).
13. حول الوحدة الثقافية العربية، الأعمال القومية لســـاطع الحصـــري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985.
14. دراسـات حول حرب الإسـتنزاف، لادغار أوبالانس، أحمد سـامح الخالدي، د. يوسف الصايغ، ادوارد لوتواك، دار القدس، بيروت، 1978.
15. القضــية الفلســطينية والصــهيونية وامريكا(1) بعد مئة عام على مؤتمر بازل، الدكتور وليد خالدي، محاضرة في النادي الثقافي العربي، 1998.

تاسعا: رسائل الماجستير والدكتوراه

1- أحمد عبد الساتر، تاريخ ثورة قضاء بعلبك – الهرمل ضد الفرنسيين، الجامعة اللبنانية، 1984، (رسالة ماجستير).

2- أحمد عبده العجمي، تاريخ مجدل عنجر1920-1975، دراسة اجتماعية – بشرية، رسالة دبلوم دراسات عليا، إشراف الدكتور خير المر، دار الغربة للطباعة والنشر، الجامعة اللبنانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الرابع، البقاع، آذار 1992.

3- ---------، البقاع بين لبنان وسورية1918-1936، أطروحة دكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور محمود عامر، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ، غير منشورة، ايلول 2005.

4- أحمد عقيل موسى، تهجير الفلسطينيين إلى لبنان، دراسة ميدانية في أوضاع مخيمات صور1948-1956، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

5- باسم الجسر، ميثاق 1943لماذا كان؟ وهل سقط؟، تقديم فريد الخازن، أطروحة دكتوراه، دار النهار، ط2، بيروت، 1997.

6- حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان1943-1952 مع دراسة العلاقات اللبنانية – العربية والعلاقات اللبنانية – الدولية، الدار الجامعية، بيروت،1988، (أطروحة دكتوراه).

7- حسين أحمد ساطي، تاريخ كامد اللوز1900-1975، دراسة سكانية اقتصادية اجتماعية (رسالة دبلوم دراسات عليا) إشراف الدكتور نور الدين أحمد، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، ط1، 1999.

8- صالح مسعود أبو يصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، قدم للكتاب الشيخ أحمد حسن الباقوري، واللواء الركن محمود شيت خطاب، ط4، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت،1971، (رسالة ماجستير).

عاشرا: جرائد ومجلات لبنانية – عربية.

1. صوت البقاع: 1953-1954.
2. الصحافي التائه (البقاع).
3. زحلة الفتاة (زحلة)، 1920، 1926، 1963، 1943.
4. السفير (لبنان)1961،1997،1987،1982.
5. النهار (لبنان) 1954، 1956، 1958، 1960، 1970، 1963.
6. الأهرام (مصر) 1961، 1963، 1967، 1970.
7. الأنوار (لبنان).
8. دراسات عربية 1970(لبنان).
9. الهلال (مصر)1996.
10. عالم المعرفة(الكويت) 1999.
11. فكر (لبنان) 1991، العدد69 عام1991.
12. ملحق خاص (السفير) العدد 9609، 2003.
13. الطريق (لبنان).
14. الشراع (لبنان).
15. اللواء (ندوة اللواء) العدد السنوي 2008، (لبنان).
16. المنابر 1986، 1987، 1988، 1991،(لبنان).

17. الإرادة (البقاع) 1997، 1998، 1999، 2000، 20007.
18. ألف باء (دمشق) 1926-1934.
19. المسيرة ، العدد 13-14 عام 1981.
20. شؤون عربية، العدد 44 عام 1985.
21. الفكر العربي، العدد 22عام 1981، السنة الثالثة.
22. عالم الفكر، العدد 36 عام 2008.

أخيرا: المقابلات الشخصية المسموح بنشرها.

1- مقابلة شخصية أولى مع زين العابدين عراجي، الثلاثاء 28 كانون الأول 2004 شتورا، البقاع.
2- مقابلة شخصية ثانية مع زين العابدين عراجي، في2005/1/3، شتورا، البقاع.
3- مقابلة شخصية مع عمر فاضل (رئيس النادي الثقافي العربي).: الأربعاء 29 /كانون أول/ 2004، الحمرا، بيروت.
4- مقابلة شخصية مع وزير الدفاع عبد الرحيم مراد، في منزله في شتورا، البقاع، بتاريخ 4 آذار 2005.
5- مقابلة شخصية مع خالد شرانق (رئيس بلدية جب جنين) 14 تموز 2007

الفهرس